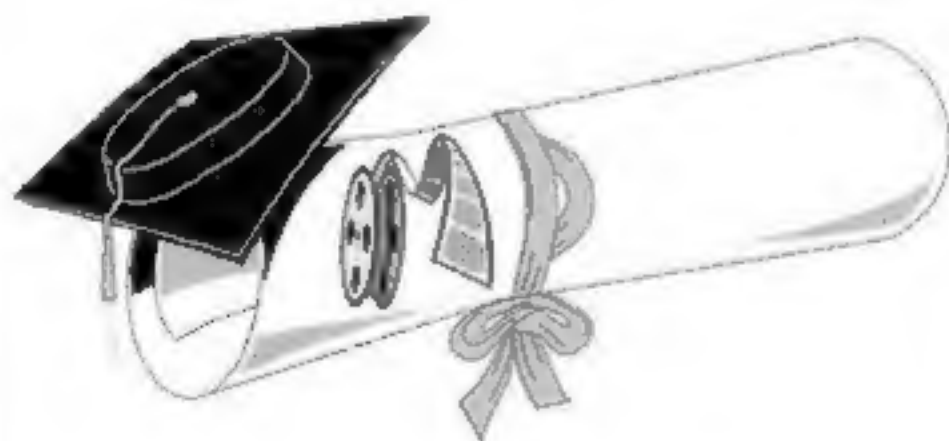


البحث العلمي في الدراسات الإعلامية

الدكتور محمد عبد الحميد
أستاذ الإعلام - جامعة حلوان



عالم الكتب



0184865

Elbichwa Alwan
0184865

البحث العلمي
فهي
الدراسات الإعلامية

الْبَحْثُ الْعَامِّيُّ
فِي الدِّانِيسَا: الإِغْلَامِيَّةِ

الدكتور محمد عبد الحميد
أستاذ الإعلام - جامعة حلوان

عالم الكتب

الإعلام

عبد الحميد - محمد -

البحث العلمي في الدراسات الإعلامية / محمد عبد الحميد - ط ١ -

القاهرة : عالم الكتب ، ٢٠٠٠ م

٢٩٤ ص : ٢٤ سم

يشتمل على إرجاعات بيلوجرافية (ص ١٨١ - ٤٩١)

تدقيق : ٢١٨ - ٨ - ٢١٢ - ٩٧٧

١ - عنون

١ - عنون

(١ ، ١)

عالم الكتب

نقر + نوزة + طباعة

الإدارة :

١٩ شارع جواد حسني

تليفون : ٢٩٢١٦٦٦

فاكس : ٢٩٢٩٠٢٧

المكتبة :

٢٨ بن عبد الحلق شوت

تليفون : ٢٩٢١٦٠٩

ص.ب. ١٩ محمد فريد

الرمز البريدي : ١١٥١٤

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٠ م

رقم الإيداع : ١٩٢٣٤ / ٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

«ن والقلم وما يسطرون»

صدق الله العظيم

مقدمة

لماذا تأخر هذا الكتاب ... ؟

لعل هذا السؤال يطرحه كل قارئ لقصوره، ويرى أن سطورها تلبى حاجة علمية لديه .
لماذا تأخر كل هذه السنوات وهناك ندرة في هذا النوع من المراجع العلمية .

هنالك أكثر من سبب وكلها أسباب مقصودة . أولها أنني أثرت أن تكون البداية بإعداد المراجع الخاصة بالنتائج العلمية لكل عنصر من عناصر العملية الإعلامية أولاً . ولعل صدورت الكتب الخاصة بتحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ودراسة الجمهور في بحوث الإعلام، وبحوث الصحافة، بالإضافة إلى عدد من الأوراق الخاصة بالبحث النقدي ودراسة الصورة الصحفية وغيرها . وهذه الإصدارات زادت من التحقق في دراسة هذه العناصر، وكنت أعتقد في كفاية هذه الفركسات لأنها تقدم إجابات متعمقة عن أهداف دراسة كل من عناصر العملية الإعلامية .

السبب الثاني هو الاعتقاد بأن علم المناهج *Methodology* ليس بالبساطة التي تسمح لكل من أجرى بحثاً أو دراسة علمية أن يلم به وكل أبعاده، فالأمر يحتاج إلى مزيد من التحقق والاستبصار في الحاجات والأهداف العلمية وعلاقاتها بطرق البحث وأساليبه وحدود تطبيقاتها في إطار أكثر شمولاً، يوفّر متطلبات الجودة والاختيار الصحيح للمناهج والأساليب والأدوات التي تسهم في تطوير المعرفة العلمية المتخصصة . ولم يكن ذلك سهلاً دون الاستزادة المتعمقة في هذا العلم وعلاقته بالعلوم الأخرى .

السبب الثالث : إن التعرض إلى مناهج البحث العلمي بالعمق والتفصيل اللازم يجب أن يكون دالاً إلى كفاية العمق النظري للمعرفة العلمية المتخصصة، بحيث تجد إجابة منهجية لكل سؤال تطرحه هذه المعرفة والمعارف العلمية المرتبطة لها . ولذلك كان اهتمامي دائماً بالربط بين السؤالين ... ماذا ندرس؟ وكيف ندرس؟ والفصل بينهما في علم المناهج يشكل أزمة للبحث العلمي، تتمثل في تراجع القيمة العلمية للدراسات والبحوث التي يتم القيام بها في إطار التخصص . ولذلك كان الهدف أولاً الوقوف على تطور الفكر العلمي في مجال الإعلام ونظرياته لزيادة الثقة في إمكانية التعرض للسؤالين معاً في عمل واحد .

السبب الرابع : أنني أثرت خلال هذه السنوات عدم العجلة في إعداد هذا العمل، والوقوف موقف المراقب للبحث العلمي في الدراسات الإعلامية والإجازاته في مصر والوطن العربي . لتقويم مسار البحث وتحديد إيجابياته وسلبياته وحاجات الباحثين والبحث العلمي

حتى يمكن تقديمها في عمل متكامل يناقش كل جوانب الأداء والقصور، ويلبي الحاجات التي يراها المراقب خلال هذه السنوات .

وعلى الرغم مما يشهده السبب الرابع خاصا بحدود المتابعة والمراقبة، فإنه كان سببا في الإصرار بإعداد هذا العمل . لأن الأمر وصل إلى حد الأزمة في تناول المنهج في البحوث الإعلامية . فخلت هذه الأزمة في جوانب عديدة بتصدرها الاقتراب الحذر من المنهج العلمي وأدواته وتطبيقاته، اكتفاء بما سجله السابقون عن أدبيات تقدمت بعد أن طال عمرها، وانعكس ذلك في غياب الابداع والعرض التقدي للمنهج العلمي وتطبيقاته . وتخلت أيضا في غمضة تناول المنهج العلمي وآلية الأداء البحثي لدى آخرين، ولعل ذروة الأزمة تظهر في تناول المنهج العلمي وأدواته في بحوث أخرى من خلال ما تم تحصيله بالسمع وليس بالقراءة والإطلاع . وهذه نتيجة طبيعية لآلية الأداء في البحث العلمي .

ولذلك كانت خطة إعداد الكتاب تقوم على التحقق في المنهج وآلياته وتطبيقاته في الدراسات الإعلامية، بصاحبه حق في الفكر الإعلامي ونظرياته، حتى يمكن تقديم الإجابة بين صلباته على السوالين : ماذا يدرس الباحث في مجال الإعلام وظواهره العلمية...؟ وكيف يدرس كل ظاهرة بخصائصها المميزة...؟ في إطار ما استحدثت من أفكار وتعميمات، صاحبها مستحدثات جديدة في المنهج وأدواته بتقديمها هذا العمل .

ولذلك كان هدف الصق والشمول واضحا عند جمع المادة العلمية ونقدها في إطار التحديث العلمي والمنهجي، ثم عرضها بعد ذلك في فصول هذا الكتاب. التي يتفق توريثها وتتابعها مع خطوات البحث العلمي وإجراءاته في شروح تفصيلية وأمثلة عملية تلبي حاجات الباحثين إلى الاقتراب الجاد من تطبيقات علم المناهج في الدراسات الإعلامية.

ورغم ما يظهر من سعة المادة العلمية لهذا الكتاب، بخلة في عدد الفصول التي وصلت إلى سبعة عشر فصلا فيما يقرب من خمسمائة صفحة، إلا أنني مازلت أعتقد أن هناك المزيد مما يمكن تقديمه في مثل هذا الكتاب .

ولذلك لم أنسى أقدم هذا الكتاب عملاً مشرواحاً أرجو أن يلبي الحاجات العلمية للباحثين في الدراسات الإعلامية، ويضيف جديداً إلى المنهج العلمي وأدواته وتطبيقاته في هذه الدراسات والبحوث الخاصة بها .

القاهرة في ١٨ يونيو ٢٠٠٠

١٥ ربيع الأول ١٤٢١

دكتور

محمد عبد الحفيظ

فهرست الموضوعات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ج - ح | المقدمة : |
| ٦٤-٦٥ | الباب الأول : مدخل عام |
| ٥ | الفصل الأول : التعريف بالبحث العلمي والعناصر المنهجية (المعرفة والعلم - البحث العلمي والدراسات الإعلامية - أنواع الدراسات والمناهج العلمية - النظرية والتعميم والفروض العلمية - المفاهيم والمتغيرات) . |
| ٢٩ | الفصل الثاني : المداخل النظرية للدراسات الإعلامية (المدخل الوظيفي - مدخل النظم والعملية الإعلامية - المدخل الاجتماعي - المدخل السلوكي - المدخل اللغوي - مدخل الممارسة المهنية - المدخل التاريخي - مدخل تأثيرات الإعلام - التكامل والتجزئ في المداخل النظرية للدراسات الإعلامية) . |
| ٦٥-٦٥ | الباب الثاني : الخطوات المنهجية العامة |
| ٦٩ | الفصل الثالث : التعريف بالمشكلة العلمية وتحديد أهدافها (مصادر التعرف على المشكلات العلمية - خطوات تحديد المشكلة العلمية - عرض المشكلة العلمية وتحديد أهدافها وأهميتها - صياغة عنوان المشكلة العلمية) . |
| ٩١ | الفصل الرابع : مراجعة التراث العلمي وأدبيات البحث (أهمية مراجعة أدبيات البحث - خطوات مراجعة أدبيات البحث - استخدام الكمبيوتر في مراجعة أدبيات البحث - كتابة التقرير الخاص بمراجعة أدبيات البحث - موقع الدراسات السابقة في التقرير العام) . |
| ١٠٩ | الفصل الخامس : صياغة الفروض العلمية والعلاقة بين المتغيرات (أهمية الفروض - أنواع الفروض - الفروض والتساؤلات - تقويم الفروض) . |

- ١٢٩ الفصل السادس : نظام العينات
(نظام العينات - أنواع العينات وطرق اختيارها - تعدد اختيار العينات) .
- ٢٧٩-١٥١ الباب الثالث : منهج البحث والتصميمات المنهجية
١٥٧ الفصل السابع : وصف الظاهرة الإعلامية ومناصرها
(المسح الوصفي ودراسة خصائص المتلقين - دراسة الحالة في وصف القائم بالاتصال والمؤسسات الإعلامية - تحليل النظم في دراسة المؤسسات الإعلامية - المنهج المقارن والمقارنة المنهجية - التحليل البعدي والتحليل من المستوى الثاني) .
- ١٨٩ الفصل الثامن : وصف العلاقات السببية واختيارها
(منهج الدراسات السببية المقارنة - التصميمات المنهجية للسببية المقارنة - المسح الاستدلالي ووصف العلاقات السببية - منهج الدراسات الارتباطية - أوجه الاتفاق والاختلاف بين السببية المقارنة والمنهج الارتباطي - الدراسات دون التجريبية وشبه التجريبية - المنهج التجريبي واختيار العلاقات السببية) .
- ٢١٣ الفصل التاسع : تحليل محتوى الإعلام
(إنجازات تعريف تحليل المحتوى - الاستخدامات المنهجية لتحليل محتوى الإعلام - الخطوات المنهجية لتحليل محتوى الإعلام - تقدير قيمة الموضوعات وتحديد مراكز الإهتمام - قياس الاتجاهات في محتوى الإعلام - تحليل محتوى الرموز غير اللفظية - تحليل المحتوى والدراسات النوعية - استخدام الكمبيوتر في تحليل محتوى الإعلام) .

- ٢٦١ الفصل العاشر: الدراسات التاريخية والمستقبلية
(المنهج التاريخي- طرق البحث في الدراسات المستقبلية) .
- ٢٧٩ الفصل الحادي عشر: الدراسات الكيفية والبحث النقدي
(الإمبريقية والوظيفية في الدراسات الإعلامية- نقد الوضعية
في الدراسات الإعلامية-المعالم الأساسية للدراسات الكيفية -
أساليب البحث في الدراسات الكيفية-التكامل المنهجي في
الدراسات الكيفية-البحث النقدي للظاهرة الإعلامية) .
- ٢٢٣-٤٣٧ الباب الرابع : القياس وجمع البيانات
- ٢٧٩ الفصل الثاني عشر: القياس وبناء المقاييس
(خصائص القياس وأهميته- مستويات القياس- أنواع
المقاييس شائعة الاستخدام: مقاييس تصنيف الذات- مقاييس
الانجهايات - مقياس الصفات أو السمات) .
- ٢٥٢ الفصل الثالث عشر: الاستقصاء أو الاستبيان
(طرق الاستقصاء- استخدام الشيكات الإلكترونية- تصميم
استمارة الاستقصاء : مراجعة إطار البيانات وتحديد نواحيها-
تحديد نوع الاستمارة ونوع الأسئلة المستخدمة- إعداد
الاستمارة في صورتها الأولية ووضع الأسئلة في أشكالها
المختارة- اختبار صدق استمارة الاستقصاء- الإعداد النهائي
لاستمارة الاستقصاء) .
- ٢٩١ الفصل الرابع عشر: المقابلة والملاحظة الميدانية
(المقابلة وأنواعها- تنظيم المقابلة- إدارة المقابلة- المقابلة
الجماعية- الملاحظة الميدانية- الخطوات التمهيدية للملاحظة
الميدانية- الملاحظة من بعد) .

| الصفحة | الموضوع |
|---------|--|
| ٤١٧ | الفصل الخامس عشر : اختبارات الثبات والصدق (اختبارات الثبات - تقدير قيمة الثبات - تعريف الصدق وأنواعه) . |
| ٤٨٢-٤٣٩ | الباب الخامس : التفسير ٦٠ حاية تقويم البحث |
| ٤٤٣ | الفصل السادس عشر : التفسير والاستدلال (بناء التفسيرات في الدراسات الجزئية - نماذج التفسير - صعوبات التفسير) . |
| ٤٦١ | الفصل السابع عشر : كتابة مشروع البحث وتقريره النهائي (عناصر مشروع البحث - عناصر التقرير النهائي وتنظيمه - كتابة محتوى المشروعات وتقارير البحوث - الاقتباس والاستشهاد والإحالات المرجعية - التوثيق والإسناد المرجعي - التسجيل في هرامش النصوص - ترقيم النصوص الإلكترونية - التسجيل في قائمة المراجع) . |
| ٤٨٣-٤٩١ | قائمة المراجع : |

الباب الأول



مدخل

عام

يرتكز نجاح الباحث بداية على دعائيتين رئيسيتين الأولى : إدراكه للمفاهيم والمعارف الخاصة بعلم المناهج وتطبيقاتها . حتى يمكن الفصل والتفرقة بين الخلاقات المتعددة والآراء المتباينة في صياغة هذه المفاهيم والمعارف . ويدرك بالتالي صحة الاستخدام وسلامة التطبيق للمناهج والأساليب والأدوات التي تصل به إلى النتائج الصادقة التي يمكن الوثوق بها والتعميم من خلالها .

والدعامة الثانية : هي إدراكه أيضاً للأبعاد النظرية أو المداخل المختلفة التي تعتبر مرشداً له في تحديد اتجاهه العلمي في دراسة الظاهرة أو المشكلة العلمية . والجانب الأكثر ثراء في تحديد المشكلة والاستفادة بنتائج دراستها .

وعلى الرغم من تطور المعرفة العلمية وتراكمها في الدراسات الإعلامية إلا أنه يلاحظ في الكثير من البحوث والدراسات أو عرض الباحثين لدراساتهم ، يلاحظ غياب الالتحاق على الكثير من المفاهيم والتعريفات والمحددات الخاصة بالطرق والأساليب والأدوات والاختصارات أو المقاييس ، حتى أنه يمكن أن نلاحظ أن عدداً كبيراً من الباحثين يتجنبون الاقتراب من هذه المفاهيم ، وسعياً بما استطاعه السابقون دون رؤية نقدية لهذا الخلاف أو الالتحاق .

وهذا ما يدعو إلى عرض وتحديد التعريفات الخاصة بالبحث العلمي ومفاهيمه ، ووضع الحدود بين هذه التعريفات والمفاهيم من خلال المحددات الخاصة بكل منها ، باعتباره المدخل العلمي إلى إدراك مناهج البحث وأساليبه وأدواته .

ودعوا أيضاً إلى تناول الجوانب النظرية لاتجاهات البحث في الدراسات الإعلامية لتكون مرشداً في تحديد المدخل العلمي لدراسة المشكلات والظواهر الإعلامية .

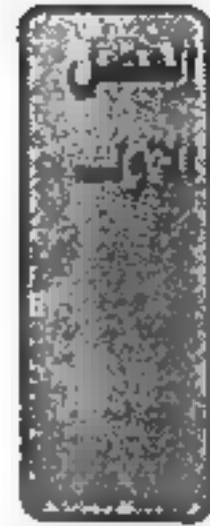
ولهذا ينقسم هذا الباب إلى فصلين .

الفصل الأول : التعرف بالبحث العلمي والعناصر المنهجية ؛ ويعتبر المدخل

الأساس للاقتراب من علم المناهج، من خلال التعرف بالمفاهيم والمصطلحات
الساكنة في هذا العلم .

**الفصل الثاني: المداخل النظرية للدراسات الإعلامية ومحدد مسارات
الاقتراب العلمي لمدخل النظرية لدراسة الظواهر أو المشكلات الإعلامية .**

ويهتم هذا الباب بمعرض هذه المعارف في عجلة تضيء الباحث على بداية
الطريق للاقتراب من تطبيقات علم المناهج في الدراسات الإعلامية . وتجعله يتقدم
والتأ إلى انهاء المقررات الخاصة باختبار مشكلة الدراسة والاقتراب أكثر من
الخطوات الإجرائية المنهجية للبحث والدراسة وهو محتوى الأبواب التالية .



التعريف بالباحث العلمي والعناصر المنهجية

اكتسبت الإنسانية على مدار تاريخها تراكماً لانهائياً من المعارف العامة والخاصة، التي تشكل إطار الخبرة الإنسانية . وتجد صداها في سلوك الإنسان وعلاقاته على مر التاريخ . وهذه المعارف يكتسبها الفرد من خلال ملاحظة الأشياء والموجودات، والتعامل فيها وراء وجود الأشياء . وحركتها ، أو نتائج التجريب التي يقوم به الإنسان بنفسه لتأكيد اعتقاده ، أو الربط بين الأشياء والموجودات .

وهذا التراكم الأولي من الخبرات الإنسانية هو الذي يشكل قواعد الفكر الإنساني في كافة المجالات، ويدونه لاتصل إلى الحقائق والقوانين التي تحكم مسار الإنسانية على قمة هذا الفكر الإنساني . ومن هنا جاءت العلاقة بين المفاهيم العلمية والمنهجية المختلفة التي تمكّن تصور الإنسان لمستويات بناء المعرفة والعلاقات بينها وبين الحقائق الثابتة .

المعرفة والعلم

تفسر عملية التنظيم العلاقة بين المعرفة *Knowledge* والعلم *Science* . فالمعرفة هي تراكم الخبرات الإنسانية للعلاقات بين الأشياء . والموجودات في حياة الإنسان وهي تتحول إلى حقائق عندما يعيها من خلال الأساليب المختلفة، فالوعي

المحس أو المادى يتم من خلال الملاحظة والمعاشة لحقائق الوجود الفعلى وعلاقاته .
وقد يصل الانسان إلى هذه الحقائق من خلال البحث فيما وراء الموجودات *Meta* أو
من خلال تجريب الافتراض من هذه الحقائق ووصفها فى شكل وبناء معين نتيجة هذا
التجريب .

وهذه الطرق الثلاث تشمل طرق بناء المعرفة . ويتم تصنيف أنواع المعرفة من
خلال طرق الافتراض منها واكتسابها وهى :

١- المعرفة المحسية : التى تتم نتيجة الملاحظة والمشاهدة والمعاشة مع الحقائق
المختلفة .

٢- المعرفة الفلسفية التى تتم من خلال التأمل أو التحليل العقلى .

٣- المعرفة العلمية التى تتم من خلال التجريب والمنهج العلمى .

وإذا كانت الملاحظة والتعامل تجعل التجربة الذاتية فى تقرير الحقائق والظواهر
التي كان يلاحظها الإنسان أو يتأملها . فإن هناك مصادر أخرى للمعرفة مثل :

- السلطة *Authority* حيث كان الانسان يعتقد فيما تراه السلطة التى تحمل فى
مستوى من مستويات العلاقات مع الفرد والتى تعبر عن الثقة فى مجال المعرفة
التي يمس إليها داخل العائلة أو القبيلة أو الوطن أو أصحاب الخبرة فى مجال
ما .

- ويتفق أسلوب المحس *Inductive* ووسمخ الاعتقاد *Tenacity* مع التأمل أو التحليل
العقلى حيث يتجرب الفرد من المعرفة على أساس تحليله العقلى لخصائص
الأشياء . وجودها والعلاقات بينها . أو اعتقاده فى الوجود والخصائص المميزة لها .

وتبقى بعد ذلك المعرفة العلمية والمنهج العلمى فى الحصول المعرفة بالحقائق
وبناء العلاقات بينها . وبذلك فإن الفرد بعد أن يكتسب المعرفة بالحقائق بصورة أو
أخرى ، ينتقل إلى إدراك العلاقات والارتباطات بين هذه الحقائق وبعضها بما يفسر
الحركة والتطور والتفاعل والنمو الذى يفرز فى النهاية حقائق متجددة فى إطار من
التنظيم الذى يميز العلم بذاته .

والعلم *Science* هو التراكم المعرفى المنظم للعلاقات بين الحقائق والظواهر
المختلفة . وبالتالى فإن أهم ما يميز العلم هو اتباع المنهج العلمى لتنظيم المعرفة ،
ومن هنا تأتى العلاقة بين المعرفة والعلم والمنهج العلمى .

وهناك أكثر من تعريف تشير في مجموعها إلى إدراك العلاقات بين الأشياء والظواهر، وتجاوز معرفة الحقائق بذاتها إلى محاولة السيطرة والضغط لحركتها وعلاقتها (محمد علي محمد ٨٣: ١٣-١٤) فالعلم معرفة لاتتعلق بالأشياء أو الظواهر بذاتها، وإنما العلم أن تدرك ما يربط هذه الأشياء أو الظواهر من علاقات، ويعبر المعرفة العلمية هو معرفة القوانين أو القواعد التي تحكم العلاقة بين الظواهر بعضها ببعض .

وهو بناء منظم من المعرفة يبدأ بالواقع وينتهي إلى تلمسها من خلال برنامج محدد يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة. ووظيفة العلم هي إقامة القوانين العامة التي تحكم اكتشاف الأحداث أو القضايا التي يبحثها، وتساعدنا هذه الوظيفة في الربط بين ما نكتشفه من أحداث والتوصل إلى توقعات خاصة بهذه الأحداث لا تزال غير معروفة .

وهو إدراك المعاني والعلاقات غير المعروفة بعد تنظيم الوقائع في نسق مجرد، أو مجموعة قوانين تلخص العلاقات بين هذه الوقائع .

وتعبر المعرفة العلمية بأنها والحقبة ترتبط بالظواهر والمخبرات الملموسة التي نمشها بناء علاقات يمكن ملاحظتها Empirical . وتقوم على إجراءات منتظمة، تسعى إلى حل المشكلات، وتصاغ في إطار منطقي عام .

وتشير الخصائص العامة للمعرفة العلمية إلى مفهوم المنهج العلمي في استقاء المعرفة وتنظيمها، حيث تعتمد على الملاحظة والتجريب والكشف عن الحقائق من خلال خطوات وإجراءات منتظمة .

وإذا كانت المعرفة العلمية في مجال الإعلام مازالت - نسبياً - في المرحلة المبكرة، حيث تنقسم نتائج الملاحظة والتجريب في جانب كبير منها بالتغير والتطور السريع، فإن جزءاً كبيراً منها قد انتظم في تصميمات ونظريات لا تعتمد على الملاحظة والتجريب العلمي لباحثي الإعلام قدر اعتمادها على باحثي العلوم الإنسانية الأخرى مثل علوم اللغة، وعلم النفس القوي والمعرفي والاجتماعي وعلم الاجتماع.... وغيرها من العلوم الأخرى، واعتمدت على مناهجها في بناء النظريات والتصميمات لاشتراكها مع الدراسات الإعلامية في اعتمادها جميعاً على

مبادئ الاتصال الانساني واسسه العلمية بمستوياته المختلفة، مما يميل بالدراسات الإعلامية إلى خاصية الدراسات البينية *Interdisciplinary* التي تستفيد من علوم متعددة وتقوم على نظرياتها التي تتفق في كثير من بنائها مع فكر الدراسات الإعلامية وأهدافها .

وهذا ما يفرض على باحثي الدراسات الإعلامية وخبراتها بذل الجهود العلمية لبناء نظريات مستقلة تكون أساساً لبناء علم أو علوم الإعلام أو الاتصال بالجواهر *Mass Communication Science* بمصم بالواقعية والمنطق ويقوم على الملاحظة والتجريب أساس البحث العلمي الذي يعتمد على المنهج العلمي وخطواته المنتظمة .

✧ البحث العلمي والدراسات الإعلامية

البحث هو نشاط علمي منظم ومحدد ، نقدي وتطبيقي، يسعى إلى كشف الحقائق ومعرفة الارتباط بينها ، ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية. أو هو التحقق النظم في موضوع ما أو قضائها فرضية للكشف عن الحقائق أو النظريات وتطويرها . وهذا يعني أن تدرس، وأن تحقق، وأن نخبر، وأن نفحص من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي (R.K.Tucker, et al., 81:4-5) .

وهذا التعريف الذي يتفق عليه كثير من خبراء مناهج البحث العلمي يشير إلى أن هناك أهدافاً للبحث العلمي بصفة عامة، مثل الكشف عن الحقائق، ومعرفة الارتباط بينها واستخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية . اعتماداً على طرق معينة تتسم بالتحديد والتنظيم والموضوعية هي المناهج العلمية *Methods* .

ويمكن تلخيص أهداف البحث العلمي في الآتي :

- ١- الكشف عن الحقائق وخصائصها .
- ٢- الكشف عن العلاقات الارتباطية لهذه الحقائق وعناصرها ، وغيرها من الحقائق، وتطويرها .
- ٣- السيطرة على حركة الحقائق التي تم اكتشافها ومعرفة خصائصها وعلاقاتها .
- ٤- إمكانية التوقع بحركة هذه الحقائق أو معيلاها في إطار العلاقات المتجددة والمتغيرة .

وليس هذا الإطار يمكن تعريف الدراسة الإعلامية أو البحث في مجال الإعلام بأنه النشاط العلمي المنظم للكشف عن الظواهر الإعلامية والحقائق المتصلة بالعلاقة الإعلامية ، وأطرافها ، والعلاقات بينها ، وأهدافها ، والسياقات الاجتماعية التي تفاعل معها من أجل تحقيق هذه الأهداف ، ووصف هذه الحقائق وتفسيرها ، والتوقع باتجاهات الحركات فيها .

وتهدف الدراسات الإعلامية إلى ما يلي :

- صياغة المعرفة العلمية الخاصة بالحقائق الإعلامية وعلاقتها ، والتطوير المستمر لهذه المعرفة من خلال نتائج الدراسات المستمرة في المجالات المتخصصة أو المجالات الأخرى ذات العلاقة . وكذلك تتابع الممارسة المهنية والتطبيقية .
- وصف حركة الظاهرة الإعلامية وعلاقتها واتجاهاتها والعوامل المحركة والنافعة لعناصرها ، وعلاقات هذه العناصر ببعضها وتأثيراتها المتبادلة ، في إطار السياق الاجتماعي العام .
- ضبط حركة الظاهرة الإعلامية والسيطرة عليها وتوجيهها وضبط علاقاتها وتأثيراتها .
- التوقع بحركة الظاهرة الإعلامية والحقائق المتصلة بها ، وصياغة التفسيرات الأولية لاتجاهات الظاهرة الإعلامية وعلاقتها في وجود العلاقات والتأثيرات والعوامل النافعة أو المحركة لها .
- وهذه الظاهرة الإعلامية والحقائق المتصلة بها والتي تشكل القضايا التي يهدف اليها البحث العلمي إلى دراستها . هذه الظاهرة تنقسم بالآتي :
- أنها ذات طبيعة ديناميكية تنقسم بالتغير والتكيف المستمر ، لارتباطها بالعلاقة الإعلامية ذاتها التي تنقسم بهذه السمات .
- أنها ذات طبيعة اجتماعية حيث لا تعزل عن حركة السياقات والنظم الاجتماعية الأخرى ، وتتأثر بها .
- تنقسم العلاقة بين عناصرها أو بينها وبين الظواهر الاجتماعية الأخرى بالتأثير المتبادل ، بحيث يحتاج ضبط العلاقة بين هذه العناصر أو بين الظواهر إلى جهد بحثي كبير لمعرفة الاتجاهات التأثير أو التفرقة بين الأسباب والنتائج ، وعلى سبيل

المثال لتحديد اتجاه الأثر بين خصائص الذوق العام لجمهور المتلقين وخصائص المنتج الإعلامي يحتاج إلى جهد بحثي كبير لمعرفة السبب والنتيجة بين هذين العنصرين وهكذا .

• ويرتبط بالسعة المباشرة صعوبة التحكم في عناصر الظاهرة الاجتماعية والسلوكية وذلك لتأثير خصائص العنصر الإعلامية أو الاتصال بالجمهور ذاتها التي تتسم بضغطه حجم المتلقين وانتشارهم وتشتتهم وعدم تجانسهم ، بالإضافة إلى التغير المستمر في اتجاهات التعرض..... وغيرها من الأبعاد التي يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها .

- صعوبة عزل تفسير الظاهرة الإعلامية عن مقدمات هذا التفسير ، وبصفة خاصة تأثير ذاتية الباحث في التفسير واتجاهاته . مما يشير إلى تعدد التفسيرات الخاصة بالظاهرة الإعلامية الواحدة بتعدد الباحثين واتجاهاتهم ، حيث يصعب الضبط الكمي الدقيق في دراسة هذه الظاهرة .

ولذلك فإنه يمكن وصف الظاهرة الإعلامية بأنها شديدة التعقيد والتركيب ، ولتحتاج دراستها إلى جهد بحثي كبير وتكامل بين أنواع الدراسات والتصميمات المنهجية المختلفة التي تسهم في مجموعها في وصف الظاهرة وتفسيرها .

أنواع الدراسات والتأهجات العلمية

هناك العديد من الاتجاهات في تصنيف الدراسات العلمية إلى أنواع طبقاً لمعايير متعددة ، مثل التصنيف على أساس ميدان العمل إلى دراسات مكتبية وميدانية ومعملية ، وعلى أساس أسلوب البحث إلى دراسات كمية وأخرى كيفية ، أو ربط نوع الدراسة بالمنهج المستخدم إلى دراسات وصفية وأخرى تجريبية ، أو على أساس المجال العلمي إلى دراسات طبيعية وأخرى اجتماعية وإنسانية.... وغيرها من التصنيفات التي يمكن أن تتعدد بتعدد المعايير التي يقوم على أساسها التصنيف . إلا أنه في جميع الأحوال ليست هناك حدود فاصلة بين هذه التصنيفات وبعضها ، لأنه يمكن أن يتم تصنيف الدراسة الواحدة في إطار هذه المعايير كلها مثل الدراسة في العلوم الاجتماعية التي تتم من خلال العمل الميداني باتباع الأسلوب الكمي معتمدة على التأهجات الوصفية.... وهكذا . ولذلك لا يوجد التصنيف الجامع المانع الذي يعتمد على معيار واحد للتصنيف .

وفي مجال الدراسات الإعلامية هناك أيضاً تصنيفات متعددة لهذه الدراسات منها ما يتم على أساس عناصر العملية الإعلامية، ومنها ما يتم على أساس الاتجاه، نحر العملية الإعلامية وتأثيراتها، أو على أساس الأهداف (شأنها شأن بحوث التسويق والإدارة) ومنها ما يتم على أساس الوسائل الإعلامية. وهذه كلها ومثيلاتها يمكن تصنيفها أيضاً طبقاً لأحد المعايير السابق ذكرها .

وهناك تقسيم أكثر شمولاً يتم على مستويين : المستوى الأول هو مستوى الوسائل والأهداف فنقسم إلى بحوث الاتصال المطبوع أو الطباعي ثم بحوث الاتصال الإلكتروني، وبحوث الاتصال الإكتاعي، ثم بحوث الرأي العام، وبحوث سياسات الاتصال وأخيراً بحوث الجوانب النظرية والمنهجية للاتصال الجماهيري. وهذا المستوى يمثل الدوائر الأوسع لتصنيفات قربية على أساس عناصر العملية الإعلامية أو مجالات العمل أو الأهداف الفرعية..... إلى آخره (محمود حلم الدين : ٩٠) .

وهذه التصنيفات العامة أو المتخصصة في مجال الدراسات الإعلامية لا تلتزم حدوداً فاصلة للتصنيف أو علامات مميزة تنتهي إلى فئات محددة، المعالم أيضاً، لأن نتائج التصنيفات تنقسم بعدم الكفاية، والتداخل ولا تشير إلى متطلبات معينة من الإجراءات المنهجية المميزة أو مناهج وأدوات محددة . ولكنها تشير أكثر إلى المداخل النظرية للبحث والنواسة والإطار المرجعي للدراسة ولذلك فإنه يمكن تصنيفها - وبصورة ما تصيب الدراسات الإعلامية - باعتبارها مداخل للبحث وليست أنواعاً مستقلة للدراسات العلمية أو الإعلامية .

ولذلك فإننا نلجأ إلى تقسيم الدراسات العلمية ومنها الدراسات الإعلامية على أساس أهداف البحث العلمي ذاتها والتي يمكن تكييفها بما يلي المجال العلمي للدراسة أو مجال التخصص العلمي وهي :

١- الدراسات الصناعية أو الكشفية أو الاستطلاعية .

٢- الدراسات الوصفية .

٣- الدراسة التجريبية أو دراسات اختبار العلاقات السببية .

فهذا التصنيف يشير إلى الأهداف النهائية للبحث العلمي ابتداءً من صياغة المعرفة العلمية مروراً بوصف الظواهر البحثية وحركتها وعلاقتها إلى الضبط

التجريبى لحركة الظاهرات وعلاقاتها ثم التبنى بعد ذلك .

بالإضافة إلى إشارتها إلى المتطلبات المنهجية المميز لكل منها والتي تختلف عن الأخرى وبصفة خاصة إطار تصنيف مناهج البحث والتصميمات المنهجية تبعاً لهذا التصنيف الذى يتفق بداية مع الأهداف، وهذا يحقق الاتساق فى مسار العمل المنهجى وتحديد متطلباته وأدواته .

وإذا كانت الدراسات الإعلامية قد تجاوزت الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغية *Exploratory, Discovery, Formulative* نظراً لوفرة القاعدة المعرفية للمعلومات بفضل التطور السريع فى تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وانتشار سلوك التعامل مع وسائل الإعلام فى كل النظم وكل المستويات فإن هدف الصياغة المعرفية أو الكشف عن الحقائق المتجددة أصبح محدوداً محدود تخلف النظم أو تخلف البحث العلمى فى مجال الإعلام بالذات، وتراجع الدراسات الاستطلاعية أو الصياغية من إطار الأهداف المستقلة إلى إطار الأهداف المساعدة مع الدراسات الأخرى لتحديد المشكلات أو صياغة الفروض العلمية، حيث تعتمد هذه الخطوات المنهجية لى قدر كبير منها على الدراسات الاستطلاعية فى الاقتراب من مصادر المعرفة والخبرة التى تسهم فى تحديد المشكلات العلمية أو صياغة الفروض التى تهدف البحوث العلمية إلى اختبارها .

إذا كانت الدراسات الإعلامية قد تجاوزت الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغية فإن تحقيق أهداف الضبط المحكم للظواهرات العلمية والتوقع بسلوك محددها ونظم ببنية البحوث التى تتناول هذه المجالات، وهى الدراسات التجريبية أو دراسات اختبار العلاقات السببية *Experimental, Testing Causal Relationship* نظراً لصعوبة الضبط والتجريب المصلى نتيجة لعمق الظاهرة الإعلامية وتركيبها وتعدد ارتباطاتها بالإضافة إلى خصائص عناصرها، وبصفة خاصة جمهور المتلقين الذى يتسم بالضخامة والتشتت والانتشار وعدم التجانس، وصعوبة تطبيق آليات التجريب على الأفراد فى الظروف المصلى لأن الإنسان حر متغير بطبيعته، يصعب التجريب المباشر للتأثير على سلوكه وهزل التأثيرات الاجتماعية الأخرى .

وبذلك تنحصر الدراسات الوصفية *Descriptive Studies* أو التشخيصية

Normative التوعين الآخرين من الدراسات العلمية في الدراسات الإعلامية، لأن الدراسات الوصفية تتفق في أهدافها وخصائص النتائج المستخدمة مع طبيعة الدراسات الإعلامية وأهدافها .

فالدراسات الوصفية تستهدف وصف الأحداث والأشخاص والمعتقدات والاتجاهات والقيم والأهداف والتفضيل والاهتمام ، وكذلك أخطاء السلوك المختلفة .

وفي الدراسات الإعلامية تستخدم الدراسات الوصفية لأغراض الوصف المجرد والمقارن للأفراد والجماعات، ووصف الاتجاهات، والنواقيع والحاجات واستخدامات وسائل الإعلام، والتفضيل والاهتمام، وكذلك وصف النظم والمؤسسات الإعلامية، والوقائع والأحداث، ثم وصف وتفسير العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر وبعضها في إطار علاقات فرضية يمكن اختبارها (R.K. Tucker, et. al 81:90-91) .

وتنقسم هذه الدراسات بالآتي :

- إن هذه الدراسات تستهدف وصف الظاهرة وعناصرها وعلاقاتها في وضعها الراهن .
- إن هدف الوصف لا يقف عند حدود الوصف المجرد للظاهرة وحركتها وعناصرها، ولكن يمتد ليشمل وصف العلاقات والتأثيرات المتبادلة والوصول إلى نتائج تفسر العلاقات السببية وتأثيراتها . للوقوف على الأسباب والقدسات في علاقاتها بالنتائج وهذا هو جوهر عملية التشخيص *Normative* الذي يشير بالتالي إلى أنسب الحلول للمشكلات الخاصة بالظاهرة نفسها أو علاقاتها .
- إن هذه الدراسات وإن كانت تهتم في معظم إجراءاتها المنهجية بعملية جمع البيانات وتسجيلها، إلا أن ذلك لا يمثل الهدف الأساسي حيث يجب أن تكتمل الدراسات الوصفية بأهداف التحليل والتفسير المقارن .
- لا تعتمد هذه الدراسات على الأساليب الكمية *Quantitative* فقط ولكنها تعتمد أيضاً على الأساليب الكيفية *Qualitative* ، وإن كانت الصدارة دائماً للأساليب الكمية والتحليل الإحصائي في تفسير البيانات .

ونظراً لحدود استخدام الدراسات التجريبية كما سبق أن أوضحنا، فإن الدراسات الوصفية تقترب بعدد من الخصائص المنهجية من هدف الضبط

المنهجي، وإن كانت تفتقد للضبط المحكم في كل عناصر التجريب. وذلك في التصميمات المنهجية التي تهدف إلى التحليل والاستدلال والوصف المقارن .

كما أن هناك بعض الدراسات التي تقترب من الدراسات التجريبية أو الدراسات الخاصة باختيار العلاقات السببية . ولا تقوم على الضبط الكامل لعناصر التصميم المنهجي . ولذلك فإنه يطلق عليها الدراسات شبه التجريبية *Quasi Experimental* أو التجريب الميداني *Feild Experimental* وتحقق أهداف الضبط في بعض العناصر وفي حدود ما تسمح به طبيعة الدراسات الإعلامية وخصائصها .

وبالإضافة إلى الدراسات الوصفية والتجريبية فإن هناك تصنيفاً آخر للدراسات يقوم على أساس بعد الزمن . فهنا تهتم الدراسات الوصفية بالواقع الراهن أو وصف الأشخاص والوقائع والأحداث والنظم والمؤسسات.... في حالتها الراهنة، فإن الدراسات التاريخية *Historical Studies* تقوم على استعادة الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي . وعلى الجانب الآخر الدراسات المستقبلية *Futur Studies* التي تحاول أن ترسم التوقعات أو التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل بمستوياته الزمنية المختلفة .

وهذه الدراسات مهما اختلفت لطبيعتها أن يعم البحث فيها في إطار خطوات وأجراءات منظمة ومحددة مثل خطوات البحث العلمي أو دراسة المشكلة العلمية كالآتي:

- اختيار مشكلة البحث وتحديدها .
- صياغة الفروض أو طرح التساؤلات العلمية .
- تحديد مجتمع البحث أو أسلوب دراسته .
- تحديد نوع الدراسة .
- تحديد المنهج أو المناهج العلمية، أو التصميمات المنهجية المناسبة .
- بناء المقاييس أو أدوات جمع البيانات .
- جمع البيانات وتسجيلها .
- تصنيف البيانات وتحليلها .
- استخلاص النتائج وتفسيرها .

ويرتبط بنوع الدراسة المناهج أو التصميمات المنهجية المناسبة التي تتفق مع نوع الدراسة وأهدافها .

والمنهج *Method* هو طائفة من القواعد العامة للوصول إلى الحقيقة في العلوم، أو هو الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيم على سير العقل وتحديد عملياته للوصول إلى نتيجة معلومة (عبد الرحمن بدوي ٧٧: ٥) وهو أداة اختيار الفروض وإقناع علومه عبء تطويرها وتحسينها (D. & Ch Nachmais 81: 15) .

وإذا كان المنهج يمثل مجموعة القواعد والإجراءات التي يجب أن يتبعها الباحث للوصول إلى النتائج المستهدفة، فإنه يمثل أيضاً أداة الباحث في السيطرة على البحث بصفة عامة وضبط إجراءاته طبقاً للإجراءات والقواعد المعيارية المحددة لكل منهج . وكذلك يشير - من الناحية التطبيقية - إلى طريقة تعامل الباحث مع القاعدة المعرفية، أو قاعدة البيانات المتاحة لتحقيق أهداف الدراسة . هذا من جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها، ثم تحليلها في إطار العلاقات الفرضية أو تساؤلات البحث، إلى صياغة النتائج - التي تعتبر هدف البحث - أو الحقائق التي يسعى الباحث إليها، لتقوم بدورها في التفسير أو التصميم أو الضبط والعقل العلمي .

ولا يعني اعتماد كل المناهج على أساليب للتعامل مع قاعدة البيانات من أجل جمعها وتسجيلها وتحليلها أن كل المناهج متشابهة . ولكن هناك الخطوات المهمة لكل منهج وتميزه عن الآخر، وتلك هي المسمى والتعريف .

وفي إطار بناء المنهج العلمي الذي يستخدم مع كل نوع من أنواع الدراسات، يمكن استخدام المذهب من التصميمات المنهجية التي تتفق مع التطبيقات البحثية المتعددة، وتتفق أيضاً مع الأهداف الفرعية لكل من الأهداف العامة . وعلى سبيل المثال نجد أن المسح يعتبر أحد المناهج المستخدمة في الدراسات الوصفية، ولكن يمكن استخدام تصميمات متعددة مع هذا الوصف المجرد، وغيرها مع هذا الاستدلال ووصف العلاقات السببية كما سيأتي شرحه بعد في الباب الثالث .

يعبر التصميم المنهجي عن مهارة الباحث في تعديل أو تفسير الخطوات المنهجية المهمة لتتفق مع النماذج المتعددة لمجتمع البحث أو الأهداف الفرعية للبحوث العلمية، أو رغبة الباحث في تأكيد صدق الإجراءات وثباتها وكذلك صدق

النتائج والتفسير والاستدلال وبالتالي يعتبر التصميم المنهجي أسلوباً فرعياً للبحث *Technique* يمكن أن يختلف من بحث لآخر في إطار المنهج العام .

وعلى سبيل المثال يعتبر التحليل الكمي أسلوباً للبحث في مقابل أسلوب التحليل الكيفي كأساليب لتحليل محتوى الإعلام. ويعتبر المسح العرضي *One-Shot Survey* أسلوباً للمسح في مقابل المسوح المتكررة *Multiple Time Survey* طبقاً لاختلاف الهدف في كل منها مع الاتفاق في الخطوات العامة والاختلاف في عدد مرات المسح في كل منهما .

وصفة عامة لأن المنهج العلمي يجب أن يتوفر فيه الصلاحية لاختبار الفروض العلمية والإجابة على التساؤلات المطروحة، وكذلك الصلاحية للتفسير وإصدار التعميمات، بالإضافة إلى إمكانية التعرف عليه من خلال خطوات تميزه عن غيره من المناهج .

وهناك العديد من المناهج العلمية التي يتم استخدامها مع أنواع الدراسات العلمية، وقد يختلف الخبراء في تصنيفها، ولكن هناك اتفاقاً على تصنيف المناهج العلمية في إطار الدراسات العلمية كالآتي :

- الدراسات الاستطلاعية أو الوصفية أو الكشفية . وتعتمد على مسح التراث العلمي، وسؤال ذوي الخبرة، وتحليل الحالات والأمثلة التي يمكن الاستدلال من خلالها عن نتائج تثير الدراسة .

- الدراسات الوصفية وتعتمد على مناهج المسح بتصميماته المتعددة، ودراسة الحالة، وتحليل النظم، وتحليل المحتمل، والسببية المقارنة، والدراسات الارتباطية، والتطورية

- الدراسات التجريبية وتعتمد على المنهج التجريبي .

- الدراسات التاريخية وتعتمد على المنهج التاريخي .

وهذه المناهج يكاد يكون قد استقر التصنيف عليها بالإضافة إلى الأساليب المتجددة في البحث والدراسة مثل الدراسات النقدية في إطار الدراسات الوصفية، وكذلك أساليب الاستقصاء، التعمد والتقابلات المركزة والسيناريوهات في الدراسات المستقبلية .

وللمناهج العلمية أدوات للقياس أو جمع البيانات *Tool & Measures* يمكن استخدامها مع كل المناهج، وهي الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في قياس المتغيرات أو جمع البيانات عنها بشكل منهجي يتوفر فيه الاتساق والثبات، وصدق القياس والصلاحية للاستخدام من أجل الهدف الذي أعدت له. ويختار منها الباحث أو يقوم بتصميمها طبقاً لأهداف البحث وخصائص القاعدة المعرفية التي يستقى منها البيانات أو المتغيرات التي يهدف إلى قياسها.

وليس هناك تصنيف معين لهذه الأدوات ولكنها تتمثل في الآتي :

- الاستقصاء، *Questionnaire*.

- المقابلة *Interview*.

- الملاحظة *Observation*.

- المقاييس مثل: مقاييس الاتجاهات والخصائص والصفات والأساليب الإسقاطية والمقاييس السوسيومترية ومنها أمثلة كثيرة يمكن الاسترشاد بها أو يقوم بتصميمها الباحث بما يحقق أهداف البحث وحاجاته.

وليس هناك معيار للاختيار من بين هذه الأساليب والأدوات، ولكن الباحث هو الذي يتخذ لقراره باختيار أي منها أو يجمع بين أكثر من أسلوب وأداة.

النظرية والتعميم والفرض العلمي

هناك علاقة بنائية بين هذه المفاهيم الثلاثة، فهي تعبر عن متطلبات سابقة لبعضها، أو نهايات أيضاً لها تبدأ بالفرض العلمي وتنتهي ببناء النظريات.

وترتيب العلاقة البنائية تكون كالآتي :

- فرض علمي يتم اختياره.

- عند ثبوت صحة الفرض العلمي يمكن اختياره تعميماً نهائياً.

- استقرار التعميمات بعد تجريبيها ينتقل بها إلى مفهوم النظرية.

ولذلك إذا كان تعريف الفرض العلمي *Hypothesis* بأنه تعميم مبدئي تظل صلاحيته محل اختبار أو أنه حدى مؤقت لم يثبت بعد، أو أنه علاقة أولية بين متغيرين لم تثبت صحتها بعد. فإنه عند ثبوت صحة هذا الفرض من خلال الملاحظة العلمية والتجريب بصورة مختلفة، وعدم وجود فروض أخرى تتفحص أو تتعارض

معها، فإن الفرض يتحول بعد ذلك إلى تعميم نهائي *Generalization* بين هذه المتغيرات، ويأخذ هذا التعميم شكل القانون الذي يحكم العلاقة بين هذه المتغيرات وحركتها . مما لا يحتاج إلى تجريب مرة أخرى، ولكن يمكن تطبيقه مباشرة بعد ذلك على الحالات المماثلة، وبذلك تصبح العلاقة في شكلها الأخير عامة ومجردة لا ترتبط بحالة بذاتها .

ومن هنا يمكن تعريف كل من الفرض والتعميم في علاقتهما ببعض . فالفرض العلمي تعميم مبدئي لم تثبت صحته . والتعميم هو فرض ثبتت صحته .

فالعلاقة بين كثافة المشاهدة واكتساب المعاني والأفكار والصور الرمزية حول العالم الذي تقدمه رسائل الإعلام بعيدا عن العالم الحقيقي، هو تعميم تم صياغته بدقة - في إطار نظرية الفرض الثقافي - بعد اختياره في بحوث ودراسات متعددة أثبتت صحة العلاقة الفرضية بين كثافة المشاهدة واكتساب المعاني الرمزية للعالم المحيط بنا .

ولم يعد للبحث العلمي حاجة لإثبات هذا التعميم باعتباره فرضا علميا مرة أخرى . مادامت قد توفرت نفس الظروف المحيطة بتجريب الفرض في المرات السابقة وثبوته .

جـ. أما النظرية *Theory* فهي تحديد نهائي للعلاقة بين الحقائق والمتغيرات، يقدم تفسيرا للظاهرة ويتوقع المبادئ الحركية فيها .

والنظرية بذلك التعريف تمثل إطارا فكريا لعدد من التعميمات ذات العلاقة ببعضها، يقدم هذا الإطار تفسيرا للظواهر العلمية والتقنية بها .

وبذلك إذا كانت النظرية تمثل مستوى أعلى للتحديد النهائي للعلاقات بين المتغيرات قائما على التفسير العلمي. فإنها من ناحية أخرى تمثل وعاءا فكريا للفروض أخرى يتم اشتقاقها من خلال هذه النظريات، بل إنها تعتبر بعد ذلك إطارا تفسيريا للعلاقات يمكن استخدامها في مجالات علمية أخرى. فالنظريات الخاصة بعلم النفس المعرفي يتم استخدامها بتوسيع في مجالات الاتصال الجماهيري والإعلام.

فنظرية التعامل الرمزي والبناء الاجتماعي للحقيقة يمكن اشتقاق العديد من الحقائق التي تخلف مجالات علمية أخرى، مثل توظيفها في بناء التعميمات الخاصة بتأثيرات وسائل الإعلام، وكذلك يمكن توظيفها في بناء التعميمات الخاصة بتحويل

وسائل الإعلام وعلاقتها الاقتصادية، بالإضافة إلى إمكانية توظيفها في العلاقات الدولية .

وتظهر أهمية النظرية في أنها توجه الباحث إلى التساؤلات الصحيحة التي يطرحها، وتقع خلف قدرته على اختيار الظواهر محل الدراسة . ويدور النظرية تظل العلاقات مجرد رؤى أو حقائق تم تجميعها، ولكنها توحد الحقائق في إطار واحد ينصر ويساعد على التنبيه (Ph.Emmeret & W.D.Brook 81:3) .

ولا يعني ارتفاع مستوى النظرية هو ثباتها وعدم تغيرها . بل إنها تكون قابلة للتغير متى تغيرت المجالات والظروف التي تم تأكيدها خلالها . ولذلك فإنها يجب أن تتغير بتغير المعرفة والعلوم التي تم صياغة النظرية في إطارها . لأن النظرية هي جزء من كل يمثل إطار المعرفة المنظمة أو إطار العلوم في تخصصاتها المختلفة .

وتقدم النظريات في تفسيرها للحقائق والعلاقات العديد من المفاهيم والمتغيرات المشجدة التي يتم اختيار علاقاتها بعد ذلك في فروض جديدة.... وهكذا . ويبر ذلك من عملية التغير والتجديد في المعرفة العلمية .

المفاهيم والتفسيرات

تكتسب الحقائق والأشياء قيمتها من المعاني والصور المشتركة التي يربطها الأفراد لها، ويتعلقون عليها في البيئة الواحدة . وهذه المعاني والصور تصاغ في شكل رموز ذات دلالة، بحيث تستعصى هذه الرموز بهجرة ذكرها المعاني والصور التي تعبر عنها .

ونظراً لاختلاف هذه الرموز ودلالاتها باختلاف العلوم بحيث أصبح لكل علم أو مجال علمي رموزه المتميزة. فإنه يتم التعبير عن الرمز ودلالته أو معناه في المجال العلمي الواحد بالمفهوم *Concept* ولهذا يقال دائماً إن لكل علم مفاهيمه الخاصة. وهي مجموعة الرموز ذات المعاني والتصورات المشتركة في مجالات هذا العلم وتطبيقاته.

ومن خلال هذه المفاهيم يتم تناول المعلومات والأفكار والآراء، حيث تعتبر المفاهيم أداة الاتصال في البيئة العلمية الواحدة .

وهذه المفاهيم هي بنايات لغوية، وتركيبات لفظية، تسهم في بناء التركيبات الأكبر مثل الفروض أو التعميمات والنظريات العلمية، التي تشرح أو تفسر الظواهر العلمية .

ومعنى استقرت هذه المفاهيم في البنية العلمية الواحدة، فإن الرمز والمعنى يتلازمان كلما تم استدعاء المفهوم خلال عمليات ملاحظة الحقائق والأشياء ذات العلاقة بهذه المفاهيم .

فحينما نقول أن الأطفال في المرحلة المبكرة يتميزون بكثافة المشاهدة، فإن استخدام مفهوم كثافة المشاهدة في بحوث التعرض إلى التلفزيون يشير إلى الجلوس أمام التلفزيون لفترات طويلة مقارنة بالكثافة المتوسطة أو المحدودة .

واستدعاء المعنى في هذه الحالة لا يحتاج من الخبراء إعادة ملاحظة ظاهرة الجلوس أمام التلفزيون لفترات متباعدة باعتبارها ظاهرة إعلامية، ولا يحتاجون إلى دراسة العلاقة بينها وبين الكسب الدراسي باعتبارها ظاهرة أخرى . لأن المفهوم بعد تكرار ملاحظة الظواهر يتم تجهيزه أو عزله عن الظواهر لتصبح كما يقال بناءً نظرياً مجرداً *Abstract* أي يمكن استخدامه في الظاهرة التي تم اشتقاقه منها والاتفاق عليه، وفي غيرها من الظواهر في المجال العلمي الواحد، أو المجالات العلمية المتعددة ذات العلاقة .

وكما يمكن وصف الظواهر المتعددة من خلال مفاهيم موحدة . مثل مفاهيم الانتباه، والإدراك والتذكر التي يمكن أن تستخدم في وصف ظواهر معرفية أخرى بجانب الظواهر الإعلامية، فإنه يمكن أيضاً وصف ظاهرة واحدة من خلال مفاهيم متعددة مثل مفهوم التعرض ومستوياته، ومفاهيم القراءة والاستماع والمشاهدة بمستوياتها، وهي تشير إلى استخدام وسائل الإعلام بمستويات متعددة أيضاً .

ويعتبر تعرض المفاهيم أو عدم الاتفاق على تعريفات محددة لها، من أبرز المشكلات التي تزور أيضاً في أساليب دراسة الظواهر العلمية ومعالجتها وتطوير البحث العلمي في المجالات العلمية المختلفة .

ولذلك يعتبر التعريف *Definition* أمراً ضرورياً وحلزماً للمفهوم، حيث يتم من خلاله الاتفاق على المحددات الخاصة بكل مفهوم . لتأكيد الاتفاق حول التعميمات والتفسيرات العلمية التي تقوم على بناء المفاهيم .

وتعريف الشيء هو تحديد خواصه التي تميزه عن غيره من الأشياء . ولذلك فإنه يمكن تعريف الشيء الذي يعبر عنه بكلمة من خلال عبارة تتضمن هذا الشيء، ومحدداته الخاصة . فتعريف الاتصال باعتباره كلمة، يحتاج إلى عبارة أو عبارات لتعريفها وهكذا . وقد يصلح هذا التعريف للتحديد الدقيق والقياس وقد لا يصلح . ولذلك ينقسم الخبراء التعريف إلى نوعين رئيسيين :

١- التعريف الاصطلاحي *Constitutive* أو المفهومي *Conceptual* أو الوصفي *Descriptive* ويعبر عنه بالبناء الفكري للمفهوم، أي تعريف المفهوم من خلال بنائات لفظية تشير إلى المعنى كما يراه الشارح أو المفكر أو البناء النظري للمفاهيم .

ويتعرض هذا النوع إلى نقد شديد في الاستخفاف نظراً لندرة الاتفاق على الرأى الخاصة بالمفكرين أو الباحثين للمفاهيم أو المصطلحات، أو الاتفاق على حدود البنائات اللفظية التي لتحدد المعنى وتشرح الصورة . خصوصاً إذا ما تم تعريف المفهوم من خلال مفاهيم أخرى تحتاج إلى تعريف.... وهكذا .

مثل تعريف يسر القراءة *Readability* على سبيل المثال من وجهة نظر القارئ على أنها سهولة إدراك المعاني الخاصة بالرموز التي يقرأها . ومن وجهة نظر الكاتب على أنها عدة عمليات تنتهي بتيسير القراءة بالنسبة للقارئ بدءاً من اختيار الرمز حتى التركيب والإعراب ومجالات النحر والصرف، وكذلك من وجهة نظر الناشر أو الطابع على أنها عدة عمليات أيضاً ترتبط بالأساليب الخاصة بوضع النص على الصفحة البيضاء ليكون مقروءاً بسهولة ويسر..... وهكذا .

ونتيجة للاختلاف في الرأى الفكرية والبنائات اللفظية لهذا النوع من التعريفات، فإنه لا يصلح عادة لاستخدامه في البحث العلمي عندما تكون هناك حاجة للتجريب والقياس ويحتاج الباحث إلى نوع آخر من التعريف يحدد له ما يمكن إخضاعه للتجريب، ويمكن قياسه في المفهوم الذي يتعامل معه .

٢- التعريف الإجرائي ويقصد به التعريف الذي يحدد المفهوم من خلال سلسلة من الإجراءات أو العمليات أو العمليات التي تشرح وجود المفهوم وخواصه التي يمكن الكشف عنها من خلال القياس أو المعايرة . وصفة خاصة عندما يتعامل الباحث مع هذا المفهوم خلال البحوث التجريبية أو التطبيقية، أو خلال ملاحظته لحركة هذا المفهوم وعلاقاته وانتماءاته .

مثل مفهوم تأثير التلفزيون، فيمكن تعريفه من خلال ما يحدثه التلفزيون من آثار إيجابية أو سلبية بالنسبة للمشاهد في مجالات متعددة يمكن الكشف عنها مثل المجالات المعرفية أو السلوكية أو الوجدانية . وبذلك فإنه يمكن الكشف عن اتجاه هذه الآثار وقياسها من خلال مقاييس الكسب المعرفي أو التغيير في السلوك، أو القيم أو العقائد على سبيل المثال .

والتعريفات الإجرائية هي عبارة الوصل أو حلقة الاتصال بين النظرية والتطبيق وتسهم في الإجابة على التساؤلات الخاصة بمناهج الإجراءات، والمقاييس، وطرق القياس وإجراء المقارنات وتنقسم إلى نوعين فرعيين هما:

(L.Donohew & Ph.Palmgreen in: G.H. Stempel II & B.H. Westley, 81: 35)

- التعريف الإجرائي القابل للقياس *Measured* . وهو الذي يصف كيفية تحويل المفهوم إلى قيم كمية يمكن قياسها . فقرة الصحف يمكن تعريفها من خلال عدد الأكواد الذين يقرأون الصحف بصفة منتظمة في المجتمع، وسلوك المشاهدة يمكن تعريفه من خلال الإقبال أو العزوف عن المشاهدة، وتكرار المشاهدة، والوقت الذي يقضيه الفرد في المشاهدة يومياً . وهذه كلها تعريفات يمكن قياسها بعد تحويلها إلى قيم كمية .

- التعريف الإجرائي التجريبي *Experimental* ، وهو الذي لا يكتفى بكيفية القياس ولكنه يحدد أيضاً طريقة التعامل خلال التجريب . وعندما نهتم بغرس المعاني، أو تشكيل المعتقدات، أو تغيير الاتجاهات . فإن هذه المفاهيم تشير إلى كيفية الكشف عن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في هذه المجالات من خلال التعامل بالتصميمات التجريبية المختلفة مثل الجماعة الضابطة والتجريبية، أو التجريبية قبل وبعد التعرض إلى آخره .

وهذه الإجراءات تحتاج إلى تعريف المفهوم تعريفًا دقيقًا بحيث يمكن توحيده أثناء التجريب بمستوى عالٍ من الثقة والصدق . فمفاهيم المستهدفة، وكيف يمكن اكتسابها، ومفاهيم مظاهر وجودها أو غيابها، ومفاهيم طرق قياسها وهكذا بالنسبة للمفاهيم الأخرى . لأن هذا التعديد يسهم في توجيه الباحث إلى أساليب التجريب والقياس والتأكد من صحة المقاييس وصدق النتائج التجريبية .

والتعريف الإجرائي بأنواعه التي صنفها كيرلنجر (F.N.Kerlinger 73:31) كما

أرضها دونهم والمجرى - هي التي تقود إلى وصف المفهوم بالتغير، ويصبح المتغير *Variable* هو المفهوم في حالته التطبيقية، وعندما يكون معدلاً للوصف والقياس .

وبذلك يكون تعريف المتغير بأنه المفهوم .

١- في حالته المتغيرة أو الديناميكية، التي يعكسها بناء العلاقات مع غيره من المتغيرات .

٢- في حالته الكمية حيث يمكن التعبير عنه كمية . وبالتالي يمكن عدد أو قياسه .

٣- ظهور في حالته الكمية، نتيجة للتغير في بناء علاقاته . فيصبح له أكثر من لهجة، قيمتين فأكثر .

٤- يستخدم في الحالة التجريبية أو التطبيقية أي بناء العلاقات واختبارها .

وبذلك يكون تعريف المتغير هو أي مفهوم تطويع له أكثر من لهجة واحدة، ليعتبر لها أكثر .

وبهذا لهذا التعريف تتعدد أنواع المتغيرات التي تستخدم في بناء العلاقات الفرضية وصياغة التعميمات والنظريات العلمية .

أنواع المتغيرات:

تنقسم المتغيرات إلى أنواع متعددة، تبعاً لخصائصها، أو استحداثاتها، أو مواردها من العلاقات الفرضية أو النهائية في المعرفة العلمية .

المتغير الكمي والمتغير الوصفي أو اللغوي:

والمتغير الكمي *Quantitative Variable* هو المتغير الذي يتم التعبير عن التغير في حالته من خلال القيم الكمية . مثل التعبير عن كثافة المشاهدة بعدد الساعات التي يقضيها الفرد أمام التلفزيون، أو التعبير عن توزيع الصحف بعدد النسخ التي توزع يومياً أو منطقة معينة، أو التعبير عن الاستماع إلى برامج إذاعية بعدد الأفراد الذين يستمعون إلى هذه البرامج في وقت معين أو منطقة معينة... وهكذا وكما يمكن التعبير عن المتغير الكمي بالقيم الكمية التي تعكسها الأرقام العدد أو التكرارات فإنه يمكن التعبير عنه بالقيم الكمية اللفظية مثل التعبير عن قراء الصحف بالقيم الكمية (كبير/ قليل) أو قدر الأفراد المتقدين (كبير جداً/ كبير/ متوسط/ قليل/ قليل جداً).... وهكذا . ومن المتغيرات الكمية

الشائعة في الدراسات الإعلامية متغير السن ومتغير الدخل، وعدد أفراد الأسرة وغيرها من المتغيرات التي يمكن قياسها كمية أو التعبير عنها بقيمة عددية أو لفظية كمية .

وعلى الجانب الآخر هناك متغيرات أخرى يمكن توزيعها في فئات متجانسة، واستخدام التعبير في هذه الفئات في بناء العلاقات واختبارها . وهذه المتغيرات يطلق عليها المتغيرات الوصفية أو الفئوية أو النوعية *Categories Variables* . والتي يتم التعبير عن التعبير فيها عن خلال وصف الفئات بالصفات المتمايزة مثل الحالة الاجتماعية تضم فئات وصفية (متزوج/غير متزوج) أو الحالة التعليمية ويمكن وصف فئاتها المتغيرة من خلال الصلوات (أمي/يتيم/ويكتب/ تعلم متوسط/تعلم جامعي) أو وصف التمرض إلى وسائل الإعلام من خلال فئات (منتظم/غير منتظم) أو مستوى الانتظام في القراءة فيمكن التعبير عنها بقيمة كمية (عال/متوسط/منخفض) .

ولا يعرّب على تصنيف المتغيرات إلى كمية/فئوية أو وصفية . وضع حدود للباحث في استخدامها، فقد تستخدم متغيرات كمية في علاقتها بأخرى كمية، مثل :

العلاقة بين التعبير في الدخل والتعبير في الوقت المخصص لمشاهدة التلفزيون أو قراءة الصحف يومياً .

وقد تستخدم متغيرات كمية في علاقتها بأخرى فئوية أو وصفية، مثل العلاقة بين عدد الساعات الدراسية التي أنهاها الطالب -٢٠- /٦٠- /٩٠ /٩٠ ساعة فأكثر ومستوى الانتظام في قراءة الصحف كراء منتظمين/ غير منتظمين/ غير القراء (محمد عبد الحميد ٨٩) .

وقد تستخدم متغيرات فئوية في علاقتها بأخرى فئوية مثل العلاقة بين متغير المستوى التعليمي يقرأ ويكتب/ تعلم متوسط/ تعلم عال ومتغير تفضيل الموضوعات الصحفية جادة/ خفيفة .

وليد التصنيف السابق لأنواع المتغيرات في اختبار الطرق الإحصائية أو المعاملات التي تكشف عن العلاقة (علاقات الاتفاق أو الاختلاف) ذلك أن هناك معاملات إحصائية تفضل استخدامها في حالات المتغيرات الوصفية/ الوصفية عن

غيرها الكمية / الوصفية عن الأخرى الكمية / الكمية. وعدد الفئات التي يتم تصنيف المتغيرات فيها .

المتغير المستقل والمتغير التابع:

المتغير المستقل *Independent Variable* هو المتغير الفاعل في حركة الظاهرة، فإذا كان البحث عن العلاقة بين السبب والنتيجة، يكون هو السبب في حدوثها، وإذا كان البحث عن علاقة التأثير يكون هو العنصر المؤثر . ويترتب على حركة هذا المتغير النتائج التي تحدث في الظاهرة أو التأثير بحركته .

وفي الدراسات الوصلية البسيطة عندما ندرس العلاقة بين مشاهدة التلفزيون والتحصيل الدراسي فإن تكرار المشاهدة أو كثافتها يعتبر في هذه الدراسة هو المتغير المستقل الذي يترتب على حدوثه انخفاض التحصيل الدراسي على سبيل المثال، أو يؤثر في التحصيل الدراسي للطلاب الذين يستخدمون التلفزيون بكثافة أهلى .

والمتغير الذي يحدث نتيجة لوجود المتغير المستقل، أو يتأثر به هو المتغير التابع *Dependent Variable* .

وهذا التصنيف لا يرتبط بالمتغير في حد ذاته ولكنه يرتبط باستخدامه، فليس هناك متغير مستقل في كل البحوث وآخر تابع بنفس الطريقة، ولكن ما يستخدم في بحث ما على أنه متغير مستقل يمكن أن يستخدم في بحوث أخرى على أنه تابع .

فمتغير الحالة الزوجية يمكن أن يكون متغيراً مستقلاً في علاقته بكثافة مشاهدة التلفزيون، وهو نفسه يكون متغيراً تابعاً في علاقته بمتغير الدخل في بحث اجتماعي آخر على سبيل المثال .

وكما سبق أن قدمنا في التصنيف السابق يمكن أن يكون أي منهما وصلياً أو كميّاً أو كلاهما وصلياً أو كميّاً عند بناء العلاقات القرضية أو صياغة التعميمات.

وفي البحوث التجريبية يطلق على المتغير المستقل المتغير التجريبي *Experimental Variable* أو متغير المعالجة *Manipulated-Treatment* الذي يتحكم فيه الباحث بالتغيير أو التعديل لأغراض الاختبار، مثل المنشورات التي يمكن أن يتحكم في عرضها الباحث . وفي هذه الحالة يسمى المتغير التابع، المتغير الناتج *Outcomes* وفي البحوث الوصفية حيث يخلق المتغير المستقل بالخصائص أو

الصفات لمسمى في هذه الحالة *Attribute Variable* مثل متغيرات السن والزوج والحالة الزوجية، أو الاقتصادية والمستوى التعليمي . ولذلك يختار الباحث لأغراض التجريب في هذه الحالة المقدرات التي تجمع لها الخصائص التي يصنفه في إطارها المتغير، مثل المتزوج / الأعزب، ذكور / إناث.... وهكذا .

المتغيرات الضابطة،

في كثير من الدراسات لا يصبح المتغير المستقل وحده هو السبب أو المقدمة لحلول الظاهرة أو ملاحظة النتائج . ولكن توجد متغيرات أخرى تسهم بشكل أو آخر في تفعيل المتغير المستقل ولها دور في العلاقة مع المتغير التابع .

ومن هذه المتغيرات ما يتم تحديده صراحة في مشكلة البحث وصياغة الفروض العلمية، فسي إطار التنهز بالعلاقة بين المتغيرات وهو المتغير الوسيط *Intervening Variable* الذي يمرى الباحث نسي وجوده تأكيداً للعلاقة بين كل من المتغير المستقل والتابع . باعتباره متغيراً محركاً أو دافعاً للمتغير المستقل . وعلى سبيل المثال قد يرى الباحث أن الرجال يميلون أكثر إلى تفضيل الممرضات الصحنية الجادة، بينما يرى أن النساء يميل أكثر إلى تفضيل الممرضات الصحنية الخفيفة .

وفي نفس الوقت يفهم الباحث صياغته للعلاقة المذكورة على أساس زيادة الوقت المتاح للرجل في المنزل لقراءة الممرضات الجادة والمتصقة، بينما يقل هذا الوقت لدى المرأة بتأثير الاهتمامات والأعمال المنزلية لها .

وفي هذه الحالة يكون الوقت المتاح متغيراً وسيطاً يحمل على تأكيد العلاقة المتباينة بين الرجل والمرأة في الاهتمام بالممرضات الصحنية الجادة والخفيفة فيكون لدينا في هذه الحالة .

- متغير الشروع (متغير مستقل) .
- متغير الوقت المتاح في المنزل (متغير وسيط) .
- متغير الاهتمام والتفضيل للممرضات الصحنية (متغير تابع) .

وبذلك فإن بناء العلاقة مع وجود المتغير الوسيط يساعد على التفسير الخاص بالعلاقة بين كل من المتغير المستقل والمتغير التابع .

ولذلك فإن الباحث يضع في اعتباره ضبط هذا المتغير بالكشف عن وجوده وتسجيله في إطار اختبار العلاقات بين المتغيرات التي تهتمها الدراسة، وتفسير هذه العلاقات . فونتمى بذلك هذا النوع من المتغيرات إلى المتغيرات الضابطة *Controlled Variable* التي يضعها الباحث في اعتباره عند دراسة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، لأغراض صدق التفسير والاستدلال من خلال النتائج .

وعلى الجانب الآخر هناك نوع آخر من المتغيرات الضابطة التي يضعها الباحث في اعتباره لادراكه بداية بتأثيرها المتداخل مع المتغير المستقل فيقوم بعزلها أو عزل تأثيرها على المتغير المستقل . وفي هذه الحالة تسمى المتغيرات الدخيلة أو العارضة *Extraneous Variables* أو الزائفة أو غير الظاهرة .

وفي المثال السابق . كان يمكن الابتداء بداية لمتغير الوقت المتاح في المنزل لدى كل من المرأة والرجل وتأثيره المتداخل مع تأثير النوع . وبصبح في هذه الحالة تفسير تأثير النوع فقط على تفضيل الموضوعات الصحفية تفسيراً خاطئاً عالم يتم عزل هذا المتغير (الوقت المتاح) وضبطه من خلال اختبار متغير النوع بنفس الوقت المتاح لدى كل من الرجل والمرأة في المنزل . فبهذا يختار الباحث المرأة غير العاملة التي يحتاج لها وقت أطول في المنزل بدلاً من المرأة العاملة عند إجراء المقارنة مع الرجل مثلاً .

فقد تدرس العلاقة بين الدخل والتعرض للبراد التلفزيونية الأجنبية، وتفسير النتائج إلى عدم وجود علاقة ارتباطية إيجابية بينهما . في هذه الحالة قد يكون هناك متغير ثالث غير ظاهر يؤثر في هذه الحالة إيجاباً وسلباً بعيداً عن الدخل وهو استقبال القنوات الفضائية من خلال الأقمار التي أصبحت موجودة لدى عائلات كثيرة في فئات متغير الدخل .

وبهذا ساعد المتغير العارض في الحالة الأولى على زيادة تأثير المتغير المستقل، لهذا في الحالة الثانية قام بتحديد هذا التأثير (تأثير الدخل) أو تخفيفه، ولذا يطلق عليه (محمد الوفاقي ٨٩: ٣٣) المتغير المحبط *Suppressor Variable* ، الذي يختلف عن المتغير الزائف أو الفخيل في أنه يؤدي إلى غياب العلاقة بين المتغير المستقل والتابع . ومهما اختلفت مسميات المتغيرات الضابطة، أو الحالة التي يتم تصنيفها خلالها، فإننا نفرق بين الحالات التالية :

- وعلى الباحث بوجود المتغيرات الضابطة بداية، ووضعها في الاعتبار عند صياغة العلاقات الفرضية . أو عدم وعيه بوجودها أو عدم ظهورها بداية . ومراعاة وضعها في الاعتبار عند تفسير نتائج اختبار العلاقات الفرضية بين المتغير المستقل والتابع .
- ضبط هذه المتغيرات سواء بتأكيد تأثيرها على حركة المتغير المستقل - في حالة المتغير الوسيط - أو عزل تأثيرها أو تداخلها مع المتغير المستقل كما في حالة المتغيرات العارضة أو الخلطية .
- وفي جميع الحالات فإن الضبط الإجرائي أو الإحصائي لعلاقة هذه المتغيرات بكل المتغير المستقل والتابع يعتبر ضرورة لضمان تفسير العلاقات التي تم اختبارها تفسيراً صادقاً .

المدخل النظرية للدراستات الإعلامية

عادة ما يتجه التفكير الإنساني عند وجود موقف مشكل إلى استعادة كافة الأبعاد المعرفية لدى الفرد عن هذا الموقف، في محاولة لتحليله في ضوء هذه الأبعاد والخبرات السابقة والبحث عن حلول في إطارها .

وعندما يختار الفرد معرفة أو خبرة سابقة فإنه يجعلها دليلاً في التحليل والتركيب وإعادة طرح المشكلة مرة أخرى، أو يجعلها دليلاً في بناء العلاقات بين عناصر هذه المشكلة للبحث عن مواطن الضباب أو القصور أو الانحراف... أو الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة .

وتعتبر مجموعة المعارف والخبرات العلمية المكتسبة مرجعية الفرد في الانخراط من أي مشكلة يواجهها . وتعتبر أيضاً بعد تصنيفها بدائل يختار منها الفرد ما يتفق مع طبيعة المشكلة وأبعاد النتائج المتوقعة لها .

وفي مجال العلوم الإنسانية والمعارف العلمية المختلفة وتطبيقات الممارسة المهنية، تتعدد البدائل التي يمكن الاستعانة منها في طرح الإطار النظري لمشكلة البحث وردها إلى هذا الإطار .

وهذا في رأيي هو جوهر مفهوم المدخل *Approach* في بناء الإطار النظري لمشكلة البحث، فيستخدم هذا المفهوم للدلالة على المرجعية العلمية أو المعرفية التي يمكن طرح مشكلة البحث وتفسير نتائج دراستها في إطارها .

وفي هذه الحالة يفيد تحديد هذا المدخل عند الاستقراء وتحقيق الارتباط بين أكثر

من فكرة أو اتجاه علمي للنظر إلى المشكلة، أو الاستنباط والاستدلال في تفسير الحقائق التي يصل إليها الباحث في إطار المرجعية العلمية أو المعرفية .

وهو في هذا يختلف عن المدخل المنهجي الذي يهتم باختيار الطريقة أو الأسلوب في معالجته للمشكلة المطروحة للوصول إلى الحقائق الخاصة بها .

وتتلخص أهمية اختيار المدخل النظري للدراسة الإعلامية أو المشكلة المطروحة في تحقيق الوظائف التالية :

١- الاتفاق على المفاهيم والمصطلحات ودلالاتها المقصودة في الدراسة محل البحث .

٢- رد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في بناء المشكلة وتحديدتها إلى أصولها الفكرية والنظرية، وهذا يؤكد الاتفاق على المفاهيم والمصطلحات .

٣- توظيف المرجعية العلمية أو المدخل في صياغة الفروض العلمية من خلال النظريات أو التعميمات التي تطرحها هذه المرجعية العلمية .

٤- وتجسد أهمية المدخل أو المرجعية العلمية أكثر في بناء إطار التفسير والاستدلال للحقائق التي يتوصل إليها الباحث في دراسته للمشكلة .

ومع تعدد الأفكار والنظريات والعلوم ذات العلاقة بحركة العملية الإعلامية واهتماماتها، تتعدد أيضاً المداخل النظرية التي يختار منها الباحث ما يتفق مع طبيعة الظاهرة أو المشكلة الإعلامية وترتفع أهميتها في تحقيق الوظائف السابقة .

ومع تعدد هذه المداخل يجب أن يعي الباحث بداية أن هذه المداخل النظرية لا تنحصر فقط إلى نظريات الإعلام أو التعميمات الخاصة بدراساتها، ولكنها تنتمي إلى العديد من العلوم الإنسانية الطبيعية الأخرى، لأن أهم ما يميز علوم الاتصال والإعلام في الوقت الحاضر أنها من العلوم البينية *Interdisciplinary* التي تستفيد من الحقائق والنظريات الخاصة ببناء العلوم الأخرى وبصفة خاصة علوم اللغة والنفس والاجتماع والاقتصاد، بالإضافة إلى العلوم الطبيعية المختلفة كل في مجال تخصصه .

ولذلك فإن عرض المداخل النظرية المختلفة لا يعني أنه عرض جامع، ولكنه مرشد للباحث ودليل في اختيار المرجعية العلمية التي تكون أساساً للتفكير والاستدلال في الاقتراب من المشكلة التي يقوم بدراستها .

أولاً: المدخل الوظيفي

يعتمد المدخل الوظيفي على المسلمات الخاصة بنظرية البنيانية الوظيفية *Structural Functionalism* التي ترى أن المجتمع يتكون من عناصر مترابطة تتجه نحو التوازن من خلال توزيع الأنشطة بينها التي تقوم بدورها في المحافظة على استقرار النظام. وأن هذه الأنشطة تعتبر ضرورة لاستقرار المجتمع، وأن هذا الاستقرار مرهون بالوظائف التي يحددها المجتمع للأنشطة المتكررة تلبية لحاجاته .

وبناء على ذلك اتفق الخبراء على ضرورة تحديد عدد من الوظائف لكل نشاط من الأنشطة المتكررة في المجتمع التي تحافظ على وجود المجتمع واستقراره، ومن هذه الأنشطة النشاط الاتصالي أو نشاط وسائل الإعلام في المجتمع الذي يرتبط استمراره بتحقيقه لعدد من الوظائف أهمها بإعتباره أحد الأنشطة المتكررة في المجتمع، أو بإعتباره النظام الإعلامي أحد النظم الفرعية أو العناصر الفرعية لبناء المجتمع الذي يقوم لتحقيق عدد من الوظائف الاجتماعية في إطار مفهوم البنيانية الوظيفية .

ومن هنا كانت الدراسات الخاصة بوظائف الاتصال والإعلام في المجتمع والتي بدأت منذ الأربعينات بمقال هارولد لازويل في عام ١٩٤٨ حول وظائف الاتصال في المجتمع . والتراث الكبير في تحديد هذه الوظائف وعلاقتها بحاجات المجتمع والأفراد . وأصبح هذا التراث أساساً لصياغة الأفكار والمداخل الخاصة بتحديد وظائف الإعلام بالنسبة للفرد والمجتمع وعلاقة هذه الوظائف بالوسائل، أو المحتوى، أو الأثر المطلق . وتجهيز جميعها على الأسئلة الخاصة بالأدوار التي تقوم بها وسائل الإعلام في المجتمع، وكذلك لإرضاء المطلق وتلبية حاجاته، والعديد من الكتابات التي صاغت هذه الوظائف بدءاً من هارولد لازويل *H.Lasswell* في عام ٤٨ ثم تشارلز وايت *Ch.Wright* في تحليله الوظيفي والذي أضاف وظيفة التسليّة والترفيه إلى الوظائف الثلاث التي قدمها لازويل قبل ذلك، وأبدى بعد ذلك ويليام ستيفنسون *W.Stevenson* في نظرية اللعب، حيث اعتبر أن وظيفة التسليّة تقل جانباً أكبر من وظائف وسائل الإعلام . بجانب ما قدمه دانييل كاتز *D.Katz* في تحليله للحاجات النفسية لدى الفرد التي تدفع الفرد إلى التمسك بالإتجاه، وتعكس بالتالي ما يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام من وظائف في هذا المجال تتحمل في

تحقيق المنفعة، والدفاع عن الذات من خلال تمسكه بالصورة التي يتم تشكيلها عن نفسه ورفضه ما عداها، والتصبير عن القيم بجانب الوظيفة المعرفية .

وبجانب ذلك لحسن دينيس ماسكويل (D.MacQuial 88:73) الأسباب والحاجات الفردية في إطار الوظائف إلى وظيفة الإعلام والتي تلبى حاجة الفرد إلى معرفة ما يدور من وقائع وأحداث/ والحاجة إلى النصيح وتقديم بدائل القرارات/ رغب الاستطلاع/ والتعليم والتعلم الذاتي . وكذلك وظيفة لتهيئة الهوية الشخصية التي تلبى الحاجة إلى دعم القوم الشخصية، ودعم أنماط السلوك والتعود مع قيم القوم وتحقق الفرد لذاته . وكذلك وظيفة التماسك والتفاعل الاجتماعي التي تلبى حاجة الفرد في التعرف على ظروف الآخرين/ التفحص الاجتماعي/ التوحد مع القوم والاتصال/ التفاعل الاجتماعي/ الألفة مع الحياة الحقيقية/ دعم الدور الاجتماعي/ ثم دعم القدرة على التواصل مع الآخرين. وذلك بجانب وظيفة التسلية والتروية التي تلبى حاجة الفرد إلى الهروب من المشكلات/ الراحة والاسترخاء/ اكتساب الأنماط الثقافية/ المتعة الجمالية/ إطلاق العواطف وتروها .

ومن جانب آخر تعكس دوافع التعرض إلى وسائل الإعلام وأسباب الاهتمام والتفضيل بالوسائل ومحتواها عدداً كبيراً من الوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام ويمكن تصنيفها سبباً لهذا الاهتمام ومعياراً للتفضيل بين الأفراد المتلقين . وهناك العديد من الدراسات التي قامت برصد هذه الوظائف باعتبارها سبباً للاهتمام والتفضيل في بحوث الاهتمام والتفضيل *Interest and Preference* أو متغلاً للفرض والاشباع ودافعاً لاستخدام وسائل الإعلام في بحوث الاستخدامات والاشباع *Uses and Gratification* وغيرها من الدراسات والبحوث الخاصة بحاجات الفرد والمجتمع من وسائل الإعلام، ودوافع التعرض إليها وكثافة هذا التعرض .

والباحث في هذا المجال لا يفترض بداية توافق كل الوظائف في كل الأنواع من وسائل الإعلام وتصنيفاتها القهرية، بل إن وجود بعض هذه الوظائف ونسبها الأخرى يكون عاملاً من عوامل التصنيف ومعياراً لتصنيف الوسائل الإعلامية ومحتواها . مثل صحف الخبر التي ترتبط بوظيفة الإعلام بالذات، وصحف الرأي التي تهتم بالشرح والتفسير، وكذلك صحف التسلية والترفيه، أو الصحف التجارية وهي تفسيرات ارتبطت بسيادة وظيفة على الأخرى .

ولا يفترض أنها من البداية الغياب الكامل لبعض هذه الوظائف، باستثناء الوسائل التجارية أو الإعلانية - ولكن يظل المعيار هو التباين في وجود هذه الوظائف أو غيابها وسيادة إحداها بما يضمن الطابع الخاص على الوسيلة أو المحتوى مثل الصحف أو البرامج العلمية التي يمكن أن تقدم الإعلام والشرح والتفسير معاً بجانب التعليم على سبيل المثال - وبالإضافة إلى ذلك فإن تحديد هذه الوظائف لا يعني الاكتفاء بدراسة وجود هذه الوظائف أو غيابها أو التباين بين وجودها أو غيابها، ولكن هنا التحديد يمكن أن يكون دليلاً ومرشداً في دراسة الوظائف في علاقتها ببعضها - أو دراسة هذه الوظائف وعلاقتها بالنتائج أو الآثار المرتبطة لها .

وعلى هذا يطرح المدخل الوظيفي العديد من الاتجاهات في دراسة هذه الوظائف ودراسة أوزان وجودها وعلاقتها مع:

- دراسة التوازن أو الاختلال في تحقيق هذه الوظائف، في علاقته بالطابع العام أو الخاص للوسائل الإعلامية ومحتواها، فإطلاق صحف الرأي يرتبط أساساً بزيادة الاهتمام بالمقالات التي تستهدف النقد والشرح والتفسير وتزيد معرفة القارئ وإدراكه بالوقائع والأحداث، وتكوين رأي حولها وكذلك برامج الرأي في الوسائل الالكترونية .

- دراسة التوازن أو الاختلال أيضاً في تحقيق هذه الوظائف في علاقته بالسياسات الإعلامية التي ترسم أهدافاً ووظائف تسعى إلى تحقيقها من خلال آليات الممارسة المهنية . وقد تنعكس هذه السياسات على أجندة الوسائل الإعلامية وترتيبها للوظائف والأفكار التي تسعى إلى نشرها .

- دراسة العلاقة بين تحقيق هذه الوظائف، والحاجات الأساسية التي يستهدفها جمهور المستقبلين، والتي ترسم العلاقة بين استخدام الجمهور لوسائل الإعلام، وتلبية هذه الوسائل لحاجاتهم في إطار بحوث الاستخدامات والاتجاهات .

- وبجانب دراسة العلاقة بين هذه الوظائف والحاجات الفردية، فإنه يمكن دراستها في إطار علاقتها بالحاجات الاجتماعية، مثل الضغط الاجتماعي، ودعم الانتماء ودعم الحرية والأفكار الديمقراطية ونشر الأفكار الجديدة لتحقيق التغيير والنمو، وغيرها من الوظائف التي يسعى المجتمع الكلي إلى تحقيقها في إطار توزيع الوظائف على عناصر النظام الاجتماعي وأنشطته لدعم التوازن والاستقرار .

وهذه الاتجاهات تعتبر أمثلة لما يمكن أن يسترشد به الباحث في تحديد المشكلة وأهداف دراستها في إطار المدخل الوظيفي، ودليلاً للدراسات السابقة والإطار المرجعي الذي يساعد الباحث في دعم الإطار النظري للدراسة وتفسير نتائجها .

ثانياً: مدخل النظم

والعملية الإعلامية

يتفق مفهوم النظم *Systems* مع مفهوم العملية *Process* كمدخل للدراسات الإعلامية في ضرورة وجود عناصر لا تقل عن اثنين لبناء كل مفهوم تتفاعل مع بعضها لتحقيق أهداف معينة . وفي إطار المفهومين أياً كان عادة ما يكون هدف الدراسة تقويم الأداء لحركة النظام أو العملية، من خلال دراسة العلاقة بين العناصر وبعضها وبصفة خاصة في العلاقة مع المنتج النهائي للنظام أو العملية، وكذلك علاقة النظام بالنظم الاجتماعية الأخرى في بيئة النظام في النظم المفتوحة التي تتميز النظم الإعلامية، أو علاقة العملية الإعلامية والمجتمعات بها في العمليات الاجتماعية الأخرى في السياق الاجتماعي الذي تعمل في إطاره . مثل دراسة الآثار المادية في نظام ما أو باعتبارها هدفاً للعملية الإعلامية، أو التأثيرات المعنوية في نظام آخر أو في علاقة العملية الإعلامية بالعمليات الأخرى .

وسواء تم النظر إلى الإعلام باعتباره نظاماً أو عملية . فإن الدراسة يجب أن تمتد إلى كل من الأهداف أو العقائد أو الفلسفات أو السياسات التي يقوم النظام أو تتحرك العملية من أجل تحقيقها، وكذلك إلى مجموع عناصر النظام أو العملية التي يتم توظيفها لتحقيق السياسات أو الأهداف سواء كانت عناصر مادية أو بشرية، هذه العناصر التي يحقق وجودها والعلاقات بينها بناء النظام أو العملية .

ويكون تقييم الأداء في هذه الحالة هو تحديد مدى التوافق بين البناء والتنظيم، وبين الأهداف أو السياسات . ويتوقف على ذلك نجاح النظم أو العمليات في القيام بدورها المرسوم له في بيئة النظام أو السياق .

ويتفق هذا المدخل في دراسة النظام الإعلامي ككل في المجتمع أو دراسة المؤسسات الإعلامية ذاتها كنظام اجتماعي أيضاً في المجتمع يعمل في إطار البنائية الوظيفية أو نظرية الصراع لتحقيق التفسير والتطوير . ففي كلا الحالتين هناك نظم تكون من أهداف وبنات، تتفاعل مع بعضها من أجل المحافظة على الاستقرار

والتوازن، أو تتعارض مع بعضها من أجل التغيير والتطوير .

وفى كل من مفهوم النظام والعملية قتل المؤسسات والقائم بالإتصال والرسائل الإعلامية والجمهور عناصر فرعية للنظام أو العملية تفرض على الباحثين دراستها ودراسة العلاقات بينها ؛ ودراسة النظام مع النظم الأخرى فى البهشة الكلية أو السياق العام .

وهناك ثلاثة اتجاهات لدراسة النظم الإعلامية :

الأول : وهو الاتجاه الجزئى فى وصف عناصر النظام أو العملية ولتحديد خصائص هذه العناصر .

الثانى : الذى ينتقل من وصف العناصر إلى وصف النظام الكلى ووضعه فى إطار فئة من فئات تصنيف النظم أو العمليات الاجتماعية .

الثالث : النظر إلى النظام الإعلامى باعتباره نظاما مفتوحا له علاقات متبادلة مع النظم الأخرى فى المجتمع التى تؤثر فى مدخلات النظام أو مخرجاته .

وبصفة عامة نجد أن مفهوم النظام باتجاهات دراسته الثلاثة المذكورة قد استقر كثيراً فى وصف العناصر والعمليات الإعلامية الفرعية، مقارنة بمفهوم العملية الذى لا يستخدم إلا فى حدود العرض الفلسفى أو النظرى للتعريف والاتجاهات .

وهذه الاتجاهات الثلاثة فى دراسة النظم الإعلامية شكلت فى مجموعها المدخل الأساسى فى تصنيف النظم الإعلامية فى المجتمعات المختلفة وقدمت العديد من النظريات التى سالت الخصائص والحدود التى تفصل بين كل نظام وآخر يمكن طرحه واجراء المقارنة وتقييم الأداء فى إطاره، وبصفة خاصة فى علاقة النظم الإعلامية بالنظم السياسية، أو نظم الملكية والفلسفة الاجتماعية أو فى علاقتها بالفلسفة التنموية، وكذلك فى علاقتها بطرحات التحديث والتنمية الإعلامية فى الدول النامية، وأخيراً علاقة هذه النظم بالمفاهيم المتجددة للاتجاه نحو العولمة أو الكوكبية وتأثيراتها على بناء هذه النظم وأهدافها .

وقدمت بالتالى تصنيفات عديدة للنظم الإعلامية بناء على معايير البناء والعلاقات مع النظم الأخرى فى المجتمع والأهداف الكلية .

وإذا كانت التصنيفات التي وضعتها النظريات الخاصة بوصف النظم الإعلامية في المجتمعات المختلفة اتفقت مع مراحل تاريخية سابقة، فإنه من الصعب الآن اتخاذها معياراً لتصنيف في المرحلة التاريخية الحالية دون دراسة كاملة لأهداف النظام وعناصره وعلاقات هذه العناصر وعلاقات النظام التي أصبحت تنصم بالتغير والتطور في العصر الحالي، خصوصاً مع التوسع في المفاهيم السياسية الخاصة بالديمقراطية والحرية والمشاركة الشعبية وحقوق الإنسان.... وغيرها والاتجاه نحو دعم المشروع الحر والحد من تدخل الدولة، والاعتماد على الخارج في التنمية وظهور مفاهيم التنمية والهيمنة في الأفكار المطروحة بوصف النظم المختلفة في المجتمعات مما يضع صعوبة على الباحث في التصنيف الأولي للنظام وتقييم أدائه . ولذلك يصبح الأسهل للباحث أن يبدأ معديراً في دراسته بتسريح الاتجاهات المذكورة ابتداءً من وصف العناصر وعلاقاتها ثم وصف النظام الكلي وتصنيفه أو صياغة الوصف في إطار نظري عام يكون معياراً للوصف والتقييم .

وتظهر بالنالي أهمية دراسة عناصر النظام الاعلامي، ثم دراسة علاقة النظام بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك القوى المحركة للمجتمع ككل . وعلاقة كل ذلك بالنتائج النهائية وهو المحتوى الإعلامي ومدى تلبيه الحاجات الفردية أو الحاجات الاجتماعية، والتي تعكس خصائص النظم في علاقاتها ببعضها .

وتتمكّن خصائص النظام الإعلامي بمصلحة عامة على خصائص النظم الفرعية في المؤسسات الإعلامية التي تعمل في إطار النظام الإعلامي وتتأثر نظام العمل والعلاقات والمنتج النهائي بأهداف النظام وسياساته .

وبمصلحة عامة يمكن دراسة العديد من المشكلات والموجوهات البحثية في هذا المدخل كالآتي :

- الدراسة الوصلية للمحددات الخاصة بالنظم الإعلامية وتوحيدها مثل : نظام الملكية/ التبعية الحكومية/ السيطرة والضبط/ الدعم والتمويل/ تخطيط السياسات الإعلامية واتجاهاتها/ القوانين والتشريعات المنظمة/ الضغوط المهنية وعلاقات العمل/ حقوق وواجبات المهنيين/ مؤسسات الدعم العلمي والمهني....
- وغيرها مما تعتبر عناصر خاصة بالنظام يسهم وصفها في وصف النظام الإعلامي الكلي .

- بناء على المحددات السابقة يمكن وصف النظام الإعلامي الكلي في المجتمعات، ووضعه في أحد فئات التصنيف الخاصة بهذه النظم، وإجراء المقارنات عبر المجتمعات أو عبر المراحل التاريخية المختلفة .
 - الدراسة الوصفية للنظم الإعلامية خلال تطور المراحل التاريخية المختلفة، ومعالم التغيير والتطور في هذه النظم وعلاقتها هذه المعالم بخصائص وسمات المراحل التاريخية .
 - دراسة النظم الإعلامية في علاقاتها مع النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع، سواء لأغراض وصف حالة الاستقرار والتوازن، أو النقد الخاص بعلاقات الصراع بين هذه النظم وبعضها من أجل التطور والتغيير .
 - دراسة النظم الإعلامية في علاقاتها بالأدوار والمراكز الاجتماعية، والتدري المختلفة في المجتمع سواء لأغراض الدراسة التجريبية للتأثيرات المتبادلة أو لإغراض الدراسة النقدية لهذه العلاقات .
 - دراسة النظم الإعلامية في إطار علاقاتها بقطاعات المجتمع بصفة عامة وحاجات الفئات المتعددة لجمهور المتلقين في إطار أهداف تقييم الأداء، والأجهزة .
 - وفي إطار الأهداف السابقة يمكن دراسة علاقة عناصر النظام الإعلامي بالنتج النهائي وهو محتوى الإعلام وخصائصه وأهميته .
- وهذه الأمثلة وغيرها تعتبر نماذج إرشادية أو دليلًا للباحث في اختيار المشكلات البحثية والافتقار منها من خلال النظريات والمبادئ العلمية التي تهتم بالإعلام كنظام اجتماعي له أهدافه وعناصره وعلاقاته في السياق الاجتماعي العام والتي مجدها في دراسات ميلتون ديلمر وهيرت وشيلر وهول أصحاب الاتجاهات المختلفة في النظر إلى النظام الإعلامي ومؤسساته في إطار علاقته بالنظم الاجتماعية في المجتمع .
- وعلى الرغم من التحديد الواضح لهذا المدخل وإطاره المرجعي والاعتماد عليه في دراسة العديد من المشكلات والظواهر الإعلامية، إلا أنه يتداخل في الإطار النظري مع مناهل أخرى تتفق معه في الخصائص والسمات مثل المدخل الاجتماعي ومدخل العملية الاجتماعية التي تجد إطارها المرجعي في العديد من الدراسات المبكرة لمركبة العملية الإعلامية وعناصرها في إطار الوصف الاجتماعي للعناصر والسياق الاجتماعي للأهداف والعلاقات .

ثالثاً، المصطلح الاجتماعي

لم يستقر كثيراً مفهوم العزلة في وصف جمهور وسائل الإعلام، بعد أن ثبت من خلال الملاحظة ونتائج الدراسات الميدانية أن الفرد في جمهور وسائل الإعلام هو عضو في جماعة اجتماعية، يخضع في عملياته الإدراكية لمفهوم الجماعة والالتزام واتخاذ قراراته في إطار المعايير الاجتماعية لهذه الجماعة .

وأصبح مفهوم البعد الاجتماعي في بناء مدركات الفرد وعلاقته بوسائل الإعلام منذ بداية الأربعينات مدخلاً لتفسير السلوك والاستجابة إلى وسائل الإعلام، وبدأت تستقر في أذهان الإعلام الفروض الخاصة بتدفق المعلومات على مرحلتين وتأثيرات قادة الرأي في انتقال المعلومات من وسائل الإعلام إلى الأفراد، وأصبح هذا المدخل إطاراً نظرياً لتفسير اختلاف الاستجابة المتوقعة نحو وسائل الإعلام والتي كانت توصف بأنها مباشرة، وإطاراً أيضاً للتخطيط الإعلامي الخاص بنشر الأفكار المستحدثة سواء كان في المراحل المبكرة للحصول على المعلومات أو تأكيدها أو تبني هذه الأفكار وبناء الثقة فيها وفي مصادرها .

وتعددت الفروض والتعميمات الخاصة بمفاهيم الالتزام والتفاعل الاجتماعي والطبيعة الاجتماعية لجمهور وسائل الإعلام، والتي أشارت بالتالي إلى ما يلي :

- أن الخبرات الناجمة عن التفاعل الاجتماعي وتأثير العلاقات الاجتماعية أصبحت مصدراً من مصادر المعرفة، وأصبحت سلاسل الاتصال الموجهة تقوم بدور كبير في تشكيل هذه الخبرات والمعارف .

- بتأثير سلوك الأفراد وقراراتهم بهذه الخبرات الاجتماعية بجانب الخبرات الذاتية، وهذه الخبرات تنعكس في المعايير والأنماط المرجعية التي تضمها الجماعات أو التنظيمات الاجتماعية لسلوك أفرادها .

- ترتب على ذلك أنه أصبح الأهم هو التعرف على السلوك الاجتماعي، والذي تحكمه معايير أو أنماط موحدة تؤثر في سلوك الأفراد المنتسبين، أكثر من الاهتمام بالتعرف على محصلة سلوك الأفراد المتعزلين في إطار تصنيف خصائص جمهور وسائل الإعلام لرسم استجاباتهم بناء على الأنماط السائدة للسلوك الاجتماعي .

وبناء على ذلك ظهرت الكتابات والنماذج الخاصة بتفسير العلاقات الاجتماعية وتأثيرات الجماعات المرجعية وعلاقاتها بالسلوك الاتصالي مع وسائل

الإعلام مثل كتابات ويلسور شرام (W.Schramm 60) في تفسير تأثير شبكة الاتصال على السلوك الاتصالي للأفراد مع وسائل الإعلام، من خلال النظر إلى جمهور وسائل الإعلام ونوزعه في مجتمعات قديمة من مفهوم عضوية الجماعات الاجتماعية وتأثير معاييرها وأحكامها. وكتابات ريلي وريلى (G.W.Riley & M.W.Riley, 59). في مناقشتهم لعملية الاتصال وعناصرها وتأثير الجماعات المرجعية لكل من المرسل والمستقبل، وتحليل الاتصال الجماهيري في إطار اجتماعي على اعتبار أن الاتصال الجماهيري نظام اجتماعي بين أنظمة أخرى في السياق الاجتماعي العام. بالإضافة إلى العديد من الكتابات والأدبيات والنماذج التي ترسم تأثير العلاقات الاجتماعية والاندماج على العلاقة الاتصالية للأفراد مع وسائل الإعلام.

ولانقل في ذلك تأثير التحيزات الاجتماعية على إدراك المعاني والرموز الاتصالية عند علماء علم النفس اللغوي وعلم النفس الاجتماعي، والتأثيرات الثقافية على هذا الإدراك في إطار نظريات المعايير الثقافية التي قدمها علماء الاجتماع، والتي تعتبر دليلاً لبناء العلاقة بين القائم بالاتصال والمتلقي في عملية الاتصال بمسئولياتها المختلفة. وهو ما يجده في كتابات اليكس تان (A.S.Tan 85) ويبركر (A.R.Berks, et al 85) في تأثيرات البيئة الاتصالية على كل من المرسل والمتلقي في عملية الاتصال، وكتابات آخرين في تأثيرات القوى الاجتماعية والسببان الاجتماعي على عملية الاتصال ذاتها ونموذج HUB هيبرت وزملائه (R.E.Hiebert et al 82) الذي يوضح العوامل المؤثرة على حركة الرسالة الإعلامية حتى وصولها إلى المتلقي وهوودنها مرة أخرى إلى القائم بالاتصال مرة أخرى في صورة دمج العنصر، وهذه العوامل تنقسم في معظمها إلى التأثيرات والضوابط الاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك هناك التأثيرات الأخرى للإندماج والجماعات المرجعية على بناء المحددات الشخصية للقائم بالاتصال، لتأثيرها في طريقة التفكير والتفاعل مع العالم المحيط به سواء داخل المؤسسات أو خارجها في علاقته بالمصادر أو رؤيته لمجهر المتلقيين. وذلك في إطار نفس النظريات الخاصة بالمعايير الاجتماعية أو الثقافية، ونظرية الأنماط الثقافية، ونظرية البناء الاجتماعي وغيرها من النظريات الخاصة بتنظيم الاندماج والأدوار والبناء الاجتماعي للأفراد الذي يؤثر بالتالي في

أنماط العلاقات الاجتماعية للقيام بالاتصال واتجاهاته نحو الرقائع والأحداث واختباره للرموز الاتصالية مع الغير .

ويضاف إلى ماسبق الرؤى المتجددة للعملية الإعلامية والمؤسسات الإعلامية في إطار المدخل الاجتماعي كالاتي :

١- النظر إلى الإعلام بوصفه عملية اجتماعية تقوم بدورها في تلبية عدد من الحاجات الاجتماعية التي يشغل المجتمع إلى تحقيقها ، وأحاجات الفردية ذات الطابع الاجتماعي التي تسهم في تحقيق أهداف التواصل والاندماج والتمازج الاجتماعي . ابتداء من دعم القوم والأفكار السائدة والمحافظة على الهوية الثقافية للفرد والمجتمع إلى القيام بدورها في نشر الأفكار والمقائد المتجددة التي تنلق وتوجهات المجتمع وفلسفته في بناء السياق الاجتماعي ومؤسساته . بالإضافة إلى دورها في دعم الأدوار والمراكز الاجتماعية . مع المحافظة على التوافق الاجتماعي مهما اختلفت أنشطة المجتمع ودوائف مؤسساته .

٢- النظر إلى وسائل الإعلام بوصفها مؤسسة اجتماعية *Social Institution* حيث ينظر رجال الاجتماع إلى كل العمليات في علاقاتها بالاتجاه نحو تشكيل المؤسسات - المؤسساتية *Institutionalization* - التي تقوم بالوظائف الاجتماعية في المجتمع (J.C.Merrill & R.L.Lowenstein 79:81-3) والمؤسسات في هذا الاتجاه هي تنظيم يقوم بوظيفة اجتماعية، وهي بناءات لنشر الأفكار العامة، وامتداد للحاجات الإنسانية، وهي عمل جماعي للأفراد في المجتمع . وبها اختلفت النظم فهي تقوم على الأهداف الاجتماعية بالدرجة الأولى وليس على الأهداف الفردية .

وهذه كلها تشكل أطرا نظرية فهمية تحدد صلاحي المدخل الاجتماعي كإطار نظري يمكن من خلال دراسته ملاحظة العديد من الظواهر الإعلامية ذات البعد الاجتماعي، سواء كان هذا البعد مرتبطا بجمهور المتلقين وخصائصهم، أو القائم بالاتصال، أو المؤسسات، أو النظام الإعلامي الكلي كنظام اجتماعي يدور في تلك السياق الاجتماعي العام والعلاقات التي يفرسها هذا السياق مع النظم الاجتماعية الأخرى .

وفي إطار هذا المدخل يمكن اقتراح العديد من المشكلات والبحوث الإعلامية التي يمكن دراستها كالاتي :

- الدراسة الوصلية للخصائص والسمات الاجتماعية لكل من القائم بالاتصال وجمهور المتلقين . وهذه الدراسة تشمل تأثيرات المعايير الثقافية والاجتماعية، وسلسلة الجماعات الأولية والثانوية والمجتمعات الانتماء إليها ، ومستوى هذا الانتماء . بالإضافة إلى علاقة هذه الخصائص والسمات برسم خريطة العلاقات الاجتماعية بين القائم بالاتصال داخل المؤسسات الإعلامية وعلاقاتها بأسلوب العمل، وكذلك تأثير هذه الخصائص والسمات على العلاقات مع المصادر الإعلامية، وأصحاب المصلحة . وكذلك تأثير هذه الخصائص والسمات على رسم خريطة السلوك الاتصالي مع وسائل الإعلام ودورها في تقديم التعرض والاهتمام والتفضيل وصور استخدام وسائل الإعلام المختلفة .

- وكذلك دراسة الحاجات والدوافع التي تهمتع لفئات معينة من جمهور القراء تهمتع لها خصائص أو سمات اجتماعية معينة تؤثر في وجود هذه الحاجات والدوافع أو غيابها . مثل الحاجة إلى التواصل الاجتماعي والانتماء للأقليات في المجتمعات المختلفة . وذلك لتأثير وجود أو غياب هذه الحاجات والدوافع على استخدام وسائل الإعلام والسلوك الاتصالي معها .

- دراسة الخصائص والسمات الاجتماعية لكل من القائم بالاتصال وفئات جمهور المتلقين في علاقاتهم بالسياسات الإعلامية المعلنة والمستترة، وكذلك خصائص المحتوى الإعلامي والمجتمعات .

- دراسة العلاقة بين السياسات الإعلامية، وخصائص المحتوى والمجتمعات، والحاجات الاجتماعية في علاقاتها بالفكرة العامة أو العقيدة أو الفلسفة التي تسود المجتمع في قيام المؤسسات وتحديد أدوارها ووظائفها .

- دراسة العلاقة بين أهداف المؤسسات الإعلامية وخصائص البناء - كنظام - وبين أصحاب المصلحة والقرى والمراكز المسيطرة في المجتمع . وكذلك علاقاتها بالأدوار الاجتماعية للمؤسسات الأخرى .

- رصد الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الإعلامية في دعم الإطار الثقافي والاجتماعي السائد في المجتمع، والمجتمعات من التغيير أو التحول في المعتقدات الثقافية والاجتماعية للمجتمع .

وهذه ليست سوى أمثلة لبعض الموضوعات أو المشكلات التي يمكن للباحث أن يجد لها الدعم الفكري والنظري في إطار المدخل الاجتماعي بما يشري الاقتراب من

دراسة مثل هذه المشكلة، واقتراح التفسيرات الخاصة بالعديد من الظواهر الإعلامية في إطارها الاجتماعي .

رابعاً: المصطلح السلوكي

٤- ويهتم هذا المداخل بالإجابة على الأسئلة الخاصة بالخصائص والسمات النفسية لجمهور المتلقين والتي تشمل بصفة خاصة في التعرف على الدوافع والحاجات الخاصة بفئات هذا الجمهور وأفراد، وكذلك الأسئلة الخاصة بأنماط السلوك الاتصالي مع وسائل الإعلام وبصفة خاصة خصائص التعرض، ومستويات الاهتمام والتفضيل، ثم بناء العلاقة بين الخصائص والسمات النفسية وأنماط السلوك مع وسائل الإعلام . والتي يمكن تلخيصها في الأسئلة التالية :

- لماذا يعرض الأفراد إلى وسائل الإعلام ؟ ولماذا تختلف خصائص التعرض من فرد إلى آخر أو من فئة إلى أخرى من جمهور المتلقين ؟

- لماذا يهتم جمهور المتلقين بوسيلة أو وسائل معينة، من وسائل الإعلام ؟ وكذلك لماذا يهتم بمحتوى معين من محتوى الإعلام ؟ ولماذا تتباين مستويات الاهتمام والتفضيل من فرد إلى آخر ؟

- ما هي أسس بناء العلاقة بين جمهور المتلقين والقائم بالاتصال ؟ وما هي أسباب التفضيل والاهتمام بالقائم بالاتصال ؟

- ما هي الضغوط النفسية التي تؤثر في اتجاهات التقييم بالاتصال وآدائه في المؤسسات الإعلامية ؟ وعلاقته مع المصادر المختلفة ؟

ونظراً لارتباط هذه الأسئلة بالسلوك الإنساني لكل من القائم بالاتصال وجمهور المتلقين فإن اتجاهاتها تمهدنا في أدبيات علم النفس وعلم النفس المعرفي وعلم النفس الاجتماعي التي تعالج نظرياتها الأبعاد النفسية لهذه العلاقات وبنائها . مثل نظريات التعلم ونظريات التوازن المعرفي ونظريات المعرفة الإدراكية ونظريات الدوافع .

ولمجد أن التفسيرات الأولية للعلاقة بين جمهور المتلقين ووسائل الإعلام ومحتواها قامت على نظريات التعلم الكلاسيكي التي اهتم أصحابها بدراسة التأثيرات البيئية وعلاقتها بالسلوك الملاحظ، ورأوا أن الخبرة المكتسبة الناجمة من

التعرض إلى هذه التأثيرات وتعزيزها تقوم بالدور الأساسي في التعلم أكثر من غيرها. وكان الممارسون الأوائل في العملية الإعلامية والباحثون يخططون لأعمالهم ويرسمون تفسيراتهم على أساس بناء العلاقة بين التأثير والاستجابة. والتعزيز والمحاكاة وغيرها من الابتكار الأولى التي قامت على أساس وصف الفرد في جمهور وسائل الإعلام على أنه فرد منعزل يستجيب انرماتيكيا لأي مشير تعود الاستجابة إليه دون تأثير لعوامل أخرى . ورسموا التفضيل والاهتمام بالوسائل الإعلامية ومحتواها على أساس العلاقة بين المعتد المتوقع (التعزيز) والجهد المبذول في التعرض إلى هذه الوسائل ومحتواها .

وبعد ذلك أشارت نظريات المعرفة الإدراكية وتباين الحوافز إلى أن الفرد لا يستجيب انرماتيكيا ولكنه يتأثر بالخبرة والمعرفة المختزنة الناتجة عن عمليات نفسية واجتماعية عديدة، ويركز على الخيارات العقلية للفرد وتلبية الحاجات والدوافع والاستجابة إلى القوى المحيطة به سواء كانت من داخله أو من البيئة المحيطة به، ومن هنا كانت النظريات الخاصة بتأثير الخصائص المعرفية للفرد في الاستجابة إلى المحتوى الإعلامي وإدراكه لرموزه . وبناء على ذلك فإن الفرد يختار وسائل الإعلام - التعرض الانتقائي- ويترك الوسائل الإعلامية أيضا بتأثير النشاط العقلي لإسقاط المعاني على الرموز الاتصالية التي يثقلها كمنهات أو مفيرات .

ومن هنا كان تفسير التباين في التعرض والاستخدام، وكذلك التباين في إدراك المحتوى الإعلامي وبالتالي تباين الاهتمام والتفضيل للمحتوى الإعلامي .

وأصبح من السهل في إطار نظريات المعرفة الإدراكية تصنيف جمهور المثقفين إلى فئات بناء على الخصائص المعرفية المختلفة للأفراد وصياغة الرسائل الإعلامية بناء على هذا التصنيف وتقرير الاستخدام والتفضيل والاهتمام بناء على الخصائص المعرفية لهذه الفئات .

ومن جانب آخر يتم تفسير استخدامات الفرد لوسائل الإعلام على أساس قدرتها على تلبية الدوافع والحاجات وبناء العلاقة بين الاستخدامات والاشباعات *Uses and Gratification* في نظريات وتصميمات علمية تم اختيارها في العديد من الدراسات والبحوث . وفرض هذا التطوير تقييم وسائل الإعلام من خلال الكشف عن وظائفها وأدوارها ومدى ما تقوم به في تلبية الحاجات والدوافع، وهو ما سبق أن تعرضنا له في المدخل الوظيفي .

ولا يلقى الأمر عند حدود الاستخدام فقط بل يمتد إلى التقرير بأن الأفراد يعتمدون على وسائل الإعلام باعتبارها مصدرا لتحقيق أهدافهم المعرفية والوجدانية والسلوكية، وأصبح النظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها نظاما للمعلومات يحقق مطلبها نظرياً ومدخلاً فرعياً للبحث والدراسة في إطار العلاقة بين الاستخدام والاعتماد ومدى تحقيق وسائل الإعلام للأهداف المعرفية للأفراد .

وكذلك يتم تفسير العلاقة بين القائم بالاتصال والمصادر، وكذلك بين القائم بالاتصال وجمهور الملقين على أساس الخصائص والأنماط السلوكية للقائم بالاتصال وبناء اتجاهاته نحو أى منهما وبالتالي اختيار نمط العلاقة معها .

وتلوم اختيار نمط العلاقة على أساس الخصائص المعرفية للقائم بالاتصال ذاته، وإدراكه من ذاته، ومدركاته عن الآخرين وخصائصهم أيضاً . وبين الاستقلال عن أيهما بناء علاقات التوحد أو الهمية يتم بناء العلاقات المذكورة التي تلوم أساسا على اتجاه القائم بالاتصال باعتباره نظاما ثابتا للمعرفة والشعور والميل السلوكي نحو الآخرين .

وتفسر نظريات التوازن المعرفي المختلفة أساس بناء هذه العلاقة التي تؤثر في نجاح عملية الاتصال بصفة عامة، واتجاه الفرد نحو الآخر على أساس من المعرفة والشعور وبناء علاقات الوحدة في تحديد اتجاه كل طرف نحو الآخر .

وفي إطار هذه النظريات والأهيميات السياسية بها في مجالات علم النفس المختلفة - المعرفي والتعلمي والاجتماعي - يمكن الاستعرا بعبء العديد من المشكلات والظواهر الإعلامية التي يمكن تحديدها وتفسير حركاتها واتجاهاتها في إطار هذه النظريات مثل :

- وصف الخصائص النفسية والسلوكية لجمهور الملقين واتجاهاته نحو عناصر العملية الأخرى وهي المؤسسات والقائم بالاتصال والمحتوى الإعلامي، وإدراكه لأهدافها وسياساتها وخصائصها، وتفسير اتجاهاته بناء على هذه المدركات وتأثيراتها في إطار نظريات التوازن المعرفي .

- بناء العلاقة بين خصائص التعرض والاستخدام لوسائل الإعلام ومفرداتها، والتفضيل والاعتماد، وبين دوافع الأفراد وحاجاتهم من هذا التعرض والاستخدام، وفي إطار آخر تحديد العلاقة بين العائد المتوقع والتفضيل والاعتماد وإدراك الأفراد عن هذا العائد وصوره المختلفة . وهي البحوث التي تدخل في إطار

النظريات الخاصة بالاستخدامات والاشياعات أو الاستخدامات والتأثيرات، أو الاعتماد على وسائل الإعلام .

- تفسير الاتجاهات الخاصة بجمهور المتلقين للمبشرات الإعلامية المختلفة في إطار النظريات المشجدة للتعلم واكتساب المعلومات .

- تليميم الأدوار الخاصة بالمؤسسات الإعلامية باعتبارها نظاماً للمعلومات يحقق أهدافاً مختلفة لجمهور المتلقين باعتباره أحد عناصر هذا النظام .

- تفسير اتجاه القائم بالاتصال نحو جمهور المتلقين وتصنيفه لهذا الجمهور وعلاقته به في إطار ما يدركه عن هذا الجمهور وخصائصه السلوكية .

- تفسير اتجاه القائم بالاتصال نحو المصادر المتنوعة، ونظ العلاقة مع هذه المصادر في إطار ما يدركه القائم بالاتصال عن الخصائص الذاتية والمعرفية لهذه المصادر .

- وصف الضغوط النفسية داخل المؤسسات الإعلامية التي تؤثر على أداء القائم بالاتصال والمجازاته، مثل علاقات العمل والتعاون مع الزملاء والعلاقات مع الرؤساء والمستورين ومستوى الرضا الوظيفي وعناصره المختلفة .

وصفة عامة يمكن تلخيص هذا المدخل في النظر إلى العملية الإعلامية وأهدافها باعتبارها تموجاً لبناء الاتجاهات بين عناصر العملية وبعضها . والاهتمام بعناصر المعرفة والميل السلوكي بينها التي تؤثر على بناء الاتجاهات والمهام العملية الإعلامية بالتالي في تحقيق أهدافها .

خامساً: المدخل النفسي

إذا كان من الممكن عزل عناصر العملية الإعلامية ودراستها في إطار جزئي مثل المؤسسات والقائم بالاتصال والمتلقي، فإنه يصعب دراسة الرسالة الإعلامية بعزل عن هذه العناصر ودراستها بذاتها كما يتم الآن في الكثير من البحوث والدراسات الخاصة بتحليل محتوى الإعلام. لأن الرسالة الإعلامية ليست مجرد عنصر من عناصر العملية الإعلامية ولكنها نقطة اللقاء بين هذه العناصر وبعضها في إطار ما تشكله من أهداف وحاجات لكل من العناصر لدى بعضها .

وتظهر أهمية الرسالة في العملية الإعلامية في أنها وهاء اللغة التي لا يلف

دورها عند حدود الوساطة بين أطراف عملية الاتصال في نقل المعلومات، ولكنها تعمل كمثير أو منبه للفرد لتحقيق استجابة معينة . وهذا المنبه لا يتوفر في شكل الرموز اللغوية سواء كانت لفظة أو غير لفظية ولكن في المعنى والدلالة الخاصة بهذه الرموز عند أطراف العملية الإعلامية .

ولا يمكن النظر إلى الرموز اللغوية التي تضمها الرسائل الإعلامية أو محتوى الإعلام، لا يمكن النظر إليها باعتبارها أدوات اشارية صريحة ولكن من خلال دلالاتها الضمنية وقدرتها على نقل المعنى المستهدف إلى الآخرين، وكذلك استقبالها بدلالاتها الضمنية حتى يحدث التوافق في إدراك المعنى والدلالة .

ومن هنا كان الاهتمام المبكر لعلماء اللغة والدلالة وعلم النفس اللغوي بالآليات المتبعة الخاص ببناء الرمز والدلالة لدى كل من المرسل والمتلقي، وأطلق عليها عمليات الترميز Coding لدى كل منهما . فكل منهما يعمل كنظام اتصالي مستقل، والرسالة في النهاية هي النظام الذي يربط بين هذين النظامين .

ومن هنا كانت الجهود المبكرة لخبراء علم النفس اللغوي وعلم اللغة والدلالة في صياغة نماذج عديدة لتفسير عمليات استقبال الرموز اللغوية وتفسيرها وصياغة الاستجابة وإرسالها مرة أخرى في إطار نظريات المعنى والدلالة والعمليات العقلية في اختيار الرمز وبناء وحدات اللغة بما يتفق مع الدلالة والمعنى .

ولم يقتصر الاهتمام في هذه الجهود على الرموز المكتوبة ولكنه امتد إلى المنظومة كلها، وظهر في الاهتمام بالصوتيات Phonetics وعلم التنفس السعوي Psychocoustics في حالات الاتصال المنطوق وفي إطار خصائص بيئة التخاطب.

وذلك بالإضافة إلى نظريات المعرفة الإدراكية وعلاقتها بالنظام الإدراكي والمعرفي الذي كونه الفرد عن العالم المحيط به . ولذلك يأتي صياغة الفرد للرموز اللغوية وتفسيره لها في إطار المفردات المخزنة لدى الفرد، والتي تسقط دلالاتها على الأشياء والرموز التي يتعرض لها ويستجيب لها كمنبهات على هذا الأساس .

كما اهتمت النظريات والدراسات المتجددة لعلم النفس اللغوي وعلم اللغة بالإجابة على السؤال الخاص بكيفية الوصول بالرسالة الإعلامية إلى تحقيق أهداف القائم بالاتصال، وهو ما يمكن طرحه أيضاً من خلال الأسئلة الفرعية الخاصة باختيار الرموز ودلالاتها، وبناء الرسالة وتنظيمها والمداخل المختلفة الخاصة بهذه المهارات

وقد درتها على تحقيق الأهداف الخاصة باختصار رموز الرسالة الإعلامية وبناء محتوياتها .

وكان أيضا الاهتمام بالدلالة والمعنى تطبيقاً لهذه الأفكار والنظريات التي تدرس العلاقة الثنائية بين الرمز والمعنى الذي يستند فيه إطار النظريات الخاصة بعلم الدلالة *Semantic* والعلامات *Semiology* التي تهتم بهذه العلاقة الثنائية وبناء التفسيرات الخاصة بالمحتوى اللغوي على أساس هذه العلاقة .

وبالإضافة إلى هذه النماذج والنظريات التي يستفيد بها خبراء الاتصال والإعلام في دراساتهم لمحتوى الرسالة الإعلامية، ظهرت المفاهيم الخاصة بعملية الترميز والتجربة المخزنة والإطار الدلالي والتجربة المشغركة، وأهمية هذه المفاهيم في بناء العلاقة بين الرمز والمعنى في العملية الاتصالية والإعلامية .

وقد تمت نظرية معالجة المعلومات *Information Processing Theory* لتفسيراً اضافياً لبناء المعنى والدلالة للرموز التي يتعرض لها الفرد في حياته اليومية وذلك في إطار الآليات الوظيفية للطريقة التي يقوم بها الفرد لوضع المعاني والتفسيرات الخاصة بالدخول المعرفي الذي يستقبله في كل يوم .

والتناق هذه النظرية مع النظريات المعرفية التي تشير إلى أن الفرد لا يحصل على كل المعلومات التي يتعرض لها، ولكنه يتجنب البعض منها بناء على آليات التقدير والتقييم لهذه المعلومات وقبول الفرد يختزن منها البعض ويتنسى البعض الآخر، وبناء على هذه النظريات نجد الفرد مدركاً وواعياً لجزء صغير من المعلومات التي تتدفق في البيئة المحيطة، دون تفرقة في ذلك بين الرموز اللفظية والرموز المصورة التي تتعامل مع ما يسمى بالذاكرة المصورة *Photographic Memory* وتطبيقها على تفسير الرموز بأنواعها التي يقدمها التلفزيون .

وبالإضافة إلى هذه النظريات الخاصة ببناء العلاقة بين الرمز والمعنى اهتمت مداخل أخرى ببناء الرسالة الإعلامية تعتمد على بناء الرمز والمعاني الهادفة وهي المداخل الخاصة ببناء الرسالة الاتصالية وما يرتبط بها من الجاهات مختلفة في اختيار الرموز والمعاني التي تؤثر في البناء المعرفي أو الوجداني للفرد وهو ما يسمى بالرموز الخاصة بالاستمالات العقلية أو العاطفية أو الوجدانية، واستخدام الرموز الخاصة باستثارة التوقعات الاجتماعية مثل القول الاجتماعي والاتفاق مع المجتمع والاقتناع بالنماذج، ومخاطبة الأدوار والمراكز .

وكذلك دور اللغة في إعادة تشكيل المعرفة الخالية للأفراد سواء بإنشاء إطار معرفي متكامل باستخدام رموز جديدة وهو ما نلمسه بتوسع في الوقت الحاضر، أو إسقاط معاني جديدة على رموز موجودة فعلا مثل معاني العنف والتخرد على النظم المعارضة في الوقت الذي تعتبر فيه هذه النظم جزءا من البناء الديموقراطي .

وبالإضافة إلى ذلك فإن بنا . محتوى الرسالة وترتيب عناصرها يمكن أن يكون دلالة البناء التفسيرات الخاصة بالأهداف وطرق تحقيقها من خلال رصد خصائص البناء الذي يشير إلى المعنى العام أو الدلالة الكلية للرسالة الإعلامية ومحتواها .

ولم هذا الإطار يصعب من الصعب دراسة الرسالة الإعلامية أو المحتوى في إطار جزئي، إلا إذا كان هدف البحث هو وصف أسلوب الكاتب أو المرحلة أو الرموز المستخدمة في شكلها الظاهر دون الوصول إلى عمق المعنى والدلالة الذي يمكن أن يكون ذا علاقات متعددة بعناصر العملية الإعلامية وسياساتها وأهدافها وخصائصها، وهو ما تؤكد على أهمية دراسته في تحليل محتوى الإعلام .

وما يشير إلى أهمية المدخل اللغوي في الدراسات الإعلامية هو ازدياد أهمية نظريات التفاعلية الرمزية *Symbolic Interactionism* التي تهتم بطبيعة اللغة والرموز والنظم التي يبنها الأفراد والمجتمعات للأشياء والأشخاص والمواقف، ودورها في عمليات التفاعل الاجتماعي في إطار نظام واحد للرمز والمعنى بما يحقق الاستجابات المشتركة وتوقع استجابات الآخرين في إطار الثقافة الواحدة .

وكذلك زيادة الاهتمام بالتفاعل الرمزي، والبناء الاجتماعي للمعنى *Social Construction of Reality* وما نتج عن ذلك من الإشارة إلى الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تشكيل العلاقات الاجتماعية ورسم صورة رمزية للواقع الاجتماعي يختلف عن الواقع الحقيقي بقصد التأثير في حركات الملقين والمجاهدين .

وعلى الرغم من الجدل والنقاش حول هذه الوظيفة لوسائل الإعلام؛ فإن المحسم يمكن أن يتم من خلال التوسع في دراسة نظام الرموز والمعاني التي تستخدمها وسائل في رسم الصور المختلفة للعلاقات الاجتماعية ومدى اتفانها أو اختلافها مع الواقع الاجتماعي الحقيقي .

وعلى الرغم من تنوع العديد من النظريات الخاصة بحلم اللغة والدلالة وعلم النفس اللغوي في الدراسات النقدية لكشف الصور الزائفة والأدوار التي تقوم بها

وسائل الإعلام لخدمة أصحاب المصلحة وتدعيم الهيمنة على فكر جمهور المتلقين .
على الرغم من ذلك فقد وجدت هذه النظريات صدى واسعا في تبنيتها الصور التي
ترسمها وسائل الإعلام والدراسات الأسلوبية، ودراسات الرمز والدلالة والعلاقات
في بحوث ودراسات عديدة غير الدراسات التقليدية .

**وهيكن في هذا الإطار اقتراح أمثلة للدراسات والبحوث التي يمكن أن يدرسها
الباحث مثل :**

- رصد الرموز اللغوية السائدة في محتوى الإعلام في إطار تحديد الخصائص
الثقافية للشعوب والمجتمعات .
- رصد الخصائص الأسلوبية للقائم بالاتصال والوسائل الإعلامية في إطار وصف
خصائص الأفراد والمجتمعات في مرحلة تاريخية معينة .
- رصد الرموز اللغوية المستعمدة ونظام المعاني المرتبط بها في المجتمعات الأخرى
كمؤشر لسهولة التغلغل الثقافي في المجتمعات .
- بناء العلاقات بين نظم الرموز والمعاني وبين السياسات والأهداف المعلنة والمستعرة
للأفراد والمؤسسات .
- رسم الخصائص المعرفية لجمهور المتلقين من خلال وصف نظام الرمز والمعنى لدى
هذا الجمهور أو فئاته .
- تقييم الحملات الإعلامية من خلال بناء العلاقة بين أهداف القائم بالاتصال،
وإدراك المتلقين لها في إطار النظم المشتركة للرمز والمعنى .
- تقييم الأدوار التي تقوم بها الوسائل الإعلامية أو الأفراد في نشر الأفكار
المستعمدة وعلاقتها بالمراكز والأدوار والأشخاص، والسياسات وكذلك النظم
الاجتماعية وأهدافها .
- تقرير العلاقة بين الصور الرمزية التي ترسمها وسائل الإعلام، والصور الحقيقية
للواقع الاجتماعي لدى جمهور المتلقين أو فئاته المختلفة .
- ولغيرها من الأمثلة التي تؤكد على أهمية التحليل الكيفي لمحتوى الإعلام
وتحليل الرمز اللغوية بأنواعها ووصفها وتفسير النتائج في إطار ما تشير إليه من
معان أو دلالات تكشف عن الكثير من حقائق العمليات الإعلامية وعلاقتها في
الثقافة الواحدة .

سادساً : مدخل الممارسة المهنية

فى إطار المفهوم المؤسسى السابق الإشارة إليه، يتطلب قيام المؤسسة - كمنظومة اجتماعية - وجود المبدأ أو الفكرة العامة أو الهدف من قيام المؤسسة بجانب البناء الذى يعنى فى إطار هذا المفهوم الوسائل المستخدمة لتحقيق الفكرة، ويشمل مفهوم الوسائل المستخدمة الوسائل المادية والوسائل الإنسانية التى تتمثل فى مفهوم القائم بالاتصال فهما يتعلق بالإعداد والانتاج الفنى للمواد الإعلامية بأنواعها بجانب العاملين فى المجالات المساعدة الأخرى والذين يتعاونون مع القائم بالاتصال فى المحاز الأهداف وفى حدود الأدوار والوظائف التى تحددها المواقع التنظيمية للبناء المؤسسى .

وكما يتأثر المنتج النهائى للمؤسسة - المحتوى الإعلامى - بالفكرة والمبدأ، فإنه يتأثر بدرجة كبيرة باتجاهات الممارسة المهنية للقائم بالاتصال وخصائصها .

وعلى الجانب الآخر تتأثر الممارسة المهنية بعدد كبير من العوامل مثل: التنظيم الإدارى لى المؤسسة الإعلامية وثغرات الاتصال لى هذا التنظيم، والتأهيل للمنى والمهنى، ثم اتجاهات العلاقات الوظيفية والاجتماعية بين المستويات المختلفة وبين الزملاء، بجانب العوامل المتعددة التى تؤثر لى مستوى الرضا الوظيفى *Job Satisfaction* .

وتعكس - بعد ذلك - اتجاهات الممارسة المهنية ومستواها قوة المؤسسة الإعلامية ودورها فى المجتمع .

وكما أصبحت السياسة الاقتصادية لمؤسسات الإعلام وتفاعلها مع البيئة الاجتماعية والسياسية مداخل أساسية فى دراسة هذه المؤسسات، فإن البناءات التنظيمية وعلاقات الدور بجانب الممارسة المهنية والحرفية تعتبر مداخل أو اتجاهات أخرى فى البحث والدراسة (*J.Curran, et al.,82:17-20*) .

وعلى سبيل المثال يعتبر التقسيم الداخلى للعمل والأدوار المتبادلة والأهداف المحددة والمتوقعة للمؤسسة، وترجمة هذه الأهداف فى سياسات ونظم للممارسة، والمخطوط الراضحة للاتصال التى تشمل التسلسل التنظيمى والعلاقات بين الأدوار التى تعكس التفاعل بين الوظائف المختلفة.... وغيره، يعتبر ذلك من الدراسات

التي تركز على التنظيم الداخلي للبناء والسلوك، بجانب الدراسات الأخرى التي تركز على الاستعدادات الخارجية للتنظيم مثل العلاقات بالمصادر والمساهمين والعمل.

وبلاحظ أن مختلف الدراسات الخاصة بحاروس البوابة *Gate Keeper* التي اختلفت تدفق الاتباء خلال مرحلة الإعداد والانتاج وكذلك الرقابة هي عقول واضح لهذه الدراسات، التي تنظر إلى المنتج الإعلامي كمخرجات للتفاعل بين أعضاء التنظيم في وسائل الإعلام، ويعتمد هذا التفاعل على الضبط الاجتماعي الناتج من القنوات غير الرسمية أكثر من الرقابة المباشرة المستمدة من القنوات الرسمية . حيث تنعكس حركة الضبط الاجتماعي على التنظيمات والعلاقات المهنية لأعضائها وتركز على توافق المنتج الإعلامي مع الأهداف الكلية ومع السياسات الإعلامية للتنظيمات التي ينتمى إليها هؤلاء الأعضاء . وهو يشير إلى أن الضبط يتعد من قصة التنظيم إلى أسفل من خلال كل القنوات الرسمية وغير الرسمية، ويشير أيضاً إلى قوة القصة في التسلسل التنظيمي وعلاقتها بقوة وسائل الإعلام، ويعنى مستوى الدور والمركز الذي يتمتع به الناشر أو رئيس التحرير في توجيه حركة الضبط وأثارها على الجهات الممارسة للمهنة للأعضاء في التنظيم بأشكاله المختلفة في المؤسسات الإعلامية .

وبالإضافة إلى ذلك فقد أصبح من الثوابت التقرير بالتأثير الخاص لقرارات الملاك والمديرين على المنتج الإعلامي النهائي، وكذلك تأثير شخصية صانع القرار، والضغط من داخل التنظيم نفسه ومن خارجه، وعديد من العوامل الملمنة والمستقرة وخصوصاً في المؤسسات الكبيرة التي يؤثر فيها الترتل على البناء التنظيمي والهياكل البشرية والمالية وينعكس بالتالي على المحتوى الإعلامي مباشرة (W.PH.Davison .. et. al., 76: 82-5).

وتعني الختاتق السابقة أن الناتج الإعلامي لا يتأثر فقط بالعوامل الخارجية في الهيئة أو السياق الاجتماعي، أو جمهور المتلقين أيضاً، ولكنه يتأثر أيضاً بدرجة كبيرة بالجهات الممارسة للمهنة في المؤسسات الإعلامية، والتي تتأثر هي نفسها بالجهات التنظيمية ونائيه وأهدافه داخل هذه المؤسسات . مما يشير إلى هذه الاتجاهات والعوامل المؤثرة فيها، وأثارها في حركة العملية الإعلامية ومخرجاتها . ولذلك يمكن استقارة العديد من موضوعات البحث أو مشكلات الدراسة التي

تتعمق إلى مدخل الممارسة المهنية، والتي يمكن تصنيفها في اتجاهين رئيسيين .

الاتجاه الأول : وصف اتجاهات الممارسة المهنية ومستواها في المجالات الفنية والإدارية والمالية، في إطار وصف الاتجاهات المتميزة للممارسة المهنية في المجالات المذكورة أو الإعلام الهائذين فيها أو في إطار للمقارنة بين المؤسسات الإعلامية .
وهذا الوصف هو الذي يحدد السمات الخاصة بها يمكن أن نطلق عليه المدارس المتميزة في مجال من هذه المجالات .

ويدخل في هذا الاتجاه عدد من البحوث والدراسات مثل :

- وصف العقائد والأفكار والمبادئ الخاصة بالقائم بالإحصاء والعاملين في مجالات التنظيم والإدارة .

- وصف التأهيل العلمي والمهني لهذه الأفراد .

- وصف المهارات المتميزة في مجالات الإعداد والانتاج بما ينعكس على شخصيته المؤسسة أو الوسيلة الإعلامية .

- وصف الأدوار والمواقع التنظيمية والمراكز في إطار الوصف الكلي للإطار التنظيمي للمؤسسات أو الوسائل الإعلامية .

- وصف الممارسات الإدارية والمالية، واتجاهات صنع القرار في هذه المجالات .

الاتجاه الثاني : وصف اتجاهات الممارسة المهنية ومستواها في إطار العلاقة مع غيرها من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في هذه الممارسة، وتأثيرات الممارسة المهنية على المنتج الإعلامي في النهاية .

ذلك أن الممارسة المهنية- كما سبق أن أوضحنا- هي محصلة تفاعل عدد من العناصر والعوامل التي تبدأ من الالتزام بالفكرة أو المبدأ أو الهدف العام للمؤسسة إلى الضوابط والقيود التي تفرضها العلاقات التنظيمية والأدوار والمراكز المرتبطة بالإطار التنظيمي للمؤسسة .

ولذلك يمكن أن يظهر هذا الاتجاه البحث في عدد من الموضوعات مثل :

- العلاقة بين اتجاهات الممارسة المهنية ومستواها، واتجاهات السياسات المالية والإدارية .

- العلاقة بين اتجاهات الممارسة المهنية ومستواها، ومراكز صنع القرار وتأثيراتها وتوزيع الأدوار في التنظيم .

- العلاقة بين الجهات الممارسة ومستواها والجهات السطرية والضغط والرقابة غير المباشرة داخل المؤسسة .
- العلاقة بين الجهات الممارسة المهنية ومستواها وعلاقتها بمستوى الرضا الرغبي بعناصره المتعددة .
- العلاقة بين الجهات الممارسة المهنية ومستواها بالمنتج الإعلامي وخصائصه والجهات .
- الدراسات المقارنة لهذه العلاقات - التي تفل الممارسة المهنية طرفا لهما - بين المؤسسات الإعلامية في النظام الإعلامي الواحد أو بين النظم الإعلامية وبعضها .

وتتميز الدراسة والبحث في إطار مدخل الممارسة المهنية بالاستفادة من كثير من العلوم والدراسات الانسانية الأخرى مثل الدراسات المالية والإدارية وكذلك الدراسات الخاصة بعلم النفس والاجتماع . خاصة أن العديد من الدراسات الخاصة بمدخل الممارسة المهنية تعتمد بالدرجة الأولى على نظريات الإدارة والسلوك والاجتماع المهني التي تشهد كثيرا في إثراء المعارف الخاصة بالعملية الإعلامية في إطارها التطبيقي .

سابعاً : المدخل التاريخي

تكاد تنفرد الدراسات الصحفية بهذا المدخل دون الدراسات الخاصة بالوسائل الإعلامية الأخرى، وذلك لعدة أسباب منها :

- ١- إن الصحف قد سبقت الوسائل الإعلامية الأخرى في الصدور والانتشار لقرون عديدة وأصبحت الآن في عداد ما يدرس من وقائع وأحداث أو شخصيات تنسب إلى مراحل تاريخية قابلة للكتابة والتسجيل، بينما الوسائل الأخرى ما زالت تنتمي للوقائع والأحداث المعاصرة تقريبا التي لم يحن الوقت بعد لكتابة تاريخها وتسجيله .
- ٢- إن الصحف في حد ذاتها كانت في هذه المراحل شاهداً على الكثير من الوقائع والأحداث التي حدثت فيها وسجلت معظمها، إن لم يكن كلها بكتابات المراسلين فيها أو الكتّابين لها أو الشخصيات والأعلام البارزين في هذه المراحل.

وبالتالي يمكن اعتبارها من المصادر التاريخية التي يمكن الرجوع إليها في استعادة هذه الوقائع والأحداث وإعادة تسجيلها .

٣- إن الصحف في هذه المراحل كانت أداة في الكثير من الوقائع والأحداث، وساهمت في حركتها من خلال الإعلام بها أو الدعاية المضادة أو إثارة الجماهير مثل اعتقال الشعب والاضرابات من ولاية إلى أخرى . أو كانت أداة في يد السلطة للضغط والسيطرة والتوجيه .

٤- إن الصحف بما تتميز به من خصائص في الحفظ واستعادة ما بها من معلومات، تعتبر أحد الوثائق التاريخية- وإن اختلفت درجة الاعتماد عليها - التي يمكن الرجوع إليها في استعادة أحداث الماضي وشخصياته، وهذه الخصائص لا تتوفر بقدر كاف لشرائط التسجيلات في الراديو والتلفزيون التي تزيد تكلفة الاحتفاظ بها وتصنيها وتنظيم الاستفادة منها .

ومن هنا اقترنت الهذبات الأولى للدراسات الإعلامية بصفة عامة بالبحث في مجال الصحافة التي اهتمت بالدرجة الأولى بتاريخ الصحافة، الذي لم يزد عن كونه تسجيلًا لتاريخ الصحف أو السير الذاتية أو التراجم للشخصيات والأعلام البارزين فيها، بالإضافة إلى التسجيل التاريخي لشكالات الدولة، وتفسير الأفكار التي تدور حول الصحافة، وربما يكون أكثرها هو تاريخ حرية الصحافة والرقابة عليها (D.P.Nord & H.L.Nelson., In: G.H.Stemple III & B.H.Westley 81:299-300) .

وفي هذه المراحل المبكرة لارتقاء بحوث تاريخ الصحافة، لوحظ أن معظم مؤرخي الصحافة لم يبدؤوا بهذا البناء نظرية للاتصال وكانوا أقل اهتمامًا بالأبعاد الاجتماعية للاتصال، وتأثير العلوم الاجتماعية كان محدودًا مما جعل هذه البحوث الخاصة بتاريخ الصحافة لا تتسم بالطابع الاجتماعي العلمي، ولم تزد البحوث في هذا المجال عن الإجابة على السؤال وماذا قالت الصحف من هنا أو ذاك...؟^{٤١} واجابة مجردة من القيمة النظرية .

وما قاله الباحثان نورث ونيلسون في تقديمهم للبحث التاريخي في الدراسات الإعلامية ينطبق على وضع الدراسات الخاصة بتاريخ الصحافة في مصر وأعلامها البارزين . حيث لم تزد عن كونها تسجيلًا يفتقد إلى التفسير الاجتماعي للوقائع والأحداث التاريخية الخاصة بتطور الصحافة والصحف والشخصيات البارزة فيها . وهذه الملاحظات يمكن أن تكون دليلاً إلى تطوير الدراسات التاريخية الخاصة

بالصحف والوسائل الإعلامية فيما بعد حتى تكسب مثل هذه الدراسات القيمة النظرية والعلمية .

والبحث التاريخي التلويحي يستلزم استرداد الماضي، بطريقة منهجية، وموضوعية، من خلال تمسيع الأدلة وتفسيرها والتحقق منها، ثم تركيبها وتوليفها، لاستخلاص الحقائق والوصول إلى خلاصات محكمة .

وبذلك إذن البحث التاريخي لا يعوقف عند حدود إعادة تسجيل ما حدث في الماضي فقط ولكن يمكن أن يقوم برؤى هائلة شاملة مايلي (R.K.Tucker, et al., 81: 68-9).

- التحقق من المعنى أو المفرد أو التصدي، وثبات الحقائق الماضية . ربما يريد الباحث التعرف على كيفية تفسير الملتحقين لرسالة معينة، أو ما إذا كانت وسائل الإعلام المحلية أخطأت في تفسير انطباعات الجمهور .

- تقدير حقائق الماضي .

- دراسة الانطباعات وحركتها .

- عقد المقارنات بين المنشآت أو القضايا .

- دراسة التغيير في البناء الاجتماعي .

- دراسة التحول من مواقع لأخر . والتغير المرتبط بهذا التحول أو الانتقال من مركز إلى آخر، وذلك بالنسبة للأشخاص والرموز .

- الامتداد باختبار متعمق للأحداث الماضية لرسم خلاصات واستنتاجات منها .

- وأخيرا التنبؤ، فالباحث يريد التعرف على العوامل الضابطة للتنبؤ بالخرجات .

وكما يساهم الوعي بالتحفظات التي تعرضت لمحو تاريخ الصحافة، كما يساعد الوعي بها في تحديد أطر المدخل التاريخي في بحوث الصحافة، فإن ترجمة الودائع السابقة إلى موضوعات قابلة للبحث والدراسة في مجال تاريخ الصحافة، تسهم أيضا في زيادة سعة أطر المدخل التاريخي، وتنوعها، بحيث تخضع في النهاية هدف التعليم والاستفادة من تجارب الماضي في تطوير العلاقة بين عناصر العملية الصحفية، وحركتها، وأحداثها في ضوء السياقات المعاصرة .

ويصبح بالتالي معيار اختيار موضوع الدراسة التاريخية، أو مشكلة البحث، هو العلاقة العضوية بين الصحافة والأحداث التاريخية . بحيث يظهر البحث

علاقات التأثير المتبادل بينهما وتنازلهما ، التي يمكن رصدتها وصياغة التعميمات حولها . ويخرج بالتالي من هذا المعيار ، الاستفادة المجردة من الصحف ، بوصفها مصادر تاريخية ثانية ، في وصف هذه الأحداث وتسجيلها .

وبهذا يمكن اقتراح العديد من الموضوعات والدراسات التي تشكل أطر المدخل التاريخي في بحوث الصحافة من خلال التنازع أو الأمثلة التالية :

١- الوصف التاريخي لحركة عناصر العملية الصحفية ، وتطورها ، خلال المراحل الزمنية المختلفة ، مثل :

- وصف تطور المؤسسات الصحفية ، واتجاهاتها ، وسياساتها ، ونظمها أو بنائها الداخلي ، واتجاهات الأداء ، وتقسيمه ، الذي يرتبط بالفكرة أو العنيفة أو الفلسفة التي تعتقلها هذه المؤسسات .

- وصف الأعلام البارزين في مجال الصحافة ، وكتابة السيرة التاريخية وتسجيل آرائهم وأفكارهم واتجاهاتهم ، وصفة خاصة في تحديد مسار العملية الصحفية واتجاهاتها .

- الوصف التاريخي للصحف - الوثائق - من حيث المحتوى والشكل ، وعلاقة تطورها بالاتجاهات وأفكار وسياسات وفلسفات المؤسسات الصحفية ، والإعلام البارزين في مجال الصحافة خلال المراحل الزمنية المختلفة .

- وصف العلاقة بين القراء والصحف خلال المراحل الزمنية المختلفة ، من خلال رصد المشاركات ، والتعليقات ، والآراء ، والأفكار ، التي نشرتها الصحف ، في علاقتها مع أفكار وقراء واتجاهات الإعلام البارزين في مجال الصحافة ، وما قدمته الصحف من مشيرات للقراء للكتابة والتعليق . أو ما قامت به المؤسسات الصحفية ، أو الصحف من تفهيم أو تطوير ، أثار القراء إلى التعليق والمشاركة بالرأي .

وهذه العلاقة هي التي تعكس - تاريخيا - تكامل العملية الصحفية في الماضي وتجسيد العلاقة بين كافة عناصرها . أو لمحقق الآثار المرتبطة بالأهداف والسياسات والفلسفات التي كانت تقوم عليها العملية الصحفية في الماضي .

ويلاحظ أن هذا الاتجاه في البحث التاريخي يهتم أساسا بالوصف المجرد ، أو الرصد المستقل لحركة عناصر العملية الصحفية وتطورها ، أو في علاقتها ببعضها

في إطار العملية الصحفية ذاتها .

وفي هذه الأحوال تعتبر الصحف مصدرا تاريخيا أوليا لعلاقتها العضوية بعناصر العملية الصحفية الأخرى، والتي تتكامل معها وتتأثر بها، وتؤثر فيها أيضا . وتعتبر بالتالي نتائج الرصد وخلاصة التسجيل التاريخي لشطور هذه العناصر، أو علاقاتها ببعضها، ضرورة لتجسيد فكرة التفسير التاريخي لحركة عناصر العملية الصحفية في علاقاتها ببعضها .

٢- الوصف العام في لعلاقة العملية الصحفية وعناصرها، بالوقائع والأحداث التاريخية، والاستفادة من هذا الوصف في صياغة التعميمات الخاصة بحركة العملية الصحفية وعلاقاتها بالصياغة الاجتماعية، وحركة الوقائع والأحداث فيه.

- وهذه الدراسة تعكس إلى حد بعيد البعد الاجتماعي للعملية الصحفية، وحركتها في الماضي ويتمثل الباحث في اختيار موضوع الدراسة أو مشكلة البحث، يتمثل الباحث الظواهر المعاصرة، ويعيد دراسة التشابهات لها في الماضي مثل :
 - دراسة العلاقة بين النظم والسياسات الاجتماعية، في المراحل التاريخية المختلفة وحركة العملية الصحفية واتجاهاتها .
 - ويدخل في إطار المثال السابق، العلاقة بين المحددات المختلفة للنظم، والسياسات الاجتماعية، ومخرجاتها، من تشريعات وضوابط وسياسات ولسفات وعقائد، وبين حركة العملية الصحفية واتجاهاتها .
 - الدراسات التاريخية لعلاقات الدور، والمراكز، والتأثيرات المتبادلة للمؤسسات، والأفراد . بين كل من عناصر النظم في المجتمع، وعناصر العملية الصحفية .
 - الدراسات التاريخية لدور الصحافة، في تحقيق الحاجات الاجتماعية، في المراحل التاريخية محل الدراسة .
 - دراسة التغير، أو التحول في المجتمعات، وتأثيراتها على العملية الصحفية . أو دور الأخيرة في هذا التغير أو التحول واتجاهه . كما حدث خلال المراحل التاريخية المختلفة .

وبصفة عامة فإن الاتجاه الاجتماعي في دراسة الظاهرة الصحفية التي حدثت في الماضي تشهر العهد من الموضوعات والدراسات التي تنتمي إلى المدخل

التاريخي . ذلك أن الظاهرة الصحفية سواء كانت معاصرة، أو حدثت في الماضي، فإنها لا تحدث في فراغ . ولكنها تدور في سياق اجتماعي معين ذي محددات خاصة، تمكس تأثيراتها على حركة الظاهرة الصحفية واتجاهاتها، وفي نفس الوقت تتأثر بها، بوصفها عملية اجتماعية تخضع للعديد من الوظائف الاتصالية، التي تعمل على دعم هذا السياق الاجتماعي الذي تعمل فيه .

وبذلك يصبح من وظائف البحث التاريخي في مجال الصحافة، تسجيل ورصد هذه العلاقات والتأثيرات، والخروج بتعميمات حول هذه العلاقات واتجاهاتها، تفيد في عقد المقارنات بين المراحل التاريخية المختلفة، بما تميزها من نظم أو سياقات اجتماعية . والخروج كذلك بتفسيرات تاريخية لحركة العملية الصحفية وعناصرها . تلهد في الكتابة العلمية لتاريخ الصحافة .

أما الدراسات التاريخية في مجالات وسائل الإعلام الأخرى فيصعب اعتبارها صالحة الآن لأن نشأتها وتطورها مازالت حديثة، وبالتالي ما قام من علاقات بها أو وقائع وأحداث أو شخصيات ساهمت في تطويرها مازالت في طور المعاصرة، ولم تدخل بعد مراحل الفساح الزمني التي تقتضي الاستعادة والتسجيل . من خلال آليات البحث التاريخي . ولذلك لم تكن نبأغ إذ قلنا أن بحوث الصحافة والصحف هي التي تنفرد تقريباً بتوظيف البحث التاريخي وتستفيد من هذا المدخل للخصائص التي ذكرناها بداية .

أما مايقم من رصد لتواريخ النشأة والتطور في مجالات وسائل الإعلام الأخرى، فللايزيد من كونه تسجيلاً حالياً للاستفادة به في المراحل التاريخية المقبلة وبعد أن تكوّن هناك حاجة للاستفادة من هذا التسجيل بعد نقده والتحقيق من صحته بواسطة الأجيال القادمة .

ثامناً: مدخل تأثيرات الإعلام

يعكس مفهوم الأثر أو التأثير *Effect* جدوى العملية الإعلامية في إطارها الفكري والمعنوي، الذي يعتبر قاعدة لاستجابات سلوكية مستهدفة في اتجاه ما . وهو مايتفق مع تعريف عملية الاتصال وأهدافها بصفة عامة .

ولذلك يصبح التساؤل المطروح دائماً في تخطيط العمليات الإعلامية: ما هو

جنوبي العملية بصفة عامة بالنسبة للفرد والمجتمع؟ وما هو العائد المتوقع منها؟ وسواء كان العائد مادياً أو معنوياً فإنه يعكس بالتالى حدوث الأثر أو التأثير الناتج من هذه العملية .

وترجمة مفهوم الأثر أو التأثير بالجنوبي أو العائد يوفر للمباحث الرؤية المتكاملة والخطط السليم للبحث العلمى فى إطار مدخل تأثيرات الإعلام .

والتأثيرات من وجهة نظر المتلقى هى نفسها الوظائف أو الأهداف من وجهة نظر المؤسسات والقائم بالاتصال . فإذا كانت الأخيرة تهدف إلى الإعلام والأخبار فإن السؤال بالنسبة للمتلقى هل علم أو لم يعلم...؟ وإذا كان الهدف بعد ذلك هو تحقيق استجابة ما نتجته الإعلام والأخبار، فإن السؤال بالنسبة للمتلقى : هل تحققت الاستجابة، وهل قام بأداء سلوكى يتفق مع الهدف؟ .

وهكذا بالنسبة لمختلف الوظائف وكذلك بالنسبة لأنماط الاستجابات السلوكية المختلفة التى تشير إلى حدوث الأثر أو التأثير . وهو مايسهل قياسه فى هذه الحالة فى إطار إجراءات بحثية منهجية هادفة .

وبناء على ذلك فإن التعرض *Exposure* فى حد ذاته بأشكاله المختلفة إلى وسائل الإعلام لا يعتبر هدفاً للمؤسسات أو القائم بالاتصال، لكنه يعتبر موشراً أو مقدمه احتمالية لحدوث الاستجابات للرسائل الإعلامية أو تأثيراتها، وباعتباره مرحلة أولية للإدراك والاستجابة تتمثل فى الانتباه *Attention* أو الاهتمام *Inter-ress* يمكن أن يحدث الإدراك بعدها أو لا يحدث وبناء عليه تصبح الاستجابة أيضاً احتمالية .

وبأى مفهوم الاحتمالية أيضاً نتيجة تأثير العمليات العقلية والمعرفية التى يقوم بها المتلقى بعد التعرض لتقرير اختياراته الخاصة باستمرار التعرض والإدراك ثم الاستجابة بناء على تفاعل العديد من العمليات والتأثيرات التى توفر قاعدة لاتخاذ القرار بذلك . ويظهر ذلك فى الكتابات والأدبيات الخاصة بالعمليات الوسيطة التى تؤثر فى تعرض الفرد وإدراكه وتذكره للرسائل الإعلامية، والتى كانت محور العديد من البحوث والدراسات فى الخمسينات والستينات والتى ترجمتها كلابر فى عدد من التعميمات التى تفسر عدم قدرة وسائل الإعلام على تغيير الاتجاهات بيسهولة (*G.J.Klapper 63:97*) .

وساهمت في بناء التعميمات المذكورة العديد من النظريات الخاصة بالمعرفة الإدراكية *Perceptual Cognitive Theories* ونظريات تباين الحوافز *Incentive Conflict Theories* ونظرية معالجة المعلومات السابق الإشارة إليها .

وهذه النظريات والتعميمات المتربطة بها هي التي انتهت إلى أن تأثير وسائل الإعلام هو تأثير محدود، ولا يتم بشكل تلقائي مباشر كما كان يسود الاعتقاد في المراحل المبكرة للدراسات الإعلامية . إلا أنه منذ بداية الستينيات بدأت بتقترن بإزدهار التعرض إلى وسائل الإعلام وصفة خاصة التلفزيون بعد انتشاره وتطوره، بدأ بتقترن بهذا زيادة الظواهر الاجتماعية التي تم الربط بين انتشارها وانتشار التلفزيون وزيادة التعرض مثل زيادة معدلات الجريمة والعنف في الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تولى هذه الظواهر والعلاقات الخاصة بها اهتماما خاصا بها بالبحث والدراسة العلمية المنظمة، والتي أشارت بعض من نتائجها إلى وجود العلاقة الارتباطية لعلا، وهو ما يظهر في أعمال جيريتز وزملائه في نهاية الستينيات (G.Gerbener,71) والتي ضمت حوالي ٦٠ دراسة موزعة في خمسة مجلدات بحثت عنان التلفزيون والسلوك الاجتماعي . وأشارت نتائج هذه الدراسات إلى تأكيد الأفكار النظرية السابقة الخاصة بقدرة وسائل الإعلام على تقديم صور رمزية للأفراد تختلف عن الواقع الحقيقي، أو قدرتها على بناء واقع اجتماعي يعكس الصور الرمزية التي تقدمها وتأثيرها على الأفراد .

وهذه الأفكار وإن كانت قد ظهرت من قبل في كتابات والتر ليبمان والنظريات الخاصة بالوحدة والتخصص الوحداني والتفاعلية الرمزية في كتابات هورج ميد *G.H.Mead* وتشارلز كولي *Ch.H.Cooley* . إلا أن هذه الأفكار بدأت تجد صدى لها في الأعمال الأخيرة وبدأت تتطور بناء على ذلك تعميمات وفروض نظرية خاصة بتأثيرات وسائل الإعلام . وأجريت العديد من الدراسات العلمية لاختبار هذه الفروض والنظريات في الغرب وعلى دول العالم . مثل :

- النظريات الخاصة بالتعلم الاجتماعي *Social Learning* ومنها نظرية التعلم بالملاحظة أو من خلال المحاكاة *Social Learning Through Imitation* التي قدمها ألبرت بانديرا *A.Bandura* . وتناولت بالتحديد ملاحظة سلوك الآخرين والمحاكاة واعتبارهم نماذج أو قنوة للسلوك المكتسب أو الاقتداء بالنماذج - النمذجة - *Modeling* التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير في اكتساب الأنماط

السلوكية شأنها شأن الخبرة المباشرة للفرد والمواقف المختلفة . وبناءً على ذلك رأى بانديروا أن الأطفال والبالغين يكتسبون الاتجاهات والاستجابات العاطفية والأنماط الجديدة من خلال للنماذج التي تعرض في الأقلام والتلفزيون .

- نظرية الفرض الثقافي *Cultivation* التي قدمت أيضًا تطبيقًا للأفكار الخاصة بدور وسائل الإعلام في تشكيل المعتقدات الاجتماعية . وربط جبرينر قبها من خلال مشروعه بالمشترات أو المعالم الثقافية ، ربط بين كثافة التعرض إلى الرسائل التلفزيونية ومعتقدات الجمهور وأنماط سلوكه الناتجة عن اكتساب الصور الذهنية التي رسمها التلفزيون .

- الفروض الخاصة بتأثير الصحف على ترتيب جمهور القراء ، لاهتمامهم بالموضوعات والأفكار والأخبار الصحفية . والتي نتجت عن أعمال ماكومبس وشو في بداية السبعينيات بعد ملاحظة نتائج الانتخابات في بعض الولايات والمدن . وهي الدراسات التي اشتهرت العلاقة بين التغطية الاخبارية وترتيب أجندة الصحف وبين مدركات الجمهور لأهمية هذه القضايا . ووجدت ارتباطًا قويًا بين ترتيب أجندة وسائل الإعلام لأهمية التغطية الاخبارية وترتيب الجمهور لها ، مما يدل على صحة الفرض الخاص بتأثير الصحف على إدراك الجمهور لأهمية هذه القضايا (*M.E.Mc Combs & D.L.Shaw 72*) .

وتعددت كذلك الدراسات التي اشتهرت فرض الأجندة *Agenda Setting* ومحاولة الكشف عن التغييرات التي تؤثر في بناء أجندة كل من الصحف وجمهور القراء .

- وذلك بالإضافة إلى التأثيرات الأخرى لوسائل الإعلام والتي ظهرت في الفروض الخاصة بتدهيم الصمت *Spiral of Silence* عند الأقلية المعارضة عند زيادة النشر والإذاعة لكثافة التأييد في الآراء والمواقف على الجانب الآخر . والتي ظهرت في أعمال البرايث نويل نيرمان منذ بداية الثمانينيات (*E.N.Neumann*) .

وعلق عليها الياهو كانز (*E.Katz 83:91-7*) باعتبار أن ما يحدث يؤدي إلى التأثير في بناء المجتمع وضعفه ، لأن وسائل الإعلام تميل إلى التحيز في عرض وتوزيع الرأي العام في المجتمع وتشويه هذا التوزيع ، وتؤدي بالتالي إلى انسحاب

المعارضه أو من يرون أنفسهم مختلفين مع الآراء التي تتبناها وسائل الإعلام وتتوسع في النشر والإذاعة لها .

- الفرض الخاص بظهور الفجوة المعرفية *Knowledge Gap* الذي صاغه تيتشور وزملاؤه في بداية السبعينات (*P.J. Tichenor, et al 70*) والذي يقوم على أن طبقة وسائل الإعلام - باعتبارها مصدرا للمعلومات- تقبل إلى الطبقات الأعلى. وبالتالي فإنه يترب على التعرض إلى وسائل الإعلام فجوة في المعرفة بين الطبقات الأقل والطبقات الأعلى، حيث تزداد الطبقات الأعلى معرفة فتزداد الفجوة بناء على ذلك .

ومثل هذه النظريات والفروض وغيرها أشارت إلى قدرات وسائل الإعلام فعلا في خلق صور رمزية للمواقع التي يعيشها الأفراد ، واكتساب الأفراد أنماطا سلوكية بتأثير المحاكاة، أو دورها في التأثيرات على الأفراد بترتيب أجتذ اهتماماتهم بالإضافة إلى قدرتها على توفير المعرفة والمعلومات والصور التي تعمل من خلال تشكيل المفاتيح الاجتماعية، أو بترتيب عليها زيادة المعرفة والمعلومات لدى الفئات الأكثر تعلما والأرقى اجتماعيا وغيرها من الفروض والتعميمات التي بدأت تشهر أيضا إلى قوة تأثيرات وسائل الإعلام في المجتمع .

وعلى الجانب الآخر نجد أن أصحاب النظريات النقدية في الدراسات الإعلامية لم ينكروا هذا الدور بل يؤكدوه في دراساتهم ودللتهم لهذه التأثيرات . فنجد أن هناك اتفاقا بينهم على أن هناك تأثيرات لوسائل الإعلام يتم استغلالها لتدعيم أفكار واتجاهات جماعات المصلحة أو الفئات المهيمنة في المجتمع ، وأن محتوى الإعلام يميل إلى التغطية غير المتوازنة للعلاقات الاجتماعية لتأكيد هيمنة القوى المسيطرة من خلال نظام للرموز يخرس الأفكار والاتجاهات الموالية لهذه القوى وتأكيد مصالحها . ولجهد هذه الأفكار في أعمال ستيفولوت هول في بريطانيا *S.Hall* وجيمس كران وزملائه *G.Curran, et al* وهربرت شيلر *H.Sheller* في أمريكا وغيرها ، والتي تعتبر امتدادا لأفكار مدرسة فرانكفورت في ألمانيا التي قام بإعلاء فكرها ماكس هوركهايمر *M.Horkheimer* وتيودور أدورنو *T.Adorno* منذ بداية العشرينات من هذا القرن عندما طرحت الأفكار الخاصة بدور وسائل الإعلام في نشر الثقافة الجماهيرية على حساب الثقافة الرفيعة، واتخاذ الأولى أداة لتدعيم الصغرة أو الأبهة التي تفرضها السلطة أو القوى المهيمنة في المجتمع .

وعلى الرغم من تباين الاتجاهات بين المدارس المختلفة إلا أنها تكاد تكون قد اتفقت جميعها في تأكيد تأثيرات وسائل الإعلام ودورها في إعادة تشكيل الحقائق الاجتماعية، وإن كانوا يتفقون أيضاً على أن الفرد في جمهور وسائل الإعلام مازال عنيداً، قد يستمع إلى الفكرة ولكنه يقاوم في تنفيذها ومن هنا كان التطوير الدائم في تقديم الصور الرمزية بما يحقق هدف الاستمالة والاستجابة بالتالي .

وهذه النظريات السابقة قدمت في صياغتها العديد من الفروض التي يمكن اختبارها أو إعادة اختبارها أو الاستفادة منها في الاقتراب من العديد من المشكلات البحثية في الدراسات الإعلامية. ومراجعة الباحث لأدبيات هذه النظريات والتعميمات يمكن أن يثير العديد من الأفكار للبحث والدراسة ابتداء من اختبار نفس الفروض إلى نقد النظريات واستئثار فروض جديدة يمكن اختبارها .

العوامل والعنصر في المداخل النظرية لدراسات إعلامية

يشير تقديم المداخل السابقة أو محاولة تصنيف الإطار النظري إلى هذه مداخل، يشير سؤالا حول الأطر النظرية للدراسات الجزئية الخاصة بالعناصر الإعلامية، والتي تسود في كثير من الدراسات الإعلامية في عصر والمخرج . مثل الدراسات الجزئية لخصائص القائم بالاتصال، أو اتجاهاته أو مهاراته، أو تحليل محتوى الإعلام في إطار وصف المحتوى الظاهر أو دراسة الحالة للمؤسسات الإعلامية أو وصف خصائص المتلقين على سبيل المثال .

ولذلك نشير إلى أن هذه المداخل النظرية السابق عرضها وإن تعددت فهي تعكس عددا من النظريات والفروض الخاصة بعلوم الاتصال والإعلام والعلوم الإنسانية الأخرى . ويمكن للباحث استقاء الجوانب التي تسهم في تمهيق وريته للمشكلة العلمية أو طرحه للفروض والتساؤلات، سواء كان البحث يتم في إطار جزئي أو إطار كلي . فالاستفادة من المدخل الوظيفي يمكن أن تكون في دراسة المؤسسات ودراسة القائم بالاتصال، بجانب دراسة المحتوى، وريضة التلقين للحاجات التي تعكسها الوظائف المختلفة . هذه الاستفادة يمكن أن تتم أيضاً في الإطار الجزئي لدراسة كل عنصر على حدة في حدود الأهداف البحثية . وكذلك في

المدخل الاجتماعي حيث يمكن وصف الخصائص والسمات الاجتماعية لكل من القائم بالاتصال، والمتلقي في إطار الدراسات الجزئية لكل منهما . بالإضافة إلى الاستفادة من مدخل النظم في دراسة المؤسسات الإعلامية أيضاً . وكذلك الاستفادة من المدخل اللغوي في دراسة محتوى الإعلام..... وهكذا .

إلا أن توظيف هذه المداخل بشكل منفصل وفي إطار جزئي لا يعنى الاستفادة القصوى منها، ذلك أنه يمكن الاستفادة أيضاً بأكثر من مدخل نظري في دراسة جزئية لأحد العناصر، مثل مدخل السمات الاجتماعية والممارسة المهنية للقائم بالاتصال، أو المدخل الاجتماعي ومدخل النظم في دراسة المؤسسات الإعلامية أو المدخل الوظيفي والمدخل اللغوي في دراسة محتوى الإعلام أو المدخل الاجتماعي ومدخل تأثيرات الإعلام في دراسة المتلقيين..... وهكذا بالإضافة إلى إمكانية دراسة أكثر من عنصر في إطار مدخل نظري واحد مثل مدخل تأثيرات الإعلام في دراسة محتوى الإعلام واستخدامات أو استجابات جمهور المتلقيين في إطار نظرية الفريز على سبيل المثال .

ولذلك فإن عرض هذه المداخل في إطار منفصل لا يعنى تدعيم الاتجاه نحو الدراسات الجزئية، ولكنه يشير الباحث إلى الدراسة المتعمقة في كل هذه المداخل أو بعضها لتنمية الاتجاه نحو الدراسات الكلية التي تتسم بالشمول في دراسة عناصر العملية الإعلامية والشامل في التحليل في إطار هذه المداخل . لأن الظاهرة الإعلامية كما سبق أن ذكرنا في الفصل السابق تتسم بالتعقيد والتركيب وتعدد العلاقات، مما يتيح ضرورة النظر الشاملة والكلية للظاهرة في سياقاتها وعلاقاتها وعدم الاكتفاء بالدراسات الجزئية . مما يفرض بالتحال الاعتماد على عدد من المداخل النظرية في دراسة الظاهرة الإعلامية تقدم للباحث إطار نظري وفلسفي يكون دليلاً للباحث في طرح أفكاره وتصورات وتفسيراته لحركة الظاهرة الإعلامية وعلاقاتها .

الباب الخامس



التفسير

وكتابة تقرير البحث

على الرغم من تعدد المشكلات العلمية وتباين خصائصها وسعاتها ومستويات الارتباط والتعميد في علاقاتها ، إلا أن العمليات العقلية الأولية للاقتراب من هذه المشكلات وصياغة التصورات الخاصة بمقدماتها وعلاقاتها لا تختلف من مشكلة إلى أخرى . وتشتمل هذه العمليات في عدد من الخطوات المنهجية العامة من خطوات البحث العلمي .

فالباحث يجب أن يبدأ أولاً في الاقتراب من المشكلة أو الظاهرة العلمية والتعرف على مقدماتها وعلاقاتها ، وخصائص البيئة أو السياق الذي تتفاعل فيه المشكلة أو الظاهرة العلمية وتتمز أو تتطور . ثم ينتهي إلى صياغة التصورات أو البيانات الذهنية للحقائق المرتبطة بهذه المشكلة . والتي تخضع للتجريب أو الاختبار بعد ذلك في خطوات خاصة تتفق مع طبيعة كل مشكلة وأهداف دراستها والحقائق المستهدفة من هذه الدراسة .

وفي إطار خطوات البحث العلمي السابق الإشارة إليها في الفصل الأول تشتمل الخطوات المنهجية العامة في الأتي :

أولاً : الاقتراب من المشكلة العلمية أو الظاهرة العلمية وزيادة التعرف على جوانبها والكشف عن علاقاتها حتى تنتهي إلى تحديد واضح وصريح للمقدمات والأسباب أو العلاقات الخاصة بهذه الظاهرة .
وهي الخطوة الخاصة بتحديد المشكلة العلمية .

ثانياً : زيادة التعرف على المشكلة أكثر وإدراكه الواهي بإمكانيات الدراسة والوصول إلى قرارات تحديد خصائص السياق أو المجتمع الخاص بالمشكلة واستلزام التصورات الخاصة ببناء العلاقات أو الحقائق الخاصة بها . من خلال التحقق في القراءات الفكرية وأدبيات البحث السابقة التي تفيد في زيادة التحقق بإدراكه كفاية المفاهيم والحقائق ذات العلاقة بالمشكلة وعناصرها .

ثالثاً : صياغة التصورات الذهنية بالعلاقات بين الحقائق أو البيانات التي تم الاقتراب منها خلال التحقق في إدراك المشكلة وعناصرها ، والتجول الواهي في أدبيات البحث والتراث الفكري والإطار النظري الواسع الخاص بهذه المشكلة وأبعادها . وهذه التصورات التي تخضع بعد ذلك للاختبار أو

التجريب من خلال الإجراءات المنهجية التالية للتأكد من صحتها أو عدم صحتها وتقرير الحقائق النهائية بناء على تطبيق الإجراءات المنهجية التي تبدأ بعد ذلك وهذه الخطوة هي صياغة الفروض العلمية التي يستهدف الباحث اختبارها ، أو طرح تساؤلات يهدف إلى حلها أو معالجتها بهذه الإجابة عليها .

رابعاً : تحديد خصائص السياق أو المجتمع الخاص بالمشكلة أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها . واتخاذ القرارات الخاصة بإمكانيات الدراسة الكلية لهذا المجتمع أو الاكتفاء بعينات ممثلة لهذا المجتمع في خصائصه وسماته . وتكون مصدراً للبيانات المستهدفة التي تفيد في تقرير النتائج والعلاقات بين الحقائق المختلفة . وهي الخطوة الخاصة بتحديد مجتمع البحث وطريقة اختيار العينات من هذا المجتمع .

وهذه الخطوات الأربع تمثل الخطوات المنهجية العامة التي تعتبر ضرورية للإتقان من المشكلة والحقائق المرتبطة بها ، وتناولها هذا الباب في فصول مستقلة كالآتي :

الفصل الثالث : التعرف بالمشكلة العلمية وتحديدتها .

الفصل الرابع : مراجعة التراث العلمي وأدبيات البحث .

الفصل الخامس : صياغة الفروض العلمية والعلاقة بين المتغيرات .

الفصل السادس : نظام العينات .

التعريف بالمشكلة العلمية وتحديداتها

يتميز العلم - كما سبق أن أوضحنا - بالتراكم الناتج عن بناءات النظريات والتعميمات التي انتهت إليها البحوث والدراسات السابقة ، أو نتائج الممارسة والتطبيق لهذه التعميمات والنظريات العلمية .

ويعتبر الباحث عن ظهره بتدبره على الملاحظة الناقدة لهذا التراكم العلمي وتطبيقاته واتجاهات الممارسة العلمية في مجال التخصص .

ومن خلال هذه الملاحظة يتقف الباحث على عديد من معالم النقصى أو النقص أو الإهمال أو الغياب في المسار العلمي النظري أو التطبيقي ، الذي يجعل الباحث يشعر بصعوبة ما ، أو بدركه موقفاً ما يتسم بعدم الاتساق ، أو فكرة علمية تحتاج إلى البحث والتقصي لاستكمال جوانبها ، أو تمحيها ما يحتاج إلى تدعيم بنائه..... إلى آخره من مما يمكن تصنيفه في إطار مفهوم المشكلة ، أو الموقف المشكل أو الظاهرة التي تحتاج إلى البحث والدراسة لتجنب هذه الصعوبة ، أو تحقيق الاتساق أو استكمال البحث والتقصي لاستكمال البيانات والمعلومات ، وصياغة التفسيرات والتعميمات .

وعندما تبرز الحاجة إلى دراسة هذه المواقف أو القضايا أو الأفكار أو الآراء من خلال الأسلوب العلمي للوصول إلى نتائج خاصة بها . نكون أمام مفهوم المشكلة العلمية أو الموقف المشكل *Problematic Situation* أو الظاهرة العلمية

Phenomena التي تعتبر في تعريف لها : عبارة عن موقف أو قضية أو فكرة أو مفهوم يحتاج إلى البحث والدراسة العلمية للوقوف على ملامحها وبنائها والعلاقات بين عناصرها ، ونتائجها الحالية ، وإعادة صياغتها من خلال نتائج الدراسة ووضعها في الإطار العلمي السليم .

ويمكن عرض مفهوم المشكلة العلمية أو الموقف المشكل أو الظاهرة من خلال بعض الأمثلة التالية ، التي ترى أهمية دراستها والوصول إلى نتائج بشأنها تتفق مع خصائص هذا المفهوم .

- حالات ندرة البيانات أو المعلومات الخاصة بالأبعاد النظرية أو التطبيقية للمعلوم في مراحلها المبكرة ، مما يتطلب القيام بدراسات عديدة لوضع أسس الممارسة والتطبيق في المجالات المختلفة . وذلك مثل الدراسات التاريخية التي اتسمت بها الدراسات المبكرة في مجالات الصحافة في معظم دول العالم ، حول ظهور هذه الصحف ، وأسس قيامها ، وتنظيمها وعلاقاتها ، وأغراض الممارسة المهنية وعلاقتها بالشخصيات أو الوقائع التاريخية . ولغيرها من الموضوعات التي يمكن أن تميز لمرات النشأة وبدايات التطور .

- أو استخدام مستحدثات اتصالية جديدة لأول مرة ، مثل انتشار الفضائيات وأطباق الاستقبال . ويرتبط بذلك الكشف عن أبعاد الاستخدام ومسئوراته وعلاقاته ، وتأثير استخدام هذه المستحدثات على المتلقين أو السياق الاجتماعي العام .

- وكذلك حالات انتشار الصحف الحزبية والمستقلة وتعددتها ، وما يرتبط بها تطوير اتجاهات القراء والقراءة .

- وقد يرى الباحث انتشار نظريات أو تصورات حديثة في مجتمعات أخرى ، ولم يثبت بعد إمكانية تطبيقها على المجتمعات المحلية . ليرى الباحث دراستها في إطار المجتمع المحلي وسياقه الثقافي . مثل تطبيق نظريات التأثير التي قامت على فروض الفرس الثقافي *Cultivation* أو وضع الأجندة *Agenda Setting* . وذلك لمعرفة مدى إمكانية تطبيق هذه النظريات في مجتمعاتنا أو إختبار فروضها من خلال العلاقة بين وسائل الإعلام وسلوك المتلقين واتجاهاتهم في الثقافة المحلية .

- وإذا كانت الحالات السابقة تمثل مشكلات غياب المعلومات أو نشرتها . التي ترتبط بالبيانات أو النشأة ، فإن هناك حالات تستحق البحث والدراسة وتمثل مشكلة تقوم على ملاحظة الباحث لعدم اتفاق المقدمات بالنتائج مثل : إنتشار الصحف الحزبية والمستقلة مع تزايد عزوف عن قراءة الصحف . أو إنتشار قنوات تلفزيونية مستعدة مع عزوف عن المشاهدة ، أو إنخفاض تدريجات المشاهدة . مما يقتضى دراسة الظاهرة في جانب الأسباب المرتبطة بالمتلقين أو الأسباب المرتبطة بمخرجات الصحف أو القنوات التلفزيونية من جانب آخر . أو دراسة ظاهرة انخفاض قراءة الصحف أو الصفحات الدينية على الرغم من إرتفاع الرهن الدينى في المجتمع . وغيرها من الظواهر أو المشكلات التي تعكس عدم الاتفاق بين المقدمات أو الأسباب والنتائج .

- أو يرى الباحث عدم اتفاق النظرية مع التطبيق . وعلى سبيل المثال تشير لفروض ترتيب الأولويات أو وضع الأجندة *Agenda Setting* إلى أن الصحف يمكن أن تؤثر في ترتيب القارئ لاهتمام بالموضوعات الصحفية بناء على ترتيب تلك الصحف لموضوعاتها . ومع ذلك قد يلاحظ الباحث من خلال تعرضه لعدد من البحوث الخاصة بالاهتمام والتفضيل أو البحوث الخاصة بتحليل محتوى الصحف عدم وجود هذا التأثير . واختلاف أجندة القارئ عن أجندة الصحف في ترتيب الاهتمام والتفضيل .

- وقد تشير مناقشة النظريات القائمة في الأدبيات العلمية إلى وجود نقص أو قصور في التصميمات أو أن هناك أسئلة طرحت في هذه المناقشات لم يتم الإجابة عليها . مثل السؤال المطروح في فروض وضع الأجندة حول من الذي يقوم بترتيب أجندة وسائل الإعلام ؟ وهل هناك دور للمتلقين أو تأثيرات في هذا المجال ؟... مما يثير الباحث إلى دراسة هذا الموضوع باعتباره مشكلة تستحق البحث والدراسة .

- وبجانب ذلك فإن التطور والتغير في الاستخدامات ، أو الحاجات ، أو الاتجاهات أو طرق المرض والتقدم ، أو المحتوى الاعلامي والتجاهاته . هذا التغير الذي يلاحظه الباحث قد يقهره إلى البحث والدراسة لرسم وتحديد الخصائص والسمات الاجتماعية والنفسية للمتلقين ، أو خصائص وسمات المحتوى الإعلامي ، أو وصف نظم الملكية والإدارة وتطويرها في وسائل الاعلام .

- وقد يرى الباحث دراسة العلاقة بين هذه العناصر وبعضها يفرض الوصف أو الخروج بتعميمات حول تأثيرات هذه العلاقات على أطرافها وعلى الغير . مثل دراسة حاجات المتلقين ، وطرق إشباع هذه الحاجات من خلال استخدام وسائل الإعلام في إطار نظرية الاستخدامات والاشباع *Uses and Gratification* ، النظريات المعرفية *Cognitive Theories* أو نظريات الدوافع *Motives* أو غيرها من النظريات القائمة ، أو الخروج بتعميمات أو نظريات جديدة حول هذه العلاقات .

ولغير ذلك العديد من الموضوعات التي تحتاج إلى البحث والدراسة العلمية وتدخل في إطار مفهوم المشكلة أو الظاهرة العلمية التي يهدف الباحث الكشف عنها أو وصفها أو وصف عناصرها أو علاقاتها وتفسير هذه العلاقات أو ضبطها والتوقع بتطوراتها وهو ما يترجم أهداف البحث العلمي في دراسة الظواهر والمشكلات العلمية .

إذا كانت المداخل التي قدمناها في الفصل السابق تقدم إجابة على السؤال: ماذا يدرس ...؟ فإنها تكون قد قدمت تصنيفاً منهجياً للعديد من المشكلات العلمية التي يدرسها الباحث في إطار مدخل أو أكثر من المداخل المذكورة .

مصادر التعرف

على المشكلات العلمية

هناك ألفهان رئيسيان للتعرف على المشكلات التي تستحق البحث والدراسة **الأول** : وهو القراءة المتعمقة والناقدة لأدبيات المجال العلمي العام والخاص ذات العلاقة بتخصص الباحث أو اهتمامه العلمي ، وتعدد مصادر هذه الأدبيات ومشتقاتها . ولكنها يمكن أن تشمل إجمالاً فيما يلي :

- التراث العلمي الذي يضم النظريات والأفكار العلمية للخبراء والباحثين وتطورها ، وملاحظة الحدود أو المعالم الخاصة لهذه النظريات والأفكار ، وما يمكن أن تظهره من أفكار وموضوعات متجددة أو متطورة . ولجده في المراجع *References* والكتب والمؤلفات العلمية التي تتجها المكتبة المتخصصة من وقت لآخر .

- البحوث المنشورة في الدوريات العلمية المتخصصة عالمياً ومحلياً ، مثل *Jour-nalism Quarterly* - *Journal of Broadcasting* - *Journal of Advertising* - *Public Opinion Quarterly* ... وغيرها من الدوريات الأجنبية وفي

وفي مصر المجلة المصرية لبحوث الإعلام والمجلة المصرية لبحوث الرأي العام*، ومجلة الدراسات الإعلامية والسكان وغيرها من الدوريات والمجلات العلمية التي تصدرها الجامعات والكليات ومراكز البحوث، والتي تضم بحوثاً في التخصص.

- وقائع المؤتمرات العلمية المتخصصة والبحوث المنشورة فيها .

- بحوث الماجستير والدكتوراه في التخصص التي تم إجازتها في الجامعات المحلية والأجنبية . والتي يمكن الكشف عنها من خلال الكشافات التي تصدرها الجامعات أو مراكز البحوث .

- مواقع الجامعات أو الكليات أو الموضوعات المتخصصة على شبكة الانترنت التي تقدم عرضاً أو ملخصات ، أو صفحات عن الموضوعات والباحثين والخبراء المشتركين في هذه الشبكة .

أما الإلهام الثاني ، فهو الملاحظة الميدانية للتطبيقات والممارسات التي يمكن أن تعكس أنماط الممارسة المهنية واتجاهاتها وتطورها . وصور العلاقات بين عناصر العملية الإعلامية والقوى المؤثرة في تخطيط وتنفيذ السياسات والأهداف ومخرجات العملية الإعلامية التي تتشكل في شكل ومحتوى البرامج أو الصلصات واتجاهاتها . وتسجيل نتائج هذه الملاحظة بما يمكن أن تنبئ به من دراسات أو بحوث تدعم نتائج الملاحظة أو تحاول تحليلها وتطورها .

وذلك بجانب تأكيد نتائج الملاحظة أو البحث في مقدماتها من خلال الرجوع إلى الوثائق أو سجال ذوي الخبرة وأصحاب الاختصاص في مجالات الممارسة المهنية بالزمسات الإعلامية .

ويحضر العرض المستمر إلى حلقات النقاش والندوات والمحاضرات المتخصصة صورة من صور الملاحظة واستشارة المشاركين في الموضوعات والأفكار المطروحة والشعور من خلالها على المشكلات أو الظواهر العلمية ، أو تطويرها

ويطرح العرض المستمر للفكر العلمي وملاحظة الممارسة المهنية والنظيرية سؤالاً حول: صلاحية إعادة بحث مشكلات علمية سبق راسحها وإنهى الآخرون إلى نتائج وتصحيحات خاصة بها .

* مجلة فصلية صدر العدد الأول منها من مركز بحوث الرأي العام بكلية الإعلام جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٠ .

وفي هذا الإطار يجب أن نعي أن المشكلات التي سبق دراستها إنتهت إلى نتائج محدودة بحدود الزمان والمكان ، وكذلك خصائص مفردات البحث ، ومناهج الدراسة وأدواتها . بحيث أن إعادة بحث المشكلة في إطار سياق إجتماعي أو مهني أو في وقت آخر أو من خلال استخدام أدوات ومناهج مختلفة قد ينتهي إلى نتائج مختلفة عن نتائج الدراسة الأولى .

وذلك بشرط أن تدعو الحاجة العلمية الملحة إلى ذلك وأن يتأكد الباحث من الوصول إلى نتائج مختلفة تقدم إضافة علمية إلى ماسبق لتحقيقه من نتائج .

خطوات تحديد

المشكلة العلمية

أولاً : الإحساس بالمشكلة العلمية :

تعتبر الأمثلة التي عرضناها من قبل نموذجاً للأفكار أو المواقف التي يدركها الباحث - من خلال الملاحظة العلمية - على أنها تستحق البحث والدراسة ، والتعرف عليها وعناصرها ، واتجاه الحركة والعلاقات بين عناصرها . والوصول إلى نتائج علمية بخصوصها تتلئق وأهداف البحث العلمي .

ويعتبر هنا الإدراك الأولي لوجود مشكلة أو موقف مشكل أو إدراك الباحث أن هناك ظاهرة تستحق البحث والدراسة ، وإدراكها في إطارها العام ، يعتبر هنا الإدراك المخطوطة الأولى في تحديد المشكلة العلمية والإقتراب منها . وهو إحساس الباحث بوجود مشكلة أو موقف مشكل .

وتتميز هذه الخطوة بالآتي :

- أنها تعتمد إقتراباً من الموقف أو الفكرة في إطارها العام . ونتيجة للملاحظة الأولية للمصادر المختلفة للتعرف على المشكلات .
- إن هذا الإحساس يعتبر دافعاً للباحث إلى تطوير البحث والتقصي في المشكلة وعلاقاتها بشكل أعمق . ويعتبر الإحساس بالمشكلة بداية الطريق إلى التحديد النهائي للمشكلة وليس نهايته .
- ويترتب على ذلك تهيئة الباحث لإعادة النظر في المشكلة وبناء العلاقات بين عناصرها ، أو العلاقات مع عناصر أخرى خارجية .
- ضرورة تسجيل رؤية الباحث للمشكلة في مذكراته بشكل عاجل ، وتسجيل الفطور أو التغيير الذي يراه الباحث خاصاً بها ، مادام التفكير فيها مستمراً .

- في هذه المرحلة ليس هناك ما يؤكد صلاحية الفكرة للدراسة ، بل إن الباحث يجب أن يكون مستعداً لأن يطرحها جانباً والتفكير في غيرها بعد ذلك ، ما لم تتوالى لها مقومات الصلاحية للبحث والدراسة ، كما تحددها الخطوة التالية .

وبالتالي فإن الباحث لا يقف عند مجرد الاحساس بوجود مشكلة ، ولكن يبدأ في إتخاذ إجراءات الخطوات التالية لتقرير صلاحيتها وتحديدتها في صورتها النهائية .

فالباحث قد يلاحظ زيادة تعرض الأطفال لبرامج التلفزيون متوسط ساعات يلقون الدول والمجتمعات الأخرى ، وتعتبر هذه الملاحظة إحساساً أولياً بوجود مشكلة تطرحها تساؤلات عديدة حول: الأسباب الناجمة لزيادة التعرض ، أو تأثير هذا التعرض الكثيف على التحصيل الدراسي للطلاب سلباً أو إيجاباً ، أو تأثيره أيضاً على نمط من أنماط السلوك وغيرها من العلاقات التي قد يراها الباحث بين التعرض الكثيف والأسباب أو النتائج المترتبة عليه .

ومن خلال التعرض إلى البحوث والدراسات السابقة مثل: قراءة جريدة المدينة السعودية دراسة ميدانية (محمود علم الدين ٩٤) (١) والذي توصل اليه إلى نتائج خاصة بسمات قراء الجريدة اليومية في المملكة العربية السعودية بصفة عامة وقراء جريدة المدينة بصفة خاصة ، واستخداماتهم للجريدة ، وتفضيلاتهم ، ودوافعهم ، وإتجاهاتهم نحو الأداء الصحفي للجريدة . مثل هذا البحث قد يشير لدى الباحثين دافعاً إلى دراسة عدد من المشكلات البحثية التي تنطلق من نتائج هذا البحث . مثل دراسة قراءة الصحف والمجلات الأخرى بالمملكة العربية السعودية ، والمقارنة بين سمات قراء الجريدة اليومية والمجلات الأسبوعية ، وكذلك إجراء الدراسة المقارنة بين قراء الجرائد اليومية في المملكة العربية السعودية وقراء الجرائد اليومية في مصر ودراسة معالم الالتحاق أو الاختلاف بين سمات كل منهم ، بالإضافة إلى إمكانية استشارة الرغبة في الدراسة المقارنة بين دوافع قراء الجرائد اليومية ومشاهدي البرامج التلفزيونية وإتجاهات الاستخدام والتفضيل لدى كل منهم وغيرها من البحوث والدراسات التي يمكن أن تستفجرها الدراسات والبحوث السابقة .

(١) محمود علم الدين : قراء جريدة المدينة القنطرة ، بحوث الاتصال ، كلية الإعلام - جامعة

القاهرة ، العدد ١١ ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ١٦٠ .

مثل هذه الأفكار والموضوعات تمثل إحساساً بوجود موضوع يستحق البحث والدراسة ينطلق منه الباحث بعد ذلك إلى التحديد الدقيق لمشكلة البحث الذي يقوم على دعامتين أساسيتين ، تمثل كل منها خطوة من خطوات تحديد المشكلة . الأولى وهي تحليل المشكلة العلمية والثانية هي تلخيص المشكلة العلمية لتقدير أهميتها وصلاحتها للبحث والدراسة (شكل رقم ١) .



شكل رقم (١)

ثانياً : تحليل المشكلة العلمية :

بعد أن يستثمر الباحث بوجود مشكلة تستحق البحث والدراسة ، وتنبؤه المشكلة في إطارها العام ، يحضر المدخل إلى التحديد الدقيق للمشكلة ومعالجتها هو تحليل الإطار العام للمشكلة التي إعتدى إليها الباحث .

وتشمل عملية التحليل بشكل عام لمجزي عناصر المشكلة في إطارها العام ، وعزلها عن بعضها ، وإعادة النظر إلى كل عنصر في صورته الجزئية ، وفي علاقته مع العناصر الأخرى ، ثم إعادة تركيب هذه العلاقات مرة أخرى في شكلها النهائي القابل للتطبيق .

ولن يجد الباحث في التراث العلمي مشكلة علمية في إطارها العام حتى يهتدى بشكل صورتها الأولية في هذه المرحلة . عالم تكن هذه المشكلة هي مشكلة يتم إعادة دراستها من جوانب أو إبعاد جديدة كما سبق أن ذكرنا .

ويقوم الباحث في هذه المرحلة بالإجراءات التالية :

١- عزل عناصر المشكلة ، والنظر إلى كل عنصر فيها في إطار جزئي . وعلى سبيل المثال نجد أن دراسة تأثير التلفزيون على السلوك اللفظي للطفل تتضمن العديد من العناصر . مثل المرحلة العمرية للطفل / اكتساب الطفل للسلوك اللفظي بصفة عامة / مصادر السلوك اللفظي / كثافة تعرض الطفل للتلفزيون / مستويات إهتمام الطفل بمفردات البرامج التلفزيونية / أنماط السلوك اللفظي في البرامج المفضلة للطفل وهكذا .

٢- تجميع الحقائق الخاصة بوصف هذه العناصر ، والعلاقات الخاصة بهذه العناصر ليقوم الباحث بالتحقق في أدبيات البحث والدراسات ذات العلاقة ومقابلة أصحاب الاختصاص لتجميع هذه الحقائق والكشف عن العلاقات بين العناصر بعضها . وذلك حتى يتخذ قراراته بقبول العلاقات الصحيحة ، واستبعاد العلاقات الزائفة . وفي هذه الحالة يطرح مثل التساؤلات التالية :

- هل هناك علاقة بين المرحلة العمرية واكتساب السلوك اللفظي ؟

- ماهي أنماط السلوك اللفظي المكتسب ؟

- ماهي أنماط السلوك اللفظي الشائع في بيئة الطفل وصفة خاصة الأسرة والمدرسة ؟

- ماهي نتائج الدراسة المقارنة بين الوقت الذي يقضيه الطفل في المدرسة أو المنزل أو أمام التلفزيون ؟

- ماهي البرامج أو المفردات التلفزيونية التي يفضلها الطفل ؟

- ماهي أنماط السلوك اللفظي الشائع استخدامها في هذه البرامج أو المفردات التلفزيونية ؟

ونتيجة الإجابة على مثل هذه التساؤلات من خلال الحقائق التي يقوم بجمعها الباحث ، فإنه يبدأ في ترتيب أهمية هذه العناصر في وجود المشكلة التي يقوم بتحليلها . وعلى سبيل المثال قد لا تمثل المرحلة العمرية وتباينها أهمية في هذه الدراسة ، لأن الحقائق تشير إلى تزايد اكتساب أنماط السلوك اللفظي مع نمو المرحلة العمرية ، في الوقت الذي تنخفض فيه كثافة مشاهدة التلفزيون مع هذا النمو . وكذلك قد لا يمثل إهتمام وتفضيل الطفل للبرامج التلفزيونية أهمية متى تم حصر هذه البرامج فيما يقدم منها موجهاً إلى كل مرحلة .

بينما نعتبر كثافة سمات الملاحظة ذات أهمية في هذه الدراسة، نظراً لارتفاعها مقارنة بالوقت الذي يقضيه الطفل في المدرسة أو في المنزل بين الأسرة .
ولذلك يهدف الباحث بالتركيز على أهمية دراسة التباين في كثافة الملاحظة في علاقاتها مع التباين في اكتساب السلوك اللفظي من خلال البرامج الموجهة للطفل .
مع عزل العناصر الأخرى ، أو ضبطها في مراحل الدراسة .

٣- يلى ذلك إقتراح تفسيرات خاصة بوجود المشكلة وأسبابها ، وهذا يتم من خلال الصياغة المبدئية للعلاقة بين الحقائق وبعضها أو بين المتغيرات وبعضها . وذلك بعد أن يكون الباحث قد قام بضبط العناصر والمتغيرات الأخرى وعزلها ، واستبعاد العلاقات التي تشير الحقائق إلى زيفها أو غيابها .

ويتمثل هذا الإجراء المحدد شبه النهائي للمشكلة . من خلال صياغة العلاقة بين العناصر القائمة بعد استبعاد غيرها .

وفي المثال السابق نجد أنه تم استبعاد أهمية المرحلة العمرية بالتركيز على المرحلة التي يكتسب فيها الطفل السلوك من خلال المحاكاة ، وكذلك استبعاد تأثيرات الأسرة والمدرسة التي تسير على نهج تعليمي منظم في التفتيش الإجتماعية وتحت الملاحظة التلفزيونية . ونظراً لأن الملاحظة التلفزيونية تعتبر سلوكاً عاماً بين الأطفال . فإن إقتراح العلاقة يكون بين كثافة الملاحظة التلفزيونية واكتساب الطفل للسلوك اللفظي . وهذه العلاقة هي التي يركز عليها الباحث في صياغته لعنوان المشكلة بعد ذلك . ومجديده لثاني الخطوات الإجرائية المنهجية لاختبار صحة هذه العلاقة - كمدخل لتأثير التلفزيون على الطفل - أو زيفها .

٤- ولا يتوقف الأمر عند إقتراح التفسير من خلال صياغة العلاقات الأولية بين السبب والنتيجة ، ولكنه يستمر في التحقق في هذا التفسير في علاقته بغيره من التفسيرات البديلة ، لتسمية هذا التفسير ووضعه بالتعميمات والنظريات العلمية والأدبيات المرتبطة . حتى يطمئن قارئاً إلى مجديده للمشكلة العلمية عند حدود العلاقة التي قام بصياغتها .

وهذه الخطوات الأربع السابقة تقرب في إجراءاتها وصيغاتها من الخطوات المنهجية للدراسات الإستطلاعية *Exploratory* أو الاستكشافية *Discovery* أو الصياغية *Formulative* التي تهدف بالدرجة الأولى إلى الكشف عن المشكلات والظواهر العلمية وزيادة الاقتراح منها وإدراك أبعادها وعلاقاتها

تجهيداً لتجديدها مجدداً وفقاً وصراحتها .

ونرى من الخطوات السابقة كيف انتقل الباحث من الإحساس بوجود تأثير للتلفزيون على السلوك اللفظي للطفل إلى تحديد المشكلة في العلاقة بين كثافة مشاهدة برامج الطفل للتلفزيونية واكتساب السلوك اللفظي .

أما المشكلات التي يتم إعادة دراستها في جوانب وأبعاد أخرى ، تتعلق والمعطيات العلمية المتجددة . فإن الدراسة السابقة في هذه الحالة تعتبر إحساساً بوجود مشكلة في إطار هذه المعطيات ينطلق منها إلى تحديد المشكلة الجديدة من خلال الخطوات الأربع المذكورة من قبل . وبعد أن يطرح التساؤلات التالية :

- ماهي النتائج التي توصل إليها البحث السابق ؟ .

- ماهي علاقة هذه النتائج بالنظريات العلمية القائمة ؟ .

- ماهي أوجه الاتفاق أو الاختلاف مع المعطيات المستحدثة مثل النظريات والأفكار الجديدة ، الفرضيات المكاثرة أو البديهة ، التأثيرات الثقافية ، الفأثيرات الزمانية ؟ .

- ماهو تفهم الباحث لنتائج البحث في ضوء هذه المعطيات، وهل هناك قصور أو نقص معين ؟ .

- ماهو المدخل الجديد الذي يمكن أن يتجه إليه الباحث، لإعادة دراسة المشكلة السابقة أو البحث السابق .

وفورها من التساؤلات التي تسهل على الباحث استنباط مشكلة علمية تتجسم بالتحيرة في علاقتها بالمشكلة السابقة ، نتيجة لتغير البحث في إطار البيئة أو الزمان أو التدخل أو الإلهاء البحثي الذي يراء الباحث جديداً ويضيف إلى المعرفة العلمية في مجال التخصص كما سبق أن ذكرنا .

وعلى سبيل المثال نجد أن الدراسة الخاصة بنموذج الإهتمام ودواعي القراءة لعقود موضوعات الصحفية وتطبيق هذا النموذج على الصحف السعودية (محمد عبد الحميد: ٩٠) قد إستثار البحث في تطبيق هذا النموذج بمعطياته في تفهم موضوعات برامج الأطفال في التلفزيون المصري في دراسة (السيد بهنسي ٩٥) بعنوان "استخدام نموذج الإهتمام ودوافع المشاهدة في إتخاذ القرارات الخاصة بتفهم موضوعات برامج الأطفال في التلفزيون المصري" وسوف نجد أن الباحث في

التطبيق قد طرح سؤالاً يدور حول إمكانية تطبيق النموذج السابق تصميمه لتقويم الموضوعات الصحفية على برامج الأطفال في التلفزيون المصري . مع طرح العديد من التساؤلات الأخرى حول مواقع الاختلاف والاتفاق بين دوائر الإهتمام بقراءة الصحف ومشاهدة البرامج التلفزيونية ، ومستويات الإهتمام بكل منها ، والفروق في تطبيق النموذج على مرحلة الشباب في قراءة الصحف ومرحلة الطفولة في مشاهدة التلفزيون ، وما يربط بهذه التساؤلات من تساؤلات فرعية أخرى تسهم في تحديد مشكلة جديدة من خلال إعادة دراسة مشكلة علمية سبق دراستها أو تطبيق نموذج في إطار تطبيقي مختلف^(١) .

ثالثاً : تقويم المشكلة العلمية :

لا تلبث جهود الباحث في مرحلة تحديد المشكلة على تحليلها وفهم جميع الحقائق حولها وزيادة التعمق في أبعادها وجوانبها العلمية فقط . لكنه يكون مطالباً في هذه المرحلة بالإجابة على السؤال الخاص بمدى صلاحية المشكلة للبحث والدراسة ، وتقرير قيمتها العلمية وأهميتها للباحث والمجتمع ، لاتخاذ القرار الخاص بالاستمرار في باقي الإجراءات المنهجية ، أو تطويرها أو تغييرها .

وهناك عدد من الاعتبارات أو المعايير التي يحكم من خلالها الباحث على مدى صلاحية المشكلة المخضرة للبحث والدراسة . وتتلخص هذه المعايير أو الاعتبارات في علاقة المشكلة بالمجتمع والباحث وحدود الإمكانيات المتاحة لتطبيق الإجراءات الخاصة بتحقيق أهداف دراستها وهذه المعايير التي يضعها الباحث للحكم على المشكلة ، أو الاعتبارات التي يراها الباحث عند اختيارها لا ترتبط بجمال معين من مجالات التخصص ، أو مشكلة معينة من المشكلات العلمية . ويتم عرض هذه المعايير أو الاعتبارات في شكل أسئلة يضع الباحث إجابة لها ، أو يضع تقديراً لهذه الإجابة يمكن من خلاله التقرير بصلاحية المشكلة للدراسة أو درجة هذه

(١) راجع بالتفصيل :

- محمد عبد الحميد ، نموذج الإهتمام ودوائر القراءة لتقويم الموضوعات الصحفية ، مجلة جامعة المنصورة للموسيقى ، مركز النشر العلمي بالجامعة ، المجلد ٣ ، ١٤١٠ ، ١٩٩٠ ، ص ٣٧ - ٦٩ .

- السيد بهنسي : استخدام نموذج الإهتمام ودوائر المشاهدة في اتخاذ القرارات الخاصة بتقويم موضوعات برامج الأطفال في التلفزيون - دراسة ميدانية . مجلة البحوث الإعلامية - جامعة الأزهر ، المجلد ٣ ، ج ٢ ، يناير ٩٥ ، ص ١٥٥ - ١٨٣ .

الصلاحية التي تدفع الباحث إلى الاستمرار فيها .

وتتلخص هذه الأسئلة في الآتي :

- ماهي حدود المشكلة أو الموضوع الذي يهدف الباحث إلى دراسته ؟ ذلك أنها قد تكون محدودة جداً لا تغل نتائجها قيمة علمية . مثل الحدود الجغرافية أو الزمنية لمجتمع البحث فلا يصلح دراسة الرأي العام في قضية من القضايا العامة من خلال تحديد المجتمع في العاصمة فقط لأنها لا تكون نمثلة للمجتمع الكلي بكل فئاته أو طبقاته التي تهتم بهذه القضية العامة .

وكذلك لا تكون المشكلة واسعة جداً لا تسمح بجهود الباحث ، أو المؤسسات التي تدعم البحث وامكانياتها بتحقيقها في الوقت المناسب . ومن الأمثلة على ذلك كثرة عدد العناصر والمتغيرات التي يدرسها الباحث ، أو تعدد العلاقات بين هذه العناصر والمتغيرات .

- ما هو مدى جدة المشكلة العلمية في علاقتها بالقرائن العلمية في مجال الدراسة ؟
لأن المشكلة يجب أن تكون جديدة بالنسبة لما سبق دراسته من مشكلات أو بحوث علمية . حتى يمكن أن تضيف جديداً للمعرفة العلمية المتخصصة . ويجب مراعاة هذا الاعتبار في المشكلات التي يعاد دراستها من حيث ضرورة توفر شرط الخبرة في مجال الاختيار أو التكرار كما سبق أن أوضحنا .

- ما هو مدى أهمية دراسة المشكلة العلمية بالنسبة للمجتمع والبيئة العلمية ؟
وضع الباحث في اعتباره في تطبيق هذا المعيار أن مفهوم المجتمع يتسع ليشمل المجتمع الكلي بالإضافة إلى المجتمع العلمي والمجتمع الخاص بالممارسة المهنية أو التطبيقية متى كانت المشكلة تجمع بين النظرية والتطبيق ، ويتعكس هذا التطبيق على استفادة المجتمع الكلي من مثل هذه المشكلات وتطبيقاتها . وكذلك استفادة المجتمع المهني من هذه التطبيقات .

- ما هو مدى ما تضيفه نتائج الدراسة إلى المعرفة الإنسانية ؟
وتتمثل إجابة هذا السؤال في محصلة إجابة الأسئلة السابقة ذلك أن الجدة وأهميته بالنسبة للمجتمع بأبعاده يعني بالتالي إضافة إلى المعرفة الإنسانية المتراكمة في المجالات العامة أو مجالات التخصص .

- هل تتعارض المشكلة أو طرق دراستها مع المعايير الاجتماعية ، التي استقر

عليها المجتمع أو الهيئة العلمية ١ وفي هذه الحالة يجب مراعاة الاختلاف والتباين بين الخصائص الثقافية للمجتمعات ، ويضع الباحث في اعتباره أن ما يصلح للدراسة في مجتمع ما قد لا يصلح في مجتمع آخر بتأثير المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة في هذا المجتمع .

- ما هو مدى قابلية المشكلة العلمية للدراسة والتحقيق ؟ وهذا يشمل امكانية توفير المنهج العلمي المناسب وأدواته لتحقيق أهداف الدراسة ، وعلى سبيل المثال نجد أن معظم المشكلات الدراسية في مجال الإعلام يصعب تحقيق أهدافها من خلال التجريب العملي ، وكذلك في حالات عديدة ، يصعب إجراء المقابلات أو الملاحظة كأدوات لجمع البيانات بتأثير التقاليد والعادات الاجتماعية مع بعض لغات مجتمع البحث .

- ما هو مدى اتفاق موضوع البحث أو المشكلة العلمية مع إلمامات الباحث وأفكاره ومعتقداته ؟ ذلك أن وجود هذا الاتفاق يساعد الباحث على التكيف السريع مع البحث وإجراءاته ومتطلباته . مع مراعاة توفير الضوابط التي توفر الموضوعية وعدم التحيز في إجراءات البحث وصياغة النتائج .

- ما هي حدود معارف الباحث ومهاراته في مجال البحث العلمي بصفة عامة والمشكلة المختارة بصفة خاصة ؟ وإمكانات تطوير هذه المعارف والمهارات بما يتفق مع حاجات البحث ومتطلباته .

- ما هي حدود الإمكانيات المادية المتاحة لإجراء البحث وتطبيق أدواته ، وتلبية حاجات هذه الإجراءات والتطبيق ؟ ويدخل في ذلك صلاحية الهيئة الاجتماعية ذاتها لإجراء البحث وتطبيق أدواته . فلوque تتوفر كافة الإمكانيات للبحث والدراسة في المناطق النائية ، بينما لا تسمح الصعوبات الجغرافية بإجراء بحث معين في هذه المناطق .

- هل يكفي الوقت المتاح لإجراء البحث والوصول إلى النتائج ؟ وهذا يتعلق مع السؤال الأول الخاص بحدود البحث . فالفترة الزمنية المحددة قد لا تكفي تلبية حاجات الدراسة والتطبيق للمشكلات الكبيرة الواسعة ولذلك يجب أن تتفق الفترة الزمنية وخطة التنفيذ مع حدود المشكلة المطروحة للدراسة .

وبجانب التقدير الذي ينتهي إليه الباحث لصلاحية المشكلة للبحث والدراسة،

لأنه يجب أن يضع في إعتباره أيضًا قابلية نتائج البحث للتعميم *Generalization* وما يمكن أن تشهده هذه النتائج من بحوث ودراسات أخرى، تهدف في النهاية إلى تطوير المعرفة العلمية في مجال التخصص .

عرض المشكلة العلمية

وتحديد أهدافها وأهميتها

تفرض الإجراءات المنهجية على الباحث أن يبدأ بحثه بتقرير موجز ينتهي إلى التحديد الدقيق لمشكلة البحث التي يهدف دراستها .

وهذا التقرير الموجز هو الذي يقدم للمشكلة في مشروع البحث أو تقريره النهائي. ولذلك فإنه يتم عرض هذا التقرير تحت عنوان مشكلة البحث ، أو مدخل إلى البحث أو مقدمة البحث - يقدم فيه الباحث تعريفًا بالإطار العام أو خلفية المشكلة ، والأسباب الدافعة لدراستها ، وعناصرها أو المتغيرات الحاكمة فيها ، والعلاقة بين هذه العناصر أو المتغيرات ، وكذلك النظريات أو التعميمات التي يستند إليها الباحث في بناء هذه العلاقات .

ويختتم الباحث تقديمه أو عرضه السابق بصياغة للمشكلة العلمية لتحديد بدقة الهدف العام من الدراسة ، والمتغيرات التي سوف يدرسها والعلاقة بين هذه المتغيرات ، وانتهاء هذه العلاقة ، أو يحدد النتائج المستهدفة والعلاقات بين هذه النتائج ، ومجالات التطبيق في حالة الدراسات التطبيقية . ويتم بناء الصياغة وتسجيلها في نهاية العرض في شكل من الأشكال التالية :

أولاً ، صياغة المشكلة في جملة أو عبارة تقريرية : توضح الهدف من هذه الدراسة ، أو توضح النتيجة الكلية الذي يسعى الباحث لتحقيقها . مثل :

"..... ومن هنا جاءت فكرة الدراسة التي تهدف إلى تقييم التغطية الإخبارية التي قدمها التلفزيون المصري لأبناء أزمة الخليج . وذلك من خلال" (محمد المرسي (٩٦) (١١) .

(١١) محمد محمود المرسي : تقييم التغطية الإخبارية لأبناء أزمة الخليج في التلفزيون المصري، بحوث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٥، يوليو ١٩٩١، ص ٣٠ .

..... التعرف على تأثير التلفزيون على الأطفال من خلال التعرف على اتجاهات الآباء المتخصصين نحو تأثير مشاهدة برامج التلفزيون السعودي على أبنائهم . (منصور كدسة ٩١) (١١) .

.... الكشف عن حدود تأثير تعرض الطفل المصري للإعلانات التلفزيونية واتجاهاته نحوه، على سلوكه الشرائي المتشكل في نوعية تفضيلاته لما يطلبه ويشتره ومعدل طلبه لها وطريقة طلبه لها " (سامي عبد العزيز ٩١) (١٢) .

وهناك من يقوم بعرض المشكلة أكثر تفصيلاً . فمبدأً بعرض جملة تقريرية تقدم إلى مجموعة النتائج المستهدفة التي يسعى الباحث إلى تحقيقها . فبدلاً من أن تكون الحملة أو العبارة على - سهل المثال - شاملة مثل: يسعى هذا البحث إلى دراسة خصائص قراء الصحف واتجاهات الاهتمام والتفضيل . فإن الباحث يقوم بتفصيل هذا الهدف إلى عدد من النتائج المستهدفة تفصيلاً . مثل دراسة (زامل أبو زنادة وحسنة بيت المال ٩١) (١٣) التي تخصها في الآتي : يعالج هذا البحث موضوع استخدامات الأطفال للتلفزيون في المملكة العربية السعودية - كما يقدم رؤية تحليلية لأثاره الناجمة عن تلك الاستخدامات ، وتتحصر مشكلة البحث في الكشف عن التالي :

- معدلات استخدام الأطفال لأجهزة التلفيزيون اليومية والأسبوعية خلال العطلات الأسبوعية .
- نوعية البرامج الأكثر تفضيلاً لدى الأطفال .
- أكثر الفترات اليومية شعبية بين الأطفال .
- لفظ الاستخدام الشائع ومدى استخدامهم للتلفيزيون في تسجيل برامج من قنوات التلفاز السعودي .

(١) منصور كدسة : اتجاهات الآباء المتخصصين نحو أثر التلفزيون على الأبناء دراسة تطبيقية على صالة درجة الدكتوراه في الإعلام والتربية، المرجع السابق، المجلد ٦، ديسمبر ١٩٩١، ص ٢٩ .

(٢) سامي عبد العزيز : تأثير الإعلان التلفزيوني على السلوك الشرائي للطفل، المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٣) زامل أبو زنادة، وحسنة بيت المال : التلفيزيون وأثاره على الأطفال في المملكة العربية السعودية، نفس المرجع السابق، ص ١٠٩ .

- الآثار الناجمة عن استخدامات الأطفال للتلفزيون .

وقد تزيد أو تقل عن ذلك ولكنها تقدم ملخصاً لمجموعة النتائج المستهدفة بعرضها الباحث في نهاية تقرير العرض والتقديم للمشكلة .

ولكننا نرى أن هذا العرض التفصيلي سيكون بديلاً عن تحديد الأهداف الخاصة بدراسة المشكلة التي يمكن أن تتفق في صياغتها مع هذه الصياغة التفصيلية .

ويصبح أمام الباحث إما أن يقفل تسجيل أهداف البحث وهذا بشكل محفوظ على صورة عرض المشكلة العلمية التي يعتبر تحديد أهداف دراستها جزءاً أساسياً منها ، أو يقوم بتكرار هذا التفصيل مرة أخرى في البند الخاص بأهداف البحث أو الدراسة وهذا سيعتبر تكراراً لاجابة للبحث به .

ولذلك فإننا نفضل الاكتفاء - بجملة تقريرية شاملة لعناصر المشكلة العلمية وعلاقتها في شكلها النهائي .

ثانياً : صياغة المشكلة في شكل سؤال رئيسي : يطرح الباحث في نهاية تقديم وعرض المشكلة وجوانبها سؤالاً يلخص هدف البحث ، أو يسعى إلى إجابة تلي حاجة البحث . مثل :

" ... التساؤل الرئيسي الذي يحمده مشكلة البحث هو : ماهي الجهات جهور المستمعات والمشاهدات نحو برامج المرأة المقدمة من الراديو والتلفزيون؟ (محمد نهيل طلب ٩٤) (١١) .

"يمثل المرقف المشكل الذي تبحث فيه هذه الدراسة في تساؤل محدد : هل استطاعت صحيفة الأهرام تحقيق التكيف الاخراجي مع القطع الجديد ؟ وهل نجحت في تلافي الآثار الجانبية لهذا القطع؟ (أشرف صالح ٩٢) (١٢) .

وقد يلخص الباحث المشكلة في سؤال رئيسي وعده من الأسئلة الفرعية ، أو يستبدل عدها من الأسئلة بالسؤال الرئيسي .

مثل : وتسعى الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي : ماهي أنماط استخدام أطفال الريف لوسائل الإعلام ؟

(١١) محمد نهيل طلب : الجهات الرأة السعودية نحو برامج المرأة بالراديو والتلفزيون، بحوث

الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ١١، يوليو ٩٤، ص ١٣ .

(١٢) أشرف صالح : إخراج القطع المعد لصحيفة الأهرام، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة

القاهرة، العدد ٧، يوليو ٩٢، ص ١١٧ .

ويتمفرع عن هذا السؤال الرئيسى عدداً من الأسئلة الفرعية هي :

- ما هو ترتيب اهتمام طفل الريف بوسائل الإعلام ؟ .
- هل يختلف هذا الاهتمام باختلاف النوع والسن ؟
- ما هي أنسب الأوقات المفضلة للطفل لاستخدام وسائل الإعلام ؟
- ما هو الوقت الذى يقضيه الطفل فى استخدامه كل وسيلة من وسائل الإعلام ؟
- ما هي الموضعات المفضلة لدى الطفل ؟
- هل يختلف هذا التفضيل باختلاف النوع والسن ؟

وهكذا تتعدد الأسئلة الفرعية بتعدد النتائج المستهدفة ، وقد يلجأ الباحث إلى تفصيل أكثر من هذه الأسئلة ، بينما قد يجمع آخر كل فئة من المعلومات المستهدفة فى سؤال واحد مثل السؤال عن كل من النوع ، والسن ، والتحليل فى أسئلة متصلة ، أو يجمع هذه الفئة معاً فى سؤال واحد حول الخصائص أو السمات العامة أو الأولية أو الديموغرافية .

ولكننا نرى نفس الرأى الذى ذكرناه فى تفضيل الجملة التقريرية ، فإن الأسئلة الفرعية فى هذه الحالة قد تكون أو تفهم على أنها بديل للتساؤلات المنهجية فى شهر موقعها من المشروع أو التقرير النهائى . لأن طرح الأسئلة الفرعية فى هذا الموقع يكفى الباحث طرح التساؤلات المنهجية فى موقع الفروض أو التساؤلات التى يتم تقديم النتائج فى علاقتها بها .

ولهذا فإننا نرى أيضاً الاكتفاء بعرض المشكلة إما فى جملة تقريرية شاملة أو سؤال رئيسى فقط ، وطرح التساؤلات أو الأسئلة فى موقعها بعد الإتيانها من عرض المشكلة وأهداف دراستها وأهميتها .

وعلى الرغم من أهمية التحديد النهائى لمشكلة البحث فى نهاية تقديم المشكلة فإن الكثير من الباحثين يغفلون هذا التحديد ، إعتقاداً بأن التقديم العام قد أوضع المشكلة أو ما يهدف الباحث دراسته . وهذا خطأ بالغ : لأن التحديد النهائى للمشكلة يصح عرضها فى شكل موجز يربط بين التقديم وما يليه من أجزاء أخرى فى مشروع البحث أو تقريره بوضوح كامل .

لأن العرض الموجز للمشكلة هو الذى يقود إلى الأهداف التى يسعى الباحث

إلى تحقيقها ، وهذه الأهداف هي التي يصيغ من خلالها الباحث العلاقات الفرضية التي يسعى إلى اختبارها أو التنازلات التي يسعى إلى الإجابة عليها .

ولذلك فإن العرض الموجز للمشكلة في جملة أو عبارة تقريرية ، أو سؤالا رئيسي أو غيره من الصيغ المختلفة لعرض التعديد النهائي للمشكلة يسبق مباشرة أهداف دراسة المشكلة العلمية . التي يخصص الباحث فيها الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال دراسة هذه المشكلة . والتي لا تخرج عن الأهداف العامة للبحث العلمي في إطار البعد النظري والتطبيقي الخاص بالمشكلة التي يدرسها الباحث . ولذلك فإن تحديد الأهداف التي يسعى اليها البحث إلى تحقيقها يتم صياغتها في جمل أو عبارات تقريرية متعددة تبدأ عادة بكلمات الكشف عن / التعرف هلى / تفسير / اختبار العلاقة / التنبؤ وهى نفسها أهداف البحث العلمي. التي سبق أن قدمناها في الفصل الأول رغم إعادة صياغتها بما يتفق مع طبيعة الدراسة وأهدافها الخاصة .

ويتم بعد ذلك أخص عرض جوانب الأهمية في الدراسة، التي تشير إلى قيمة الدراسة بالنسبة للمجتمع، والمعرفة العلمية، والممارسة المهنية، وكذلك المعرفة الإنسانية بصفة عامة. بالإضافة إلى ما يمكن أن تثيره الدراسة من قضايا أو أفكار علمية أو مهنية أخرى، أو ما يمكن أن تسهم به الدراسة في حل القضايا أو المشكلات الأخرى، أو ما تحققه من اقتراب أو ارتباط بالعلوم الأخرى . وغيرها من المعالم التي تعكس أهمية الدراسة. ولذلك نشير إلى أن عرض المشكلة يعطى

الآتي :

- المقدمة العامة .
- الجسم الذي يوضح الأسباب الدافعة ، والعناصر أو المتغيرات الحاكمة فيها ، ودولة الباحث لهذه العلاقات من خلال الإطار النظري ثم الهدف العام من بناء هذه العلاقات .
- خاتمة تعرض المشكلة بشكل محدد في صيغة من الصيغ سابقة الذكر .
- ويلى ذلك مباشرة وتحت عناوين مستقلة .
- أهداف الدراسة أو البحث .
- أهمية دراسة المشكلة أو البحث .

وذلك في شكل تذييل . مع مراعاة أن تسجيل أهداف الدراسة / وأهميتها وإن كان يتم عرضه في شكل مستقل إلا أنه يعتبر جزءاً من العرض المنهجي العام لمشكلة البحث . ولذلك يراعى الاتساق الكامل بين التعريف بالمشكلة وأهميتها وأهدافها في كل من مشروع البحث أو تقريره النهائي .

صياغة عنوان

المشكلة العلمية

يعتبر عنوان البحث أو المشكلة التي يقوم بدراستها ، تحديداً آخر للمشكلة يتصدر العرض المنهجي العام لمشروع البحث أو التقرير النهائي . ويشير العنوان في صياغته أو بنائه إلى المشكلة العلمية وعناصرها ومتغيراتها والعلاقات بين هذه العناصر أو المتغيرات ومجالات التطبيق أو التجريب ، في صياغة موجزة ، قد تتفق في تكوينها مع صياغة تحديد المشكلة ، أو تعتبر إختصاراً لها أحياناً ، خصوصاً في الحالات التي يتم فيها صياغة المشكلة في عبارات تقريرية مطولة ، أو أسئلة فرعية متعددة .

ففي دراسة (أشرف صالح ٩٢) (١١) بعنوان "إخراج الصحف بدولة الإمارات: دراسة مقارنة" قام بتحديد المشكلة في شكل سؤال رئيسي أكثر تفصيلاً من هذا العنوان وهو : يعمل الموقف المشكل في هذه الدراسة والذي تسعى إلى تفسيره في ماهية الدور الذي تلعبه المنافسة بين الصحف في دولة الإمارات ، والتأثير على الطابع الإخراجي لهذه الصحف .

وفي الدراسة السابق تقديمها (زامل أبو زناده وحمره بيت المال) كان عنوانها "التهديد : استخدماته وتأثيراته على الأطفال في المملكة العربية السعودية" بينما كان تحديد المشكلة أكثر تفصيلاً من ذلك كما سبق أن رأينا .

تعمير عنوان المشكلة العلمية بالآخرى

١- الإيجاز : حيث يتم صياغة العنوان في جملة أو عبارة واحدة ، تقدم رؤية شاملة لمجرات البحث وأبعاده .

(١١) أشرف صالح : إخراج الصحف بدولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة مقارنة. بحث
الإحصاء، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٨، ديسمبر ٩٢، ص ٦٠ .

٢- الشمول : وفي نفس الوقت لا يؤثر الإيجاز على ضرورة ذكر عناصر المشكلة أو متغيراتها والعلاقات بينها ، ومجال التطبيق .

وهذان السمتان يفرضان أن يتضمن العنوان ما يلي :

- عناصر المشكلة التي يقوم دراستها أو المتغيرات الحاكمة فيها .
 - العلاقة بين هذه العناصر والمتغيرات ، التي يهدف الباحث دراستها .
 - الإطار البشري للبحث والذي يوضح مجتمع البحث أو مفرداته البشرية .
 - الإطار الجغرافي للبحث الذي يوضح ميدان أو مكان التطبيق أو التجريب .
 - الإطار الزمني . خصوصاً في الدراسات التاريخية .
 - الإطار الوثائقي الذي يوضح مجتمع البحث أو مفرداته من الوثائق ، وفي بحوث الصحافة تعتبر الصحف وصفحاتها ، الإطار الوثائقي للدراسة ، وفي الراديو والتلفزيون تعتبر تسجيلات البرامج كذلك .
- ولا يعني مبدأ الشمول ضرورة وجرّد كل هذه العناصر في بناء العنوان ، حيث يرتبط ذلك بطبيعة البحث وأهدافه .

٣- ترتيب بناء العنوان طبقاً للتواهد اللغوية والمنهجية معاً ، فلا يجوز تأخير العناصر أو المتغيرات الفاعلة عن غيرها ، أو تقديم مجال التطبيق عن بناء العلاقات بين العناصر .

٤- تجنب الموض في بناء العنوان : والأسباب التي تؤدي إلى هذا الموض مثل الأسباب المرتبطة باللغة كالترتيب التأخير أو استخدام المبنى للمجهول ، أو استخدام الكلمات أو الالفاظ الانشائية أو التعقيدات اللفظية أو الكلمات المبهجرة على سبيل المثال : وكذلك استخدام المصطلحات والمفاهيم الراسخة والصريحة وغير الخلاقية .

٥- تجنب التعميم في بناء العلاقات ، أو تقرير النتائج بشكل نهائي فيها ، حيث أن العنوان يشير إلى منهج العمل والأهداف أكثر منه إشارة إلى النتائج أو التعميمات .

٦- مراعاة الجوانب الأخلاقية والضوابط الاجتماعية . في اختيار الكلمات أو بناء العبارات .

٧- الفصل في بناء العنوان بين ما يشير إلى العلاقات ، أو يشير إلى الأداة ، أو المجالات . ويمكن بناء العنوان في هذه الحالة في أسطر متتالية .

علائمة الطفل المصري بالصحف والمجلات العامة .

دراسة للجمهور والسلوك الاتصالي (راجية كنديل ١٩٨٨) (١)

٨- تحليل العنوان من الاشارات الزائدة . التي توضح المعنى أو الأسلوب أو استخدام الأدوات أو العينات . مثل أوصاف : دراسة ميدانية / دراسة تحليلية / دراسة مقارنة لأن مهارة بناء العنوان تظهر في توضيح هذه الأمور دون حاجة إلى الإشارة إليها صراحة .

(١) راجية كنديل : علائمة الطفل المصري بالصحف والمجلات العامة : دراسة للجمهور والسلوك الاتصالي ، القاهرة ، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ .

مراجعة التراث العلمى وأدبيات البحث

على الرغم من أن هذه الخطوة يتم تسجيلها فى مشروع البحث أو خطته ، كخطوة تالية للكشف عن المشكلة العلمية وتحديدّها ، إلا أنها فى مسار الإجراءات تعتبر مهمة مستمرة للباحث . تبدأ بوميض فكرة البحث وتستمر معه حتى الانتهاء من تفسير النتائج التى انتهى إليها البحث .

ومراجعة التراث العلمى أو أدبيات البحث *Reviewing the Literature* ، أو *Literature Review* هى التى يطلق عليها فى بحوثنا العربية "الدراسات السابقة" *Previous Studies* أو الدراسات المرتبطة *Related Studies* ، وقليل من يطلق عليها أدبيات البحث .

ذلك أن مفهوم التراث العلمى أو أدبيات البحث أوسع أو أشمل من مفهوم الدراسات السابقة أو الدراسات المرتبطة لأن مفهوم السبق أو الارتباط ينسب إلى موضوع أو مشكلة البحث بالتراث . بينما أن التراث العلمى أو أدبيات البحث يتسع ليشمل المجال العام والخاص الذى يشرى البحث وتفكر الباحث واتجاهاته نحو المشكلة وخطوات حلها والوصول إلى النتائج المستهدفة ، واتجاهات تفسير هذه النتائج .

وبينما يتسع مفهوم أدبيات البحث ليشمل كلاً من الدراسات السابقة والدراسات المرتبطة فإن هناك فارقاً جوهرياً بين مفهوم الدراسات السابقة والمرتبطة . فالدراسات السابقة تشير إلى الدراسات التى درست نفس المجال الخاص

للمشكلة التي يقوم بدراستها الباحث ، بحيث تقبل بالنسبة للمشكلة المطروحة
تجاذع معرفية أولية لها ، وتقبل نتائج المشكلة المطروحة إضافة مباشرة إلى نتائج
الدراسات السابقة ، ولذلك تظهر أهميتها أكثر في تطوير المشكلة العلمية ، أو
الفروض البحثية ، وصياغة الإطار النظري وتفسير النتائج الخاصة بالبحث .

للدراستات السابقة تأخذ هذا المعنى متى كان اهتمامها بنفس المجال البشري
للدراستة الحالية : دراسات اعلام طفل القرية على سبيل المثال ، أو نفس الفترة
الزمنية : مثل الدراسات الصحفية الخاصة بالمرحلة التاريخية التي مهدت لقيام ثورة
يوليو ٥٢ ، أو نفس الحدود المكاتبية متى كانت ذات مميزات خاصة مثل نشر
الأنكار المستحدث بين قري جنوب الوادي على سبيل المثال . وكذلك نفس الوسيلة
الإعلامية صحيفة أو محطة راديو ، أو قناة تلفزيونية . بالإضافة إلى الاهتمام
بنفس الموضوع مثل دراسة التأثير في تطبيق نظريات الفرس الثقافي *Cultivation*
أو وضع الاجندة *Agenda Setting* وهكذا .

أما الدراسات المرتبطة : فتلك التي يكون اهتمامها بالمجال العام بالنسبة
للبحث أو المشكلة المطروحة وهما صرها . لدراسات اعلام الطفل بصفة عامة هي
دراسات مرتبطة بالنسبة لدراسات طفل القرية على سبيل المثال ، وكذلك الدراسات
الصحفية التاريخية بصفة عامة بالنسبة للدراسة السابقة وهكذا . ومثل هذه
الدراسات تسهم أكثر في ارشاد الباحث إلى الخطوات والإجراءات المنهجية ،
وأسلوب العينات ، وتصميم أدوات البحث واستخدامها . وقد تسهم في أحوال
معينة في إثراء البعد النظري لبناء المشكلة أو تفسير النتائج بالإضافة إلى دورها
كمرشد في الرجوع إلى دراسات أخرى .

ولذلك تحتل الدراسات السابقة اهتماماً كبيراً من الباحثين وتمثلت أكبر في
الرجوع إلى تفصيلاتها ونتائجها وعرضها في أدبيات البحث .

ويحتاج الباحث لمراجعة أدبيات البحث إلى عدة من المصادر تنقسم إلى :

- ١- المراجع العامة *General References* . والتي يبدأ بها الباحث للتعرف على
بالمصادر الخاصة بالمشكلة البحثية ، مثل الكتب ، والمقالات والمختصات
والموسوعات ، والقهارس ، والوثائق الأخرى التي ترتبط مباشرة بمشكلة البحث .
- ٢- المصادر الأولية *Primary Sources* . وهي التي تبحث مباشرة في موضوع

البحث ، وتتميز التقارير المنشورة فيها بأنها نتاج خالص للملاحظة الشخصية المباشرة للباحثين وأعمالهم ، مثل المجلات العلمية المتخصصة .

٣- المصادر الثانوية *Secondary Sources* . وتشمل المطبوعات والإصدارات التي تعتمد تقارير أو موضوعات لم يتم كتابتها بملاحظة وقائعها بشكل شخصي ومباشر . ولكنه اعتمد على نتائج أعمال الآخرين في تسجيل تقاريره العلمية في هذه المصادر . مثل الكتب الدراسية *Text book* ، والموسوعات ، والكتب الصنوية .

وبالتالي لا يمكن الكشف عن التفسير أو التعديل الذي قام به الباحث أو المؤلف على أصول المعلومات أو النتائج التي أعاد عرضها في هذه المصادر الثانوية .

ويحتاج الباحث إلى هذه الأنواع معاً ، مع تباين أهميتها ، ودرجة الاعتماد على بياناتها ، والتأكد على استخدام كل نوع منها حسب هذه الأهمية . فالمراجع العامة يمكن أن تكون دليلاً ومرشداً لغيرها من المصادر ، والمصادر الثانوية قد تفيد في تقديم معلومات أكثر تفصيلاً ، وتوفر على الباحث ، جهود بناء العلاقات بين أعمال الباحثين - أصحاب المصادر الأولية - ونتائجها ، إذا قامت بتقديمها المصادر الثانوية .

أهمية مراجعة

أدبيات البحث

تتلخص الأهمية العامة لمراجعة التراث العلمي وأدبيات البحث في اكتشاف الباحثين خبرة الباحثين في البحث العلمي ، والاستفادة بنتائجهم في تطوير المشكلة ، وبناء إطار نظري كاف لصياغة العلاقات الفرضية وتفسير النتائج .

وهذه الأهمية يحكمها عدد من الوظائف والأدوار التي تقوم بها دراسة أدبيات البحث ومراجعتها يتمثل في الآتي: (ل . ي . جاي ٩٣ ، ٤٨ - ٩٠) (W.R.Borg- M.D.Gall 83:143-145) .

- يتمييز هذه الوظائف زيادة الاقتراب من المشكلة التي يدرسها ، في علاقتها بالأدبيات السابقة ، وتحديد موقع هذه المشكلة منها . مما يؤدي إلى مزيد من تطوير المشكلة وتحديدتها .

- اتعمق في الدراسات السابقة يزيد اقتراب الباحث من كل أو معظم المداخل

البحثية. فيختار منها ما يتفق مع طبيعة المشكلة وأهدافها ، ويتجنب مالا يناسب أو غير المتحرر منها . أو يساعد على استخدام مداخل جديدة . للبحث والدراسة .
- مراجعة هذه الدراسات بحيث يتجنب الباحث التكرار غير المقصود ، ويجتنب أيضاً أخطاء الباحثين السابقين ، سواء في الاقتراب من المشكلة ، أو اختيار المداخل أو تحديد الإجراءات المنهجية .

- تقدم هذه المراجعة أطارا نظرياً يسهم في صياغة العلاقات الفرضية أو تطويرها
- تسهم أيضاً في إكساب الباحثين مهارات البحث العلمي وتوظيف النتائج العلمية وأدوات القياس .

- تلبيد هذه المراجعة أيضاً والتحقق في نتائج الدراسات السابقة وتصميماتها في بناء إطار نظري يسهم في تفسير النتائج وعقد المقارنات وصياغة تصميمات مضافة إلى المعرفة العلمية .

- وبجانب ذلك فإن هذه المراجعة تجعل الباحث يقف على كافة الآراء الأخرى في مجال البحث التي تلقى في مجال المعارضة أو النقد ، فتعزى بالتالي مناقشاته وتفسيراته وأحكامه العلمية .

- يزيد إدراك الباحث لنتائج الدراسات السابقة وتوصياتها ، إلى الاهتمام بمحور الجدة فيها بصدوره من توصيات ، أو ما يثيره من بحوث جديدة أخرى . ترتبط بنتائج دراسته وتصميماتها .

خطوات مراجعة

أدبيات البحث

على الرغم من أهمية المصادر الأولية في تحقيق أهداف مراجعة أدبيات البحث إلا أنه يصعب في كثير من الأحوال الوصول إليها مباشرة نظراً لتعدد هذه المصادر ، وكذلك شمولها لتخصصات كثيرة غير تخصص الدراسات الإعلامية ولزوعها . فهناك العديد من الدوريات الخاصة بعلوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة وعلم النفس التي تنشر في إصداراتها بحوثاً ودراسات إعلامية متخصصة أو ذات علاقة بعلوم . بالإضافة إلى المصادر المتخصصة الأخرى كالدوريات العلمية التي تصدر من الكليات والمعاهد المتخصصة أو مراكز البحوث على سبيل المثال .

ولذلك فإنه يعتبر مضيق للوقت والجهد البحث في كل هذه المصادر الأولية عن بحوث في التخصص أم لا . ولذلك فإن الباحث يجب أن يبدأ بالاتي :

- تحديد مصطلحات البحث بدقة .
- الرجوع إلى أكثر من مصدر من المصادر الثانوية أولاً . التي يمكن أن تكون دليلاً إلى البحوث والدراسات المتخصصة ومصادر النشر الخاصة بها .
- الرجوع إلى عدد من المراجع العامة أيضاً . التي يمكن أن تحقق الفائدة السابقة . مع مراعاة أن تتميز المصادر الثانوية والمراجع العامة أيضاً بالجدة والحدثة . ونشير في هذه الحالة إلى أهمية مراجعة الكشافات الدورية والمطبوعات والمقالات التي ينشرها الجها - والمتخصصون في المراجع العامة أو وقائع المؤتمرات العلمية المتخصصة .
- وفي جميع الأحوال تعتبر مصطلحات البحث *Search Terms* هي مفتاح البحث في كل أنواع المراجع والمصادر ، والتي تقوم الباحث مباشرة إلى مواقع الموضوعات أو المقالات أو التعليقات التي تقع تحت هذه المصطلحات . ولذلك تهتم المراجع الأجنبية بتوزيع الموضوعات والأعلام في نهايتها - بدليل الكلمات الدالة أو المرشدة أو المفتاحية *Keyword - Glossary* في كشاف خاص موضحاً أمام كل كلمة الصفحات التي تناولتها في الكتاب أو المرجع ليسهل على الباحث الرجوع إلى الصفحات المذكورة . ورغم أهمية هذا الدليل أو كشاف المصطلحات إلا أن القليل جداً من الباحثين العرب من يهتم بذلك نظراً للوقت والجهد المبذول في تكشف المصطلحات والأعلام أو المؤلفين في المراجع العربية ■ يجعل الباحث يعتمد على فهرست المحتويات للوصول إلى الموضوعات التي يحتاج إلى مراجعتها .
- لتحديد المصادر الأولية ، والبحوث أو الدراسات المنشورة فيها .
- مراجعة الدراسات والبحوث المنشورة . وتبدأ بقراءة الملخصات أولاً ، لتحديد قوة العلاقة بين هذه البحوث والدراسة التي يقدم بها الباحث . ثم يبدأ في تسجيل البحوث التي يراجعها في بطاقات خاصة مع التركيز على :
 - * مشكلة البحث بوضوح .
 - * نص الفرض أو التساؤلات المطروحة .
 - * الإجراءات المنهجية المستخدمة (مناهج/ أدوات جمع بيانات/ مقاييس) .
 - * أهم النتائج .

* خاتمة البحث ، وتسجيل رأيه الخاص في البحث وأوجه الاتفاق أو الاختلاف مع بيان الأسباب والدوافع . وذلك في علاقته بدراسته التي يقوم بها .

- تسجيل بيانات البحث أو المرجع على رأس البطاقات المستخدمة في تسجيل المعلومات المستقاة من البحث وفي هذه الأحوال يضع الباحث في اعتباره أن قيمة البحث لا ترتبط بحجمه أو عدد صفحاته . ولذلك يجب أن يتجنب الباحث أثناء القراءة والتسجيل الحشر الزائد . ويركز فقط على العناصر السابقة وباختصار . مع مراعاة أن المجالات التي لم تحظ بقدر كبير من البحث لجديتها أو إهمال دراستها في الماضي تتطلب مزيداً من الجهد في القراءة والمراجعة والبحث في مصادرها . وألا يتصور الباحث أن قيمة المشكلة العلمية ترتبط إيجابياً بحجم أدبيات البحث المنشورة حول أبعادها أو جوانبها فالمشكلات الجديدة فعلاً لا تتوفر عنها إلا بحوث قليلة (ل.ر.جاي ٩٣: ٨٠) .

وبصفة عامة فإن الباحث في مراجعته للدراسات السابقة يضع في اعتباره الإجابة على الأسئلة التالية (R.D.Wimmer, et al., 83:45) .

- ماهي أخطأ البحوث التي أجريت في مجال الدراسة ؟
- ماذا توصلت إليه الدراسات السابقة ؟
- ماهي توصيات الباحثين السابقين لإجراء دراسات تالية ؟
- ما الذي لم يتم اختياره أو بحثه في الدراسات السابقة ؟
- كيف تقترح ما يمكن إضافته إلى معلوماتنا في هذا المجال ؟
- ماهي الناهج أو الأساليب المتبعة في الدراسات السابقة ؟

استخدام الكمبيوتر في مراجعة أدبيات البحث

أصبحت شبكات المعلومات المحلية والعالمية مصدراً أساسياً للمعرفة العلمية ، يستقى منها الباحثون مختلف أنواع المعرفة التي يتم تخزينها في هذه الشبكات سواء بواسطة الكتاب والباحثون أنفسهم ، أو بواسطة الأجهزة أو الهيئات التي تشرف على هذه الشبكات وتديرها .

وبجانب هذه الشبكات تقوم الكثير من المؤسسات البحثية والتعليمية بتخزين كم كبير جداً من المعرفة العلمية مخزنة في البحوث أو الملخصات أو التقارير أو

القوائم وغيرها ، تقوم بتخزين هذه المعارف في أجهزة الكمبيوتر في إطار نظم المكتبات المرجعية أو مصادر التعلم المحلية . بالإضافة إلى استخدام هذه الأجهزة في مراجعة قواعد البيانات المحفوظة على الاسطوانات المضغوطة CDs مثل الموسوعات أو قوائم المستخلصات التي تعد لهذا الغرض مثل إريك ERIC التي تعتبر موسوعة متجددة للبحوث التربوية تصدر عن المعهد القومي للتربية (NIE) .

ويعتبر استخدام الكمبيوتر في هذا المجال أحد استخدامات الكمبيوتر في التعليم CAI أو CAL . حيث يمثل الكمبيوتر بما يخزنه من معلومات وتشغيله للأقراص المضغوطة واستخدامها ، يمثل مصدرا هاما ومرجعاً للمستخدمين بهذه المعلومات حسب التخصصات المختلفة .

ويحتاج المستخدم أو الباحث الذي يستخدم الكمبيوتر كقاعدة للمعلومات ، يحتاج إلى معرفة الكلمات المفتاحية أو الرائدة أو المرشدة إلى الموضوع الذي يود البحث فيه أو اسم الكاتب أو الناشر للموضوع أو البحث . وعادة ما يتم تخزين المعلومات تحت هذه الكلمات المفتاحية أو الأسماء لسهولة استعادتها أو التعرف عليها أو التجول خلالها على شاشة الكمبيوتر .

لهناك موضوعات يتم تخزينها تحت كلمة الاعلام/الاعلان/صحافة/تسويق تحليل محتوى / إذاعة ... إلى آخره ، أو Advertising/Journalism/Mass Communication marketing أو تحت أسماء الدول/ أو الشركات / أو الاعلام أو الأحداث/ ثم يتم تفرعها بعد ذلك حسب نظام قاعدة المعلومات إلى فرعية وتحت الفرعية فبممكن أن يكون هناك مؤسسات صحفية/صحفيون/صحف مركزية / صحف إقليمية وهكذا أو أحداث إعلامية وتضم انتخابات نقابة الصحفيين / عيد الاعلاميين / إطلاق القمر الصناعي المصري (نايل سات)..... إلى آخره .

وهو نظام يتم وضعه بدقة لبناء قاعدة معلومات يسهل التعامل معها بمرونة كافية بالإضافة والحذف والتعديل ثم التجول والاستدعاء والتجول والاستفادة بالمعلومات الموجودة عليها والرجوع إليها ثم تسجيل المعلومات المستهدفة أو طباعتها بواسطة الطابعات Printers الملحقة بهذه الأجهزة .

وعادة ما يكون ذلك ضمن مهام العاملين على هذه الأجهزة Operator تسهرا على الباحثين أو المستخدمين Users في الوصول إلى المعلومات المستهدفة .

وبالإضافة إلى استخدام الكمبيوتر في تخزين المعلومات المرجعية واستعادتها - كقاعدة بيانات - فإنه يمكن أن يتصل أيضاً بالشبكات المحلية أو العالمية من خلال الخطوط التليفونية الخاصة أو المزجزة *Liesed Line* أو من خلال وسائل أخرى للدخول على هذه الشبكات والوصول إلى المعلومات المتاحة فيها .

وهذا الجهاز يمكن أن يكون وحدة في شبكة محلية داخلية (*Local Area Network*) بواسطة أى نظام من نظم الاتصال بين وحدات هذه الشبكة . واستدعاء المعلومات المتاحة على الجهاز المركزى للمعلومات *Server* بحيث يعتبر الجهاز وحدة طرفية *Terminal* في هذه الشبكة ويستخدم في التخزين والإستدعاء . من خلال الإتصال السلكى *Cable* مع الجهاز المركزى والأجهزة الطرفية الأخرى على مستوى المؤسسة أو الهيئة التى تخدمها هذه الشبكة . أو الشبكات الخارجية على المستوى الجغرافى الأکبر *WAN* (*Wide Area Network*) حيث يمكن أن تخدم الشبكة المشتركين فى الاقليم أو الدولة أو قطاع جغرافى معين مثل الشبكات المحلية المصرية : الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية (*Egyptian National Scientific and Technical Information Network*) التابعة لأكاديمية البحث العلمى وتخدم لطاعات علمية وتكنولوجية عديدة ذات العلاقة بالأهداف التنموية . ولها عدة مراكز فى الجامعات المصرية . وكذلك شبكة الجامعات المصرية *E.U.N* . وهى شبكة معلومات قومية تابعة للمجلس الأعلى للجامعات . وتقدم المعلومات العلمية إلى الجامعات والأفراد وذات اتصال بعدد كبير من الشبكات الأوروبية الأكاديمية والبحثية . وذلك بالإضافة إلى شبكات أخرى عديدة ذات الطابع التخصصى أو الجغرافى وتتصل بالشبكات القومية الأکبر والشبكات العالمية وتقدم نفس الخدمات العلمية والبحثية إلى قطاعاتها المتخصصة أو الجغرافية . من خلال الاتصالات السلكية أو الأقمار الصناعية وهذه الشبكات بالإضافة إلى أنها تمثل قواعد معلومات وطنية وقومية لأنها تصل أيضاً إلى قواعد المعلومات فى الشبكات العالمية .

وبنفس البناء والتنظيم هناك العديد من الشبكات الوطنية والقومية على مستوى العالم والتى تخدم قطاعاً جغرافياً أو علمياً متخصصاً فى المجالات المختلفة ويمكن التعرف عليها والاقتراب منها من خلال البحث فى برامج الاستطلاع على الشبكة العالمية الانترنت (*Internet* (*International Network*)).

وتعتبر شبكة الانترنت هي شبكة الشبكات حيث يرتبط بها أكثر من خمس وثلاثين ألف شبكة محلية ووطنية وقومية وتخدم أكثر من مائة مليوناً من مستخدمي الشبكة والباحثين عن المعرفة فيها .

وتقدم شبكة الانترنت العديد من الخدمات للباحثين لعل أهمها التجول في المعلومات المتاحة في كافة المجالات على الشبكة العنكبوتية العالمية التي تغطي أكثر من ٧٠٪ من مناطق العالم ، ومعلوماته *World Wide Web* ومن يلاحظ هذه الحروف يجدها تنصير معظم العناوين المنشورة على شبكة الإنترنت . بالإضافة إلى العديد من الشبكات المتخصصة مثل شبكة المال والاقتصاد (*FEN*) وشبكة التجارة الدولية (*ITN*) أو الشبكة البحثية الأكاديمية (*Birner*) بجانب الشبكات القومية مثل الشبكة الأوروبية الأكاديمية البحثية (*EARN*) ، والشبكة الأوروبية (*Euronet*) والشبكة المصرية (*Egyptnet*) .

وبذلك تشكل الشبكة العالمية (الإنترنت) وارتباطها بهذه الآلاف من الشبكات العالمية والقومية الأخرى مصدراً أساسياً من مصادر المعرفة والمعلومات بالنسبة للباحثين والخبراء في المجالات العلمية المختلفة .

وتقدم شبكة الانترنت العديد من الخدمات التي يمكن أن يستفيد منها الباحثون كالآتي :

١- البريد الإلكتروني *E-Mail* وتتخصص هذه الخدمة في إمكانية مراسلة الهيئات والمؤسسات والأفراد على عناوينهم الإلكترونية. في طلب الموضوعات أو البحوث التي يحتاج إليها الباحث. ويلاحظ بذات المعرفة الدقيقة لهذه العناوين التي يخصصها أصحابها على شبكة من الشبكات العالمية . ومختصرات العناوين الخاصة بالدول أو المؤسسات أو الموضوعات التي ينتمي إليها الفرد أو المؤسسة ، وتشكل بناء العنوان . فالإتصال بالعنوان التالي على سبيل المثال :

hamid @ hot mail. com. eg

يعني أن العنوان في مصر *eg* على شبكة تجارية *com* اسم الشبكة *hot mail* أما حرف *@* وينطق *at* فيفصل بين اسم العنبر وبالي العنوان .

أو العنوان التالي : *hamid @ edu. hel. eun. eg*

فالعنوان من اليمن يشير إلى جهة العنوان مصر ثم شبكة المجلس الأعلى

للجامعات ، ثم كلية التربية حلوان وهكذا تنازلياً حتى اسم العييل مع الفصل بين العنوان والاسم بحرف @ . ثم تكتب الرسالة موضعها بها المطلوب . ثم الشكر وكتابة عنوان المرسل لاستقبال الرد . وفي حالة استقبال الرسائل الإلكترونية يقوم المرسل إليه بالرد على الباحث على عنوانه الإلكتروني أيضاً .

إذا كان العنوان على المؤسسة مباشرة (مثل الجامعات) لسؤالها عن أحد الاساتذة المنتسبين إليها أو النظم المعصول بها أو الإحالة إلى قسم أو وحدة من وحداتها فيرسل الرسالة إلى اسم @ Post Master ثم باقى العنوان الخاص بالمؤسسة أو الجامعة والذي يرسلها بدوره بطريقة أو بأخرى إلى صاحب الاختصاص.

وتم في هذه الحالة توليق الرسالة بتاريخ استقبالها والإشارة إلى محتواها من خلال بيانات البريد الإلكتروني بعد الإشارة إلى اسم الكاتب أو المؤسسة بالطريقة العلمية لكتابة الاسماء . ثم الموضوع للعنوان وأخيراً تاريخ وصول الرسالة . كما سيأتى شرحه في توليق المعلومات في الفصل الخاص بكتابة تقرير البحث .

ويمكن للباحث تحديد حاجاته من البحث وأهدافه بنشر عنوان البحث وما يتطلبه من معلومات خاصة به ويعلنها على صفحته الخاصة Home Page مع عنوانه الإلكتروني ليحظى ردوداً على طلبه من المهتمين أو الناصحين لجمال موضوع البحث . وعند فتح الباحث لبريدته الإلكترونية سوف يجد الردود على رسائله معلولة في هذا البريد الذي يمكن أن يراجعه والتصرف بالحفظ أو الطاعة أو الإلغاء .

وتوجد في مصر العديد من الشبكات التي توفر خدمة البريد الإلكتروني مثل شبكة مركز المعلومات ودهم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء IDSC وشبكة الجامعات المصرية EUN وغيرها من الشبكات الخاصة أو التجارية .

٢-التقنية تجاهل الملفات (FTP) File Transfer Protocol : وهذه التقنية من خلال البرامج الخاصة بها FTP تسمح بنقل الملفات الموجودة على حاسب معين إلى حاسبك الشخصي . وهذا يتطلب إذنًا خاصاً من الحاسب أو الجهة المطلوب نقل الملفات منها ، مع وجود بعض المواقع التي تسمح بنقل الملفات منها بالإنجاء ودون إذن مسبق .

وفي حالة الاشتراك في هذه الخدمة يكون للباحث كلمة مرور للدخول على البرنامج Pass word الذي يضم الملفات المطلوبة . ثم التسجيل في هذه الملفات

لاختيار ما يحتاجه الباحث منها .

٣- الاتصال من بعد *Telnet* : وتشبه هذه الخدمة اتفاقية نقل الملفات باستثناء أنها تتم بين حاسب وآخر ، والدخول عليه والتعامل مع البيانات الموجودة عليه كما لو كان امتداداً لحاسبه الشخصي .

ومن خلال الخدمتين السابقتين تتوسع المكتبات ومراكز البحث العلمي في توفير المعلومات للباحثين بالاتصال بقواعد المعلومات المتعددة من خلال هذه البرامج التي تمهدها على شبكة الانترنت مع التفرقة بين الأمر الذي يسبق العنوان المطلوب الوصول إليه والدخول على قواعد البيانات الخاصة به .

٤- خدمة المؤتمرات *Usenet* أو شبكة المستخدمين *User's Network* ، وتخدم المشتركين في هذه الخدمة الذين يتزايد عددهم يوماً بعد يوم للوصول إلى هذه ملايين مشترك، يمكن أن يتم النقاش وتبادل الآراء بينهم في موضوع محدد يضم عدداً من المهتمين به ويشكلون قائمة خاصة بهم يتعرف عليها الباحث لتبادل الأفكار والموضوعات والمناقشة معهم في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك .

ويطلب الأمر في هذه الحالة معرفة الباحث بالموضوعات وقوائم المشتركين في هذه الموضوعات الذين يتبادل معهم النقاش في مثل هذه المؤتمرات عن بعد .

والخدمات الثلاث السابقة تحتاج إلى أن يكون للباحث كود خاص به رقم حساب *Usenet, Account N* . وكذلك كلمة المرور *Pass Word* الخاصة بالنظام أو البرنامج أو الاتفاقية المطلوب الدخول عليها والاستفادة بها .

وبالإضافة إلى الخدمات السابقة هناك العديد من الخدمات المجانية التي تقدمها شبكة الانترنت من خلال البرامج الخاصة بها مثل خدمة البحث والتقصي *Finger Service* والتي توفر للباحث إمكانية البحث عن المشتركين الذين لهم حسابات شخصية على الشبكة وذلك من خلال الدخول بكلمة *Finger* فيمكن تسجيل *Finger Hamid @ edu hel eun eg* والتعرف على الصفحة الخاصة أو البيانات الخاصة بالسيد / حميد على الشبكة .

وكذلك خدمة الأرشيف *Archie* حيث يوفر كماً ضخماً من المعلومات والملفات المخزنة في آلاف الخوادم *Servers* والتجول خلالها والتعرف على المواقع الخاصة بالملفات المختارة ثم الدخول بعد ذلك إلى المواقع باستخدام خدمة *F.T.P* في التجول بين الملفات وتحميل أو طباعة ما يختاره الباحث .

بالإضافة إلى خدمة جوفر *Gofer* التي تساعد الباحث في الوصول إلى
المروم المتخصصة في مجالات معينة والتعرف من خلال هذه القوائم على المواقع
الخاصة بالموضوعات أو الملفات المرجدة عليها .

وكذلك برامج المحادثة *Talk* أو المحادثات المشتركة *Relay Chat* والمجلات
الإلكترونية وغيرها من الخدمات والبرامج التي تتيح للباحث التصفح في مليارات
الصفحات والموضوعات في كافة المجالات عن كافة بقاع العالم ودوله ومؤسساته .

وعند التعامل مع هذه الخدمات يراعى الباحث مايلي :

- إن هذه الخدمات لها مزايا ورموز الوصول إليها ، والاستفادة بإمكاناتها
والوصول إلى الخدمة ذاتها ليس هدفاً ، ولكن الهدف هو الوصول إلى المواقع
المستهدفة التي يمكن أن يتجول الباحث خلال صفحاتها أو موضوعاتها للوصول
إلى حاجته .

- يجب أن يلم الباحث جيداً بالكلمات المفتاحية *Keywords* أو المرشدة التي يمكن
استدعاها . الموضوعات من خلالها .

- كثيراً ما تكون هناك قوائم رئيسية متعددة وقوائم فرعية وتحت الفرعية (خرائط
تدلقي) يقوم الباحث بالتعامل معها للوصول إلى الموضوعات المستهدفة . ولذلك
يجب أن يلم الباحث جيداً بحزمة القوائم التي يتعامل معها .

- يجب ألا يتمجل الباحث تحميل الصفحات أو طباعتها قبل أن يتجول ويقرأ هذه
الصفحات للتأكد من كفايتها الخاصة . ولذلك يجب أن يتحلى الباحث بالصبر
والدقة أثناء عملية التصفح *Navigation* خلال الصفحات أو الموضوعات .

- يجب أن يحرص الباحث على خطوات الوصول إلى المواقع المتعلقة من خلال
التدريب المستمر على التعامل مع الشبكات ومواقعها .

- ضرورة الطريقة بين الموضوعات التي تعرض كاملة لإفادة الباحثين منها ،
والعروض الخاصة بالموضوعات *Demonstration* مثل ملخصات الكتب ، أو
المجلات فهذه لا تقدم معلومات كافية ولكنها تستحث العملاء على اقتناء هذه
المعرضات وليس عرض كل ما فيها .

- التوثيق الجيد لكل ما يحصل عليه الباحث من معلومات من الشبكات ، مع
مراعاة أن الكثير من المعلومات عرضة للتفادم أو الإلغاء أو الاختصار أو

التغيير . ولذلك يجب أن يعي الباحث ذلك وأنها ليست كالكتب يمكن الرجوع إليها في أي وقت ولذلك فإننا نفضل تحميل أو طباعة ما يخشاه الباحث من موضوعات أو صفحات وتوثيقها .

- معاملة الحواريات والمعادنات الإلكترونية معاملة التسجيلات في التوثيق العلمي والاهتمام بتسجيل تاريخ المعادنة أو اللقاء أو الحوار . والمشاركين فيه وظائفهم وألقابهم العلمية وتخصصاتهم لتأكيد اهتمامهم بموضوع المعادنة أو الحوار . ويتم كذلك توثيق البريد الإلكتروني بتسجيل تاريخ الرسالة واسم مرسلها وصفته ودليلته .

- في جميع الأحوال يفضل عرض الموضوعات المختارة أو المراسلات أو المعادنات في ملاحق خاصة ، متى سمحت بذلك المساحة المتاحة . وخصوصاً ما ترتفع أهميته في البحث بدرجة كبيرة ، مثل القوانين أو المعادلات الرياضية أو الإنكار المستحدثة أو المصادر حديثة الصدور ، أو محدودة الانتشار وهذا يخضع لتقدير الباحث لأهمية هذه المصادر أو أهمية رصد التقلبات مع ملاحق البحث أو الرسائل العلمية .

كتابة التقرير الخاص مراجعة أدبيات البحث

يستقل التقرير الخاص بمراجعة أدبيات البحث بجزء خاص من التقرير العام لمشروع البحث ، أو البحث ذاته في بعض الدراسات . ويكون تحت عنوان "أدبيات البحث" أو "الدراسات السابقة" وهذا الجزء الذي ساهم أكثر في تحديد مشكلة البحث وتطويرها ، يمثل بعد ذلك القاعدة المعرفية أو الإطار النظري والفلسفي للفروض المطروحة وتفسير النتائج .

ويضع الباحث في اختياره ما يلي عند كتابة هذا التقرير :

- استبعاد الدراسات قليلة الارتباط بمشكلة البحث حتى وإن كان الباحث قد بذل جهداً في تلخيص عناصرها .
- يبدأ عرض الدراسات السابقة قليلة الارتباط أو الأهمية بالنسبة للدراسة الحالية أولاً ، ثم يتدرج إلى أقواها علاقة في نهاية التقرير .
- يكون العرض تدرجياً بحيث يصل في الختام إلى نتائج أو استدلالات منطقية

تزيد أهمية البحث الحالي أو تدعم الفروض التالية أو العلاقات التي سيتم اختبارها .

- يجب أن يتعهد الباحث عن التحيز في عرضه للدراسات السابقة ، وأن يكون موضوعها في عرضه للمداخل أو الاتجاهات البحثية أو النتائج المتعارضة ، وأن يكون موضوعها أيضاً في التعليق عليها بما يثرى الإطار النظري للبحث وتفسير النتائج .

- توزيع الدراسات السابقة تحت عدة محاور تتعلق مع عناصر المشكلة البحثية أو متغيراتها أو علاقاتها مثل دراسة عبد اللطيف العوفى^(١) بعنوان "التليفزيون السعودي وإدراك الاتجاهات الاجتماعية وفق نظرية الفرض القائل"^(٢) وقام الباحث فيها بعرض الدراسات السابقة تحت المحاور التالية: ساعات المشاهدة / نوعية البرامج، نسبها، مصادرها وأفضلها / التأثير البرامجي . وكذلك دراسة سامي عبد العزيز^(٣) بعنوان "تأثير الإعلان التليفزيوني على السلوك الشرائي للطفل"^(٤) حيث قام الباحث بعرض الدراسات السابقة تحت محورين هما : دراسات تأثير الإعلان على تفضيلات الطفل للسلع / دراسات الإعلان والعوامل المتداخلة وتأثيرها على معدل طلب الأطفال للسلع .

- ولا يشترط بعد ذلك العرض المستقل لكل دراسة تحت كل محور ، ولكن يمكن أن يجمع أكثر من دراسة معاً تحت عبارات أو فقرات وصفية تلخص ما اشتركت فيه أو تشابهت فيه هذه الدراسات ، مع عدم إهمال البيانات البيلوجرافية لكل دراسة بشكل مستقل ، حتى وإن تم جمعها تحت رقم هامش واحد .
وعندما تتعلق الدراسات المعروضة في علاقتها بالبحث الحالي ودرجة أهميتها بالنسبة له ، فإن الباحث يرتب عرضها حسب التسلسل التاريخي للنشر بحيث تصبح الدراسة الأخيرة هي آخر ما نشر في هذا المجال . فيبدأ الباحث بالدراسة الأقدم ثم التي تليها وهكذا .

(١) عبد اللطيف ذبيان العوفى : التليفزيون السعودي وإدراك الاتجاهات الاجتماعية وفق نظرية الفرض القائل ، بحوث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٨، ديسمبر ١٩٩٢، ص ١٦٤ - ١٦٦ .

(٢) سامي عبد العزيز : تأثير الإعلان التليفزيوني على السلوك الشرائي للطفل، بحوث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٦، ديسمبر ١٩٩١، ص ١٩٦ - ١٩٨ .

- يقدم الباحث في نهاية التقرير أو خاتمته ملخصاً لما قدمته الدراسات في مجالها وما أضافته أو تضيفه من علاقات أو تفسيرات بالنسبة للمشكلة الحالية ، وما استخلصه الباحث من اتجاهات أو تعميمات للوصول إلى النتائج الخاصة بالمشكلة الحالية .

- وهناك اقتراح آخر يمكن تطبيقه عندما تعتمد الدراسات بشكل كبير ، وتعدد جوانب الاستفادة منها في هذا البحث ، وتعميم الإفادة بها للتقرير . هذا الاقتراح يتمثل في العرض التحليلي الكمي أو الجدولي لجمل الدراسات موزعة في فئات تشمل : المحاور الرئيسية / العناصر والمتغيرات / الأهداف / بناء العلاقات الفرضية / نوع الدراسة / الصيغ / المناهج المستخدمة / أدوات الاختبار ووسائل القياس / ملخص النتائج أو التعميمات . إضافة إلى العرض التحليلي السابق .

موقع الدراسات السابقة

في التقرير العام

تقبل مراجعة أدبيات البحث أو الدراسات السابقة جهود الباحث في المراحل الأولية لإعداد مشروع البحث وتحديد المشكلة العلمية ، ولذلك فإنها تثل في هذا المشروع الإطار المرجعي الأساسي للمشكلة العلمية ويقدم عرضها إجابة على السؤال الخاص بمصادر تطوير المشكلة العلمية ، وكيفية تطويرها . بالإضافة إلى أنها تمثل المصدر الأساسي لاستقراء الفروض العلمية أو التساؤلات المطروحة . ولذلك فإن عرضها يقدم إجابة أيضاً على التساؤلات الخاصة بوجود أو غياب علاقات فرضية حول موضوع البحث في الدراسات السابقة . بحيث يثير العرض إلى الإضافة المنتظرة في العلاقات الفرضية الحالية . بعد أن يقوم الباحث بنقد الدراسات السابقة وعرض الجوانب الإيجابية والسلبية ، ونواحي الوجود والغياب التي يحاول الباحث وضعها في الاعتبار في الدراسة الحالية .

لذلك فإنها تمثل موقعاً مستقلاً في مشروع البحث بعد عرض المشكلة العلمية وأهدافها ، وقبل عرض العلاقات الفرضية للدراسة الحالية وبإلى الإجراءات المنهجية.

ولا يفي الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة البحث وتسجيلها في عرض هذه المشكلة ، لا يفي ذكرها عن العرض التحليلي والنفسي لهذه

الدراسات بشكل مستقل في مشروع البحث بصفة خاصة . لأن ذلك يقدم الإطار المرجعي للبحث الحالي تفصيلا ، والاتجاهات الاستفادة من هذا الإطار في كل الخطوات المنهجية بعد ذلك وليس صياغة مشكلة البحث فقط . وتظهر ضرورة ذلك عند تقييم مشروعات البحوث .

إلا أن الأمر قد يختلف حول عرض الدراسات السابقة في التقرير النهائي للبحث ، حيث يختلف ترويب التقرير في بعض الحالات عن ترويب مشروع البحث أو خطته . بالإضافة إلى أن معالم الاستفادة من الدراسات السابقة تكون قد ظهرت واضحة في المواقع الخاصة بعرض الإطار النظري للبحث ، وإطار تفسير النتائج وعقد المقارنات .

ولذلك فإن بعض التقارير النهائية تكتفي بتسجيل الاستفادة بهذه الدراسات السابقة في كل موقع من مواقع التقرير النهائي ، دون عرض الدراسات السابقة بشكل مستقل في نهاية التقرير النهائي .
وفي هذا المجال لمزيد من الحالتين :

الحالة الأولى : الاهتمام بالمعد النظري والفلسفي للدراسة وبصفة خاصة في الدراسات الوصلية مما يجعل الحاجة ماسة إلى إثراء هذا المعد في عرض الإطار النظري مستقلا ومدعما بالاتجاهات الفكرية والمداخل البحثية والنظريات والتعصيمات التي أفرزتها أدبيات البحث والدراسات السابقة .

وحيث تعتمد هذه المداخل والاتجاهات الفكرية والنظريات في الدراسات الإعلامية ، خصوصا في الدراسات البنيية مع العلوم الأخرى . فإن بناء إطار نظري قوي مدعم بنتائج البحوث السابقة يصبح ضرورة . ويصبح هذا الإطار النظري مدخلا ضروريا للإطار التطبيقي الذي يقوم في بنائه وتفسيرات نتائجه على ما قدم الإطار النظري .

وفي هذه الحالة يمكن عرض الدراسات السابقة في إطار الاستفادة منها في مواقع متعددة في التقرير النهائي بتصدرها الاطار النظري للبحث وتفسير النتائج .

الحالة الثانية : البحوث التطبيقية وبصفة خاصة التجريبية أو شبه التجريبية التي تستهدف إعادة دراسة أو تطبيق دراسات أخرى في مجال ما ، أو تستهدف إعادة اختبار علاقات فرضية بعد تطويرها أو تغييرها عما سبق دراسته . في هذه

الحالة فإن عرض الدراسات السابقة بشكل مستقل يعتبر ضرورة وهفة خاصة التركيز على مايقوم الباحث به من إعادة دراسة أو اختبار أو تطبيق أدوات أو معايير جديدة حتى يكون واضحاً أمام الغير مجال المقارنة أو التطوير والتغيير الذي يستهدفه الباحث . وحتى يسهل الرجوع إلى الإطار المرجعي للتطوير أو التغيير والمقارنة بينه وبين النتائج في مراحل تقويم البحث ونتائجه . ذلك أنه في مثل هذه الحالات تكون التعميمات أو النظريات مستقرة وداسخة تقريباً ويصبح استعادتها في إطار نظري خاص يشمل الدراسات السابقة أمراً نوعاً من التكرار . مثل البحوث التجريبية التي تستهدف دراسة العلاقة بين التعرض لوسائل الاعلام واتجاهات التفضيل والافهام والأسلوب المعرفي الذي يميز المتلقين من فئات الشباب على سبيل المثال . فليس هناك ما يدعو لبناء إطار نظري لعرض الأساليب المعرفية التي استقر تصنيفها وتصنيف الفئات على أساسها في علم النفس المعرفي . ويمكن أن يكتفي الباحث هنا بعرض نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال .

أو إعادة اختبار أحد قروض النظريات القائمة مثل نظرية التعلم الاجتماعي من خلال التليفزيون وتغيير خصائص الجماعات التجريبية في بحث عن أثر أو من البحوث السابقة .

وفي الخاتمة يجب أن نتوفر لدى الباحث مهارات النقد والتحليل للدراسات السابقة وعرضها في إطار أهداف الدراسة الحالية . بالإضافة إلى مهارات بناء العلاقات بين نتائج الدراسات السابقة والنتائج الحالية . وذلك حتى يتمكن الباحث من مهارات توظيف هذه الدراسات مع أي حالة من الحالات السابقة .

ولكننا لا نريد التسجيل المجرد للدراسات السابقة في البداية دون عرض الرؤية الناقدة والخاصة لهذه الدراسات ونتائجها . حيث لا نريد في هذه الحالة أن تكونها قائمة لبعض المراجع أخطأ الباحث في اختيار مكانها أمراً .



صياغة الفروض العلمية والعلاقة بين المتغيرات

لعل أهم ما يميز الفكر المتجهي هو التشبيط المستمر لتحليل العقلى ، للحقائق والمتغيرات التى يتعامل معها الباحث بقصد تطوير وتنمية الأفكار الخاصة بالاعتراضات عن المشكلات أو اقتراح تفسيرات أو حلول لها .

وإذا كان النشاط العقلى فى المرحلة السابقة قد انتهى إلى صياغة الفكر النظرى الخاص بمشكلة البحث وتحديد المشكلة وعناصرها . فإن استمرار هذا النشاط بعد ذلك يكون فى اتجاه اقتراح تفسيرات أو حلول لهذه المشكلة من خلال عدد من الإجراءات التطبيقية أو العملية التى تقوم باختبار هذه التفسيرات أو التحقق من كفاية بدائل الحلول ، لاختيار الصالح واستبعاد الزائف منها .

وأول هذه الإجراءات التطبيقية أو العملية هو وضع تصورات أو رؤى أولية أو تفسيرات مؤقتة ، أو تعميمات مبدئية للعلاقة بين الحقائق وبعضها ، التى قد يرى الباحث فى وجود هذه العلاقة أو غيابها حلاً أو تفسيراً للمشكلة .

وهذا هو مفهوم الفرض العلمى *Hypothesis* الذى يحدد مبدئياً توقعات الباحث أو رؤيته الذاتية عن العلاقة بين المتغيرات الخاضعة فى مشكلة البحث .

وتظل هذه التفسيرات / أو التوقعات / أو الرؤى / أو التعميمات محل اختبار وتحقيق فى الخطوات التالية حتى تثبت صحتها ، أو نفيها . ولذلك فإن أبسط تعريف للفرض العلمى أنه تفسير مؤقت أو تعميم مبدئى ، تظل صلاحيته موضع اختبار .

والتعريف الإجرائى للفرض العلمى هو تصور مبدئى للعلاقة بين متغيرين أو أكثر.

ويسهم الإطار النظري المعروض الذي اقترح الباحث من خلاله إلى مشكلة البحث ،
يسهم هذا الإطار في صياغة الفروض العظمية من خلال التجاهين .

١- الاتجاه الأول : وهو التعامل مع العديد من الحقائق التفصيلية الخاصة بموضوع
البحث أو مشكلته ، ومحاولة إقامة بنائات للعلاقات بين هذه الحقائق وبعضها
للوصول إلى تفسيرات أولية تقوم على هذه العلاقات .

وهذا هو جوهر عملية الاستقراء *Induction* باعتبار أن هذه الحقائق هي قضايا
فرعية أو تفصيلية يمكن من خلال الربط بينها الوصول إلى قضايا أكبر وأشمل .
ويمكن إقامة هذه الارتباطات بين الحقائق وبعضها على أساس مبدأ السببية *Causu-*
al الذي يفسر العلاقة بين الأسباب والنتائج ، أو على أساس القابض المتبادل *Matu-*
al Effect الذي يفسر تأثيرات الاقتران الذي يلزم خضوع الأجزاء لقوانين واحدة ،
مادامت تجمع بينها عوامل مشتركة تؤثر في مجموعهم أو يتأثرون بها بالتبادل أو
انتقال التأثير . وتفسر العلاقات بناء على ذلك سواء أكان الاقتران على سبيل المثال
- في الخصائص / الوظائف / المكان / الزمان ولغيرها من العوامل التي
تجتمع لهذه الأجزاء .

فلو تحدثنا عن العلاقة بين التعرض إلى التلفزيون وانتشار العنف ، ووضع
تفسيرات في هذا الإطار . فإنه تبعاً لهذا الاتجاه يمكن تفسير انتشار العنف بسبب
كثافة مشاهدة المسلسلات والأفلام الأجنبية (السبب والنتيجة) . أو أن العنف
ينتشر بين المراهقين بصرف النظر عن كثافة مشاهدة المسلسلات والأفلام الأجنبية
(تأثيرات الاقتران) .

٢- الاتجاه الثاني : التفسير الموزع للعلاقات بين الحقائق في إطار النظريات الأهم
والأشمل ، أي الانتقال من قضايا كلية أو عامة إلى قضايا أو تفسيرات جزئية ،
تستلبد من هذه النظريات . وهذا هو جوهر الاستنباط أو الاستدلال *Deduction* .

وفي المثال السابق - العلاقة بين التعرض إلى التلفزيون وانتشار العنف -
يمكن وضع تفسيرات لهذه العلاقة في إطار نظرية الفرس الثقافي *Cultivation*
التي تربط بين كثافة مشاهدة التلفزيونية وإدراك الواقع الاجتماعي بالصورة
التي يعرضها التلفزيون .

ويمكن بناء على ذلك التفرقة بين إدراك المراهقين لواقع العنف الذي يقدمه

التليفزيون بناء على التفرقة فيما بينهم على أساس درجة كثافة مشاهدة التليفزيونية وبناء ارتباط فرضي بين كثافة المشاهدة وإدراك مسلسلات وأفلام العنف على أنها واقع اجتماعي يمكن اكتساب سلوكه .

وفي كلا الاتجاهين تظهر أهمية الإطار النظري للدراسة الذي يتقدم بمحددات للحقائق والتفسيرات الخاصة بموضوع الدراسة وما سبق دراسته فيها في إطار أهداف بحثية متعددة . تقدم دليلاً ومرشداً لصياغة التفسيرات التي تقوم على الاستقراء . وكذلك أهمية الإطار النظري الذي يقدم النظريات المختلفة في العلوم ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي يمكن الاستدلال من خلالها عن التفورات المختلفة للعلاقات بين الحقائق والتفسيرات . وتظهر في هذه المرحلة أهمية التفكير الناقد الذي يعتمد على مخزون متراكم من المعرفة بالحقائق والمعلومات والبيانات التي تساعد الباحث في بناء العلاقات بعد قبول ما يتفق ورفض ما لا يتفق مع رؤية الباحث في حل مشكلة البحث أو الإجابة على التساؤلات التي تطرحها هذه المشكلة في البداية .

وتظهر أيضاً أهمية التشريب والمران على التحليل العقلي للحقائق والمعلومات ، وتركيبها في صياغات جديدة تتفق وأهداف البحث .

ومهما تعددت تعريفات الفرض العلمي فهي تجمتع حول وجود العناصر التالية في التعريف :

١- أنه تفسير مؤقت أو مبدئي ، وليس تفسيراً نهائياً للحل أو انتهاء العلاقات بين عناصر المشكلة أو متغيراتها .

٢- وجود متغيرات *Variables* ذات أدوار في حركة الظاهرة أو المشكلة .

٣- بناء علاقات بين هذه المتغيرات وبعضها على أساس رؤية الباحث لدور كل متغير بالنسبة للآخر مثل العلاقات السببية ، أو العلاقات الإرتباطية ، أو علاقات التباين والاتفاق إلى آخره .

وهذه العناصر في إطار التعريف يتم تركيبها في بناء يمكن من خلاله تفسير الظاهرة أو أحد أركانها تفسيراً أولياً يمكن اختباره والتحقق من صحته من خلال عدد من الخطوات المنهجية المنتظمة .

أهمية الفروض

لا تتوقف أهمية الفرض العلمي على بناء التفسير المؤقت للعلاقات بين المتغيرات وبعضها ، أو تقديم حل أولي لمشكلة البحث لكنه يقوم في نفس الوقت بعدد من الوظائف تبرز أهميته في البحث العلمي .

١- يستلزم وضع الفرض العلمي البحث عن الحقائق والمتغيرات العاملة في المشكلة العلمية ، وإعادة تبيينها مرة أخرى من حيث كفايتها أو عدم كفايتها ، وبالتالي فإن الباحث قد يقوم بالبحث عن حقائق جديدة ، تسهم في تطوير تحديد المشكلة العلمية وإعادة صياغتها بشكل أكثر دقة ، نظراً ■ فإمام به الباحث في مرحلة وضع الفروض بالبحث عن حقائق ، ومعاني وتفسيرات ، وعلاقات جديدة تسهم في تصور الحلول واقتراح التفسيرات .

٢- إن الباحث في تحديد المتغيرات أو الحقائق باعتبارها خصائص أو صفات أو وظائف للفردات تخضع للبحث أو باعتبارها أسباباً أو نتائج فإنها تسهم في تحديد هذه الفردات والمجتمع الذي تنتمي إليه ، وهو ما يسمى مجتمع البحث *Population* . وبالتالي فإن الفرض العلمي يسهم في التحديد الدقيق لخصائص مجتمعه ، وخصائص الفردات المختارة التي تمثل هذا المجتمع في الإجراءات المنهجية وكفاية عدد هذه الفردات ، أو تقسيمها في مجموعات أو فئات تتفق مع تصنيف المتغيرات التي يدرسها الباحث .

٣- ويسهم الفرض العلمي كذلك في تحديد إطار البيانات الذي سوف يتعامل معه الباحث في الحصول على الحقائق والمتغيرات التي يقوم بدراستها وتقديم كفاية هذا الإطار في تلبية حاجات البحث والدراسة . وكذلك استبعاد ما لا يحتاج إليه الباحث في دراسته .

٤- وبعد تحديد مجتمع البحث وإطار البيانات الذي يستلزم منه الباحث الحقائق التي يستهدف الباحث دراستها ، فإنه يحدد أيضاً طريقة جمع البيانات وأدوات جمعها والتصميمات المنهجية الملائمة لاختبار الفرض والتحقق من صحته .

٥- ونفس الفرض يحدد أيضاً البدائل المختارة للطرق الإحصائية التي يتم بواسطتها المعالجة العلمية للبيانات ، ذلك أن اختيار الطرق الإحصائية يختلف باختلاف

الهدف من اختبار الفرض سواء كان وصفيًا أو استدلاليًا ، يهدف إلى دراسة العلاقات الارتباطية أو التباين أو الاتفاق إلى آخره مما يعكسه الفرض العلمي في بنائه .

٦- وبجانب ذلك يحدد الفرض العلمي إطار النتائج المستهدفة تحديداً دقيقاً ، تلك التي تكون في حدود العلاقات المفترضة فقط واستبعاد ما عداها ، يؤدي ذلك بالتالي إلى ترشيد الوقت والجهد في الوصول إلى هذه النتائج .

٧- ولما كان الفرض العلمي هو تفسير مؤقت لحركة الظاهرة أو المشكلة العلمية أو العلاقات بين عناصرها ، تم صياغته في إطار الحقائق والنظريات العلمية ، فإن التفسيرات النهائية لن تزيد في هذه الحالة عن الإقرار بصحة التفسير أو زيله وبالتالي يكون الفرض العلمي قد حدد مسبقاً إطار التفسيرات والتعميمات والنبؤات والاتجاهات العلمية التي تستند إليها هذه التفسيرات .

أنواع

الفروض

على الرغم من أن الفرض العلمي في النهاية تعبير عن العلاقة بين المتغيرات كما يراها الباحث ، إلا أن هناك عدداً من التصنيفات لأنواع الفروض التي قد تؤثر في شكل البناء الخاص بالفرض والأسلوب الذي يتم صياغته به ، بل وتؤثر أيضاً في طريقة اختبار الفرض ، واختيار الطريقة الإحصائية التي يتم بها المعالجة والبحث عن المغزى ودلالة العلاقة .

وهي مهبل المثال يصنف البعض الفروض بناء على طريقة اشتقاقها إلى :

فروض استقرائية ، والتي يتم التوصل إليها من خلال الاستقراء وملاحظة الجزء للوصول إلى التعميمات الكلية كما سبق أن أوضحنا .

وفروض استنباطية أو استدلالية ، التي يتم اشتقاقها من نظريات قائمة فتقدم دليلاً يدعم هذه النظرية أو يطورها أو ينقضها ، فتظهر قيمة الفرض لدى هذه الحالة لدى الدراسات المستقبلية التي يقترحها الباحث نتيجة اختبار الفرض وتفسيرات هذه النتائج .

ومن الأمثلة على الفروض الاستقرائية الفروض التي طرحها عدلي رضا في دراسته لأثر إعلانات التلفزيون على السلوك الشرائي للجمهور المصري فقد افترض

من خلال الملاحظة للتعرض إلى مشاهدة إعلانات التلفزيون ومستوياتها من جانب .
ومستويات السلوك الشرائي من جانب آخر . افترض من خلال ذلك وجود ارتباط
إيجابي بينهم . وأثبتت الدراسة هذا الفرض ليصبح تصميماً نظرياً يرى أن الإعلان
يحث المشاهد باستمرار على طلب شراء السلع التي يروج لها^(١١) .

بينما نجد الفرض الذي طرحه سبونى حمادة حول العلاقات المتبادلة بين وسائل
الإعلام والجمهور في وضع أولويات القضايا العامة في مصر بوجود ارتباط
إيجابي ترى بين الأجنحة المركبة للصحف الحزبية والقومية . والأجنحة المركبة للجمهور
وكذلك باقي الفروض الرئيسية والفرعية تعتمد أساساً على نظرية تم اختبارها في
الولايات المتحدة الأمريكية وهي نظرية وضع الأجنحة أو ترتيب الأولويات^(١٢)
Agenda Setting Theory وبالتالي فهي فروض استنباطية .

وكذلك العلاقة الإيجابية بين زيادة التعرض للعنف في أفلام الكارتون وتزايد
رغبة الطفل في مشاهدة مزيد من العنف (سوزان اللبني - هبة السمرى ٩٧) ^(١٣) وهو
الفرض الذي اعتمدت فيه الباحثتان على نتائج دراسة هوسمان وزميلاته *Huesman*
84 التي أكدت أن مشاهدة الأطفال للعنف أدت إلى رغبة متزايدة في مشاهدة المزيد
من مشاهد العنف على الشاشة خاصة عند الذكور .

ولفوق نؤاد أبو حطب وآمال صادق (٩١/ ٢٣٠-٢٣٨) **بين الفرض التجريبي أو**
فرض البحث *Research Hypothesis* **والفرض الإحصائي** *Statistical Hypothesis*
sis فالفرض التجريبي أو فرض البحث هو عبارة عن حدس *Intuition* جيد أو توقع
معتدل للنتيجة ، نتيجة خلاصة تأمل وفهم جيد للعلاقة بين متغيرات البحث ، نتيجة
الدراسة المتصلة للأدبيات السابقة أو نظريات معينة أو خبرات وشيئة تؤلف في
مجملها الإطار النظري للبحث الذي يرتبط به الفرض التجريبي .

(١١) عدلى رضا : أثر إعلانات التلفزيون على السلوك الشرائي للجمهور الحزبي . بحوث الاتصال ،
كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، العدد ٩ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٩٥ .

(١٢) سبونى حمادة : العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجمهور في وضع أولويات القضايا
العامة في مصر . بحوث الاتصال ، كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، العدد ٤ ، يناير ٩١ ،
ص. ٥٧-٥٨ .

(١٣) سوزان اللبني ، هبة السمرى : تأثير مشاهدة العنف في أفلام الكارتون بالتلفزيون المصري على
الأطفال ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، العدد ١ ، يناير ١٩٩٧ .

وبصاغ الفرض التجريبي عادة في عبارات تقريرية يمكن الحكم عليها بعد ذلك بالصحة أو الخطأ .

وتنقسم الفروض أيضاً إلى فروض موجهة *Directional* تفيد وجود العلاقة واتجاهها وتقديرها اللفظي (أقل/ أكثر/ أعلى/ تتزايد/ تتناقص...) وأخرى غير موجهة *Nondirectional* لا تقدم توقعاً حول اتجاه العلاقة ولكنها تكتفي بالتقرير بوجود علاقة (J.R.Frankle & N.E.W allen 93,52-53) بالإضافة إلى الفرض الصفري *Null* الذي ينفي وجود علاقة بين المتغيرات من البداية ومن الأمثلة على الفروض التجريبية بأنواعها ما يلي :

- * فلى الفروض الموجهة تظهر توابعات الباحث حول اتجاه العلاقة أو الأثر والدرها .
- يوجد ارتباط طردي بين التعرض لرسائل الاتصال ومستوى المعرفة بالإرهاب .
- يوجد ارتباط طردي بين التعرض لوسائل الاتصال واستعداد المبحوثين لأن يستكروا سلوكاً رافضاً للإرهاب (شاهيناز بسيوني ٩٣) (١١) .
- كلما ارتفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأطفال الموهوبين قل الاعتماد على التلفزيون كمصدر للمعلومات (سوزان القليني ٩٧) (٢) .
- * ومن أمثلة الفروض غير الموجهة التي تكتفي بعصور وجود العلاقة بين المتغيرات فقط ، الأمثلة التالية ،
- هناك علاقة بين كثافة مشاهدة التلفزيونية ومستوى التعليم .
- هناك علاقة بين قراءة الصحف المحافظة والاستماع إلى البرامج الإخبارية في الراديو لدى المسنين من الذكور .

وعلى عكس الفروض غير الموجهة ينفي الفرض الصفري *Null* مثل البداية وجود العلاقة بين المتغيرات مثل :

- لا توجد علاقة بين المستوى الاقتصادي والوقت الذي يقضيه الشباب في قراءة الصحف .
- لا توجد فروق بين الذكور والاثات في الاستماع إلى الدراما الإذاعية .

(١) شاهيناز بسيوني : العلاقة بين التعرض لوسائل الاتصال وطبيعة الإنهاء نحو مشكلة الإرهاب، بيروت الاتصال، كلية الإعلام- جامعة القاهرة، العدد ١٠، ديسمبر ١٩٩٢، ص ٤٩.

(٢) سوزان القليني : دور التلفزيون في تنمية التواحب لدى الأطفال الموهوبين، المؤتمر العلمي السنوي لمركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، أبريل ١٩٩٧، ص ١٤ .

ويلاحظ أن الفرض الموجه يكون أكثر ثراءً ويعبر عن إلمام الباحث بالجوانب النظرية والأدبيات السابقة التي ساعدته على إدراك صورة العلاقة المتوقعة من نتائج التجريب كاملة . بينما لا يقدم الفرض غير الموجه والصغرى إلا بداية ضعيفة للاختبار لاتساعد الباحث على توجيه أدواته المنهجية وطرقه الإحصائية للوصول إلى النتائج التي يستهدفها من صياغته للفروض العلمية .

ومن الفروض الموجهة الأكثر ثراءً تلك الفروض التي تحمل في صياغتها دلالات التوقع بالاتجاه والقيمة فيصبح الفرض في هذه الحالة ذا مغزى ودلالة أولية من صياغته . ونقوه إلى مزيد من المعرفة والمعلومات الخاصة بمرجعيات بناء الفرض وكذلك تسمى الفروض الخالة *Significant Hypotheses* . ذلك أن مشكل هذه الفروض تشير في بنائها إلى أسباب العلاقة أو التأثير بين المتغيرات ولذلك يمكن أن نجد في بناء الفرض وجود للمتغيرات الوسيطة *Intervening Variable* التي تعتبر ضرورية أو ملزمة لعلاقات التبعية أو التأثير بين المتغيرات .

ويوضح فرض الفجوة المعرفية *Knowledge Gap* بنسب الفرض الدال . وأهمية المتغيرات الوسيطة . هذا الفرض الذي صاغه تيشنور وزملاؤه (P.J.Tichenor, ■ al ., 70) يرى أنه مع تزايد انسياب المعلومات في النظام الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام تحدث الفجوة في المعلومات بين الفئات ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي الأعلى والتي تميل إلى اكتساب المعلومات أكثر . وبين الفئات ذات المستوى الأقل . فالمتغير المستقل في هذا الفرض هو انسياب المعلومات من خلال وسائل الإعلام وهو المتغير المؤثر أيضاً والمتغير التابع هو فئات المستوى الاجتماعي والاقتصادي. ويفسر التأثير أو التبعية بتأثير ميل المستوى الاقتصادي والاجتماعي الأعلى إلى اكتساب المعلومات بتأثير التعليم (مؤشر للتصنيف ، ومتغير وسيط) وكذلك تباين المهارات الاتصالية بين هذه الفئات التي تجعلهم يشاركون في مناقشة الشئون العامة مع الغير . وكذلك لأن طبيعة وسائل الإعلام نفسها تتجه أكثر إلى الطبقات الأعلى .

وهذا الفرض وإن كان تعسفاً نهائياً حول مفهوم الفجوة المعرفية في المجتمع ، إلا أن اختبار العلاقة بين متغيراته في البداية ساهمت في صياغته بهذا الشكل الدال المفسر لكيفية حدوث الفجوة المعرفية في المجتمع .

وفي دراسة (محمد عبد الحميد ٨٩) (١) صاغ الفرض الأول في الدراسة كالآتي :
"مع تعدد الأسباب والعوامل الدافعة للفرد إلى قراءة الصحف بصفة عامة، فإنه في مجال المقارنة يمكن أن تكون هناك علاقة طردية بين أهمية الحاجات الأساسية لقراءة الصحف، التي تعكس النواحي الفردية لدى الطلاب وبين الانتظام في قراءة الصحف".

وبناءً على هذا الفرض يفرض على الباحث في الاختبار والتفسير ودراسة المفاهيم الخاصة بالنواحي الفردية للطلاب وعلاقتها بناءً على أن الحاجات الأساسية لقراءة الصحف ترتبط بالنواحي الفردية في هذه المرحلة وكذلك اختبار وتفسير هذه العلاقة مع الانتظام في قراءة الصحف ومظاهرها .

وكان يمكن أن يكتفى الباحث بالفرض التالي : "توجد علاقة طردية بين مستوى أهمية الحاجات الأساسية لقراءة الصحف، وبين الانتظام في قراءة الصحف" . وهو فرض موجه يكفي لتحقيق أهداف الدراسة لكنه يكون قاصراً في التفسير وإظهار دلالة العلاقات وأسبابها ، أو أسباب التأثير ومقوماته .

أما الفروض الإحصائية *Statistical Hypotheses* والتي يتم صياغتها في شكل إحصائي . فهي تهدف لاستخدام الطرق والإجراءات الإحصائية ، متى تولدت لها مقوماتها . مثل البيانات الكمية وبناءً على العلاقات بشكل إحصائي يتضمن شكل العلاقة والدلالة وحدود الثقة التي يقبل في إطارها بناءً العلاقة .

وأساس الفروض الإحصائية هو الفرض الصفري الذي يفترض بدايةً عدم إمكانية الحصر الكافي والدقيق لها رامتات الأصول أو العينات نتيجة ندرة البيانات أو المعلومات أو عدم كفاية الإطار النظري للبحث بالشكل الذي يجعل الباحث يطمئن بدايةً إلى عدم وجود فروق ، أو عدم وجود علاقة ذات دلالة أو صفري إحصائي . رأى نتيجة خلاف ذلك تكون بسبب عوامل أخرى وليس بسبب الاتفاق في الخصائص أو السمات الخاصة بالعينات أو العينات والأصول .

لنعم لا يمكن أن نشهد أن جميع الأطفال في سن واحدة يشاهدون التلفزيون بنفس الكثافة مع اتفاق كافة الظروف . لأنه قد يكون هناك سبب أو أكثر غير

(١) محمد عبد الحميد : قراءة الصحف ودورها بين طلاب الجامعة، دراسة تطبيقية في الاستخدام والإشباع، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ١٧، العدد ٢، صيف ١٩٨٩، ص ٢٢٩ .

واضح أو لا يمكن الكشف عنه يجعل طناً أو أكثر لا يشاهد التليفزيون بنفس درجة الكثافة . ولذلك يتم صياغة الفرض الاحصائي مبدئياً في شكل فرض صفري يرى عدم وجود اتفاق في كثافة المشاهدة بين الأطفال في مرحلة عمرية معينة . وهذا الفرض بهذا البناء يمكن إثبات زيفه ، فيثبت بالتالي الشكل الآخر من الفروض الاحصائية وهو الفرض البديل *Alternative* والذي ينقسم كما في الفروض البحثية أو التجريبية إلى موجه وغير موجه . ويصاغ بنفس الطريقة .

ولكن يصعب من الصعوبة إثبات الفرض البديل مباشرة وهو الاتفاق في كثافة المشاهدة لأنه سرور تكون هناك فروق بشكل ما ناتجة عن أي سبب أو عامل من العوامل المرتبطة .

وذلك يصبح الفرض الصفري بداية مناسبة لأي اختبار احصائي بعد ذلك . ولذلك تبدأ الاجراءات الإحصائية من منطلق عدم وجود علاقة ، أو عدم وجود اتفاق أو عدم وجود فروق ذات دلالة بين بارامترات الأصول والعينات ، أو العينات وبعضها تعجبه عدم كفاية البيانات والحقائق التي تشير إلى إمكانية صياغة الفرض البديل . بينما يتطلب الفرض البديل (التجريبي أو فرض البحث) وجود علاقة أو وجود اتفاق أو تباين أو فروق أو اختلاف ذي دلالة أو مغزى بين المتغيرات وبعضها ، في حدود الثقة المقبولة . وسهل الكشف بعد ذلك عن دلالة الارتباط أو دلالات الفروق في الجداول الإحصائية تحت درجات الثقة المختارة فتمت صيغة الفرض التجريبي - إحصائي - أو زيفه .

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى ثقة ٩٥ ، بين كثافة المشاهدة التليفزيونية للإناث والذكور لصالح الإناث (فرض موجه) .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كثافة المشاهدة التليفزيونية للإناث والذكور (فرض صفري) .

والفرض الموجه يحتاج بداية إلى إثبات وجود الفروق أولاً من خلال المعاملات الإحصائية . ثم البحث ثانياً عن دلالة هذه الفروق من خلال الجداول الإحصائية .

- هناك علاقة ارتباطية إيجابية دالة بين ترتيب أجنحة الصحف ، وترتيب أجنحة القراء للموضوعات الصحفية (فرض موجه) .

وهذا الفرض يمكن أن يصاغ بطريقة أخرى تعبر عن علاقات التأثير .

- يؤثر ترتيب أجنحة الموضوعات في الصحف على ترتيب القراء لأهمية هذه الموضوعات لهم (فرض موجه) .

فالغرض في الحالة الأولى يستهدف الكشف عن معامل الارتباط بين ترتيب الاجندتين وتقديره، والمجزم بعلاقة الأثر تعود بعد ذلك إلى نتيجة الكشف عن دلالة الارتباط في الجداول الإحصائية للتأكد مما إذا كان الارتباط الإجمالي يعود فعلاً إلى تأثير ترتيب أجنحة الصحف على ترتيب القراء لأجنحة اهتماماتهم .

أما الفرض في الحالة الثانية وإن كانت صياغته تختلف ، إلا أنه يستهدف ضمناً نفس الإجراءات الإحصائية كما في الحالة الأولى للتقرير بصحته .

- لا توجد علاقة ذات دلالة بين ترتيب أجنحة الصحف لموضوعاتها ، وترتيب القراء لهذه الموضوعات (فرض صبرى) .

وهذا الفرض متى ثبتت صحته فإنه يشير إلى عدم صحة أي من الفرضين السابقين بداية دون الحاجة إلى البحث عن دلالات الفروق أو الارتباط على سبيل المثال ولكن إذا ثبت ذلك هنا الفرض الصبرى ، فهذا يعنى أن الفرض الموجه صحيح مؤثقاً ويبدأ الباحث بعد ذلك في الكشف عن العلاقة واتجاهها ودلالاتها .

وبصفة عامة فإن أساس صياغة الفرض أن يتوفر في بنائه مقومات اختياره إحصائياً ، خصوصاً في البحوث التجريبية وشبه التجريبية التي تعتمد بالدرجة الأولى على اختبار العلاقات بين المتغيرات وتتجاوز حدود الوصف إلى الكشف عن الأسباب والمقومات في علاقاتها بالنتائج أو علاقات التأثير بين المتغيرات وبعضها .

ولذلك يجب أن يصاغ الفرض التجريبي أو فرض البحث ليكون قابلاً للاختبار إحصائياً بحيث يتضمن .

- وجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات وبعضها .
- اتجاه هذه العلاقة في حالة وجودها .
- قدر هذه العلاقة في حالة وجودها .
- حدود الثقة التي يبحث في إطارها دلالة العلاقة بين المتغيرات .

وتشير صياغة الفروض بهذا الشكل إلى ثراء الإطار النظري للبحث ، وقدره الباحث العلمية على بناء العلاقات الأولية بين المتغيرات من خلال دراسته الأولية المتصقة لأدبيات البحث والإطار النظري له .

وبشكل عام يجب اخذو غاماً من التوسع في استخدام الفرض الصفري لأن قبوله أو رفضه لا يعبر بشكل ثابت عن هذا القرار ، لأنه إجراء إحصائي مؤقت ، يجب إعادته متى توافرت بيانات كافية لاختبار فروض تجريبيه أو إحصائية بديلة .

ولا يعني قبول الفرض الصفري ، التأكيد من زيف الفرض التجريبي أو صحة الفرض التجريبي في حالة رفضه ، ولكن العكس هو الصحيح متى اعتمد الفرض التجريبي أو البديل على إطار نظري قري للبحث . فإن قبول الفرض التجريبي أو البديل يعني زيف الفرض الصفري ورفض الفرض التجريبي أو البديل يعني فعلاً قبول الفرض الصفري .

لأن الفرض الصفري لا يقوم على بناء سليم من قوة الاستقراء أو الاستدلال ، والمخس بعدم وجود العلاقة الذي يقوم على رؤية ثابتة ونائدة للإطار النظري للبحث ولكنه كما لنا إجراء مؤقت وسريع يتجاوز به الباحث الوقت والجهد لبناء فروض تجريبية أو إحصائية بديلة تعبر بقوة عن التفسير الأولى للباحث الذي يقوم على أسس علمية سليمة وقدرة على التحليل والتركيب وبناء العلاقات . وهذا في حد ذاته يعتبر مطلباً أساسياً من ضرورات صياغة الفروض العلمية وأهميتها ، لأن الفرض يجب أن يسهم بداية في تنمية وتطوير مشكلة البحث وإجراءات دراستها . وسيل الوصول إلى النتائج والتأكد من دلالتها . وهو ما لا يوفره الفرض الصفري .

ولذلك فإنه في رأينا يعتبر الفرض التجريبي (الموجه أو غير الموجه) هو الأساس في صياغة الفروض العلمية ، ولاتجأ إلى الفرض الصفري إلا في حالات نادرة البيانات أو عدم كفاية الإطار النظري للبحث .

ونشير إلى أهمية وفرة البيانات والعلاقات والعناب الباحث منها اقتراحاً جاداً ، يحقق الآلة معها ، التي تسمح له بتوظيف هذه البيانات بشكل مثير ومبدع في صياغة تفسيرات أولية متميزة .

المسروضات والعناوالت

تعتبر صياغة الفروض العلمية والعلاقة بين المتغيرات خطوة متهجبة من خطوات البحث العلمي وإجراء متطقاً للوصول إلى النتائج الخاصة بهذا البحث . ولكنها ليست ملزمة للباحث في جميع الأحوال لأن الإجراءات قد تستهدف الإجابة على عدد

من التساؤلات البحثية التي تتفرع عن المشكلة الرئيسية دون حاجة لاختبار العلاقات أو تجربتها .

ولذلك فإن صياغة الفروض العلمية تعتبر مطلباً منهجياً في بعض الدراسات ، وقد لا تكون هناك ضرورة لها في دراسات أخرى فبعض استبدال بديل آخر بها ، وهو أن يطرح الباحث عدداً من التساؤلات في إطار منهجي توفر إجاباتها الحقائق التي تلبي حاجات البحث وتحقق أهدافه .

وعلى سبيل المثال لا يحتاج المسوح الوصفية إلى صياغة فروض علمية ، لأنها تستهدف في مجملها الإجابة على الأسئلة من ... ماذا ؟... أو كيف ؟... ولماذا ؟... تستهدف الإجابة في أطر منفصلة وصف الواقع الراهن ، دون أن تتجاوز هذا الوصف إلى بناء علاقات بينها أو اختبار هذه العلاقات .

⁴ بينما في الدراسات التجريبية وفيه التجربة التي تستهدف وصف أو اختبار العلاقات السببية تتطلب صياغة فروض علمية تضع تفسيراً أولياً للعلاقات التي يستهدف وصفها أو اختبارها من خلال تعامل منهجي مع قاعدة وفيرة من المعلومات والحقائق .

ولذلك فإن وجود المفاهيم ، وملاحظة هذه المفاهيم في حالتها الديناميكية التي تشير إلى علاقات التبعيه أو التأثير هو الذي يفرض بداية وضع التفسيرات الأولية لهذه العلاقات . أما وصف المفاهيم في حالتها الساكنة أي في حالات عدم وجود علاقات بينها بعضها أو عدم وجود علاقات للظاهرة البحثية بغيرها من الظواهر هذا الوصف لا يحتاج إلى صياغة فروض علمية ويكتفى في هذه الحالات بالتساؤلات المنهجية.

وبصفة عامة يعرف الباحثون صياغة الفروض العلمية وطرح التساؤلات على هذه من الاعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي :

- طبيعة المشكلة أو الظاهرة البحثية وأهدافها - كما سبق أن أوضحنا - فالدراسة التي تستهدف الكشف عن سمات أو خصائص التلقين ، أو التعرف على سلوكهم الإنشائي مع وسائل الإعلام . أو تلك التي تقدم وصفاً لخصائص وسمات القائم بالاتصال ، أو وصفاً لاتجاهات أي منهم ، أو وصفاً للمحتوى الإعلامي ، أو الدراسة التاريخية للوقائع الصحفية التي حدثت في الماضي ... وغيرها . مثل هذه الدراسات

يمكن الاكتفاء فيها بالتساؤلات التي تلبيد الإجابة عليها في تحقيق أهداف الدراسة، حيث تستهدف في العادة دراسة متغير واحد أو متغيرات بعزل عن بعضها .

أما الدراسات التي تستهدف وصف العلاقة بين السمات أو الخصائص من جانب وأنماط السلوك الاتصالي من جانب آخر ، أو وصف العلاقة بين خصائص القائم بالاتصال واتجاهاته نحو السياسات أو القضايا أو المحتوى الاعلامي ، أو اختبار تأثيرات محتوى معين على سلوك المتلقين في حملة من الحملات وغيرها، في هذه الحالة يتطلب الأمر صياغة فروض علمية .

- تعدد المتغيرات الحاكمة في المشكلة أو الظاهرة البحثية ، مع ظهور تفسيرات أولية لعلاقات معينة أو تأثير بين هذه المتغيرات وبعضها ، مما يثير أهمية تحقيق واختبار هذه العلاقات لإثراء المعارف النظرية والفلسفية في موضوع البحث والدراسة .

- وليرة البيانات وأحتمال وكفاية الإطار النظري والأدبيات العلمية التي تسمح بالاستقراء أو الاستدلال عن وجود العلاقات بين المتغيرات أو غيابها . بينما تعتبر ندرة البيانات والمعلومات سبباً لطرح التساؤلات التي تستهدف - من خلال الإجابة عليها - جمع البيانات والمعلومات المطلوب تهيئها وعرضها في إطار منهجي . ولذلك لا تحتاج الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغية عادة صياغة الفروض . ويكتفى فيها بطرح التساؤلات .

ولي جميع الأحوال يجب ألا يكون عجز الباحث عن الملاحظة العلمية للظاهرة وحركة المتغيرات ، والالتفاف منها من خلال التعمق في دراستها الأولية ، أو يكون الرغبة في تجاوز الوقت أو الجهد ، يجب ألا يكون ذلك سبباً في الاكتفاء بطرح التساؤلات بدلاً عن الفروض العلمية التي يمكن أن تسهم بأدوار عديدة في تنمية البحث وتطوير نظرياته .

ويجب ألا يلجأ الباحث إلى التساؤلات التي تبدأ بأدوات الاستفهام التي تقدم إجابات محدودة وضيقة مثل هل...؟ من...؟ إلا إذا تأكد من أن الإجابة سوف تقدم حقائق ذات مغزى علمي ولن تكفي بالإجابات المحدودة مثل نعم/ لا... إلى آخره .

وكذلك تجنب صياغة العلاقات الفرضية في شكل تساؤلات مثل: هل كلما زاد تعرض الأطفال للبرامج الترفيهية تزيد حصيلتهم اللغوية؟ فهذه التساؤلات تعكس فقراً في الإطار المفروض لأن يسأل أولاً عن وجود أو عدم وجود العلاقة. وذلك أن

الإجابة "بنعم" أو "لا" على سبيل المثال لا تصنف جديداً للمعارف النظرية أو الفلسفية لمجال البحث العلمي أو الفكري أو المهني. ولكنه يستلزم استكمال العمل البحثي للإجابة على الأسئلة الخاصة بالانتماء والقيمة واختيارها لتعميمها باعتبارها حقائق توصلت إليها البحوث العلمية ويمكن أن تصاغ بعهد ذلك في تصنيفات أو نظريات علمية .

ومن الأمثلة على الاكتفاء بطرح التساؤلات رغم أن المشكلة العلمية تضم عدداً من المتغيرات إلا أن البيانات المتاحة والأدبيات السابقة لم تسمح للباحث بتصور وجود علاقة بينها، فاستهدفت الكشف عن وجود العلاقة أو غيابها (محمد عبد الحميد ٩١) (١١) .

لقد استهدفت الدراسة وصف المحتوى اللفظي ومحتوى الصور لموضوع واحد في جريدة واحدة خلال فترة زمنية للكشف عما يكون متوقفاً من ارتباط بينهما في النشر. لما كتبت بطرح التساؤلات التالية :

- ما هو مستوى الاتفاق بين اتجاه نشر النصوص ، والصور الصحفية ؟
- هل يختلف مستوى الاتفاق باختلاف موقع النشر ؟
- هل يعبر الاتفاق أو التباين في نشر النصوص والصور الصحفية عن علاقة ذات دلالة بينهما ؟
- هل يختلف مستوى الاتفاق باختلاف فئات التصنيف ؟
- هل تصلح مستريات الاتفاق دليلاً على ثبات التحليل وصدق التوافق بينهما .

ورغم أن هذه الدراسة طرحت تساؤلات منهجية إلا أنها قدمت الإجابات في إطار إحصائي اعتمد على معاملات إحصائية لتأكيد الحقائق التي انتهت إليها الدراسة .

وبالإضافة إلى ذلك فليس هناك ما يحول دون صياغة الفروض وطرح التساؤلات معاً في دراسة واحدة ، متى رأى الباحث أن ذلك سيكون أكثر ثراءً لتفسير العلمي لحركة المتغيرات وعلاقاتها ، في مشكلة البحث .

ولا يشترط الأمر في الجمع بين الفروض والتساؤلات على إثراء التفسير العلمي لنتائج الدراسة فقط ، لكنه يسهم في تجنب النقد الذي يوجه إلى الفروض العلمية ،

(١) محمد عبد الحميد : حدود الاتفاق بين نتائج تحليل محتوى النصوص والصور الصحفية، بحوث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٤، يناير ١٩٩١، ص ١١٨ .

فيمرر الاختبراء أن الفروض قد تشجع الباحث على التعميم نحو تأكيد التفسيرات الأولية التي صاغها في الفروض العلمية ، ويوجه الدراسة وأجراماتها المنهجية في اتجاه الوصول إلى نتائج تتفق مع تفسيراته الأولية خصوصاً إذا كانت هذه التفسيرات تتفق مع أفكاره ومعتقداته الذاتية التي قد لا تتفق في بعض منها مع الحقائق والنظريات العلمية .

وبما يخشى منه أيضاً أن الفروض العلمية قد تحول دون ملاحظة الباحث لعناصر أو علاقات أخرى في الظاهرة التي يدرسها اكتفاءاً بالتفسيرات والعلاقات التي صاغها في فروض علمية ويحاول اختبارها . رغم ما يكون للعناصر والتفسيرات والعلاقات الأخرى من أهمية في الكشف عن الحقائق التي تفسر الظاهرة تفسيراً سليماً .

ولذلك فإننا نرى أن طرح التعارضات بجانب الفروض العلمية بجانب ما يؤدي إليه من إثراء لتفسير العلمي ، فإنه يجنب البحث والباحث هذه المخاطر التي يحلر منها الخبراء ، لأن البحث في إجاباتها سيروض النقل الناتج عن عدم كفاية تناول كافة العناصر والتفسيرات وعلاقاتها وتحقيق قدر من الموضوعية في الوصول إلى حقائق أخرى مضافة إلى ما يصل إليه الباحث من خلال اختبار الفروض العلمية التي قام بصياغتها في المراحل المبكرة .

تقسيم الفروض

يعتبر الفرض كما سبق أن أوضحنا الخطوة الأولى في المرحلة التطبيقية للبحث حيث يحدد بداية معالم الطريق للوصول إلى الحقائق التي يستهدفها الباحث ، ولا يمكن الإكتمار بقبول الفرض العلمي أن يكون مصاغاً في جمل وصيغرات لغوية بلغة . دون مقارنة الفرض المصاغ وفق معايير تحكم بقبول صياغة الفرض أو رفضها في البداية .

ولعل أول هذه المعايير ما اتفق عليه الخبراء والباحثون من أن الفرض العلمي يعرف تطبيقياً بأنه علاقة بين متغيرين أو أكثر .

ولذلك فإن معيار القول الأولي هو وجود متغيرات - بالمفهوم الذي قدمناه في بداية هذا الكتاب - وتصور علاقة بين هذه المتغيرات . بما يعكس مفهوم الحركة في هذه العلاقة سواء كانت تهيبة أو تأثير أو ارتباط . وبالتالي يستبعد من مفهوم

الفرض في هذه الحالة بناء تفسيرات خاصة بعناصر ساكنة في الظاهرة محل الدراسة .
فتصور إمكانية تحفيز الطلاب على الانتظام في متابعة القنوات التلفزيونية
التعليمية ليس فرضاً . ولكن إمكانية تحفيز الطلاب على ذلك بتأثير عوامل أخرى
يراهها الباحث يعتبر فرضاً . لأن تأثير هذه العوامل يمكن اختبارها .
ويجب الاتفاق بالتالي على ضرورة وجود متغيرين أو أكثر ، وقبام علاقة
أولية بينهما يمكن اختبارها بطريقة من طرق البحث .

بضال إلى ذلك عدد من المعايير التي يمكن تقويم جودة صياغة الفرض العلمي
على أساسها :

١- إن بناء العلاقة الفرضية ليس تخميناً *Guess* أو تفسيراً نابهاً من خيال الباحث
ولكنه خلاصة لملاحظات عقلية عليا من التعامل مع الحقائق المتاحة من خلال
التحليل والتركيب والتفكير البدائل وإجراء المقارنات بفرض الوصول إلى
تفسيرات أولية دون تسرع أو مخالفة في هذه التفسيرات وهذا هو مفهوم *Intuition*
الذي يقوم بالاستقراء والاستدلال من أجل الوصول إلى تفسيرات
قابلة للاختبار أو التحقق من صحتها أو زيفها .

٢- ولذلك يجب أن يحقق الفرض مع الحقائق التي أقرتها الأدبيات السابقة ، أو
النظريات العلمية التي استقرت ولا يتعارض معها . لأن البحث العلمي يتسم
بالتراصل الذي يؤدي إلى التراكم المعرفي في مجال التخصص .

وبعد هذا المعيار خلافاً حول حدود الالتحاق مع هذه الحقائق والنظريات التي قد
تعتبر قديماً على الباحث في الوقت الذي نذهب فيه إلى الابتاع في البحث
العلمي . ولذلك يضع الباحث في اعتباره أن التمرد على كل ما هو قائم ليس
هدفاً في حد ذاته ، ولكن ملاحظات الباحث ومراجعاته هي التي تقود إلى
التمرد على هذه الحقائق والنظريات مادامت قد ظهرت معالم تقادم هذه الحقائق
والنظريات وعدم اتفانها مع السياق العلمي المعاصر .

٣- إتفاق التفسيرات الأولية التي يقدمها الفرض العلمي مع المنطق . فلا تصل
المخالفة بالباحث إلى صياغة تفسيرات غير مقبولة منطقياً . فليس من المنطقي
صياغة فرض علمي يربط قراءة الصحف في مصر بتطور أسعار الصرف في
البحر صات العالمية ولكن يمكن قبول العلاقة بين قراءة الصحف في مصر وتطور

النشر والاذاعة عن وقائع وأحداث مونيكا-كلينتون في أمريكا. وكذلك ليس من المقبول صياغة فرض علمي حول اتجاهات الشعب الأمريكي من هذه الوقائع واتفاقها مع اتجاهات الصحف المعارضة والمستقلة في مصر اتفاقاً ذا دلالة أو مغزى علمي .

ولذلك يعتبر نقد الفرض بناءً والتأكد من اتفاده مع الحقائق وقبوله منطقياً والتأكد من عدم التناقض في بنائه ، كل ذلك يعتبر ضرورة أثناء عملية التحليل وإعادة بناء العلاقات الفرضية قبل صياغته .

٤- وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون بناء الفرض العلمي قابلاً للاختبار والتحقيق. وتحقيق هذا الشرط يرتبط أيضاً بتوافر المقومات أو المتطلبات السابقة ، بجانب ضرورة إمكانية إجراء التطبيقات واستخدام النتائج والأدوات المتوفرة - وهي الإجراءات الفنية - للوصول إلى الحقائق النهائية التي يمكن مقارنتها بالفرض العلمي وإثبات صحته أو زيفه .

فيجب أن يكون هناك تعريف دقيق للمتغيرات والمفاهيم والمصطلحات العلمية . وتحديد اتجاهات حركة المتغيرات ، ونمط العلاقة بين هذه المتغيرات بالشكل الذي يقدم إجابة أولية على التساؤلات الخاصة بالنتائج المختارة وأدوات جمع البيانات اللازمة ، والمفاهيم والاختبارات النظرية وكذلك الطرق الإحصائية المناسبة . فكل هذه الأمور يحددها نهاية البناء السليم للفرض العلمي .

وعلى سبيل المثال يؤثر حجم المتغيرات المختارة وخصائصها في اختيار أدوات جمع البيانات ، وإمكانات التجريب . بجانب أن وضوح العلاقة بين المتغيرات تحدد بدقة الطرق الإحصائية ، ذلك أن قياس الارتباطات يختلف من قياس الفروق، والمتغيرات الوصفية تختلف في قياساتها عن المتغيرات الكمية... وهكذا. ولذلك يجب أن يكون كل ذلك واضحاً ومصفاً في أشكال تشير ببساطة بوضوح إلى إمكانية تطبيق الإجراءات المنهجية والفنية ببساطة وسهولة .

٥- وتعتبر البساطة والوضوح في صياغة الفروض مطلباً ضرورياً يحدد لها بحث طريقته في العمل واتجاهه في التفسير النهائي . ولذلك يجب أن تختار العبارات الواضحة وأجمل القصيرة والرموز الدالة بسهولة ويسر ، بجانب الإشارة السريعة إلى نمط العلاقات وحدودها . وكلما كان التعبير كسفا عن

المتغيرات والعلاقات كلما كان أفضل بدلاً من القموض الذي يصاحب الرصود القيمة التي يمكن أن يختلف على تقديرها الباحثون أو تختلف في القيمة من سياق إلى آخر .

٦- ولا يمكن أن نحدد عدداً معيارياً للفروض ، ولكن ذلك يرتبط بطبيعة كل بحث وأهدافه حيث تتعدد الفروض مع تعدد الأهداف البحثية . إلا أننا نرى أنه كلما كان العدد محدوداً بهدوء الأهداف فقط كلما كان ذلك أكثر سهولة للباحث في الإجراءات التطبيقية والفنية .

كما أن التحقق من فرض واحد يحمل في نفس الوقت نتائج التحقق من تلبضه . ولذلك يصبح من العبث صياغة فرضين أحدهما يعبر عن وجود علاقة مثلاً والآخر صفرى لنفس المتغيرات .

٧- ويضع الباحث في اعتباره أن نتائج اختبار الفروض والتحقق من صحتها لا يؤثر في ليمتها بالسلب أو الإيجاب . فالفرض الصحيح لا يمتنع أنه أكثر ليمه من الفرض الزائف لمكلاهما قد قام بدوره المنهجي وانتهى إلى نتيجة وقدم حقائق تشير البحث في مشكلات أو ظواهر جديدة قد تشير إليها الفروض غير الصحيحة أو الزائفة . ولذلك يركز الجهد على أن الفرض هو تفسير ترتبط صلاحيته بنتائج اختبار . بل إن الفروض غير الصحيحة أو الزائفة تدفع الباحث عادة إلى تفحص التفسيرات الخاصة بعدم صحة الفرض والتحقق في الأسباب التي قد تصل إلى إعادة النظر في الحقائق والنظريات القائمة . ولا يمتنع إطلاقاً عدم صحة الفرض قصوره في تحقيق أغراضه العلمية ، ولكن نظل له نفس القيمة العلمية في التفسير واستقارة البحث في حقائق جديدة خاصة بنفس الظاهرة .

ونود أن نشير في الختام إلى أن أهمية الفرض العلمي تظهر أساساً في أنه مدخل لتنظيم تفكير الباحث ، ومرشد له في تنظيم خطراته المنهجية وإجراءاته الفنية وتفسيراته النهائية . ولا ترتبط صياغة الفرض بمتيج بذاته أو دراسة بعينها من تصنيفات الدراسات والمتابع ولكنه يرتبط أولاً وأخيراً بهدف البحث في العلاقات بين المتغيرات التي تعكس أسباب حركة الظاهرة أو تأثيراتها والتي يمكن إثباتها من خلال الوصف أو التجريب أو من خلالهما معاً .

نظام العينات

على الرغم من الاتجاه إلى تجزئ جمهور وسائل الإعلام *Dymassification* إلى فئات ذات خصائص معينة يسهل التوجه إليها ومخاطبتها . إلا أن ضخامة حجم هذا الجمهور أو حجم هذه الفئات مازالت من أهم المحددات الأساسية لتحريف هذا الجمهور أو فئاته .

ربائل على الرغم من الاتجاه إلى التخصص في محتوى الإعلام بما يتفق مع حاجات هذه الفئات إلا أن الكشف عن الأهداف الخاصة بدراسة هذا المحتوى في وسائل الإعلام المختلفة يحتاج إلى التعامل مع أعداد كبيرة من الوثائق المطبوعة أو المسجلة خلال فترات زمنية طويلة تفرضها الأهداف الخاصة بدراسة المحتوى المنشور أو المذاع خلالها .

ولذلك فإنه من أهم الخصائص المميزة للدراسات الإعلامية أنها تتعامل مع قاعدة معرفية عريضة أساسها الجمهور كبير الحجم أو المحتوى المنشور أو المذاع خلال ساعات أو أيام أو فترات زمنية طويلة . وهذا ما يحول دون التعامل مع هذه القاعدة المعرفية بأسلوب الحصر أو الرصد الشامل لكل مفرداتها .

يصبح التعامل بنظام العينات *Sampling* هو الأساس في الدراسات الإعلامية ، فيلجأ الباحث إلى اختيار عدد محدود من المفردات يكون ممثلاً في خصائصه وسماته للمجموع من أفراد الجمهور أو الوثائق المطبوعة أو المسجلة ، بما يتفق مع أهداف الدراسة في حدود الوقت والإمكانات المتاحة .

نظام العيّنات العينيات

ونظام العيّنات أو عملية المعاينة *Sampling* هو الذي ينظم عملية اختيار العدد المحدود من الأفراد من المجتمع الكلي الذي يمثل مجتمع البحث .
مجتمع البحث *Population* :

هو المجتمع الأكبر أو مجموع الأفراد التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة. ويمثل هذا المجتمع الكلي أو المجموع الأكبر المجتمع المستهدف *Target Population* الذي يهدف الباحث دراسته ويتم تعميم نتائج الدراسة على كل مفرداته. إلا أنه يصعب الوصول إلى هذا المجتمع المستهدف بخصامته، فتهتم التركيز على المجتمع المتاح أو الممكن الوصول إليه والانسحاب منه لجمع البيانات *Accessible Population*. والذي يعتبر عادة جزءاً ممثلاً للمجتمع المستهدف وليس حاجات الدراسة وأهدافها، وتختار منه عينة البحث .

ففي دراسة (حسن حماد ٩٢) (١١) بعنوان "استخدامات التلفزيون وإشاعاته في سلطنة عمان - دراسة مسحية مقارنة لعينة من طلاب الجامعة" . تعتبر سلطنة عمان هي المجتمع المستهدف . وطلاب الجامعة هي المجتمع المتاح دراسته والذي يتم اختيار العينة من بين مجموع مفرداته كما يشير إليه عنوان البحث .

وقد يتم تحديد كل من المجتمع المستهدف والمجتمع الممكن في عنوان البحث أو الدراسة ، مثل البحث المشار إليه . وبحث (منصور كنسة ٩١) (١٢) "البحايات الإباء المتخصصين نحو أثر التلفزيون على الأبناء - دراسة تطبيقية على حملة درجة الدكتوراه في الإعلام والتربية" فقد حدد البحث المجتمع المستهدف في مجموع الإباء المتخصصين في مختلف التخصصات ، ثم انتقل منها إلى المجتمع المتاح وهو مجموع الإباء الحاصلين على درجة الدكتوراه في الإعلام والتربية . واختار منهم بالتالي مجموع مفردات العينة البالغ عددها ١٢٨ مفردة .

وقد يتم تحديد المجتمع المستهدف في عنوان البحث أو الدراسة ، ويتم تحديد

(١١) حسن حماد حماد : استخدامات التلفزيون وإشاعاته في سلطنة عمان، بحث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٨، ديسمبر ١٩٩٢، ص. ٩٥-١٢٨ .
(١٢) منصور كنسة : مرجع سابق .

المجتمع المتاح أو الممكن في تقرير الباحث لحدود البحث ، أو تقريره للإجراءات كما في دراسة (سامي عبد العزيز ٩١) (١١) بعنوان "تأثير الإعلان التليفزيوني على السلوك الشرائي للطفل- دراسة ميدانية" فالمجتمع المستهدف هو الطفل ، إلا أن الباحث لم يدرس الطفل من خلال مجتمع الطفولة ، ولكنه استلخ المعلومات من مجتمع آخر هو مجتمع الأمهات باعتباره المصدر الأساسي في أغلب الدراسات المتعلقة بالطفولة واتجاهاتها وسلوكياتها وبخاصة الأطفال في مراحل الطفولة المبكرة والوسطة .

وكذلك في دراسة (نبيل طلب ٩٤) (١٢) بعنوان "اتجاهات المرأة السعودية نحو برامج المرأة بالراديو والتليفزيون السعودي" فالمجتمع المستهدف هو مجتمع المرأة السعودية في المملكة العربية السعودية ، إلا أن صعوبة إجراء مثل هذه الدراسة على المجتمع المستهدف قصرت الدراسة على عينة من المرأة السعودية في مدينة جدة ثم استقاء المعلومات منها من خلال شبكة الاتصال بالطلبات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة .

وفي مجال الفارقة بين المجتمع المستهدف والمجتمع المتاح نورد أن نشير إلى الآتي:

- ١- يتم اختيار المجتمع المتاح بنمط خصائص المجتمع المستهدف ، بحيث لا يثير مشكلة صدق التمثيل *Representative* صعوبة في أي من جوانبها .
- ٢- اختيار العينة يكون من خلال المجتمع المتاح وليس المجتمع المستهدف ، حتى وإن تم اختيار المجتمع المتاح بأسلوب العينات (هيئة التجميعات مثلاً ، كما سيأتي شرحه بعد) من المجتمع المستهدف .
- ٣- يفضل أن ينسب حجم العينة إلى المجتمع المستهدف حيث يسمع باختيار النسبة المحدودة لضخامة حجم المجتمع المستهدف ، وإن تم اختيار الحجم منسوبا إلى المجتمع المتاح فيجب أن تزيد النسبة ، حتى يظل حجم العينة ثابتا في الحالتين فالعينة التي يصل حجمها إلى ٣٠٠ مفردة قد تقل بالنسبة للمجتمع المستهدف (طلبات مثلاً) ١٪ لكنها تمثل بالنسبة للمجتمع المتاح ١٠٪ إذا

(١١) سامي عبد العزيز : مرجع سابق .

(١٢) نبيل طلب : مرجع سابق .

ماتم اختبار العينة من طالبات حتى من الأحياء قى مدينة كبيرة كالتقاهرة مثلاً .
٤- إن تعميم نتائج البحث يجب أن يتصل بالمجتمع المستهدف وليس المجتمع المتاح. حيث أن التعميم على المجتمع المتاح لا يمثل إضافة علمية تشرى النظرية أو التطبيق .

وبالإضافة إلى ذلك نشير إلى أن التفرقة بين كلا المستويين من مجتمع البحث لا تظهر إلا عند تقرير إطار العينة الذى سوف يتعامل معه الباحث ، ولكن هذه التفرقة تختفى بعد ذلك حيث يتعامل الباحث مع مفردات العينة بعد اختيارها بالأسلوب والطريقة التى يراها وتحقق صدق تمثيل العينة لمجتمع البحث .

إطار العينة Sample Frame :

نظراً لأن مجتمع البحث هو مجرد مفهوم يتطلب تعريفه من خلال إطار مكاني أو زمانى أو بشرى . مثل "الهرايح التلفزيونية المستوردة" أو "المرأة المصرية" أو "طفل القرية" أو "الصحافة الأمريكية" أو تعريفه من خلال الخصائص والسمات أو دلالات الانتماء مثل "الصحف المسانية" أو "طلاب الجامعات" أو "المراهقون" أو "الشباب" إلى آخره .

يظل أيضاً فى إطار المفهوم حتى لو امتد التعريف من خلال محددات متعددة مثل "المرأة المصرية / العاملة" أو "المرأة المصرية / العاملة / فى الريف" أو "الصحف المسانية فى مصر خلال السبعينيات" أو "الهرايح التلفزيونية المتخصصة" إلى آخره .

يظل مجتمع البحث فى إطار المفهوم مالم يتم تحديد إطار وثائقى لهذا المجتمع يتعامل معه الباحث مادياً لاختيار مفردات العينة بطريقة أو أخرى .

وإطار العينة يمثل المصدر الذى يختار منه الباحث مفردات العينة اختصاراً محدداً وبذلك يمثل حدود مجتمع البحث من حيث البدايات والنهايات وبعض الخصائص أو السمات : مثل سجلات المواليد أو دفاتر السجل المدني ، أو دفاتر التراخيص ، أو دليل التلفزيون أو قوائم المشتركين فى القنوات المشفرة ، أو قوائم المشتركين فى الصحف أو سجلات توزيع الصحف أو سجلات القيد بالمدارس والجامعات أو النقابات إلى آخره .

ومشروط أن يتحقق فى إطار العينة المواصفات التالية :

١- الشمول : أى يتوفر فى مجموع الأفراد الذى يضمه نفس الخصائص التى يتم وصف مجتمع البحث من خلالها (النوع/ العمر / السكن وغيرها من الخصائص التى يمكن تصنيف المجتمع إلى فئات من خلالها .

٢- الكمال : حتى يعكس العدد الحقيقى لحجم مجتمع البحث . فلا يكون منقوصاً يؤثر فى تعديده هذا الحجم الحقيقى . ولذلك ينبغى أن يكون الإطار جديداً وكاملاً غير منقوص فى القيد والتسجيل . فلا يعتمد الباحث على سجلات أو بيانات قديمة تاريخياً . أو لم ينتظم التسجيل والقيد فيها خلال الفترات الزمنية المطلوبة .

٣- الكفاية : وترتبط كفاية الإطار بتلبية احتياجات ومتطلبات تطبيق نظام العينات أو طرق الاختيار . فالإطار الذى يضم المشتركين فى الصحف لمدة عام فقط لا يعكس كل المشتركين، أو المشتركين من الرجال فقط، أو قاصر التقابات التى لا تضم رسماً للعمر من خلال تسجيل تاريخ الميلاد لا تعتبر كافية ، أو سجلات الصحف التى لا توضح جنسية المالك مثلاً وغيرها من المتطلبات التى قد تعتبر ضرورية لبحث ما . فلا يلبى هذه المتطلبات لعدم كفايته .

وهذه الشروط يتأكد منها الباحث . لأن غياب أحدها سيؤدى إلى ظهور أخطاء تؤثر فى اختيار العينة ، وصدق ثقلها بالتالى .

العينات Samples :

العينة هى عبارة عن عدد محدود من الأفراد التى سوف يتعامل الباحث معها منهجياً ، وسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة . ويشترط فى هذا العدد أن يكون ممثلاً *Representative* لمجتمع البحث فى الخصائص والسمات التى يوصف من خلالها هذا المجتمع .

المفردة Item /Subject :

هى الوحدة فى هذه العينة والذى قد يكون العدد من الصحيفة ، أو اليوم فى الإذاعة أو البث ، أو الفرد من جمهور المتلقين . وقد يكون الفرد الواحد فى إحدى فئات العينة التى تجميع لها خاصية معينة ، فتتفق خاصية المفردة فى هذه الحالة مع خاصية الفئة التى تختار منها . مثل العدد الواحد من اسم الصحيفة من صحف

المعارضة ، أو يوم الإذاعة من برامج المرأة ، أو الطفل من أطفال الطفولة المبكرة أو الطالب من طلاب الجامعات .

ويختار الباحث المفردة من إطار العينة ، ويشكل مجموع هذه المفردات حجم العينة *Sample Size* الذي يتم تحديده عادةً بنسبة من مجتمع البحث وكلما زاد عدد مفردات العينة وارتفعت نسبة هذا العدد - حجم العينة - كلما كانت أكثر تمثيلاً لمجتمع البحث .

وتتوقف تحديد حجم العينة على عدد من الاعتبارات التي تؤثر في هذا القرار من هذه الاعتبارات ما يلي :

١- قدر التجانس بين مفردات المجتمع في الخصائص أو السمات ، فكلما زادت درجة التجانس بين مفردات المجتمع أمكن اختيار عدد أقل من المفردات لبناء العينة .

٢- التوزيع الجغرافي للمفردات وهو ما يعكس تشتتها وانتشارها ، ذلك أنه كلما زاد انتشار المفردات أو كانت موزعة على مناطق جغرافية متباعدة كلما تطلب الأمر زيادة حجم العينة .

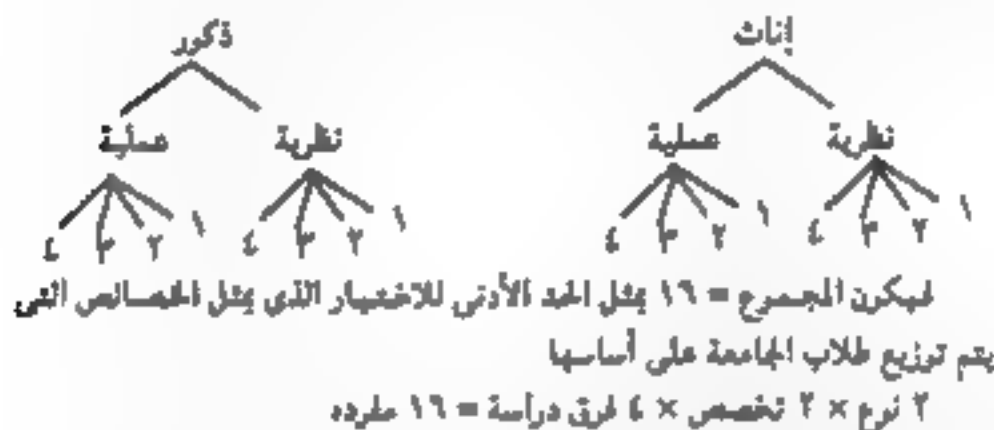
٣- كفاية المعلومات التي يوفرها إطار العينة لاختيار المفردات ، فكلما كان إطار العينة شاملاً كاملاً يلبي حاجة البحث يمكن اختيار عينة أقل حجماً ، بينما يجب زيادة الحجم في حالة غياب بعض المعلومات أو البيانات أو عدم استخدام أطر للعينة تلبى حاجات الاختيار وشروطه .

٤- عدد الفئات التي سوف يتم دراستها والمتغيرات التي يتم وصف مجتمع البحث من خلالها ، واختيار العينة من فئة واحدة هي فئة الطلاب تقل في حجمها عن عينة أخرى تضم طلبة وطالبات ، والأخيرة تقل في حجمها عن عينة أخرى يتم توزيع الطلبة والطالبات على أسسها مثل التخصصات الأكاديمية ، أو الفرق الدراسية .

وعلى سبيل المثال إذا كان الهدف من الدراسة هو الوصف المقارن لتعرض الطلاب لوسائل الاعلام فالحد الأدنى الذي يمثل هؤلاء الطلاب من حيث النوع هو مفردة واحدة (ذكور) + مفردة واحدة (إناث) أما إذا كان يتم توزيع الطلاب على التخصصات الأكاديمية ، فيكون الحد الأدنى كالآتي :



إذا ما تم توزيعهم على أساس الفرق الدراسية يكون التوزيع الذي يمثل الحد الأدنى كالأتي :



وهكذا يمكن تحديد الحد الأدنى الذي تمثل فيه مفردة تجميع لها الخصائص المطلوبة وراستها باعتبارها متغيرات فرضية .

٥- ويؤثر أيضاً حجم العينة بالنتائج المستخدمة في البحث وما يتطلبه من أدوات لجمع البيانات. فالسح Survey على سبيل المثال يحتاج إلى عينة حجمها أكبر خاصة إذا كانت متعددة الخصائص كما سبق أن أوضحنا . بينما يحتاج والتجريب Experiments إلى أعداد أقل .

ويرتبط أيضاً حجم العينة بأهداف الدراسة التي تظهر في تعدد المتغيرات ومنهج البحث. وكذلك في المعاملات الاحصائية. فالتحليل العائلي *Factor Analysis* يحتاج إلى عينات حجمها أكبر يفرضها تعدد الاستجابات ، وتعدد المتغيرات . بينما يقل حجم العينة في دراسات العامل الواحد أو العوامل المحدودة وهناك اعتبارات أخرى مثل الوقت والإمكانات المتاحة التي قد تحول دون اختيار عينات كبيرة الحجم . إلا أنه يجب ألا يستسلم الباحث لهذه الصعوبات لأن التصميم يقلل موهناً بكفاية العينة ومدى تمثيلها للمجتمع .

وهكذا يكون هنالك اتفاق بين الخبراء بأنه لا يمكن الجزم بنسبة معينة لجميع العينة.

المسئلة إلا أن الأفضل دائماً هو اختيار الحجم الأكبر بقدر الامكان ذلك أن عينة قوامها ٢٠٪ من المجتمع الأصلي تكون أفضل من ١٠٪ التي يمكن قبولها وأفضل من ٥٪ التي يمكن قبولها بتحفظ بينما لا تقبل عينة أقل من ذلك في بعض الدراسات . ولكنها قد تصل في دراسات أخرى مثل الدراسات المسحية إلى ١٠٪ مثلاً وتكون مقبولة متى توفر فيها تمثيل خصائص مجتمع البحث . ويمكن الاستعانة بالطرق الإحصائية للعلاقة بين حجم العينة والمجتمع الأصلي في إطار بعض المعاملات الإحصائية . وكذلك نسبة الخطأ المسموح به ودرجة الثقة المطلوبة عند تحديد نسبة العينة .

واستعان ويهر ودرمينيك (R.D. Winner & J.R.D. Dornick 83:68-72) بصيغة إحصائية لتقرير نسبة الخطأ المعياري في نتائج رصد التكرارات الناتج عن أخطاء العينات. وهذه النسبة يمكن أن تقلل حدود الخطأ المسموح في نتائج رصد التكرارات أو تقرير النتائج بناء على نتائج الرصد ± الخطأ المعياري والذي يتم حسابه كالآتي :

$$\text{نسبة الخطأ المعياري } S.E = \frac{\text{نسبة التكرارات الملاحظة} (١٠٠ - \text{نسبة التكرارات الملاحظة})}{\text{عدد مفردات العينة (ن)}}$$

فإذا تم رصد تكرار القراءة المنتهمة للصحف في عينة قوامها ١٠٠٠ مفردة بنسبة ٨٥٪ فإن الخطأ المعياري في رصد هذه النتيجة يمكن حسابه كالآتي :

$$\begin{aligned} & \frac{\sqrt{(٨٥ - ١٠٠) ٨٥}}{١٠٠٠} = \\ & \frac{\sqrt{١٥ \times ٨٥}}{١٠٠٠} = \\ & \frac{\sqrt{١٢٧٥}}{١٠٠٠} = ١.٢٣٧٥ \\ & ١.١٣ \pm = \end{aligned}$$

وذلك يمكن تقدير النتائج بأن نسبة القراءة المنتهمة للصحف بين أفراد العينة تتراوح بين ٨٣.٨٧٪ ، ٨٦.١٣٪ .

وتقدم شركات التسويق التي تقوم بإصدار التقارير الخاصة بتقديرات المشاهدة

أو الاستماع *Rating* مثل نيلسون وأريترتون أو الاتحاد القومى للإذاعيين فى أمريكا بإعداد جداول لحساب مجال الخطأ المذكور الذى يعكس مجال الثقة فى النتائج - *Confidence Interval* بمستوى الثقة المطلوب *Confidence Level* وهو ٩٥٪ . وتلوم مثل هذه المؤسسات بإصدار تقارير التقدير بناءً على هذه الجداول التى يمكن من خلالها لتحديد مجال الثقة بالنسبة لعينات حتى - ٥٠٠ مفردة ونسب رحد حتى ٥٠٪

وبصفة عامة ليس هناك حجم معيارى للعينات ولكنها مستويات يفضلها الخبراء . والباحثون ، رتوقف على عدد العوامل والمتغيرات التى يدرسها الباحث . ورتوقف قراره فى النهاية على الاشراف بالدراسات السابقة . مع مراعاة أن المبدأ هو اختيار الحجم الأكبر دائماً . وتحديد نسبة زائدة لتعويض الفاقد أثناء الدراسة وبصفة خاصة فى الاستقصاءات . ومراعاة أيضاً أن تشمل العينة للمجتمع هو الأساس وليس حجمها . ولذلك يجب أن يكون المعيار الأول هو خصائص العينة التى تعكسها متابعيس النزعة المركزية والتشتت التى تلبد فى الكشف عن إتفاق خصائص العينة مع خصائص المجتمع .

أنواع العينات

وطرق اختيارها

يتلخى الخبراء ، على تقسيم العينات إلى أنواع رئيسية تبعاً لتدخل الباحث فى اختيار الطريقة والمفردات وخضوعها للقوانين الاحتمالات ، أو عدم خضوعها لهذه القوانين ، حيث تتأثر فى الحالة الأخيرة بتدخل العامل الشخصى فى الاختيار .

ولذلك نجد هناك تصنيفاً للعينات على أساس أنها احتمالية *Propabiltry* ، أو عشوائية *Random* حيث لا يتدخل الباحث فى اختيارها ولكنها تختار بطريقة عشوائية كما سيأتى تفصيله بعد . أو أنها غير احتمالية *Nonpropabiltry* أو غير عشوائية *Nonrandom* أو عمدية *Purposive* حيث يسمح بتدخل العامل الشخصى فى الاختيار .

إلا أن الواقع التطبيعى لا يسمح بهذا التصنيف خارج حدود قاعات الدرس . لأن التطبين يفرض على الباحث فى أحوال عديدة تطبيق النوعين معاً فى الاختيار . حيث يبدأ بتحديد الشكل الذى يحقق قدر التجانس المطلوب مع المجتمع ، ويتجاوز به صعوبات الوقت والجهد والإمكانات ويتفق مع أهداف الدراسة ومتطلباتها . ثم يبدأ

بعد ذلك اختيار المفردات من بين هذا الشكل ، هذا الاختيار الذي يوفر للباحث كم
المفردات المطلوبة وهو حجم العينة التي سيتم التعامل معها منهجياً .

وبهذا الاختيار يحقق الباحث عنصر الكيف *Quality* والكم *Quantity* في
اختبار العينة ومفرداتها .

وباستعادة طرق اختبار العينات تطبيقياً - في معظم البحوث التي تم إجراؤها
في الدراسات الإعلامية وغيرها - نجد الباحث يقدم وصفاً للعينة المختارة من خلال
العنصرين معاً . فالباحث عادة يختار العينة التطبيقية على سبيل المثال ثم يختار
المفردات بعد ذلك من بين الفئات بالطريقة العشوائية أو المنتظمة . لأن تمثيل العينة
لخصائص المجتمع تفرض عليه اختياراً من بين الأنواع ثم يفرض اختيار الحجم
اختياراً آخر مكملًا للأول .

ولذلك نعرض أنواع العينات التي توفر الشكل المناسب الذي يحقق تمثيل
العينة لخصائص المجتمع ، ولها الأنواع التي توفر اختبار عدد المفردات لنفس
العينة .

* العينة الطبقية *Stratified Sample* :

وتعتبر من أكثر الطرق شيوعاً في الدراسات الإعلامية وصلة خاصة بجمهور
الإعلام أو الرأي العام . حيث توفر هذه الطريقة التمثيل النسبي لخصائص المجتمع ،
التي تعتبر مطلباً في الدراسة . فالباحث قد يستهدف دراسة الاستخدامات في
علاقتهما بمتغير النسخ (ذكور / إناث) أو متغير مستوى التعليم (أمن / يقرأ
ويكتب / تعليم متوسط / تعليم عالي) .

وتتمثل العينة للمجتمع بفرض على الباحث الوقوف على نسبة تمثيل هذه الفئات
في مجتمع البحث، لتحديد عدد المفردات من كل فئة في العينة بنفس النسبة .

فإذا كان نسبة الذكور إلى الإناث في المجتمع تعادل ٥٥٪ : ٤٥٪ وكانت
العينة قوامها ١٠٠٠ مفردة فإن الباحث يجب أن يحدد عدد الذكور في العينة ٥٥٠
مفردة والإناث ٤٥٠ مفردة .

أو كانت نسبة تمثيل الفئات لمتغير مستوى التعليم في المجتمع ٣٠٪ أمن /
٢٠٪ يقرأ ويكتب / ٤٠٪ تعليم متوسط / ١٠٪ تعليم عالي) فيختار الباحث عدد
المفردات في العينة (١٠٠٠ مفردة) بنفس النسبة ٣٠٪ أمن / ٢٠٪ يقرأ ويكتب /
٤٠٪ تعليم متوسط / ١٠٪ تعليم عالي) .

وإذا كان وصف المجتمع من خلال المتغيرين معاً فبتم تقسيم كل فئة في متغير مستوى التعليم إلى ذكور وإناث بنسبة ٥٥٪-٤٥٪ فيتم اختيار المقدرات من الأميين ١٦٥ ذكور ١٣٥ إناث/ومن يقرأ ويكتب ١١٠ ذكور ٩٠ إناث وهكذا . وبذلك تعكس العينة التقسيم الطبقي أو الفئري للمجتمع .

وعلى الرغم من الجهود التي لمحتاجها مثل هذه العينة . وضرورة توافر إحصاءات سليمة في أطر صالحة لاختيار العينات ، لمعرفة تمثيل الطبقات *Strata* أو الفئات *Categories* في المجتمع . على الرغم من ذلك فإنها أكثر للاختيارات التي توفر درجة عالية من تمثيل خصائص المجتمع في عينة البحث . وبالتالي تخلفض أخطاء العينات إلى مستوى كهر .

* العينة المحصية *Quota Sample* :

نظراً لأنه قد تكون هناك صعوبات في الحصول على التمثيل النسبي للطبقات أو الفئات في مجتمع البحث ، لعدم كفاية إطار البيانات أو تقادها ، أو غياب المصادر الأصلية لها أساساً . أو زيادة الوقت والجهد في الحصول على البيانات الخاصة بالفئات . في هذه الحالة يلجأ الباحث إلى تحديد عدد المفردات لكل فئة في العينة بناء على تقديراته وأحكامه الذاتية أو بناء على خبرات سابقة .

وفي هذه الحالة يحدد الباحث المتغيرات والفئات التي يدرسها ثم يختار عدداً من المفردات يمثل كل فئة في العينة دون الحاجة لنسبة تمثيلها في المجتمع . بحيث تكون حصة كل فئة هي الرقم الذي حدده الباحث .

فإذا لم يكن لديه إحصاءات لنسب تمثيل الفئات في المجتمع (في المثال السابق) فإنه قد يختار أن يوزع العينة بالتساوي بين الذكور والإناث ٥٠٠ ذكور/ ٥٠٠ إناث وقد يرى نسبة أخرى (حصة) للفئات مستوى التعليم متساوية فيقسم كل فئة من الفئات السابقة بالتساوي أيضاً على ١٢٥ مفردة لكل مستوى تعليمي بين الذكور ، ومثلها بين الإناث وهكذا .

وعلى الرغم من وجود الفئات داخل بناء العينة إلا أن غياب مستوى تمثيلها . يجعل العينة غير مثالية وبالتالي يصعب التعميم من خلال نتائج دراستها . ولذلك لا ينصح باستخدامها إلا في حالات صعوبة اختيار بديل آخر مثل العينة الطبقية . أو مبرر قوي لاختيارها . ولكن في جميع الأحوال يظل الخطر من التعميم من أهم

عيوب هذا النوع .

* هيئة التجمعات *Clusters Sample* :

يعتبر التمثيل الجغرافي أساسياً في كثير من البحوث لأغراض المقارنة . حيث يستهدف البحث دراسة أنماط المشاهد، أو الإقبال على القراءة، أو مستويات التقصيل والاهتمام للبرامج الإذاعية والتلفزيونية ، أو استخدامات وسائل الإعلام بين أقاليم مختلفة، أو ثقافات متباينة، ومن خلال التقسيم الطبقي أيضاً داخل هذه الأقاليم أو المدن أو المحافظات إلى آخره .

ويشكل اختيار العينة في هذه الحالة صعوبة في تحديد ما عن بين كل المدن أو القرى التي تنتمي للإقليم أو المحافظة . على أساس اختيار عدد من المفردات في كل مدينة أو كل قرية فيها . ولذلك يكتفى الباحث باختيار تجمع واحد *Cluster* داخل الإقليم أو المحافظة يمثلها - مدينة أو قرية - ويختار من هذا التجمع ، مفردات العينة التي سوف يتعامل معها الباحث . ولذلك تسمى أيضاً العينة المساحية *Area Sample* حيث يتم تقسيم المجتمع إلى مساحات أو أقاليم أو مناطق أو قطاعات جغرافية ثم يختار من كل منها تجمعاً تختار من بينه مفردات العينة .

ويعم اختيار التجمعات عادة على مراحل : فيتم تقسيم المجتمع أولاً إلى محافظات (على سبيل المثال) ثم يختار منها عدد من المحافظات (عشراني أو خمسي) ثم يقسم المحافظات التي اختارها إلى مراكز ويختار من بينها المركز الذي سيختار منه بالتالي القرية أو المدينة (التجمع) التي سيختار منها مفردات العينة التي تمثل الإقليم والمحافظة في النهاية .

ونظراً لهذا التدرج في الاختيار محافظة/مركز/قرية/مفردات . فإنه يطلق عليها أيضاً **العينة العنقودية** .

ويتطلب هذا النوع ضرورة تمثيل التجمعات للإقليم أو المناطق أو القطاعات أو المحافظات تمثيلاً صادقاً . لأن هذا المجتمع هو الأساس في تعميم النتائج . بجانب الاختيار الأولي السليم للقطاع أو الإقليم الأكبر ، حتى يتم تسلسل الاختيار بعد ذلك بما يوفر التمثيل الصادق لكل مستوى أعلى .

* العينة العمدية *Purposive Sample* :

يختار الباحث الأفراد في هذه العينة بطريقة عمدية، طبقاً لما يراه من سمات أو خصائص تتوفر في الأفراد بما يتخدم أهداف البحث . مثل دراسة آراء واتجاهات قادة الرأي، أو القائم بالاتصال في وسائل الإعلام المختلفة ، أو المرأة العاملة ومشاهدتها لبرامج المرأة على سبيل المثال . أو كبار السن (فوق الستين) في دراسة (حسن عماد ٩٤) "التلفزيون في حياة كبار السن - دراسة مسحية لعينة من سكان القاهرة"^(١) ففي هذا البحث تم اختيار فئة عمرية واحدة بشكل عمدي ، وتم اختيار مفرداتها أيضاً من بين سكان القاهرة أيضاً بشكل عمدي . ويظهر ذلك في تحديد هذا الاختيار في عنوان الدراسة .

أو دراسة صفحات المرأة أو الطفل أو المصحفات الرياضية من بين صفحات الصحف وهكذا بما يرتبط بداية بأهداف البحث ومتطلباته المنهجية .

* العينة العارضة أو العابرة *Chunk Sample* :

أو كما يسميها آخرون العينة بالمصادفة *Accidental Sample* (محمد الرئائي ٨٩/١٣٦) . وفي هذا النوع من العينات ، لا يخضع اختيار مفرداتها لأي معيار سوى اختبار المكان أو التعرض العابر ، أو الأفراد الذين يتصادف وجودهم في شارع أو منطقة ما . في وقت ما وأجراء المقابلات معهم . وعادة يتم المقابلة مع من يتصادف مرورهم أو عبورهم دون اعتبار لخصائص أخرى مستهدفة تم تصنيف هؤلاء الأفراد على أساسها مثل السن/ أو التعليم/ أو معدل الانتظام في قراءة الصحف/ أو كثافة مشاهدة التلفزيون إلى آخره لأن هذه الخصائص تكون مستهدفة في التحليل بعد ذلك وليس في اختيار الأفراد كما سبق أن أوضحنا في العينات الطبقية أو الحصصية أو العمدية . ذلك أن الاختيار هنا مرهون بالمرجع والوقت . وحيث أن الباحث يحاول أن يختار بناء على تصنيفات مسبقة فقد تطرأ الدعة كثيراً وتطلب جهداً كبيراً أيضاً للوصول إلى العدد المطلوب بالخصائص المحددة للأفراد . وعادة ما تستخدم مثل هذه العينات في ملاحظة السلوك العابر لوسائل الإعلام أو الإعلان ، مثل التفهيم في إخراج الصفحة الأولى لجريدة ما ، أو

(١) حسن عماد : التلفزيون في حياة كبار السن - دراسة مسحية لعينة من سكان القاهرة، مجلة بحوث الاتصال، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد ١١، يوليو ٩٤، ص ٦٧-٩٥ .

التعرض لإعلان من إعلانات الطرق وغيرها . أو ملاحظة التعليقات السريعة على بعض الأحداث التجارية من المارين في منطقة معينة وفي وقت معين .

وهذه العينة لا تمثل المجتمع الأصلي . لكنها تمثل فقط الأفراد العابرين بالصدفة في منطقة معينة أو شارع معين في وقت ما . ولذلك فإن نتائج البحوث التي تكون معتمدة على هذا النوع من العينات لاتصلح للتعميم لعدم قسيتها للمجتمع . بالإضافة إلى أنها تنضم بالتحيز لأن اختبار العابرين في وقت ما في منطقة ما قد يمثلون فئة ما ذات سمات خاصة ترتبط مصالحها بالمرور العابر في هذه المنطقة . فقد تكون المنطقة طريق مرور إلى إحدى الجامعات أو المدارس بالمنطقة . أو الطريق إلى أحد المصانع . أو هيئات مثل هيئة رعاية المسنين . فسوف نجد في هذه الحالة أن توزيع العينة وانتشارها سوف يميل أكثر إلى هذه الفئات طلاب/ عاملون/ مسنين.... إلى آخره. مما يعرّض عليه تزايد أخطاء العينات وانحرافاتها .

ولذلك فإن أفضل استخدام لهذا النوع من العينات ، في الدراسات الأولية أو إجراء اختبارات الصدق لأدوات البحث ، أو إعادة الاختبار على عينات أخرى أصغر مع فئات معينة . قد يلتقي بها الباحث في منطقة ما في وقت ما .

* العينة المعكائنة أو المتضاعفة *Snowball Sample* :

وهذه العينة تبدأ بمفردة أو مفردات ذات خصائص معينة . تتولى كل منها الاتصال بعدد آخر من نفس الفئة أو الخصائص الفئوية، إلى أن ينتهي الباحث من الوصول إلى العدد المستهدف للعينة التي لمجتمع لها خصائص معينة . ولذلك فإن المفردة الواحدة تتصل بآخرين ، والآخرين يتصلون بآخرين، ولذلك يشبهها الخبراء بكرة الثلج التي يزداد حجمها أثناء جريانها على الجليد، أو يشبهونها بالنظام العنقودي .

أو يحدث العكس فتجرى المقابلة مع مفردة من المفردات وتساءل أسئلة معينة . ثم تقدم إجاباتها إلى مفردات أخرى، والمفردات الأخرى تقود إلى أخرى.... وهكذا وقد يتم تنامي العينة بشكل هادف وعمدى من البداية ، أو قد تقود إليه الإجراءات المنهجية لاستكمال البيانات العلمية المطلوبة .

وقد تصلح هذه العينة في الحالات التي تستهدف إجراء البحث مع فئة واحدة ، كالطلاب أو الطالبات في جامعة واحدة ، أو الإثبات في حي واحد على سبيل المثال

ولذلك فإنه مالم يكن التحيز مطلوباً من البداية - فإن عدم توفر الاحتمالية أو العشوائية في هذه الحالة يزيد من خطأ العينة لأن التركيز سيتم على المفردات التي تجمعها الشبكات الاتصالية أو السلاسل العنقودية - والتي عادة ما تجتمع لها خصائص أو سمات واحدة تتميز بالعينة في هذا الاتجاه .

ونحن نميل إلى تصنيف هذا النوع في إطار أساليب الوصول إلى عينة المفردات وليس في إطار تباين الأنواع أو قدر الاحتمالية والعشوائية التي تتوفر في الاختيار ذلك أن مثل هذه العينة والعينة السابقة عليها - العينة العابرة أو عينة الصدفة - تميل إلى أن تكون أساليب ينتهجها الباحث للوصول إلى مفردات معينة طبقاً لأهداف معينة . ولا تميل لأن تكون نوعاً مميزاً من تصنيف العينات . وبذلك فإنه مالم يكن الهدف هو الوصول إلى المفردات التي تضمها الشبكة الاتصالية أو العنقودية - فإن التعميم من خلالها يكون ضعيفاً ، ولا يتم لوله التفسير أو التعميم إلا في حدود هذا النوع من العينات .

وقد استخدم هذا الأسلوب في دراسة (تهيل طلب ٩٤) بعنوان ٣ القهاات المرأة السعودية نحو برامج المرأة بالراديو والتلفزيون السعودي^(١) فالباحث اختار منطقة جدة بالمملكة العربية السعودية كموقع لهذه الدراسة ، وتم اختيار قسم الطالبات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة كمناطق لتوزيع الاستمارات حيث مثلت كل طالبة بداية لشبكها الاجتماعية ، للوصول إلى سيدات أخريات من العاملات وريات البيوت بالإضافة إلى الطالبات . وذلك لصحية إجراء المقابلات الشخصية في مثل هذا النوع من البحوث في المملكة العربية السعودية .

يمكن تصنيف الأنواع السابقة في إطار الكيف *Quality* كما سبق أن أوضحنا لأنها تبحث في أفضل السبل للوصول إلى عينة تتوفر فيها نفس الخصائص التي تميز المجتمع الأصلي ، أو على الأقل توفر الإجابة على التساؤلات الخاصة بمتغيرات الصلات أو الخصائص التي يتم توزيع هذه مفردات العينة على أساسها ، حتى يتم التقليل من خطأ العينة في اختيار العينة ، والارتفاع بدرجة تمثيلها لمجتمع البحث .

ثم يبدأ الباحث بعد ذلك باختيار العدد من المفردات أو الكم *Quantity* وهو ما يمثل حجم العينة والذي يتم اختياره من إطار العينة بشكل عشوائي ، أو شكل

(١) تهيل طلب : نفس المرجع السابق .

منتظم أو بالشكلين معاً . وهو ما يعكس أنواعاً أخرى من العينات ترتبط بطريقة اختيار الكم من وحدات المفردات كالتالى :

* العينة العشوائية البسيطة *Simple Random Sample* :

يتم اختيار المفردات عشوائياً من بين قوائم إطار أو أطر العينة . وذلك تعطى لجميع المفردات فرصة متساوية ومستقلة فى الاختيار . وهذا يعنى أن احتمال اختيار المفردات متساو لكل منها لأن الاختيار عشوائى . وكذلك لا توجد علاقة بين المفردات التى يتم اختيارها وغيرها من المفردات ، فكل المفردات بالنسبة للباحث لا يعبر عنها سوى رقم فى الجدول العشوائية ، أو الاختيار بالقرعة ، أو بطريقة الروليت وغيرها من الطرق .

ويعتبر ذلك من خصائص الاختيار العشوائى التى تحتفظ فى :

١- أن يكون لجميع المفردات فرصة متساوية فى الاختيار . حيث توضع جميع المفردات فى إطار العينة أو ما يعبر عنها بالأرقام فى وضع الاختيار .

٢- أن يكون اختيار كل مفردة مستقلاً عن الأخرى . وعلى سبيل المثال يتم اختيار المفردات من داخل الفصول الدراسية فى المدرسة مستقلة عن باقى زملائها فى الفصل الواحد .

إلا أن هذا الاختيار قد يميل إلى التحيز نحو فئة أو سمة معينة من الفئات أو تسقط فئة أو سمة تماماً أو يقل تمثيلها نتيجة الاختيار العشوائى . فقد تختار العدد الأكبر من فصل واحد من فصول المدرسة أو الفرقة الدراسية ، أو يتطلب اختيار الأثاث على الذكور نتيجة الاختيار العشوائى مما يترتب عليه ارتفاع نسبة الخطأ المعيارى للمتوسط الحسابى للمتغير أو المتغيرات . نتيجة زيادة هدم لمجانس المجتمع وقلة حجم العينة .

ولذلك فإن الخطأ المعيارى للمتوسط الحسابى للمتغير يقل كلما زاد لمجانس المجتمع (أى انخفض الإنحراف المعيارى للعينة) وزاد حجم العينة . وبالتالى يمكن التقليل من خطأ الصدفة أو خطأ العشوائية . ويمكن الرجوع إلى مراجع الإحصاء لمعرفة العلاقات الإحصائية التى تكشف عن الأخطاء الناتجة عن انحراف العينات عن متوسطات المجتمع التى تعكس الخصائص الإحصائية فى حساب مقاييس التشتت والنزعة المركزية .

* العينة المنتظمة Systematic Sample :

يحاول هذا النوع تجنب خطأ الصدفة أو خطأ العشوائية الذي يترتب عليه زيادة احتمالات التحيز أو الميل نحو اختيار كم أكبر من خصائص أو سمات معينة . فقد يميل الاختيار في معظمه إلى ربع القائمة الأول أو الأخير وهو ما يعكس سمات أو خصائص معينة للمجتمع على سبيل المثال .

ولذلك يتم استخدام العينة المنتظمة لضمان ثبات توزيع الاختيار على إطار العينة كله من البداية إلى النهاية . حيث يقل مجال اختيار كل مفردة ، ويتساوى لكل المفردات ، ويوزع أيضاً على كل مواقع الاختيار . ولذلك تتسم هذه العينة بالانتظام في اختيار مفرداتها من خلال إتباع هذا الأسلوب .

- تحديد مجال العينة (مجال اختيار كل مفردة) .

- يتم بالتالي المحافظة على مسافة الاختيار بين كل مفردة والمفردة التي تليها .

- يضمن بذلك شمول الاختيار من بين كل المواقع في القائمة بنفس النسبة نظراً لثبات مجال الاختيار ، ومسافة الاختيار بين كل مفردة والأخرى .

فإذا كان مجموع مفردات مجتمع البحث ١٠٠.٠٠٠ مفردة ومجموع مفردات عينة البحث ٥٠٠ مفردة .

فيحسب مجال العينة بقسمة مجموع مفردات المجتمع على مجموع مفردات العينة .

$$\text{مجال العينة} = \frac{١٠٠.٠٠٠}{٥٠٠} = ٢٠٠ \text{ مفردة}$$

وهذا يعني اختيار مفردة من بين كل ٢٠٠ مفردة على التوالي فالمفردة الأولى يتم اختيارها من الـ ٢٠٠ الأولى والثانية من الـ ٢٠٠ الثانية وهكذا حتى الـ ٢٠٠ رقم ٥٠٠ .

فإذا اختار الباحث المفردة رقم ٢ من المجال الأول فالمفردة الثانية ستكون رقم ٢٠٢ والثالثة ٤٠٢ والرابعة ٦٠٢.....والأخيرة ٩٩.٨٠٢ .

ومع تقليل درجة التحيز في هذا الاختيار ، إلا أن الاختيار المصدى للمفردة الأولى ومسار الاختيار بشكل منتظم يشير إلى أن أي تحيز أو خطأ في اختيار المفردة الأولى سيؤدي إلى انتقال هذا الخطأ أو التحيز إلى المفردات التالية ، وذلك

كان تعديل اختبار المفرد الأولى ليكون عشوائياً . كما في النوع التالي :

* العينة العشوائية المنتظمة *Systematic Random Sample* :

يتجنب الباحث في هذا النوع التحيز الناتج عن الاختيار العسدي للمفردة الأولى ، ولذلك يختار المفردة بشكل عشوائي من بين مجال الاختيار الأول ، ثم تتولد مسافة الاختيار بما يعادل المجال بين كل مفردة والتي يليها .

فإذا كان مجال الاختيار في المثال السابق هو ٢٠٠ مفردة فختار مفردة من بين الـ ٢٠٠ مفردة الأولى بشكل عشوائي ، ويختار الرقم التالي بما يعادل رقم المفردة الأولى مضافاً إليه مسافة الاختيار التي تعادل مجال اختيار العينة .

فإذا اختيرت المفردة الأولى بشكل عشوائي وكانت رقم ١١٥ فالمفردة الثانية ستكون رقم ٣١٥ والثالثة ٥١٥ وهكذا وتكون المفردة الأخيرة رقم ٩٩٩١٥ .

وفي اختيار العينات من الصحف بهذه الطريقة ، يؤخذ عليها صعوبة تجنب التحيز الناتج من تكرار الاختيار مع وحدة المجال خصوصاً إذا كان الاختيار مفرداً كل أسبوع (يوم كل أسبوع) فهذا يعني تكرار نفس سمات الصحيفة التي تصدر في مثل هذا اليوم أسبوعياً ، مثل الأعداد الأسبوعية أو الخاصة من الصحف أو أعداد المناسبات أو الملاحق . وهذا يعني تكرار رصد نفس السمات في كل عدد من أعداد العينة .

ولذلك يلجأ الباحث إلى أسلوب الدورات *Rotation* في اختيار العينة العشوائية المنتظمة عند اختيار الأعداد أسبوعياً . وذلك بإعطاء الباحث المرونة في تغيير الاختيار يوماً واحداً في كل اختيار بعد الذي اختاره في المرة السابقة .

فإذا كان اختبار المفرد الأولى عشوائياً يوم الأحد من الأسبوع الأول ، فلا يتم اختبار الأعداد التالية كل يوم أحد خشية أن يناسب هذا الاختيار محمياً في الشكل أو الجاهز المحتوي في هذا اليوم من كل أسبوع فيؤثر في صديق النتائج .

ولذلك يختار الباحث المفردة الثانية يوم الاثنين من الأسبوع الثاني ، والثالثة يوم الثلاثاء من الأسبوع الثالث وهكذا . فيتكون بذلك أسبوع صناعي من اختيار الباحث .

ويطبق نفس الاختيار في حالة اختبار الأسابيع خلال الشهور ، أو الشهور خلال السنوات .

ويحقق أسلوب الدورة - بهذه الطريقة - في دراسة الصحف ، وبصفة خاصة في تحليل محتوى الصحف - يحقق العديد من المزايا منها :

- إعطاء فرصة متساوية لجميع أيام الصدور في تمثيل العينة ، وهذا يحقق المقارنة المنهجية السليمة بين الفترات وبعضها .

- يتمكن الباحث باستخدام هذا الأسلوب من بناء الفترات الصناعية المنتظمة لأغراض التحليل (أسبوع / أسبوعين ... شهر مثلاً) مع ضمان نقص البعد الزمني بين كل الأيام وبعضها بدلاً من اقترابها أو تباعدها في الاختيار العشوائي لبناء هذه الفترات . وضمان لتمثيل أيام الفترات الصناعية في العينة بنفس المستوى .

- استبعاد الأعداد الأسبوعية أو الخاصة من البداية يحقق عدم التحيز الناتج عن تميز مثل هذه الأعداد في الشكل والمحتوى عن باقي أيام الأسبوع .

تعدد اختيارات العينات

باستثناء بحوث تحليل محتوى الصحف ، نادراً ما نجد بحثاً لم يستخدم أكثر من نوع من أنواع العينات التي تم عرضها . وبصفة عامة نجد الاختيار العشوائي ، أو الاختيار العشوائي المنتظم للمفردات يفسرن دائماً بنوع آخر بعدد كهلنية تمثيل العينة لخصائص المجتمع ، وهو ما قدمناه في إطار مفهوم الكيف والكم في اختيار العينات .

فالعينة الطبقية تحدد أولاً التمثيل النسبي للفئات المجتمع في العينات ، ثم يتم اختيار المفردات بعد ذلك من بين هذه الفئات في حدود الرقم المصير: من تناسب بشكل عشوائي أو عشوائي منتظم .

وكذلك في العينة الحصصية ، وإن كان تمثيل الفئات يتحقق من خلال الرصد فقط ، دون التمثيل النسبي للأعداد ، فإن اختيار الأعداد يتم أيضاً من خلال العينة العشوائية أو العشوائية المنتظمة بعد ذلك .

وفي عينة التجميعات أو العينات المساحية ، فإن الانتقال من مستوى إلى المستوى التالي في التفصيلات الجغرافية أو الإقليمية قد يتم بشكل عشوائي أو منتظم في كل مرحلة ، حتى يصل الباحث إلى اختيار المفردات من بين مجموع مفردات التجمع بشكل عشوائي أو منتظم أيضاً وهكذا .

بل إننا نجد بحوثاً تفرض على الباحث بناء أشكال أخرى لاختيار العينات ،
تفرضها أهداف البحث وبناء العلاقات الفرضية من جانب ، وحرص الباحث على
تمثيل العينة لمكونات المجتمع من جانب آخر . ومن هذه الأشكال ما يلي :

*** العينة متعددة الأبعاد *Dimensional Sample* :**

ويتم اختيار هذه العينات من خلال متغيرين أو أكثر ذي علاقة ببعضهما ، أو
أن تصنيف الفئات يتم من خلال اشتراك أكثر من صفة أو سمة من سمات المجتمع
مع بعضهما (K.D.Baily 78:82) فإذا كانت أهداف الدراسة تسعى إلى الكشف
عن انتظام مشاهدة التلفزيونية من بين مشاهدي قنوات التلفزيون الرئيسية
(الأولى والثانية) من الرجال والنساء . فإن العينة يتم اختيارها بحيث يجمع لها
وصف المشاهدة للقناتين والنوع معاً .

ويمكن التمثيل في بناء هذه العينة بالطريقة الطبقية متى توافرت البيانات
المخصصة بالتمثيل الطبقي أو بالطريقة الحصصية متى تولى الباحث ذلك .

فإذا كانت العينة فراسها ٥٠٠ مفردة يتم توزيعها طبقياً ٣٠٠ ذكور ٢٠٠
إناث وإذا كانت نسبة مشاهدة الرجال إلى النساء في القناة الأولى ٦٠٪ ، ٦٠٪
والقناة الثانية العكس .

فإن توزيع العينة يكون كالآتي : التوزيع بالتناسب

| النوع \ القناة | الأولى | الثانية | المجموع |
|----------------|--------|---------|---------|
| ذكور | ١٢٠ | ١٨٠ | ٣٠٠ |
| إناث | ١٢٠ | ٨٠ | ٢٠٠ |
| المجموع | ٢٤٠ | ٢٦٠ | ٥٠٠ |

أو يتم التوزيع بأسلوب الحصص فيتم اختيار ١٢٥ مفردة لكل عينة يجمع لها
صفة النوع وتفضيل إحدى القناتين .

ويتم بعد ذلك في المرحلة التالية اختيار المفردات من بين مجموع مفردات
المجتمع في الفئات التي يجمع لها صفتين أو تجمع بين فئتين متغيرين . بالطريقة

العشوائية أو الطريقة العشوائية المنتظمة .

ويحقق هنا الاختيار توافر الخصائص في المفردات التي يسعى إلى دراستها .
وتحقق تمثيلاً صادقاً في اختيار هذه المفردات .

* العينة متعددة المراحل *Multistage Sample* :

قدمت طريقة اختيار عينة التجمعات *Clusters* نموذجاً لطريقة اختيار العينة على مراحل ، حيث يتم في كل مرحلة إجراءات اختيار العينات ، فالباحث قد يختار عينة من بين المحافظات التي تشمل مصر ، ثم عينة من المراكز التي تنتمي إلى المحافظات المختارة ، ثم عينة من القرى التي تنتمي إلى المراكز المختارة ، وبعد ذلك قد يتم اختيار المفردات بطريقة طبقية أو حصصية ثم يختار هذه المفردات من بين الثلثات بطريقة عشوائية أو منتظمة أو عشوائية منتظمة .

وبذلك يكون قد مر بعدة مراحل في اختيار عينة الاسماء التي سيتم بجمع البيانات منها بالأسلوب والأدوات المناسبة .

وإذا كان أسلوب اختيار التجمعات يفرض على الباحث هذا الاختيار المرحلي ، حتى يتحقق صدق تمثيل العينات في المستويات المختلفة ، فإنه أصبح شائعاً استخدام هذه الطريقة في اختيار العينات في بحوث الجمهور ، وبحوث تحليل المحتوى ، وتعرف باسم العينة متعددة المراحل .

وفي اختيار العينة من الصحف في هذه الحالة لأغراض التحليل أو دراسة الشكل ، فإنها تمر بالمراحل التالية :

- عينة من المصدر أو الاسماء (صحيفة من مجموعة صحف تصدرها المؤسسة) .
- عينة زمنية من فترات الإصدار .
- عينة من وحدات المحتوى ، أو الصفحات لتحقيق أهداف الدراسة .

ويمكن اختيار عينة المصدر عشوائياً أو عديداً ، طبقاً للهدف من الدراسة ، وتعدد المصادر ودرجة تجانسها ، واختيار العينة الزمنية بأسلوب الدورة التي يحقق تمثيل كل الأيام في الإطار الزمني ، وبعد ذلك يمكن اختيار أشكال عرض المحتوى (مقالات/أحاديث/تحقيقات/....) في الصفحات ، أو الصفحة الأولى وحدها أو الأخيرة وحدها ، أو الاثنين معاً ، تبعاً لأهداف البحث ومتطلباته .

وهذا يعكس شكل الاختيار على مراحل والذي يطلق على هذا النوع من العينات . وكما سبق أن قلنا يعتبر الاختيار المتعدد في شكل من الأشكال التي تفرع هذا التعدد هو الأسلوب المناسب الذي يحقق دقة التمثيل وعشوائية الاختيار معاً ، فيستجنب الباحث التحيز الناتج عن الاكتفاء بطريقة واحدة أو أسلوب واحد لاختيار العينة . لأن كل أسلوب له مزايا وعيوب ، واستخدام أكثر من أسلوب في الاختيار المتعدد يتجاوز العيوب الخاصة بكل نوع من خلال مزايا استخدام الأساليب الأخرى معاً .

وبصفة عامة نجد أن كل هذه الأنواع تصلح لكل البحوث في حدود أهداف البحث وخصائص مفرداته وحجم العينة المستهدف . وليس هناك نوعاً منها يرتبط بطريقة أو منهج للبحث بذاته . وتظهر مهارة الباحث في السيطرة على نظام اختيار العينات والتقليل بقدر الإمكان من أخطاء نظام العينات ، التي لا يمكن تجنبها كاملاً إلا بالدراسة الشاملة لكل مفردات مجتمع البحث ، وهو ما يصعب تحقيقه . ولذلك يجب أن يحاول الباحث بقدر الإمكان تخفيف خطأ العشوائية أو الصدفة ، واحتمالات تزايد الانحراف المعياري عن متوسط خصائص الصفات من خلال زيادة حجم العينة بقدر الإمكان . ذلك أن خطأ العشوائية أو الصدفة يقل بزيادة حجم العينة . وأن يحاول أيضاً تمثيل خصائص المجتمع في اختيار العينة تمثيلاً صحيحاً ، للتقليل من خطأ العجز الذي ينتج من عدم تمثيل العينة للمجتمع تمثيلاً صحيحاً ، بتأثير الاختيار العمدى ، أو تأثير الوقت والإمكانات المحدودة ، وعدم كفاية إطار العينة والقوائم المنقوصة . وإذا كان خطأ الصدفة الناتج عن العشوائية يمكن تقديره بالطرق الإحصائية ، ومراعاته في النتائج ، فإن الأخطاء الناجمة عن تحيز الاختيار لا يمكن تجنبها دون تجنب أسبابه .

لذلك يجب أن يبذل الباحث جهداً مضاعفاً في تجنب أخطاء العينات حتى يمكن أن يطمئن إلى صدق النتائج وثباتها ، وصدق التفسيرات والتعميمات العلمية .

ويجب أن يراعى الباحث أن الأساس في التصميم هو دراسة كل مجتمع البحث، أما نظام العينات فهو نظام يتجاوز به الباحث صعوبات الوقت والإمكانات والجهد المطلوب في دراسة المجتمع الكلي . ولذلك يرتبط نجاح تطبيق نظام العينات بتجاوز العوامل التي تؤدي إلى عدم كفايته في التفسير والتعميم .

الباب الثالث



مناهج البحث

والتصميمات المنهجية

يمكن بذاته أن تقرر أن الدراسات الإعلامية قد تجاوزت حدود الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغة. بعد أن أصبحت السمة المميزة للعالم المعاصر هو وفرة المعلومات والبيانات في المصادر المتعددة التي أصبح من السهل الوصول إليها بفضل التطور التكنولوجي المتعاظم أيضاً في مصادر الاتصال والمعلومات . بل إن التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال انعكس بالدرجة الأكبر على تطور وسائل الإعلام وانتشارها، وزيادة ارتباط جمهور القارئ بها، وتطور ممارسة المهنة وإتقانها بالإعلام . حتى يمكن أن تقرر أيضاً أن مفهوم البدايات الأولى أو المبكرة في دراسة الظاهرة الإعلامية أصبح غائباً تماماً في ظل مظاهر التطور المتعددة في العملية الإعلامية وعناصرها .

ولذلك فإن الدراسات تنحصر في معظمها إلى الدراسات الوصفية التي تهتم بدراسة الظاهرة الإعلامية في وضعها الراهن ولا تلتفت عند حدود الوصف والتشخيص، بل تتجاوز ذلك إلى وصف العلاقات السببية لأغراض اكتشاف الحقائق المرتبطة بها وتعميقها .

وقليل من الدراسات الإعلامية أيضاً التي تنحصر إلى الدراسات العملية، حيث تغيب عوامل الضبط المحكم، ويصعب السيطرة الكلية على حركة المتغيرات والمتغيرات، إلا في حالات محدودة ترتبط بدراسات الطفولة في هلاقتها بوسائل الإعلام أو تنظيم توالدي المشاهدة أو الاستماع لأغراض التجريب .

ومع سيادة الدراسات الوصفية فإن هناك عدة مستويات لهذه الدراسات تمكس الأهداف العامة لتطبيقاتها، وتنعكس أيضاً المتطلبات المنهجية لتحقيق هذه الأهداف التي تتمثل في الآتي :

الهدف الأول : وهو الوصف المجرد للظاهرة الإعلامية وحركتها، وعلاقاتها . بالإضافة إلى وصف عناصرها والعلاقات بين هذه العناصر ومحتواها، سواء للمساهمة في وصف الظاهرة الكلية أو الاكتفاء بوصف هذه العناصر منفردة مثل رسم خريطة الخصائص السكانية لقراء الصحف، أو الاكتفاء بالتمتع على مشاهدة أو عدم مشاهدة التلفزيون . أو وصف خصائص القارئ بالاتصال في وسائل الإعلام أو وصف محتوى الإعلام.... وغيرها مما يجرى عن الوصف المجرد لعناصر العملية المختلفة، وكذلك الوصف المجرد للعلاقات بينها مثل العلاقة بين خصائص القراء

والنماذج الاهتمام والتفضيل، أو خصائص المشاهدين واستخدامهم للتلفزيون
وتفضيلهم للبرامج.... وهكذا . وهذا ما يمكن تلخيصه في الاكتفاء بدراسة
من.... وماذا....؟

الهدف الثاني: وهو وصف العلاقات السببية لحركة الظاهرة وعلاقتها وكذلك
وصف العلاقات السببية لحركة عناصر الظاهرة الإعلامية أيضاً وعلاقتها . وذلك
ما يمكن تلخيصه أيضاً في الأسئلة كيف....؟ ولماذا....؟ التي تعكس البحث في
أسباب حدوث الظاهرة، والعلاقة بين الأسباب والنتائج أو العلاقة بين المقدمات
والنتائج في دراسة الظاهرة الإعلامية في إطارها الحركي وتأثيرها أو تأثيرها
بالظواهر الاجتماعية الأخرى أو السياق الاجتماعي العام . مثل الإجابة على
الأسئلة الخاصة بعزوف المشاهدين عن مشاهدة القنوات المحلية، أو أسباب تباهن
الاهتمام والتفضيل لوسائل الإعلام ومحتواها، أو العلاقة بين ظهور سلوك الطفل
ومستوى تعرضه للبرامج التلفزيونية.... وغيرها .

ومثل هذه الدراسات لا تكفي بالوصف المجرد لحركة الظاهرة الإعلامية أو
حركة عناصرها ولكنها تهتم بوصف العلاقات السببية بداية من وجود الظاهرة
أصلاً، حتى تقرير العلاقة بين الأسباب والنتائج .

الهدف الثالث : ويرتبط بالبحوث في وصف الواقع الإعلامية كما
حدثت في الماضي، أو تجاوز الماضي والواقع الراهن إلى بناء التوقعات الخاصة
بحركة الظاهرة أو النماذج حركة عناصرها في المستقبل . ويرتبط الهدف الثالث
بالدراسات التاريخية والمستقبلية التي يتم تصنيفها على أساس الزمن كما أوضحنا
في الفصل الأول من هذا الكتاب .

ومع تعديل المستويات الخاصة بالدراسات الوصفية، وتعدد الأهداف التي يمكن
تحقيقها من خلال الوصف والتشخيص، تتعدد أيضاً طرق البحث والمناهج العلمية،
وكذلك التصميمات المنهجية التي يمكن تصميمها بذاتها أو بارتباطها بطرق البحث
ومناهجه. بالإضافة إلى المنهج التجريبي أو التجريب المعمل الذي يستقل بأدواته
وتصميماته لتحقيق الضبط المحكم لحركة الظاهرة ومتغيراتها. والمساهمة في بناء
التوقعات والتنبؤات من خلال الضبط المحكم لحركة الظاهرة الإعلامية وعناصرها
في إطار التجريب المعمل .

وحيث أن الظاهرة الإعلامية - كما سبق أن أوضحنا - هي ظاهرة معقدة ومتشابهة العلاقات ولا تعمل بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى، بل تتبادل التأثير مع هذه الظواهر في إطار السياق الاجتماعي العام. لهذا لا تكفى المناهج الوصفية وحدها للإجابة على كل التساؤلات المنهجية الخاصة بدراسة الظاهرة الإعلامية في إطارها الزمني. ولا تكفى أيضاً دراسة الظاهرة في إطارها الجزئي ورسم النتائج الكمية التي تعبر عن حركة العناصر وارتباطها ببعضها من خلال أساليب المعالجة المنهجية. بل نحتاج أكثر من ذلك إلى البحث في البعد الكيفي لحركة الظاهرة وعناصرها وصياغة التفسيرات النقدية للعلاقات المتعددة المتشابهة للإجابة على الأسئلة : كيف ؟... ولماذا ؟... من خلال الرصد النقدي والملاحظة الميدانية التي تتجاوز إطار النتائج الكمية المرتبطة بحدود الأهداف الجزئية ودراسة المجتمعات والعينات المحدودة للوصول إلى النتائج التفسيرية والكيفية والنقدية للإطار الكلي والعلاقات المتبادلة لحركة الظاهرة الإعلامية في السياق الاجتماعي العام.

وبناءً على هذا العرض تم تقسيم هذا الباب إلى خمسة فصول تبعاً لمستويات الأهداف في علاقتها بالوصف الكمي والكيفي وكذلك صياغة العلاقات السببية وتفسيرها، بالإضافة إلى البعد الزمني، يضم كل فصل منها عدداً من المناهج وطرق البحث والتصميمات المنهجية التي يمكن توظيفها في البحث والتقصي والوصول إلى النتائج المستهدفة موزعة كالآتي :

الفصل السابع: وصف الظاهرة الإعلامية وعناصرها، ويعرض هذا الفصل للمناهج والتصميمات التي يمكن أن تلبد في تحقيق هدف الوصف المجرد مثل المسح الوصفي ودراسة الحالة ومنهج النظم والمنهج المقارن والتحليل البعدي.

الفصل الثامن : وصف العلاقات السببية واختبارها، ويضم هذا الوصف المناهج التي تسهم في الإجابة على الأسئلة كيف ؟... ولماذا ؟... وتقدم تفسيراً امبريقياً لبناء العلاقات واتجاهات التأثير بينها وهي مناهج السببية المقارنة والمسح الاستدلالي، والدراسات الارتباطية وكذلك التصميمات المنهجية الخاصة بالدراسات شبه التجريبية ودون التجريبية، ثم المنهج التجريبي أو التجريب المعطى.

الفصل التاسع : تحليل محتوى الإعلام . ويهتم هذا الفصل بكل من التحليل الوصفي والاستدلالي . ويفرد الباب فصلاً خاصاً لتحليل المحتوى لماله من أهمية خاصة في الدراسات الإعلامية منذ النشأ وحتى الآن .

الفصل العاشر: الدراسات التاريخية . والمستقبلية، ويعرض هذا الفصل المنهج التاريخي والأساليب المنهجية للتميز وبناء التعرفات في الدراسات المستقبلية .

الفصل الحادي عشر: الدراسات الكيفية والبحث النقدي: ويهتم هذا الفصل بالتحليل الكيفي وبناء النتائج من خلال الرؤية النقدية للعلاقات الخاصة بوجوه الظاهرة وحركتها في إطار النظريات النقدية وممارس التحليل الكيفي والنقد الناحص للعلاقات والنتائج .

وصف الظاهرة الإعلامية وعناصرها

هناك العديد من البحوث والدراسات العلمية التي تلقى بأهدافها عند حدود الوصف المجرد للظاهرة في إطارها المستقل، للإجابة على عدد من التساؤلات ماذا؟... وكيف؟... أي التعرف بالظاهرة والتعبر فيها، أو كيف تتحرك هذه الظاهرة؟ أو كيف يتم التعبر فيها ؟

وبالإضافة إلى ذلك، هناك بحوث أخرى تتجه إلى وصف عناصر هذه الظاهرة، في إطار نفس التساؤلات السابقة ماذا؟... وكيف؟... بالإضافة إلى من؟... للإشارة إلى عناصر أخرى للظاهرة .

وعلى سبيل المثال فقد تستهدف البحث دراسة تطور قراءة الصحف في المجتمع المصري خلال فترة معينة . أو كيف يساهم التلفزيون في محور الأمية...؟... أو وصف دور وسائل الإعلام خلال فترة معينة. أو كيف يساهم التلفزيون في محور الأمية...؟... أو وصف دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي البيئي عند الأطفال . فهذه كلها بحوث أو دراسات تستهدف الوصف المجرد للظاهرة الإعلامية دون أن تتجاوز ذلك إلى البحث في العلاقات الخاصة للظاهرة بالظواهر الاجتماعية الأخرى مثل ارتفاع مستوى التعليم أو التعبر في العادات الاجتماعية على سبيل المثال .

ومن جانب آخر فقد تستهدف بحوث أخرى وصف خصائص القائم بالاتصال في المؤسسات الإعلامية، أو وصف قراء أو غير قراء الصحف . أو الإجابة على السؤال الخاص ماذا قبل أو يقال في وسائل الإعلام في إطار تحليل محتواها .

وغيرها من البحوث التي تستهدف الإجابة على الأسئلة التقليدية من ...؟ يقول ماذا...؟ لمن...؟ وفي إطار جزئي لا يصل إلى مستوى الإجابة على التساؤلات الخاصة بالعلاقات السببية بين هذه العناصر وبعضها .

ومثل هذه التساؤلات التي تستهدف الوصف المجرد للظاهرة الإعلامية، أو عناصرها تمهد مبدئياً المناهج والأدوات التي يمكن من خلال توظيفها الإجابة على هذه التساؤلات التي يطرحها الباحث لأغراض الوصف المجرد للظاهرة وحركتها، ووصف عناصرها وحركتها أمثلاً في الواقع الراهن .

ويعتبر المسح بتصميماته المنهجية المختلفة المناهج التي تتعلق وأهداف الوصف المجرد، بجانب دراسة الحالة وتحليل النظم بما يتفق مع دراسة كل عنصر من عناصر الظاهرة حسب خصائصه وسماته .

المسح الوصفي ودراسة خصائص المتغيرات

٣- يعتبر منهج المسح Survey نموذجاً معيارياً لخطوات جمع البيانات من الأفراد البشرية، وهو ما استقر في المجالات النفسية والمعرفية منذ القرن الثامن عشر والبيانات الأولى لاستخدامه في جمع المعلومات عن السكان ووصف الخصائص السكانية، بل إن له أصولاً تاريخية واضحة منذ القدم لأغراض إحصاء الناس وتوزيع الأثروات وتحصيل الضرائب .

ولذلك فإننا لا نبالغ إذا حددنا المفهوم باستخدامه مع الأفراد البشرية بالتحديد دون سواها، لأغراض ترتبط بجمع هذه الأفراد أو بعض هذا المجموع، من خلال التعامل مع المجتمع الكلي أو عينات ممثلة منه .

وإذا كان تعريف منهج المسح بأنه أحد الأشكال الخاصة بجمع المعلومات عن حالة الأفراد وسلوكهم وإدراكهم ومشاعرهم وانحيازاتهم (Ch.M. Backstroom & G. Cesar 81:P.6) . فإنه يعتبر أيضاً الشكل الرئيسي والمعياري لجمع المعلومات عندما تشمل الدراسة المجتمع الكلي أو تكون العينة كبيرة ومنتشرة بالشكل الذي يصعب الاتصال بفرداتها . مما يوفر جانباً كبيراً من الوقت والتلفقات والجهد المبذول من خلال خطوات منهجية وموضوعية .

وهو بهذا المفهوم يعتبر المنهج الرئيسي لدراسة جمهور وسائل الإعلام في

إطارها الوصفي أو التحليلي ، حيث يسمح للباحث - بالإضافة إلى ماسبق - بدراسة عدد كبير من المتغيرات في وقت واحد مثل السمات العامة، والاجتماعية، والنفسية وكذلك أقطاب السلوك الإتصالي، وتقديم قاعدة معرفية واحدة للبيانات الخاصة بهذا الجمهور يمكن استخدامها في وصف تركيبه وبنائه، واختيار العديد من الفروض العلمية الخاصة بالعلاقة بين هذه المتغيرات .

وصف المصح الوصفي Descriptive Survey تصوير وتوثيق الواقع
والحقائق الجارية (R.D. Wimmer 83: P.110). ويهتم في مجال دراسة جمهور المتلقين بوصف حجم وتركيب هذا الجمهور، وتصنيف الدوافع والحاجات، والمعايير الثقافية والاجتماعية، وكذلك الأنماط السلوكية ودرجاتها أو شدتها، ومشكلات الاهتمام والتفضيل. ويثل الوصف في هذا الإطار إجابة على السؤال لن...؟ أي وصف جمهور المتلقين * .

ولا تقف حدود الوصف عند الإجابة على السؤال لن...؟ والتساؤلات المطروحة من خلاله، لأهداف متعددة يتصدها وصف التركيب السكاني أو خصائص جمهور المتلقين لأغراض تخطيط السياسات أو الأهداف الترويجية والتسويقية . بل إن هذا الوصف المجرد يمكن أن يكون هدفا جزئيا في دراسات منهجية علمية، وتطبيقية للعديد من النظريات الاجتماعية والنفسية ذات العلاقة بالدراسات الإعلامية مثل :
- وصف اتجاهات الفئات المختلفة من جمهور المتلقين نحو المحتوى أو القائم بالإتصال في إطار نظريات علم النفس المعرفي . أو وصف اتجاهات الفئات المختلفة من جمهور المتلقين نحو المضمين الاجتماعي والسياسة المختلفة
وهكذا .

- وصف الاهتمام والتفضيل للفئات المختلفة من جمهور المتلقين في إطار أهداف المقارنة ورسم خرائط التعرض إلى وسائل الإعلام ومحتواها في بيئات معينة أو لشرائح معينة .

- وصف الاهتمام والتفضيل لمحتوى وسائل الإعلام في إطار الدراسات الخاصة بتأثيرات وسائل الإعلام وتطبيقاتها في بحوث ترتيب الأولويات (بحوث الأجندة) agenda setting .

* لنجد من التفصيل راجع : محمد عبد الحميد :دراسة الجمهور في بحوث الإعلام (القاهرة) : هالم الكتب ١٩٣ .

- وصف استخدامات جمهور المتلقين أو قناته لوسائل الإعلام، والكشف عن وجود أو غياب دوافع الاستخدام في إطار بحوث الاستخدامات والإشباع *Uses and Gratification* أو الاستخدامات والتأثيرات *Uses and Effects* .

- وصف كثافة الاهتمام أو التعرض إلى وسائل الإعلام لجمهور المتلقين أو قناته، واستجابات هذه الفئات إلى المثيرات الإعلامية في إطار نظريات القرس الثقافي *Cultivation* .

وبغیر ذلك من الدراسات التي تستهدف الوصف الجرد لجمهور المتلقين ووسائله وسلوكه الاتصالي مع وسائل الإعلام ومحتواها، وتهدف هذا الوصف في الإجابة على تساؤلات الدراسات مثل من...؟ يفضل ماذا...؟ أو من...؟ أكثر اهتماماً أو استخداماً؟ أو أكثر استجابة للمثيرات . وهكذا .

وفي هذه الدراسات يتم الوصف أو التغيير فيه أو العلاقة بين بناء هذه السمات من خلال طرق وأساليب الإحصاء الوصفي التي تقف عند حدود تسجيل معاملات الارتباط بين القيم المختلفة .

ولذلك فإن الوصف الكمي يعتبر ضرورياً في هذه الدراسات الوصفية، ويعتبر أيضاً من سمات منهج المسح في الإطار الوصفي أنه منهج كمي *Quantitative* خاصة أنه يتعامل في إجراءاته مع عدد كبير من المفردات يصعب معها الوصف الكيفي من خلال أساليب الملاحظة أو المشاهدة .

الإجراءات المنهجية للمسح

لقد منا أن أهم ما يميز منهج المسح أنه يمثل الطريقة أو الأسلوب الأمثل لجمع المعلومات من مصادرها الأولية، ومرض هذه البيانات في صورة يمكن الاستفادة منها سواء في بناء قاعدة معرفية أو تحقيق فرض الدراسة وتساؤلاتها .

ولذلك فإن أهم الإجراءات أو الخطوات المنهجية المميزة لهذا المنهج هي تنظيم أدوات جمع البيانات وبناء هياكلها، وتشكيل هيئة البحث أو مساعدى الباحث وتدريبهم على التعامل مع المفردات أو البيانات، ثم التعامل مع البيانات التي تم جمعها لتكون في صورة قابلة للاستخدام .

ويمكن إيجاز الإجراءات المنهجية في عملية المسح في الآتي :

- في إطار الإجراءات المنهجية العامة . فإن الباحث عند تحديده للمشكلة ومراقبته

لها لابد أن يتأكد من كفاية المعلومات أو البيانات المتاحة ومصادرها، ومواقع الحصول عليها . اننى تفيد فى صياغة أدوات جمع المعلومات . وتحديد الطريقة المناسبة لاستقاء هذه المعلومات من خلال الأدوات التى تم تصميمها، مثل تفضيل الاستقصاء البريدى، أو اليدوى .

- وكذلك يعتبر اختيار نوع العينة وتحديد حجمها إجراء هاماً للقضاء على عوامل التحيز أو عوامل العشوائية أو الصدفة التى يمكن أن تؤثر فى النتائج وتحديد المعاملات الإحصائية السليمة لحساب الخطأ المعيارى فى حساب العينة .

- ثم تبدأ بعد ذلك خطوات اختيار هيئة البحث والمعاونين، وتنظيم العمل فى حدود الميزانية التقديرية .

- إعداد أدوات جمع البيانات، وتصميم هيكلها واختيار صلق هذه الأدوات .

- ثم تأتى إجراءات جمع البيانات، بعد تدريب هيئة البحث والمعاونين على استقاء المعلومات والتعامل معها، وقرضا وتنقيتها .

- التعامل الإحصائى مع البيانات، وترميزها، وتصنيفها وتبويبها .

- تحليل البيانات وتفسيرها فى إطار النتائج المستهدفة، أو تحقيق الفروض أو التساؤلات المطروحة .

ولذلك تتركز كل الجهود فى عملية المسح فى الاختيار السليم للعينات التى تتوفر فيها الخصائص والسمات المرتبطة بأهداف البحث، وكذلك تصميم طرق وأدوات جمع البيانات من هذه العينات، ثم التعامل الإحصائى مع هذه البيانات لاستخلاص النتائج الوصفية، التى تلجيب على الأسئلة المتعددة التى تهدف إلى وصف الخصائص والسمات وأنماط السلوك الإنسانى المختلفة ذات العلاقة بطبيعة البحث وأهدافه .

تصميمات المسح الوصفى

من أبرز المسرح التى تتم فى المجتمعات المختلفة، المسرح التى تجرىها الأجهزة والمؤسسات المختلفة على عينات من جمهورها للشعوف على خصائصه وسماته وآرائه واتجاهاته ومعتقداته نحو مجال عمل هذه المؤسسات أو الأجهزة وما تنفذه من منتجات أو خدمات، أو الدراسات الخاصة بالرأى العام تجاه موضوعات أو قضايا معينة . وتساعد هذه المسرح فى رسم السياسات العامة والتخطيط واتخاذ القرارات وتقييمها . وأبرز هذه المسرح التى تجرىها المؤسسات الإعلامية بحوث

قراء الصحف/ أو بحوث المستمعين والمشاهدين والصور القبلية والبعدية للحملات الإعلامية والإعلانية .

وذلك بالإضافة إلى البحوث والدراسات المنهجية الأكاديمية التي تهدف إلى الإجابة على التساؤلات الخاصة بجمهور المتلقين والمجاعات التفضيل والاهتمام والتغير فيه . دون أن تتخطى حدود الوصف المجرد في تحقيق أهدافها المنهجية .

ومن التصميمات المنهجية للمسح الوصفي ما يلي :

١- المسح العرضي أو لمرة واحدة *One Shot Survey/ Single Time Survey/ Cross Sectional Survey/ The Un Weighted Cross Section* أو المسح غير المقارن، أو المسح من عينة واحدة لمرة واحدة . وهي كلها مصيحات لتصميم منهجي يستهدف وصف سمات أو سلوك المتلقين في وقت معين . وعادة ما يهدف إلى جمع البيانات عن متغير واحد أو أكثر، وتصنيفها وتحليلها، وعرض النتائج في جداول أو أشكال إحصائية يسهل قراءتها، والتعرف من خلالها على سمات أو خصائص أو سمات هذه المتغيرات، وعلاقتها الارتباطية مع بعضها البعض في حالة الرغبة في الكشف عن هذه العلاقات .

وعلى سبيل المثال يمكن وصف خصائص وسمات جمهور برنامج معين، أو قراء صحيفة ما، أو المقارنة بين خصائص وسمات وأنماط سلوك المشاهدة بين فئات معينة في المرحلة العمرية مثلاً، أو المستوى التعليمي إلى آخره . ومن خلال هذا الوصف يمكن وصف العلاقات الارتباطية واستنتاجها من خلال الوصف المجرد للتغير في هذه الخصائص والسمات، أو أنماط السلوك المختلفة، وذلك لمرة واحدة في وقت معين .

ويعتبر المسح العرضي أو المستعرض - كما يسمى البعض هذا التصميم في دراسات أخرى - يعتبر التصميم السائد استخدامه في دراسة جمهور المتلقين ودراسات الرأي العام، أو دراسات السوق . حيث يهتم بالدرجة الأولى بوصف خصائص المتلقين وأنماط سلوكهم من خلال عينات ممثلة للمجتمع الكلي الخاص بمتغير واحد أو أكثر، مثل دراسة عينات للمراحل العمرية، أو المستويات التعليمية أو المستويات الاقتصادية أو كل هذه المتغيرات مع بعضها لأغراض المقارنة بين مستويات هذه المتغيرات في علاقاتها بالسلوك الاتصالي مع وسائل الإعلام أو

دراسة الاتجاهات والرأي العام نحو الموضوعات أو القضايا المطروحة في وقت ما، أو مرحلة زمنية معينة . حيث تستهدف هذه الدراسات عادة تصنيف الجماهير بناءً على متغيرات معينة - عامة أو اجتماعية أو نفسية - في علاقاتهم بالاتجاهات الكامنة أو الآراء المعلنة نحو الموضوعات أو القضايا أو المشكلات، أو حتى الشخصيات والأعلام وغيرها مما تهدف هذه الدراسات إلى قياسه .

وبذلك يقدم هذا التصميم المنهجي صورة إحصائية عامة لمجتمع الدراسة في وقت معين . وذلك لكبر حجم العينات التي تزيد بزيادة عدد المتغيرات المطلوب دراستها ، وبالتالي إمكانية التعميم على المجتمع الكلي .

ونظراً لأن نتائج هذه الدراسات تقدم عرضاً إحصائياً لكل الفئات في كل متغير من المتغيرات، يمكن من خلاله المقارنة بين وصف كل فئة في وقت معين . فإن هذه المقارنة لاتصلح للتعميم من خلالها على دراسات المتغير والنمو التي تتفق مع الدراسات الطولية أو الدراسات المتكررة . فلابد من المقارنة - في وقت معين - بين المستويات التعليمية وسلوك فئاتها نحو وسائل الإعلام على أنه تفصيل نهائي لتطور المستوى التعليمي في علاقته بهذا السلوك . لأن كل أنماط السلوك لكل الفئات تتأثر بالسباق الزمني الذي يعكس خصائص المجتمع الكلي في وقت ما . بينما في الدراسات الطولية يمكن التعميم على دراسات النمو لأن التطور الزمني حاصل فعلاً مما يشير إلى اختلاف السباق وتفسيراته على مر الزمن أو خصائص المراحل الزمنية .

وكل ما يمكن أن ينتهي إليه الباحث هو وصف خصائص جمهور المتلقين - على اختلاف فئاتهم - وأنماط سلوكهم في مرحلة الدراسة بالذات . وأن المقارنات التي تتم هي تفسير عن علاقة فئات المتغيرات ببعضها خلال هذه المرحلة ولكنها لاتعكس اختلافات في الخصائص أو السلوك باختلاف النمو الذي تحكمه نشات المتغيرات .

ولذلك فإننا لاتفضل صياغة فروض علمية في هذا النوع من الدراسة للكشف عن العلاقات بين اختلاف خصائص المتغيرات، وأنماط السلوك الإتصالي . ويمكن في هذه الحالة الإجابة على التساؤلات التي تستهدف وصف سلوك كل فئة من الفئات في هذه المرحلة الزمنية .

ولايفير من هذا التصميم المنهجي إجراء المسح المعيارى - *The Unweighted*

Cross Sections لعينة أخرى محددة Over Sampling لها نفس الخصائص والسمات، لاختبار ثبات النتائج ومصداقيتها، وتأكيد العلاقات التي انتهت إليها الصلييات الاحصائية للمصحح العرضي .

-المسوح الطولية أو المتكررة، أو الطولية، أو التطورية (Multiple Time Surey/ Longitudinal Survey). ويستهدف التصميم الخاص بهذه المسوح وصف التغير في الخصائص أو السمات أو السلوك عبر الزمن . ويتم تكرار هذه المسوح لمرات متعددة كل فترة زمنية لمعرفة مدى ثبات أو تغير السمات أو أنماط السلوك - وذلك دون تدخل أى مشير خارجي مقصود بين كل فقرة وأخرى- مثل معرفة التغير في الآراء، أو الاتجاهات نحو موضوع معين ما زال مطروحاً، أو الكشف عن ثبات أو تغير اتجاهات المتلقين نحو موضوع الحملات الإعلامية . وذلك دون ارتباطها بتغير أو متغير جديد يؤثر في تحديد الفئات أو حدوث التغير .

وتعتبر الإجراءات في كل مرة كما لو كانت مسحاً عرضياً أو وحيداً، حيث أن التغير يكون في الزمن فقط . ولذلك تكون مقارنة الثبات والتغير عبر الزمن في بعض المتغيرات أو كلها ذات العلاقة بأهداف الدراسة .

وعلى الرغم من أن هذا التصميم يحتاج إلى وقت وجهد أطول، إلا أنه يوفر صدقاً في تفسير السلوك في علاقته بالتطور أو النمو، حيث يحدث النمو الحقيقي بتطور الزمن . وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجها في دراسات التطور والنمو .

ومن الطبيعي أنه لا يمكن في هذه الحالة تعدد المتغيرات مع عينات كبيرة الحجم، ولذلك تختار عينات صغيرة يتوفر فيها صفة الثبات، ومن ههنا هذا التصميم هو الفقد الناتج في العينات محل الدراسة في كل مرة تلو الأخرى، ولذلك قد لا يكفي الحجم المتبقى للتصميم من خلاله عن تأثير التطور الزمني أو النمو .

ولذلك فإن الباحث يلجأ إلى إحدى الطريقتين التاليين :

الأولى : دراسة العصبية Cohort Study وتقوم على اختيار عينات جديدة ذات خصائص صاعدة من نفس مجتمع الدراسة مرة تلو الأخرى مثل اختيار العينة في المرة الأولى من قائمة تضم أطفالاً ما قبل المدرسة، وبعد عامين تختار عينة أخرى من نفس المجتمع ممن يدرسون في الفرقة الأولى في المرحلة الابتدائية، وبعد عامين عينة ثالثة من أطفال الفرقة العاشرة... وهكذا في

الخصائص الأخرى . دون أن تكون هي نفس العينة التي ينتقل معها الباحث من فئة إلى أخرى ولكنها تحمل نفس الخصائص والسمات في المجتمع وهذه الطريقة تقضى على عيب الفقد أو التناقص في العينات محل الدراسة . حيث تختار في كل مرة عينة جديدة لها خصائص التغير أو النمو .

الثانية: وهي الدراسة الطولية على المدى القصير *Short Term* ، ففي المثال السابق لا يحتاج الأمر إلا لمتابعة مرة واحدة بعد عامين لعدد من الفئات معاً مثل دراسة مجموعة من الأطفال سن الرابعة وبعد عامين في سن السادسة، ومجموعة أخرى في سن السادسة وبعد عامين في سن الثامنة . وهكذا يتم دراسة ثلاث مراحل عمرية في عامين فقط، ويمكن تطبيقها كل عام أو كل فترة زمنية قد تعكس نمو المرحلة العمرية أو المستوى التعليمي طبقاً لأهداف الدراسة .

وبصفة عامة على الرغم من مزايا المسح الطولي أو التطوري، التي تتركز في أهمية دراسة النمو والتطور في السمات والسلوك، إلا أنه يحتاج إلى العديد من الإجراءات التي تضمن توفير الثبات والصدق المنهجي، نظراً لتأثير التغير في الزمن أو العينات أو المقاييس أو زيادة ألفة المبحوثين بالأدوات والمقاييس، مع عدم قدرة الباحث على تطوير الأدوات والمقاييس لها من تأثير في النتائج المقارنة .

كما أن أهم هذه العيوب هو التحيز في اختيار العينات لضمان ثباتها واستمرارها وبالتالي يصعب في هذه الحالة التعميم من خلال النتائج .

ومع ذلك فإن هذا النوع من المسح يوفر أداة منهجية صحيحة للكشف عن تأثير التطور الزمني والتغير في سلوك جمهور المطلقين، وهو المستهدف بالدراسة مع استخدام هذا النوع من تصميمات المسح الوصفي .

خصائص المسح الوصفي

ليست هناك اختلافات واضحة ومحددة بين صور المسح الوصفي وبين الاستدلالي أو التفسيري وذلك لمرحلة الإجراءات والخطوات المنهجية في كلتا الحالتين ولكن أهم ما يميز المسح الوصفي هو الوقوف عند حدود الوصف المجرد للمتغيرات محل الدراسة، أو دراسة العلاقات في حدود ما يسفر عنه الوصف الإحصائي دون تجاوزه إلى الاستدلال عن الأسباب والمقدمات التي ترتبط بالسؤال لماذا... ١ .

ولمى هذا الإطار يمكن إيجاز خصائص المسح الوصفي فيما يلي :

- إنه يرتبط بالأهداف الوصفية التي تقف عند حدود الإجابة على الأسئلة من....؟
لن....؟ وكيف....؟ أي وصف الخصائص، والسمات وأقطار السلوك .
- الاختيار الأفضل للمعينات هو الاختيار العشوائي *Random*، وذلك لإمكانية التصميم من النتائج على المجتمع الكلي أو الفئات الأوسع . لأن الاختيار العمدى يرتبط عادة بأسبابه، ولا تصلح نتائجه في التصميم إلا في حدود الخصائص أو الفئات المنتقاة عمدًا .
- يوفر الاختيار العشوائي للمعينات الكهيرة صفة الموضوعية وعدم التحيز، وهي أهم سمات منهج المسح بصفة عامة .
- يتميز المسح الوصفي بصفة المعاصرة *Contemporary* . ولذلك فإنه يرتبط بأهداف حالية، ويتم اختيار المتغيرات في هذا الإطار . ولا يغير من ذلك المسح الوصفي المتكرر، أو التطوري . لأنه سيكون في كل حالة معاصرًا ويتم الوصف في الإطار الزمني الذي تم فيه . ويتم المقارنة عبر هذه الفترات الزمنية . وتسجل التطور أو التغير من فترة لأخرى بطرقها وخصائصها .
- اختلاف التصنيفات لا يغير من الإجراءات المنهجية أو أدوات الدراسة وأساليب جمع البيانات، لأن كل التصنيفات تتعامل مع عينات ممثلة من جمهور المثاقين بنفس الإجراءات والأدوات .
- تتميز إجراءاته بالثبات، وقابليته لإعادة التطبيق *Replicable* للوصول إلى نفس النتائج بنفس الطرق والأدوات .
- يكتفى الباحث في عرض النتائج وتفسيرها بطرق الإحصاء الوصفي، لأنه يعتمد بالدرجة الأولى على رصد تكرار الخصائص والسمات وأقطار السلوك وما هو ما يمكن عرضه وتفسيره بطرق الإحصاء الوصفي مثل مقاييس النزعة المركزية، ومقاييس التباين أو التشتت، ومعاملات الارتباط في قياس العلاقة بين المتغيرات .
- يعتبر المسح الوصفي مطلبًا في ذاته لتحقيق الأهداف الوصفية والكشف عن السمات وأقطار السلوك، وبجانب ذلك يعتبر مرحلة من مراحل الاستدلال في المسح الاستدلالي، حيث يجب أن تبدأ بالوصف ثم الانتقال إلى الاستدلال باستخدام ضوابط أخرى للاختيار والاختيار سيتم ذكرها في الفصل التالي .

المسحور دراسة القائم بالاتصال

إذا كنا قد حددنا تعريف منهج المسح بدراسة المفردات البشرية، فإن ذلك لا يعنى تحديده أيضاً بدراسة جمهور المتلقين، ولكن المفردات البشرية فى العملية الإعلامية يمكن أن تشمل أيضاً فى مجموع القائم بالاتصال فى مجموع الوسائل الإعلامية، أو مجموع صحف/ محطات إذاعة/ قنوات تليفزيونية... إلى آخره . حيث يزداد حجم القائم بالاتصال فى إطار مفهوم فريق العمل، وتتحدد أيضاً المتغيرات التى يتم دراستها أو وصفها فى دراسات القائم بالاتصال . ويتقرب الحجم فى هذه الحالة من حجم العينات فى جمهور المتلقين ، ويتقرب عدد المتغيرات من خصائص جمهور المتلقين أيضاً .

ولذلك يصبح من المناسب تعريف منهج المسح وأدواته فى جميع البيانات من مجموع القائم بالاتصال فى نوعيات وسائل الإعلام أو كلها فى المجتمع، ووصف خصائصه وسلكه فى إطار النظام الكلى للمؤسسة الإعلامية والمجتمع، وتسجيل هذه البيانات وتحويلها وتكرين قاعدة معرفية وصفية عن خصائص القائم بالاتصال فى المؤسسات الإعلامية .

وفى هذه الحالة لا تختلف الخطوات والإجراءات وأدوات جمع البيانات فى التعامل مع مفردات العينات من جمهور المتلقين عنها مع مفردات القائم بالاتصال.

وبصفة عامة لا تختلف الإجراءات المنهجية فى المسح الرسمى من المسح التفسيري أو الاستدلالي ، وتستخدم نفس الإجراءات والخطوات مع الاختلاف فى خصائص العينات المختارة وطرق اختيارها ، واختيار المتغيرات وقياسها ، ثم التعامل الإحصائى بعد ذلك مع نتائج المسح .

وبذلك يمكن أن نعتبر المسح الرسمى بداية أو مقدمة للاستدلال والتفسير والإجابة على السؤال ماذا...؟ - كما سيأتى بعد - وتقرير العلاقات السببية ووضعها كمحاولة لتشخيص الأسباب والمقدمات لحديث الظاهرة الإعلامية، واتجاه العلاقات بين عناصرها .

دراسة الحالة في وصف القائم بالاتصال والمؤسسات الإعلامية

تعتبر المؤسسة الإعلامية الخاصة (دار صحفية/ محطة إذاعية أو تلفزيونية) وحدة واحدة يستدعي الاقتراب منها ، ووصف سياساتها واتجاهاته ونظمها الداخلية، وعلاقاتها الخارجية، ومصادر تمويلها ... إلى آخره، يستدعي كل ذلك الدراسة الشاملة، المتعمقة والمركزة لكل هذه الجوانب للخروج بوصف كامل لهذه الوحدة باستخدام أدوات منهجية تنسجم بالصقل والموضوعية .

وهذا هو جوهر منهج دراسة الحالة *Case study* الذي يقوم على الدراسة المتعمقة والمركزة والشاملة لفردة واحدة أو عدد محدود من المفردات أو الوحدات التي يمكن التعامل مع عناصرها وخصائصها بهذا المنهج .

وتعتبر المفردة الواحدة أو العدد المحدود من المفردات هي كل مجتمع الدراسة، وليس الهيئة المختارة كعدد محدود يمثل للمجتمع . ولذلك تصلح دراسة الحالة لدراسة المؤسسة أو المؤسسات الإعلامية ككل، أو القائم بالاتصال كوحدة أو عدد محدود منه يمثل قطاعاً يستدعي الوصف الجزئي أو الكلي . مثل فئة رئيس أو رؤساء التحرير / كتاب الأعمدة / محرر أو محررو الأبراب والصفحات المتخصصة / مصممو الصفحات..... إلى آخره . وعددهم ليس كثيراً سواء في المؤسسة الواحدة أو مجموعة المؤسسات الإعلامية النوعية . بما يتعلق مع توظيف منهج دراسة الحالة وأدواته في الاقتراب منهم وجمع البيانات وتسجيلها وعرضها من خلال الأدوات الرئيسية لدراسة الحالة التي تتمثل في المقابلة *Interview* ، والملاحظة والملاحظة *Observation* التي تقوم على التوجيه والتحقق والتركيز بالدرجة الأولى .

وتتم دراسة الحالة لأي من المؤسسات أو القائم بالاتصال في اتجاهين الأول : دراسة الوثائق الخاصة بالنظم والأفكار ، واتجاهات التخطيط والممارسة . ولا تصلح في هذه الحالة الدراسات التحليلية للوثائق التي تعتمد على العيّنات أو التحليل الكمي، لأن هذا لا يسهم في تحقيق أهداف الدراسة التي تقوم على البحث المتعمق والمركز لأدوات أو وسائل اتخاذ القرار، والاتصال داخل الإطار التنظيمي للمؤسسة .

الثاني : دراسة الأفراد . ويشمل ذلك الأفكار والاتجاهات والآراء والدوافع والمشاعر من خلال المقابلة المتعمقة والبؤرية Focus التي تركز على أهداف الكشف عن الأدوار والمراكز في المؤسسات . ودورها في التخطيط واتخاذ القرار . والكشف أيضاً عن أساليب الممارسة المهنية والمهارات المختلفة في مجالات العمل وعلاقتها .

ولذلك يتم ترغيف الأدوات والوسائل التي تسهم في جمع المعلومات من مصادرها البشرية أو الوثائقية لتحديد الأوصاف الدقيقة للحالة موضوع الدراسة . والظاهرة العلمية التي ترتبط بها كوحدة من وحدات التحليل في حركة الظاهرة أو الوحدة الرئيسية فيها . وتشخيص أسباب الظاهرة ومقدماتها من خلال الدراسة المتعلقة بالحالة سواء كانت فرداً أو مؤسسة اجتماعية في الدراسات الإعلامية .

وكما يمكن دراسة الحالة - المفردة - باعتبارها الكل في الدراسة الوصفية . مثل دراسة سياسات ونظام مؤسسة صحفية وأساليب إدارة العمل واتجاهاتها في رسم السياسات الصحفية ، بالإضافة إلى الاتجاهات الخاصة بمحتوى إصداراتها الصحفية . وذلك في إطار وصف المؤسسة وحدها والمخروج بأوصاف دقيقة لهذه الجوانب وتسجيلها وعرضها .

أو الدراسة المتعلقة لكاتب معين ، تاريخه / واتجاهاته / وأساليب الكتابة التي يتبناها / وانتاجه / واتجاهات هذا الإنتاج السياسي والاجتماعية إلى آخره .

كما يمكن دراسة الحالة - المفردة - باعتبارها الكل يمكن أيضاً دراستها ، كجزء من العناصر المحركة للظاهرة الإعلامية ، أو جزء في السياق الاجتماعي ، أو المواقف المختلفة ، سواء لأغراض وصف الكل من خلال وصف الأجزاء أو وصف الأجزاء لبناء العلاقة بين الكل والجزء لتفسير الكثير من المؤلفات والاتجاهات مثل دراسة عدد محدود من الكتاب / أو المؤسسات الإعلامية ، لوصف وتقرير الواقع الإعلامي - سياساته ومناهجه واتجاهاته - في مرحلة معينة أو فترة تاريخية معينة .

وفي كلا الحالتين - دراسة الحالة باعتبارها الكل أو الجزء - تشبع نفس الإجراءات والخطوات المنهجية . ونفس الأدوات والأساليب الخاصة بجمع البيانات وتسجيلها ووصف الحالة وتشخيص الظاهرة ذات العلاقة بهذه الحالة التي يتم دراستها .

ويجمع في دراسة الحالة الإجراءات المنهجية التالية :

- تحديد الأبعاد ذات العلاقة بالمشكلة أو الظاهرة العلمية، التي يمكن أن تفيد في زيادة الاستبصار بالحالة والاقتراب منها مثل: الأبعاد التاريخية/ الأبعاد الاجتماعية/ الأبعاد التنظيمية/ الأبعاد النفسية مثل الاتجاهات والعقائد والقيم والميول والمشاعر..... إلى أخرى/ الأبعاد الخاصة بالممارسات العلمية والمهنية/ العلاقات والتأثيرات الخارجية/ الوحدات أو المفردات ذات العلاقة بالحالة محل الدراسة/ مخرجات العمل والعلاقات والممارسة المهنية وتقييمها .
- تحديد نوعية البيانات والمعلومات المستهدفة في الأبعاد السابق ذكرها، وحدودها مثل البيانات التي تعبر عن حقائق/ أو تلك التي تصف أنماط السلوك في أي مربع من المراتع أو وحدة من الوحدات مثل السلوك الإنساني أو السلوك المؤسسي الذي يعكس اتجاهات الممارسة والتطبيق العلمي للسياسات والمخطط الكلية أو الجزئية للأفراد أو المؤسسات/ أو البيانات الخاصة بالأبعاد النفسية أو الاجتماعية .
- تحديد مصادر هذه البيانات سواء كانت الحالة ذاتها مؤسسة أو فرد/ أو غيرها : مؤسسات اجتماعية أخرى أو أفراد آخرين ذوي علاقة بالحالة محل الدراسة. وكذلك تحديد وعاء هذه البيانات وثائق/ تسجيلات/ أفراد .
- تحديد أساليب جمع البيانات وأدواتها، بما يتفق مع نوعية هذه البيانات ومصادرها مثل المقابلة والاتصال المباشر/ الملاحظة بأنواعها/ تحليل الوثائق/ الاستبيان متى دعت الحاجة إليه مثل جمع بيانات عن اتجاهات العاملين أو درجات الرضا في المؤسسة الإعلامية مثلا .
- وبالتالي تصميم استمارات المقابلة أو بطاقات الملاحظة والتقدير . وكذلك الاستبيان - والتأكد من الصدق المنهجي لأدوات جمع البيانات وثباتها .
- جمع المعلومات وتسجيلها وتحليلها .
- صياغة النتائج وتفسيرها .
- وتعتبر الإجراءات الخاصة بتأكيد الصدق المنهجي للإجراءات والأدوات ضرورة حيوية في تطبيقات دراسة الحالة، لأن هذا المنهج يتسم بالماتية Subjectivity بقدر كبير في إجراءاته وبناء تفسيراته .

خصائص دراسة الحالة وحدودها

لعل أهم ما يلاحظ في تطبيقات المنهج العلمي بصفة عامة، وبحوث الإعلام بصفة خاصة هو غياب أو حدود توظيف منهج دراسة الحالة. بل إن الكثير من الدراسات قامت بالسير في إجراءاته فعلاً، دون أن تحي أو تشير إلى أن ما تقوم به فعلاً هو دراسة متعمقة ومركزة لحالة ما (فرد / أو مؤسسة) وبصفة خاصة الدراسات الصحفية التي نسبت إلى الدراسات التاريخية، حيث اعتمدت على إجراءات هذا المنهج في دراسة الإعلام في تاريخ الصحافة والصحف . بجانب ندرة الدراسات التي استهدفت دراسة مؤسسة ما دراسة متعمقة ومركزة لأسباب وصعوبات ترتبط بالمناخ السائد وقت هذه الدراسات وما تفرضه هذه المؤسسات من قيود وصعوبات في هذه الدراسات المتعمقة سواء من خلال إجراءات دراسة الحالة أو غيرها .

ولعل هذا بجانب غيره من خصائص دراسة الحالة هو الذي وضع حدوداً لتطبيقاته والاعتماد عليه في الوصول إلى تفسيرات دقيقة للظواهر الإعلامية . ومن هذه الخصائص والحدود ما يلي :

١- غلبة الذاتية *Subjectivity* في الكثير من إجراءاته وتفسيرات نتائجه والميل إلى أن يكون انطباعياً *Impresionistic* . لغياب البعد الكمي الذي يفيد إلى حد بعيد في التفسير الموضوعي للنتائج .

٢- لا يصلح المنهج أن يكون أداة للتعميم . لأن الدراسة مهما كانت متعمقة ومركزة فإنها تتم على حالة بلانها ولذاتها . والنتائج لن تفيد إلا في وصف الحالة فقط والإجابة على ما يرتبط بها من تساؤلات بحثية وعلمية . دون أن تقدم سنداً للإستدلال عن العلاقات الأخرى أو حركة الظاهرة الكلية أو علاقتها بالظواهر الأخرى . ذلك أن وصف مؤسسة إعلامية أو كاتب ما لا يصلح للتعميم من خلاله لوصف الإطار العام لنها المؤسسات الإعلامية، أو خصائص ومسات الكتاب جميعهم في فترة ما أو مرحلة من المراحل .

٣- إن هذا المنهج على الرغم من بساطته الظاهرة ، إلا أنه يحتاج إلى جهد كبير ووقت أطول، وإجراءات معقدة لتجاوز الكثير من الصعوبات، للوصول إلى النتائج التي قد لا تتفق مع هذا الجهد والوقت .

٤- يعتبر التوثيق العلمي لكافة الإجراءات والخطوات ضرورة لتأكيد الصدق (النهجي، وصلاحيته الإعتماد على النتائج وتفسيراتها .

٥- إن تقرير إجراءات وخطوات منهجية للعمل لا يعنى أن تتم بنفس الترتيب . بل إن الكثير من الإجراءات يمكن أن تتم على التوازي ، أو تتقاطع مع بعضها للوصول إلى المعلومات والبيانات وتسجيلها في الوقت المناسب وفي السياق الذي يسمح بالتفسير الدقيق للنتائج .

وهذه الخصائص والمحددات هي التي دعت العديد من الخبراء إلى القول بأن هذا المنهج لا يعتبر علمياً بدرجة كافية وصفة خاصة لاعتماده على الذاتية في الكثير من إجراءاته .

إلا أن هذا لا يقلل من كفاءته في التعامل مع وحدة واحدة تمثل حالة الدراسة . بهذه الإجراءات لن يستطيع معها التعامل الكمي أو التحليل الإحصائي في كثير من إجراءات الدراسة . بل إن التحليل الإيجابي والتفسير الكيفي يكون هو الأساس في مثل هذه الدراسات . وهذا المنهج بإجراءاته أو بعضها يصلح لأن يكون أداة لتأكيد الصديق المنهج في بحوث تعتمد على مناهج أخرى مثل المسح على سهل المثال . حيث يمكن إجراء الدراسة المتعمقة لعدد محدود من الحالات لتأكيد صدق النتائج الكمية للمسح . بالإضافة إلى أن هذا المنهج يستخدم إجراءات التعامل مع مصادر البيانات وتلخيصها بنفس الأساليب والأدوات الخاصة بالبحث النقدي والتاريخي .

ولذلك لم نأخذنا لا تقلل من صلاحية هذا المنهج ، لأنه يعتبر منهجاً كافياً لجمع المعلومات عن حالة ما أو عدد محدود من المفردات تمثل حالة دراسية . ويتكامل مع مناهج وأساليب بحثية أخرى في دراسة الظواهر الإهلامية التي تتسم بالتركيب والتعقيد .

تحليل النظام

في دراسة المؤسسات الإهلامية

لتحليل النظم *Systems Analysis* عبارة عن منهج استدلالي يقوم بداية على فكرة عزل العناصر والمكونات عن بعضها ومحاولة وصفها وصفاً جزئياً دقيقاً لتحديد معالم التفاعلات والعلاقات بين هذه العناصر وبعضها التي تؤدي إلى وجود الظاهرة أو المشكلة ، ثم اقتراح الحلول والبدائل المختلفة التي تتفق وخصائص هذه التفاعلات والعلاقات .

وكما سبق أن قدمنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب أن وسائل الإعلام تعتبر في الفكر النظمي أو إطار المنظومات نظاماً مفتوحاً يتفاعل مع البيئة المحيطة به يؤثر فيها ويتأثر بها .

ولذلك لا تنفك حدود توظيف تحليل النظم في دراسة المؤسسات الإعلامية على وصف العناصر والمكونات فقط . ولكنها تقف إلى وصف علاقات المؤسسات الإعلامية بالنظم الاجتماعية الأخرى والبيئة الكلية لهذه النظم .

ويركز تحليل النظم بصفة عامة على ثلاث عمليات رئيسة :

١- وصف للمدخلات *Inputs* أو العناصر المحركة للإنتاج، أو المولدة في المنتج النهائي .

٢- وصف للمنتج النهائي أو المخرجات *Outputs* أو المستهدف .

٣- وصف للعمليات التي تتم خلال مراحل تحويل المدخلات إلى مخرجات، وطبيعة العلاقات بين العناصر المحركة لهذه العمليات .

ثم تأتي بعد ذلك العملية المنهجية التي تعتبر المدخل إلى التشخيص أو اقتراح الحلول والبدايل، وتتمثل في إعادة التركيب لهذه العناصر في أكثر من صيغة يعرض عليها اتفاق أو اختلاف على النتائج البديلة .

وفي حالة النظم المفتوحة وعلاقاتها مع النظم الأخرى والبيئة التي تشل سباق حركة النظم، فإن هذه العلاقات تعتبر جزءاً من المدخلات في الوصف الكلي .

وتعتمد عمليات الوصف السابقة على جهود كبيرة في جمع البيانات والمعلومات التفصيلية والدقيقة عن كل عنصر وعلاقاته مع عناصر النظام الأخرى . وذلك من خلال الأساليب المختلفة والأدوات العديدة لجمع البيانات والمعلومات بأنواعها، ومن مصادرها الأساسية، حسب طبيعة كل عنصر وخصائصه .

ويعتبر استخدام تحليل النظم غير ذي جدوى ما لم ينتهي بتقديم نموذج منهجي يوضح أفضل الأوضاع للعناصر وعلاقاتها بما يؤدي إلى تحسين المخرجات أو إنتاج مخرجات جديدة . ولذلك فإن تحليل النظم يحتاج بدرجة كبيرة إلى قدرات إبداعية فائقة في التعامل مع بناء العلاقات، وإصدار الأحكام وبناء النماذج، ويعتمد أيضاً تحليل النظم بدرجة كبيرة على الأساليب الكمية *Quantitative* في جمع البيانات وتسجيلها ووصفها وعرضها في صورة من صور العرض المختلفة التي تتمثل في

المجدوال والعروض البيانية بجانب النصوص الشارحة للوصف والتفسيرات الخاصة بالعناصر والعلاقات بينها .

ويحدد جيمس لويتز (٨٥، ٦٢) ست خطوات أساسية لتحليل النظم هي :

- ١- تحديد المشكلة وصياغتها .
- ٢- وضع الحلول البديلة .
- ٣- بناء النماذج التي تشكل البدائل .
- ٤- تحديد التكلفة والفعالية لكل من البدائل .
- ٥- تقديم الترشيحات .
- ٦- تنفيذ البديل المختار .

ويحدد هذه الخطوات الست المراحل أو الخطوات بشكل عام في إطار بحوث العمليات ومواجهة المشكلات والصعوبات . ولا تختلف كثيرا عن الخطوات المنهجية في البحث العلمي التي تركز على تحديد مصادر البيانات وأساليب جمع هذه البيانات وأدواتها .

كما يرى محمد الهادي (٩٥ : ٢٢٥-٢٢٧) أن تحليل النظم يشتمل على :

- دراسة النظام الحالي أو جزء منه، وتطبيق المعلومات المحصل عليها في تصميم نظام جديد يحل محل النظام الراهن أو يعمل على تحسينه .
- فهم وتفسير البيانات والحقائق وتشخيص المشاكل بغية تحسين أو تطوير النظام .

وبذلك نرى أن تحليل النظم لا يقف عند حدود التجزئ أو التفكيك والوصف المجرد لكل عنصر في عزلة عن العناصر الأخرى، ولكن يهدف بالدرجة الأولى إلى تشخيص المشكلات واقتراح الحلول لهذه المشكلات من خلال المبادئ باقتراح النماذج البديلة لهذه الحلول .

وفي إطار الخطوات الشائعة للبحث العلمي، فإننا نرى أن تحليل النظم يمر أساساً بخطوات رئيسية تعكس مفهوم التحليل من جانب، ومفهوم النظم من جانب آخر ولذلك فإن الخطوات الأولية لتحليل النظم تتمثل في الآتي :

- ١- وصف النظام في إطار السياق الذي يدور فيه، أو البيئة التي يعمل بها، باعتباره نظاماً مفتوحاً، وهو ما يميز المؤسسات الإعلامية بصفة عامة .

٢- وصف المدخلات الناتجة عن التفاعل مع هذا السياق أو هذه البيئة، والتي تمثل مجموع التأثيرات المتبادلة بين النظم الفرعية الأخرى في دائرة السياق أو البيئة مثل التشريعات/ الضوابط الاجتماعية/ مصادر التمويل/ خصائص السوق .

٣- تحديد عناصر النظام ومكوناته مثل الإدارة/ التحرير/ الإنتاج/ التسويق....إلى آخره، ثم وصف هذه العناصر، وطبيعة العلاقات بينها .

وهذه الخطوات الأولية تشكل المدخل الأساسي للخطوات المنهجية الخاصة بتحديد البيانات المستهدفة، ومصادرها (مصادر بشرية/ وثائق) ثم تأتي الخطوات التالية :

- ٤- تحديد نظام جمع البيانات والذي يشمل تصميم أدوات جمع البيانات، وطاقات التقدير والقياس واختبارها ..
- ٥- تصنيف وتسجيل البيانات بما يتفق مع أهداف عملية التحليل والتجاربها .
- ٦- عرض البيانات في صورة من الصور المختلفة لعرض البيانات .
- ٧- إجراء المقارنات مع المعايير المختلفة - في حالة توافرها - للخصائص والعلاقات الخاصة بكل عنصر .
- ٨- إعادة توصيف هذه العناصر وبناء العلاقات التنظيمية بينها، من خلال البدائل المقترحة .
- ٩- اختيار أنسب البدائل والحلول المطروحة . وعرضها في صورة نموذج من النماذج الخاصة ببناء النظم .

ويراعى الباحث أن التحكم والاختيار وإجراء المقارنات مع المعايير الخارجية تعتبر ضرورة لتقرير أوزان الخصائص القائمة للعناصر والعلاقات بينها . ولذلك فإن تحليل النظم يحتاج إلى اطلاع واسع على علوم الإدارة وبحوث العمليات ونظم المعلومات، التي تعتبر ضرورة لإرشاء الباحث إلى سبل التعامل مع البيانات ومصادرها في تحليل النظم وأساليب عرض البيانات بما يتفق مع الأساليب الشائعة لتحليل البيانات. والتي أصبحت تتعامل مع الحاسب الآلي بالدرجة الأولى، مثل الجدولة وخرائط التدفق التي أصبحت من أساليب عرض البيانات وتحليلها في الحاسب الآلي .

وتؤكد على أن تحليل النظم يحتاج إلى مهارات إبداعية وإبتكارية في كل

مراحله، بالإضافة إلى حاجته للمعرفة الواسعة التي تساعد على التفسير الكيفي وتسجيل النصوص الشارحة كصورة من صور عرض البيانات والنتائج . ويجب ألا نغفل ذلك اعتماداً على أن تحليل النظم يعتبر أسلوباً كمياً بالدرجة الأولى خاصة بعد أن تم تطوير إجراءاته وأدواته بما يتفق مع الاستخدامات العلمية للحاسب الآلى فى الإدارة والتنظيم .

خصائص تحليل النظم

١- يميل تحليل النظم إلى أن يكون النشاط فردياً متميزاً أكثر من كونه خطوات منهجية منتظمة، لأن الكثير من إجراءاته - كما سبق أن ذكرنا - تعتمد على المهارات الابداعية والابتكارية، بالإضافة إلى أن رسم النتائج والنماذج فى النهاية هى اختيارات من بدائل تعكس قدرات متميزة للباحثين والمبراه فى ميدان التحليل .

٢- تؤثر سيطرة الطابع الكمي فى الكثير من إجراءاته وأدواته، حيث يتم تصميمها بما يتفق مع هذا الطابع . ولذلك تعتبر اختبارات الثبات والصدق ضرورة فى تصميم الإجراءات والأدوات، وتقرير النماذج المختارة .

٣- يحتاج الحكم على الخصائص والعلاقات الاسترشاد بمعايير قائمة ومعترف بها فى مجال البحث، لمساعدة الباحث فى تقييم الخصائص والعلاقات، وتقرير النتائج وبناء النماذج .

٤- من الممكن تطبيق تحليل النظم بشكل جزئى على خصائص بعض العناصر وبناء العلاقات بينها مثل رسم خصائص الإدارة وأساليبها، وهياكل التشغيل، والموظفين . كما يمكن تطبيقه بشكل كلى على كل بناء النظم وعلاقاتها .

٥- يراعى أن يبدأ العمل دائماً من أعلى إلى أسفل ومن الدوائر الأكبر إلى الأصغر فى عملية التحليل . وتحليل النظم يبدأ من السياق والبيئة الكلية، وفى الداخل يبدأ من قمة الهرم التنظيمى إلى أسفله وهكذا . أو يبدأ العمل فى الاتجاه من المداخلات ثم العمليات ثم المخرجات .

٦- يقترب تحليل النظم إلى التكامل مع غيره من المناهج العلمية وبصفة خاصة المناهج والأساليب الخاصة بجمع البيانات مثل التصميمات المختلفة للمسح، أو دراسة الحالة فى دراسة بعض العناصر أو المكونات الخاصة بالنظام .

٧- ويعتمد أيضاً على عدد من أدوات جمع البيانات - حسب الحاجة - مثل الاستقصاءات والمقابلات والملاحظة بأنواعها، وتصميم الاستمارات والبطاقات الخاصة بها للوصول إلى البيانات المستهدفة في وصف النظام وعناصره .

أوجه الاتفاق والاختلاف بين دراسة الحالة وتحليل النظم

يقترَّب استخدام منهج دراسة الحالة مع تحليل النظم في دراسة المؤسسات الإعلامية، لأن المؤسسة الإعلامية تعتبر في وقت واحد مفردة واحدة، تقوم على بناء منظومة يحمل أهدافه وتنظيمه وآليات تنفيذ هذه الأهداف . وهذا البناء يمكن دراسته منهجياً من خلال دراسة الحالة دراسة متعمقة ومركزة لكل هذه العناصر، وفي نفس الوقت لا يمكن إجراء هذه الدراسة المتعمقة والمركزة دون عزل عناصر النظام أو البناء عن بعضها لمزيد من التعمق في دراستها، وهذا هو جوهر تحليل النظم . ولكن تبقى هناك عدة إختلافات :

١- يطلب على دراسة الحالة التسجيل الكيفي والإتطاهي للبيانات والمعلومات، مع غياب واضح للاستخدام الكمي . بينما يتطلب تحليل النظم تصحيح الأساليب وبناء الأدوات بشكل ييسر الاستخدام الكمي . نظراً لأن الاستخدام الشائع لتحليل النظم يكون من خلال برامج الحاسب الآلي التي تحتاج إلى استخدام رموز وأرقام تتفق وطبيعة هذه البرامج .

٢- ليس هناك ما يمنع من دراسة عناصر الوحدة دون ترتيب أو على التوازي، لأن من يسجل ويفسر ويعرض البيانات هو الباحث . بينما يفرض تحليل النظم العمل طبقاً لخرائط التدفق ومسارات التتبع والعلاقات لأن كل وحدة أو عنصر قد تكون بياناته في حد ذاتها مدخلات لدراسة العنصر أو الوحدة التالية وهكذا . ولذلك يفرض تحليل النظم أن تبدأ الدراسة من الدوائر الأكبر إلى الأصغر، أو من قمة الهرم إلى قاعدته، بما يتفق مع مسارات التدفق ووضع الوحدات في برامج الحاسب الآلي في علاقتها ببعضها بعض .

٣- تركز دراسة الحالة - في بحوث المؤسسات - على أساليب المقابلة والملاحظة وغيرها من الأدوات التي تعتمد على الاتصال المباشر مع المبحوثين أو مفردات الدراسة . بينما يتوسع تحليل النظم في استخدام أساليب أخرى تعتمد على الاستقصاء وجمع البيانات من بعد كجزء من المدخلات الأساسية لحركة العملية والأداء . أو ضرورة لتقييم المخرجات والمنتج النهائي .

٤- تهدف دراسة الحالة إلى الوصف التقريبي أو التشخيصي القائم على هذا الوصف - بالنسبة لدراسة المؤسسات الإعلامية بالقائات - بينما يتطلب تحليل النظم المقارنة المعيارية مع معايير الأداء والعمل وبناء العلاقات ووصف النظم، تكون أساساً في تصميم البرامج ونافذ بناء النظم .

ولذلك يعتمد تحليل النظم في جزء كبير من تصميماته على علوم الإدارة وبحوث العمليات وتحليل الهيئات التي تعتبر ضرورية لتقرير خصائص النظام والعلاقات بين عناصره أو العلاقات مع الهيئة الكلية وعناصرها .

وعلى الرغم مما يتردد دائماً عن منهجية تحليل النظم وعلاقته بما يستحدث في علوم المعلومات والحاسب الآلي، إلا أنه بصفة عامة يعتبر تطوراً لدراسة الحالة في اعتماده على الجانب الكمي وتقليل الذاتية التي تقسم بها بحوث دراسة الحالة .

ولذلك لا نجهزم بأن هناك تصميمًا غطياً واحداً لتحليل النظم يجب الاسترشاد به، ولكنه كما سبق أن ذكرنا - يعتمد في الكثير من إجراءاته المنهجية وتصميم أدائه على القدرات الابتكارية والإبداعية للباحثين في هذا المجال .

كما أنه لا يعني ارتباط تحليل النظم باستخدام الحواسيب، ضرورة استخدام برامجهما في التسجيل والتحليل. بل أن هذه العمليات يمكن أن تتم من خلال الجهود البشرية لفريق البحث في تمثيل عرض المعلومات وحركة العناصر وعلاقاتها مع بعضها بالصور المختلفة للتسجيل والعرض واستخدام وسائل وأدوات مساعدة لهذه الجهود تعتمد على الأساليب المبتكرة للبحث ودفع التفكير في البدائل، مثل أساليب ونفى Delphi وبناء السيناريوهات والعصف الذهني وغيرها . التي تعتمد على خبرة واسعة ومعلومات كافية لتحليل والاستنتاج واتخاذ القرارات .

المنهج المقارن

والمقارنة المنهجية

إختلط الأمر على كثير من الباحثين في الدراسات الإعلامية بين المقارنة المنهجية باعتبارها مطلقاً أساسياً في تطبيقات العديد من الناهج العلمية المختلفة، وبين الدراسات المقارنة *Comperative Studies* التي تهتم بدراسة توزيع الظواهر الاجتماعية في مجتمعات مختلفة، أو أنماط محددة من المجتمعات أو حتى مقارنة

مجتمعات كلية بعضها ببعض، أو مقارنة النظم الاجتماعية الرئيسية من حيث إستمرارها، وتطورها والتغير الذى يطرأ عليها (محمد على محمد: ٨٢: ٢٢٧) وهذه الدراسات تهجد مجالاتها أكثر فى علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجى التى تهتم بتحليل عمليات التغير فى المجتمعات ومقارنتها، أو مقارنة خصائص المجتمعات الثقافية عبر الزمن .

أما فى الدراسات الإعلامية فالأمر يتعلط على الباحثين فى حالات متعددة مثل :

- النتائج المقارنة فى تحليل محتوى الإعلام عبر الوثائق المختلفة (صحف/ كثرات/ برامج/....إلى آخره) أو عبر الزمن مثل مقارنة نتائج التحليل بين المراحل التاريخية لما قبل فى هذه المراحل أو الفترات .
- النتائج المقارنة بين اللغات أو الجماعات أو المهنات فى الدراسات الميدانية للسلوك الإتصالي .

وفى مثل هذه الحالات يسجل الباحث خطأ استخدام المنهج المقارن بينما لم يزد الأمر عن إجراء المقارنة بإعتبارها مطلباً منهجياً لإستقراء نتائج التحليل، أو نتائج المسح الميدانى على سبيل المثال .

ولولا هذه الأخطاء التى يقع فيها الباحثون لم يكن هناك ما يدعو لتناول المنهج المقارن لحدود استخدامه فى الدراسات الإعلامية التى مازالت تلقى عند حدود وصف المصهور وسلوكه الإتصالي أو تحليل محتوى الإعلام بصفة مستقلة أو لأغراض اختيار الدروس الخاصة بالنظريات الإعلامية المعاصرة .

مجالات استخدام المنهج المقارن :

- تتمثل مجالات الاستخدام الرئيسة التى يمكن أن تخضع للبحث المجالات فى الآتى : (محمد على محمد: ٨٢ : ٢٣٠-٢٣١) .
- دراسة أوجه التشبه أو الاختلاف بين الأنماط الرئيسة للسلوك الإجتماعى مثل دراسة السلوك السياسى أو السلوك الإجرامى .

وفى هذه الحالات يمكن تطبيق المنهج المقارن فى الدراسات الإعلامية فى مجالات دراسة السلوك الإتصالي مع وسائل الإعلام وممارسته بين المجتمعات أو الثقافات Gross-Culture أو دراسة المؤشرات الثقافية المختلفة من خلال محتوى الإعلام فى المجتمعات المتباينة كمدخل لدراسة الثقافات والحضارة المقارنة .

- دراسة نمو وتطور مختلف أنماط الشخصية أو الأنماط الدافعية والإجهايات
السيكولوجية والإجتماعية فى مجتمعات مختلفة وثقافات متعددة . وتمثل هذه
الدراسات بحوث الثقافة والشخصية ودراسة الطابع القومى - *National Char-*
acter . ويمكن استخدام الدراسات الإعلامية فى هذا المجال فى دراسة الصورة
الذهنية للمجتمعات فى وسائل الإعلام، أو الإجهايات الرأى العام تجاه القضايا
الإجتماعية المقارنة فى هذه المجتمعات .

- دراسة النماذج المختلفة من التنظيمات *Organisations* وعلى الأخص
التنظيمات البيروقراطية مثل نقابات العمال، أو التنظيمات السياسية أو
التنظيمات الصناعية المختلفة .

وفى هذه المجال يمكن دراسة التنظيمات الإعلامية فى إطار المقارنة بين
المجتمعات مثل هياكل المؤسسات الإعلامية أو نقابات الصحفيين فى إطار دراسة
النماذج المختلفة من التنظيمات .

- دراسة النظم الإجتماعية فى المجتمعات وتحليل المعايير الإجتماعية العامة التى
تعتبر محددات لهذه النظم مثل نظام الأسرة والزواج والمعتقدات ودراسة
الجماعات الرئيسية والنظم الفرعية مثل العادات والتقاليد والفولكلور .
- تحليل المجتمعات الكلية والمقارنة بين المجتمعات وفقاً للنمط الرئيسى السائد
للنظم أو التوجهات الثقافية .

ومراجعة هذه المجالات وتطبيقاتها فى علم الاجتماع يقدم صورة للفرق بين
استخدام المنهج المقارن، وتحقيق مطلب المقارنة المنهجية الذى يعتبر إستكمالاً
لإجراءات العديد من المناهج مثل المسح الاستدلالي أو تصميمات الدراسات
الميدانية شبه التجريبية .

وبصفة عامة يمكن تصور الاختلاف بين تطبيقات المقارنة فى المجالين فى أن
المقارنة فى المنهج المقارن تتم على مستوى المجتمعات والتجمعات أو الحضارات
والثقافات وهو المستوى الماكرو *Macro* فى التحليل، ومجالها علوم الاجتماع
والدراسات الثقافية والأنثروبولوجية . وإن ساهمت الدراسات الإعلامية فى جانب
منها كما سبق أن أوضحنا . أما المقارنة المنهجية كأداء من أدوات الاستقراء فى
تحقيق الفروض العلمية سواء فى الدراسات التحليلية أو الميدانية والمقارنة بين

المجموعات أو الجماعات داخل المجتمع الواحد فهي تنتمي في هذه الحالة إلى الدراسات المبكر *Micro* في التحليل، حيث تعتبر الجماعات أو المجموعات وحدات قرعية أو وحدات أصغر في المجتمعات ونظمها الرئيسية ويمكن اتخاذها معيارا للمقارنة بين المجتمعات المختلفة فيما بعد، لكن دراستها تكون قد قامت بداية في رسم صورة متكاملة للمجتمع في جوانب الدراسات الإعلامية أو من خلالها .

ولذلك فإن علم المناهج عندما يتناول المنهج المقارن لا يتناول مفهوم المقارنة في تطبيقات المناهج المختلفة، ولكن بالمعنى الأكبر للمفهوم وهو المقارنة بين المجتمعات المختلفة أو الثقافات في إطار معايير أو محكات مجتمع لها قدر من الاتفاق والاختلاف التي تكون مجالاً للمقارنة وإصدار الأحكام حول الخصائص أو السمات المقارنة بين هذه المجتمعات أو الثقافات . وليس بين الجماعات أو الفئات داخل المجتمع التي تنلق في أطر هذه المعايير والضوابط أو المحكات الإجتماعية التي تتخذ أساساً للمقارنة .

تكامل المناهج لأغراض المقارنة.

وما يزيد احتمالات التداخل أيضاً بين مفهوم المقارنة المنهجية والمنهج المقارن، هو استخدام نفس المناهج لأغراض المقارنة بين المجتمعات أو الثقافات، لأن تطبيق المنهج المقارن يستدعي استخدام مناهج وأساليب أخرى تحقق هدف المقارنة . مثل استخدام تحليل محتوى الإعلام أو الوثائق أو الكتب المدرسية للكشف عن الخصائص والأنماط الثقافية للشعوب والمجتمعات . أو استخدام المسح جمع البيانات عن أنماط السلوك أو المعايير أو الخصائص التي تسهم في رسم صورة المجتمعات وإجراء المقارنة بينها . أو استخدام تحليل النظم لدراسة التنظيمات أو النظم أو الهياكل الاجتماعية في المجتمعات المختلفة الأغراض وصف أهداف هذه النظم أو التنظيمات وعناصرها واتجاه العلاقات بينها وارتباطها بالخصائص أو السمات الثقافية للشعوب والمجتمعات .

وإستخدام تحليل المحتوى أو المسح أو تحليل النظم وما يرتبط به من ضرورات المقارنة بين نتائج التحليل أو المسح أدى أيضاً دون وهي من الباحث إلى الخلط بين المفاهيم، خصوصاً أن الأمر لا يزيد - في إدراك الباحث - عن كونه رسماً للمنهج

المستخدم فقط في مقدمة البحث دون مطالته بتقديم الخصائص المميزة للمنهج المستخدم للحكم على صلاحية الاستخدام وانفاقه مع أهداف البحث ومتطلباته . بالإضافة إلى أن المنهج المقارن لا يزيد أيضاً في وعى عدد كبير من الباحثين عن مجرد إجراءات المقارنات في أى مستوى من مستويات العمل المنهجى . وهذا يختلف عن الخصائص المميزة للمنهج المقارن واستخداماته حيث يتطلب بداية :

- التعامل مع الوحدات الكبيرة (حضارات - ثقافات - مجتمعات) .
- وجود اتفاق أو اختلاف في الوحدات مجال المقارنة .
- وجود معايير أو محكات *Criteria* للمقارنة تتسم بالصدق والثبات .
- بالإضافة إلى توحيد الرموز المستخدمة في إجراءات المقارنة مثل الرموز اللغوية ودلالاتها ، وكذلك مقياس الصورة والمعنى المستخدمة في القياس وإجراء المقارنات مثل مقياس التباين الدلالي في رسم الصورة الذهنية .

وذلك بالإضافة إلى الجهد المنهجية الكبيرة في التحكم على التوافق في اختيار المواقف والمؤشرات والخصائص التي تحتاج إلى دراسات متعمقة للأتساق الثقافية والإحصائية التي يتم دراستها لأغراض المقارنة .

ولهذا فحين الباحث يجب أن يكون حذرا في تسجيل هذا المنهج في الدراسة الإعلامية دون توافر الحاجة إلى استخدامه ، والاكتفاء بطلب المقارنة المنهجية التي تفرضها المناهج المختلفة في رسم الاستدلالات المختلفة أو تقرير التفاعل والآخر الذي تستهدف البحوث ودراساتها مثل ضرورات المقارنة بين نتائج تحليل المحتوى سواء عبر الزمن أو عبر الفئات المختلفة لأوعية التحليل (صحف/ قنوات/برامج....) أو ضرورات المقارنة بين الجماعات المقارنة في الدراسات المستعرضة أو التطورية لأغراض الاستدلال عن الاتفاق أو الاختلاف في أنماط السلوك أو التعرض إلى وسائل الإعلام ومحتواها أو تقرير التفاعل وحدث التأثيرات . أو المقارنة بين الجماعات المختلفة لأغراض التجريب في الدراسات الميدانية وشبه التجريبية كما سيأتى بعد في دراسة العلاقات السببية التي تعتبر المقارنة المنهجية مطلباً أساسياً لتقرير هذه العلاقات أو اختبارها .

التحليل البعدي والتحليل من المستوى الثاني

لا تلغ حدود الحاجة إلى دراسة الأدبيات السابقة عند الرغبة في تطوير المشكلة العلمية أو صياغة الفروض الخاصة بها . ولكنها تمتد إلى تلبية الحاجات العلمية لمعرفة العلاقات بين نتائج البحوث السابقة لأغراض المقارنة المنهجية التي يمكن أن تشرى المعرفة النظرية في مجال الإعلام أو توجه الباحثين إلى دراسة مشكلات علمية جديدة، أو التواء الضوء على المنهج والأدوات وإجراءات البحث المستخدمة في البحوث السابقة ودراسة الارتباط بين هذه الاستخدامات والنتائج في إطار المقارنة .

ويعم إجراء مثل هذه الدراسات من خلال التحليل البعدي *Meta Analysis* أو التحليل من المستوى الثاني *Secondary Analysis* الذي يعتبر إعادة لاستخدام تراث البحوث السابقة، سواء كان بواسطة الباحثين الذين قاموا بها أو غيرهم، يتم إجراء مثل هذه الدراسات للإجابة على التساؤلات المنهجية ذات العلاقة بهذه البحوث الأصلية، وتهدف عادة إلى المقارنة بين نتائج هذه البحوث، لفحصين الفكامل بين هذه النتائج، وصياغة تعميمات جديدة تعتمد على هذه المقارنة ونتاجها .

والتحليل البعدي أو التحليل من المستوى الثاني أو تحليل الأدبيات السابقة *Literature Analysis Research* يقترب كثيراً من الدراسة الاستطلاعية للدراسات السابقة أو الدراسات المرتبطة التي تعتبر مطلباً للإقتراب من المشكلة العلمية التي يدرسها الباحث أو صياغة فروضها، في أنها جميعاً تعتمد على تراث الباحثين السابقين. وتعتبر البيانات الخاصة بالبحوث السابقة في هذه الحالة بيانات ثانوية، ولكنه يختلف في الأثر :

- إن الهدف من التحليل البعدي أو التحليل من المستوى الثاني الوصول إلى حقائق جديدة للإجابة على التساؤلات المطروحة في دراسة مستقلة تعتمد على تحليل الدراسات السابقة . بينما تهدف الدراسة الاستطلاعية للأدبيات السابقة تطوير مشكلات جديدة أو الاستفادة بها في صياغة الفروض العلمية أو تطوير الأساليب والأدوات المنهجية في دراسة ترتبط بالدراسات السابقة .

- ولذلك يهتم الباحث بنتائج الدراسات السابقة بالدرجة الأولى، وبصفة خاصة المقارنة بينها أو إعادة النظر إليها في ضوء معايير أو أوزان جديدة، أو دراسة معالم التغير أو الاختلاف فيها على مر الزمن، أو البحث عن العوامل والمقدمات التي قد تكون سببا في الاتفاق أو الاختلاف بين النتائج أو وضع النتائج بعد الرصد والتنظيم في أطر تصنف للاسترشاد بها في تطوير المعرفة العلمية، أما في الدراسة الاستطلاعية للدراسات السابقة والمرتبطة فهي النظر إلى كل مراحل العمل في هذه الدراسات للاستفادة بها في العمل البحثي الجديد. وتكون الاستفادة بالنتائج أحد أهدافها وليست الهدف الأساسي، لأن النتائج قامت بدورها قبل ذلك في توجيه الباحث نحو المشكلة المختارة .

- الدراسة التي تعتمد على التحليل من المستوى الثاني لبيانات البحوث السابقة، تتبع الإجراءات المنهجية الخاصة بدراسة المشكلة العلمية بشكل هام مثل تحديد المشكلة العلمية وصياغة الفروض أو طرح التساؤلات وتحديد البيانات المستهدفة ثم تحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج . أما في الدراسة الاستطلاعية للدراسات السابقة والدراسات المرتبطة فإن جهد الباحث يتركز في الإطلاع المباشر على هذه الدراسات والتسجيل الانتقائي لما يرى الباحث الاستفادة منه .

- البيانات المستهدفة في التحليل من المستوى الثاني هي كل البحوث ذات العلاقة بمشكلة البحث والتي تسهم في اختبار الفروض أو الإجابة على التساؤلات المطروحة . دون تحديد أي ضوابط للاختيار من بينها . فليست هناك في هذا المجال دراسة قوية وأخرى ضعيفة، لأن المعيار هو وصول أي منها إلى نتائج يمكن الاستفادة منها . وفي هذا المجال يرى جون جلاس *G.Glass* أن الدراسات الضعيفة منهجيا غالبا ما تشمل نتائج مشابهة للأخرى الأكثر قوة، ومن خلال ربط النتائج ببعضها يتوقع الوصول إلى مستوى أكبر من الثقة، ودمج نتائج الدراسات مع بعضها تعطي مرجحا أفضل لفهم الظاهرة، وهذا يكون أفضل من استبعاد الدراسات الضعيفة (*W.R.Borg & M.D.Gall 83:198*).

أما في الدراسات الاستطلاعية للدراسات السابقة أو المرتبطة فإن الباحث يقوم بتحديد مدى الاستفادة من أي عنصر من عناصر هذه الدراسات، بناء على تقييم لهذه العناصر وتقييمه للبحث أخصا .

ونلحق أيضاً في هذا المجال بين التحليل من المستوى الثاني وبين تقييم الجهود البحثية في مجال ما من مجالات التخصص أو فترة زمنية معينة حيث يتم رصد البحوث وإعادة تصنيفها بناء على: الدراسات/ المناهج/ أسلوب العينات/ أدوات البحث . ثم رصد تكرار الاستخدام لكل عنصر من هذه العناصر مثل دراسات (الهنلي عهد المجيد ٨٦، أميرة السماسي ٨٦، سيد بهنسي ٩٤ وغيرها) (١) وهي دراسات استهدفت تحليل عدد من الدراسات في مجال من مجالات التخصص بناء على فئات العناصر المنهجية واستخداماتها ورصد تكرار هذه الفئات . وهذه الدراسات وإن كانت تقل جهداً بحثياً في مجال تقييم البحوث والدراسات السابقة وتقدم دليلاً إرشادياً للباحثين لما استخدم وما لم يستخدم من عناصر المنهج والأدوات البحثية، لكنها لا تمثل تراكمًا معرفياً وإضافة نظرية في مجال التخصص مطلقاً تهدف إليه دراسات التحليل من المستوى الثاني التي تهتم بدراسة النتائج بالدرجة الأولى مثل دراسات : (محمد عرفة ٩١، راجية قنديل ٩٨) (٢) .

وقد يكون هدف التحليل من المستوى الثاني إختبار الفروض أو الإجابة على التساؤلات التي طرحها الباحث، ويتم رصد النتائج وتفسيرها في هذا الإطار . أو قد يكون هدف التحليل رصد المتغيرات العاملة في الدراسات السابقة وإقامة علاقة فرضية بينها من خلال التحليل من المستوى الثاني .

(١) - لهنلي عهد المجيد : بحوث الصحافة في مصر من ٧١-١٩٨٥ دراسة تحليلية نظرية، الحلقة الدراسية الأولى لشكولات المنهج وفي الدراسات الصحفية، ١٩-٢١/٤/١٩٨٦، القاهرة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة .

- أميرة محمد أنرس : الجوانب الإجرائية والمنهجية لبحوث الصحافة في مصر - دراسة تحليلية خطط رسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة بكلية الإعلام، المرجع السابق .

- السيد بهنسي : البحوث الاتصالية الخاصة بالطفل من ٦٦-١٩٩٢ دراسة تحليلية تقريبية، القاهرة، جامعة الأزهر، مجلة جامعة الأزهر، ١٩٩٤ .

(٢) - محمد عرفة : التأثير السيفركي لوسائل الإعلام - تحليل من المستوى الثاني، بحوث الإتصال، القاهرة، كلية الإعلام، العدد السادس ، ديسمبر ٩١، ص. ٣٩-٧٢ .

- راجية أحمد قنديل : دراسات الطفل ووسائل الإعلام والثقافة في التصفينات، تحليل من المستوى الثاني لنتائج الدراسات المصرية، القاهرة، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨ .

وهما نوعان من أنواع التحليل من المستوى الثانى ثم على أساسهما العديد من الدراسات فى هذا المجال وهما *Hypothesis- Then- Data Type* والثانى *(L.B.Becker: In G.H.Stemle,111 & Data-Then - Hypothesis Type . B.H.Westley 81 - 244 - 47)*

تصميمات البحث فى التحليل من المستوى الثانى

يتفق الخبراء على أن تصميم البحث وإجراءاته فى التحليل اليعدى أو التحليل من المستوى الثانى لا يختلف عن غيره من البحوث التى تعتمد على البيانات الأولية أو الثانوية المساعدة . فهى تلتخص فى خمس خطوات أساسية . هى: تحديد المشكلة العلمية / جمع البيانات / تقويم البيانات / التحليل والتفسير / عرض التقرير *(H.M.Cooper 82:241-303)* ويؤكد هاريس كوبر فى هذا الإطار على رصد كل ما يؤثر على صدق النتائج والتفسير ويرى أن مصدر غياب الصدق فى هذه الحالة يتعلق بنظام العينات سواء كانت عينات البحوث المختارة ذاتها فى حالة تعددها وزيادتها كمجتمع للدراسة، أو العينات الخاصة بكل بحث فى علاقتها بالمجتمع ومدى تمثيل العينة للمجتمع من حيث الحجم والخصائص .

ولابد أن يراعى الباحث تسجيل كل ما يشير التناؤل حول النتائج، لأنه قد توجد العديد من الدراسات التى توصلت إلى نتائج مختلفة لنفس الفروض، ولذلك يجب أن يسجل الباحث تفهيمه النقدي لهذه الحالات . ومالم يراعى ذلك فإن التفسير سيكون منقوصاً مالم يكن هناك تفسير كالم للتباين بين النتائج فى هذه الحالات .

وسواء كانت الدراسة تهدف إلى تحليل الاتجاهات *Trend Analysis* أو تحليل العصبية (المجموعات والجماعات وخصائصها) *Cohort Analysis* فإن عامل الوقت يعتبر معضراً مستقلاً فى هذه الدراسات يوضع فى الاعتبار عند تصميم التحليل من المستوى الثانى الذى يهتم بتحليل الاتجاهات أو خصائص الجماعات والمجموعات *(L.B.Becker 247-252)* .

وفى الدراسات الإحصائية فإن الباحث فى التحليل اليعدى أو التحليل من المستوى الثانى يجب أن يضع فى إعتباره فى العمل المنهجى تسجيل ومراجعة كافة

العوامل الخاصة بالكشف عن مدى ارتباط نتائج البحوث ببعضها من حيث نظام العينات وقاعدة البيانات واختيار المجموعات في البحوث التجريبية وشبه التجريبية والمعاملات الإحصائية التي تؤثر في النتائج النهائية وتحمل مؤشرا لارتباط النتائج ببعضها مثل المتوسطات والانحرافات، ومعاملات الارتباط في الدراسات الارتباطية واختلافها أو اتفاق المقاييس المستخدمة. وكل ما يمكن أن يقدم تفسيراً لاتفاق النتائج أو اختلافها حتى يمكن بناء التعميمات على أسس ثابتة وموثوق فيها .

ونشير إلى أن نجاح التحليل من المستوى الثاني في استقراء نتائج الدراسات السابقة وإجراء المقارنة والوصول إلى نتائج جديدة تثري العلم والمعرفة المتخصصة، يترقب هذا النجاح على تخصص الباحث وعمق دراسته لمجال التخصص الذي يدرس له اختبار مجالات التحليل ومادته من التراث العلمي بسهولة ويسر . ويوفر بالتالي الوقت والجهد اللازم للرجوع إلى المثبات من البحوث في التخصص العام لتعديد ارتباط البحوث بدراسته أم لا. ويوفر تخصص الباحث وعمق تحقيق الصديق المنهجي في اختيار مادة التحليل وإجراءاته والثقة في نتائج التحليل بالتالي . وينعكس هذا على الاستزادة العلمية وتحقيق التراكم العلمي في الإطار النظري لمجال التخصص .

ويحقق نجاح الباحث في التحليل المعدي أو التحليل من المستوى الثاني استعادة للمعرفة العلمية في الماضي وربطها بالتطورات المعاصرة في نفس المجال، وهذا يحقق قيمة علمية مضافة . وحتى تتحقق هذه القيمة العلمية المضافة فإن الباحث يجب أن يكون حذراً في التعامل مع بعض الدراسات المنقوصة من ناحية المنهج والأدوات وقاعدة البيانات التي تؤثر في النتائج بالتالي، ولذلك فإن الباحث يجب أن يقوم بنقد هذه الدراسات من الجوانب المنهجية ووضع هذا النقد في الاعتبار عند تفسير النتائج النهائية للتحليل التي اعتمد على بعض من هذه البحوث .

وصف العلاقات السببية واختبارها

على الجانب الآخر نجد أن أهداف البحث العلمي لظاهرة ما لا تقتنع بمجرد الوصف المجرد للظاهرة وعناصرها من خلال مناهج المسح أو دراسة الحالة أو تحليل النظم ومحتوى الإعلام، ولكنها تهدف إلى تشخيص المشكلات المرتبطة بالظاهرة، وصياغة حلول لهذه المشكلات من خلال نتائج البحث في العلاقات التي ترسم حركة الظاهرة وتؤثر فيها . وكذلك حركة عناصرها أياً والاستدلال عن الأسباب أو المقدمات الخاصة بحدوث الظاهرة أو المشكلات العلمية . . . والإجابة بالتالي عن السؤال لماذا ؟ وهو ما يعني تجاوز حدود الوصف المجرد للظاهرة في واقعها الراهن إلى البحث في العلاقات السببية ووصف هذه العلاقات لتكون مرشداً للتفسير والاستدلال الصادق للظاهرة وأسباب حدوثها .

بل إن البحث العلمي في إطار دراسة العلاقات السببية ومحاولة تأكيد العلاقات بين المقدمات والنتائج فإنه يتجاوز ذلك إلى التجريب المعطى لضبط التأثيرات وحركتها لإطلاق الأحكام والتعميمات الصادقة والدقيقة حول هذه العلاقات .

ولذلك فإن الباحث يهدف الوصول إلى التعميمات الصادقة والدقيقة والضبط المحكم للعلاقات السببية، فإنه يقوم بتوظيف أى من المناهج التي تنتمي إلى الدراسات الوصفية التشخيصية أو التجريب المعطى، أو يحاول جاهداً الاستفادة من أساليب الضبط المعطى في الدراسات الوصفية التشخيصية في المناهج شبه

التجريبية، وهو ما يستعين به الباحث من خلال المقارنة المنهجية في دراسة السببية المقارنة، أو دراسة العلاقات الارتباطية أو التجريب بمسئرياته المختلفة .

منهج الدراسات السببية المقارنة

يعتبر منهج السببية المقارنة *Causal Comparative Method* نموذجاً للبحث في العلل والأسباب الكامنة وراء حدوث الظاهرة من خلال دراستها في واقعها الراهن، وبحث يصعب التجريب المعصلي أو ضبط المتغيرات والتحكم فيها، ويعكس من خلال المسمى المقارنة السببية، أو المقارنة العلوية - الأساليب التي تتم للبحث في الأسباب من خلال المقارنة ، والإجابة على السؤال لماذا...؟ في دراسة الظاهرة الإعلامية .

فهذا المنهج وتصميماته المتعددة يهدف إلى البحث وراء الأسباب الكامنة لحدوث الظاهرة، من خلال مقارنة الجماعات أو المجموعات أو العينات التي تتباين في خصائصها أو سماتها أو تكرار دراستها في تعرضها لمثير معين . وبالتالي يقدم التباين في الخصائص والسمات تفسيراً للتباين في الاستجابة لمثير واحد . وبالتالي يعتبر هذا المنهج أحد مناهج الدراسات الوصفية، التي تتجاوز حدود الرصف المجرى والإجابة على الأسئلة من...؟ وماذا...؟ وكيف...؟ إلى الإجابة على السؤال لماذا...؟ والاستدلال عن الأسباب الكامنة وراء حدوث الظاهرة في واقعها الراهن .

ولا يسمى هذا المنهج إلى اختلاق الأسباب، ولكن الكشف عنها والاستدلال على حركتها من خلال غيابها أو وجودها في الظاهرة وتأثيرات هذا الغياب أو الوجود في حدوث الظاهرة التي نهدف إلى دراستها .

ويهدف إلى بحث أو دراسة حالات قائمة فعلاً، وأسباب مسئولة عن وجود النتائج كما حدثت مسبقاً، وكما هي قائمة في الواقع الراهن . دون تدخل الباحث في وجود الأسباب أو غيابها .

ويدرس الباحث فقط أشكال الاستجابات إلى مثير واحد، ويحزى في التفسير والاستدلال تباين الاستجابات إلى أسباب معونة يحددها في الظاهرة بعد جمع البيانات عن الاختلافات أو التباينات السابقة .

ولذلك يعتبر هذا المنهج من الدراسات اللاحقة أو البعدية *ex post factor* التي تفسر النتائج في ضوء ما حدث مسبقاً أي من خلال استرجاع الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي وليس ما يحدث بعد بتأثير التدخل الذاتي أو الإجراءات البعدية المتعددة في المصطلح أو البيئة الدراسية (W.R.Borg & M.D. Gall 83 : 533) فالباحث يبدأ في رصد النتائج من خلال البيانات، ثم يقوم بعد ذلك في البحث عن الأسباب المحتملة التي أدت إلى هذه النتيجة، كما حدثت من قبل. أو كما تواجدت في الواقع الراهن، وكانت سبباً في حدوث النتائج كما يفسرها الباحث.

ولعل المثال البسيط على ذلك هو الاستدلال عن تباين المعرفة بالأحداث العالمية بين مجموعتين بسبب عدم اشتراك إحداها في القنوات الفضائية واشتراك الأخرى. والسبب حدث فعلاً من قبل، واستعان به الباحث في تفسير النتائج الخاصة بتباين المعرفة بالأحداث العالمية، مع إجراءات أخرى يقوم بها الباحث لتأكيد الصديق المنهجي ومحاولة ضبط التفسيرات الأخرى في الواقع الراهن، كما يظهر واضحاً في التصميمات المنهجية المتعددة لهذا المنهج.

التصميمات المنهجية

للمنهجية المقارنة

بالإضافة إلى الخطوات المنهجية العامة للبحث العلمي، فإن أهم ما يميز هذا المنهج من خطوات هو الآتي :

أولاً، اختيار جماعة البحث وهي الجماعة أو العينة التي تمثل مجتمع الظاهرة، بحيث يكون الهدف من دراسة الفروق الناتجة عن مشاهدة التلفزيون، فإن جماعة البحث تكون من لا يشاهدون التلفزيون. ثم دراسة خصائصها وأنماط سلوكها من خلال مناهج وأدوات جمع المعلومات.

ثانياً، اختيار الجماعة أو الجماعات المقارنة، وهي الجماعة أو العينة التي لمجتمع لها نفس خصائص وأنماط سلوك جماعة البحث، وتختلف معها في خصائص التغير المستقل، الذي يقوم بناءً الفرض على أساس علاقته بالخصائص الأخرى.

ثالثاً، اختيار التصميم المنهجي المناسب.

ثم تأتي بعد ذلك الخطوات الخاصة بتصميم أدوات جمع البيانات ثم جمعها، وتبويبها وتصنيفها وتحليلها، وتفسير النتائج على أساس الفروض العلمية والتصميم

المنهجى المختار . ويمكن الاسترشاد بالقواعد التى وضعها جون ستيوارت ميل للبحث فى العلاقات السببية سواء من خلال التجريب أو غيره من المناهج العلمية المختلفة . وهى نفسها التى يسترشد بها الباحث فى صياغته أيضاً للفروض العلمية التى تبحث فى هذه العلاقات . وهذه القواعد وإن كانت لاتصلح فى جميع الحالات إلا أنه يمكن الاسترشاد بها فى صياغة التصميم المنهجى المناسب . ومن خلالها يمكن أن نحدد التصميمات المنهجية فى البحث عن العلاقات السببية المقارنة كالتالى ١

١- طريقة الاتفاق

وتعنى أن تكرر وجود متغير ما فى أكثر من جماعة تحدث فيها الظاهرة محل الدراسة يجعلنا نلحظ سبب حدوث هذه الظاهرة بوجود المتغير المشترك .

والمثال على ذلك هو اختبارات جماعة من الأطفال متباينة السمات، وتختلف بالسلوك العدوانى مع زملائهم . فإذا ملاحظنا تعرضهم للتلفزيون بنسب خصائص المشاهدة (الوقت الذى يقضيه فى المشاهدة / المحتوى الرامج) فإنه يمكن أن نعزى السلوك العدوانى المشترك إلى خصائص المشاهدة التلفزيونية .

- جماعة ١ انخفاض الدخل (م) (ت) العزوف عن قراءة الصحف
- جماعة ٢ انخفاض الدخل (م) (ت) العزوف عن قراءة الصحف
- جماعة ٣ انخفاض الدخل (م) (ت) العزوف عن قراءة الصحف

وبحسب بناء العلاقة السببية فى هذه الحالة الاختلاف فى الخصائص الأخرى، كالتعليم، أو المرحلة العمرية على سبيل المثال مع الاتفاق فى المرحلة العمرية، بحيث يمكن أن نقرر أن العزوف عن قراءة الصحف يعود إلى انخفاض مستوى الدخل .

٢- طريقة الاختلاف

وهذه الطريقة عكس الطريقة السابقة فإذا ما اتفقت الجماعات فى كل المتغيرات واختلفت فى متغير واحد، فإن الاختلاف فى هذا المتغير يمكن أن يفسر سبب حدوث الظاهرة . أى أن غياب المتغير فى أحد الجماعات هو السبب فى حدوث الظاهرة .

- جماعة ١ م ارتفاع مستوى التعليم ت قراءة الصحف
- جماعة ٢ م غائب (انتشار الأمية) ت عدم قراءة الصحف

وفى هذه الحالة يمكن تفسير عدم قراءة الصحف باعتبارها نتيجة لانتشار الأمية فى الجماعة .

وهذان التصميمان يكملان بعضهما البعض البعض بحيث يمكن أن يطبقهما الباحث معاً كتصميم مشترك يبحث بداية في عناصر الاتفاق ثم عناصر الاختلاف لتقرير العلاقة السببية، وعادة ما يقوم الباحث بذلك منهجياً عندما يكشف عن عناصر الاتفاق لأغراض الضبط أو العزل، أو العكس وهو التصميم السائد في دراسات السببية المقارنة ويتفق تماماً مع الدراسات الإعلامية وطبيعتها التي تتسم بتعدد المتغيرات وتداخلها. وفي البحث عن أى من المتغيرات، فإنه يبحث أيضاً في المتغيرات العكسية في نفس الوقت، وهذا هو التصميم المشترك للاتفاق للاختلاف.

٣- طريقة العلازم في التفجير (التباين المشترك)

وهذا التصميم يعتمد على القياس الكمي للعلاقة السببية، وملاحظة التغير في المتغير المستقل وكذلك التغير في النتائج أو المتغير التابع . من خلال تطور التغير أو العلاقة الارتباطية بينهما . بحيث يمكن تفسير العلاقة السببية على أساس وجود هذا الارتباط أو غيابها .

| | | |
|---------------|-------|-----|
| - الجماعة (١) | م + | ت ١ |
| - الجماعة (٢) | م ++ | ت ٢ |
| - الجماعة (٣) | م +++ | ت ٣ |

مثل تفسير التباين في اكتساب المعرفة بسبب التباين في كثافة الملاحظة العقلانية.

| | | |
|---------------|----------|---------------|
| - الجماعة (١) | - ١ ساعة | كسب معرفي + |
| - الجماعة (٢) | - ٢ ساعة | كسب معرفي ++ |
| - الجماعة (٣) | - ٣ ساعة | كسب معرفي +++ |

أو ملاحظة التغير في النتائج على مدى فترات زمنية بتأثير التغير في المثير في هذه الفترات لنفس الجماعة الواحدة .

| | | |
|---------------|----------|---------------|
| - الجماعة (س) | - ١ ساعة | كسب معرفي + |
| - الجماعة (س) | - ٢ ساعة | كسب معرفي ++ |
| - الجماعة (س) | - ٣ ساعة | كسب معرفي +++ |

وما يجدر ملاحظته في تطبيق التصميم المنهجي المناسب هو زيادة جهد الباحث ودقته، في الكشف عن المتغيرات الأصلية والمتغيرات الدخيلة أو الزائفة، وكذلك

قدرته على عزل المتغيرات الأخرى وضبطها، لمزيد من الدقة والموضوعية في تقرير العلاقات السببية . لأن من أبرز العناصر في نقد هذا المنهج هو التشكيك في صحة اختبار المتغيرات السببية . حيث يطرح التساؤل دائماً عن تأثيرات المتغيرات الأخرى الدخيلة أو الكامنة، أو تأثير عامل الصدفة . مما يجدر بالباحث أن يكون دقيقاً في الاختبار وفجواز عامل الصدفة بدراسة وملاحظة الظروف التي يتم خلالها البحث، حتى يمكن بناء التفسيرات السليمة للعلاقات السببية .

المسح الاستدلالي وصف العلاقات السببية

لعل من أكره التطبيقات لمنهج السببية المقارنة في الدراسات الإعلامية هي الكشف عن أسباب السلوك الاتصالي لجمهور المثقلين مع وسائل الإعلام، أو اتجاهاتهم من محتواها أو القائم بالاتصال فيها . فمن الناحية التطبيقية للمنهج نجد أنه يبحث بالدرجة الأولى في الكشف عن السلوك الإنساني والظواهر المرتبطة به والخروج بالتفسيرات المحتملة لأسباب هذا السلوك من خلال المقارنة بين المتغيرات وخصائصها للجماعات المختارة . ولذلك فإن مسح جمهور المثقلين وتصميماته يعتبر مجالاً تطبيقياً نموذجياً لمنهج السببية المقارنة في الدراسات الإعلامية .

وقد سبق أن أوضحنا أنه يتم تصنيف التصميمات المنهجية لمسح جمهور المثقلين إلى نوعين أساسيين هما المسح الوصفي الذي يهتم بجمع البيانات وتحليلها بهدف الوصف والقياس الدقيق لمتغير أو أكثر وصياغة النتائج في أطر مستقلة ترتبط بهذه المتغيرات. والمسح الاستدلالي أو الاستدلالي *Inferential* *analytical survey* الذي يشرح ويفسر لماذا نشعر حالة أو ظاهرة ما، ويستخدم عادة لاختبار العلاقة بين المتغيرات ورسم الاستدلالات التفسيرية. ويعتمد بالدرجة الأولى على الإجراءات المنهجية لأي من التصميمات المنهجية الخاصة بالسببية المقارنة من حيث اختبار العينات المقارنة والمتغيرات وطرق جمع البيانات وتحليلها ووصف النتائج وتفسيرها. ولذلك فإن التصميمات المنهجية التي صاغها خبراء الدراسات الإعلامية والاجتماعية للمسح التحليلية (H.L.Kidder 81:61-66 & K.R.Tucker 81:193-209) تقترب في بنائها من التصميمات المنهجية السابق ذكرها للسببية المقارنة، حيث تعتمد على طرق الاتفاق والاختلاف والتلازم في التفسير

وذلك خلال المقارنة بين الجماعات وإن اتخذت مصمبات أخرى، تعكس أسلوب اختيار الجماعات وإجراء المقارنات لبناء العلاقات السببية للظاهرة الإعلامية الخاصة بجمهور المتلقين .

ومن تصميمات المسرح الاستدلالي ما يلي :

اختبارات الجماعات أو الهيئات المقارنة *Contrasting Samples/ Static Comparison design* . وتقترب فكرة هذه التصميم من التصميمات الخاصة بطرق الاتفاق أو الاختلاف . حيث تعتمد على المقارنة بين جماعتين متباينتين في متغير أو أكثر، بحيث يبقى في النهاية المتغير الخاص بالاتفاق، أو الاختلاف . والمقارنة بين الأنماط السلوكية للجماعتين، وتفسير التباين في هذه الأنماط في إطار علاقته بالتباين في المتغيرات .

ومن الأمثلة الشائعة على ذلك الدراسات التي تجرى على قراء وغير قراء الصحف، أو مالكي وغير مالكي الأجهزة التليفزيونية، أو اختبار عينات متباينة في متغير من متغيرات السمات الأولية أو الاجتماعية في علاقتها بالمتغير في السلوك . وتصلح لأن تكون سبباً لهذا التطوير .

- الاختبارات المتتالية للهيئات *Successive Cross Sections*

وتستهدف هذه الاختبارات دراسة التغير الذي يطرأ على متغيرات معينة في لحظات معينة من الزمن بتأثير بعض المثيرات الخارجية التي لا يتدخل الباحث في وجودها . وهناك نوعان شائعان من هذه الاختبارات هما : الاختبارات القبليّة البعديّة وتطبيقاتها في الحملات الإعلامية أو الإعلامية وكذلك دراسة التغير في الآراء والاتجاهات في علاقتها بالمثير الذي يحدث أو يتغير خلال السياق الزمني .

وتجرى الاختبارات في وجود مثير خارجي يفترض مسبقاً أنه سوف يحدث تفسيراً فعلياً في بعض المتغيرات مثل المعرفة أو السلوك الأدائي أو المهاري . وبالعالي تختلف عن المسوح النورية أو المتكررة - أحد تصميمات المسرح الوصفية - في أن الأخيرة لا تفترض وجود تغير ناتج عن وجود مثير خارجي لإجراء القياس، ولكنها تهدف إلى وصف التغير عبر السياق الزمني دون حاجة إلى مثير خارجي .

- التحليل المتعدد للمتغيرات

يتم تطبيق هذا التصميم المنهجي في حالة وجود أكثر من متغير يحتمل أن

يكون ذا فاعلية أو تأثير في حدوث الظاهرة، ويهدف الباحث إلى الكشف عن العلاقة السببية الصحيحة والزائفة من خلال المقارنة بين نتائج عدد من الاختبارات لعلاقات سببية فرضية متعددة .

ويتم هذا المنهج بداية على نفس المهارات في جمع وتسجيل البيانات الخاصة بالتغيرات المستقلة وال تابعة المتعددة ثم إجراء المقارنات بين الاختبارات ونتائجها التي تتم لها كالاتي :

- إلتراض العلاقة بين المتغيرات المتعددة محل الدراسة (متغيرات مستقلة = متغير تابع واحد أو متغيرات مستقلة x متغيرات تابعة متعددة) .
- الكشف عن السياق الزمني لهذه العلاقة أو الارتباط .
- اختبار العلاقات الزائفة التي تظهر ضمن نتائج السج .
- تحديد العوامل السببية الأخرى واختبارها .
- تحقيق العلاقة السببية .

وهذه الإجراءات النظرية تفرض على الباحث أن يجرى عدداً من المقارنات الثنائية تتفق وعدد المعالجات التي يريد أن ينتهي اليها إلى صحتها أو زيفها . وهذا يتوقف على عدد المتغيرات المستقلة في هذه الحالة . فإذا كان هناك ثلاثة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد (الحالة الزوجية/ مستوى التعليم/ العمر x كثافة المشاهدة على سبيل المثال) . فإن على الباحث أن يجرى مقارنة بين الجماعات لثلاثة معالجات أي أن عملية التحليل تزيد كلما ازدادت عدد المعالجات، بزيادة عدد المتغيرات للفصل بين العلاقات الصحيحة والزائفة والخرج بتفسيرات حول العلاقة السببية .

وهذا يعتبر جهداً كبيراً على الباحث . ما لم يستخدم الاختبار الإحصائي المناسب للفروق بين هذه المتوسطات جميعها وفي وقت واحد . وهو أحد الاختبارات الإحصائية المركبة للفروق بين المتوسطات مثل تحليل التباين بين المجموعات *Analysis of Variance (anova)* أو المقارنات المتعددة بين المتوسطات أو تحليل التباين *Analysis of Covariance (ancova)* أو التحليل العاملي *Factor Analysis* وغيرها التي تتفق مع أهداف الدراسة وتعدد المتغيرات المستقلة والتابعة .

وتتقرب التصميمات التهجية للمسوح الاستدلالية أو التحليلية من الدراسات

شبه التجريبية أو دون التجريبية التي تجري لنفس الأهداف المنهجية الخاصة بمنهج المسح والتي لا تصل إلى حدود الضبط المنهجي الذي يميز البحوث التجريبية وشبه التجريبية .

ويحتاج المسح الاستدلالي أو التحليلي إلى مستويات كبرى من إجراءات الصدق الداخلي حتى نجد من تأثير التحيز الناتج عن أسلوب العينات، أو التعريف في بعض البيانات التي تؤثر في النتائج .

خصائص منهج السببية المقارنة

تتجاوز الدراسات الوصفية في بعض مناهجها حدود الوصف المجرد ، إلى الاستدلال عن أسباب وجرود الظاهرة وطريقة عملها وبناء العلاقات بين عناصرها كما تحدث في الواقع الراهن . ويقدم منهج السببية المقارنة إسهاما في الإجابة على الأسئلة كيف ... ولماذا ... وذلك من خلال دراسة جوانب التشابه والاختلاف بين الظواهر وبعضها .

ويعتبر المنهج بالخصائص التالية :

١- يوفّر المنهج الأسلوب المناسب لدراسة العلاقات السببية في البيئة الطبيعية . حيث يصعب إخضاع الأفراد أو ضبط المتغيرات في البيئة المعملية . ويشكل تطبيق هذا المنهج نسبة كبرى في دراسة العلاقات السببية في الظواهر الإعلامية الخاصة بجمهور القارئ الذي يتسم بالضخامة والانتشار ويصعب تطبيق التجريب المعمل على هذه السمات . ولذلك يعتبر منهج السببية المقارنة بديلا في هذه الحالات .

٢- وفي حالات أخرى يصعب تطبيق التجريب المعمل لأسباب إنسانية وأخلاقية . مثل تعريض الأطفال لمواد العنف لدراسة الأثر ، أو محاولة تشكيل المبرنة الإنسانية بشكل عمدي من خلال التجريب ، أو تفهيم الاتجاهات نحو بعض التقاليد أو المعتقدات في البيئة المعملية . في هذه الحالة يعتبر منهج السببية المقارنة بديلا حيث يتم الدراسة والقياس في حالات التعرض الاختياري في الظروف الطبيعية .

٣- ساهم التطور في استخدام الطرق والأساليب الإحصائية في انتشار استخدام هذا المنهج حيث يعتمد في كثير من تفسيراته على المقارنة بين المتوسطات

والفروق الإحصائية بين نتائج حركة المتغيرات التي تحسم التفسير للباحث في وجود العلاقة السببية أو غيابها .

٤- يحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي لاختصار المتغيرات العاملة وعزل المتغيرات الأخرى ليتمكن التأكيد على مصداقية العلاقة السببية بين المتغيرات العاملة . حيث أنه يؤخذ على التطبيق عدم إمكانية حسم العلاقة بمتغير واحد خصوصاً في التصميمات المنهجية الخاصة بالاتفاق أو الاختلاف أو المشتركة التي تعتمد على بناء العلاقة مع متغير واحد يفسر وجوده أو غيابها العلاقة السببية في الظاهرة محل الدراسة .

٥- يحتاج أيضاً إلى جهد كبير من الباحث لبناء الجساعات المقارنة، التي تجتمع لها التشابه في متغيرات كثيرة عند المتغير موضع الدراسة . ولتجاوز هذه الصعوبة يحتاج إلى مزيد من الجهد والنفقات لقياس العديد من المتغيرات مع عدد كبير من الأفراد للوصول إلى الجساعات المقارنة المتشابهة التي تسمح بالشهرح في الظروف الطبيعية .

٦- يجب أن يضع الباحث في اعتباره صعوبة تحديد السبب والنتيجة في العلاقات السببية في بعض الظواهر مثل العلاقة السببية بين اكتساب المعرفة وكثافة المشاهدة . حيث يتحركان معاً بحيث يصعب على الباحث التقرير بأن كثافة المشاهدة هي السبب في الوقت الذي يمكن أن تفسر اكتساب المعرفة كدافع لزيادة المشاهدة أو التعرض للوسائل الإعلامية ومحتواها . وهذه أيضاً تحتاج إلى جهد كبير في صياغة التفسيرات المرتبطة بهذه النتائج .

٧- بينما تعتمد النتائج الوصفية الأخرى على طرق وأساليب الإحصاء الوصفي، لارتباطها بطبيعة الأهداف والمقاييس المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف . فإن منهج السببية المقارنة يتطلب توظيف طرق وأساليب الإحصاء الاستدلالي لتقرير وجود أو غياب العلاقة بين المتغيرات ودلالة الفروق بين نتائج إحصاء حركة هذه المتغيرات، لبناء النتائج الإحصائية التي تعتبر أساساً للتفسير . ولذلك فإن منهج السببية المقارنة يعتمد بالدرجة الأولى على العلاقات الكمية التي يمكن من خلالها الاستدلال على وجود العلاقة أو غيابها وتفسير النتائج على هذا الأساس .

الدراسات الارتباطية

فرض التطور في اتجاهات البحث في السنوات الأخيرة، الاهتمام بدراسة الأثر في مجالات عديدة، من خلال الأساليب الإحصائية، وكما يعتبر البحث من خلال الدراسات السببية المقارنة مدخلاً للكشف عن العلاقات السببية، وبالتالي تفسير الأثر في إطار هذه العلاقات . يعتبر أيضاً البحث من خلال الكشف عن العلاقة الارتباطية بين المتغيرات إطار لتفسير الأثر أيضاً .

فالكشف عن العلاقة الارتباطية بين مستويات توزيع الصحف، ومستويات الدخول يمكن أن يفسر تأثير ارتفاع مستوى الدخول أو انخفاضها على توزيع الصحف، أو دراسة العلاقة بين مستويات ذكاء الأطفال والوقت الذي يقضيه الطفل أمام التلفزيون . وكذلك العلاقة بين كثافة المشاهدة وارتفاع أسعار الإعلان في التلفزيون... وغيرها من الأمثلة التي تقدم شكلاً عن علاقة بين متغيرين أو أكثر . كما قدمت بحوث الأجنحة - ترتيب الأولويات *Agenda Setting* تطبيقاً منهجياً لهذه الدراسات وتقدير العلاقات بين أجنحة القراءة وأجنحة الصحف أو وسائل الإعلام ومدى ارتباط المتغيرات الخاصة بالتفضيل والاهتمام في بناء أجنحة كل منهما .

ولذلك نجد أن الحاجة إلى التطبيقات المنهجية لدراسة العلاقات الارتباطية بين متغيرين أو أكثر في الدراسات الإعلامية بدأت تزدهر بتطور هذه الدراسات وأهدافها .

ويعتبر المنهج الارتباطي *Correlation Method* هو الطريق الذي يكشف عن العلاقة الارتباطية بين هذه المتغيرات، ومعرف بأنه المنهج الذي يهدف إلى تقدير العلاقة بين متغيرين أو أكثر وتحديد قدر هذه العلاقة واتجاهها .

ويهتم بالإجابة على السؤال الرئيسي : هل توجد علاقة ارتباطية ذات معنى أو دلالة بين المتغيرات محل الدراسة أم لا...؟

وللإجابة على هذا السؤال فإن الخطوات الأساسية لهذا المنهج تتركز في الآتي:

- ١- جمع البيانات الخاصة بكل متغير من المتغيرات .
- ٢- عرض هذه البيانات في صورة تعكس حركة المتغيرات (قيم متغيرة/ معدل التغير/ الترتيب) .

٣- تقدير قيمة الارتباط بين المتغيرات والمجاهد إيجابياً أو سلباً بما يعكس العلاقة الطردية أو العكسية (إحصائياً) .

٤- تقرير دلالة الارتباط والمفردى (جدولياً) .

وبعد تقرير الدلالة يبدأ الباحث في التفسير الخاص بالعلاقة الارتباطية، ووجود المفردى أو غيابه، وهو ما يعنى أن العلاقة الارتباطية ليست زائفة . وأن حركة المتغيرين تعود إلى هذه العلاقة .

وبالإضافة إلى تفسير العلاقة الارتباطية فإن النتائج تتوج الفرصة للنتيجة بالهاقات حركة المتغير التابع في إطار العلاقة الارتباطية العالية . فيمكن في هذه الأحوال تقدير توزيع الصحف بعد فترة زمنية في علاقته الارتباطية العالية بارتفاع مستوى التعليم أو ارتفاع مستوى الدخل بعد هذه الفترة .

ولذلك تعتبر الدراسات الارتباطية مدخلا إلى الدراسات الغشقية وإن كانت تختلف عنها في بعض الوجوه كما سيأتى تفصيلا فيما بعد .

خصائص الدراسات الارتباطية

١- يلف حدود منهج الدراسات الارتباطية عند تقرير العلاقة ومدى الارتباط، لكنه لا يسهم في تقرير العلاقة السببية وتحديد ما تحدد فاعلاً . ذلك أن الارتباط لا يعنى أن حركة المتغير من هو السبب في حركة المتغير من . أو أن ذلك نتيجة تأثير المتغير من . لأن العلاقة الارتباطية قد تكون بتأثير متغير ثالث يؤثر في الاثنين معاً . فالعلاقة الارتباطية بين مستوى التعليم وتوزيع الصحف . لا تعنى أن ارتفاع مستوى التعليم هو السبب في توزيع الصحف . ولكن ارتفاع مستوى الدخل قد يكون سبباً في ارتفاع الاثنين معاً .

وذلك لا يقلل من قيمة الدراسات الارتباطية، لأنها توفر للباحث أساسيات للتجريب أو تطبيق السببية المقارنة . وبصفة خاصة في حالات ضبط المتغيرات أو عزلها .

٢- إن تطبيق هذا المنهج والاعتماد عليه يحتاج إلى جهد علمي من الباحث لتقرير صحة العلاقة الارتباطية - بعد الوصول إليها إحصائياً وجدولياً - لأن هذه العلاقة قد تكون علاقة زائفة، ولا تعبر عن ارتباط حقيقى . ولذلك لا يمكن تقرير العلاقة الارتباطية أو الدلالة الإحصائية دون محاولة التقرير العلمي والمنطقي

لصحة العلاقة وصحة الدلالة. وهذا يحتاج جهداً فكرياً منظماً من الباحث لتقرير هذه النتائج. ولعلنا لا تغفل أنه في بحوث الأجندة ورغم الوصول إلى تقرير العلاقة الارتباطية بين تفضيل وسائل الإعلام وجمهور المتلقين، إلا أنه مازال البحث جارياً حول السؤال الخاص باحتمالات تأثير أجندة الجمهور على أجندة وسائل الإعلام وليس العكس كما تقرر النظرية الخاصة بترتيب أجندة الجمهور ووسائل الإعلام .

٣- إن تقرير العلاقة الارتباطية يعود بالدرجة الأولى إلى الإجراءات الخاصة بجميع البيانات واستخدام الأدوات المنهجية لتقرير علاقات كمية باستخدام طرق وأساليب إحصائية . وليس هناك ما يضمن صدق الإجراءات والأدوات وثباتها، أو مصداقية المبحوثين بشكل كبير، حتى يمكن تأكيد صحة العلاقة الارتباطية والاعتماد عليها في صياغة القرار . لأن النتائج في تطبيق المنهج الارتباطي قبل إلى أن تكون احتمالية . فهي علاقات إحصائية لأرقام قد لا تعكس خصائص أو الخاط سلوكية حقيقية . نتيجة تأثير خصائص الاستقصاء، أو المقابلة على هذه الأرقام التي يتم حساب المعاملات الارتباطية على أساسها .

٤- يشير معامل الارتباط إلى قوة العلاقة أو ضعفها بصرف النظر عن مستوى الدلالة، فالمعامل المنخفض يشير إلى ضعف العلاقة والعكس صحيح . بينما يحدد مستوى الدلالة أو المفزى احتمالية صحة العلاقة مهما كانت درجة قوتها أو ضعفها .

تفسير العلاقة الارتباطية

يسود الاعتقاد بين الباحثين على أن معامل الارتباط يعكس الدرجة التي يرتبط بها المتغيران قوة أو ضعفاً، فمعامل الارتباط يعني أن درجة الارتباط ٥٠٪ وهذا اعتقاد شائع . بينما الصحيح أن يتم تفسير معامل الارتباط في ضوء التباين المشترك بين المتغيرين والذي يتم حسابه بتربيع معامل الارتباط والذي يطلق عليه معامل التحديد *Coefficien Determination* الذي يشير إلى قدر التباين المشترك بين المتغيرين (على ما هو ٩٨: ٢١٩-٢٢٢) ويشير ذلك إلى مدى مساهمة أي من المتغيرين في تفسير التغيرات في الآخر. ويتم تقدير قيمة معامل التحديد (التباين المشترك) بتربيع معامل الارتباط . فإذا كان معامل الارتباط ٧٠ . فإن قيمة التباين المشترك ٤٩ . وهذا معناه أن أحد المتغيرين يفسر التباين على المتغير الآخر بهذا القدر .

وبالإضافة إلى ذلك فإن تفسير معامل الارتباط يعتمد على الغرض من استخدامه، وفي إطار الدلالة الإحصائية . فليس الهدف هو قياس قوة الارتباط أو ضعفه بقدر ما يكون الهدف هو الكشف عن صحة الارتباط أو رجوعه إلى عامل الصدفة والتأثيرات الخارجية . فقد يرتفع معامل الارتباط لكنه لا يكون دالا عند درجات الحرية المحدودة بنفس درجة الثقة (أي صغر حجم العينة) . ولكنه ينخفض ويكون دالا عند درجات الحرية الأكبر (كبر حجم العينة) عند نفس درجة الثقة .

وبالتالي يمكن أن نقرر أنه كلما كبر حجم العينة بحيث تمثل المجتمع أكثر، كلما زادت الثقة في أن معامل الارتباط المحسوب للعينة يمثل القيمة الحقيقية لهذا المعامل في المجتمع الأصل .

أوجه شبه الالتفات والاختلاف بين السببية المقارنة والمنهج الارتباطي

يتفق كلا من منهج السببية المقارنة والمنهج الارتباطي في أنهما يبحثان في العلاقة بين المتغيرات التي قد تعكس الفاعلية أو التأثير أو السببية في حدوث الظاهرة محل الدراسة .

كما يتفقان في أنهما يدرسان الظاهرة في واقعها الراهن، وفي ظروفها الطبيعية دون تدخل من الباحث في حركة الظاهرة أو بناء العلاقات بين عناصرها، أو مع الظواهر الاجتماعية الأخرى، ويضع الباحث تفسيراته على أساس معطيات هذا الواقع من بيانات ومعلومات يتم جمعها وتسجيلها وتبويبها بنفس الأساليب والأدوات التي تعتمد على مناهج جمع البيانات في الدراسات الوصفية مثل المسح في دراسة العينات الكبيرة أو أساليب الملاحظة والمقابلة في العينات محدودة العدد أو الجملعات المركزة . ولذلك فإنهما يشفقان في كل الضوابط والمعايير الخاصة بالتعامل مع العينات والفردات البشرية، وتوظيف إجراءات إثبات والصدق بدقة كبيرة لأتتهما لا يهمل إلى مستوى الضبط في الدراسات التجريبية المصطنعة .

ولكنهما يختلفان عن بعضهما في الأتي :

- ينف حدود تطبيق منهج الدراسات الارتباطية عند حدود الكشف عن وجود العلاقة الارتباطية أو غيابها ودلالة هذا الارتباط ومنغزاه من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية . ولا يصل إلى تفسير العلاقة السببية مالم تقم أدلة منهجية

كافية على وجودها . وأن وجود الدلالة أو المغزى الإحصائية لا يفسر العلاقة السببية ولكنه يشير فقط إلى عدم تدخل عامل الصدفة في بناء هذه العلاقة . بينما يهدف تطبيق منهج الدراسات السببية المقارنة وتصميماته المنهجية إلى الكشف عن العلاقة السببية بين المتغيرات بوصفاً تفسير النتائج في هذا الإطار.

- يتطلب تطبيق منهج الدراسات السببية المقارنة ضرورة المقارنة بين حركة المتغيرات لجماعتين أو عتين أو أكثر والاستدلال من خلال وجود أو غياب المتغيرات عن العلاقة السببية بين المقدمات والنتائج . بينما يمكن دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات بالنسبة لجماعة أو عينة واحدة، تتوفر في سمات مفرداتها وسلوكهم المتغيرات محور البحث وحركة هذه المتغيرات . فيمكن دراسة العلاقة بين متغير العلم وكثافة التفرع في عينة واحدة، بينما يتطلب دراسة العلاقة السببية بينهما العزل بين جماعات المقارنة لمحاولة ضبط المتغيرات الأخرى ووصف كل جماعة على حدة لتقرير وجود أو غياب المتغيرات العاملة .

- وبالإضافة إلى ذلك يوجد اختلال في توظيف الطرق والمعالجات الإحصائية حيث يركز منهج السببية المقارنة على اختبارات الفروق بين المقروصات التي تكشف عن وجود أو غياب هذه الفروق ودلالاتها مثل اختبارات ت، وتحليل التباين، وتحليل التغاير كما سبق أن قدمنا . بينما يحتاج تقرير العلاقات الارتباطية ومداها، تحديد معامل الارتباط ودلالته وتقدير مربع هذا المعامل للكشف عن التباين المشترك بين المتغيرات في العلاقات الارتباطية .

الدراسات ونهج التجريبية

وتصميم التجريبية

يسمى الباحثون بقدر كبير إلى محاولة ضبط المنهج الذي يتخرب من الدراسات التجريبية، حتى يمكن بناء الاستدلال الصحيح عن العلاقات السببية من خلال الإجراءات المنهجية التي يقومون بها . وحيث يصعب التجريب الملمس لأسباب عديدة - نذكرها بعد - يحاول الباحث أن يتلمس الطرق والأساليب المختلفة لتقيد المقارنات أو يتكرر أسلوباً جديداً يتخرب به من صرامة المنهج التجريبي ودقته. ويلجأ الباحث بالتالي إلى محاولة الضبط في مرحلة ما، أو عزله متغيراً، أو التدخل

الشخص في الانتقاء أو صياغة المثيرات السببية، لتقرير العلاقة على أسس تقترب من التجريب المعلى .

ولذلك يطلق الخبراء والباحثون على هذه الطرق والأساليب التصميمات المنهجية دون التجريبية *Pre-experimental Design* والتصميمات المنهجية شبه التجريبية *Quasi - experimental Design*. وتختلف عن بعضها في الاقتراب أكثر من تصميمات المنهج التجريبي .

وهذه التصميمات في أي من النوعين السابقين لا تختلف في بنائها عن التصميمات السابق ذكرها في التصميمات المنهجية للدراسات السببية المقارنة التي اعتمدت على القواعد التي صاغها ستورارت مل لبناء العلاقات السببية. ولكنها تحدد أكثر توليت التماس، أو التدخل في اختيار خصائص الجماعات بذاتية. ومن هنا تأتي التصميمات التي تقترب من مفهوم التجريب المعلى. ولكنها تفتقر إلى مستويات عالية من الصدق الداخلي والخارجي (*H.L.Kidder 81:43-57, D.Nachmats & Ch.Nachmats 81:107-127, R.Wimmer & J.Damnick 83:91-93*) .

وتتدرج مستويات التصميمات المنهجية للدراسات دون التجريبية في قوتها من الضبط المنهجي كالآتي :

١- القياس البعدي للجماعة الواحدة *The one shot case study* ويتم القياس عقب وجود المثير أو المتغير المستقل للإجابة على السؤال الخاص بفاعلية أو تأثير هذا المثير . مثل إذاعة برنامج جديد، أو التغيير في إخراج الصفحات الإخبارية، أو نشر المستحدثات، أو الحملات المؤقتة... إلى آخره . وهذا التصميم يفتقد إلى أساس للمقارنة بالإضافة إلى غياب الضبط المنهجي تماماً وبالتالي لا يصلح الاستناد عليه وحده في التفسير والاستدلال عن العلاقات السببية أو وجود الأثر ولغيابه .

٢- القياس القبلي - البعدي للجماعة الواحدة *The one group pre- post test design* وهذا التصميم يوفر الأساس للمقارنة من خلال القياس القبلي للتعرض للمثير أو المتغير المستقل، ويقدم بالتالي تفسيراً للفروق بين القياسات قبل التعرض وبعد، وبالتالي يمكن تفسير الفروق في إطار تأثير المتغير المستقل أو سببه .

وهذا التصميم شأنه شأن التصميمات المنهجية المقارنة السابقة لا يحسم العلاقة السببية، لغياب الصدق الخارجي والداخلي .

ويستخدم اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات المرتبطة في هذه الحالة .

٣- القياس البعدي المماثل *The Static Comparison Group Design* ويحاول هذا التصميم تجاوز غياب الصفق الداخلي من خلال المقارنة في وقت واحد بين الجماعة التجريبية والضابطة، بعد تعرض التجريبية للمثير أو التغير المستقل، ثم قياس التغير في الجماعتين بعد التعرض، وإجراء المقارنة من خلال الكشف عن دلالة الفروق للجماعات المستقلة .

وتلف حدود الاستفادة من نتائج استخدام هذه التصميمات عند حدود الاسترشاد بها أو اعتبارها دليلاً للدراسات التجريبية بعد ذلك، ولذلك فإنها تسمى الدراسات التمهيدية للتجريب العملي (على ماهر ٩٨:١٤٣) .

أما التصميمات المنهجية شبه التجريبية فتقدمنازل بعض النقاط الضعيفة التي تشوب التصميمات التمهيدية للتجريب أو دون التجريبية، ولكنها لا تصل إلى دقة التصميمات التجريبية التي تعتمد على الضبط المنهجي الكامل، ومن التصميمات المنهجية شبه التجريبية ما يلي:

الاختبار القبلي-البعدي للجماعات غير المتكافئة *Pre - Post Test Nonequivalent Control Groups* ويعتمد اختبار جماعتين متباينتين في أي من الخصائص ويتم تعرض إحداها (التجريبية) إلى التغير المستقل لفترة من الزمن، وملاحظة التغير في الاستجابات نحو هذا المثير وتسجيل التغير، ثم يتم تفسير التغير في التباين من خلال العلاقة السببية بهذا المثير .

وعلى سبيل المثال قد تؤدي الحملات الإعلامية إلى تقليد الفجرات بين الأفراد في إدراك المفاهيم المستهدفة من الحملة، رغم التباين المسبق في المبركات قبل بداية الحملة، ولكن بعد الحملة سوف يتأثر هذا التباين لصالح زيادة إدراك المفاهيم، والذي يؤدي إلى اختلال التباين المسبق بين الجماعتين من خلال تقريب الفجوة بينهما .

الاختبارات المتتالية *Time- Series Design* والتي تشبه الدراسات الطولية، فتهدف إلى دراسة التغير كل فترة زمنية طويلة، بما يسمح بالاختبار القبلي - البعدي كل فترة زمنية والكشف عن نشاط التغير المستقل كسبب للتغير .

ومن الأمثلة على ذلك وصف التغيير في معارف أو مهارات أو اتجاهات أو سلوك الأطفال خلال أربع أو ثلاث دورات كاملة بتأثير برنامج معين . ويتم قياس هذا التغيير قبل وبعد انتهاء كل دورة من الدورات خلال العام .

ويمكن تطوير الاختبارات للجماعات غير المتكافئة في إطار هذا التصميم لتوفير قدر كبير من الصدق المنهجي خلال القياس المتكرر .

وكذلك تطوير اختبارات الجماعات المتعددة في هذا الإطار أيضاً ، حتى يتمكن الباحث من عزل المؤثرات الخارجية ، وضبط المتغيرات الداخلية أو الكشف عن المتغيرات الكامنة .

وتختلف هذه التصميمات السابقة عن المرح التفسيرية أو الاستدلالية أو السببية المقارنة في أنها تقترب من البحث التجريبي ، ولذلك فهي لا تعتمد على العينات كبيرة الحجم . لكنها تعتمد على دراسة الجزء *Panel Study* وهي العينات الصغيرة الثابتة التي يتم اختبارها لإجراء القياس المتكرر في التصميمات السابقة

وهذه التصميمات السابقة يمكن جمعها في إطار واحد هو التجريب الميداني *Field Experimental* حيث يتم البحث والدراسة في البيئة الطبيعية ، ولا يتأثر خلالها المبحوثون بالموقف التجريبي الذي يمكن أن يثر في النتائج .

وعادة ما يعتمد التجريب الميداني على الملاحظة أو المقابلة الشخصية حيث يقل حجم العينات وعدد المبحوثين بما يسمح باستخدام هذه الأساليب وأدواتها . وفي التصميمات السابقة قد يحكم الباحث في المتغير المستقل مثل بعض حالات الحملات الإعلامية أو نشر الأفكار المستحدثة . وقد يقاس تأثير المتغير المستقل في حالته الطبيعية مثل قياس تأثير بعض البرامج على التغير المعرفي أو السلوك .

المنهج التجريبي واختبار العلاقات السببية

يعتبر المنهج التجريبي *Experimental Method* أكثر المناهج العلمية ملاءمة لرصد الحقائق ، وصياغة التفسيرات على أساس متكامل من الضبط والصدق المنهجي ، لما يتوافر له من مقومات وإجراءات تحقق للباحث الصدق الداخلي والخارجي . ولذلك يعتبر أكثر ملاءمة لاختبار العلاقة السببية والتقرير بصحة وجودها أو غيابها ، وحسم هذه العلاقة علمياً . حيث يمكن من خلال هذا المنهج ملاحظة تأثير أحد المتغيرات في الآخر تحت ظروف الضبط المحكم .

وتعتبر دراسات الأثر من المجالات البحثية في الدراسات الإعلامية التي تثير أهمية تطبيق المنهج التجريبي، خصوصاً بعد التوسع في عملية التنظير لبناء الأثر واختباره من خلال النظريات والفروض العلمية الخاصة بدور وسائل الإعلام في تشكيل المعرفة، وانغمس الثقافي والتعلم بالملاحظة ... وغيرها، التي يمكن اختبار مفاهيمها في العينات المختلفة من خلال التجريب والضبط التجريبي، خصوصاً في التعلم بالملاحظة وبعد انتشار الدراسات الخاصة بالطفولة وعلاقتها بوسائل الإعلام. وما يمكن أن يقوم به الباحثون من بحوث تجريبية في بيئات صناعية أو معملية في رياض الأطفال والمؤسسات التعليمية للطفل، لقياس تأثيرات وسائل الإعلام ومحتواها مع إجراءات الضبط المنهجي في الروضة أو المدرسة وإمكانية الملاحظة والملاحظة والتسجيل العلمي لنتائجها.

ولذلك فإن نتائج المنهج التجريبي - متى توافرت شروط تطبيقه - يمكن أن تجيب على الأسئلة المتعددة الخاصة بتأثيرات الإعلام على السلوك الاتصالي للأفراد وبناء المعلومات والآراء والأفكار والاتجاهات، والتفكير في الأنماط السلوكية والمعرفة التي ترتبط بالنموذج الإعلامي.

يقوم المنهج التجريبي على توافر شروط الضبط والتحكم في العناصر التالية
(R.D. Wimmer & J.R. Dominick 81:77-79):

- التحكم في البيئة، وذلك بعزل المتغيرات الناتجة عن النشاط العادي؛ بحيث لا يصبح في مجال التجربة سوى النشاط التجريبي، حتى يمكن إخضاع هذا النشاط للقياس.
- التحكم في المتغيرات وطريقة قياسها.
- التحكم في اختيار العينات أو الجماعات أو المفردات.

وهذا الضبط لا يتم إلا في البيئة الصناعية أو المعملية التي يقوم الباحث ببنائها، لاختبار فروض الدراسة في إطار الضبط المحكم لكافة العناصر والمتغيرات والبيئة المحيطة بالظاهرة، ولذلك فإنه كثيراً ما يطلق على تطبيق المنهج التجريبي في الظروف الصناعية أو المعملية التي تعتمد على الضبط المحكم التجريب المعلى Laboratory Experiments قسراً له من التجريب الميداني الذي يتم في الظروف والبيئات الطبيعية، ولا تتوفر له مقومات الضبط المحكم بنفس المستوى الذي يتوافر في التجريب المعلى.

وكما سبق أن قلنا يقوم تصميم الإجراءات المنهجية في تطبيق المنهج التجريبي وتصميماته على استخدام إحدى الطرق التي أرساها جون ستوارت مل في الكشف عن العلاقات السببية واختبار الفروض الخاصة بها والقوانين التي تحكم حركة هذه العلاقات، والتي تملخص في الاتفاق، والاختلاف، والجمع بينهما ثم التلازم في التغير والتي سبق الإشارة إليها في هذا الفصل .

ولتحقيق أي من الطرق المشار إليها فإن البحث يتطلب توافر العناصر الأساسية التالية :

- تحديد الجماعات أو المجموعات التي سوف يتم التجريب عليها، بغرض ملاحظة الاتفاق أو الاختلاف أو التلازم الذي يفسر حدود تأثير المعالجة التجريبية أو المتغير المستقل .

وفي هذه الحالة نفرق بين الجماعة التجريبية *Experimental Group* التي تتعرض للمعالجة التجريبية، والجماعة الضابطة *Control Group* التي يتم تعديدها لأغراض القياس والمقارنة دون أن تتعرض للمعالجة التجريبية .

- القياس في مراحل التجريب المختلفة، تبعاً لتصميم المنهج المختار، بغرض ملاحظة التغير الناتج عن عملية التجريب .

- استخدام طرق الإحصاء الاستدلالي في الكشف عن الفروق، أو التباين، أو التمايز من خلال حساب الفروق بين المتوسطات ودلائلها، أو تحليل التباين أو تحليل التباين حسب عدد المتغيرات العاملة وعدد المعالجات التجريبية التي يتم إجراؤها في مراحل التجريب تبعاً لتصميم المنهج الذي يختاره الباحث ويحقق أهداف البحث .

ويمكن أن نميز بين عدد من التصميمات المنهجية، التي تختلف باختلاف عدد الجماعات، وتوقيت القياس بالنسبة للمعالجة التجريبية، أو عدد المعالجات التجريبية . ولكنها تنطق جميعها في الآتي :

أولاً : تعرض الجماعات التجريبية للمعالجة أو المعالجات التجريبية .

ثانياً : قياس المتغيرات الخاصة بالجماعات التجريبية قبل المعالجة التجريبية وبعدها .

ثالثاً : عزل الجماعة أو الجماعات الضابطة بعيداً عن المعالجة التجريبية، مع قياس

المتغيرات الخاصة بها في التوليف التي يتفق مع طبيعة التصميم المنهجي .
 رابعاً : عقد المقارنات بين التغير في المتغيرات الخاصة بالجماعة أ أو الجماعات
 التجريبية في علاقتها بالجماعات الضابطة التي لم يتم تعرضها للمعالجة
 التجريبية في أي من التصميمات المنهجية .
 خامساً : الاستدلال عن الأثر أو السبب من خلال حساب دلالة الفروق بين المتوسطات
 أو تحليل التباين أو التقدير كما سبق أن قدمنا .

ومن التصميمات المنهجية الشائعة في المنهج التجريبي مايلي :
 ١ - القياس القبلي - البعدي *Pretest - Post test Design* وملاحظة السببية أو
 التأثير من خلال الكشف عن دلالة الفروق في النتائج بين المجموعتين، سواء تم
 القياس القبلي - البعدي للتجريبية فقط أو تم للجماعتين للتأكد من عزل
 التأثيرات الخارجية التي قد تتعرض لها المجموعة التجريبية .
 ويوجد أكثر من تصميم منهجي ليرعى في هذا التصميم القبلي - البعدي،
 توضحه العلاقة بين الرمز التالية :

| قبلي | المعالجة التجريبية | بعدي |
|----------------------------------|--------------------|------------------|
| جماعة تجريبية ت _١ | x | ت _٢ |
| جماعة ضابطة ض _١ | - | ض _٢ |
| جماعة تجريبية أ ت _١ أ | x أ | ت _٢ أ |
| جماعة تجريبية ب ت _١ ب | x ب | ت _٢ ب |
| جماعة ضابطة ض _١ | - | ض _٢ |

وذلك في حالتى استخدام معالجتين تجريبية، مثل التعرض العادي، التعرض
 الكثيف، أو المشاهدة المباشرة، والمشاهدة في فترة المسهر... وغيرها والتي تمثل
 باستخدام أكثر من متغير مستقل . أو أكثر من حالة للمتغير المستقل .

| | | |
|--------------------------------|---|------------------|
| جماعة تجريبية ت _١ ت | x | ت _٢ ت |
| جماعة ضابطة ض _١ ض | - | ض _٢ ض |

وذلك لمحاولة تجنب الأثر الناتج عن التفاعل بين مدركات الباحثين من
 القياس قبل التجربة والمعالجة التجريبية بما يؤثر على نتائج القياس البعدي . ولذلك
 يأتي القياس التالي بعد فترة من الزمن .

٢- القياس البعدي لحظ والمقارنة بين الجماعتين *Posttest Only Control Group Design*

Design

| | | | |
|---------------|---|---|---|
| جماعة تجريبية | — | x | ت |
| جماعة ضابطة | — | — | ض |

وفي هذه الحالة يتم تعرض الجماعة التجريبية للمعالجة دون قياس قبلي، ولكن يتم إجراء القياس بعد المعالجة لكل من الجماعة التجريبية والضابطة، ويتم الكشف عن دلالة الفرق بين نتائج القياس البعدي للتغير التابع في الجماعتين. وهذا التصميم يتجنب نتائج التفاعل بين إدراك الجماعة التجريبية للقياس والمعالجة التجريبية، نتيجة تعرض الجماعة التجريبية للقياس القبلي. مما يؤثر في نتائج القياس البعدي للمتغير التابع في الجماعة التجريبية.

٣- اختبار سلومون ذو المجموعات الأربع *Solomon four Groups*، ويجمع هذا التصميم بين التصميمين السابقين كما لو كانتا تجربتين مستقلتين، فإذا ما جاءت نتائج التجربتين متسقة دل ذلك على مدى صدق وضبط العمل المنهجي، ويتم تصميمه كالآتي:

| قبل | المعالجة التجريبية | بعد |
|-----|--------------------|-----|
| ت | x | ت |
| ض | — | ض |
| — | x | ت |
| — | — | ض |

وعلى الرغم من أن هذا التصميم يعتبر أكثر جهداً وتكلفة إلا أنه أكثر شمولاً لأنه يعزل بذلك العديد من العوامل التي تؤثر على الصدق الداخلي والخارجي الذي يؤثر على القياس. وبشرط التجانس التام في الجماعات الأربع المختارة، بالإضافة إلى أن الاختبار العشوائي يعتبر هو الأساس في الاختيار لهذه الجماعات.

وعلى الرغم من شمول المنهج التجريبي في الكثير من فروع المعرفة والعلوم الإنسانية المختلفة مثل علم النفس وفروعه، إلا أن تطبيق هذا المنهج يرتبط بالكثير من المحاذير في الدراسات الإعلامية وبصفة خاصة في دراسة جمهور المتلقين على

اختلاف نتائجهم للأسباب التالية:

- عدم اتفاق عملية التجريب في الكثير من الحالات مع طبيعة جمهور المتلقين، الذي يتميز بالضعف والتشتت والتباين في السمات - فتحول ضخامة العدد والتشتت دون إمكانية الاختيار السليم للمعينات بحيث تصبح ممثلة للمجتمع الكلي، بالإضافة إلى أن التباين في السمات وصفة خاصة في أنماط السلوك الاتصالي يحول دون تحقيق التماثل التام بين الجماعات المختارة للتجريب .
- عدم إمكانية ضبط المحكم للعوامل التجريبية إلا لفترات محدودة، يزول بعدها أثر الضبط، ويصعب بعد ذلك عزل التأثيرات الخارجية .
- صعوبة التماثل بين المناخ التجريبي والمناخ الطبيعي الذي يعيشه جمهور المتلقين، وصعوبة ضبط جميع العوامل والمؤثرات المكونة للمناخ أو البيئة المعيشية أو الصناعية .
- عدم إنسانية التجريب في بعض الحالات التي تستدعي العزل عن المناخ الطبيعي أو التعرض إلى مشروبات قد لا تتفق مع التقاليد أو القيم الاجتماعية السائدة مثل دراسات العنف أو الإدمان .
- ونتيجة لذلك هذه الصعوبات وغيرها، يلجأ الباحثون إلى الدراسات شبه التجريبية التي تتفق مع طبيعة الدراسات الإعلامية، وصفة خاصة دراسة جمهور المتلقين في الأهداف الخاصة بوصف العلاقات السببية أو اختصارها .

تحليل محتوى الإعلام

تتركز أهمية تحليل محتوى الإعلام *Content analysis* كمنهج للبحث والدراسة على عدد من الحقائق التالية :

أولاً : إن وسائل الإعلام - وبصفة خاصة التلفزيون - أصبحت المصدر الأساسي للمعلومات التي يكتسبها قطاع عريض من فئات جمهور الملقين .

ثانياً : يتكون النظام الإعلامي في دولة ما من عدد من النظم الفرعية . يتصدرها في الأهمية نظام المعلومات التي تتركز عليه وسائل الإعلام في تحقيق أهدافها . وهذا يشير إلى الأدوار المختلفة لانتقاء المعلومات وإعدادها للنشر والإذاعة في قوالب وهيكلية تتفق مع الهدف من جمع المعلومات وإعادة توزيعها .

ثالثاً : يتأثر الهدف الأساسي لنظام المعلومات في وسائل الإعلام بحركة القوى المسيطرة في المجتمع وعلاقاتها بوسائل الإعلام . حيث تعمل هذه القوى على تسويق أفكارها وآرائها وشخصياتها من خلال نظام المعلومات في هذه الوسائل.

رابعاً : يعتبر تحليل محتوى الإعلام هو المنهج المناسب لوصف وتحليل نظام المعلومات في وسائل الإعلام بكافة عناصره ابتداءً من وصف المحتوى ودلالاته وارتباطاته المتعددة بالإجهاات المختلفة للنشر والإذاعة .

والاستدلال عن الأهداف المختلفة لهذا النظام في علاقته بالنظم الفرعية الأخرى في وسائل الإعلام ، ثم علاقة النظام الإعلامي بالنظم الاجتماعية الأخرى في إطار السياق الاجتماعي العام .

وعليه الحقائق اتفق عليها كثير من الباحثين والخبراء ، وأصبحت تصاغ في فروض علمية تمكس مفهوم الإنتاج الهادف للمعرفة بتوجيه من القوى أو المراكز ، متصلة مع الأهداف والسياسات الخاصة بوسائل الإعلام وتنظيم العمل بها .

وتعكس أيضاً مفهوم العرض الانتقائي للصور والرموز في محتوى الإعلام مع المفاهيم الخاصة بتأثيرات وسائل الإعلام من خلال ترتيب أجندة جمهور المتلقين ، والفرض الثقافي وتوجيه الرأي العام ، وتعكس في نفس الوقت التباين الذي نلسه من دراسة محتوى الإعلام بين الواقع الحقيقي والصور التي ترسمها وسائل الإعلام للوقائع والأحداث الاجتماعية بتأثير العمليات الانتقائية في نظام المعلومات .

ولذلك سرف نجد في الدراسات التطبيعية للعديد من الفروض العلمية والنظريات الإعلامية أن تحليل محتوى الإعلام يعتبر أداة رئيسية للبحث والتقصي للإجابة على الأسئلة العديدة الخاصة بأسباب اختيار المحتوى ونشره ، وقياس تأثيرات محتوى معين على المتلقين ، فأصبحت بحوث التأثير وتحليل محتوى الإعلام هي الأداة المنهجية للإجابة على الكثير من الأسئلة الخاصة بكم البرامج التي تركز على مفاهيم معينة مثل العنف (M.Biagi 94: 377) وبالإضافة إلى ذلك فإن نظريات المعاني *meaning* والتبليجة *modeling* تشير إلى أهمية دراسة محتوى الإعلام ، لتقديم الحقائق في وسائل الإعلام مصدر هام لتحديد أنماط السلوك، وبناء المعاني لدى الفرد ، وتسهم كذلك في تحديد الثقافات الأصلية والمستقرة ، وهناك الكثير مما تقدمه الصور اللفظية التي تقدمها وسائل الإعلام تتمثل في الإجابة على التساؤلات التالية : ماذا يحب المجتمع ؟ كيف يكون سلوكنا نحو الآخرين أو بعضنا ؟ ماذا يتوقع الآخرون منا ؟ ماهي الأحداث أو الأفعال التي يمكن تتوالي عنا ؟ كيف نفكر في العالم الاجتماعي أو العنصري حولنا ؟ كيف نقوم أنفسنا ... وغيرها من التساؤلات التي يقدم تحليل محتوى الإعلام إجابة عنها (M.L. Deffenr & E.E. Dennis 81: 364-5) .

وعلى الرغم من الاهتمام الذي يكتسبه تحليل محتوى الإعلام في الدراسات

المعاصرة، حيث يسهم بالتكامل مع غيره من المناهج في اختبار الفروض والنظريات المعاصرة مثل التنشئة الاجتماعية *Socialization* وبناء المعنى *Construction of Meaning* أو البناء الاجتماعي للمعنى أو الحقيقة *Social Construction of Reality* في إطار عمليات التفاعل الرمزي التي تدور داخل الجماعات والمجتمع . وكذلك نظريات بناء النماذج أو النمذجة والفرض الثقافي وترتيب الأولويات السابق الإشارة إليها . على الرغم من ذلك فإن التطبيقات العملية لهذا المنهج في الدراسات الإعلامية مازالت تنسم بالسطحية وعموض الأهداف مما يؤثر بالتالي على صلاحية النتائج للتفسير الذي يعتبر ضرورة لرصد وتشخيص الظاهرة الإعلامية في المجتمعات المعاصرة . ولهذا فإن توظيف هذا المنهج وأساليب الترميز وأدوات القياس تحتاج إلى معاشرة كاملة للجوانب النظرية والتطبيقية، تتجاوز حدود التصنيف السطحي للرموز والعلامات وثبات المحتوى المنشود أو المذاع .

المجاهات . تعريف

تحليل المحتوى

يعود استخدام الإجراءات المنهجية لتحليل المحتوى إلى سنوات سابقة على بداية القرن العشرين وتسبق بكثير جهود علماء السياسة والاجتماع في استخدامه وتوظيفه في الثلاثينات من هذا القرن (PH.Stone 66 : 22) .

ومنذ البداية اقترن التطبيق بفكرة التجزئ أو التقسيم للرموز اللغوية لمحتوى الصحف، وهذه الأجزاء أو الأقسام، ووصف المحتوى من خلال نتائج العد والقياس . بل إنه منذ البداية تم تصنيف المحتوى أيضاً على المساحات التي يحتلها على الصفحات، وموقعه على هذه الصفحات وانتقلت المساحة والموقع إطاراً لوصف المحتوى أيضاً بجانب التصنيف على أساس تكرار الرموز اللغوية المختلفة .

وهذه الأفكار التي اقتصرت بتطبيقات تحليل المحتوى هي التي تم تطويرها بعد ذلك في عدد من الخطوات المنهجية التي تميز هذا المنهج عن غيره من المناهج والأساليب الأخرى .

وهي أيضاً الخطوات التي أعطت له الصفة الكمية *Quantitative* في مواجهة التحليل الكيفي *Qualitative* أو الانطباعي *Impressionistic* الذي يقوم على قراءة وتسجيل الانطباعات الذاتية عن المحتوى المنشود .

ولم يكتفِ كلا الحالتين - الكمي والكيفي - بتطبيق مع المفهوم العلمي للتحليل *Analysing* الذي يستهدف إدراك الأشياء والظواهر من خلال عزل عناصرها بعضها عن بعض - التقسيم أو التجزئ - ومعرفة خصائص أو سمات هذه العناصر ، وطبيعة العلاقات بينها . مثل تقسيم المحتوى أو تجزئته إلى أعداد من الجمل أو الكلمات التي تحمل صفات مشتركة، وتصنيف المحتوى بناء على هذه الصفات وتقرير العلاقات بينها، والعلاقات مع غيرها من عناصر العملية الإعلامية كاسباب اختيار المحرر أو المعداد لها بالذات إلى آخره . ومع تطور استخدام تحليل المحتوى وتطبيقه في الدراسات الإعلامية المختلفة ازدادت معه البحوث والدراسات التي تبحث في الجوانب النظرية والمنهجية .

وقدمت هذه الدراسات تعريفات عديدة منذ بداية الأربعينات، اتفقت في بعض محدداتها واختلفت في أخرى . تمثل طموحاً للباحثين في تجاوز الأهداف المحدودة المقترنة بالمحتوى ذاته، إلى الاستدلال عن عناصر العملية الإعلامية، وكذلك السمات الخاصة بالظواهر ذات العلاقة بالمحتوى الإعلامي .

وحسب الأهداف الخاصة بطوليف تحليل المحتوى يمكن أن نميز بين التباين وتفسيرين للتعريف :

أولاً : الاتجاه الوصفي في تحليل المحتوى* :

وهو الاتجاه الذي عاصر فترة النشأة ومازال مستعمراً بعض المحررين والباحثين في تعريفهم لتحليل المحتوى وتطبيقه .

ويركز أصحاب هذا الاتجاه على هدف وصف المحتوى فقط، ويتم التعامل مع وحدات المحتوى الظاهر فقط دون تجاوز ذلك إلى المعاني الكامنة لهذه الوحدات وعلاقاتها . ومن الرواد الذين استخدموا هذا الاتجاه في التعريف . هارولد لازويل *H.Lasswell* الذي استخدم المحتوى في الكشف عن الرموز الدهائية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وكذلك كابلان *I.Kaplan*، ويانيس *I.Janis* ، وكارترهت *D.P.Cartwright* وغيرهم الذين عاصروا فترة النشأة وما بعدها. ومن أهم التعريفات

* للاستزادة في اتجاهات التعريف راجع بالتفصيل : محمد عبد الحميد ، تحليل المحتوى في

بحوث الإعلام ج ١ : دار الشروق، ١٩٨٣، ص. ١٥ - ٢٢ .

في هذا المجال تعريف برنارد بيرلسون الذي يعتبر من الثناء في هذا الموضوع وتطبيقاته وعنه استعار معظم الخبراء ، والباحثين تعريفهم لتحليل المحتوى ويعرف بيرلسون تحليل المحتوى بأنه "أسلوب البحث الذي يهدف إلى الوصف الكمي والموضوعي والمنهجي للمحتوى الظاهر للإتصال" (B.Berlson 71 : 14-15) .

وتتلخص معالم تعريفات الإتهاء الوصفي في الآتي :

١- التركيز على الأهداف الوصفية فقط . مثل الوقوف عند حدود ماذا قيل ١٠٠ وكيف قيل ١٠٠ .

٢- يرتبط الوصف بالمحتوى الظاهر فقط *manifest* وليس ما يقال بين السطور أو المعاني الكامنة في هذا المحتوى .

٣- يتحفظ أصحاب هذا الإتهاء على استخدام نتائج التحليل في تفسير المعاني الكامنة ، حيث يجب أن يكون تحت ظروف معينة ترتبط بتحديد أنواع لوضوح محتوى الإتصال من جانب ، وفهم المحتوى وإدراكه من جانب آخر ، ولا يفترض تطابق عنصرى هذا النموذج في جميع الظروف (B.Berlson 71-18-20) .

ثانياً : الإتهاء الاستدلالي في تحليل المحتوى :

ويتجاوز هذا الإتهاء وصف المحتوى الظاهر إلى الكشف عن المعاني الكامنة *Latent meaning* وقراءة ما بين السطور والاستدلال *Making inference* عن الإتهاء المختلفة لعملية الإتصال .

ومن تبنى هذا الإتهاء منذ نهاية الستينات هولستي *O.L.Holsti* وكارني *F.Carney* وستون *PH.Stone* وباه *R.Budd* ولهمرهم . حيث يرون أن التحليل يساعد في الإجابة على الأسئلة المتعددة المرتبطة بعملية الإتصال وتأثيراتها ، ذلك أن الإتصال ليس مجرد رسالة ثابتة سراء ، كانت مطبوعة أو مذاعة . ولكنه تفاعل متدفق ، ولذلك فإن المحلل لا ينظر إلى الرسالة في حد ذاتها ، ولكن لكل التساؤلات المحيطة بعملية الإتصال وتأثيرها ، فالهدف الأساسي من عملية التحليل هو الاستدلال ، وهذا يترك التحليل عن الفهرسة أو التصنيف أو المستخلصات .

لأنه في العملية الإعلامية لا يمكن عزل الرسالة عن شخصية الملقى وحالته العضوية ، ولا عزلها عن لغيرها من الوسائل بالإضافة إلى أنه لا يمكن عزل الرسالة عن خصائص المحرر أو الكاتب واتجاهاته وأفكاره وارتباط ذلك كله بالأهداف والسياسات وتأثيرات القوى أو النظم في المجتمع .

ولذلك يركز باحثون وخبراء آخرون على توظيف الإجراءات المنهجية في الكشف عن ردود الأفعال والانتقال إلى دراسة الأثر - وهو ما كان يرفضه الخبراء في المراحل المبكرة - من خلال التحليل الشرطي *Contingency analysis* الذي يركز على العلاقات البنائية بين أجزاء المحتوى حيث يعتبر ترتيب الأقوال أو الأحداث هو أساس اهتمام الباحث للخروج بدلالات أو تنبؤات خاصة بالنتائج أو التوقعات . ولمي هذا يختلف عن التحليل الجدولي *Tabular* في أن الوحدات في التحليل الشرطي يجب ترتيبها أولاً في إطار علاقة بنائية مثل الترتيب الزمني أو الجهات التفاعل، ويتم بعد ذلك التحليل، وذلك للخروج بنتائج صادقة عن حركة الأحداث والأشخاص والجهات (J.Bower & J.Currrighr 84: 78-82).

بل أن المدرسة النقدية الثقافية في الإعلام في أوروبا والولايات المتحدة، تعنى هذا المفهوم في دراستها للمحتوى وخصائصه الفكرية والثقافية وعلاقتها بالمجتمع حيث تهتم بالأفكار باعتبارها صياغة عقلية، وتعامل معها كنما، وطريقة لترميز الحقائق وتصنيف المشروعات وقواعد للمماريات في الدلالة. ولذلك تتعامل مع الرموز اللغوية من هذا المفهوم وليس من مجرد كونها كلمات، وبالتالي فإن هذه الرموز التي تستخدم في وسائل الإعلام هي عبارة عن صياغة للأفكار المسيطرة والتي يفسرها المتلقي في الإطار المرجعي الذي تم ترميزها من خلاله، وبالتالي فإن المتلقي بطل داخل دائرة الرمز المنهجية أو المسيطرة . وهذا هو الدور المهيمن لوسائل الإعلام في الترميز، أو ما يسمى ما وراء الترميز *meta code* (S.Hall 84: 128-38).

ومع انتشار المدرسة النقدية ونظرياتها نشطت عملية الاستدلال من خلال تحليل المحتوى والتقصي للكشف عن القيم الثقافية السائدة ودوافع الاهتمام بهذه القيم، واتخذت أساساً للاستدلال حول الأفكار المسيطرة أو المهيمنة ودعم الوضع الراهن (Little Joun 89: 135-36) وإن كانت هذه المدرسة تميل إلى التحليل الكيفي وترفض التحليل الكمي، إلا أنها تحاول التأكيد على الحركة الهادفة لأليات صياغة الرموز الإعلامية التي يمكن الكشف عنها من خلال تحليل المحتوى والتقصي الأدبية أو المنشورة في وسائل الإعلام، مثل تهميش دور المرأة أو سيطرة المصالح الاقتصادية أو تحليل الصور التي ترسمها وسائل الإعلام للفئات المختلفة في المجتمع لتأكيد تمييزها معهم أو ضدهم وغيرها من البحوث التي اعتصمت

وتعتمد على التحليل لتأكيد الأفكار التي تربط بين عناصر الرسالة وثنائها وبين عناصر العملية الأخرى في إطار السياق الثقافي والاجتماعي للمجتمع الكلي .

وبجانب ذلك زادت النظريات الإعلامية الحديثة من أهمية التحليل الاستدلالي لمحتوى الإعلام لاختيار هذه النظريات وفروضها، والإجابة على التساؤلات الخاصة بالصورة أو وجهات النظر المتنافسة التي يتم وضعها في الأخبار والأعمال التلفزيونية، وبالتالي أصبح التحليل مطلباً للإجابة على هذه التساؤلات .

وهي سهيل المشال محمد أن جورج جرينر يرى أن تأكيد العلاقة بين كفاءة المشاهدة وإدراك الواقع الاجتماعي بالصورة التي يعرضها التلفزيون تعتمد على ثلاثة مؤشرات، اثنين منها يتطلب الكشف عنها استخدام تحليل محتوى الإعلام وهما العمليات المؤسسية الكامنة وراء انتاج محتوى الإعلام، والصورة الذهنية التي ترسمها وسائل الإعلام . وأن أهم الاعتبارات الأساسية لنظرية الفرس واختياراتها هو تحليل نظم الرسالة العامة للتلفزيون كدليل على عملية الفرس ، والتعرف على صورة الواقع الرمزي الذي يقدمه التلفزيون (G.Gerbener 90: 253-262) .

وأن قوة التلفزيون تتمثل في الصور الرمزية التي يقدمها في محتواه الدرامي عن الحياة الحقيقية، ويقوم بالتأثير أولاً على التعلم ثم بناء وجهات النظر حول الحياة الاجتماعية، بحيث يمكن النظر إلى بناء التأثيرات على أنها عمليات تتداخل بين الرسائل والمعلقين (D.Mc Quail 94: 364- E.Griffin 94: 344) . ويرى أميت سبلن ويتداهل S.Windahl 81 أن استخدام وسائل الإعلام لا يمكن تحديده في إطار ملهزم التعرض فقط، ولكن يمكن وصفه في إطار كمية المحتوى المستخدم / نوع المحتوى / العلاقة مع وسيلة الإعلام بالإضافة إلى طريقة الاستخدام .

وهذه الرؤى وغيرها في الفكر الإعلامي المعاصر أصبحت تشير إلى أهمية التعامل مع محتوى الإعلام باعتباره ناتجاً عن عمليات وعلاقات معقدة بين عناصر عديدة، يمكن الكشف عنها من خلال مفهوم الاستدلال والكشف عن المعاني الكامنة وليس الرقوف هند حد وصف المحتوى الظاهر للإعلام فقط . وهذه فرضت بالتالي تعدداً في الوظائف والاستخدامات الخاصة بتحليل المحتوى .

ويعتمد الإتياء الاستدلالي - مثل الإتياء الوصفي في التعريف - على عدد من الشروط أو المتطلبات التي توفر التوظيف السليم لهذا المنهج . وهي المنهجية

Systematic والموضوعية Objectivity والصفة الكمية Quantitative ، وإن كان يختلف عن الاتجاه الوصفي في أنه لا يركز على المحتوى الظاهر فقط ولكنه يسعى إلى الكشف عن المعاني الكامنة وقراءة ما بين السطور للخروج باستدلالات حول العلاقات المتعددة للمحتوى الإعلامي بغيره من عناصر العملية الإعلامية .

ولذلك فإننا نرى أن تعريف تحليل المحتوى يجمع بين كل من الاتجاهين الوصفي والاستدلالي ومتطلبات التحليل ومستوى النتائج التي يستهدف القائم بالتحليل تحقيقها . ولذلك فإننا نرى أن تحليل المحتوى هو : "مجموعة الخطوات المنهجية ، التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى ، والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني ، من خلال البحث الكمي ، الموضوعي والمنظم للنسب الظاهرة في هذا المحتوى" .

وتوفر في سياق هذا التعريف الجمع بين اتجاهات التعريف سابقة الذكر ، بوصفها مراحل للتحليل من جانب ، وتوفير أيضاً رؤيتنا لأهداف التحليل ومستوياتها كالاتي : - ينظر هذا التعريف إلى الرسالة ومحتواها باعتبارها عنصراً لا ينحزل عن عناصر العملية الإعلامية الأخرى ، ويقر وجود علاقة ارتباطية وتأثيرات متبادلة في إطار السياق الاجتماعي العام كما تشير إليه النماذج المتعددة للإحصال بصفة عامة والإعلام بصفة خاصة .

- يحدد التعريف أهداف عملية التحليل في الكشف عن المعاني الكامنة والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني ، وهذه تتعلق مع مفهوم الاستدلال والتنبؤ بحركة العملية الإعلامية وعناصرها وتأثيراتها كما تراء النظريات والتعميمات المعاصرة في الإعلام وتأثيراته .

- يفترض أن البحث يتم بداية في المحتوى الظاهر ، لأن مطلب الموضوعية لا يمكن تحقيقه بدقة إلا من خلال البحث في المحتوى الظاهر . ثم يأتي بعد ذلك الاستدلال من خلال التفسيرات المرتبطة ببناء العلاقات والنظم السلوكية والإعلامية ونظرياتها .

- لا يقلل التعريف من البحوث الوصلية في تحليل المحتوى التي تحقق هدف وصف المحتوى الظاهر ، حيث يرتبط بهدف التحليل الذي يمكن أن يتف عند هذه الحدود لأغراض وصف الواقع الراهن أو التغير في أنماط النشر والإذاعة ومهارات الممارسة كما سيأتي بعد .

- يؤكد التعريف على توظيف إجراءات منهجية واضحة ومحددة تقود الباحث إلى

تقرير النتائج بشكل منهجي منتظم، يتفق مع الأسس العلمية للبحث، وتستقل
مجموعة الخطوات المنهجية بخصائص ومميزات تتفق مع متطلبات عملية
التحليل .

وتعتبر الصفة الكمية *Quantitative* أحد المحددات الأساسية لتحليل المحتوى
في التطبيقات المعاصرة، بحيث لم تعد هناك حاجة للإشارة إلى ذلك لمزيد من
التحديد والفرقة بينه وبين التحليل الكيفي *Qualitative* أو الانطباعي *Impres-*
sionistic ، الذي يقوم على قراءة وتسجيل الانطباعات الشخصية للباحث ثم تقرير
النتائج بناء على ذلك والتعبير عن هذه النتائج برموز لفظية مثل كثيراً، قليلاً،
بعضاً، يتناقص إلى آخره وذلك بإتباع نفس إجراءات التحليل تقريباً، فيما
هذا أن التسجيل يتم لفظياً وليس رقمياً (*W.J.Siarosta., In: W.Gudy Kunst*
& Y.Yum Kim 84: 85-8).

ورغم هذا فإن الكثير من رواد المدرسة النقدية يرفضون التعامل مع الأرقام
والحديد الكمي عند قراءة النصوص أو المحتوى الإعلام، باعتباره أنها دراسات
جزئية تلتفت إلى الإطار النظري الواهي بالمشكلات الاجتماعية وعلاقتها وأثارها .
وأن الدراسات الكمية هي أكثر صلاحية لخدمة السرق أكثر من المساعدة على كشف
المشكلات والنيل بأسبابها وطرق حلها .

ولذلك فإننا نرى أن التحليل الكمي لا يمكن وحده للخروج بتفسيرات أو
استدلالات عن العلاقات الإرتباطية للمعقدي، حتى يعجز الباحث مشكلات
القصور الناتجة عن أسلوب المينات في تحليل الوثائق، ولذلك فإن التحليل الكيفي
يعتبر ضرورة للباحث للاقتراب من وثائق التحليل والتعرف على اتجاهات البحث
فيها باعتبارها خطوة تمهيدية لضرورة التحليل الكمي ، بالإضافة إلى أهمية
التحليل الكيفي في إثراء عملية التفسير والاستدلال . ولذلك فإن الباحث يجب أن
يقوم بتسجيل انطباعاته الفاتية وتقريره الكيفي أثناء عملية التحليل الكمي
للاستفادة منها في إثراء أهمية نتائج البحث وتفسيراتها .

الاستخدامات المنهجية

لتحليل محتوى الإعلام

يمكن تحديد أطر استخدامات تحليل المحتوى من خلال اتجاهات التعرف

السابق الإشارة إليها بإعتبار أن الاستخدامات هي تعبير عن الوظائف أو الأدوار التي يهدف تحليل المحتوى إلى تحقيقها ، والتي يمكن أن تتطور في المشكلات العلمية للإعلام وأهداف دراستها كالآتي :

أولاً: التحليل الوصفي للمحتوى

ويتوقف التحليل في هذا الإطار عند حدود وصف المحتوى ذاته، دون تجاوز ذلك إلى الكشف أو الاستدلال عن متغيرات أخرى خارج بناء هذا المحتوى . وذلك مثل الحالات التالية :

- ١- الكشف عن مراكز الإهتمام في المحتوى، سواء في الموضوعات أو الشخصيات أو المصادر أو الأقاليهم والدول والتجمعات إلى آخره . وذلك من خلال رصد تكرار النشر أو الإذاعة والمقارنة خلال فترة معينة أو العدد من البرامج والإذاعات والمحطات والصحف وأجراء المقارنات بين تكرار النشر والإذاعة لاتخاذها دليلاً على وصف مستويات اهتمام الوسائل أو وسائل الإعلام والمقارنة بينها عبر الزمن أو بين هذه الوسائل .
- ٢- الكشف عن وظائف الإعلام التي تتبناها هذه الوسائل في محتواها الإعلامي، وترتيب هذه الوظائف في علاقاتها ببعضها بما يعكس مستوى اهتمام الوسائل بهذه الوظائف .
- ٣- الكشف عن تدفق المعلومات، ومصادرها . ومن جانب آخر يمكن الكشف أيضاً عن القهايات التبادل الاخباري أو المعلوماتي بين الوسائل الإعلامية في الدولة أو بين الدول المختلفة .
- ٤- دراسة فنون الاقناع في المحتوى، وتحديد الاستعمالات المختلفة، والإجابة على الأسئلة الخاصة بالاستعمالات التي قبل الوسائل إلى استخدامها أكثر من غيرها .
- ٥- بحوث ضبط المعلومات من خلال المقارنة بين ماهر منشور أو مذاق فعلاً (مخرجات) وماتم الحصول عليه للنشر والإذاعة من مصادر مختلفة (مدخلات) متى توفرت المعلومات والبيانات الخاصة بمصادر الحصول على الأخبار والمعلومات
- ٦- الدراسات اللغوية المختلفة التي تعتمد على الصحف باعتبارها وثائق لغوية، مثل دراسة الأسلوب، ودلالة المعاني، وسر القراءة ... وغيرها من البحوث والدراسات التي تعتمد بداية على وصف المحتوى الظاهر كأساس لبناء الدراسات اللغوية بعد ذلك .

٧- الكشف عن أساليب الممارسة، ووصف مهارات العرض والتقديم وبناء الشكل والتصميم واختيار القوالب الفنية للنشر أو الإذاعة .

ثانياً : التحليل الاستدلالي للمحتوى

ويتجاوز الاستخدامات في هذا الإطار حدود الوصف إلى الاستدلال عن حركة التفسيرات الأخرى ذات العلاقة بانتقاء المحتوى وبناءه باعتبارها تأثيرات في اختيار الرموز وبناء المعاني لتحقيق أهداف معينة، بحيث يشكل بناء الرموز ودلالات المعاني وعلاقاتها الظاهرة الإعلامية التي يستهدف الباحثون دراستها .

وهذا ما يلحظ على الباحث قهواز عملية الرصد فقط أو الملاحظة المجردة لما هو منشور أو مناع، إلى التسجيل الناقد والملاحظة الواحدة لهذه العلاقات .

وهنا تبرز أهمية التحليل الكيفي المصاحب للتسجيل والرصد الكمي لتكرار الملاحظة أو الحدث في المحتوى المنشور أو المناع . حيث يعتمد التحليل في هذه الحالة على الاستقراء *Induction* ورصد الكل لبناء هياكل جديدة من العلاقات تلقى الضوء على حركة الظواهر الإعلامية واتجاهاتها مثل تفسير الدعوة إلى التطبيع من خلال زيادة تكرار نشر أو إذاعة الرموز اللغوية التي تشير إلى ثقافة السلام . قبول الآخر ... وغيرها . أو يعتمد على الاستدلال *deduction* وقراءة تكرارات النشر والإذاعة في إطار النظريات والتعميمات القائمة مثل نظريات إعادة تشكيل الحقائق الاجتماعية والبناء الرمزي، ونظريات الغرس الثقافي والتأثير من خلال أجنحة الرسائل الإعلامية التي يكشف التحليل عن اتجاه الوسيلة الإعلامية في ترتيب موضوعاتها أو الشخصيات أو المصادر ... إلى آخره . مما يخضع للمقارنة مع أجنحة جمهور المتلقين .

وكل هذا يبدأ - كما سبق أن أوضحنا في الباب الأول - من السياسات والأهداف المؤسسية وعلاقاتها بالقوى ومصادر الدعم والتحويل، وكذلك علاقاتها بتخطيط النشر والإذاعة من خلال الإسهامات المهنية للقائم بالاتصال وعلاقاته واتجاهاته والعوامل المؤثرة في بناء هذه العلاقات والاتجاهات التي تؤثر بالتالي في المنتج النهائي - محتوى الإعلام - بالمعنى والشكل الذي نشر أو أذيع به لتحقيق أهداف معينة .

وفي هذا الإطار يمكن رصد العديد من نماذج الاستخدامات التي يمكن تحقيق أهدافها من خلال تحليل المحتوى كالاتي :

١- علاقة الظاهرة الإعلامية بالمجتمع والظواهر الاجتماعية الأخرى . مثل :

- الكشف عن السياسات والأهداف العامة المستترة، والتي لا يتم توثيقها في الممارسات الإعلامية . مثل ضبط المعلومات، واتجاهات الرقابة على النشر، والممارسات الدعائية، أو ترويج الأفكار والشخصيات . وغيرها من الأمثلة التي يمكن الاستدلال عنها من خلال تحليل محتوى الإعلام والكشف عن الحقائق والرموز التي يعكسها هذا المحتوى .

- دراسة محتوى الإعلام باعتباره أحد مداخل تحليل النظم سواء في دراسة البناء المؤسسي لوسائل الإعلام، أو النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعكس محتوى الإعلام معانيها . باعتباره أحد المعالم الثقافية لهذه المجتمعات . ولذلك فإنه في هذا الإطار يمكن الكشف عن اتجاهات التفكير الثقافي ، أو محاكاة النماذج الثقافية الأخرى وتأثير ذلك على البناء الثقافي والاجتماعي في المجتمع . ويمكن في هذه الحالة استخدام تحليل المحتوى في إطار تحليل الفرس، أو الكشف عن النماذج أو بناء الحقائق الاجتماعية، أو انتمية الإعلامية كما سبق أن ذكرنا .

- تحليل الأدوار التي تقوم بها القوى *Power* السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حركة الظواهر الاجتماعية، والكشف عن اتجاهات الهيمنة *Dominance* على النشر والإذاعة وعلاقاتها وأهدافها .

- تحليل الأدوار التاريخية للمجتمعات، أو النظم، أو القوى من خلال الأكرال والأحداث التي تناولتها الصحف بالذات في محتواها باعتبارها من وثائق المراحل التاريخية التي يمكن الإعتماد عليها في حالة غياب المصادر التاريخية الأولية .

٢- الكشف عن خصائص القوائم بالارتباط في وسائل الإعلام باعتبار أن المحتوى يمثل بصمات الكاتب فيعكس اتجاهاته وأفكاره ومعتقداته ومهاراته والمصادر التي يعتمد الرجوع إليها والاستشهاد بها وكثافة أو شدة الإيحاء أو المعتقدات بالإضافة إلى التفكير في هذه الأنماط الثقافية لدى القوائم بالارتباط، بما يعكس اتجاه علاقاته والعوامل المؤثرة في بناء هذه الاتجاهات والمعتقدات .

وهذه الأمثلة بجانب أنها تفيد في التعرف على خصائص القائم بالإتصال فإنها تعكس أيضاً من خلال الاتفاق والاختلاف مع آخرين في وصف خصائص المجتمع والمرحلة التي يخضع فيها المحتوى للتحليل . أو الحكم على الاتفاق في المهارات أو الممارسات الإعلامية بوجود أو غياب المدارس المختلفة في العرض والتقديم والنشر والإذاعة وبناء الرموز الإعلامية وغيرها ■ يتفق عليها المصطلح في إطار فكر المدرسة الإعلامية الراحلة .

٣- وعكس الاستدلال عن خصائص المثقفين، خصائص المجتمع والأنماط الثقافية السائدة في المجتمع الكلي أو بين فئات جمهور المثقفين ، ويمكن الاستدلال عنها من المحتوى الموجه إلى هذه الفئات، أو ما تكتبه هذه الفئات في الأبواب والزوايا المتخصصة مثل بريد القراء أو رسائل إلى المحرر ، أو إتهامات المحرر مع المستمعين أو المشاهدين في البرامج الحوارية أو برامج المسابقات أو اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية .

وكذلك يعكس هذه الخصائص والسمات الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها ووسائل تحقيقها في مرحلة من المراحل التاريخية، والتي تعتبر من المؤشرات الثقافية التي تميز هذه المراحل مثل ملامح المجتمع المصري في الستينات والسبعينات والفرق بينهما في الأهداف والوسائل وطرق تحقيق هذه الوسائل والغايات بإعتبارها من المؤشرات أو الأنماط الثقافية .

وتحليل محتوى الإعلام للاستدلال عن خصائص أو سمات المثقفين، أو الأنماط الثقافية والتغير فيها، برآه بعدد من التحفظات التي ترتبط بصعوبة الاستدلال عن تلك الخصائص، لعدم وضوح العلاقة بين محتوى الإعلام وخصائص القراء، وتأثير ذلك على صدق النتائج وتفسيراتها .

وهذه الصعوبة تقل كثيراً في الصحف والبرامج أو المحطات وال قنوات المتخصصة التي توجه محتواها لفئات معينة ترتبط بهذا التخصص، حيث أن اختصار الرموز وبناءها لا بد أن يتفق إلى حد بعيد مع سمات المثقفين وإتهاماتهم وآرائهم . ويرى هولستى أن هناك ثلاثة أنماط لتفسير العلاقة بين المحتوى وخصائص جمهور المثقفين وسماته تتمثل في الآتي :

- إن الكاتب أو المحرر يقدم نصوحاً متباينة لفئات متباينة من جمهور المثقفين

وفي هذه الحالة يمكن تقرير العلاقة بين التباين في المحتوى والتباين في فئات جمهور المتلقين .

- أن يعكس محتوى الإعلام القيم الأساسية لمختلف فئات المتلقين، وهذه تعتبر المدخل الرظيفي في بناء المحتوى واختيار رموزه .

- إن محتوى الإعلام يسهم في تشكيل القيم والميول الخاصة بجمهور المتلقين وهذه ترتبط بتأثيرات الإعلام، التي يجب دعم نتائجها من خلال التحليل وأدوات أخرى .

٤- وفي مراحل سابقة كان يصود الاعتقاد بصعوبة الاستدلال عن تأثيرات وسائل الإعلام، وعدم القدرة على فصل تأثيراتها عن التأثيرات الاجتماعية الأخرى، إلا أن النظريات الحديثة قدمت العديد من الأدلة على قوة وسائل الإعلام وتأثيراتها في المجتمع وقدمت الدليل على ذلك من خلال نظريات التفاعل الرمزي والفرس، وترتيب الأولويات ونظريات التسويق الإجتماعي وغيرها التي استندت بداية على وجود هذا التأثير . بل إن الجامعات المدرسة النقدية دعمت تحليل محتوى الإعلام لتأكيد التفسيرات الخاصة بالهيمنة أو السيطرة أو النفوذ التي تمارسه القوى السياسية والاجتماعية على وسائل الإعلام وتوجيه محتواها لتحقيق مصالحها .

الخطوات المنهجية لتحليل محتوى الإعلام

يعتمد تحليل المحتوى عند توظيفه لدراسة المشكلات العلمية على عدد من الخطوات المنهجية، بعضها ينتمي إلى خطوات المنهج العلمي العام، أو البحث العلمي بصفة عامة، والأخرى تميزه عن غيره من المناهج وتعتبر من سماته الأساسية.

وتبدأ الخطوات المنهجية العامة شأنها شأن أي منهج آخر بالخطوة الأساسية الأولى في البحث العلمي وهي تحديد المشكلة العلمية، والتي تدور عادة في إطار من إطارات الاستخدام سابقة الذكر، أو تقترب منها في المعنى أو الهدف . وتتميز المشكلة العلمية في هذه الحالة بشمول المحتوى المنشور وسماته كعنصر من عناصر المشكلة، أو متغير من متغيراتها، يخضع للبحث والدراسة في إطار الوصف المجرد، أو في إطار العلاقات الفرضية مع متغيرات أخرى .

وبينما ينتقل الباحث في خطوات البحث العلمي، بعد ذلك ، إلى صياغة الفروض العلمية أو طرح التساؤلات، ثم تحديد مجتمع البحث واختيار نظام العينات ، فإنه في تحليل المحتوى يجب أن يسبق ذلك خطوة أساسية، تصمم بقدر كبير في تفسير إجراءات التحليل وتأكيد صدقها، ونوات نتائجها، وهي خطوة التحليل المبدئي .

وبذلك تكون الخطوات المنهجية في تحليل المحتوى كالآتي :

أولاً : الخطوات المنهجية العامة . وتشمل :

- ١- الإحصاء بالمشكلة واختيها .
- ٢- التحليل المبدئي .
- ٣- صياغة الفروض العلمية أو طرح التساؤلات .
- ٤- تحديد نظام العينات .

والتحليل المبدئي *Preliminary Analysis* هو تحليل كيفي، يتم على عينات أصغر من الرقائق، لتحقيق عدد من الوظائف المرتبطة بإجراءات التحليل ونتائجها، بالإضافة إلى الوظائف الخاصة بالاعتراب من المشكلة العلمية وفروضها، يوصله قريباً من مفهوم الدراسة الاستطلاعية التمهيدية لمشروع التحليل الكلي .

وفي الإطار الخاص بالاعتراب من المشكلة العلمية وفروضها، فإن التحليل المبدئي يسهم في التحديد الدقيق للمشكلة وصياغة العلاقة بين عناصرها، بالإضافة إلى أسهامه في تأصيل الفروض العلمية المصاغة؛ والتأكد من صلاحيتها للاختبار.

أما وظائف التحليل المبدئي التي تسهم في صياغة مشروع التحليل النهائي وإجراءاته، فإنه يمكن تلخيصها في الآتي :

- صياغة مشروع الترميز، والذي يشمل تحديد وحدات التصنيف، ووحدات التحليل، ووحدات العد والقياس .
- استشارة الأساليب الإحصائية أو الرياضية للعد والقياس، وتحديد القيم والأوزان الخاصة بالوحدات .
- تصميم استمارة التحليل، وجدولة القنات، والوحدات، وتقرير أساليب عرض البيانات الكمية وعقد المقارنات .

- صياغة إجراءات الصدق المنهجي، ووضع المعايير الخاصة بتحقيق واختبار صدق الإجراءات، وصدق النتائج. وبصفة خاصة في الدراسات الخاصة بالاستدلال، أو التحليل الاستدلالي.

وفي هذه الأحوال يمكن الاستفادة من الخطوات المنهجية للبحث النقدي، الذي يعنى جمع الأدلة عن عناصر المشكلة أو الظاهرة وحركتها في السياق العام، وتقييمها. لاتخاذ القرارات الخاصة برفض أو قبول البيانات المرتبطة بها - كما سيأتى بعد - وبالتالي التأكيد من صدق الاعتماد عليها في دراسة المشكلة أو الظاهرة.

وبالإضافة إلى تحقيق الوظائف المرتبطة بالإطار النظري للبحث وأهدافه، والوظائف المرتبطة بالإطار التطبيقي وصياغة مشروع التحليل النهائي، بالإضافة إلى ذلك فإن التحليل المنهجي يحقق نوعاً من الألفة بين الباحث ووثائق التحليل وبياناتها، تسهم في تطوير الاتجاهات الفكرية والعلمية للباحث، وتسهم في تجاوز الصعوبات الخاصة بضمخامة هذه الوثائق، وبياناتها، بجانب دعم المهارات المنهجية واللغوية والإحصائية التي تعتبر ضرورة من ضرورات التحليل الكمي للمحتوى.

ثانياً : ترميز بيانات التحليل

والمقصود بترميز بيانات التحليل مجموعة الخطوات، التي يتم من خلالها تحويل الرمز اللغوية، في المحتوى المنشور، إلى رمز كمية، قابلة للعد والقياس. وهذه الخطوات المنهجية هي التي تميز هذا المنهج عن غيره من مناهج البحث العلمي. ذلك أنه لا يتعامل مع الرمز اللغوية في الوثائق فقط، ولكنه يتعامل معها في إطار كمي، حتى أن الصلة الكمية أصبحت تميزه، دون أن تكون من محددات اسم المنهج أو عنوانه، وأصبحت هذه الصفة من المتطلبات الأساسية للتحليل في استخداماته المعاصرة.

وتشمل عملية ترميز البيانات ثلاث خطوات أساسية :

- تصنيف المحتوى إلى فئات، حسب أهداف الدراسة، وهذه الفئات يمكن عدها أو قياسها مباشرة، أو عد الوحدات التي تشير إليها وتسهم في تحديدها.
- تحديد الوحدات التي يتم عدها أو قياسها مباشرة، لتحقيق أهداف الدراسة، يطلق عليها وحدات التحليل.

- تصميم استمارة التحليل، التي يتم بواسطتها جمع بيانات التحليل . أو بمفهوم التحليل: تسجيل الفئات، ووحدات التحليل التي يتم عدّها أو قياسها .

٥- التصنيف وتحديد الفئات

وتهدف هذه المرحلة إلى تقسيم المحتوى في عينة الدراسة، إلى أجزاء ذات خصائص أو سمات أو أوزان مشتركة، بناءً على معايير للتصنيف يتم صياغتها مسبقاً. وهذه الأجزاء يطلق عليها فئات *Categories* . وهذه الفئات تعتبر بعد ذلك وحدات يضاف إليها كل ما يتفق معها في الخصائص والسمات والأوزان .

ويعتمد معايير التصنيف *Classification Criteria*، التي يتم تقسيم المحتوى إلى فئات بناءً عليها ، تعتمد على حدود الإطار النظري لمشكلة البحث أو الدراسة ، والعلاقات الفرضية أو اتجاهات التساؤلات، وكذلك إطار النتائج المستهدفة من البحث .

وتتطلب عملية التصنيف وتحديد الفئات توافر عدة شروط، حتى يتحقق لهذه الفئات الصديق المنهجي ... وهذه الشروط هي :

- تحقيق استقلال الفئات، وهذا يعني ألا تتداخل المادة التي تم تصنيفها في إطار فئة معينة، التصنيف في إطار فئة أخرى. مثل تصنيف الموضوعات الخاصة بمقاومة التطرف الديني، والتي يتم تصنيفها على أساس أنها موضوعات أمنية، بينما يمكن تصنيفها في نفس الوقت في إطار الصورة الدينية.. وهكذا.

ولذلك يجب تحديد معالم الفئات بدقة شديدة، بحيث يمكن تمييزها بسهولة وبسر، وبصفة خاصة خلال مرحلة إجراء اختبارات الثبات .

- أن يكون نظام الفئات شاملاً، ومعنى تحديد الفئات بحيث تغطي لكل مادة في المحتوى - محل التحليل فئة تصنف في إطارها . وذلك حتى لا يند في الفئات فئة « أخرى ... » التي تسمح لكل مالا يمكن للباحث تصنيفه، وبشكل يؤثر على صديق النتائج وثباتها .

- ويضاف إلى الشروط السابقة، كفاية لرعاية نظام الفئات لأهداف الدراسة، بحيث يمكن أن يجيب على تساؤلات الدراسة، أو تسمح باختيار الفروض، وكذلك أن تكون الفئات قابلة للتطبيق، وتضيف شيئاً عن العملية الإعلامية بصفة عامة والصحفية خاصة، بالإضافة إلى مرونة هذا النظام، ولإتاحة العمل مع ما تستجد

من مراد أو معان خلال مرحلة تحليل الوثائق (G.H. Stempell 111,81:123-124).

وتحقيق هذه الشروط يعتمد بالدرجة الأولى على مهارة الباحث النظرية والتطبيقية من جانب، والاستغلال الأمثل لمرحلة التحليل المبدئي، التي يتم خلالها إتخاذ القرارات الخاصة بالترميز، ومنها تحديد نظام التصنيف .

وهناك عدد من الفئات التي استخدمت في بحوث كثيرة، وأصبحت مرشداً لكثير من الباحثين في تحليل المحتوى، ويتم تقسيم هذه الفئات من حيث اتجاهها، يتم تقسيمها إلى قسمين رئيسيين :

الأول : يمثل مجموعة الفئات التي تصف المعاني والأفكار التي تظهر في المحتوى، وهي الفئات التي تهتم بإجابة السؤال: ماذا قيل...؟

والثاني: يمثل مجموعة الفئات التي تصف كيفية أو أسلوب تقديم أو عرض المحتوى، وتهتم بإجابة السؤال: كيف قيل ...؟
ومن فئات المجموعة الأولى أو القسم الأول :

-لغة الموضوع، والتي تستهدف الإجابة على السؤال: علام يدر محتوى الصحف، وتستخدم أساساً بفرض الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى بالموضوعات المختلفة التي تعرضها الصحف .

مثل تقسيم الموضوعات إلى موضوعات سياسية/ اقتصادية، عسكرية/ دينية/ رياضية/ إجتماعية.... إلى آخره .

أو تقسيم الموضوعات السياسية إلى موضوعات فرعية : معاهدات/ قرارات سياسية/ منظمات دولية/.... إلى آخره .

وفي هذه الحالة قد تعتبر الفئات هي نفسها وحدات التحليل التي يتم عليها العد والقياس من خلال التكرار أو تقدير القيمة - كما سيأتي بعد - أو يتم عد وحدات تحليل في بناء الموضوع مثل عد "الفقرات" أو "الجمل" لتقرير صفة فئة الموضوع بدقة خصوصاً في الموضوعات التي تتناول أكثر من فكرة واحدة داخل الموضوع، مثل موضوعات الاتفاقيات الدولية والعائد عنها والتي قد تتضمن أكثر من جانب في تسجيل أو رصد أشكال العائد وأنواعه والذي قد يكون اقتصادياً أو عسكرياً .. فيتم تصنيفه في الإطار الغالب في العد وقياس وحدات التحليل .

- فئة الاتجاه ، وهي من أكثر الفئات شهوعاً ، حيث يتم تصنيف المحتوى بناءً على المشبرات أو المحدودات المختلفة إلى مؤيد/ معارض ، إيجابي/ سلبي ، ولأغراض التصنيف الدقيق والتباين بين أوزان أو كثافة التأييد أو المعارضة يمكن التصنيف إلى ست فئات رئيسية وهي: اتجاه إيجابي مطلق/ اتجاه إيجابي نسبي/ اتجاه متوازن/ اتجاه سلبي مطلق/ اتجاه سلبي نسبي/ اتجاه صفرى .

وتعكس صفة الاتجاه قدر التركيز على الجوانب الإيجابية أو السلبية بصفة كاملة أو نسبية أو متوازن عند عرض الجوانب الإيجابية والسلبية بنفس التدرج أو نفس القيمة .

أما الاتجاه الصفرى وهو العرض الذى لا يظهر فيه أى جانب من الجوانب الإيجابية أو السلبية للأشخاص أو الوسائل ذات الاتجاه المعلن دائماً في شهر موضوع الاتجاه، بينما يمتنع عن اتخاذ رأى أو اتجاه في الموضوع وتظهر الحالة الأخيرة في حالات الترقب أو الانتظار أو دراسة موضوع الاتجاه. ويعتبر التحيز المسبق لدى الباحث نحو الأشخاص أو الموضوعات من سموات لتحليل اتجاهات المحتوى، مما يتطلب الحذر والدقة في تحديد الأوزان والمعايير التي يتم على أساسها تحديد الاتجاه. فالموضوعات المفيدة هي التي تعكس الجوانب الإيجابية في موضوع الاتجاه والمكس للاتجاه المعارض .

ويشير تصنيف الاتجاه العديد من المشكلات المرتبطة بتحديد معايير التصنيف وأوزان الفئات للفرقة بين مستويات التأييد أو المعارضة. ولذلك يعتبر الاهتمام بوحدة التحليل في مرحلة سابقة على تصنيف الاتجاه مطلباً ضرورياً لصدق البحث ونتائجه . لأن التصنيف يتم عادة بناءً على ظهور أو غياب مؤشرات معينة مثل عدد الفقرات أو الجمل التي تعكس الاتجاه مثل الاستقرار، والنمو، والمشاركة، أو العكس عدم الاستقرار، التفكك والضعف والفساد والتسبب إلى آخره . وهذه المؤشرات هي التي تعتبر وحدات التحليل التي يتم عدّها وقياسها فقيماً لتصنيف الاتجاهات بناءً على نتائج العد والقياس. ولذلك يتم تحديد وحدات التحليل أو قياسها ، بالإضافة إلى تحديد الأوزان ودرجات الشدة أو الميل التي تعكس كثافة الاتجاه .

- ويرتبط بالفئات السابقة، فئة المعايير، التي يتم على أساسها التصنيف، مثل التركيز على درجات الولاء/ أو سمات المجتمع/ أو تكرار الألفاظ والتعبيرات

الدالة مباشرة على الاتجاه... إلى آخره .

- ومن مجموعة الفئات الشائع استخدامها فئة القيم الصائدة لدى المجتمعات أو الأفراد . وكذلك فئة الأهداف التي تسمى المجتمعات إلى تحقيقها . وكذلك الأفراد . بالإضافة إلى فئة وسائل أو طرق تحقيق هذه الأهداف والغايات .

وبذلك فإن دولة مثل إسرائيل تستهدف التوسع الاستيطاني . كفتة من فئات الأهداف . وتسعى إلى تحقيق الهدف بالقوة المسلحة . كوسيلة من وسائل تحقيق الأهداف . وكذلك قد يسعى الفرد إلى الثروة . أو السلطة . أو المركز الاجتماعي ... وقد يستعين بالوسائل المشروعة أو غير المشروعة ... وهكذا .

- ويمكن استخدام فئة السمات أو الخصائص لوصف المجتمعات أو الأفراد .

- وكذلك استخدام فئة الفاعل . لتحديد الشخصيات التي تقوم بأدوار في أحداث أو وقائع معينة .

- وتستخدم أيضاً فئة المصدر أو المرجع أو السلطة . لتحديد مصادر المحتوى . والإجابة على الأسئلة المرتبطة بالتأثير في اتجاهات المحتوى ومراكز الاهتمام فيه .

- وتستخدم التصنيف الجغرافي في فئة منشأ الحدث أو المعلومات . للإجابة على الأسئلة الخاصة بتحديد مراكز اهتمام المحتوى بالأماكن أو الأقاليم . أو المناطق الجغرافية في العالم .

أما المجموعة الثانية أو القسم الثاني من التقسيم العام للفئات الشائع استخدامها . فهي الفئات التي يتم من خلالها وصف أسلوب العرض أو النشر . وكذلك الاقتناع . ومن هذه الفئات : فئة شكل النشر . وتتناول التقسيم على أساس فنون الكتابة الإعلامية أو فنون العرض والتقديم لمحتوى الموضوعات المختلفة . وكذلك استخدام العبارات التي تعبّر عن الأعمال أو الأعمال . أو التفضيل والتفضيل . أو الحقائق والأمان . أو الاستشهاد بالماضي أو الحاضر .

ومن فئات الشكل أو الأسلوب أيضاً استخدام العبارات الدالة على كثافة الاتجاهات أو شدتها . وهي فئة الاتفاعلية . والتي تشير إلى العبارات الدالة على التوكيد . أو التفضيل . أو الرفض إلى آخره .

وذلك بالإضافة إلى أساليب أو وسائل الاقتناع . مثل الاستمالات العاطفية أو

العرض غير المتوازن للأفكار، أو الاستشهاد بالمراجع الخاطئة أو غير الدقيقة، أو العكس. وهذه الفئات بأثرها، ليست فئات نظمية، ولكنها تعتبر مجرد أمثلة للاستشهاد بها، واتخاذها دليلاً على عملية التصنيف وتحديد الفئات.

٦- تحديد وحدات التحليل

وهي الوحدات التي يتم عليها العد أو القياس مباشرة. وهذه الوحدات تظهر في نموذج بناء رموز المحتوى، الذي يبدأ بالفكرة، ثم يتم اختيار الوحدات اللغوية للتعبير عن هذه الفكرة وصياغتها، وبعد ذلك يأخذ المحتوى البناء الذي ينشر فيه على الصفحة أو يذاع في الراديو أو التلفزيون.

ولذلك يمكن تحديد وحدات التحليل كالآتي:

- وحدات اللغة: وتشمل الكلمة التي تعتبر أصغر الوحدات وأسهلها استخداماً في عملية الترميز، وعادة ما يوفر استخدامها عنصر الثبات في النتائج نتيجة الاتفاق على محددات الكلمة وتعريفها، ثم الجملة التي تضم عدداً من الكلمات، والفقرة التي تضم عدداً من الجمل.
- وحدات الفكرة: وهي أكثر شيوعاً في تحليل المحتوى، لأن تناولها يفيد في تحديد أكثر الفئات استخداماً في الكشف عما يقوله المحتوى.
- وحدات الشخصية: حيث يسهل وضع توصيف للشخصيات التي يتناولها الكتاب في أعمالهم أو الأفكار المرتبطة بها، وكذلك وصف وتحديد الصورة الذهنية عن الأفراد والمجموعات.
- وحدات مفردات النشر والإذاعة: وهي الأشكال التي تستخدمها الصحف في نقل المعاني والأفكار، مثل المقالات، والتحققات، والأحاديث، والرسوم، الكارتون.. إلى آخره، أو البرامج الإخبارية أو الحوارية واللقاءات والدراما وغيرها من الأشكال التي يستخدمها الراديو أو التلفزيون في عرض المحتوى.
- ويجب التفرقة في تحديد وحدات التحليل بين مستويين، لأغراض تحقيق الصدق والثبات المنتهجن في عملية التحليل.
- وحدة التسجيل: وهي أصغر وحدة في المحتوى يختارها الباحث لأغراض التحليل، ويخضعها للعد والقياس، ويميز ظهورها أو غيابها، وتكرارها، عن دالة معينة في رسم نتائج التحليل، مثل الكلمة، والجملة، والفقرة.

-وحدات السياق ، وهي وحدات لغوية داخل المحتوى، تنبئ في التحديد الدقيق لمعاني وحدة التسجيل التي يتم عدّها أو قياسها . فهي الوحدات الأكبر التي يتكون بناؤها من وحدات التسجيل . فإذا كانت الكلمة وحدة تسجيل فإن الجملة تصبح وحدة السياق ، التي يجب أن تقرأ بعناية لتحديد مدلول الكلمة وتربطها في المكان الصحيح . وكذلك تعتبر الفقرة وحدة السياق للجملة ، وكذلك الموضع بالنسبة لل فقرات .

ولا يقلل من أهمية وحدات التحليل أن يقع العد والقياس على اللغات نفسها ، مثل لغات موضوع المحتوى ، التي تستهدف الكشف عن مراكز الاهتمام ، أو لغات السمات ولغيرها . ذلك أنه في مثل هذه البحوث تصبح اللغات نفسها هي وحدات التحليل ، وكذلك هي وحدات العد ، عندما يكون رصد تكرار الظهور هو الوسيلة الوحيدة للعد والإحصاء .

٧- تصميم استمارة التحليل

يتم استخدام استمارة التحليل خلال عملية الملاحظة، ورصد أو تسجيل البيانات والوحدات التي يتم عليها العد أو القياس .

وتعتبر هذه الاستمارة في حد ذاتها إطاراً متكاملًا للرموز الكمية بكل وثيقة من هيئة وثائق التحليل - الصحف أو الصفحات - ولذلك يقوم الباحث بتصميم هيكلها العام بحيث تشمل الأقسام التالية :

- ألبينات الأولية من الصحيفة ، مثل رقم العدد ، وتاريخه ، وعدد صفحاته .
- فئات التحليل .
- وحدات التحليل ، وهي نفسها وحدات العد في حالة استخدام التكرار كوسيلة للرصد والتسجيل .
- وحدات القياس ، في حالة عدم الاعتماد على التكرار كوسيلة للعد والقياس . مثل قياس المساحة أو الزمن .
- ملاحظات يسجل فيها الباحث البيانات الكيفية التي لا يسمح تصميم الاستمارة بتسجيلها تسجيلًا كميًا .

وتعتبر بعد ذلك الجداول الافتراضية جزءًا مكملًا لاستمارة التحليل ، بحيث تختص الاستمارة الواحدة برؤية واحدة من وثائق التحليل وتضم بياناتها الكمية ،

ويهتم الباحث أيضاً بتصميم هذه الجداول ويفرق في كل منها مجموعة البيانات الخاصة بمجموعة الوثائق ذات الخصائص أو السمات الواحدة ، مثل الوحدات الزمنية ، أو وحدات التصنيف الرئيسية أو غيرها من المعايير التي يتم تصنيف الوثائق على أساسها تبعاً لأهداف الدراسة .

٨- تحديد أسلوب العد والقياس

يعتبر التصنيف الذي يضعه الباحث لكل من فئات التحليل ، ووحدات التحليل ، الأساس الذي يعتمد عليه في تحديد أسلوب العد والقياس ، ذلك أن التعامل مع الوحدات الكثيرة مثل الموضوع يختلف عن التعامل مع الوحدات الأصغر كالمجلد والكلمات ، وإن كان هذا لا يمنع من استخدام تكرار النشر في جميع الحالات كقياس لهذه الوحدات .

ويصطدم التكرار في حالات عديدة بصعوبة تعبيره عن القيمة أو الوزن المقارن وعلى سبيل المثال لا يمكن أن نقارن بين الموضوعات الفرعية على أساس تكرار النشر ، دون أن نضع في اعتبارنا مساحة وموقع النشر ، التي تعكس القيمة الحقيقية للموضوع أو تؤكد الاتجاه في الوسيلة الإعلامية .

ولذلك تظهر هذه المرحلة عند الباحث محاولة اكتشاف العلاقة بين المتغيرات الخارجية المساهمة للموضوع عند النشر مثل المساحة ، والموقع من الصفحة أو الصفحات وكذلك مساحة العنوان .

٩- جمع البيانات الكمية

وتتم هذه الخطوة على مرحلتين : الأولى وتستخدم فيها استمارة التحليل لجمع البيانات الخاصة بكل وثيقة ، الثانية يتم فيها تصنيف الاستمارات إلى مجموعات طبقاً لمعيار التصنيف الذي يراه الباحث ، مصدر / زمنى / لغة من الفئات إلى آخره . ثم تفرغ هذه المجموعات في الجدوال التفرعية الخاصة بكل تصنيف على حدة . وذلك لتسهيل استخراج النتائج وعرضها بإحدى الطرق الإحصائية .

١٠- استخراج النتائج وعرضها إحصائياً .

١١- [إجراء اختبارات الثبات والصدق .

ونظراً لأهمية اختبارات الثبات والصدق في التحليل الاستدلالي ، فإنها

تعتبر من الخطوات الأساسية لعملية التحليل . وتتم أثناء العمل ، وبعد استخراج النتائج وقبل التفسير . بالأسلوب الذي يتفق مع كل مرحلة .

١٧- التفسير والاستدلال

وهي المرحلة الأخيرة التي يجيب فيها الباحث على كل التساؤلات المرتبطة بأهداف الدراسة ، ذات العلاقة بمحتوى الصحف .

تقدير قيمة الموضوعات

وتحديد مراكز الإهتمام

هناك العديد من المؤشرات التي تركز عليها الوسيلة الإعلامية لتأكيد اهتمامها بمحتوى معين أو اتجاه ما ، والذي يعكس سياستها الإعلامية وأهدافها . ومن جانب آخر يسهل على المبتدئ من خلال ملاحظة هذه المؤشرات الاستدلال عن هذا الإهتمام والكشف عن الاتجاهات السائدة الإعلامية نحو الموضوعات أو المراتب أو الأشخاص .

ويتصدر هذه المؤشرات في عملية الإخراج والإعداد للنشر أو الإذاعة ترتيب مواقع المحتوى وفقاً لهذه الأهمية ، أو زيادة مساحة النشر أو زمن العرض ، وكذلك التباين في مؤشرات أخرى للعناوين أو المقدمات أو مقاسات حروف الطباعة... وغيرها من عوامل الإبراز وتأكيد الأهمية التي تتفق مع الخصائص الفنية لكل وسيلة إعلامية في النشر أو العرض والتقديم .

ونظراً لأنه في حالات عديدة لا يصلح التكرار وحده مقياساً للأهمية أو التأكيد وخصوصاً في أحوال المقارنة المنهجية بين الموضوعات والاتجاهات، فإن الباحث يعتمد على تقدير القيم والأوزان الخاصة بعوامل أو مؤشرات التأكيد والإبراز لتعتبر قيمة مضافة إلى تكرار النشر والإذاعة، تعكس في مجموعها قيمة الموضوعات أو الاتجاهات وتحديد مراكز اهتمام الوسيلة بهذه الموضوعات أو ترتيب اهتمامها بها من خلال ناتج تقدير القيمة أو الوزن الكلي لكل منها بناءً على علاقات رياضية بين قيم أو أوزان عوامل التأكيد والإبراز يراها الباحث أو يستعرضه بصيغ سابقة وضعها آخرون من قبل .

وهناك العديد من عوامل الإبراز والتأكيد التي يستخدمها المصمم أو المخرج في عرضه للمادة الإعلامية حسب إمكانيات كل وسيلة مثل التأكيد من خلال

العنوان في الصحف أو مقدمات الأخبار أو الموضوعات في الوسائل الإلكترونية الأخرى، أو ترتيب الموضوعات على الصفحات أو تسامعها طبقاً للأهمية في الوسائل الأخرى، أو مساحة النشر أو زمن العرض والتقديم في الوسائل الأخرى . بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل اللون، أو مقاسات الحروف أو الإطارات، أو اختيار توقيت العرض والإذاعة وغيرها من العوامل الأخرى .

إلا أن أهم هذه العوامل والمؤثرات التي نراها هي لتحديد الموقع *Location* على الصفحات أو التسامع الزمني في العرض والتقديم، وكذلك المساحة والزمن *Space & Time* بالإضافة إلى العنوان *Headline* أو مقدمات الأخبار والموضوعات في البرامج الإخبارية الإذاعية .

وإذا كانت الوسائل الإعلامية تتفق في ترتيب الموقع أو التسامع وكذلك المساحة والزمن، فإن العنوان بمساحاته المختلفة وأحاط أنوع الحروف ومقاساتها في الصحف، تنقسم به الوسائل المطبوعة أكثر من الوسائل الإلكترونية الأخرى . وإن كانت مقدمات الأخبار يمكن أن تعتبر مؤشراً للإهتمام بالأخبار في علاقتها بوجود بعضها في هذه المقترحات ولهايب البعض الآخر الذي يذاع في تفاصيل الأخبار .

ولذلك فإن حساب الأوزان وقيمة الموضوعات يعتمد على تقدير قيمة العناصر الثلاثة الموقع والمساحة والعنوان في الصحف، ويمكن بالتسامع والزمن في الوسائل الإلكترونية الأخرى كالآتي :

الموقع أو التسامع . تميز الجرائد بين ما ينشر في الصفحة الأولى وما ينشر من نفس الموضوعات أو الأخبار في الصفحات الداخلية وكذلك المجلات بين ما يتصدر المجلة من مواقع وبين ما ينشر في مواقع متأخرة منها . وكذلك تميز الوسائل الإلكترونية بين الأخبار على سبيل المثال من خلال ترتيب العرض والإذاعة، فما يذاع أولاً يعبر عن قيمة بالنسبة لما يليه بعد ذلك . وكذلك تميز هذه الوسائل في عرض البرامج والدراما من خلال اختيار الفترات التي تنقسم بكثافة المشاهدة أو الاستماع للعرض والإذاعة، ويمكن ترتيب هذه الفترات في علاقتها ببعضها مثل الفترة الصباحية/ فترة الظهر/ الفترة المسائية/ فترة المسهرة، وتقدر قيمة العرض والإذاعة في هذه الفترات بناء على نتائج بحوث وتقديرات المشاهدين والمستمعين التي تقوم بها الأجهزة أو الوكالات المتخصصة .

فيمكن بناء على تقسيم المواقع إعطاء قيمة لكل موقع تعبر عن الوزن النسبي
في هذا الإطار ، ففي الجريدة على سبيل المثال يمكن تقدير القيم كالآتي :

- أعلى الصفحة الأولى ٤
- أسفل الصفحة الأولى ٣
- صفحة داخلية متخصصة ٢
- صفحة داخلية عامة ١

وفي المجلة يمكن الاكتفاء بثلاثة مواقع فقط كالآتي :

- موقع متقدم ٣
- موقع متوسط ٢
- موقع متأخر ١

ونفس الطريقة يمكن تقدير قيمة الأخبار من خلال التتابع

- الفئة الأولى ٣ والتي تمثل ثلث عدد الأخبار الأول
- الفئة الثانية ٢ والتي تمثل ثلث عدد الأخبار الثاني
- الفئة الثالثة ١ والتي تمثل ثلث عدد الأخبار الثالث

ويمكن تقدير قيم أوزان ترميزية للأخبار الأولى في علاقتها ببعض : الخبر
الأول/ ثم الخبر الثاني والثالث..... وهكذا .

وبالمثل توقيت العرض والإذاعة بناء على تقديرات المستمعين والمشاهدين ،
حيث تعطى قيمة أكبر للفتحات الأكبر كثافة ثم التي تليها فترة السهرة (٤) . ثم
الفترة المسائية (٣) وهكذا ، وهذه كلها عبارة عن اجتهادات من الباحث يتم
التحكيم عليها واعتمادها من الخبراء .

ولا يؤثر في هذه القيم أو الأوزان ترحيل البقايا إلى صفحات أخرى أو مواقع
تالية في الصحف حيث تعتبر البقايا في هذه الحالة إضافة إلى عنصر المساحة .

المساحة والزمن :

ويعتبر وضع التقديرات أو الأوزان لهذه العناصر أحد وظائف التحليل المبدئي
التي أشرنا إليه من قبل والذي يعتبر بمثابة دراسة استطلاعية أو تمهيدية للتحليل .
وفي إطار هذه الدراسة التمهيدية يقف الباحث على الحدود الدنيا والعليا للمساحة
والزمن خلال الوثائق أو التسجيلات التي يبحث فيها فإذا كانت المساحات تتراوح

بين أقل من $\frac{1}{4}$ عمود / 5 سم حتى أكثر من $\frac{1}{2}$ عمود / 8 سم فإنه يمكن بناء ثنائيات للمساحة كل $\frac{1}{4}$ عمود وتعطى قيمة تنازلية بداية من المساحة المتوقعة الأكبر وهي أكثر من $\frac{1}{2}$ عمود على أساس درجة واحد لكل فئة عنها . حتى $\frac{1}{4}$ عمود درجة واحدة حتى $\frac{1}{2}$ عمود درجتان حتى $\frac{3}{4}$ عمود ثلاث درجات وهكذا حتى 2 عمود عشر درجات . ويمكن اختصار المساحات بالنسبة للموضوعات لكل $\frac{1}{4}$ عمود ومضاعفاتها بنفس الدرجة .

وبالنسبة للمجلة يمكن حساب المساحة - بالإضافة إلى ماسبق - بالنسبة المثوية لصفحات الموضوع منسوبة إلى عدد صفحات العدد الواحد ، ثم تحويل إلى قيم مطلقة ، فالموضوع المنشور في ثلاث صفحات في مجلة عدد صفحات 60 صفحة يصبح $\frac{3}{60}$ وتصبح قيمة 3 درجات وصفحتان 6 درجات وأربع صفحات حوالي 7 درجة وهكذا . ونفس الطريقة يمكن حساب زمن عرض الموضوعات على أساس ثنائيات للمساحات الزمنية المتاحة للبرامج المحتوية المتنازع بالدقيقة في الأخبار أو أجزاء الساعة في البرامج والدراما .

فإذا كان الزمن المتاح في الدراسة التمهيدية يبدأ بـ 40 ثانية للخبر حتى ثلاث دقائق فإنه يمكن تقدير الدرجات بنفس طريقة تقدير المساحة في الجريدة . حتى 40 ثانية 1 واحدة حتى 80 ثانية 2 درجة وهكذا حتى ثلاث دقائق أو أربع دقائق أو أكبر زمن لإذاعة الخبر أو عرضه . ويمكن التقدير بنفس طريقة المجلة ، منسوبة إلى الوقت الكلي للنشرة الإخبارية ثم تحويل النسبة المثوية إلى قيم مطلقة تكون أساساً لبناء العلاقات الرياضية بعد ذلك .

أما البرامج الإذاعية والتلفزيونية فيمكن ترجيع المساحة الزمنية برقت العرض أو الإذاعة . ويتم تقدير قيم تعبر عن كثافة المشاهدة حسب توقيت العرض والإذاعة مثل فترة السهرة 4 درجات / ثم الفترة المسائية 3 درجات وفترة الظهيرة درجتان والفترة الصباحية درجة واحدة . وبهذا يصبح هناك :

١- قيمتان تدخل في حساب تقدير قيمة الموضوعات في المجلة هما الموقع والمساحة.
٢- قيمتان تدخل في تقدير قيمة الأخبار في الراديو والتلفزيون هما الشايع والمساحة الزمنية .

٣- قيمتان تدخل في تقدير قيمة البرامج والدراما : الموقع أو فترة العرض والإذاعة وكذلك المساحة الزمنية .

أما المجردة حيث تسهم مساحة العنوان الرئيس والعناوين الفرعية في تأكيد قيمة الموضوع وأهميته . فيمكن تقدير قيمة مساحة العنوان بعد دراسة الحد الأدنى لنشر العنوان والذي يكون في حدود ٢سم / عمود والحد الأعلى الذي يصل إلى ارتفاع ١٠سم / ٨ أسطحة (العنوان العريض أو المانشيت) . فيمكن تقسيم المساحات التي يحتلها العنوان في الخبر أو الموضوعات إلى فئات يعطى لكل فئة منها درجة تعبر عن قيمتها تتصاعد مع زيادة مساحة العنوان . من درجة إلى حتى ٢٠ درجة على سبيل المثال .

٤- وبذلك يدخل في تقدير قيم الموضوعات أو الأخبار ثلاث قسم هي : الموقع ومساحة النص ومساحة العنوان . حيث لا يمكن الاكتفاء بمساحة النص فقط لأنها في كثير من الأحوال لا تعبر عن قيمة الأخبار مثل الموقع ومساحة العنوان في المجردة .

وبذلك يمكن تقدير قيمة الموضوع الواحد (كوحدة التحليل) من خلال بناء العلاقة الرياضية بين العناصر التي تشارك في تقدير قيمته سواء كان بجميع قيم هذه العناصر أو حاصل ضربها.

ويمكن حساب قيمة فئة الموضوع كلها في العينة محل الدراسة بجميع قيمة الموضوعات في كل عدد ثم في كل الأعداد أو العينة الزمنية ثم قسمة هذا المجموع هذه مفردات العينة . فإذا رمزنا إلى الموقع بالرمز م ومساحة النص بالرمز ن . ومساحة العنوان بالرمز ع وقيمة الموضوع بالرمز ق وهذه مفردات العينة ن .

$$\begin{aligned} \text{فإن ق لوحة التحليل (خبر أو موضوع)} &= م \times ن \times ع \\ \text{أو حاصل جمع هذه القيم إذا ما أراد الباحث التعامل مع قيم صغيرة العدد} \\ \text{ق} &= م + ن + ع \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{مجموع (م + ن + ع)} \\ \text{ويكون ق ن (اللفظة كلها)} &= \frac{\text{مجموع (م + ن + ع)}}{ن} \end{aligned}$$

أما في المجلة والأخبار الإذاعية والتلفزيونية حيث يكتب في الموقع أو التتابع فقط فيمكن تقدير قيمة الخبر الإذاعي أو الموضوع في المجلة بحساب حاصل ضرب الموقع \times مساحة النص أو المساحة الزمنية .

$$\text{ق لوحة التحليل في المجلة (الموضوع)} = م \times ن$$

مجد (م × م)

ق (اللفة كلها) =

ن

وبنفس الطريقة يتم حساب قيمة الخبر الإذاعي في الراديو والتلفزيون، وكذلك حساب قيمة فئة الخبر كلها، وحساب مراكز الاهتمام بناء على هذه النتائج. أما بالنسبة للبرامج والدراما فيكتفى ببناء العلاقة الرياضية لفرص وحدات الزمن بوقت العرض والإذاعة الذي يشبه الموضع في باقي الوسائل الأخرى.

ق للخبر أو البرنامج أو الدراما = م × م

مجد (م × م)

ق ن (اللفة الأخبار أو البرامج) =

ن

ويمكن الاسترشاد بهذه الصيغ الرياضية المقترحة لتقدير قيمة الأخبار أو الموضوعات في محتوى الإعلام، أو اقتراح غيرها حيث لا يعمر الفكر وحده عن هذه القيمة ولا يسهل الوصف المنعزل لوسائل الإبراز والتأكيد في تقديرها أيضاً دون أن يتم الربط بينها في مثل هذه الصيغ لبناء العلاقة الرياضية بين القيم القدرية التي تدخل في تقدير قيمة الموضوع أو الفئة كلها. ولتحدد بالتالي للباحث أين يقع مركز اهتمام وسائل الإعلام وأيضاً ترتيب هذا الاهتمام بالنسبة لفئات المحتوى التي يتم تقديمها من خلال الموضوع كوحدة تحليل.

قياس الاتجاهات

في محتوى الإعلام

ربما كان من أصعب الظواهر الإعلامية التي تواجه الباحث في مجال تحليل المحتوى هو تحديد الجانب الذي تأخذه الرسالة *Direction* أو الاتجاه *bais*، أو الاتجاه *Trend* من قضية أو موقف معين تحديداً دقيقاً من خلال المقاييس الكمية التي تمزج منهج تحليل المحتوى.

ذلك أنه إذا كان من السهولة أن يقرر الباحث من خلال الدراسة الكمية أو الانطباعية اتجاه الرسالة أو المصدر، إلا أنه يصعب إقامة الدليل على هذا الاتجاه ودرجته وشدته دون إخضاع المحتوى وسماته للضبط الدقيق من خلال المقاييس

الكمية، خاصة مع غياب المقاييس المنطقية التي تجعل الباحث يقرر - بدقة وموضوعية - في وجودها مدى الاتفاق أو الاختلاف معها تمهيداً للتقرير بوجود أو غياب الاتجاه ودرجته وشدة، ولذلك نالت هذه المحاولات اعتماداً من الباحثين في مجالات بحوث تحديد الاتجاه في تحليل المحتوى للوصول إلى صيغة رياضية تصف في تخطي هذه الصعوبات، وذلك نتيجة الاعتقاد الراسخ لدى المفكرين بأن تداعى الأفكار والمعاني يعكس لاشعورياً ما يريد أن ينتقله الفرد إلى الآخرين في شكل من أشكال المحتوى .

ورغم أن نشأة بحوث تحليل المحتوى ارتبطت بداية بدراسة الاتجاهات والرموز الدالة عليها، وأصبحت هذه الدراسات تمثل نسبة كبيرة من مجموع بحوث تحليل المحتوى . إلا أن هذه الدراسات كانت مثاراً للاجتهادات اللاحقة، ولم يتم حتى الآن الاتفاق حول أساليب تقدير درجة الاتجاه وشدة، لأن هذه الأمور تخضع في النهاية لطبيعة المشكلة وأهدافها والمحتوى الذي يتم دراسته .

ومن خلال استعراض قراءات دراسة الاتجاهات وقياسها في بحوث تحليل المحتوى نرى :

١- أن أهم ما يميز المراحل المنهجية لتحليل الاتجاهات وقياسها، أن الجزم بتحديد الاتجاه ودرجته، يتم كنتيجة لترميز البيانات والعد والقياس .

٢- أنه وإن كانت فئات الاتجاه محددة بداية من خلال التحليل المبدئي، إلا أن وصف الاتجاه قد يحتاج إلى استخدام معظم الفئات الشائعة لتصنيف المحتوى حسب فئات الاتجاه .

٣- ليس هناك حدود لمستويات الاتجاه، وإن كان أقلها المستويات الثلاثة (مؤيد *pro* أو معارض *con* أو محايد *neutral*) ولكن قد يصل الباحث إلى استخدام مستويات أكثر حسب طبيعة البحث والبيانات المتاحة .

وقد قدمنا تصنيفاً مقترحاً لسعة مستويات في فئات الاتجاه، يمكن أن يصيغ الباحث أكثر أو أقل منها تبعاً لاحتياجات الدراسة .

٤- يمكن الاسترشاد في توصيف فئات الاتجاه بالبحوث السابقة، دون أن تكون فئات ثابتاً للتوصيف، لاختلاف طبيعة الدراسات وبياناتها .

٥- نظراً لأن تحديد الاتجاه يكون بمثابة أحكام نهائية، فإنه لا يجب الاكتفاء بوحدة التسجيل فقط كمشيرات لتحديد الاتجاه دون أن نأخذ في الاعتبار وحدات السياق

حتى تكون الأحكام صادقة .

٦- استشارة المقاييس الكمية التي تصلح لتحديد الاتجاهات ودرجتها من خلال عد الرموز وقياسها أمر مرهون بمهارة الباحث في تأكيد صدق النتائج وثباتها وطبيعة البحث وبياناته .

وتبدأ عملية تحديد الاتجاه بوضع توصيف لكل اتجاه من خلال التحليل المبدئي الكلي، واختيار المشيرات التي تتخذ كمواصفات لقنات الاتجاه التي سوف يتم تحديدها وقياسها . وحتى يتوفر عامل الصدق والموضوعية في تحديد هذه المشيرات فإن الباحث يجب أن يلجأ إلى المحكمين وذوي الخبرة للتأكد من تعبير المشيرات عن الاتجاهات المحددة قبل القيام بترميز هذه المشيرات وعدّها أو قياسها .

ويرى كارني (T.Carney 72:180-181) أن الانحياز (الاتجاه) يمكن أن يأخذ شكل التعبير المباشر أو غير المباشر، ويمكن أن يشار إليه من خلال الكلمات أو وجهات النظر والمواقف .

لدى البحث اللفظي المباشر يكون من خلال عدد تكرار القيم والأحكام الاصطلاحية المستخدمة، وفي عرض وجهات النظر أو المواقف يكون بتحليل أماليب تبنى هذه المواقف أو جهات النظر .

أما في غير المباشر فيتم اللفظي من خلال توالي التفاصيل الخاصة بتعبير الأحداث وفي المواقف من خلال السمات الدالة على الحث والتعرض المؤيد أو المعارض .

| المحتوى | مباشر | غير مباشر |
|---------|-----------------------------|--------------------------------------|
| لفظي | القيم والأحكام الاصطلاحية | تتابع التفاصيل الخاصة بتعبير الأحداث |
| الموقف | تبنى وجهات النظر أو المواقف | الحث والتعرض المؤيد أو المعارض |

وهذه الأمور مرهونة بكفاية الإطار النظري للدراسة، وكفاية التحليل المبدئي، وألفة الباحث مع بيانات التحليل والدراسة .

ويجمع الباحثون في تحليل المحتوى على أن تكرار الرموز وحده لا يكفي في

تحدد الاتجاهات، ويجب أن نضيف إلى ذلك بعداً آخر للاتجاه وشدة أو كثافته *Intensity* والتي تقاس قوة الرأي أو مدى الاختناق به، فعبارة «السلام هو السبيل إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة» تقل في قوتها عن عبارة «السلام هو أفضل السبل لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة» وهذه أقل من عبارة «السلام هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة» .

فعلى الرغم من أن التكرار يعطى وزناً متساوياً لهذه العبارات الثلاثة الدالة على الاتجاه ، إلا أنه من الواضح أن قوة اللفظ والمعاني المستخدمة في التأكيد تختلف في كل عبارة عن الأخرى .

وكذلك يمكن أن تشير التغيرات الخارجية للمحتوى إلى التباين في درجة الاتجاه وشدة في حالة اتفاق تكرار النشر .

ولست هناك مقاييس ثابتة لتحديد شدة الاتجاه، ولكنها من الأمور التي تربط بممارات الباحث واستشارته لأساليب تتفق مع طبيعة البحث والمحتوى، مع الاسترشاد بالمقاييس المستخدمة في البحوث السابقة وتكييفها مع طبيعة البحث وأهدافه .

وهناك العديد من العلاقات الرياضية التي استخدمها الباحثون (سواء من خلال التكرار أو موازن التفضيل في قياس الشدة) لتحديد الاتجاهات ودرجتها وشدتها .

وأبسط هذه العلاقات هي النسبة المئوية لمقاييس الرموز الدالة على الاتجاه منسوبة إلى عدد الرموز الكلية .

فإذا كان لدينا ١٠٠ تصريح أو عبارة في المحتوى، وكانت عدد التصريحات المؤيدة ٧٠ وغير المؤيدة ١٠ والمحايدة ١٠ والمبارات التي لا تحمل اتجاهها ١٠، كان الاتجاه المؤيد يمثل ٧٠٪ وغير المؤيد ١٠٪ والمحايد ١٠٪ والاتجاه الصفري ١٠٪ .

وقد استخدم جان وليام لابيير *Lapierr, J.W* في دراسة «التلفظ الإخبارية من دولة إسرائيل في الصحف اليومية الكبرى» (السيدس ٧٣ : ٩١-٩٤) مقاييس مبسطة للوصول إلى نسبة العبارات التعاطفية مع العبارات العدائية من خلال العلاقة بينهما كالآتي :

عدد العبارات التعاطفية

النسبة =

عدد العبارات العنائية

وتفسير النسبة الناتجة لكل موضوع على أساس القواعد التالية، إذا كانت النسبة أعلى من واحد صحيح فمعنى ذلك أن العبارات التعاطفية تزيد عن العبارات العنائية وإذا كانت واحد صحيح فهناك تعادل بين العبارات التعاطفية والعنائية، وإذا كانت أقل فالميزان يميل لصالح العبارات العنائية .

أما بحثه باد (R. Budd 67: 56) فيقيم علاقة تضم كل وحدات المحتوى بما فيها الوحدات التي ليس لها علاقة بالاتجاهات .

فمعامل الاتجاه يحسب كالآتي :

مربع عدد العبارات المؤيدة - عدد العبارات المؤيدة × المعارضة

معامل التأييد =

عدد وحدات المحتوى الكلية × عدد الوحدات التي تحمل اتجاهها

مربع عدد العبارات المعارضة - عدد العبارات المؤيدة × المعارضة

معامل المعارضة =

عدد وحدات المحتوى الكلية × عدد الوحدات التي تحمل اتجاهها

فإذا كان لدينا ١٠٠ وحدة في المحتوى ، منها ٧٠ وحدة مؤيدة، ١٠ معارضة، ١٠ محايدة، ١٠ وحدة لا تحمل اتجاهها .

$$٧٠(٧٠) - ١٠ \times ٧٠$$

$$\text{فإن معامل التأييد} = \frac{٧٠(٧٠) - ١٠ \times ٧٠}{٩٠ \times ١٠٠} = ٠.٤٧$$

$$٩٠ \times ١٠٠$$

وإذا لم يكن هنالك وحدات لا تحمل اتجاهها أو لم يتم تصنيفها ، فإن المقام يكون

مربع عدد الوحدات البالغة على اتجاهات معينة. كالآتي :

$$٧٠(٧٠) - ١٠ \times ٧٠$$

$$\text{فإن معامل المعارضة} = \frac{٧٠(٧٠) - ١٠ \times ٧٠}{٧٠(٧٠)}$$

$$٧٠(٧٠)$$

ويمكن من خلال نتائج العلاقات الرياضية بين الاتجاهات (كما سبق توضيحه) بناء المجالات بأنواعها ودراسة منحتى الاتجاه خلال الإطار الزمنى للدراسة بما يفيد فى الاستدلال أو التنبؤ بالاتجاهات فى موضوع البحث .

تحليل محتوى الرموز غير اللفظية

تعدد الرموز الاتصالية التى تعتمد عليها وسائل الإعلام فى صياغة الرسائل الإعلامية التى تتفق وخصائص جمهور التلقين . فهى لا تعتمد فقط على الرموز اللفظية وحدها ، لكنها تعتمد أيضاً على رموز أخرى غير لفظية تقوم بدور كبير فى تأكيد المعانى والأفكار التى تمكسها الرموز اللفظية من جانب ، أو تنفرد بنقل معان وأفكار مستقلة فى رسائل خاصة بها .

لما الصحف تعتمد على الصورة الصحفية والرسم بأنواعه وعناصر البناء الشكلى للصفحات التى لا ينفك دورها عند وظيفة جذب انتباه القارئ أو إثارة اهتمامه ، ولكن يتم قراءة الرموز التى تتكون منها الصورة أو الرسم والتكوين وما يحمله من أفكار أو معان ، أو يجسد أبعاداً مضافة ، أو يركز على شخصيات وولائم معينة وغيرها من الوظائف الاتصالية التى يمكن أن تقوم بها عناصر الصورة أو الرسم أو البناء الشكلى . وكذلك الصورة فى الخبر التلفزيونى التى يمكن أن تقوم بالوظائف المصاحبة للرسائل اللفظية أو الوظائف التى تقوم بها بصفتها المستقلة ، ولجسد هذه الوظائف من خلال فهم عناصر الصورة ودورها فى إطار أهداف محددة سبق .

وإذا كانت الصورة فى الخبر التلفزيونى تخضع للدراسة التحليلية أيضاً بوصفها تكميلاً يتم وصف عناصره ، فإن البرامج التلفزيونية والدراما يعتبر المشاهد بكاملة تكميلاً يضم الرموز اللفظية التى تأتى على لسان المشاركين والرموز غير اللفظية التى تلعبها فى عناصر أخرى تعكس معانى ودلالات مضافة إلى معانى ودلالات الرموز اللفظية . مثل عناصر الحركة فى المشهد ، أو الدهكوز ، أو الأكسسوار ، وتأثيرات الإضاءة ... وغيرها من العناصر التى يعتمد عليها مخرجو هذه البرامج أو المشاهد الدرامية فى تأكيد المعانى أو الاستقلال بمعان ودلالات خاصة .

- وهذه الرموز غير اللفظية التي تعتبر عناصر أساسية في بناء الرسالة الإعلامية، يتم دراستها أيضاً في إطار أهداف تحليل محتوى الإعلام ووظائفه، مع مراعاة الآتي :

- تحديد الهدف العام من تحليل الرموز غير اللفظية، والتفرقة بين هدف تأكيد المعاني الخاصة بالرموز اللفظية أو دراسة المعاني التي تقدمها الرموز غير اللفظية في إطار مستقل . لأن الهدف الأول يفرض على الباحث الالتزام بصياغة عملية الترميز في إطار مشترك يجمع بين الرموز اللفظية وغير اللفظية . مثل تحديد الفئات وأساليب التصنيف . بينما يترك الهدف الثاني الحرية للباحث في صياغة فئات جديدة تنسجم بها الرموز غير اللفظية مثل الوظائف الخاصة بالصورة والرسم والتي يعكسها التكوين واللون والعلاقات ... وهو ما لا نجد بشكل مباشر في البناء اللفظي .

- يعتبر من ضرورات تصنيف الرموز غير اللفظية تحليل عناصر التكوين أولاً للخروج بدلالات تلوح للباحث إلى التصنيف، حتى وإن جاء ترتيب التصنيف في عملية الترميز في البداية . وعلى سبيل المثال لا يتم وصف الصورة الإخبارية التليفزيونية في الاتجاه المؤيد أو المعارض ما لم يتم وصف عناصر التكوين أولاً لتشير بعد ذلك إلى الاتجاه . وكذلك التفرقة بين الصورة الغاربية والجمالية في الصحف لا يتم إلا بعد دراسة عناصر التكوين التي تشير إلى أي منها . وبذلك لا يكفي العنوان اللفظي الذي يتصدر مثل هذه الرموز ليكون دليلاً إلى التصنيف أو الوصف .

- وهذا يفرض على الباحث التفرقة بين الصفات التي يتم من خلالها التصنيف، وخصائص الصفات التي يتم عندها وثباتها لأغراض الوصف .

- تدخل المشفّرات الأخرى في تقدير أهمية الرموز غير اللفظية أو تحديد مراكز الاهتمام بها في الوسيلة الإعلامية - وهي نفسها السابق الإشارة إليها من قبل - مثل الموقع والمساحة ويتم التعامل بحذر مع مشفر العنوان باعتباره بناءً لفظياً قد يؤثر في عملية الوصف والتصنيف بينما لا يعكس بدقة خصائص الصفات أو عناصر التكوين .

- مراعاة أن الرموز غير اللفظية في وسائل الإعلام ليست مجرد بناء لعناصر فقط

مثل صورة لقاء لعدد من الشخصيات. ولكنها تكون وصياغة هادئة للعلاقات بين العناصر وبعضها، ولذلك يجب أن يهتم الباحث بتركز التكوين والعنق والملاحظات التي يمكن أن تشير إلى دلالات ومعاني تختلف تماماً عن مجرد رصد العناصر فقط .

وعلى سبيل المثال صورة رئيس الجمهورية في خيمر تليفزيوني تقدم رئيس الجمهورية يتحدث على المنصة، تختلف عن أخرى تعكس حجم الحضور وملاصع التأييد .

- مراعاة السياق الخاص بالنشر والإذاعة في عملية التصنيف ورصد خصائص بناء الرموز وتكوينها . وعلى سبيل المثال تختلف دلالة الصور الخاصة بالمآذن في علاقتها بالعنق الذي يعكس إمتدادها إلى السماء، عن الأخرى التي تكون في إطار البناء الكلي للمساجد . فحشور الأولى إلى العهد الروحي في النشر والإذاعة، بينما تشير الثانية إلى البناء والعمارة الإسلامية وهكذا .

- مراعاة السياسة الإعلامية للمؤسسات التي تتمكس على نشر الرموز لغير اللطية وإذاعتها، وبالتالي يتم الوصف ورصد الخصائص والتكوين في إطارها . مثل تفسير صورة رئيس دولة معاهدة برت على رأس جبران أليف . فهذه الصورة يتم تفسيرها في إطار السياسة الإعلامية من جانب والسياس العام للنشر والإذاعة من جانب آخر .

وقد قدمت أديبات الدراسات الإعلامية العديد من البحوث والدراسات التي اهتمت بتحليل مثل هذه الرموز غير اللطية وبصفة خاصة الصورة الصحفية ووضعت العديد من الأسس والمبادئ الخاصة بتحليل الرموز غير اللطية يمكن الإشارة إليها بالآتي :

١- وصف الرموز وتصنيف الصفات في فئات : وهنا الوصف قد يتفق مع اللغات الشائع استخدامها في التحليل مثل وصف الموضوع أو الوظائف أو الإلهاء . أو تحديد الصفات من خلال فئات تصنيف الرموز ذاتها مثل التصنيف إلى رموز دالة على الشخصيات وأخرى على الوقائع والأحداث، أو رموز تاريخية وأخرى معاصرة، أو رموز واقعية وأخرى تعبيرية وغيرها من الصفات التي يمكن أن يستثيرها الباحث في إطار الأهداف التي يسعى إلى دراستها .

٢- وصف خصائص الرموز غير اللفظية : مثل عناصر التشكيل وأبعاد وأدواته الفنية والتي تمثل وحدات التحليل التي يتم عندها لأغراض الوصف والتصنيف. فوصف الصورة في الجهر التليفزيوني أو الصحفي بأنها مقيدة أو معارضة يكون من خلال وصف عناصر الصورة والحركة والانفعالات الخاصة بالأفراد . أو وصف العناصر وخصائصها مثل التركيز على حركة المرور وانتظامها أو التشكيس والازحام الخاص بالسيارات على الطرق كدليل مقيد أو معارض، أو رصد الطرق والشوارع وحالتها للدلالة على النظافة أو العكس.... وهكذا . وكذلك تعكس الطرايبير أمام مستودعات أتاييب الهوتاجاز مفهوم الأزمة بينما تعكس نفس الطرايبير في محطات المواصلات العامة مفهوم النظام، ولذلك يجب الدقة في وصف العناصر والتكوين والعلاقات في الرموز المنشورة أو المناهة بإعتبارها مؤشرات أو خصائص للوصف العام والتصنيف الذي يعكس دليلاً للحكم والتفسير بعد ذلك .

وفي هذا الإطار يجب أن يراعى الباحث في رصد العناصر وخصائصها السياق الذي يحكم انتاج الرموز غير اللفظية ونشرها أو إذاعتها - وهو ماسبق أن أشرنا إليه - وذلك للوصف الدقيق للرموز بصفة عامة وعناصرها بصفة خاصة . وهو ما يتفق مع مفهوم وحدات التحليل ورصدها في إطار وحدات السياق في تحليل الرموز اللفظية .

وفي إطار التفرقة بين الصفات والخصائص - الثبات ووحدات التحليل - يراعى الباحث التفرقة بين الوصف العام للرمز دون رصد الخصائص مثل تصنيف الصور الصحفية أو التليفزيونية على أساس الموضوع سياسية/ أو عسكرية/ رياضية.... على سبيل المثال . أو الوصف من خلال رصد خصائص الرموز أو رصد عناصرها وخصائصها ، مثل التصنيف إلى اتجاهات مقيدة ومعارضة من خلال وصف عناصر الصورة في الحالاتين وتكوينها وعلاقاتها واتخاذ نتائج رصد العناصر دليلاً إلى وصف وتصنيف الرموز ذاتها .

٣- العدد والقياس : يعتبر رصد تكرار النشر والإذاعة وتسجيله هو الأسلوب المناسب لتقرير النتائج والتفسير في حالة اعتبار وجود أو غياب الصفة أو الفئة التصنيفية المتغير الوحيد الذي يتم دراسته والحكم من خلاله .

ويتم العد على الرموز ذاتها لتقرير الصفات والتصنيف حسب فئات الوصف والتصنيف، أو يتم على العناصر وخصائصها في حالة اتخاذ الأخيرة دليلًا إلى التصنيف . مثل عد العناصر التي تشير إلى الفوضى أو النظام كدليل على وصف الرمز في إطار الانهيار . أو رصد العلاقات بين العناصر كدليل على وصف الرمز في إطار القيم وهكذا .

أما في حالة الاعتماد على متغيرات أخرى للحكم بقيمة الرموز أو درجات الإهتمام بها . مثل المساحة والموقع فيتم الاستعانة من الأساليب والعلاقات الرياضية السابق الإشارة إليها في تحليل الرموز اللفظية .

وبصفة عامة يمكن أن نقرر أنه ليس هناك أسلوب لتحليل الرموز اللفظية وآخر لتحليل الرموز غير اللفظية تحليلًا كميًا ، تختلف بينهما الخصائص والخطوات الإجرائية، ولكن الأسس والمبادئ الخاصة بالتحليل وبصفة خاصة عملية الترميز تعتبر واحدة في الحالتين .

ولكن الأخيرة تحتاج إلى جهد كبير في تحديد خصائص الرموز وأساليب بنائها وتكوينها ونشرها أو إذاعتها كمدخل أساسي في صياغة خطة الترميز والقيام بإجراءات التحليل واستخراج النتائج . وهو ما يحتاج من الباحث إلى إجراءات صارمة ودقيقة للتحكم على صدق الترميز وثباته . حيث تعتبر الذاتية في الحكم على هذه الرموز وتكوينها من أهم الخصائص المميزة لها .

تحليل المحتوى والدراسات اللفظية

تنحصر الصعوبات الخاصة بتحليل محتوى الإعلام، صعوبات المبصرة على أدوات اللغة التي يتم في إطارها تحليل المحتوى . ذلك أن ضعف قدرة الباحث في التعامل مع أدوات اللغة والخلط بين المفاهيم الخاصة بخصائص تحليل المحتوى وعلاقاته ، وتحليل خصائص لغة الإعلام، يؤدي ذلك في النهاية إلى تمييز النتائج ونجهاً صدق التحليل . ولذلك كان حديثنا عن التفرقة بين وحدة التحليل ووحدة السياق، أو التفرقة بين وحدات اللغة المختلفة والتحليل في إطارها كمطلب أساسي لتحليل للخروج بالنتائج الدالة على المعنى والمغزى الخاص باستخدام وحدات لغوية معينة في وقت ومبنة معينة .

ويجب على الباحث أيضاً الاستفادة من القواعد والإجراءات المنتظمة الخاصة بالدراسات اللغوية، الدراسة الأساليب والمفردات والمعاني، تجنباً لإصدار الأحكام الذاتية على الأعمال الفكرية والأدبية بصفة عامة والرمائل الإتصالية بصفة خاصة .

وتعتبر مبادئ دراسة الأسلوب *Style* ودلالات *Semantic* الرموز اللفظية مجسداً لهذا الإلتواء في توظيف المنهج العلمي، بعد أن كانت تعتمد قبل ذلك على الإنتطاعات الشخصية أو التقديرات الذاتية للناقد أو الباحث في هذه المبادئ .

وتؤكد هذه الدراسات على نفس الوقت على أهمية الاستدلال *Making Inference* في دراسة محتوى الإعلام . ذلك أن هذه الدراسات شأنها شأن تحليل المحتوى يمكن أن يتم أيضاً على الرموز اللفظية في محتوى الإعلام .

تحليل الأسلوب اللفوي

تتجرب الدراسات الخاصة بتحليل الأسلوب في خصائصها وخطواتها المنهجية من تحليل المحتوى، خاصة أنها تهتم أيضاً بدراسة الرسائل الإعلامية - بجانب الكتب والمقالات وغيرها - للكشف عن الخصائص المميزة لأسلوب الكتابة والكاتب والبيئة أو العصر الذي كتبت فيه الرسالة .

ويُفرق بينهما مبرقن بنش { *M.D.Hynch., In: Ph.Emmeret & W.Brooks 70:316* } في أن تحليل المحتوى يهدف إلى التعرف على الخصائص الدلالية في الرسالة وجيب على السؤال ماذا، حيث يتم الاستدلال من نوايا القائم بالاتصال وتأثيرات الاتصال، بينما يهدف تحليل الأسلوب إلى التعرف على مظاهر النحر والصرف وبناء الجملة وجيب على السؤال كيف...؟ في بناء الرسالة الإتصالية .

ومهما كان الإختلاف في تعريف الأسلوب، فإنه لا يؤثر في تعريف تحليل الأسلوب الذي يستهدف الكشف عن الخواص اللفوية للأسلوب، من خلال تهمز النص إلى وحدات حرفية (الكلمة والجملة والفقرة والعبارة وأدوات الفصل والسط وغيرها من الرموز اللفوية) قابلة للعد والقياس سواء لأغراض الوصف المجرد لهما الأسلوب أو لأغراض المقارنة أو تفسير اختيار الكاتب لخصائص الأسلوب .

والباحث قد يكتفي بوصف النص من خلال خصائصه الأسلوبية، أو يعزو هذه الخصائص الأسلوبية إلى ذاتية أو شخصية الكاتب، أو تأثيرات القارئ بوصفه متعلقاً للمادة المكتوبة وهذه الأهداف التي تقل إجماعات للبحث توضح أهمية تحليل الأسلوب التي يمكن إيجازها في الآتي : (أحمد الشاهب ٧٦: ١٢٢-٣ ■ شكرى عباد ٨٢: ١٤ W.J.Paisley & Jn.G.Gerbner 69).

- تظهر أهمية تحليل الأسلوب في التعرف على شخصية الكاتب، ذلك أنه مع وحدة الموضوع واختلاف الكتاب نجد اختلافاً في الأسلوب وفي الفن الواحد حيث نجد لكل منهم ظاهراً خاصاً في تفكيره وتعبيره وتصويره، حتى أنه قيل والأسلوب هو الأديب أو الكاتب أو الرجل .

- التعرف على الأسلوب كخاصية جماعية، في وقت ومكان معين . فهذه السمات لا تكون فردية ولكنها تكون إجتماعية أيضاً، فنجد العصور الأدبية ذات خصائص شائعة بين أفرادها، بخلاف العصور الأخرى، ونجد للشعب الواحد خصائص تميزه عن غيره ترتبط بلغته واستخدماته لها بوصفها طرقاً للتعبير تختلف من جماعة إلى أخرى .

وتتعلق إجماعات تصنيف تحليل الأسلوب مع تصنيف تحليل المحتوى إلى وصلي *Discriptive* واستدلالي *Inferental* أيضاً .

وهناك تصنيف للدراسات الأسلوبية إلى عدد من الأنواع، منها على سبيل المثال: الدراسات الأسلوبية للقوانين اللغوية العامة لأغراض المقارنة، وكذلك الدراسات الأسلوبية التي تتناول لغة معينة - اللغات القومية - لأغراض الوصف والتعرف على الخصائص اللغوية السائدة في هذه اللغة .

وهناك نوع آخر من الدراسات الأسلوبية هي الدراسات الأسلوبية التكوينية أو الفردية التي تركز على تحليل «الوظيفة» التي تقوم بها الظاهرة الأسلوبية بالنسبة إلى الكتاب أو الكاتب أو العصر أو الفن، وهي تختلف عن الدراسة الوصلية في أن الأخيرة تحدد الظاهرة الأسلوبية وتسرد إمكانياتها فحسب . وهذا التقسيم لا يوضع حدوداً قاصدة بين هذه الأنواع المختلفة من الدراسات، نظراً لاستحالة أو صعوبة النصل بينها في الواقع التطبيقي (شكرى عباد ٨٢: ٥٢-٦٤) .

وهذه التخصيمات النظرية للدراسات الأسلوبية تقترب أكثر من الهدف الذي يسعى إليه الباحث في تحليل الأسلوب، الذي يقوم على القياس الكمي للخواص اللغوية بعد أن قطع فيه اللغويون شوطاً كبيراً .

وأصبح البعد الإحصائي في دراسة الأسلوب من المعايير الموضوعية الأساسية التي يمكن استخدامها في تشخيص الأساليب، وتميز الفروق بينها، ويكاد ينفرد بين المعايير الموضوعية بقابلية استخدامه في قياس الخصائص الأسلوبية، كانتا ما كان التصريف الذي يتبناه الباحث للأسلوب أو الطراز النحوي الذي يستخدمه (سعد مصلوح ٨٠ : ٣٧) .

تحليل الدلالة ودراسة المعنى

ومن جانب آخر يهتم علم الدلالة *Semantic* بدراسة المعنى، فهو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى (أحمد مختار عمر ٨٧ : ١١ - ١٢ ط جون لاينز ٨٠ : ٤٩) .

وبذلك تختلف دراسة الدلالة عن الدراسة الأسلوبية في أن الأخيرة تهتم بدراسة الخصائص النحوية المختلفة ذات الدلالة الواحدة، بينما تهتم دراسة الدلالة بالمعاني أو الدلالات المختلفة .

وتساعد دلالة الألفاظ الباحث في الكشف عن الأنواع المختلفة من المعاني - بالإضافة إلى الكشف عن لغة الاتصال السائدة - التي يمكن من خلالها الاستدلال عن العديد من السمات الشخصية والظروف الاجتماعية للكاتب والبيئة الجغرافية، وغيرها من الاستدلالات التي يمكن الكشف عنها من خلال التعرف الدقيق على معاني الرموز المستخدمة .

وما يدهم أهمية دراسة دلالة الألفاظ والتي أصبح يطلق عليها التحليل الدلالي *Semantic Analysis*، مما يدهم أهميتها وجود العديد من الأنواع للمعاني التي يمكن أن تشير إليها الألفاظ أو الكلمات، أو الرموز اللغوية بصفة عامة . ومن هذه الأنواع مايلي (أحمد مختار عمر ٨٠ : ٣٦-٤٠) .

- المعنى الأساسي أو الأولي أو المركزي، ويحصى أحياناً المعنى التصوري أو المفهومي

Conseptual Meaning أو الإدراكي *Cognitive* ، وهذا المعنى هو العامل الرئيسي للإتصال اللفوي، والممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة، وهي التفاهم ونقل الأفكار. ويشترط لاعتبار متكلمين بلغة معينة أن يكونوا متفاسمين للمعنى الأساسي. ويطلق عليه أيضًا، المعنى الصريح، وهو المضمون الإخباري أو المنطقي المباشر.

- المعنى الإضافي أو العرضي أو الثانوي أو الضمني، وهو المعنى الذي يملكه اللفظ من طريق ما يشير إليه إلى جانب المعنى التصوري أو المفهومي، فمتجاوز المعنى الصريح المجرد. فكلمة حوت على سبيل المثال ترتبط في معناها الصريح أو المفهومي بالمخلوقات البحرية، لكنها تتجاوزها في معناها الضمني إذا أشارت إلى الأنانية المفرطة.

وهذا المعنى زائد على المعنى الأساسي، وليس له صفة الثبات والشمول، وإنما يتغير بتغير الثقافة، أو الزمن، أو الخبرة.

- المعنى الأسلوبي: وهو المعنى الذي تكشف عنه اللغة بالنسبة للظروف الاجتماعية للكاتب، مثل رصد مفردات معينة تدل على الموطن، أو الطبقة الاجتماعية، كما أنه يكشف عن مستويات أخرى مثل الشخصية، والخصيصة، ودرجة اللغة المستخدمة، وغيرها من السمات الشخصية أو اللاتية، والبيئة والإجتماعية.

- المعنى النفسي أو الاتفعالي، وهو يشير إلى ما يتضمنه اللفظ من دلالات عند الفرد، متأثرا بالمعاني الذاتية النفسية للألفاظ عند الكاتب في زمن الكتابة.

- المعنى الاتعكاسي، وذلك عندما تستخدم الكلمة في معنى يختلف عن المعنى القريب لها، فتصير حينئذ إلى تظهر القريب واحتلال آخر مكانه، مثل استخدام كلمة بشر في غير معناها في الآية القرآنية «فبشرهم بعباد آلهم»-آل عمران ٢١-.

- المعنى التنظيمي، والذي يظهر من خلال ارتباط الوصف بموصوف معين، رغم كثرة المرادفات في الوصف، مثل كلمة خسوف، وكسوف فالأولى ترتبط في المعنى بالقمر فتقول خسوف القمر، والثانية بالشمس كسوف الشمس، وكذلك شجاع، ومتدأ، فالشجاعة يمكن أن تنسب إلى القول والعمل، بينما ترتبط صفة متدأ في العمل أكثر... وهكذا.

- المعنى المرتبط بيننا - الجملة أو العبارة، وذلك مثل الاختيار بين تركيبات نحوية مصرح بها مثل المنهى للمعلوم والمنهى للمجهول، وكذلك تنظيم الجملة وترتيب الكلمات وإبرازها وتأكيدا .

وهذه الأنواع المختلفة للدلالة ترتبط أكثر بالدلالة الضمنية، التي تدخل في كل هذه الأنواع عدا المعنى الصريح أو المفهوم، وتؤكد في نفس الوقت على أهمية دراسة دلالة الألفاظ والرموز اللغوية للكشف عن المعنى المستهدف، الذي يلبي في صحة اختيار وتحقيق المشكلات المنهجية المرتبطة بالموضوعات الصحفية المنشورة .

ويهتم التحليل الدلالي ببيان معاني المفردات، وذلك حين تعمل الوحدات اللغوية كرموز لأشياء خارج الدائرة اللغوية، وهو ما يطلق عليها المعاني المعجمية *Lexical Meanings* التي ركزت على دراستها المناهج اللغوية المختلفة في دراسة المعنى .

استخدام الكمبيوتر

في تحليل محتوى الإعلام

يعتبر البحث السابق - تحليل المحتوى والدراسات اللغوية - مطلباً ضرورياً للتعيد التدقيق لاستخدام الكمبيوتر في تحليل محتوى الإعلام .

ومنذ منتصف الستينات في أعمال فيليب ستون وزملائه *Ph.J.Sinone et al.*, 66 وريتشارد باد وزملائه *R.W.Budd et al.*, 67 وجريج جرينر *G.Gerbner et al.*, 69 وهولشي وغيرهم في تحليل محتوى الإعلام ورصد الأعمال والبحوث التي تمت باستخدامه وصلة خاصة في تحليل محتوى الصحف . والذي تزامن مع تصاعد استخدام الكمبيوتر في البحث العلمي ورصد نتائجه وتحليلها في الجامعات والمؤسسات العلمية . منذ هذه الفترة تصاعد الحديث عن استخدام الكمبيوتر في تحليل محتوى الإعلام .

ولكن مع الدعوة إلى استخدام الكمبيوتر في هذا المجال فقد كان هناك اتفاق على مجالات الاستخدام في تحليل المحتوى وغيرها من البحوث السلوكية في الآتي:

- تنظيم التحليل الإحصائي للبيانات وتحديد خطواته وإجراءاته .
- اختبار الفروض العلمية وتحققها من خلال العلاقات والنتائج الارتباطية، ومقارنتها بالنماذج .

وفي إطار الكمبيوتر فإنه يقوم - بجانب ذلك - بالعمليات الخاصة بمعالجة البيانات وبصفة خاصة نقل البيانات من موقع إلى آخر، الإضافة والحذف والتقسيم والتصنيف، إجراءات المقارنة الكمية.... وغيرها من العمليات التي تتم على البيانات التي تم تخزينها وتمثل مدخلات البرامج المعدة لهذا الغرض للخروج بالنتائج المستهدفة التي تمثل المخرجات بالنسبة لهذه البرامج بالإضافة إلى قيام الكمبيوتر برصد التكرارات وتقدير المتوسطات والنسب المئوية والترتيب وتنفيذ اختبار العلاقات والتحليل العاملي، وترتيب البيانات في بنات وأشكال احصائية . وكل هذه العمليات تتم على البيانات التي جمعها الباحث بنفسه وتشمل المساحات والمفردات برصده للمادة الخام بناء على التصنيف وتحديد وحدات التحليل التي قام بإعدادها الباحث .

وابتداء من استخدام البطاقات المثقوبة وحتى الرصد والتخزين والمعالجة والمخرج بالنتائج الإحصائية على الشاشة أو مطبوعة، فإن الأمر في هذه الحالة لا يزيد عن برنامج لمعالجة البيانات التي يجمعها الباحث بنفسه للخروج بنتائج كمية ومعالجات احصائية تتلحق بنتائج التحليل .

وفي إطار الوظيفة السابقة - حتى من خلال البرامج المتطورة - فإن الكمبيوتر لا يقوم بعملية التحليل لكنه يوفر الوقت والجهد الخاص بالرصد وإجراء العمليات الإحصائية المعقدة الخاصة ببناء العلاقات بين نتائج الرصد .

ومع التطور في بناء المعاجم والقواميس وتصميم البرامج الخاصة بها خصوصاً مع التوسع في الاستزادة بالمعارف الخاصة بالأساليب المنهجية لتحليل الدلالي مثل تحليل السياق، وتحليل حقول الدلالة . فقد أغرى ذلك الباحثون على تطوير برامج خاصة لتحليل المحتوى تنفذ من خلال برامج الكمبيوتر، خصوصاً مع تطوير إنتاج أجهزة النقل والمصح إلى الكمبيوتر التي يمكن أن تسهم في نقل صور كاملة لصفحات التحليل والتعامل معها بالتقسيم والتصنيف ورصد تكرار الوحدات داخل هذه الصفحات أو رصد المواقع والمساحات في إطارها . وذلك من خلال البرنامج المعد لهذا الغرض مستخدماً إحدى لغات التاليف السائدة استخدامها .

وقد يبدو بناء هذا البرنامج سهلاً وبسيطاً ويحقق أهداف التحليل، إلا أنه يمكن للمهلة الأولى طرح المزال الخاص بصلاحية البرنامج للتعامل مع أوعية أخرى

للتحليل ترتبط بمسابقات أو بيانات ثقافية مختلفة حتى لو كانت في المجتمع الواحد، مثل تناول صحف المعارضة لنفس الأفكار وينفس وحدات التحليل في إطار سياق لغوي مختلف باختلاف السياق الثقافي . مثل اليد الطولى للأجهزة التي قد تعنى القدرة على تحقيق الأهداف بينما قد تعنى لدى المعارضة انتشار الرشوة والفساد . وغيرها من أشكال السياقات المختلفة مثل السياق العاطفي، أو سياق الموقف أو السياق الثقافي وكلها تؤثر تأثيراً بالغاً في اتجاه الرصد والتحليل ونتائجه والذي يجب أن يوضع في الاعتبار عند التحليل . وهو ماسبق الإشارة إليه في بداية هذا الفصل بوحدة التحليل ووحدات السياق .

ولذلك فإن بناء البرنامج بحيث يشمل كل أشكال المسابقات المختلفة التي يمكن رصد وجود وحدة التحليل في إطارها يعتبر أمراً بالغ الصعوبة، حتى لو تجاوزنا عن تعدد المعاني الدالة على الكلمة أو الرمز الواحد في اللغة الواحدة أو تعدد الرموز التي تشير إلى معنى واحد مثل الشجاعة/ الإقدام/ الجسارة . ولغير ذلك مما يشير إلى الصعوبة البالغة في بناء برنامج يصلح للاستخدام مع كل المسابقات والدلالات والمواقف التي تتطلبها التحليل وأهدافه .

إلا أن أكثر ما يشجع الباحثين على تأييد الدعوة إلى بناء برنامج كمبيوتر يصلح استخدامه لتحليل محتوى الإعلام، هو الأسلوب الخاص بتحليل حقول الدلالة *Semantic Field Approach* والمخلط بين إمكانية بناء برامج معجمية أو قاموسية تعتمد على مدخل أو نظرية حقول الدلالة وبين الحاجة إلى بناء برامج لتحليل محتوى الإعلام . ويرى مدخل أو نظرية حقول الدلالة أن التعرف على معنى الوحدة الدلالية يقتضى التعرف على مجموعة الوحدات (الكلمات) المتصلة بها في الحقل الدلالي أو المعجمي *Semantic, Lexical* . والحقل الدلالي هو عبارة عن مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها . وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها - المصطلح العام، المفهوم- أو هو قطاع متكامل من المادة الفكرية يعبر عن مجال معين من الخبرة .

وهذا تحليل الحقول الدلالية هو جمع الكلمات التي تخص حقلاً معيناً والكشف عن صلاتها الواحد بالآخر، وصلاتها بالمصطلح أو المفهوم محل الدراسة . مثل مفاهيم الترابية/ اللون/ الأوزان/ القياس/ الرتب/ التقسيم الجسالي والأخلاقي... وغيرها التي تجتمع حولها العديد من الكلمات التي تتوحد أو تختلف

في المعنى ولكنها ترتبط بهذا المفهوم الذي يجمعها ويقيد في الكشف الدقيق عن معناها / ودلالاتها. بالإضافة إلى المترادفات والمتضادات والاشتقاقات (المورفيمات) وهي الحقول الدلالية الصرقية *Morpha Semantic Fields* وكذلك أجزاء الكلام وتصنيفاتها النحوية، بالإضافة إلى الحقول المنتجياتية *Syntagmatic Fields* التي تشمل مجموعة الكلمات التي تترايط بالاستعمال مثل كلب-نجاح / فهرس - سهيل/ يرى- عين / يسمع- أذن... إلى آخره (إبراهيم أنيس ٤٧:٨٠).

ومع الاتجاه نحو بناء الحقول الدلالية وإمكانات المجازها فإن أصحاب نظرية الحقول الدلالية يرون ضرورة مراعاة السياق الذي ترد فيه الكلمة ولا يجب دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي .

ولعل المجال الذي يمكن أن يفيد فيه تحليل حقول الدلالة في مجال تحليل المحتوى هو الكشف عن الإطار الثقافي أو الإجتماعي للكاتب أو النص من خلال دلالة المفردات المستخدمة في النصوص الإعلامية ورد الكلمات المستخدمة إلى المفهوم العام الذي يمكن أن يقدم العديد من الرموز الدالة عليها بتفاوت الطبقة الإجتماعية مثل الدمام / حرمه / عقيلة / الست / الجماعة / الأولاد... وكذلك مفهوم القراءة الرالد، والذي / بابا / دادي / أبريا / يرى... وهكذا .

ولكن يظل السؤال المطروح يدور حول مدى مساهمة البرامج لما يستحدث من رموز جديدة لمعاني موجودة، أو معاني جديدة لرموز موجودة في إطار عمليات التغير الإجتماعي السريع الذي يتم بتأثير التقارب الثقافي بين المجتمعات على سبيل المثال .

هذا الخلط وغيره من أسباب جعلنا نتحفظ - وإلى مدى بعيد - على فكرة تصميم برامج كمبيوتر واستخدامها في تحليل المحتوى للأسباب الآتية *

- إن التحليل في حد ذاته ومهما اختلفت أهدافه فإنه يظل عملية عقلية، تتم المعالجة فيها بواسطة العقل البشري الذي يعتبر بناء متكاملًا من المعرفة المخزنة التي تؤثر في رؤية الفرد للتحليل وأهدافه، ويصعب في هذه الحالة تنهيط هذه العملية وتعميمها على كل الأفراد في كل المجتمعات باستخدام برامج آلية معدة مسبقاً .

- ولذلك فإن أقصى ما يمكن أن يقوم به برنامج الكمبيوتر هو رصد وجود أو غياب رمز معينة في المحتوى الإعلامي بناء على اتفاقها مع ما هو موجود في الحقول المختلفة سواء كائن لأغراض وصف الأسلوب من خلال رصد خصائصه أو رصد الرمز وردها إلى المفهوم العام في حقول الدلالة .

- وبناء عليه فإن البرامج التي يتم تصميمها لهذا الغرض هي برامج معجمية أو قاموسية وتستخدم لهذه الأغراض . وليس لأغراض تحليل محتوى الإعلام التي يمكن أن تتعدد أهدافه وتختلف إجراءاته ووحداته بناء على الاختلاف في الأهداف .

- وإذا القينا نظرة على فئات التحليل الشائع استخدامها فإن بناء البرنامج يصلح على ملهزم المكان والزمان والمقاييس والأوزان والمساحات ولذلك يمكن استخدام فئات المصادر والأقاليم والاتجاهات والخصائص وهو ما يمكن حصره في حقول رئيسية وفرعية ترتبط بالمفهوم العام ولا تتغير من وقت إلى آخر أو مجتمع إلى آخر . أما الفئات والوحدات الخاصة بالمعنى والدلالة والسياق التي ترتبط بوصف الأفكار والموضوعات والاتجاهات والمؤشرات الدالة على الخصائص والسمات والأهداف ، بالإضافة إلى الرصد الخاص بوحدة اللغة بالذات التي لا يمكن حصرها أو تحديدها بشكل قاطع وحاسم فإنها ترتبط بداية بالاتجاهات التفكير الإنساني والسياق الثقافي والاجتماعي العام الذي يؤثر في هذه الاتجاهات ، وبالتالي تؤثر في عملية التحليل ومسارها ونتائجها .

- وإذا كان التحليل الكمي لمحتوى الإعلام يتعرض لانتقد الشديد في استخدامه والتشكيك في نتائجه واتجاهات الرصد المستعمل ، فكيف يمكن تدعيم الاتجاه نحو تنميط المفاهيم والإجراءات في برامج كمبيوتر معدة مسبقاً للتحليل .

- وهنا يطرح سؤالاً خاصاً بمرثوية التفسير ومصادره التي يمكن أن نضرب عن الباحث سواء أثناء مراجعة مادة التحليل وإعدادها للعمل أو مراجعة العلاقات الكمية أثناء الرصد وإجراءات العمل ذاتها . التي يمكن أن تكون بمثابة ملاحظات كمية أو انطباعية من الباحث أثناء الإعداد للتحليل أو التحليل ذاته . وهو ما يمكن أن يفيد في إثراء عملية الإعداد للعمل وتفسير نتائجه .

- ومع اتفاقنا بأن قياس الباحث بالملاحظة والرصد وتخزين الوحدات ببرنامج الكمبيوتر لن يعطى للبرنامج قيمة تزيد عن القيمة الخاصة ببرنامج المعالجة

الإحصائية شائعة الاستعمال في تحليل المحتوى وغيره من البحوث الإنسانية . مع اتفاقنا بهذا فإن مسح المادة الإعلامية المنشورة على الصفحات وإدخالها للبرنامج يفرض الملاحظة والرصد لما هو موجود أو غائب من فئات أو وحدات التحليل، بعيد الباحث إلى فكرة الرصد والملاحظة أثناء صف الحروف وتصميم الصفحات في البداية حيث تكون كل الوحدات اللغوية صفزونة قبل إعداد الصفحات بعدها . وبالتالي يمكن التعامل بداية مع هذه الإجراءات الأولية في الطباعة والإعداد بدلاً من انتظار النسخ مطبوعة في النهاية والبدء في الرصد والملاحظة والتخزين والمعالجة لأغراض التحليل .

وبالتالي يبدو على السطح عدم جدوى التحليل البعدي مادامت المادة الإعلامية المنشورة مخزونه فعلاً في المؤسسات الصحفية ويمكن التعامل معها ومعالجتها لأغراض التحليل .

- ومع وضع الإتهامات النقدية لتحليل المحتوى في الاعتبار التي ترى استغلال الرمز اللغوية في محتوى الإعلام لتدعيم الأفكار والاتجاهات السائدة التي تتفق مع مصالح الطبقة المسيطرة . فإن السؤال المطروح سيكون حول جدوى البرامج مع تفرع أصحاب المصالح والطبقات المهيمنة وتفرع رموزها اللغوية بالتالي .

وفي جميع الأحوال يجب أن نعي قامة أن التحليل عملية عقلية لرموز لغوية تتفق مع السياقات الثقافية والاجتماعية والمواقف التي تتسم بالتباين بين المجتمعات وبالتالي يصعب ترميز العملية العقلية أو دلالة الرموز لأغراض التحليل عملية تفتقد للنقمة والجدوى العلمية والاقتصادية . ومراجعة محدودة لتاريخ اللغة في المجتمعات والشعوب والثقافات المختلفة يشير إلى ذلك .

وبلى بعد ذلك إمكانية تصميم برامج كمبيوتر لتحليل خصائص الأسلوب أو تحليل حقول الدلالة بواسطة المتخصصين في علم اللغة والدلالة والتي تقل أهدافها عند التعرف على خصائص الأسلوب أو الكشف عن دلالة الرموز وعلاقتها ببعضها . وعدم الخلط بين هذه الإمكانيات والاتجاه نحو تصميم برامج لتحليل محتوى الإعلام الذي يجب أن يتعامل مع المحتوى الكامن وعلاقاته بعناصر العملية الإعلامية الكلية وأوتباطاتها بالسياقات والنظم الاجتماعية في السياق الإجتماعي العام .

الدراسات التاريخية والمستقبلية

لسنوات طويلة استمرت الدراسات التاريخية وأدواتها أحد المعابر الأساسية في تصنيف الدراسات العلمية ومناهج البحث وأدواته، بإعتبارها الدراسات الخاصة بالكشف عن جهود الرواد وأعمالهم الرائدة أياً في المجالات المتعددة للمعرفة العلمية، لمعرفة جذور هذه المعرفة، ومراحل تطور العلوم وتسجيلها، وطوال هذه السنوات كانت الدراسات التاريخية تعتبر فئة تصنيف الدراسات والمناهج على أساس الزمن في مقابل الدراسات الحالية أو دراسة الواقع الراهن .

وفي إطار هذه الدراسات تم رصد العديد من الإنجازات العلمية التي قدمت للباحثين في مجال الإعلام تطور المعارف والمهارات الإعلامية، وكذلك تاريخ الرواد والمؤسسات الإعلامية وأدوارها خلال المراحل التاريخية المختلفة .

ومع الاستمرار في هذه الدراسات التاريخية والأثنية أو الحالية، فوجئ العالم كله بالتغير السريع والمتعالم في كافة مجالات المعرفة، حتى أن هناك العديد من المجالات التطبيقية لم تكن قد استعدت لمواجهة التغير المتنامي والسريع في المعرفة، ولم تتمكن من رسم التوقعات الخاصة بالتعامل مع هذا التغير المتنامي . والذي يشير بوضوح إلى أن البحث العلمي يجب أن يمد بصره إلى المستقبل لرسم احتمالات التغير ونتائجه والتخطيط للتعامل مع حركته والتكيف مع نتائجه.

ومن هنا أصبحت الدراسات المستقبلية *Futurism* مجالاً عظيمًا للبحث في مختلف العلوم وقطعت فيها بعض الدول شوطاً كبيراً بعد البدايات الحذرة في الأربعينات من هذا القرن، وأصبحت الدراسات المستقبلية فئة من فئات تصنيف الدراسات على أساس بعد الزمن . حيث أن الدراسات التاريخية تهتم بالوقائع وحركتها في الماضي، وتهتم الدراسات المستقبلية برسم حركة الوقائع في المستقبل من خلال ترغيف عدد من طرق البحث والأدوات المنهجية التي تتفق وطبيعة هذا الهدف، وخصائص البحث في تحليته .

ونوه أن تشير إلى أن أهمية الدراسات التاريخية لا تكف عند حدود المعرفة بما حدث في الماضي واكتساب الخبرة من هذه الأحداث، ولكنها تفيد أيضاً في التوقع بمسار مثل هذه الأحداث في المستقبل، من خلال الرصد المتتابع لحركة الوقائع والأحداث في الماضي، وكذلك الحركة الآتية لهذه الوقائع والأحداث، بإحصائها معطيات أو مقدمات لما يمكن التوقع به حدوثه - كنتائج - في المستقبل .

المنهج التاريخي

يعتبر المنهج التاريخي أداة البحث في المشكلات أو الظواهر الإعلامية في بعدها التاريخي أو سياق الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي . سواء لأغراض وصف الظاهرة الإعلامية وتسجيلها كما حدثت في الماضي مثل تسجيل تاريخ المؤسسات والرسائل الإعلامية والبارزين فيها - كما سبق أن أوضحنا في الفصل الأول - أو لأغراض تفسير علاقات الظاهرة الإعلامية ومناصرها بالوقائع والأحداث التي حدثت أيضاً في الماضي . وفي جميع الحالات يعتبر المنهج التاريخي هو أداة البحث في دراسة مثل هذه المشكلات أو الظواهر .

والمنهج التاريخي يستلزم استرداد الماضي *Reconstruction* بطريقة منهجية *Systematic* وموضوعية *Objective* من خلال تجميع الأدلة، وتقويمها، والتحقق منها، ثم تركيبها *Synthesizing* لاستخلاص الحقائق والوصول إلى نتائج أو خلاصات محكمة .

ويستلزم الإعداد المنهجي اتباع سياق منظم من القواعد والإجراءات لجمع الأدلة الممكنة عن الوقائع والأحداث، والمصدر، والسياق، وتقويم هذه الأدلة والبحث عن

الإرتباط السببي *Causal Connection* والتحقق منه، ثم تلويح هذه المعلومات المنظمة عن الأحداث بطريقة تجعلها قائمة على الاختيار التقدي (R.Tucker, et al 83:68) .

وتعتبر أهم الخطرات المتميزة للصنيع التاريخي، بجانب الخطرات المنهجية العامة، الخطرات التالية :

- جمع المادة التاريخية .
 - نقد المادة التاريخية وتقرئها .
 - تصنيف الحقائق وتحليلها، ثم إعادة تركيبها في إطار أهداف البحث التاريخي .
- أولاً : جمع المادة التاريخية :

تبدأ عملية جمع المادة التاريخية بتحديد المصادر التي تضم هذه المادة أو تشير إليها ومستواها . وتسمى المصادر التاريخية . وتنقسم هذه المصادر إلى نوعين رئيسيين :

١- المصادر الأولية، وهي المصادر المباشرة ذات العلاقة العضوية بالوقائع والأحداث والشخصيات . مثل الأثار والوثائق التاريخية . حيث تعتبر الآثار المادية مصدراً لجمع البيانات مثل المباني وتصميماتها وبنائها، والآثار والألحاح، والجسور والشهادات..... وغيرها مما يعتبر دليلاً وشاهدًا على العصر وتاريخه، وكذلك المطبوعات والمخطوطات التي شهدتها الفترة التاريخية، ويمكن الاسترشاد بها في مرحلة نقد المصادر وتقرئها .

وتتعدد أشكال الوثائق التاريخية والأوعية التي تضمها وتختلف باختلاف العصر، ففي مرحلة تاريخية كانت المخطوطات من السيرة الناقية مصدراً أولياً، وأصبحت الآن التسجيلات الإذاعية والأفلام المصورة بالسينما والتلفزيون مصدراً أولياً في علاقته العضوية بالأحداث والوقائع والأشخاص .

وبالنسبة للدراسات الإعلامية تعتبر السيرة والذاكرة الشخصية للرواد والمؤسسين في مجال الإعلام مصدراً أساسياً في هذه الدراسات؛ بالإضافة إلى القوانين والتشريعات والقرارات الخاصة بتنظيم العمل أو تنظيم العلاقات مع المؤسسات أو العاملين فيها، أو السجلات الرسمية للتوزيع ومصادر التمويل والميزانيات السنوية، ومحاضر الاجتماعات ودفاتر تسجيل الزيارات..... وغيرها .

ويضاف إلى الوثائق السابقة التقارير التي يكتبها الأفراد عن الوقائع والأحداث ويحفظ في وثائق المؤسسات، أو تنشر في الصحف أو الدوريات حول الوقائع أو الأحداث أو الشخصيات الإعلامية . ويشترط في جميع المصادر السابقة ومثيلاتها أن تكون هي المصدر الأساسي وذات العلاقة المباشرة بالأحداث والوقائع التاريخية حتى يمكن اعتبارها مصدراً أولياً يتم الإعتماد عليه في الرصد والتسجيل التاريخي .

٢- المصادر القانونية: وهي المصادر التي تأخذ عن المصادر الأولية وتعتمد تسجيلها أو نشرها بعد ذلك في سجلات أخرى أو الصحف والدوريات، وعادة ما تكون في غير الحالة التي تم تسجيلها بها في المصادر الأولية . مثل عمليات التصنيف والتعبئة وإعادة التسجيل والنشر في أشكال جديدة غير الشكل الأولي الذي تم تسجيلها به . أو تكون مصحوبة بالأراء والتعليقات المرتبطة بإعادة التسجيل والعرض .

وتشير التفريضة بين المصادر الأولية والقانونية سؤالا حول تصنيف الصحف والتسجيلات الإذاعية بإعتبارها مصدراً أولياً أو ثانوياً في الدراسات الإعلامية خصوصاً أنه يتم الإعتماد عليها في دراسات تاريخية عديدة . وتعتبر هذه المصادر مصدراً أولياً متى كان البحث التاريخي يهدف أساساً إلى الوصف التاريخي لمركبة عناصر العملية الإعلامية خلال المراحل التاريخية المختلفة، كما أوضحت في الفصل الثاني . أما إذا كان الهدف من الدراسة التاريخية للظاهرة الإعلامية في إطار علاقتها بالوقائع والأحداث التاريخية الأخرى ووصف هذه العلاقات ونتائجها . فإنه يجب الخلط في الإعتماد الأساسي على الصحف والدوريات والتسجيلات الإذاعية والأفلام التي انتجت بواسطة وسائل الإعلام، وبفضل التعامل معها بإعتبارها مصادر ثانوية يجب دعمها بمصادر أولية أخرى وذلك نظراً لتأثيرات عملية النشر والإذاعة على المنتج النهائي الذي يعتمد عليه في الرصد والتسجيل وهو المحتوى المنشور أو تسجيلات الراديو والقيود والأفلام .

وتشير التفرقة أيضاً سؤالا حول حدود الإعتماد على الأرقام المنتشرة حول التوزيع والإستماع والمشاهدة، والبحوث التي تقوم بها المؤسسات الإعلامية لهذا الغرض،

مثل بحوث القراءة وبحوث المشاهدة والإستماع، واعتبار هذه الوثائق مصادر أولية أو ثانوية .

وفى رأى أن هذه الوثائق تعامل أيضاً كمصادر ثانوية، لأسباب متعددة : منها أن الدراسات قامت بها المؤسسات نفسها وفى جميع الحالات تعتبر متحيزة بداية سواء لأغراض التبريق أو تعظيم الأدوار التى تقوم بها هذه المؤسسات فى تلك الفترة التاريخية . بالإضافة إلى أن البحوث والدراسات التى تقوم بها هذه المؤسسات تعتمد على أسلوب العينات وليس الحصر الشامل - حتى مع الثقة فى نتائج هذه البحوث - وهو أسلوب لا يصلح أساساً للملاحظة والرصد التام على فترات لاحقة لأسباب تتعلق بالعوامل المرتبطة بنظام المعاينة والعينات وهو ما سبق أن أشرنا إليه .

ثانياً : نقد المادة التاريخية وتقومها :

بعد أن ينتهى الباحث من جمع مصادر المادة التاريخية، فإنه يقوم بعملية نقد هذه المصادر وتقومها للتحقق من صلاحية المصادر للإعتماد عليها وصدق المادة التاريخية فى رصد ما حدث فى الماضى . وتزداد ضرورة القيام بهذا النقد والتقييم كلما زادت الفترة الزمنية بين وقوع الحوادث والوقائع وتسجيلها .
ونعم النقد والتقييم فى المجالين :

١- النقد الخارجى : الذى يستهدف التحقق من صحة المصدر أو الوثيقة فى علاقتها بالفترة التاريخية من خلال الشكل والبناء والمقومات التى تتفق مع خصائص هذه الفترة ومميزاتها . وعلى سبيل المثال التفريق بين المصادر الحقيقية والمصادر المزيفة .

هل تتفق وثيقة ما خاصة بالرقابة على الصحف مع الشواهد والأدلة التى تشير إلى إلغاء الرقابة واستمرارها خلال هذه الفترة ؟ وهل تتفق الأرقام الخاصة بتوزيع الصحف فى هذه الفترة مع الأدلة والشواهد الخاصة بمرحلة أزمة إقتصادية أو انخفاض مستوى التعليم أو ارتفاع الأمية فى هذه الفترة ؟ وهل كان التوزيع يسمح بداية بطباعة الأعداد من الصحف التى يشار إليها فى تقرير التوزيع فى هذه الفترة ؟

٢- النقد الداخلى أو الباطنى : الذى يستهدف التحقق من صحة المحتوى أو المعنى والتأكد من صدق المحتوى *Validity of Content* للوثيقة أو المصدر ونعم

التفرقة بين التقويم أو التحليل الداخلي الإيجابي، والتقويم أو التحليل الداخلي السلبي (محمد علي محمد ٨٣: ١٥٠-١٥٢) .

فيستخدم التقويم أو التحليل الإيجابي للتفرقة بين العناصر الأولية التي يحتوي عليها النص التاريخي، وإدراك كل عنصر على حدة . للوقوف على المعنى الحقيقي الذي يرمي إليه بناء المحتوى . فيستهدف تحديد المعاني المختلفة لكل ما تتضمنه الوثيقة من جمل ومهارات وتراكيب لغوية مقاومة بلفظ العصر الذي كتبت فيه الوثيقة .

أما التقويم أو التحليل الداخلي السلبي، فيهدف إلى معرفة الظروف التي وجد فيها كاتب الوثيقة وقت تسجيلها، وشهادات الآخرين شهرد العيان في علاقتها بالدواعي والبواعث التي كان يمكن أن تؤدي إلى التحريف أو التشويه، أو احتمالات وجود الخطأ في تسجيل الوثائق أو الأقوال في هذه الفترة التاريخية . ويمكن الاسترشاد بأسس النقد التاريخي للوثائق ومصادرها على النحو التالي :

- أ- يجب أولاً نقد الوثائق تدقاً خارجياً أو من حيث خصائصها الموضوعية .
 - التحقق من كاتب الوثيقة .
 - التحقق من اتفاق الشكل والبناء مع خصائص المرحلة التاريخية .
- ب- النقد الداخلي على أساس الخصائص الذاتية للوثيقة .
 - ما الذي يميزه الكاتب بعبارة ما ، وماهر معناها الحقيقي المميز لها ؟
 - هل صدرت العبارة عن عقيدة صادقة ؟
 - هل يهتم الكاتب بخناج القارئ ؟
 - هل كان يقع تحت ضغط التزييف ؟
 - هل وقع تحت تأثير الضرور ؟
 - هل كان متأثراً بالجماء معين أو مشغولاً مع تيار فكري أو حركة سياسية معينة ؟
 - هل تأثر بالرأي العام في هذه الفترة ؟
 - ما هي حدود قدرات الكاتب وامكانياته الفكرية ؟
 - ما هو مدى ملاءمة الوقت والمكان للملاحظة والتسجيل وقتئذ ؟

- هل كان من السهل ملاحظة مثل هذه الوقائع والأحداث أم كان من الصعب على الكاتب ذلك ؟

- هل كان الكاتب مجرد مشاهد أم أنه مدرب على الملاحظة والرصد ؟

- مدى صحة المهارات واتفاق نتائجها مع لغة العصر ؟

ثالثاً : تصنيف الحقائق وتحليلها وإعادة تركيبها :

وهي العملية الخاصة بإعادة عرض الوقائع والأحداث كما حدثت في الماضي في إطار الأبعاد التي يسعى البحث إلى تحليلها ، أو التساؤلات التي يسعى الباحث إلى الإجابة عنها وتفسيرها في تقرير نهائي يقدم رؤية الباحث لهذه الوقائع في إطار ما قام به من إجراءات ، وما استند إليه من مصادر ثبتت صحتها وملاءمتها للبحث التاريخي .

ونود أن نشير في هذا الصدد إلى أن الكثير من الباحثين في الدراسات الإعلامية يخلطون بين تطبيق المنهج التاريخي بإجراءاته المميزة التي تقوم على النقد الفاحص للوثائق بالدرجة الأولى ، وبين مجرد السرد العائلي للوقائع والأحداث من خلال الرجوع إلى المصادر الثانوية مثل المراجع التاريخية أو الكتب أو الدوريات التي سجلت هذه الوقائع والأحداث من خلال البحث التاريخي الصادق . فهذه المراجع أو الكتب أو الدوريات تعتبر بالنسبة للباحث في الحالة الثانية مصدراً ثانوياً ، وما قام به في هذه الحالة لا يزيد من كونه الرجوع إلى هذه المصادر والنقل عنها باعتبارها من أدبيات البحث ومراجعته ، وليس تطبيقاً لأسس المنهج التاريخي كما يدعي هؤلاء الباحثون في مقدمات بحوثهم ودراساتهم .

طريق البحث

في الدراسات المستقبلية

على الرغم من اعتماد الفكر المستقبلي على قوة الخيـال والاستكشاف والمعايرة والمطابقة ، إلا أن النتائج تظل في النهاية احتمالية ، لأنها تتناول وقائع لم تحدث بعد ، وتفسر سلوكاً لم يتم . وهذا يتطلب درجة أكبر من الضبط المنهجي للإجراءات ومستوى عال من صدق التنبؤ أو التوقع *Predictive Validity* التي ترتفع بالمصـل والاستدلال إلى مستوى عال من الثقة والتقدير .

وهذا يتطلب شروطاً أولية يجب الالتزام بها :

- ١- أن تعتمد الدراسات المستقبلية على المعلومات أو البيانات التي تعبر عن حركة المتغيرات في الماضي أو الحاضر، وأن تتوفر في هذه المعلومات أو البيانات مستوى عال من الصدق والثقة .
 - ٢- عدم صلاحية الاعتماد على أسلوب العينات في انتقاء المصادر وجميع البيانات، ذلك أن البيانات في البحوث المستقبلية عادة ما تكون مستهدفة لأغراض العرض الصادق لحركة المتغيرات وتطورها . ولا يصلح بالتالي قياس أهمية البيانات أو جدواها على أهمية العينات المنتقاة منها . لأن العينات لا تصلح مقياساً للتعميم في البعد المستقبلي لحركة الظواهر أو العلاقات بين المتغيرات .
 - ٣- مهما كان الأسلوب الذي يتبع في البحث المستقبلي، فإنه يجب أن يقوم على خطوات منهجية منتظمة، وأن يتم توثيق هذه الخطوات والإجراءات بحيث تسمح للآخرين من تتبعها والحكم على صدق الحكم والاستدلال .
 - ٤- على الرغم من أن بعض الأساليب المنهجية والحكم والاستدلال يتسم بقدر كبير من الذاتية، إلا أن الباحث يجب أن يقلل من قدر الذاتية، ويرتفع بالموضوعية بقدر الإمكان، وتقدير مطلب الموضوعية من خلال الإجراءات والاختبارات التي تؤكد وجوده وأرتفاع قيمته .
 - ٥- ويرتبط بالمطلب السابق توفير أدوات الحكم بصدق التنبؤ والثقة في النتائج المستقبلية .
 - ٦- مراعاة تحديد المدى الزمني للتنبؤ أو التوقع أو الخروج باستدلالات عن المستقبل حيث ترتبط دقة الاستدلال بهذا المدى واشتداده أو اعتدائه من تاريخ العمل المنهجي، فكلما زاد المدى الزمني تأثر مستوى اليقين في الحكم والاستدلال .
- وهناك الكثير من التقسيمات المختلفة لأشواغ الدراسات المستقبلية، قامت على أساس التفرقة بين قدر الذاتية والموضوعية، وتوافر معايير للحكم على مسار المتغيرات وحركة الظواهر، وكذلك الاستدلال عن اتجاه العلاقات في علاقتها بالتطير الزمني ابتداء من الماضي والحاضر واستشرافاً للمستقبل (السعيد محمد رشاد ١٩٧: ١٢٢-١٢٥) .

وأبرز هذه التقسيمات هو تقسيم هذه الدراسات إلى نوعين رئيسيين :

الشرح الأول : الذي يبدأ من الماضي والحاضر الذي ترسمه قاعدة كبيرة من

المعلومات والبيانات عن حركة الظاهرة والعلاقات بين عناصرها أو بينها وبين غيرها من الظواهر الأخرى ونتائج هذه العلاقات . وبناء على رؤية الباحث لمسار الظاهرة وعلاقتها في الماضي والحاضر يمكنه صياغة افتراضاته حول النتائج المستقبلية .

وبدأ البحث في هذا النوع بوضع افتراضات حول التوقعات المستقبلية، يقوم بتحديد صلاحيتها من خلال الحقائق والمعطيات التي قدمها الماضي والحاضر معا . وتخضع هذه الحقائق والمعطيات للدراسة والتحليل بأداة من أدوات التحليل الخاصة بدراسة خرائط التدفق والعلاقات مثل تحليل النظم وبحوث العمليات .

وهذا النوع يطلق عليه النوع أو النمط الاستطلاعي أو الاستكشافي
Exploratory Model .

ومهما قيل في اعتماد هذا النوع على دراسة الحقائق أو تحليل معطيات الحاضر والماضي من خلال أساليب رياضية أو نماذج خاص للتحليل فإنه يصعب عزل البحث في هذا النوع عن ذاتية الباحث سواء كان في صياغة الافتراضات حول المستقبل أو انتقائه للمعطيات التي تسهم في تقرير الصياغة أو الصياغات . وهذا كله قد يتأثر بشكل أو آخر بإتجاه الباحث ومعتقداته حول مسار الظاهرة وعلاقتها وشبكاتها الاتصالية التي تخضع للدراسة والتحليل .

وبذلك يتعرف لمباح هذا النوع في تحقيق أهدافه على مدى مجرد الباحث من الذاتية وتوظيف الأدوات والآليات التي تسهم في ضبط الاختيار والانتقاء للحقائق والمعطيات وتقرير صلاحية بناء التوقعات .

ويشود سؤال في تطبيق هذا النوع من الدراسات المستقبلية، حول تباين السياقات التي عملت أو تعمل فيها الظاهرة محل الدراسة، والسياق المتوقع الذي تصل إليه الظاهرة في المستقبل . وحيد صعبية رسم الاتساق والسياسات المستقبلية وبالتالي رسم خرائط أو شبكات العلاقات في المستقبل .

ولذلك تترفع أهمية الدراسة الاستطلاعية المرسمة للحقائق والبيانات في إطار السياقات المتعددة وعقد المقارنات والتأكيد على مصادر الاتفاق والاختلاف بين السياقات المختلفة وتأثيراتها في الماضي والحاضر، وما يمكن أن يصل إليه في المستقبل .

النوع الثاني: ويأتى على خلاف النوع الأول حيث يبدأ من المستقبل أولاً برسم الأهداف المستقبلية وتحديدتها . ودراسة الحقائق والمعطيات فى الحاضر التى تسهم فى تحقيق الأهداف المستقبلية المحددة سلفاً .

وتعتبر الأهداف المحددة مسبقاً معياراً يستهدف الباحث تحقيقه . وبالتالى لمآته يضع النماذج المختلفة التى تشمل السياسات والخطوات والإجراءات التى تصل فى النهاية إلى تحقيق الأهداف . ويتم بناء النماذج وتقويمها فى إطار معطيات الحاضر أو حركة هذه المعطيات التى يمكن أن تتطور فى المستقبل .

ونظراً لأن الباحث يبدأ بتحديد الأهداف المستقبلية، فإنه يسهل ضبط أسلوب العمل وإجراءاته من خلال الحكم على صلاحيتها لتحقيق الأهداف ومداها .

ولذلك يطلق على هذا النوع النمط المعيارى *Normative Model* أو التوقع المعيارى *Normative Forecasting* .

وعلى الرغم من إمكانية الحكم على صياغة الأهداف وعلاقتها برسم السياسات والإجراءات الخاصة بتحقيقها وتقرير صلاحية التوقعات بناء على ذلك . إلا أن صياغة الأهداف أحياناً ورسم السياسات والإجراءات لا يتخلو أيضاً من قدر كبير من الذاتية، التى تقربها إلى مفهوم الحدس *Intuitive* الذى يعتمد فى إطار نظريات ومفاهيم يمكن أن تخضع رؤى وتصورات الباحثين الذين يعبرون إلى استشراف المستقبل وصياغة التوقعات الخاصة به .

ويجمع تقسيم آخر لهذه الدراسات بين النوعين السابقين فى نموذج آخر لا يخلو دراسة معطيات الماضى والحاضر التى تفرض نفسها على مسارات الظواهر فى المستقبل، وكذلك يسمح بتوظيف آليات الحدس والابتناع فى تصور الأهداف المستقبلية وصياغتها ورسم السياسات والإجراءات التى تحقق هذه الأهداف . وهو نموذج الاتساق الكلية *Feed back Model* الذى يعتبر إطاراً موحداً يجمع بين النمطين السابقين فى إطار التفاعل بينهما (عواطف هيد الرحمن ١٩٨٨: ٢٣) .

ويستند اختيار أسلوب البحث فى الدراسات المستقبلية على المدخل الذى يختاره الباحث لصياغة الافتراضات أو الأهداف المستقبلية وطرق تحقيقها . وهذه بالتالى تختلف باختلاف التخصص العلمى من جانب والاتجاه الفكرى الذى يمثل الإطار المرجعى للباحث عندما يتطرق إلى المشكلات الانسانية والاجتماعية .

ومع تعدد المداخل واختلافها وتباين طرق عرضها (ناهد صالح ٨٤) وتعدد أساليب البحث تبعاً لذلك فإننا نود أن تشير إلى أن الدراسات الإعلامية في هذا المجال تتميز بالآتي :

١- يعتبر البعد الكمي والنماذج الرياضية في هذا المجال هدراً للوقت والجهد، لأنها ستربط في الغالب بالإجابة على التساؤلات الخاصة بالجهات التي تعرض والتفضيل والاهتمام في المستقبل وهذه بالدرجة الأولى لا تخدم التخطيط الإعلامي بقدر خدمتها لآليات السوق وعلاقتها بحجم الجمهور والجهات التي تلصق والاهتمام، وهذه يمكن أن تكون أكثر اهتماماً من جانب رجال الاقتصاد والسوق والإعلان عنها من جانب رجال الإعلام وخبراء الاتصال لأنها ستربط فقط بالتغير في بناء الخصائص السكانية في علاقتها بالجهات التي تفضل والاهتمام والتعرض .

٢- تركيب الظاهرة الإعلامية وتعلقاتها وارتباطها بالدرجة الأولى بالبيانات المعرفية والذهنية وآليات الإدراك، تجعل إخضاعها للدراسات الكمية وبناء النماذج الرياضية مرفوضاً بالمدى الزمني القصير، أما المدى المتوسط والطويل فيزيد من صعوبة دراسة الظاهرة الإعلامية في المستقبل، ويتناسب المدى الزمني عكسياً مع صدق التوقعات الخاصة بهذه الدراسة . خصوصاً أننا ما زلنا نلاحظ مدى التغير في المفاهيم الخاصة بالاتصال والإعلام وصفة خاصة بناء التأثيرات بتغير النظريات والأفكار الخاصة بالبناء المعرفي والإدراكي للإنسان .

٣- يؤكد ما سبق عدم جدوى دراسة الظاهرة الإعلامية في إطار جزئي نهتم بأحد العناصر فقط أو ببناء الصلة الإعلامية بمعزل عن العمليات الاجتماعية الأخرى في المجتمع .

وفي إطار الملاحظات المذكورة فإننا نرى استعداد المدخل الكمي الذي يعتمد على الأساليب الرياضية وبناء النماذج ، وكذلك المدخل الجزئي الذي يهتم بدراسة التغير في أحد العناصر دون الأخرى - لأن العنصر الوحيد الذي يمكن دراسته والتوقع بالتغير في خصائصه هو حجم جمهور المتلقين والتغير في الخصائص السكانية أو الأولية التي ترتبط بالدراسات السكانية بالدرجة الأولى وعلاقتها بآليات السوق واقتصادياته . وبالتالي التوقع بكل ما يحصل بهذه المفردات أيضاً

في العناصر الأخرى مثل التوسع في الدراسات الأكاديمية المتخصصة وتأهيل القائم بالاتصال، أو التغيير في أنماط الملكية والنموذج بالتوسع أو الانكماش في وسائل الإعلام، إلا أنه سيظل من الصعوبة دراسة التطور في بناء الرسالة الإعلامية ورموزها دون دراسة معالم التفهر الثقافي والتجاهات في المستقبل، أو تدعيم الاهتمام والتفضيل دون دراسة التغيير الاجتماعي وعلاقته بالتغيير في الحاجات والدوافع..... وغيرها . وهذه جوانب تفرض الاهتمام بالمدخل الكلي في الدراسات المستقبلية في مجال الإعلام .

وعلى هذا فإننا نرى أن الدراسات المستقبلية في مجال الإعلام تتميز بالآتي :

- تقوم على الدراسة الكلية للظاهرة الإعلامية وعناصرها وعلاقاتها في المجتمع بناء على دراسة التطور في نظم المجتمع وآلياته .
- أنها تعتمد على قاعدة عرضية من البيانات والمعلومات والخفايا الاجتماعية والفردية .
- يتم بناء التوقعات المستقبلية من خلال التركيز على الخصائص والسمات النوعية والعلاقات داخل المجتمع ومعالم التغيير فيها ، أكثر من التركيز على التغيير الكمي ومسار المنحنيات والاتجاهات والسلاسل الزمنية .
- لا يمكن اغفال الذاتية في رسم معالم التغيير وبناء التوقعات، ولغياب الضبط المنهجي الذي يوفر الحكم بصدق التوقعات ومناه .
- وبناء على ذلك تصبح الأساليب العلمية والنماذج التعبيرية التي تعتمد على إسهامات الخبراء والمتخصصين في بناء التوقعات هي الأكثر مناسبة في رسم التوقعات الخاصة بحركة الظاهرة الإعلامية في الدراسات المستقبلية .
- ومن أهم الأساليب البحثية في هذا المجال ما يلي : جس روت في جرن ميد (توبن ٨٥ : ١٠٠ - ١٠٩) .

١- أسلوب دلفي *Delphi Technique* :

يعتمد هذا الأسلوب على جولات متعاقبة من الاستقصاءات مع مجموعة من الخبراء والمتخصصين في موضوع ما ، بقصد الوصول إلى الإجماع في النهاية حول هذا الموضوع ، وتقوم الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب على أن نتائج تفكير الجماعة تكون في النهاية أكثر صلاحية من نتائج تفكير أفراد (W.R.Borge & M. D.Gall 83:413-14) .

ويتم الوصول إلى آراء المجموعة من الخبراء والمتخصصين بشكل منهجي ومنظم
بإتباع الخطوات التالية :

١- تحديد عدد كبير من الخبراء وأصحاب الاختصاص في موضوع الاستقصاء
والحصول على موافقتهم على المشاركة في جولات متعاقبة من الاستقصاء
والحصول على استجاباتهم في كل مرة .

٢- تحديد محتوى وبناء الاستقصاء الأولي، واختيار صدق الاستقصاء، للتأكد من
صلاحية المحتوى والبناء لتحقيق الأهداف .

وفي هذا الاستقصاء الأولي أو التمهيدى يمكن استخدام الاسئلة المفتوحة، حيث
يمكن إعادة بناء الاسئلة للمرات التالية من خلال إجابات الاسئلة المفتوحة .

٣- دعوة كل مشارك من الخبراء والمتخصصين أن يضع إجاباته واستجاباته منفردة
على الاستقصاء الأولي .

مثل تحديد إجابة كل فرد للسؤال الخاص بتحديد التطور في الحاجات الإعلامية
للأفراد في المستقبل أو تحديد رؤية الفرد لكيفية مواجهة الاختراق التقني المتوقع
نتيجة التوسع في استخدام الأنماط الصناعية وأطباق الاستقبال .

٤- تحليل جميع الاجابات وترتيبها لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الأفراد
وبعضهم .

٥- إعادة الاستقصاء مرة أخرى في صورة جديدة تضع في اعتبارها الاجابات
السابقة على الاستقصاء الأول ومظاهر الاتفاق والاختلاف فيه .

وتزويد كل مشارك بإجابات الآخرين مقارنة بإجاباته وسؤاله عما إذا كان سيبحث
تعديل إجابته أو تبرير الاختلاف .

ويمكن في هذا الاستقصاء تزويد الأفراد بمعلومات إضافية وطرح أسئلة جديدة .

٦- يتم تكرار الخطوات مع استمرار توضيح النوائف والالتباسات المختلفة، للوصول
إلى صيغة نهائية يتم الاتفاق عليها فيما يتعلق بالرؤى المستقبلية .

وهذه الجولات قد تصل إلى خمس جولات لنفس الخبراء والمتخصصين في نفس
الموضوع إلى أن يصل الباحث إلى النتائج التي تتفق مع الأهداف المطروحة .

ويعبر هذا الأسلوب بالتالي :

- مشاركة عدد ضخم من الأفراد في مختلف التخصصات والمجوع المعرفة .
 - مشاركة أفراد في مناطق جغرافية متباعدة دون تكبد نفقات انتقالهم أو اهدار الوقت في حضور مقابلات أو اجتماعات .
 - تفادي تأثيرات علاقات القوى بين الأفراد التي تظهر في المقابلات الجماعية .
- وعلى الرغم من هذه المزايا إلا أنه يشتم بعدد من الصعوبات المترتبة بتفسير الإجابات وتحليلها، بجانب عدم اليقين الخاص بجدية الاهتمام والانتباه إلى التفاصيل التي تتميز بالكثرة والتكرار، بجانب الصعوبة الناتجة عن ملل المشاركين من بعد دون الاعمال بالتفاعل مع الباحث والآخرين .

وعبر ما فإن الحاجة تبدو ماسة إلى استخدام أسلوب دلفي في الدراسات المستقبلية عندما يتطلب البحث الاستعانة بعدد كبير من الخبراء والباحثين مع صعوبة الاتصال معهم وبينهم، أو في حالة الشوق بوجود اختلافات حادة بين الخبراء، وكذلك إذا ما كان صدق البيانات يستلزم إخفاء المشاركين لأسباب أمنية، وكذلك توفير حرية التعبير عن الآراء والأفكار وتدقيقها بعيداً عن سيطرة الهيمنة أو تأثيرات الآخرين (سعيد رشاد ٩٧: ١٣٦) .

وحتى يمكن الاستفادة أكثر من هذا الأسلوب يمكن الجمع بينه وبين الاتصال الشخصي بين الخبراء والباحثين في جلسات تعقد لهذا الغرض *Panel Discussion* يتم فيها عرض ما توصل إليه الباحث في الرأى المستقبلية من خلال جولات الاستقصاء، وإدارة الحوار بما يشجع على تدفق الآراء والتبريرات لتدعيم الاتفاق في النهاية وتحقيق الإجماع .

٢- أسلوب العصف العكسي *Brain Storming* :

ويطلق عليه الاستشارة الفكرية أو العصف الذهني . ويعتمد هذا الأسلوب على استشارة المتخصصين والخبراء على توليد الأفكار والآراء حول الرأى المستقبلية في مناخ يشتم بالود والألفة بين المشاركين بعيداً عن النقد أو ما يؤثر في قبول الأفراد لاستمرار المشاركة . ويتطلب هذا الأسلوب اجتماع الخبراء والمتخصصين في جلسة خاصة، وتنشيط الحوار بينهم حول ما يحسم به كل فرد من أفكار للوصول في النهاية إلى مجموعة كاملة من الأفكار تشكل رؤية عامة أو اتجاه ما لوصف الصورة المستقبلية .

ويعتطلب هذا الأسلوب اتخاذ الخطوات التالية :

- ١- تكوين مجموعة صغيرة من الخبراء والمتخصصين في موضوع البحث من أربعة أفراد إلى أربعة عشر فردا ، ويفضل الأكثر معرفة وحمقا في هذه المعرفة .
 - ٢- عرض الموضوع في أبسط صورة وأكثرها إجمالاً .
 - ٣- عرض أسلوب العمل المشترك خلال الجلسة بشأن موضوع البحث، على سبيل المثال :
 - بحث كل شخص على ذكر أى فكرة ذات صلة بالموضوع مهما بدت خارجة عن المألوف وقبولها وتسجيلها .
 - حظر إصدار الأحكام السلبية أو الناقدة لأفكار الغير .
 - ٤- تكليف أحد الباحثين أو من يتولون إدارة الحوار بكتابة كل اسهام فكري هنا على سبورة أو لوحة لتظهر المعلومات أمام الفريق كله .
 - ٥- يتم الانتقال في طرح العناصر أو الموضوعات الفرعية إلى مستوى تالي من حيث التعقيد ودهوة أفراد الفريق إلى القيام - بصفة فردية - بتبسيط العناصر، ولجميعها وترتيبها والانتقاء من بينها وفقا للمعايير الموضوعية . وبذلك يتم توليد مجموعة جديدة من الأفكار .
 - ٦- يتم تكرار الخطوات نفسها ، مادام هذا التكرار يثمر ويسهم في توليد أفكار جديدة يتم تسجيلها..... وهكذا حتى يتم الوصول إلى اتفاق أو إجماع حول الأفكار المطروحة والتطورات المفروقة في المستقبل .
- ويعتوقف نجاح هذا الأسلوب على قدرة قيادة الجلسة ومشاركة المشاركين فيها واستمرارهم بنفس المشاركة الحماسية . مع الوضع في الاعتبار أن الأفكار وطرحها تعتمد على الحس والانتلاق في التعبير، وبالتالي فإن ما يمكن أن تكون الجلسة قد بدأت به من أفكار أو آراء غير مقبولة أو غير مألوفة يكون في النهاية مقبولا ومتفقا عليه .
- ومما يؤخذ على هذا الأسلوب هو عدم إمكانية تحقيق التوازن بين الأفراد نتيجة علاقات القوى التي يمكن أن تظهر بينهم، وعدم اتفاق خصائصهم وصلاتهم الشخصية التي يمكن أن تؤثر في فرض الآراء على الآخرين أو عدم قدرة البعض على توصيل آرائهم أو أفكارهم . ولذلك يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على براعة

وقدرة قيادة الجلسة وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف .

بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يحتاج من المشاركين بداية الانفتاح بأهمية الاستكشاف والتحليل بدلا عن الحلول الجاهزة والأمثلة المشابهة، حتى يمكن أن يسهموا بمختلف الأفكار مهما اختلفت قيمتها وطرحها للمناقشة وتبادل الآراء .

٣- أسلوب كتابة السيناريوهات *Scenario Technique* :

السيناريو هو عبارة عن نص مكتوب يصف الوقائع والأحداث المتوقعة والعوامل المؤدية إليها وكذلك التصرفات أو أفعال السطوك التي تترتب على هذه الوقائع والأحداث .

ويمكن البدء في كتابة السيناريو بالمعطيات وتطويرها ثم صياغة التوقعات بناء على المعطيات وأوزانها وتطويرها . ويرتبط هذا النوع بالنمط الاستطلاعي أو الاستكشافي للدراسات المستقبلية التي تعتمد على صياغة التوقعات بناء على نموذج للعلاقات بين المعطيات المختلفة ويطلق على هذا النوع السيناريو الاستطلاعي

وعلى الجانب الآخر هناك السيناريو المعياري ويرتبط بالنمط المعياري أو الاستعدادي للدراسات المستقبلية حيث تبدأ كتابة السيناريوهات بتحديد الأهداف المستقبلية ثم صياغة البدائل والمتطلبات المختلفة لتحقيق هذه الأهداف .

وفي كلا الحالتين فإن كتابة السيناريو يمكن تلخيصها في السؤال ماذا... لو؟ بمعنى آخر فإن هناك تصورات عديدة وبدائل عديدة للتوقعات، أو الأهداف وكذلك متطلبات ومعطيات عديدة لحداثها أو تحقيقها .

ومع التباين في التوقعات وكذلك في تحديد المعطيات أو المتطلبات يمكن أن تعد سيناريوهات متعددة كل منها يعبر عن اتجاه معين، ويتم الوصول في النهاية إلى سيناريو واحد للترفع وتحديد المتطلبات .

وبعض أساليب كتابة السيناريوهات الخطرات العالية:

١- تحديد التوقعات والبدلة أو الأهداف المطلوب تحقيقها في المستقبل .

٢- تحديد مجموعات الأفراد من المتخصصين وذوي الخبرة، ممن يتبنون هذه التوقعات أو يؤيدون الأهداف المستقبلية .

٣- تتقدم كل مجموعة بوصف مكتوب للأهداف أو التوقعات وتصورها للمتطلبات أو المعطيات وتطورها .

٤- تحليل جميع السيناريوهات بواسطة فريق من المتخصصين والمستشارين لتحديد الأبعاد الوصفية الهامة في كل سيناريو .

٥- الاتفاق على صيغة مشتركة لطرح التوقعات أو البدائل والأبعاد الوصفية بين المجموعات، مع استمرار التباين في الأوزان القيمية لهذه الأبعاد الوصفية . ويمكن في هذه الحالة إعادة كتابة السيناريوهات بعد تنقيتها والاتفاق على الأبعاد الوصفية المشتركة .

٦- وضع السيناريوهات والأبعاد الوصفية على مصفوفات لتحديد الأوزان القيمية المشتركة لهذه الأبعاد . يتم التقدير تنازلياً لهذه الأبعاد، ولكن درجة من مائة أو ألف حتى يسهل تحويلها إلى نسبة مئوية . بحيث تكون القيمة الأعلى للبعد رقم (١) والأقل لما يليه وهكذا .

٧- من خلال تحديد قيمة لكل بعد وصفي في كل سيناريو، يتم تحديد قيمة كلية متوسطة لكل بعد وصفي في السيناريوهات كلها .

٨- يتم لقاء المجموعات لتقييم السيناريوهات المقدمة بناءً على الأوزان الكلية للأبعاد الوصفية، وإدارة جلسة حوار للتفضيل والترجيح ويمكن أن تدار بأسلوب الحث الفكري لاختيار سيناريو واحد يقدم الصورة المستقبلية والتوقعات المرتبطة بها أو التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف .

ويرتبط نجاح هذا الأسلوب باختيار المشاركين من الخبراء وأصحاب الاختصاص وتوزيعهم في مجموعات تنقسم بالشكافز . مع القدرة على الاتفاق في تحديد الأبعاد الأساسية أو الهامة في بناء السيناريوهات وكذلك القيم والأوزان التي تعطى لهذه الأبعاد والاتفاق عليها .

وهذه الأساليب الثلاثة السابقة هي أساليب تستهدف الوصول إلى الإجماع بين الخبراء والمتخصصين في الآراء أو الأفكار باستخدام أدوات مختلفة، وتعتمد في النهاية على حث هؤلاء الخبراء والمتخصصين على التفكير والتعبير والاتفاق حول مفاهيم أو رؤى واحدة، ولذلك فإنه يمكن تطبيقها في الدراسات المستقبلية كما يمكن تطبيقها في دراسات وبحوث أخرى تعتمد في نتائجها على الإجماع .

كما أنها ليست الأساليب الوحيدة التي يمكن الاستفادة منها في الدراسات الإعلامية المستقبلية، فحيث يتوفر الكم في المعطيات يمكن بناء النماذج الرياضية واستخدام الأساليب الإحصائية والكمية . وكذلك يمكن الاستفادة بأسلوب المناظرة مع مجارب الدول والمجتمعات في التحليل سواء بمحاكاة هذه التجارب، أو الاستفادة منها .

وتد أن نشير إلى أن كل الأساليب الخاصة بالدراسات المستقبلية لاتصلح للاستخدام مع الدراسات الإعلامية في كل الظروف . ولعلنا لذلك ركزنا على الأساليب التي تعتمد بالدرجة الأولى على الحث الفكري واستئثار القدرات الخاصة بالحدس والابتاع . وهو ما يتفق مع طبيعة الظاهرة الإعلامية وتشابكها وتعقدها، واعتبار أن الإنسان هو محور حركة هذه الظاهرة وأنماط السلوك هي هدف هذه الحركة . وهذا ما يزيد من صعوبة دراسة الظاهرة الإعلامية في اتجاه المستقبل حيث لاتهدى الأرقام والاحصائيات والأبعاد الكمية إلى سهولة التوقع بأنماط السلوك، وكذلك لاتكفي الدراسات الجزئية في بناء قاعدة تتسم بالكفاية والشمول لهذا الغرض .

الدراسات الكيفية والبحث النقدي

قدمنا في الفصل الأول من هذا الكتاب تعديلاً لخصائص الظاهرة الإعلامية يملخص في أنها ذات طبيعة ديناميكية وتتمتع بالتغير والتدفق المستمر لارتباطها بالعملية الإعلامية التي تتمتع بهذه السمات، بالإضافة إلى أنها ذات طبيعة إجتماعية ولا تعمل بمعزل عن حركة النظم والسياسات الإجتماعية الأخرى . وكذلك صعوبة التحكم في عناصرها الإجتماعية والسلوكية بإعتبارها ظاهرة إنسانية تحكمها الإرادة الحرة والاختيار وتتأثر بمنظومة القيم والمعتقد والأفكار في المجتمعات المختلفة .

ويترتب على هذه السمات صعوبة ضبط الكم الدقيق في دراسة هذه الظاهرة وعدم كفاية دراسة عناصرها في إطار جزئي لتقديم تفسيرات علمية صادقة .

وهذا الصعبد لخصائص الظاهرة الإعلامية- من وجهة نظرنا- يثير البحث في مدى كفاية المناهج والتصميمات المنهجية التي تعتمد على الملاحظة الحسية المباشرة للواقع الفعلي لتقديم التفسيرات الخاصة بحركة هذه الظاهرة وعلاقتها، خصوصاً بعد أن تزايدت الدعوة إلى رفض هذه المناهج وأدواتها وتشجيعها بالعالي في دراسة الظاهرة الإنسانية في العلوم الإجتماعية بصفة عامة على الرغم من استقرارها لعقود طيلة في إطار الإنجهاات الوضعية *Positivism* التي اعتمدت عليها العلوم الإجتماعية بعد أن حققت نجاحاتها مع العلوم الطبيعية .

هذه الإجماعات التي أكدت على الطريقة العلمية بإعتبارها المصدر الأساسي للمعرفة، والشعور على الأفكار المتنافسة والقوة والعداء الشديد لها . وفي محاولة لاختفاء الطابع العلمي على العلوم الاجتماعية شأنها شأن العلوم الطبيعية التي تتعامل مع الواقع المحسوس وتقوم بدراسته من خلال خطوات منتظمة ومعاينة، ولا فرق أن يكون موضوع الدراسة هو الظاهر الطبيعية أو الظاهر الإنسانية مادام من الممكن إخضاعها للملاحظة المباشرة والتجريب لأنها الأكثر دقة واتساقاً مع المنطق العقلي والعقيد .

وبذلك يرى أصحاب الإجماعات الرضعية أن الوقائع الاجتماعية تخضع للملاحظة والتجريب بطرق مشابهة للطرق المستخدمة في العلوم الطبيعية، فهي أشياء يمكن دراستها بمزول عن مظاهرها الفردية والإتجاهات الذاتية، وتوجيه البحث والدراسة إلى كل ما هو مدرك حسياً .

وتركز الإجماعات الرضعية على وصف الواقع المحسوس وصفاً كمياً *Quantitative* دون اهتمام واضح بسلوك الإنسان في إطار علاقاته التاريخية أو الاجتماعية (صلاح قنصوة ١٠٩: ١٠٩-١٢٥ & أحمد عطية ٩٩: ٥٩-٦٥) .

وتؤكد الرضعية على عدد من المسميات مثل الخيال العلمي، وثبات واستقرار النظام الاجتماعي والتكامل العضوي وأسبعية المجتمع على الفرد .

ولعل أهم الإجماعات الرضعية في العلوم الاجتماعية هي الامبريقية والروحية وهي التي تميز معظم البحوث والدراسات الإعلامية حتى الآن وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لها كبرها الكثر من دول العالم . وإذا كانت هذه الإجماعات تمثل المعالم البارزة لبناء المجتمع الأمريكي وعلاقاته، فإذ كانت هذه أن ينعكس هذا البناء على اتجاهات البحث والدراسة في مجال الإعلام ومجالاته .

الأمبريقية والروحية

في الدراسات الإعلامية

لعل من أبرز الخصائص التي تميز البحوث والدراسات الاجتماعية بصفة عامة والإعلامية بصفة خاصة هو إغراقها الشديد في الميل إلى التجريبية والتعامل مع الواقع المادي المحسوس، والتركيز على دراسة الجزء - الشجوى - أكثر من دراسة الكل، وهذا أيضاً أهم ما يميز الدراسات الإعلامية في أمريكا منذ النشأة ومعظم دول العالم في محاسنها لهذا النموذج في الدراسات الإعلامية .

وهذا الميل الشديد إلى عدم الإعتراف بالمعرفة التي يتم تحصيلها عن غير الحواس، أو الخبرة الذاتية بالواقع المادى- الامبريقية- هو أحد المبررات الأساسية للوضعنة الإجتماعية فى محاكاتها للمعلوم الطبيعية .

والامبريقية *Empiricism* مشتقة من الكلمة اليونانية *Empeiria* التى تعنى الخبرة، والخبرة مصدرها الحواس، وبالتالي فإن المعرفة الإتسانية تستمد شرعيتها من مرورها بهذه الحواس، حيث تصبح بذلك قابلة للتحقق من صدقها .

ويتربط على ذلك :

- عدم الإعتراف بالمعرفة التى لا تصلح للاختبار والتحقق، فالاعتبار والتحقق من خلال الملاحظة والتجريب هو الطريق إلى اليقين، وهنا ما يميز العلم . وغير ذلك ينتمى إلى دوائر الفهم والأخلاق والأدب التى لا يمكن وصفها بالعلمية . لأن من أهم خصائص العلم هو اليقين، وما يعرفه الفرد عن طريق الحواس لا مجال للشك فيه .

- البحث العلمى هو أساس بناء النظريات وليس العكس، وبالتالي فلا مجال للإعتقاد بنظريات لم تمر بخبرة البحث والتقصى . لأن البحث هو أداة اليقين والنظريات هى أفكار تم التأكد من صدقها بعد أن تم اختبارها والتحقق منها .

وهذا يلخص اهتمام المدرسة الغربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة بالبحوث التطبيقية التى تعتبر المدخل الوحيد لاكتساب الخبرة من الواقع المادى المعسوس . ومن هنا فإن النظريات التى تأتى من خلال الهندس أو التشغيل، أو المعرفة الناتجة عن الاستنباط العقلى لا يتم الإعتراف بها لأنها لم تمر بمراحل الاختبار والتحقق من صدقها .

وقد استقرت هذه المبادئ فى الفكر العلمى منذ البدايات الأولى للوضعنة الإجتماعية وتطورها، وتأكيد هذه المبادئ من خلال أفكار جون ستيوارت مل وجون لوك.... وغيرهم . الذين رأوا أن المعرفة مصدرها الخبرة الحسية، وهو ما ثبت لمجاهة فى العلوم الطبيعية وما ثبت لمجاهة فى العلوم الطبيعية يصلح للاستخدام فى أى مجال علمى آخر .

وهذا فى رأيهم هو المدخل أيضاً إلى تحقيق الموضوعية *Objectivity* حيث لا مجال لتأثير الأفكار الذاتية التى لم يتم اختبارها . وحيث يستقل الواقع الذى يتم

دراسته عن الفرد قاساً، ويقترب الفرد من هذا الواقع بحواسه وليس بأفكار غير موجودة فعلاً في الواقع .

وبأى تحقيق الموضوعية بإعتباره مطلباً منهجياً علمياً في زيادة الإهتمام والميل الشديد نحو البحوث التطبيقية ورفض النظريات والأفكار النظرية المسبقة أو الأفكار النظرية التي تقوم على التأمل العقلي وحده . كما أن هذا المطلب يتطلب استخدام المصطلحات الوصفية التي يمكن الاتفاق عليها ، والابتعاد عن التعبيرات اللغوية التي يمكن أن تختلف عليها في وصف الواقع والأشياء . وتؤكد بالتالي مفهوم الاتفاق مع العلوم الطبيعية في دراسة الظاهرة البهيمية، فكان الإتجاه إلى بناء المقاييس وأدوات القياس والتقدير التي يمكن من خلالها وصف الواقع والأشياء وصفاً كمياً *Quantitative* والتعبير عنه بالصيغ الرياضية التي لا يختلف عليها إثنان ويمكن اختبارها في سهولة ويسر مما يحقق مطلب الموضوعية والالتزام بالحياد في دراسة الظاهرة وعرض نتائجها .

ولم ذلك ترى أن الالتزام بوحدة المنهج العلمي في العلوم الطبيعية والانسانية، والاعتماد على التعامل مع الواقع المادي من خلال الحواس فقط ورفض الوصف والقياس بالطرق الرياضية أو الاحصائية يحقق في النهاية مطلب الموضوعية والحياد، وهذا تأثيرات ذاتية الفرد عند دراسة الظاهرة الاجتماعية .

ومن هنا كان اهتمام الرواد الأوائل من علماء الاجتماع بالبحوث التطبيقية التي اعتمدت على الاستقصاءات وتحليل محتوى الإعلام الظاهر من أمثال لاند سفيك وزملائه في بداية الثلاثينات من القرن الماضي وتأثر بها الباحثون بعد ذلك في أمريكا ومنهم في الدول الأخرى بعد ذلك . ومن النظر إلى الطبيعة الإنسانية بصفة عامة، وتأثير تدخل الباحث الذاتي وطبيعة الظاهرة الإعلامية بصفة خاصة .

وعلى الجانب الآخر فإن تأثيرات الوضعية العلمية على الدراسات الاجتماعية ظهرت أيضاً في مفهوم الدراسة الجزئية للظواهر الاجتماعية . ذلك أن مفهوم وحدة العلم أثر أيضاً في رؤية النظريات الاجتماعية لبناء المجتمع، كما يرى علماء البيولوجي الكائن الحي على أنه بناء متكامل وثابت من الأعضاء التي يقوم كل منها بوظيفة معينة تساعد على وجود هذا الكائن واستقراره... وبالتالي كانت رؤية

علماء الاجتماع للمجتمع محاكاة لهذا النموذج الطبيعي.. وكانت بالتالى أساس نظرية البنائية الوظيفية *Structural Functionalism* أساس قيام المجتمعات القريبة- الرأسالية- واستمرارها، وتفسير العلاقات بين عناصر المجتمع على هذا الأساس الوظيفي . وتقوم هذه النظرية على أن تنظيم المجتمع وبناءه هو ضمان استقراره، وذلك نظراً لتوزيع الوظائف بين عناصر هذا التنظيم بشكل متوازن يحقق الاعتماد المتبادل بين هذه العناصر .

وكانت هذه النظرية بالتالى هي الدخول للدراسات الميدانية المتعددة التي تعتمد على الملاحظة المباشرة للأشخاص والأجزاء القائمة داخل المجتمع - الفئات - بداية بالفرد إلى عناصر التنظيم الإجتماعي . مع التأكيد على الأدوار الوظيفية التي تتمثل في السلوك الفردي بداية ثم سلوك العناصر والأجهزة والأدوار في المجتمع للكشف عن الوظائف والأدوار وعلاقتها بثبات المجتمع واستقراره .

ومن هنا كان تأثير فكرة البنائية الوظيفية على نهجى البحوث والكشف عن وظائف النظم والجماعات وتكوين أدوارهم . وكانت بالتالى مدخلاً لفكرة الاستقصاء والملاحظة الميدانية لسلوك الأفراد والفئات، والكشف عن رد الفعل تجاه ما تقوم به وسائل الإعلام من وظائف وأدوار تمثلت في بحوث القراءة والانتصاع والمشاركة التي حاولت أن تهيب في إطار جزئى عن الأسئلة الخاصة بسلوك التعرض بصفة عامة عند بعض الفئات أو الجماعات واهتمامهم وتفضيلهم بما تقدمه وسائل الإعلام. ومن جانب آخر تحليل محتوى الإعلام للإجابة على الأسئلة الخاصة بماذا تقول وكيف تقول؟ وذلك في إطار الوظائف المتعددة لوسائل الإعلام في الظروف المختلفة .

وهنا بفسر التوسع في الدراسات الميدانية وتحليل محتوى الإعلام أيضاً والمخرج بنتائج وصفية للتعرض والاهتمام والتفضيل للأفراد والفئات المختلفة . على أمل أن تحقق هذه الدراسات تكاملاً في وصف النسق أو النظام الإعلامى ككل كما دعا إلى ذلك روبرت ميرتون الذى كان يرى أن النظام الإجتماعى يمكن وصفه عن طريق الوظائف التي تقوم بها المؤسسات المختلفة في هذا النظام .

وفى رأينا أن الالتزام بالوضعية الإجتماعية ومقولاتها الشائعة التي تمثلت في الاهتمام بالدراسات التجريبية والتطبيقية كأساس لبناء النظريات وليس العكس

والالتزام بالحياد والموضوعية من خلال المنهج الصارم وأدواته في الضبط الكمي، والاتجاه نحو دراسة الجزء كمدخل لدراسة الكل - الاستقرار - في بناء النظرية العلمية في العلوم الإنسانية مثلها مثل العلوم الطبيعية، في رأي أن الالتزام بهذه المبادئ، حتى مع تطبيق الرضعية الجديدة أو المنطقية، أدى ذلك في وصف الدراسات الإعلامية بالآتي :

- ١- أنها تتمسك بالتطبيق والتجريب الميداني بداية للوصول إلى المعرفة الخمسة التي يمكن اختبارها والتعلق من صدقها وهي خاصة الامبريقية.
- ٢- الالتزام بتطبيقات المنهج العلمي في العلوم الطبيعية الذي يؤكد التزام الباحث وحياده في البحث والدراسة بما يحقق مطلب الموضوعية .
- ٣- محاولة الضبط المنهجي من خلال استخدام أدوات منهجية للقياس والتقدير والتفسير بأوصاف لا يمكن الاختلال عليها وهي الأوصاف الرياضية أو الإحصائية. وذلك يمثل في التحكم أو الالتزام بالكم في الوصف والتقدير .
- ٤- الإعتناء على الاستقرار بدراسة الجزء أولاً للوصول إلى وصف الكل، أدى ذلك إلى الإهتمام بالدراسة الجزئية للمظاهر الإعلامية، ولمن كثير من الأحيان كان يتم صياغة الفروض والتعميمات النظرية من خلال نتائج هذه الدراسات الجزئية وحدها .

وبالإضافة إلى المعالم الأخرى للوضعية الاجتماعية يمكن أن نحدد معالم الدراسات الإعلامية في أمريكا والدول التي حاكمتها من خلال خصائص الامبريقية والكمية والجزئية التي تعرضت لنقد هنيف بعد ذلك من مدارس فكرية أخرى في أوروبا وبعض الناصين في أمريكا .

نقد الوضعية

في الدراسات الإعلامية

على الرغم من استمرار الدراسات الوضعية وريثها لاستقاء المعرفة الإنسانية في مجال العلوم الاجتماعية فإنها تعرضت في منتصف القرن السابق إلى نقد شديد تمثل في آلية البحث والدراسة العلمية مع الإنسان محاكاة للعلوم الطبيعية وإحلالها لأهم ما يميز الفرد والفردية والتي تتمثل في فكرة الحرية والاختيار والمسئولية التي تفرق بين الفرد والشئ وفي نفس الوقت تعكس العلاقة بينهما والحكم عليها .

وهذه العلاقة لا تحكمها قواعد ثلثية أو قوانين السلوك، يمكن إخضاعها للملاحظة والتجريب . بل إن الباحث في الدراسات الاجتماعية والإنسانية يتعامل مع عالم من صنع الإنسان ذاته، وكل ما فيه من رموز ومعان صاغها الإنسان أيضاً . وبالتالي فإنه لا يجب إغفال الجوانب الخاصة والذاتية في الإنسان والاكتفاء بالتعامل مع الظواهر الخارجية والأنشطة المتكررة فقط . فلكل فرد ذاتيته وخصوصيته التي تختلف عن الآخرين وبالتالي فإن الدراسة يجب أن تتجاوز حدود العلاقة بين الفرد والأشياء إلى المعالم الإدراكية للأفراد عن الأشياء... لأن هذه المعالم الإدراكية هي التي تصنع الأشياء. في أذهان الأفراد نتيجة الخبرة الذاتية التي يعتبر دراستها بنفس أدوات البحث في العلوم الطبيعية أمراً غير مقبول . وأن الخصائص المميزة للموضعية والإمبريقية في هذه الحالات تغطي صورة مضطربة عن عالم الفرد الداخلي والحقائق النفسية والمعنوية والخلقية وخبراته الذاتية التي تحدد علاقته بالأشياء .

وأن الموضوعية والتجرد من الذاتية التي تعتبرها المناهج والأدوات الإمبريقية السمة الأساسية لها، هي ضرب من الوهم، لأن التجزئ الذي تتم به هذه الدراسات يؤدي إلى تقرير الوضع الراهن والمحافظة عليه - لغياب بناء العلاقات في الإطار الكلي وتجنبها - وهذا يعبر في ذاته عن موقف إيديولوجي يهتد إلى تقرير هذا الواقع وتأكيد .

كما أنه يصعب تجرد الفرد من ذاتيته تماماً في البحث العلمي بحيث يمكن الحكم بالموضوعية المطلقة وسيطرة الأدوات المنهجية على عملية الضبط، فإدراكنا في إطار التعامل مع العمليات العقلية للإنسان، لأنه لا يمكن أن تتلاقى العمليات البيولوجية والعقلية في إمكانات الضبط بنفس المستوى العلمي . وبالتالي فإن هذا يشير إلى وهم الموضوعية الذي يعتبر السمة الأساسية المميزة للبحوث الإمبريقية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستخدامات الإحصائية والكيفية في دراسة الظاهرة الإنسانية هي محاولة لتشبيث الظاهرة الإنسانية في وضع الرصد والتحليل . وهذا لا يتفق مع طبيعة الظاهرة الإنسانية التي تتسم بالتغير المستمر وتخضع حركتها لفاهيم الحرية والإرادة والاختيار بما يشير إلى أن مفهوم الضبط الكيفي في هذه

الحالات واستخلاصاته لا يعبر عن حقائق ولا يصلح للاستفادة به في تفسير الظاهر في إطارها الديناميكي وعلاقاتها المتجددة في إطار السياق الاجتماعي العام .

وبالتالي فإن آليات الضغط وتحقيق الموضوعية في العلوم الإنسانية بصفة عامة لا يصلح الاعتماد عليها لتقرير النتائج التفسيرية للظاهرة الإنسانية والاجتماعية .

وكما تستند الرضعية والامبريقية إلى عدد من النظريات والمقولات، فإن معارضة الرضعية والامبريقية تستند أيضاً إلى عدد من النظريات والمقولات التي تتفق في معظمها على أن السلوك الإنساني لا تحكمه قوانين عامة، أو قواعد قياسية وأن هذا السلوك هو نتيجة لفهم الإنسان للعالم المحيط به وتعريفه له، وبالتالي فإن فهم هذا العالم هو محاولة ذاتية للفرد نفسه، ولا يمكن أن يكون هذا الفهم نسخة مكررة لدى كل الأفراد لاختلاف الخبرة الذاتية لدى كل منهم، مما يحتاج إلى دراسات أعمق لبناء العلاقات بين سلوك الأفراد وبيئاتهم ومجتمعاتهم وخصائصها الثقافية التي تؤثر في خبرات هؤلاء الأفراد وتفسيرهم للأشياء والعلاقات في إطار هذه البيئات والمجتمعات الثقافية .

وتجدد هذه النظريات والمقولات صداها في فروع عديدة من علم الاجتماع وعلم اللغة، وعلم الأنثروبولوجي والسياسة وغيرها . وهي نفسها التي تجد صداها في الفكر النقدي للدراسات الإعلامية الذي يقوم على رفض التجاهات البحث ونتائجه في المدرسة الأمريكية التي تعتمد في معظمها على الفكر الامبريق .

ومن هذه المقولات والأفكار تلك التي تتمثل في ثلاث مدارس فكرية هي : مدرسة علم الظواهر *Phenomenology* ومدرسة الطريقة العلمية في دراسة الغنائات *Ethnomethodology* ثم التفاعلية الرمزية *Symbolic Interactionism*. والأخيرة تعتبر قاسماً مشتركاً لما تعتمد عليه العلوم الاجتماعية الأخرى في دراسة الفرد وعلاقته بالواقع المحيط به . وتعتبر في نفس الوقت الأساس الفكري للتفسيرات الخاصة بتأثيرات وسائل الإعلام ودورها في بناء الحقائق الاجتماعية أو إعادة تشكيلها .

وتتفق هذه المدارس الثلاث في الاهتمام بالطرق الكيفية في تفسير الظواهر أكثر من الطرق الكمية (لويس كوهين، لورانس مانون ٩٠: ٥٦-٥٦) .

وتنادى مدرسة علم الظاهرات بدراسة سلوك الإنسان بمظاهر خبراته، وليس من خلال حقائق موضوعية خارجة عنه ويتفق مفكروها على عدد من المعالم أهمها: الإيمان بأهمية الشعور والوعي الذاتي للإنسان، وفهم الوعي على أنه هو الذي يمنحنا المعنى، وإن هناك تركيبات معينة أساسية للوعي يمكن إدراكها بشئ من التفكير والتأمل .

وبذلك فإن الفرد هو الذي يحدد المعنى بناء على ما قوسب في الوعي من أصول هي التي تسقط المعنى على الخبرات الحياتية اليومية . وكذلك يعتبر مفكرو هذه المدرسة أن معرفة الفرد بالحياة الهرمية موجهة بعوامل مجتمعية . وهذا يشير إلى أن العوامل المجتمعية تتروى في الوعي الذي يسقط المعنى بالتالي على الخبرات الحياتية اليومية . وبهذا ترى هذه المدرسة أن مظاهر خبرات الفرد هي أساس الدراسة .

وتركز مدرسة الطريقة العلمية لدراسة الفئات على أهمية دراسة الأنشطة العملية، والظروف العملية والتلخيص الإجتماعي العملي كموضوعات للدراسة الامينية، والاهتمام بما يحدث في الحياة العادية اليومية وعدم الخبال الظروف غير العادية التي قد تكون نادرة . وذلك من خلال فهم الناس للحياة اليومية وبالتالي الطريقة التي يتصرف بها الفرد أو يتفاعل بها في محيطه الإجتماعي . ويتم هذا بدراسة الظاهرة من داخل الأفراد أنفسهم لامن خارجهم .

وهناك مجالان للدراسة في دراسة الفئات :

الأول : يهتم باللغة حتى يمكن الوصول من خلال تحليل الحوارات والمناقشات إلى فهم أعمق لما تحتويه من مضامين لا تظهر لو أننا اعتمدنا على المعاني المسلم بها .

والثاني : يهتم بدراسة الطرق والوسائل التي يتعامل بها الأفراد مع المواقف الإجتماعية التي يتواجدون فيها ، وبالتالي معرفة إدراك الأفراد لبيئتهم وتنظيمهم لعلاقاتهم .

أما التفاعلية الرمزية فنجد صياها في معظم الدراسات والمقولات الإعلامية التي تهتم بالعلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع ودور هذه الوسائل في بناء المعنى وصياغة الحقائق الإجتماعية، وتفسير مدركات الفرد للواقع الذي ترسمه وسائل

الإعلام والبناء بينه وبين الواقع الحقيقي، والتي تجد أصولها في أعمال جورج هيد وتشارلز كولي، وتتلخص أفكارها في أن سلوك الفرد نحو الأشياء يتحدد طبقاً لإدراكه لمعناها. وهذا المعنى يكتسبه الأفراد من خلال التفاعل الإجتماعي وبالتالي تتحدد المعاني نحو الأشياء والرموز المشتركة من خلال هذا التفاعل. وبالتالي يهتم أصحاب هذه المدرسة بدراسة الرمز وبناء المعنى وطرق بناء المعنى ودور التفاعل الإجتماعي في هذا البناء. وتركز الدراسات بالتالي على التفاعل والأنشطة الجبهية بين الأفراد، بإعتبار هذا التفاعل هو مصدر بناء المعاني وتفسير المواقف المختلفة.

وبذلك نرى أن هذه المدارس تركز على أهمية دراسة الرمز لدى الأفراد في إطار علاقته بالمجتمع ودور التفاعل بينهما في بناء الصور والمعاني التي تفسر المواقف الجبهية اليومية. وهذا لا يمكن دراسته من خلال التركيز على المظاهر الخارجية لسلوك الفرد والتي تهتم بالإجابة على السؤال من..... وماذا..... ولكنها تحتاج إلى دراسة أعمق للإجابة على الأسئلة كيف..... ولماذا..... والتي تعطي معنا كفيها لوصف الظاهرة الإعلامية في إطار العلاقات الكلية التي تؤثر في مدركات الفرد وخبراته الذاتية وبالتالي في سلوكه وإدراكاته. ونحتاج إلى فهم أعمق لسلوكه وأسبابه بدلاً من الاكتفاء بدراسة مؤثراته. مما لا تكفي فيه الدراسات الجزئية لوصف الأفراد أو مؤثرات السلوك وهي الصائفة في الدراسات الإعلامية التطبيقية التي تهتم بالإجابة على الأسئلة من..... وماذا..... وكذلك يؤدي هذه الدراسات المتعمقة إلى عدم الإعتماد على الوصف الكمي في وصف الرمز والإدراك وبناء الرمز وبناء العلاقات مع الفهم، ويطلب الدراسة الكيفية المتعمقة التي تعتمد على أدوات منهجية تسمح بالتعامل والحديث وبناء النتائج الصادقة.

ويضاف إلى المدارس السابقة التي تركز على فهم الإنسان بداخله وطرق بناء علاقاته وتفاعله مع الآخرين، يضاف إليها المدارس والنظريات التي تجد صلبها واسعاً في الدراسات الإعلامية في أوروبا والدول النامية التي تنفذ في اتجاه نقدي يرفض الإنحاء الأميريقي الذي تعتمد عليه الدراسات الأمريكية في الإعلام، والذي يغفل الفرد كإنسان والكميات العقلية في العملية الإعلامية والتفسير بالتالي.

وهذه النظريات والمقولات اعتمدت بداية على أفكار مدرسة فرانكفورت في العشرينات التي رفضت بشدة إغفال الفرد - كإنسان - وعدم الإهتمام بالبناء الفكري والعقلي الذي يقوم بصنع الواقع الذي يعيشه، وبالتالي فإنه يمكن تغيير هذا الواقع مادام من صنع الإنسان . ولذلك كانت ترفض بداية التفسير العنسي القائم على المناهج الوضعية في دراسة المجتمع الإنساني، وفي أقلها فهو تفسير غير ملائم أو غير مقنع وإن كان يعتبر مضللاً عند بعضهم . ومن هنا وجدوا تفسيراً لاستخدام المناهج الوضعية في الدراسات الثقافية والإعلامية يتمثل في أنها تساعد على تأكيد الوضع الراهن، وهو سيطرة الصلوة على المجتمع وتوجيه صناعة الإعلام والثقافة لخدمة مصالحها . حيث تقف هذه الدراسات عند الحدود الجزئية التي تصف مظاهر السلوك دون التحقق في الدراسة الكلية للعلاقات بناء على رؤى ونظريات مسبقة للعلاقات الكلية . وبالتالي فكما أن وسائل الإعلام تعمل من خلال مضامينها إلى تأكيد هيمنة الصلوة على المجتمع فإن البحوث أيضاً تعمل على تثبيت هذه الهيمنة، حيث لا تدرس الظاهرة في إطار المنظور الكلي الذي يجيب على التساؤلات العديدة بقبام المؤسسات وأهدافها وطرق إعداد المحتوى واختيار الرموز ودلالات المعاني وكيفية تفسير جمهور الشقين لهذه الرموز والتعرف على المعنى والدلالة... إلى آخره . وذلك في إطار نظرية كلية تحدد هذه المفاهيم والعلاقات والأدوار .

وعلى الرغم من تعدد الأفكار والمقولات النقدية والتي تعتمد أساساً على نقد العملية الإعلامية وأهدافها في المجتمعات الرأسمالية وتهدف إلى بناء مجتمع مثالي يضع الفرد في إعتباره بالدرجة الأولى . على الرغم من تعدد هذه الأفكار والتي تعكسها نظريات خاصة مثل مدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية الثقافية، ونظرية الاقتصاد السياسي والنظرية الماركسية في الإعلام، فإننا يمكن أن نحمل أفكارها في الإطار المنهجي للدراسات الإعلامية في الآتي :

١- أنها ترفض الدراسة الامبيريقية التي تعتمد على الفكر الوضعي فيما يتعلق بالاهتمام بالعالم المادي المحسوس فقط . وترفض التقليل من قيمة البحوث والدراسات التي تهتم بالإنسان والعالم العقلي الذي يؤثر في سلوكه وبناء علاقاته .

٢- أنها ترفض أيضاً الدراسة الامبيريقية التي تعتمد على الاستقراء والاكتفاء.

بدراسة الجزء للوصول إلى الكل . حيث ترى النظريات النقدية أن هناك دائماً نظرية تقع وراء أفعال السلوك أو العلاقات أو الوقائع والأحداث والممارسات .

٣- تعترف بأن الأبعاد الأيديولوجية والمواقف وذاتية الباحث تؤثر كثيراً في تحقيق مطلب الموضوعية في العلوم الاجتماعية . وإن الدراسات الجزئية هي بداية تعمير عن غياب الموضوعية لأنها تخدم أهداف الباحث وبالتالي الأفكار والأيديولوجيات التي تقود . وأن كثيراً من البحوث التي تعد لخدمة المؤسسات الإعلامية، بل والدراسات الخاصة بالتعرض وخصائص جمهور المتلقين إنما تخدم أساساً حركة السوق وعلاقاته .

٤- ولذلك أيضاً نجد أصحاب هذه النظريات يرفضون الأدوات الخاصة بالتحكم في الدراسات الإعلامية، حيث يهتمون بالأسئلة التي لا يجدون إجابات لها ، وليس بالأسئلة التي يمكن صياغة إجاباتها في بدائل معروفة في الاستقصاءات . وكذلك التحليل الكمي للرموز الظاهرة . لأنهم يهتمون بالدرجة الأولى بالمعاني والدلالات التي تشير إليها هذه الرموز وأسباب استخدامها من جانب وسائل الإعلام، وتفسيرها من جانب جمهور المتلقين في إطار عملية الترميز .

ولذلك فإن النظريات النقدية في جعلها ترفض الدراسة الامبريقية التي لا تساعد الباحث في الحصول على إجابات لأسئلة ليس لها إجابات لديه، وأنه من الصعوبة وضع استقصاءات محايدة وموضوعية لدراسة الظاهرة الإعلامية، وإن الدراسة الكمية تعتبر مقيدة لهم يجب أن يخلصوا منها للحصول على الاستجابات التي تساعد في بناء الصورة الحقيقية عن الظاهرة الإعلامية بإعتبارها ظاهرة اجتماعية (S.J. Baran & D.K. Davis 95 : 314-21) .

وقد أدى الإهتمام الشديد بالبحوث الامبريقية في الدراسات الإعلامية الأمريكية إلى المعجز عن كشف الملامح الأساسية للظاهرة الإتصالية كلها . وكما يقول هارولان إنه على الرغم من العدد الهائل من الدراسات التي أجريت حتى الآن في مجال الاتصال فإن معلوماتنا عنها إذا إعتبرناها كافية فإنها غير متوازنة، لأننا نعلم عن بعض عناصر الاتصال أكثر مما نعلم عن البعض الآخر، ونعلم عن

بعض الأشكال أيضاً، وعن بعض جوانب الإتصال أكثر مما نعلم عن البعض الآخر (حمدي حسن ٩٦:١٥) .

وقد سبق أن قدمنا أن تأثير الوظيفية قد أثر على اتجاهات البحث فندعم مفهوم الدراسات الجزئية لوصف بنايات العناصر في العملية الإعلامية ووظائف هذه العناصر . بالإضافة إلى الاهتمام بدراسة الجزء أولاً ولأن يلى ذلك بناء النظرية . كل ذلك أدى بالتالي إلى تدعيم الجزئية والوصف الكمي .

رأى ذلك إلى تصاعد المعارضة للمدرسة الأمريكية بواسطة الخبراء الأمريكيين أمثال هالوردان وستيوارت هول بالإضافة إلى خبراء المدرسة النقدية في أمريكا نفسها من أمثال شيلر والتشيل وجيمس كران وميخائيل جورفيتش ويهودور أدورنو وآخرين ، يرون أن البحوث الامبريقية أغفلت بهذه الدراسات الجزئية والاهتمام بالكم، أغفلت القيم الثقافية وهذا يشير إلى وجود مصلحة وراء ذلك . ولدى دراسات حديثة كان هناك اعتراف بوجود هذه المصالح سواء لوسائل الإعلام ذاتها أو لقرار الوضع الراهن الذي يخدم المصالح المسيطرة في المجتمع .

يمكن أن نلخص اتجاهات النظريات النقدية الثقافية في أنها تبدأ من خلال افتراضات عن العالم الذي نعيشه، ويكون التركيز ليس حول البحث ذاته ولكن حول مجال البحث وتطرح أسئلة يتم تكرارها تتمثل في السؤال حول الحقيقة حيث أنه ليس هناك ما يؤكد وجود حقيقة قائمة، وتأكيد الحقيقة أو إنكارها يرتبط باتجاهنا نحوها أو ماندركه عنها .

وأن كل ماندركه عن القيم ليس موضوعياً ولكنه بناء اجتماعي وهذا يتأثر بالمجتمع والزمن الذي نعيشه . وبالتالي فكل البحوث لاتعكس انشائي أو حقائقي، حيث لا يمكن إغفال السياق أو الإتصال الذي يعطى للحقيقة معاني متعددة، لأن الأفراد يستخدمون المعنى الذي يمكنهم من الإتصال والتفاعل واكتساب المعرفة . ولذلك فإن البحوث التقليدية لاتنقسم بالموضوعية أو الحيادية لأن مفهوم الحقائق يتأثر باتجاهنا نحوها . ويخلصون إلى أن البحوث التقليدية - بناء على ذلك - تهتم بتدعيم الوضع الراهن حيث تركز على الممارسات القائمة أكثر من الممارسات ذاتها (J.R.Fraenkel & N.E.Wallen 93:12-13) .

ولذلك كان البحث عن بدائل منهجية للبحوث التقليدية تلبى حاجة هذه الدراسات في الدراسة الكلية للظاهرة الإعلامية وعلاقاتها واتساقها بما يعطى

تفسيرا كيفية حركة الظاهرة واتجاهاتها .

وهذه البدائل لمجدها في صياغات متعددة في دول أوروبا وأمريكا وبعض من دول العالم الثالث مثل النظرية النقدية، أو النظرية الشقافية، أو الاتجاهات التفسيرية.... إلى ولكنها تجميع كلها في النهاية حول أهمية الوصف والتفسير النظرى للظاهرة الإعلامية في السياق الإجتماعى العام ودراستها في إطار كلى يتجاوز الأزمات التى تعرضت لها دراسة هذه الظاهرة بتأثير الاتجاه الاميركى في الوصف وتلبر النتائج .

ويمكن أن تجميع كل هذه الأفكار أو النظريات في إطار منهجى واحد يهتم بالدراسة الكيفية *Qualitative Studies* التى تحاول أن تحقق أهداف هذه النظريات والمقولات من خلال أساليب وأدوات منهجية تركز على الثقافات والقيم والإنساق والعلاقات للخروج بتفسيرات وإجابات لم تستطع الدراسات الاميركية الخروج بها .

المعالم الأساسية

للدراست الكيفية

يسود اعتقاد خاطئ بأن الدراسات الكيفية هي مجرد الوصف المتبادل للدراسات التى تعتمد على الأساليب الرياضية والإحصاء فى العمل ورصد النتائج والتي يطلق عليها الدراسات الكمية . ولكنها تعتبر إطار منهجى يحدد اتجاهات البحث في الظواهر والمشكلات الإعلامية في وجود أفكار أو مقولات خاصة بها يضحها الباحث من خلال أليات التعامل مع الظاهرة مثل الملاحظة المباشرة أو غير المباشرة أو رصد معاني ودلالات الرموز السائدة.... وغيرها التى تجعل الباحث يعصدى من خلال التأمّل والتحدس والإطار النظرى للتجارب السابقة إلى وصف الظاهرة ومحاولة الكشف عما يعتقد حقيقة في حركة هذه الظاهرة وعناصرها . ويمكن أن يستقى معلوماته وبياناته بشكل كسّى أو إحصائى، إلا أنه لا يقبلها كصاى، ولكن يقوم بالفحص الناقد لهذه الأرقام والإحصاءات وبناء العلاقات بينها حتى يقرر صلاحيتها أو عدم صلاحيتها أو يقبلها باعتبارها حقيقة أو لا يقبلها .

ولذلك فإننا لا نتفق مع تعريف غير ودومتيك للدراسات الكيفية في أنها تصف وتحلل الظاهرة دون قياس محدد للمتغيرات ودون استخدامات إحصائية، على

الرغم من أن البهائيات يمكن التعميم عنها كمياً مثل الدراسات القانونية أو التاريخية أو النقدية (R.D.Winner et al., 83 : 19) فقد حصر التعرف في الاعتماد على القياس الكمي أو مجتبه . بينما تعتبر الدراسات الكيفية إطاراً منهجياً يسمح للباحث بالتعامل مع الظاهرة دون قيود أو ضوابط يحددها البحث الأمبريقي . ولذلك يمكن أن يخرج الباحث بخلاصات أو نتائج ليس لها دليل أو برهان ملموس . ولكنه يؤكد من خلال الأساليب المنهجية المختلفة التي تقوم على المنطق والبرهان الرياضي في كثير من الأحوال . فالدراسات الكيفية يمكن أن تصل إلى نتائج ذات قيمة وإن كانت تفتقر إلى الدليل والبرهان الملموس ، بينما يكون لدى الدراسات الأميقية الدليل والبرهان والعلاقات الرياضية ولكنها تصل إلى نتائج لا قيمة لها من الناحية الاجتماعية . لأنها تفضل الفرد وأليات السلوك وتهتم بمزشرات السلوك فقط .

فالدراسات الكيفية هي إطار أوسع من مجرد بذل لاستخدام الأرقام والإحصاء أو الضبط الكمي . فهي تهتم بدراسة الإنسان بالدرجة الأولى وأليات النشاط الإبداعي في خلق رموز وبناء صوغ تعطي معنى للحياة التي يعيشها .

وعرفها كليفورد كريستيانز وجيمس كاري بأنها محاولة ذاتية واعية لاستعداد الروح النقدية والحرية للبحث العلمي . وهي لا تنظر للعلوم الاجتماعية بوصفها بمثابة للعلوم الطبيعية ، ولكن بأنها علوم منفصلة لدراسة البشر . ولا تنظر للمجتمع على أنه مجموعة من العلاقات المحايدة التي يتم تزيينها وتصنيفها ، ولكن على أنه إنتاج نشط لأفراد هذا المجتمع (C.G.Christians & J.W.Cary, In: G.H.Stempel III & B.H.Westley 81 : 246) .

إن الباحث في الدراسات الكيفية هو أساس العمل في هذه الدراسات منذ توليد الإلتطباع الكلي عن حركة الظاهرة وجمع بياناتها وتحليلها وتسجيل النتائج . ويهتم الباحث في هذه الدراسات بالمعطية نفسها بقدر اهتمامه بالنتيج . ولذلك يهتم الباحث بالإجابة على الأسئلة الخاصة كيف يفكر الأفراد ولماذا يفكرون بهذه الأسباب . يهتم الباحث أيضاً بالدوافع والأسباب والأهداف والقيم (J.R.Frankel & N.E.Wallan 93 : 380-1) .

ويراعى أن الدراسات الكيفية تهدف إلى دراسة الواقع الراهن ، ولا يهبر من

هذا الهدف الربط بين التجارب التاريخية وما يحدث حالياً في المجتمع . ولذلك فإن المصدر الأساسي للبيانات هو المجتمع والبيئة والأفراد والعمليات الاجتماعية كما تحدث فعلاً . وأن المعالجة اللفظية التي تربط بين الإعلام والوقائع التاريخية التي تعتمد في دراستها على النقد الناحص تعتبر دراسة تاريخية، ولا تعتبر في إطار الدراسات الكيفية وإن اتفقت معها في بعض الخصائص. بينما يكون إهتمام الدراسات الكيفية هو الظواهر الخاصة بالواقع الثقافي بالدرجة الأولى، وعمليات بنائه وأدائه . وترتب على ذلك وضع المفاهيم الخاصة بالدراسات النقدية/ الثقافية/ والكيفية في إطار معرفي واحد حيث تمثل كل منها بديلاً عن الآخر وخصوصاً في الدراسات الإعلامية، التي يكون محور الدراسة في أي منها هو العمليات الخاصة ببناء الرمز والمعنى والتفسيرات الخاصة من خلال آليات وأدوات دراسات اللغة والأفكار والمقائد والقيم .

ويصح استخدام مفهوم الدراسات الكيفية *Qualitative* أكثر حياداً من استخدام المفاهيم الأخرى التي تتسم بالجدلية في المفهوم ذاته أو مع المفاهيم الأخرى، مثل الجدلية بين مفهوم الدراسات الثقافية ومفهوم الاقتصاد السياسي حيث يرى كل منهما عدم كفاية الآخر لتحليل الثقافي في علاقته برسائل الإعلام (W.B.Gudykunst & Y.Y.Kim 84:49) .

ولذلك نلجأنا نؤكد على مفهوم الدراسات الكيفية بوصفها الإطار المنهجي لدراسة الظاهرة الإعلامية من خلال الداخل النظرية المختلفة مثل النظرية النقدية/ النقدية الثقافية/ الاقتصاد السياسي/ نظريات الهيمنة والتعبئة.... إلى آخره .

وتشهر الأدبيات الخاصة بمعالم الدراسات النقدية والثقافية وبالتالي معالم الدراسات الكيفية، إلى أنه يمكن تحديد معالم الدراسات الكيفية التي تحدد أسلوب البحث واختيار أدائه في المعالم التالية :

١- تهتم بدراسة الظاهرة في حالتها الراهنة دون أي تدخل بالمعالجة أو التجريب، أو ضوابط تؤثر في النتائج أو المخرجات. ولذلك تعتبر الملاحظة الطبيعية أو المباشرة *Naturalistic Observation* أحد المتطلبات الأساسية في الدراسات الكيفية، ويصدر الإهتمام في الملاحظة النشاط الرمزي الذي يميز الممارسات الاجتماعية والفردية ويعكسها سواء من خلال صور الإتصال المختلفة أو من خلال وسائل

- الإعلام . وهذا ما يدعو إلى الإهتمام بالرموز اللغوية ومعانيها ودلالاتها .
- ٢- تهتم بمفهوم العملية *Process* سواء في دراسة الظاهرة أو دراسة عناصرها، فهناك على سبيل المثال القائم بالإعلام وعملية استقاء المعلومات والعلاقة مع المصادر المختلفة، والمؤسسة وعملية الإنتاج بالإضافة إلى عملية التلقى وليس مؤشرات التلقى .
- ٣- ينتقل مفهوم العملية بالباحث إلى ضرورة دراسة الظاهرة في سياقها الكلي، فالإعلام عملية إجتماعية، وبالتالي لا تدرس الظاهرة بمعزل عن العوامل أو التأثيرات الإجتماعية في علاقتها بالعملية الإعلامية ومخرجاتها .
- ٤- وهذا يتطلب بالتالي دراسة العملية في إطار النظم الديناميكية التي تتسم بالتغير المستمر سواء كان بتأثير العوامل الخارجية أو العوامل الداخلية التي تتسم هي الأخرى بالتغير أمت . وهذا ما يجعل دراسة العملية الإعلامية في حالتها الاستاتيكية التي يمكن وصفها بالأرقام والإحصاءات أمراً غير مقبول في هذه الدراسات .
- ٥- ومن هنا يسود التعامل مع البيانات الكيفية في العرض والتحليل، نتيجة إهتمام هذه الدراسات بالفرد والظواهر الذاتية والتعمق في التفاصيل والبحث، وهو ما لا يمكن إخضاعه للقياس الكمي .
- ٦- أهمية التحليل المقارن واستدعاء النماذج والتجارب المشابهة أو غير المشابهة لبناء الاستدلالات، وبناء التراكم المعرفي الذي يلبد بزيادة التعمق في الظاهرة وحركتها وعلاقتها .
- ٧- دراسة العقائد والأيديولوجيات واستدعاؤها يعتبر أمراً مهماً، سواء كان بالنسبة للظاهرة الإعلامية . حيث لا تغفل هذه الدراسات الأدوار العنائدية التي تلعبها وسائل الإعلام في المجتمع . أو ارتباطها بالقوى والنفوذ والسلطة في المجتمع .
- وكذلك بالنسبة للباحث حيث تمثل خبراته الذاتية بصفة عامة مدخلا للبحث والفهم . مع مراعاة تمثل الحيز والموضوعية بقدر الإمكان، وإن كانت الموضوعية المطلقة مستحيلة، فإن الذاتية المقرطة تؤثر في موضوعية البحث ونتائجه .
- والباحث في هذه الدراسات يبحث ويتقصى للفهم والإدراك وليس للشهرير أو

الدفاع . وأهمية الخبرة الذاتية للباحث تظهر في أنها جزء هام من بيانات الدراسة .

٨- تتجنب الدراسات الكيفية التصميمات المقيدة والأساليب المقلقة في دراسة الظاهرة ولذلك تتميز هذه الدراسات بالتححرر من كل القيود والضوابط التي أرسنها المدرسة الامبريقية . حتى يمكن الوصول إلى الفهم الكامل للحقائق وليس مجرد الوصول إلى مؤشراتنا .

٩- الإتفاق المسبق على المفاهيم والمصطلحات وتحديدنا بصفة قاطعة، لأن هذه الدراسات تهتم بالدرجة الأولى بالعمليات العقلية وبناء الرمز والمعنى وصياغة الحقائق الإجتماعية، وهذه كلها أمور يمكن أن تختلف باختلاف المدارس الفكرية أو المداخل العلمية أو تطبيقاتها على مدار الزمان والمكان .

تشير هذه المعالم في نفس الوقت إلى أن هذه الدراسات تتجنب المناهج والتصميمات المنهجية التقليدية التي تسمى إلى الوصف الجرد للظاهرة الإعلامية وعناصرها أو بناء العلاقة السببية بناء على مقارنات بين عينات- مشكوك في فئتها- أو جماعات مقارنة لا يهجر عنها سوى أرقام أو احصاءات لمؤشرات الاستخدام أو التعرض . وليس التعرض ذاته أو العوامل المؤثرة فيه . ولذلك تهتم هذه الدراسات بالأدوات المنهجية التقليدية بالقصور والتضليل في رصد الحقائق . وتهتم بالدرجة الأولى بالملاحظة المباشرة للفرد أو الأفراد، والتفكير المحسوس للعلاقات، والتحليل اللفوي والدلالي لرموز الإتصال ومحتوى الإعلام لأنه يعكس الأفكار السائدة وطرق بنائها وعلاقاتها العقائدية .

أساليب البحث

في

الدراسات الكيفية

على الرغم من صور النقد المختلفة التي تعرض على المناهج والأساليب التي طورتها الدراسات الامبريقية، إلا أن النظريات والمقولات المتعددة التي سادت صور النقد المختلفة لم تصل حتى الآن إلى مناهج وأدوات خاصة يمكن أن تختلف عن تلك التي تعتمد عليها الدراسات الامبريقية . لكنها لا تزيد من محاولات لتكليف المناهج والأدوات القائمة لخدمة التفسير، أو استعادة الأساليب الخاصة بالدراسات الأدبية ودراسات الدلالة .

ولاتبالغ إذا قلنا أن قليلاً من الدراسات الكيفية التي إهتمت على مناهج وأدوات أخرى غير المناهج والأساليب الخاصة بدراسة النصوص في الرسائل الإعلامية وتحليل دلالة الرموز . وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى التباينات النظرية التي تقف وراء الأفكار والمقولات الخاصة بالنقد والتفسير في الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والإعلامية بصفة خاصة . مثل نظرية التفاعل الرمزي لبناء العلاقة بين الرمز اللغوي ودلالاتها في الثقافة الواحدة، أو استخدام الرمز اللغوي في عمليات ترميز تهدف إلى ترسيخ معان معينة في المجتمع تخدم أهدافاً خاصة . وكذلك النظريات المعرفية والنظريات الخاصة بتشكيل الحقائق الاجتماعية . وكلها تهتم بالرمز اللغوي ودورها في الثقافة المحلية أو انتقال الثقافات أو الهيمنة الثقافية..... وظهرها وكلها تخدم مقولات وأفكار المدارس النقدية الثقافية والاقتصاد السياسي والمدارس الفلسفية في العلوم الاجتماعية ومنها الإعلام .

وذلك بالإضافة إلى التصميمات المنهجية والأدوات الخاصة بالدراسة المتعمقة للفرد والجماعة والتنظيمات في إطار الثقافة المجتمعية الأكبر .

ويمكن أن نركز في هذا الصدد على أساليب دراسة الفرد والجماعة في الظاهرة الإعلامية، والأساليب الخاصة بدراسة الرمز اللغوي والتحليل الكيفي لرسالة إعلامية، بالإضافة إلى تحليل النظم السابق الإشارة إليه في الفصل السابع .

المقابلة والملاحظة المباشرة

تتعدد أهداف المقابلة الشخصية *Interview* والملاحظة المباشرة أو الملاحظة بالمشاركة *Participant Observation* في كونها وسائل لجمع البيانات، أو أنها أدوات بحثية يمكن استخدامها لاختبار فرض بحثية أو صياغتها، وبصفة خاصة في تقويم الأفراد أو المواقف . وذلك لصلاحيتها في الدراسة المتعمقة والاقتراب الكافي لمعرفة الدوافع والميول والإنجماحات .

وذلك يتم الإهتمام عليها في الدراسات الكيفية بإختيارها أدوات منهجية يمكن الباحث من خلالها سبر أحوال المبحوثين ووصف المواقف والوقائع عن قرب . وبالتالي يمكن من خلالها الوصف الدقيق للاستجابات وطريقة القيام بها، والعلاقات ومستواها والمشاركين فيها، وإنتاجاتها، وآثارها على الأفراد والمجموعات، لأن الهدف في الدراسة الكيفية لا يكتفى بمجرد الحصول على

الاستجابة ولكن بوصف الإستجابة في إطار الظروف والمواقف المختلفة . حيث تركز هذه الدراسات على الفعل *Action* وبصفة خاصة الفعل الإجتماعي *Social Action* الذي يعطى معنى معيناً للرموز في علاقتها بالمواقف والوقائع والأحداث .

فالباحث لا يكتفى بالإستجابة في حد ذاتها أو الإجابة على السؤال ماذا...؟ ولكنه يهتم بوصف الإستجابة، ودوافعها، والعلاقات التاريخية بهذه الإستجابة . وهذا ما توفره المقابلة الشخصية أو الملاحظة المباشرة .

والمقابلة أو الملاحظة المباشرة في هذا المجال يجب أن يتوفر فيها التفاعل النشط، وتخطيط المواقف المشتركة حتى تكون مجالاً للرصد والتسجيل الواقعي الذي يقدم إجابة على الأسئلة الخاصة بتفسير الأفعال والسلوك المقصود في المواقف المختلفة * .

دراسة دلالة الرموز اللغوية

لنباغ إذا قلنا أن المحور الأساسي في الدراسات الكيفية وأطرها النظرية يدور أساساً حول الرموز اللغوية في الرسالة الإعلامية ودلالاتها أو العلاقة بين الرمز والمعنى، وطرق بناء الأفكار وأهدافها . فهي تنظر إلى الأفكار بإعتبارها صياغة عقلية - كما يقول ستوارت هول، وبناء وطريقة لترميز الحقائق وتصنيف المشروعات وقواعد للمماريات في الدلالة، ولذلك تتعامل مع الرموز اللغوية من هذا النقص وليس من مجرد كونها كلمات . وهذه الرموز التي تستخدم في رسائل الإعلام هي عبارة عن صياغة للأفكار المسيطرة، والتي يفسرها المتلقي أيضاً في الإطار المرجعي الذي تم ترميزها من خلاله ، وظل المتلقي بالتالي داخل دائرة الرموز الهيمنة أو المسيطرة . وهذا هو الدور المهني لوسائل الإعلام في الترميز *Proffessional Code* أو ما يسمى ما وراء الترميز *Meta Code* الذي يؤكد على عملية الهيمنة من خلال ترميز الأفكار التي تعمل وسائل الإعلام على نشرها (S.Hall 84:128-38) .

وهذه الرؤية لرموز الرسالة الإعلامية تعتبر الملتقى لكل الأفكار والمقولات النظرية النقدية والثقافية والماركسية وكل الأفكار التي ترى في صياغة الرموز اللغوية واختيارها في إطار مرجعي معين أو سياق ما ، ترى في ذلك وسيلة لتحقيق

* راجع بالتفصيل : الباب الرابع - الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب .

أهداف معينة يسعى القائم بالإتصال إلى تحقيقها من خلال البناء والمستوى اللغوي والدلالي لهذه الرموز المختارة .

ولذلك تركز هذه الدراسات على علاقات وسائل الإعلام من خلال مخرجاتها المحتمل في المحتوى والنظر إلى المحتوى كبناء لغوي من الرموز الهادفة التي تختار بعناية من بين الإطار المرجعي لفكر الصغرة وأهدافها، والتي تهدف إلى تشكيل الحقائق في أذهان المتلقين بما يتفق مع هذا الفكر وأهدافه من خلال هذه الرموز اللغوية المختارة .

ومن هنا كان تجاوز الدراسات الكيفية للصيغ التقليدية في تحليل محتوى الإعلام ب مفهومه الكمي الامبريقي السائد والذي لا يلبس حاجة النارسين إلى الاقتراب من البناءات المتعددة للرموز اللغوية الهادفة في علاقاتها بالأنكار والسياسات والمقائد. وهذا ما لا يوضحه التحليل التقليدي لمحتوى الإعلام- التحليل الكمي لمحتوى الظاهر- حيث يتجاهل هذا الأسلوب الشروط والظروف الخاصة بإنتاج الرسائل الإعلامية واختيار رموزها، ويعنى آخر يتجاهل التحليل الكمي العلاقة بين اختيار الرموز وتركيبها وبين الواقع الإجتماعي الذي تم فيه إنتاج الرسائل الإعلامية ونشرها .

ولذلك فإن دراسة الرمز والدلالة هي التي يمكن أن تكشف عن الجوانب المتعلقة للعملية الإعلامية، وتصف العلاقات مع النظم الإجتماعية بما تعكسه من معان تؤكد أهدافا معينة لهذه النظم والقوى المسيطرة في المجتمع . وبناء على ذلك لم تعد الدراسات الثقافية تركز على المؤسسات الإعلامية والرسائل بوصفها بنات أو أجهزة ومعدات، ولكنها تركز بالدرجة الأولى على كيفية بناء الرسالة الإعلامية ودورها في عرض الحقائق أو تشويهها .

ولاكتفى هذه الدراسات بالرموز الظاهرة في محتوى الإعلام، ولكنها تبحث في الحقائق الكامنة وراء بناء هذا المحتوى في إطار بناء إدراكي لكل من القائم بالإتصال والمتلقى في علاقتهما بالواقع الإجتماعي . وبذلك لا يغفل النارسون العلاقة بين النص أو النصوص التي أعدها القائم بالإتصال في إطار عملية إنتاجية كاملة، والنص أو النصوص التي يتلقاها المتلقى في إطار عملية إدراكية كاملة، وبين الواقع الإجتماعي الذي يؤثر في عملية إنتاج المحتوى وعملية تفسيره في نفس الوقت .

ولذلك كان هناك إجماعان في هذه الدراسات :

الأول : وهو الاعتماد على القراءة التأملية أو الإبتطاعية النقدية للنص أو الرسالة الإعلامية، وتسجيل هذه الإبتطاعات في علاقتها بالإطار الفكري والمرجع للباحث في غياب طرق أو أدوات أو معايير، إكتفاء بالمعرفة الواسعة للباحث وقدرته على الربط بين النص والواقع الإجتماعي في زمن معين .

الثاني : استلهم المناهج والأساليب الخاصة لعلوم اللغة والدلالة في وصف النص ونقده من خلال ما يسمى بتحليل الأسلوب وتحليل الدلالة وتحليل مسار البرهنة . وقد سبق أن أشرنا في الفصل التاسع إلى بعض من هذه الأساليب في إطار التحليل الكمي لمحتوى الإعلام، بوصفها أساليب تهتم بهتمة النص الداخلية والعلاقة بين مكوناته في إطار مفاهيم دلالة الرموز والعلامات .

وعلى الرغم من ذاتية الإتهام الأول إلا أنه يتخرب عن التحليل الكمي للمحتوى في تركيزه على المحتوى الظاهر أيضاً، وإن كان يشار إليه دائماً بالمقابل للتحليل الكمي لأنه لا يعتمد على الكم في رصد الملاحظات النقدية وتسجيلها بناءً على أدوات للتصنيف والعد . ولكنه يعتمد على التحليل الكيفي من خلال الرصد والتسجيل الإبتطاعي للعالم المتكررة في المحتوى الظاهر للإعلام .

ولذلك نجد زيادة الإتهام نعر توظيف المناهج والأساليب الخاصة بعلوم اللغة والدلالة، وتحليل السياق بالذات الذي يستمد من العديد من النظريات المبكرة والحديثة التي أهتمت بدراسة المعنى مثل النظريات الإشارية *Referential* و *Devotation Theory* التي ترى معنى الكلمة من خلال إشارتها إلى شئ غير ذاتها أو من خلال الإشارة المباشرة إلى الشئ الخارجي عنها أو من خلال الفكرة أو الصورة الذهنية عن الشئ الخارجي أو المشار إليه . وهذه النظرية تدرس الظاهر اللغوي خارج إطار اللغة، ولذلك لابد أن نكون على علم دقيق بكل شئ في عالم المتحدث .

وكذلك النظرية التصويرية *Ideational-Imag* أو النظرية العقلية *Mentalists* التي تنظر إلى اللغة بإعتبارها وسيلة أو أداة لتوصيل الأفكار . وبالتالي فإن كل تمثيل لغوي يجب أن يكون له معنى في ذهن المتحدث، ويساعد التعبير المتلقى على إدراك هذا المعنى ويستدعي نفس الفكرة في عقل المتلقى . بالإضافة إلى النظرية السلوكية *Behavioral Theory* التي تعطي اهتمامها لما يمكن ملاحظته من استجابات للصيغ اللغوية بإعتبارها مثيرا للتلقى .

ولقد اهتمت هذه النظريات بالكلمات والفردات المنطوقة في البدايات المبكرة لمحاولات دراسة المعنى أو الدلالة . ومع التطور بدأت تظهر أفكار ومداخل أخرى تهتم بالعلاقة بين الدال والمدلول أو المنظور الثنائي بين اللفظ والمعنى في علم الدلالة وعلم الصلوات . ويتفقان على أن اللغة تعمل بوصفها نظاما للرموز يحدد العلاقة بين الجانب المادي في اللغة وهو الرمز أو العلامات المكتوبة أو المسموعة والجانب الذهني في اللغة وهو المدلول . وذلك في إطار الثقافة العامة للمجتمع .

ودون الدخول في تفاصيل هذه النظريات والمداخل الخاصة بتحليل الظاهرة اللغوية . فإن ما يهمنا في هذا المقام تحديد الطريقة أو الأسلوب الذي يمكن أن يقف الباحث من خلاله على خصائص العلاقات التي يرسمها نظام اللغة وبناء الرمز . والخصائص الثقافية من خلال تحليل الدلالة بصورها المختلفة - والتي نجد لها تراثا كبيرا في علوم اللغة والنقد الأدبي - ودراسات النص الأدبي والدراسات النقدية في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلوم اللغة بصفة خاصة .

وهناك العديد من المداخل في الدراسات الثقافية . تهتم بالكشف عن كيفية تناول الأفراد لبناء الرموز باختلاف المستويات الهرمية في العالم المحيط بنا ، أو التركيز على بناء المعنى أو طرق الحديث والتي تهمر أحد المظاهر الثقافية في العملية الإنسانية الإبداعية للخطاب الثقافي وذلك في مدرسة العمل الاجتماعي *Social Action* بالإضافة إلى المداخل الخاصة بمدرسة دراسة الفئات - السابق الإشارة إليها - التي تهتم بتحليل العلاقة بين التبرير الذي يمارسه الأفراد والبناء الاجتماعي في نصوص معينة وبصفة خاصة في الإتصال الثقافي . أو فهم آليات تغيير الحديث أو الخطاب في إطار عمليات التفاوض وما يكتسبه الأفراد من معان خلال عمليات الترجمة . وكذلك العلاقة بين لمذجة الخطاب ونظام المعتقدات الثقافية في مفاهيم المجتمع المعرفي . ويهتم بكيفية بناء التوقعات الثقافية وتأثيرات المعتقدات على استخدام نماذج الحديث في الخطاب الاجتماعي ، وما هي مساهمة نماذج وتوقعات الأفراد والمعاني في عملية الخطاب ، وما هي التفسيرات الاجتماعية والثقافية الكامنة التي تؤثر على التفسيرات المعرفية في عملية الخطاب . بالإضافة إلى المدرسة البنائية *Construction School* التي تهتم بدراسة العمليات التنشورية في النظام المعرفي التي تلقى وراء نوعية الإتصال في مختلف النصوص وهذه المدرسة تركز على شكل ووظيفة الإتصال في علاقتها بالتفاعل الاجتماعي اليومي ، والنظر إلى الفاعلين في المجتمع

كمفسرين لبيئتهم الثقافية وبالتالي التعرف على المشاركة الثقافية باعتبارها النظام الأولى لبناء الحقيقة (Sing-Toomey, In W.B.Gudykunst & Y.Y.Kim 84:173-77) .

وبالإضافة إلى ذلك هناك العديد من المداخل التي تهتم بها دراسات النقد الأدبي ودراسات النص وتعدد المعاني وتعدد النصوص . وهي كلها دراسات اعتمدت على التحليل الكيفي في كثير منها والكمي في بعض منها لبناء العلاقة بين نظام اللغة والبناء الثقافي والاجتماعي والمخرج بتقديرات وأحكام لعملية التأثير من خلال النصوص بأنواعها وفنونها المختلفة .

وفي معظم هذه الدراسات يعتمد الباحث على تفكيك النص إلى وحدات لغوية سواء في إطار تحليل الدلالة أو غيرها وإعادة تركيبها مرة أخرى في إطار العلاقات التي تشير إليها المعاني أو الأصول أو الجذور والمخرج بأحكام وتفسيرات خاصة بالبناء الاجتماعي والعلاقات السائدة داخله .

ورغم تعدد هذه الدراسات في مجالات علوم اللغة وتطويرها، فإنها لا تنكس في مجال دراسة الحديث *Conversation* أو الخطاب *Discourse* التي تهتم بالحوار مع الغير، أو التميز في مواجهة الغير، أو الانتفاع.... وغيرها من الأهداف التي فهدا في الكتابات الصحفية أو الأحاديث واللقاءات الإذاعية أو الخطاب السياسي الذي يعمد المستولون بمستوياتهم المختلفة لتحقيق الأهداف سالفة الذكر . فالحديث والخطاب بذاته هو أداة الإتصال بالغير ويعتمد على بنايات لغوية واستشهادات تحقق هدف إهداء وكتابتته وإذاعته أو نشره .

وفي إطار تحليل الخطاب *Discourse Analysis* لا تنكس المناهج والأساليب الخاصة بالتحليل والتفكيك ومعرفة الجذور والعلاقات اللغوية للاستدلال عن المعنى . ولكن يتطلب تحليل الاستشهادات والأدلة والبراهين التي يعتمد عليها المتحدث أو المحاور في الاتهامات في إطار وحدة النص . وبالتالي الكشف عن الصناد والأفكار التي يدور في إطارها النص والمتحدث ومدى تمسكه بها .

ويعتبر تحليل مسار البرهنة أحد الأساليب التي يعتمد عليها الباحث في تحديد الحجج والبراهين التي يعتمد عليها المتحدث لاتهام المقولات والأفكار الراسخة والصريحة في الخطاب أو الحوار مع الغير والتي تتخذ أساسا للحكم على الإتهامات الفكرية والعقائدية للخطاب والمتحدث .

ورغم حداثة هذا الأسلوب إلا أن استخدامه بدأ يتصعق في الدراسات الكيفية التي تعتمد على الدراسات اللفظية في أوعية الحديث والكتابات الصحفية حول الموضوعات والأمور الجارية . للكشف عن العقائد وخصائص الثقافات والاتجاهات ... وغيرها من الأمور التي لا تكفي فيها الدراسات الكمية أو الرجوع إلى التصنيفات الخاصة بالرموز ومصادرها واشتقالاتها وعلاقاتها .

ويتميز هذا الأسلوب بمحافظته على بناء النص واكتفاء الباحث بالتعامل مع وحدتين أساسيتين في التحليل :

١- المقولات التي تشير إلى فكرة أو معنى معيناً يعتبر أحد عناصر العقيدة أو الفكرة العامة مثل: مجانية التعليم ضرورة حياة لصر / القطاع العام هو السند الاقتصادي في مواجهة الأزمات / العدالة الاجتماعية ضرورة لتحقيق السلام الإجتماعي

٢- الخجج أو البراهين التي تؤكد هذه المقولات أو تنفيها ، ترتيبها أو تعارضها ، تدعيمها أو تفلل من قوتها .

وعادة ما تكون الخجج أو البراهين هي استشهادات من المتحدث أو الكاتب بالوقائع التاريخية، أو المقارنات، أو المصادر المتعددة في الحياة اليومية، أو الإهتمام على المنطق، أو الإحصاءات.... إلى آخره .

وتشير رصد المقولات- وهي عناصر بناء الخطاب - إلى وصف العقائد والأفكار واستكمال الرصد وصف خصائص هذه العقائد والأفكار واتجاهاتها . وتشير الخجج والبراهين إلى مدى التمسك بهذه العقائد والأفكار والالتزام بها . ولذلك فإنه في الحالات يمكن الإهتمام على المؤشرات الكمية في رصد خصائص الخجج والبراهين وتصنيفها ، ولكن يظل العرض الكيفي هو الأساس في دراسة النص والاستدلال . حيث يعتمد في هذه الحالة على الاستقراء للعلاقة بين المقولات وتكرارها وترتيبها وبين الخجج والبراهين وقررتها في بناء استدلال صادق حول وصف العقائد والأفكار وخصائصها .

وتعتبر "الجملة" التي تعكس فكرة ما عنصراً من عناصر تحليل الخطاب، وكذلك الجملة التي تعرض دليلاً أو برهان . ولذلك تعتمد الدراسة على دراسة الجمل في إطار السياق الأكبر لتحديد الاتجاه الفكري .

وفي هذا الإطار نفرق بين المقولة الفرعية والمقولة الأساسية . ذلك أن المقولة الأساسية تعتبر هي الإطار الجامع لمجموعة المقولات الفرعية . مثل "عداء الغرب لم يكن لنا يد في تكريسه" مقولة أساسية . "فهو الذي بدأ بالعدوان في ٥٦" مقولة فرعية، و"هو الذي بدأ الحصار الاقتصادي في منتصف الخمسينات" مقولة فرعية .

وفي هذا الإطار نفرق بين المقولة الفرعية والحجج والبراهين - لما لجسدتان السابقتان مختلفتان عن الحجج الخاصة بهيئة العدوان، أو الحجج الخاصة بالحصار الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية معينة .

ومن هنا تتأكد أهمية وهي الباحث بالوقائع والأحداث وأطرها المرجعية حتى يبنى استدلاله بصدق ويصدر أحكامه بموضوعية .

ويقسم تحليل مسار البرهنة بالآتي :

- أنه يتعامل مع بنية النص أو الخطاب ذاته، وليس وحداته في إطار مستقل مثل الكلمات ودلالاتها .

- يعتبر تسلسل الأفكار أو المقولات داخل الخطاب مؤشرا يهتم به الباحث في تقدير الأوزان وإجراء المقارنات وإصدار الأحكام .

- الخطاب الواحد يمكن أن يقدم مقولات متعددة، والمقولة الواحدة قد تتكرر في خطابات متعددة، ولذلك فإن الدراسة الشاملة للوثائق تعتبر ضرورة لا ثراء عملية التحليل والاستدلال .

- يستخدم القياس الكمي بجانب الدراسة الكيفية في رصد عدد المقولات وتكرار المقولة للفكرة الواحدة أو الموقف الواحد .

- ليس هناك صورة نمطية لعرض العلاقة بين المقولات والحجج والبراهين مثل أشكال الجداول أو العرض اللفظي .

- يمكن من خلال تحليل مسار البرهنة إجراء المقارنات بين الأفكار، والكتابات الذين يبنون هذه الأفكار أو يعارضونها . أو إجراء المقارنات لتناول الوقائع والأحداث والأفكار التي دارت حولها وإسهامات المتحدثين في تأييد هذه الأفكار أو معارضتهم .

- يعتبر السياق العام ضرورة للوصف والاستدلال فيما يتعلق بوصف الفترة أو المرحلة التاريخية، أو تطور الوقائع والأحداث، أو عوامل ظهور الفكر أو

هياكلها ، أو اتصالات المتحدثين واتجاهاتهم ، أو اتجاه العلاقات بين الوسائل الإعلامية وبين الكتاب أو المتحدثين ، وكذلك بين القوى الاجتماعية المختلفة .

وهذا ما يدعم عملية التفسير التي تعتمد على الذاتية في جانب كبير منها . ويخلق لبدا من الموضوعية وعدم التحيز في إصدار الأحكام .

وكما هو الحال في عدم كفاية تحليل حقول الدلالة في الدراسات الإعلامية ، فإن مسار البرهنة أيضاً لا يعتبر كافياً أيضاً دون الاستفادة بأساليب التحليل الأخرى ، مثل تحليل الاستشهادات أو تحليل الحقول المرجعية ، أو تحليل الأدوار والقوى الفاعلة ، وذلك لاستكمال الصورة العامة في بناء العلاقات والأدوار واتجاهاتها في الدراسات الكيفية .

ويراعى الباحث في هذه الدراسات التي تعتمد على تحليل مسار البرهنة أن الاستدلالات والأحكام الصادرة عنها لا تصلح للتعميم ، وإن كانت تعتبر دليلاً على تهديد الاتجاهات والافتكار وشدتها ، لأنها عادة ما تتعلق بوقائع أو مواقف محددة ، أو خطابات ذات سمة مشتركة ، أو دراسة لاتجاهات كتاب أو متحدثين معينين في ظروف معينة ومواقف محددة .

ونظراً لأن الموضوعية وعدم التحيز قتل مطلباً في كل البحوث العلمية مهما اختلفت توجهاتها ، فإننا نرى أن أسلوباً واحداً لا يكفي للاستدلال الصادق والموضوعي ، وأداة واحدة لجمع البيانات لا تعتمد عليها بشكل كلي ، ورواية واحدة في موقف واحد خلال المقابلة أو الملاحظة لا تكفي أيضاً ، وأداة واحدة للتحليل لا تكفي أيضاً ، ولذلك فإن الترقيف المنظم لعند من الأساليب وعند من الأدوات وعند من الباحثين يعتبر ضرورة لتأكيد صديق التفسير والاستدلال . وهو ما يمكن أن نضفه بالتكامل المنهجي في الدراسات الكيفية .

التكامل المنهجي

في

الدراسات الكيفية

رغم المحاولات الجادة التي يقوم بها الخبراء والباحثون في مجال الدراسات النقدية والثقافية لصياغة إجراءات منهجية تقدم دعماً لدراسة النظم والعلاقات وبناء النصوص الإعلامية ، إلا أننا يجب أن نعترف أن كل هذه المحاولات لم تسد

الفراغ الذي يحدثه التجنب التام للمناهج الامبريقية . ذلك أن الميل إلى الاعتماد الكامل على الانطباعية أو التأملية أو البرهان والمنطق الرياضي لا يكفى وحده لتجنب النقد الحاد للدراسات الكيفية من أصحاب الرضعية والامبريقية . والتي يمكن أن تلخصها في الآتي :

- غياب الضبط المنهجي في هذه الدراسات .
- الذاتية الكاملة يمكن أن تكون أكثر خطورة وتضليلاً . لأن الباحثين قد يبنون افتراضات أو تصورات على غير أساس ، مثل العلاقات أو التأثيرات غير الحقيقية .

- الميل إلى التخصص العلمي الدقيق يحول دون إلمام الباحث بكل جوانب الظاهرة ، وصفة خاصة تأثيرات السياق بصورة مختلفة في المجالات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية ، التي تفرض على الباحث إلماماً بكل التفاصيل الخاصة بهذه المجالات . وهذا ما يجعل الباحث يعتمد على الغير في استقائه هذه المعلومات والبيانات مع احتمالات غياب الثقة في صحة هذه المعلومات أو كفاية الغير في التعامل مع هذه المعلومات .

وبالإضافة إلى ما سبق . فإن هناك نقداً آخر يعتمد على رؤية المدارس الكيفية بالذات للواقع الإجتماعي الخاص بالأفراد المبحوثين بالذات . لأن هؤلاء الأفراد قد لا يدركون الواقع صحيحاً أو لا يستطيعون التعبير عنه بوصفه كما يؤثر بالتالي في الرأى الذي يمكن الخروج بها من المقابلات الشخصية لهؤلاء المبحوثين .

ولذلك فإن النقد ينصب في النهاية في عدم القدرة على التصميم من خلال هذه الدراسات ، والتي تؤسس قدرتنا على بناء الفوقيات في المستقبل .

وهذا ما يجعل الاعتماد على أسلوب أو طريقة منهجية واحدة للبحث والاستدلال غير كاف ، لأن المقابلة قد تنهد في التعرف على الصورة الذهنية والبيانات العقلية للأفراد خاصة بالمعاني والدلالات الخاصة بالرسالة الإعلامية . وهذا لا يكفى في ذاته دون تحليل للنص يضع في اعتباره طرق بناء المعنى لدى هؤلاء الأفراد ووضعها في إطار إجراءات تحليل الرموز والعلامات على سبيل المثال ويؤكد بالتالي الدعوة إلى تعدد المناهج أو الأساليب في دراسة الظاهرة الواحدة ، وتوظيف هذا التعدد في إطار متكامل يلبي مطلب الدراسة الكلية للظاهرة

الإعلامية من جانب، ويتعامل مع الخصائص المميزة لها وهي خصائص التعقيد والتركيب وتعدد العلاقات من جانب آخر .

ومع الحاجة إلى الدراسة الكلية للظاهرة الإعلامية وعناصرها، فإن تعدد العناصر في الصعوبة الإعلامية وعلاقاتها وتعدد الأطر النظرية الخاصة بها، والرغبة في دراسة هذه العناصر في إطار العلاقة الدائرية وليس العلاقة الخطية، يؤكد أيضاً الدعوة إلى التكامل المنهجي في الدراسات الكيفية للظاهرة الإعلامية .

وهذا الإجماع تبناه الكثيرون في العلوم الاجتماعية ويعرف بتعدد المداخل، أو تعدد الأساليب في البحث أو التثليث *Triangulation* * وهو يعنى محاولة لتحديد أو شرح السلوك الإنساني المعقد والشرى بطريقة أكثر شمولاً، عن طريق دراسته من أكثر من جانب . وبذلك فإن هذا الأسلوب يستخدم في الجمع بين البيانات الكمية والكيفية وكذلك المنهج متعدد المداخل (عزيز حنا وآخرون ٩١: ٢٢٣-٢٢٤) .

وهناك العديد من المزايا التي يحققها التعدد في مجال الدراسات الكيفية منها:

- تحقيق مزيد من الثقة في النتائج التي يحصل إليها الباحث من خلال أكثر من طريقة أو أكثر من أسلوب للبحث والاستقصاء .
- تحقيق قدر كبير من الموضوعية في الأحكام التي يصدرها الباحث خاصة بالظاهرة أو علاقاتها .

ولمجد أن هذا التعدد يوفر متطلبات الدراسة الكيفية وأهم معالمها التي تتمثل في الدراسة الكلية للظاهرة وعناصرها من خلال الأساليب والأدوات المتعددة، وكذلك التحليل المقارن في سياقات مختلفة يوفرها تعدد المداخل أو تعدد المناهج والأدوات في التعامل مع الفئات المقارنة أو المقارنة عبر الزمن أو مقارنة الوثائق أو مقارنته الوثائق.... على سبيل المثال وكلها مجالات للتحديد التي يهتم بها التثليث في الدراسات الكيفية أو التعدد في المداخل والمناهج والأدوات . وفي نفس الوقت توفر المقارنة البديل لغياب الحكايات أو المعايير التي توفر للباحث اختبار صدق الاستدلال والتفسير وتأكيد الموثوقية في النتائج وتفسيراتها .

* يعرف مصطلح *Triangulation* في العربية بالتثليث ويشار إليه بهذا المفهوم في بعض الدراسات وهو أسلوب قياس فيزيقي، حيث يستخدمه المساحون والبحارة والمسكرون بمعنى استخدام طرق متعددة لتحديد نقطة ما أو رصد شيء ما . (الموس كورين ولورانس ماتيون ٩٠: ٣٩٩) .

وقد تم التوسع في مفهوم التعدد والتثليث ليشمل طرقاً وأساليب متعددة تضع في اعتبارها عوامل التغير عبر الزمن فتستخدم التصميمات العرضية والطولية، أو تعدد الأماكن التي تعطي مؤشرات للمقارنة بين الثقافات واختيار النظريات والمقولات الخاصة بالعلاقات بين النظم الإعلامية والثقافات المجتمعية والدراسات عبر الثقافات أو الشبان بين المجتمعات في الخصائص الإعلامية والثقافية والعلاقات بينها بالإضافة إلى التعدد في مستويات التحليل، لابتداءً بالمستوى الميكرو وهو الفرد حتى المستوى الكلي وهو المجتمع، وكذلك يشمل بالإضافة للفسرد تحليل الجماعة ومستوى الوحدات التنظيمية، والمستوى المؤسسي، والمستوى البشري، والثقافي ثم التحليل المجتمعي الذي يهتم بالعوامل الكلية (التي هي كوهين ولورانس مانسون ١٩٩١: ٣٠٤-٣٠٦).

ونلاحظ أن المدخل المتعدد أو التثليث أو التكامل المنهجي يواجه عدداً من المشكلات المرتبطة بتحديد أولويات العمل وأساليب الأساليب والأدوات بالإضافة إلى تحديد ترتيب الأفكار والمقولات النظرية في علاقتها بأهداف البحث . وتحديد مجالات المقارنة والاتفاق والاختلاف بين مجالات تطبيق الأساليب والأدوات والنتائج .. وكذلك صياغة معايير المقارنة بين البيانات الكيفية والكمية وطرق القياس ونماجه .

ولذلك فإن تطبيق التكامل المنهجي يحتاج إلى معرفة واسعة ومهارات متعددة للتعامل مع صور التعدد المختلفة وصياغة معالم التكامل، لتحقيق الاستفادة القصوى في إدارة العمل وصياغة النتائج وتفسيرها بما يحقق الصديق والموضوعية إلى حد كبير .

ونشير في هذا المجال إلى ضرورة الحذر البالغ في ترتيب أولويات الوسائل والأدوات أو أساليب العمل، أو ترتيب أهمية النظريات بما يخدم صحة الافتراضات التي يضعها الباحث مسبقاً. وهو ما ترفضه كافة الاتجاهات العلمية في العلوم المختلفة . ويمكن عرض الخطوات الإجرائات التي لتحقيق التكامل المنهجي كالآتي :

- ١- صياغة مشكلة الدراسة في الإطار الاجتماعي العام .
- ٢- تحليل مشكلة الدراسة إلى عناصرها المحددة، ووضع الافتراضات الخاصة بالمتغيرات حركة العناصر وعلاقاتها . مع مراعاة التحليل في إطار عمليات فرعية مثل علاقة المؤسسات الإعلامية بالمؤسسات والنظم الاجتماعية الأخرى

والقوى المسيطرة في المجتمع، وكذلك علاقة القائم بالإتصال بالعملية الإنتاجية وعلاقته بالسياسات والتعليمات والعلاقات داخل المؤسسة، ثم علاقة الرسالة الإعلامية بعمليات التلقى والإدراك لدى جمهور المتلقين وهكذا .

٣- تحديد البيانات المستهدفة ومصادرها .

٤- تحديد التصميمات المنهجية والأساليب الخاصة باستقصاء البيانات والتعامل معها مثل تصميم المقابلة مع القائم بالإتصال أو الملاحظة لأساليب العمل ورصد العلاقات داخل المؤسسة، أو التحليل الكيفي للوثائق الخاصة بتنظيم العمل مع المؤسسات وداخلها، وكذلك التحليل الكيفي للمحتوى في علاقته بعمليات الترميز وتفسير المعاني من خلال الأساليب المختلفة في علم اللغة والدلالة وتحليل النص..... وغيرها .

٥- مراعاة تحديد أكثر من مستوى للتحليل لكل عنصر من عناصر العملية الإعلامية أو الظاهرة الإعلامية، مثل القائم بالإتصال ومستوى التنظيم. وكذلك مستوى المؤسسة ومستوى النظام. بالإضافة إلى مستوى الفرد ومستوى الثقافة الجمعية أو المجتمعية. وكل من هذه المستويات في إطار المستوى الاجتماعي الأكبر .

٦- جمع البيانات وتحليلها .

٧- تفسير البيانات واستخلاص النتائج وصياغة الأحكام .

ونشير إلى أن التشكيك في الموضوعية في العلوم الاجتماعية لا يعني إهمال كافة الأساليب والأدوات التجريبية التي تؤكد الصدق والموثوقية في تحديد الأدبيات وإجراءات العمل واستخلاص النتائج . لأن التعدد في حد ذاته هو مدخل لتحقيق مطلب الصدق والموضوعية بقدر الإمكان من خلال إجراء المقارنات التي تلبي في توسيع مجالات الرؤية والتأمل وبناء البرهان من جانب وكذلك تأكيد الصدق والموضوعية من جانب آخر .

المبحث النقدي

للظاهرة الإعلامية

يهتم الاتجاه النقدي في دراسة الظواهر الإعلامية بالبحث عن الحقيقة، والتي تختلف عما تنطق به الأرقام في الدراسات التقليدية التي تقوم على الدراسة الجزئية

لعناصر الظاهرة وفي أطر متميزة عن سياقها الإجتماعي . وهو ما يفرض على الباحث في الدراسات الكيفية دراسة الظاهرة في إطار السياق العام أو دراسة الجزء في إطار الكل للوصول إلى تفسير للعلاقات التي تتحكم في حركة الظاهرة وتؤثر في نتائج دراستها .

ومن هنا فإن الباحث في الدراسة الكيفية للظاهرة الإعلامية يعتمد على البحث النقدي *Critical Invisigation* أو النقد الفاحص للظاهرة في إطارها الجزئي وإطارها الكلي .

ويحقق البحث النقدي مزيداً من الثقة في النتائج التي تصل إليها - أيضاً - الدراسات التي تعتمد على الأساليب والأدوات المنهجية في إطار التكامل المنهجي . ونصبح بالتالي النتائج الكمية التي يصل إليها الباحث مصدراً موثوقاً به للتفسير والحكم الذي يستند إلى شرعية النقد والتدقيق التي تتجاوز الإجراءات التقليدية لاختبارات الثبات والصدق إلى تطبيق عدد من الإجراءات المنهجية التي تعتمد على النقد الفاحص لعناصر الظاهرة وحركتها وعلاقاتها .

وبالإضافة إلى أهمية البحث النقدي في تحقيق زيادة الثقة في النتائج الكمية وبناء العلاقات مع السياق العام . فإنه يعتبر ضرورة للدراسات الكيفية حتى يؤكد مطلب الموضوعية ويتجنب الذاتية في صياغة التفسيرات وإصدار الأحكام .

وتظهر أهمية البحث النقدي أيضاً في الدراسات التي تهدف إلى استعادة الوثائق التي حدثت في الماضي من خلال الاعتماد على الوثائق الإعلامية، أو دراسة الظاهرة الإعلامية كما حدثت في الماضي خصوصاً أن الظاهرة الإعلامية تتسم بالتغير السريع، وتعتمد في جانب كبير من دراستها على ما كان مكتوباً أو مسجلاً (D.P.Nord & H.Nelson., In G.Stempel ■ & B.H.Westley 81:300) . وهذا يستلزم عدم الاكتفاء بالرصد الكمي التقليدي أو الدراسة الإطنابية والكيفية للمحتوى دون نقد المحتوى بكل العناصر الخاصة بإنتاجه وتلقيه خلال فترة النشر والإذاعة حتى يمكن الحكم الصادق على خصائص المحتوى وما يشير إليه من حقائق لميز البحث النقدي ونتائجه .

وقد سبق أن قدمنا تعريفاً بالبحث النقدي في دراسة الظاهرة الإعلامية، استلھاما من النقد الفاحص لمصادر البيانات، والإجراءات الخاصة بالتحقق من

الصدق وسهل تحقيق مطلب الموضوعية في الدراسات الإعلامية بصفة عامة. بالإضافة إلى الدراسات الكيفية والمداخل النقدية التي تعتمد على جهد الباحث في التعامل مع الظاهرة من خلال المجلس والتأمل في بناء العلاقات وصياغة البرهان . ويمكن تعريف البحث النقدي كالآتي * :

السياق المنظم من القواعد والإجراءات، الخاصة بجميع الأدلة المستكنة من عناصر الظاهرة الإعلامية، وحركتها واتجاهاتها، في النسق الاجتماعي العام، وتلزم هذه الأدلة لاستخلاص الحقائق التي تخضع للاختبار والبحث العلمي، والوصول إلى تفسيرات دقيقة، وصادقة، من بناء الظاهرة، وحركتها، والعوامل المؤثرة فيها .

ويتكرر في هذا التعريف المحدود التي نراها لاستخدام البحث النقدي وأهدافه، والتي تخلص في الآتي :

١- إنه لا يمثل منهجاً أو أسلوباً مستقلاً للبحث، لكنه مطلب منهجي في البحث تتطلبه الضرورات العلمية في السياق المنهجي العام، يحقق مزيداً من الدقة والموضوعية ويحسم الخلاف حول طبيعة البيانات والوسائل الإعلامية ومستوى الثقة فيها أو الاعتماد عليها .

٢- تتجسد ضرورة استخدامه في البحوث التي تتخطى حدود الوصف، وتستهدف الاستدلال من حركة الظاهرة الإعلامية وعناصرها واتجاهاتها، في النسق الاجتماعي العام وهي الدراسات الكيفية بصفة عامة والنقدية بصفة خاصة .

٣- يهتم هذا البحث بتوليف الدليل الخاص بالبيانات والمعلومات المتباحة، ونقده وفحصه، كمرحلة يتم بعدها رفض أو قبول هذه البيانات، ولذلك فإنه يولف منط البداية حداً أدنى من الثقة والصدق في البيانات، والعلاقات القائمة بين هذه البيانات والمعلومات بعضها مع بعض وبالتالي ينظم بعضاً من إجراءات الصدق المنهجي في الدراسات الكيفية .

٤- إن الاهتمام بالدليل في البحوث التي تستهدف الاستدلال، لا يعني أن تتجاهل بحوث الإعلام الأهداف الجارية التي تسعى إلى اختبار فعالية وسائل الإعلام بل إنه يؤكد الثقة في نتائجها والتفسيرات الخاصة بها .

* تم التعريف بهذا المفهوم وأصوله وإجراءاته تفصيلاً في دراستنا بعنوان: الاتجاه النقدي في دراسة الظواهر الإعلامية المعاصرة ١٩٨٥ .

٥- إن البحث النقدي لا يستهدف فقط تفويم الوسائل الإعلامية، وأهميتها كمنصدر أولى أو ثانوى قس الدراسات الإعلامية، لكنه يتبع على محتواها وامتداده خارج الوسيلة فى إطار النظرة الكلية والشاملة للعملية الإعلامية .

وبالإضافة إلى ما يحققه البحث النقدي من ضرورات خاصة بتأكيد الصدق والموضوعية فى دراسة الظاهرة بعناصرها المختلفة وعلاقاتها، فإنه يمكن أن يجيب على الأسئلة الخاصة بأهمية دراسة الظاهرة قائما ومدى ما تضفيه إلى المعرفة العلمية، وكذلك تقديم رؤى جديدة لمعالم دراسة الظاهرة الإعلامية والتجارات دراستها .

وكما سبق أن ذكرنا فإن تطبيق البحث النقدي لا يعنى ارتباطه بالدراسات الكلية فقط، بل إنه يصبح مطلبا أيضا فى الدراسات الامبريقية التى تستهدف الرصد أو الاستدلال من خلال التفسيحات الوصفية . لأنه مع التوسع فى هذه الدراسات، فإنه يجب إستشارة الباحث إلى البحث النقدي متكاملا مع الوسائل والأدوات الأخرى . وعلى سبيل المثال فإن دراسات التحليل الكس لبريد القراء أو الأبواب المخصصة له فحتاج إلى تقصى وبحث نقدي قبل التقرير بالنتائج الكلية لأنه لا ينشر كل ما يرد إلى الصحيفة من رسائل القراء ولكن النشر يتم بناء على معايير خاصة بالصحيفة أو رؤى ذاتية للمشرف على مثل هذه الأبواب، مما يستدعى البحث النقدي لأجهاته ومعتقداته ومبوله وعلاقته بالمؤسسة وظروف العمل... إلى آخره من العوامل التى تؤثر فى قراره بالاختيار والنشر والرد على بعضها والاكتفاء بمجرد النشر أو استبعاد البعض الآخر .

ويطرح البحث النقدي فى مثل هذه الحالة الأسئلة الجديدة التى تستهدف التحقق من الممارسات الإعلامية بجانب نقد المحتوى وتلد النتائج، مما يعطى النتائج قدرا كبيرا من الصدق، ويثرى النتائج بالتفسير العلمى .

ويتم تطبيق البحث النقدي من خلال توليف إجابات على الأسئلة التى تستهدف التحقق من صحة البيانات من جانب، واستكمال بناء العلاقات بين عناصر الظاهرة أو علاقاتها الخارجية من جانب آخر حتى تكتمل للمباحث الرقبة النقدية التى تسهم

في صياغة التفسيرات واصدار الأحكام . وتصحيح الأحكام النقدية في هذه الحالة قائمة على أسس منهجية .

وتشير في هذه الحالة إلى أن البحث النقدي ليس بديلاً عن إجراءات الصدق المنهجى المعروفة، لكنه يمتد إليها في إطار إجراءاته، فتصبح إجراءات البحث النقدي أداة لتحقيق الصدق والتفسير النقدي في نفس الوقت .

كما أن البحث النقدي لا يقف عند حدود نقد أحد العناصر محل الدراسة - في الدراسات الجزئية ولكنه يمتد إلى العناصر الأخرى لهما يمكن أن نقسمه إلى مستويين:

أولاً: نقد العناصر الظاهرة :

وهي العناصر المعلنة في المعطية الإعلامية التي يمكن التعرف على مزيد من الحقائق حولها من خلال البحث النقدي مثل :

- الوسائل الإعلامية مثل: الصحف ومحطات الإذاعة وقنوات التلفزيون العاملة، المعروفة الشهرة والالتقاء .

- المسؤولين والعاملون و القائمون بالاتصال في الوسائل الإعلامية مثل: كبار المساهمين، ورؤساء التحرير، والمشرعين على البرامج أو الزوايا أو الصفحات المختلفة، والمحررين والمندوبين المتخصصين .

- المصادر المعلنة للأخبار والموضوعات الإعلامية، مثل كبار المسؤولين والشخصيات والكتاب والمحدثين أصحاب الاختصاص في هذه الموضوعات .

- المحتوى الظاهر الذي يمكن وصفه من خلال أساليب تحليل المحتوى الكمي أو الكيفي .

- الجمهور الخاص بالرسالة الإعلامية .

ونستهدف دراسة هذه العناصر - كلها أو بعضها - وصف حركة الظاهرة، أو العلاقة بين عناصرها في حدود السياقات النظرية والتجريبية للنظام الاجتماعي الذي يراه الباحث بناء على المعطيات الفكرية والمقائدية للباحث .

لننظر الطبيعي أن يتم تصنيف صحف المعارضة ومحتواها ومحرريها في الاتجاه المعارض لصحف الحكومات القائمة، وأن تتفق نتائج البحث وهذا الاتجاه، ويؤكد السياقات النظرية والتجريبية للنظم المشابهة كميّار خارجي لاختبار صدق النتائج .

وفي هذه الأحوال قد لا يصبح النقد مطلباً أساسياً، إلا إذا تطلب الأمر تأكيد حركة هذه العناصر واتجاهها، كما في بعوث التغيير أو التحول سواء بالنسبة للسباق المحيط بالظاهرة أو بالنسبة للعناصر ذاتها، أو في دراسة حركة الظاهرة في الظروف المتباينة مثل دراسة اتجاهات الوسائل الإعلامية أو محتوياتها في الفترات التي تميزت بتغيرات جبرية، في النظام الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، أو في دراسة تطورات هذه الوسائل خلال إطار زمني تتباين خلاله هذه النظم للبحث في التأثيرات المتبادلة بين حركة هذه الوسائل واتجاهها وبين هذه النظم.

وفي هذه الأحوال يطرح الباحث عدداً من التساؤلات التي تستهدف إجاباتها التقرير بصحة أو عدم صحة البيانات التي سوف تكون أساساً للبحث واستخلاص النتائج وصياغة التعميمات مثل :

- أسئلة تستهدف التحقق من الوسيلة الإعلامية، ومنها على سبيل المثال :
- ماهي الشعارات أو المبادئ التي ترفعها الوسيلة الإعلامية وتؤكد اتجاهها ؟
- هل هناك علاقة مباشرة بين اتجاهات الوسيلة وموضوع الرسالة واتجاهه في الظاهرة محل الدراسة ؟
- ماهي الإلتصاقات السياسية أو الفكرية للوسيلة الإعلامية ؟
- ماهي قدرات الجهات التي تنتمي إليها الوسائل الإعلامية على الحصول والإصدار ؟
- هل تتفق هذه القدرات و الإمكانيات مع الشكل الذي تصدر فيه الوسيلة، مثل الصحف والبرامج الإذاعية والتلفزيون المكثفة ؟
- ماهو مدى اعتماد الوسيلة على المكاتبين أو (المصاحفين) المرسلين الخارجيين ؟
- ماهي العلاقة بين هؤلاء المكاتبين والمصاحفين واتجاهات الوسيلة ؟
- ماهي إمكانيات الوسيلة في استقاء الأخبار والعلوم من مصادرها ؟ وهل تعتمد في ذلك على مصادر وسيطة ؟ وماهي العلاقة بين هذه المصادر الوسيطة واتجاهات الوسيلة وانتماءاتها ؟
- وغيرها من الأسئلة التي يستثيرها الباحث وتستهدف تقويم اتجاهات الوسيلة، ووصفها وصفاً دقيقاً، يصبح أساساً لصياغة تعميمات صادقة .

أسئلة تستهدف التحقق من المسؤولين والعاملين والقائم بالارتباط بالوسائل الإعلامية : مثل كبار المساهمين ورؤساء التحرير والمشرفين على البرامج أو الزوايا أو الصفحات المختلفة، والمحررين والمندوبين المتخصصين، وتستهدف التعرف على طريقة الجهات الأفراد وقدراتهم ومهاراتهم، وتقويمها . من خلال مثل هذه الأسئلة :

- ماهي الاختصاصات الخاصة بكبار المساهمين، بجانب الاستثمار في الوسائل الإعلامية ؟

- هل تدخل في ملكياتهم أو سلاسلهم الصناعية استثمارات أو أعمال لها علاقة بالعلامة الإعلامية ؟

- ماهي طبيعة انتماءات هؤلاء المساهمين أو الملاك وعلاقتها بالجهات التي هم ؟

- هل هناك علاقة مباشرة بين هذه الانتماءات، والجهات الوسائل، أو الوسائل الإعلامية في الظاهرة موضوع الدراسة ؟

- ماهي الأسس والمعايير التي يتم على أساسها اختيار رؤساء التحرير والمسؤولين من التحرير والمحررين والمندوبين ؟

- هل هناك علاقات ملكية لهؤلاء المسؤولين عن التحرير بالوسيلة الإعلامية ؟

- ماهي طبيعة العلاقات التي تربط هؤلاء المسؤولين بكبار المساهمين أو الملاك، أو المؤسسات الاقتصادية التي يملكونها ؟

- ماهي علاقة الكتاب أو المحررين أو المندوبين بموضوع الرسالة الإعلامية ؟

- ماهي مهاراتهم الخاصة في ممارسة المهنة ؟

- ماهي مواقفهم المهنية السابقة ؟

- ماهي عاداتهم في الكتابة أو التحرير، أو التقديم أو الإذاعة ؟ وهل يتدخلون بالتفسيرات الذاتية في الكتابة والتحرير أو الإذاعة والإلقاء ؟ وهل يقومون بعرض وجهات النظر كاملة أو يتمسكون الحذف أو التضييق أو التحريف ؟

وبناء على ما تقدمه إجابات مثل هذه الأسئلة كلها أو بعضها، يمكن للباحث تقويم مدى العلاقة بين الوسائل الإعلامية، والجهات التي التحريرية، والجهات القائمين عليها، وتقويم مدى الاعتماد على الوسيلة وعلى العاملين فيها، كلهم أو بعضهم في الاستشهاد بأحكامهم أو أفكارهم، ومدى الاعتماد على ما يكتبون أو يذيعون، كبيانات صادقة في دراسة الظاهرة الإعلامية .

أسئلة تستهدف التحقق من المصادر المتعلقة لموضوعات الرسالة الإعلامية، مثل كبار المسؤولين والشخصيات والمتحدثين أصحاب الاختصاص في هذه الموضوعات، خاصة أن كثيراً من كتابات هؤلاء المسؤولين وأحاديثهم بعدها لهم آخرون عن يتولون هذه المهام بحكم وظائفهم، أو بحكم العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تربطهم هؤلاء المسؤولين، ويطلق عليهم كتاب الظل *Ghost Writers*، مما يفرض على الباحث الحذر في توصيف وتقرير هذه المصادر .

ولذلك يقوم الباحث بطرح مجموعة من الأسئلة تستهدف التقويم الصادق والصحيح لهذه المصادر وعلاقتها بعناصر الظاهرة الأخرى، ومن أمثلة هذه الأسئلة ما يلي :

- هل هناك علاقة مباشرة بين هذه المصادر وموضوع الرسالة في الظاهرة محل الدراسة ؟

- ما هي إمكانات وقدرات المصدر العلمية التي ترتبط بموضوع الرسالة ؟

- ما هي العلاقة العملية للمصدر بموضوع الرسالة وبشكل هذه العلاقة ؟

- هل يسمح له مولعه بأن يكون مصدراً أو متحدثاً في موضوع الرسالة ؟

- هل يسمح له سنه، وتطوره الوظيفي، أو المهني، وخبراته بالتحدث أو الكتابة في موضوع الرسالة ؟

- ما هي عاداته بالنسبة للكتابة أو الحديث أو المحادثة، هل يعتمد على الذاكرة، أو يعتمد على وثائق مكتوبة معدة مسبقاً ؟

- هل تعود المواجهة في الأحاديث الصحفية، أو الرد على أسئلة المحررين كتابة ؟

- هل يعتمد على حقائق في أحاديثه أو كتاباته ؟

- ما هي اتجاهاته من رسائل الإعلام بصفة عامة، وما هو تقويمه لدورها في المجتمع ؟

- ما هي رؤيته لوظائف الوسائل الإعلامية بصفة عامة، هل تستخدم في الإعلام وتوفر الحاجات الإعلامية للجماهير، أو تستخدم كوسائل للعلاقات العامة ؟

مثل هذه الأسئلة وغيرها يمكن أن تقدم إجاباتها تقويمًا صادقًا للتصور الذي يقوم به مثل هؤلاء المسؤولين أو المتحدثين في حركة الظاهرة الإعلامية، ومدى الاعتماد عليهم وعلى ما يقدمونه من معلومات أو بيانات تصاغ في شكل رسائل إعلامية، تشكل نقطة الالتقاء بين عناصر العملية الإعلامية كلها، وتنا على هذا التقويم يتم صياغة العلاقات الحقيقية لهذه المصادر بالوسائل الإعلامية والقائم بالاتصال فيها، واتجاهاتها تحرهم .

أما بالنسبة للمحتوى الظاهر *Manifest* فإن الإجراءات النقدية السابقة، بجانب أنها تقوم الكاتب أو المحرر أو المصدر أو الوسيلة، فإنها تنتهى إلى نهايات منطقية بتقوم المحتوى الظاهر الذي يعتبر الناتج النهائي لتفاعل هذه العناصر مع بعضها. وإن رفض أو قبول الوسيلة، أو الكاتب، أو المحرر، أو المصدر، سوف ينتهى - منطقياً - برفض أو قبول المحتوى الظاهر كبيانات يعتمد عليها فى دراسة الظاهرة الإعلامية . وفى دراسة المحتوى الظاهر كعنصر مستقل، فإن الأمر قد يتوقف عند وصف المحتوى فقط، وفى هذه الحالة - فإن مشكلة الصدق لن يكون لها وجود حيث لا يتطلب الأمر لتقرير غياب أو وجود الرمز وعندها سوى تجهيز إدراكى بسيط من الباحث، بينما يعتبر إثبات الصدق ضرورياً فى الأحوال التى تستخدم فيها الرمز والكلمات للوصول إلى تفسيرات علمية .

كما أن دراسة الجمهور كعنصر مستقل تتوقف على مهارة الباحث فى صياغة الإجراءات المنهجية التى تستهدف الكشف عن سماته واحتياجاته ومستويات تفضيله . وتتوقف صدق الاستدلال فى هذه الحالة على صدق الأدوات المنهجية بعد التحكم عليها من المستويات المختلفة .

ثانياً : نقد العناصر غير الظاهرة :

وهناك من عناصر العملية الإعلامية مالا يظهر بوضوح فى سياقها، ويكون لها تأثير كبير فى إصدار الأحكام، أو تقويم حركة الظاهرة، وفى هذه الحالة قد يعتبر الاستدلال عن هذه العناصر - فى حد ذاته - هدفاً منهجياً ، يصل إليه الباحث من خلال مقارنة سياق العملية الإعلامية مع الأطر النظرية والتطبيقية لها، ولكن الباحث يحاول بداية من خلال بعض التساؤلات النقدية أن يصل إلى وصف دقيق لهذه العناصر، يكون أساساً لقبول هذه العناصر ودورها فى بحث الظاهرة الإعلامية .

أسئلة تستهدف التحقق من المعنى :

وذلك يفرض الاتفاق على المعنى والدلالة الخاصة بالرموز المستخدمة فى بناء المحتوى، حتى يمكن صياغة التفسيرات الخاصة بالصورة الحقيقية للواقع الذى يرسمه الكاتب أو المحرر من خلال اختياره لرموز معينة اختياراً هادفاً، ويقدم وصفاً دقيقاً للرموز فى سياق المعانى التى ترتبط بالخصائص المتعددة للسياق الثقافى والاجتماعى . وي طرح الباحث فى هذه الحالة أسئلة متعددة مثل :

- ماهو المعنى الذهني أو المكون الذهني للرموز المستخدمة في المحتوى ؟
- هل يركز الكاتب على معاني معينة في أعماله ؟
- ماهي علاقات بناء هذه المعاني بالصور الخلقية للواقع الذي ترسمه وسائل الإعلام أو كتابها والقائمون بالاتصال فيها ؟
- ماهي علاقات بناء هذه المعاني بالأهداف المجتمعية ؟ أو الأهداف الخاصة بأصحاب المصالح والقوى المسيطرة في المجتمع ؟
- هل يعتبر استخدام هذه الرموز أو المعاني من الخصائص الأسلوبية للقائم بالاتصال أو العصر ؟
- هل يعتبر استخدام هذه الرموز أو المعاني من اتجاه معين، أو عقائد معينة للرسالة أو القائم بالاتصال ؟

والإجابة على مثل هذه التساؤلات تقدم الإجابات النقطة التي تسهم في صياغة المقولات والأفكار النقدية لوسائل الإعلام في علاقتها بالمجتمع، أو تصحيح مثل هذه المقولات أو فهمها . وذلك كله مرهون بالبحث النقدي الهادف الذي يتسم بالموضوعية بدرجة كبيرة .

أسئلة تستهدف التحقق من الممارسات الإعلامية :

ذلك أن الكثير من الممارسات الإعلامية لا تنظمها لوائح أو نظم معينة، ولكنها تنم بناء على توجيهات شفوية، أو تتأثر بالإلهامات والمعتقدات الخاصة بالقائمين بهذه الممارسات، وقد قلنا أن الممارسات الإعلامية تؤثر إلى حد كبير في مخرجات العملية الإعلامية، التي تؤثر بالتالي في حقيقة الظاهرة محل البحث .

ولا يمكن صياغة أسئلة نموذجية أو على سبيل المثال، لأن دراسة كل حالة قد يلمس أسئلة مختلفة عن الأخرى، تستهدف تتبع مسار الممارسات والعوامل المتحكم فيها أو المؤثرة عليها، ولكننا نركز على الممارسات التي قد تؤدي إلى تحريف أو تشويه المعنى، فتتحرف به عن اتجاهه الأصلي، مثل الأخطاء المطبعية، أو أخطاء الصياغة، أو أخطاء الترجمة، أو الاعتماد على مصادر أو وكالات معينة، وكذلك مثل الممارسات المحافظة، أو المثيرة في الكتابة أو التحرير أو صياغة العناوين على سبيل المثال .

فمثل هذه الأمور يعتبر الكشف عنها، في البداية ضرورة تفيد في تفويم

الممارسة التقويم الصادق الذي يكشف عن دورها الصحيح في العملية الإعلامية .
وهذه الأسئلة التي نطرحها تعتبر مجرد أمثلة يسترشد بها الباحث في دراسته
الكيفية التي يعتبر من أدائها البحث النقدي الذي يقدم إجابة مرفوق فيها للكثير
من الأسئلة التي يطرحها الدارسون دون إجابة ولكنها تشير إلى الحاجة إلى النقد
والتقويم من خلال إجراءات منهجية .

تقويم البحث النقدي واستخدامه :

قد لا يختلف الخبراء والباحثون في أهمية النظرة النقدية الفاحصة في إثراء
العلم والمعرفة، ولكن الخلاف قد يدور حول حدود هذه النظرة وعلاقتها بالسياق
المنهجي العام وإجراءاته والمناخ العلمي والفلسفي للظواهر محل البحث والدراسة .

وبداية لأن هذا الاتجاه البحثي لن يقوم بدوره الكامل ويحقق الهدف من
استخدامه في دراسة الظواهر الإعلامية المعاصرة ما لم يكن هناك افتتاع تام
بأهميته، ودوره في استخلاص النتائج الدقيقة وصياغة التفسيرات الصادقة، خاصة
وأن تقويم هذا الاتجاه قد يشهد بعض التساؤلات حول بعض الجوانب المنهجية،
المرتبطة بالتطبيق والاستخدام، مثل تأثير الذاتية، واتفائه مع اختبارات الصدق،
والصعوبات الخاصة باستخدامه والتي تنفرده بها الظواهر الإعلامية المعاصرة .

* لقد يرى البعض أن تطبيق هذا الاتجاه سينهض من قدر الذاتية التي تؤثر في مسار
البحث ونتائجه، وأن هذه الذاتية هي التي جعلت الباحثين يتجهون إلى البحث
الامبريقي في مواجهة البحث الكيفي أو الانطباعي لتحقيق شرط الموضوعية،
وامكان إخضاع مسار البحث ونتائجه لاختبارات الصدق والثبات .

ولكن مايلقى هذا الاعتقاد، هو التأكيد على أن البحث النقدي ليس منهجاً أو
أسلوباً للبحث يستخدم مستقلاً، ولكنه يستخدم مع مناهج وأساليب البحث في
إطار التكامل المنهجي، فهو يستهدف في البداية توطيد الدليل على صحة بيانات
وأدوات البحث وصدقها، بالإضافة إلى أن النظرة النقدية الفاحصة ستغري معارف
الباحث وإدراكه بالأطر العلمية والفلسفية التي تحيط بالظاهرة محل الدراسة،
وبذلك تتعدد وجهات النظر، وتتعدد الأدلة والبراهين العلمية، فيختار منها مايتفق
والتراث النظري والتجريبي والمعايير العلمية السائدة .

فالبحث النقدي لا ينتهي إلى نتائج تصوغها ذاتية الباحث ولكن الممارسة

والمشابهة والقياس بالمعايير العلمية هي التي تصل الباحث إلى هذه النتائج، وكلما توسعت مبركات الباحث وازدادت معارفه أمكن صياغة معايير علمية تكون مجالاً للمقارنة والمثابة في نقد الظاهرة وعناصرها .

* النظر إلى الكثير من إجراءات البحث النقدي على أنها تتفق واختبارات الصدق التي تقرر بها البحث العلمي، إلا أن تقرير اختبارات الصدق لا يمنع من تبني هذا البحث وتطويره ، لأن اختبارات الصدق كثيراً ما تعتمد على آراء المحكمين والمجتهدين في صلاحية أدوات البحث لتحقيق أهدافه، وهذه الآراء قد تكون محدودة بحدود الخبرات والمعارف الخاصة بهؤلاء المحكمين والمجتهدين، بالإضافة إلى اتجاه الباحث إلى اختبار الأسهل والأيسر توافره من المعايير العلمية الخاصة بإجراءات المقارنة في اختبارات الصدق .

بينما يؤكد البحث النقدي قدرات الباحث على الوصول إلى الأدلة والبراهين، وتلخيصها وتلخيصها، ثم ليهول أو رفض ما يراه في إطار المعايير والمفاهيم العلمية السائدة، وفي هذا ما يؤكد اعتزاز الباحث بقدراته ومهاراته العلمية في الحكم والتقرير واتخاذ القرارات، مما ينعكس على تطور البحث العلمي ونتائجه .

* ويضاف إلى ذلك الصعوبات المرتبطة بتوفير الدليل من جانب، وتوفير المهارات العلمية التي تسمح للباحث بالحكم والتقرير واتخاذ القرارات .

لما الكثير من الظواهر الإعلامية- إن لم تكن كلها- تفتقر إلى الدليل الذي يحدد مسار حركتها واتجاهها، نتيجة غياب الوثائق الإعلامية، ووثائق الخطط والسياسات الإعلامية، بجانب القيود المتعددة المفروضة على عمليات الإعلام، وغيرها من المظاهر التي تؤدي إلى غياب الدليل، وتجعل عملية النقد والتقرير صعبة، بل تكاد تكون مستحيلة في كثير من الأحيان .

كما أن الباحث قد لا يتحمل مشقة البحث والتفكير للبيانات ومصادرها، بالإضافة إلى بحث الظاهرة نفسها، اكتفا، بما تقدمه المصادر الأولية والثانوية من بيانات يبدأ العمل عليها، وكذلك ما يرتبط بالنقد والتقرير من رغبة في الاطلاع والاستزادة من المعرفة، ودقة في العمل، قد لا تتوفر لدى الكثير من الباحثين بالشكل الذي يتطلبه العمل النقدي .

وهذه الصعوبات ذاتها هي التي تشكل حائزاً قوياً لتبني البحث النقدي، فهي

نفسها التي أدت إلى تدنى مستوى الثقة في المصادر والبيانات الإعلامية، والاعتماد عليها في دراسة الظواهر الإعلامية، مما يؤكد ضرورة البحث النقدي لهذه المصادر والبيانات لتأكيد الثقة فيها ، وفيما يتربى على دراستها من نتائج ، بالإضافة إلى أن الصعوبات المرتبطة بمهارات الباحثين يمكن تجاوزها بتدريب الباحثين وتعليمهم وإكسابهم عادات البحث العلمي الصحيحة .

وعقائماً ، فإن الدعوة إلى تهني البحث النقدي في دراسة الظواهر الإعلامية المعاصرة ، هي جزء من الدعوة العامة لصياغة أدوات منهجية تتفق وطبيعة هذه الظواهر ، تتسم بالنظرة الكلية للعملية الإعلامية وخصائصها .

الباب الرابع



القياس

وجمع البيانات

تشمل عملية القياس وجمع البيانات المرحلة الأساسية في الإجراءات التطبيقية - الابدائية أو العملية-حيث يتوقف على سلامة الإجراءات التي تتم في هذه المرحلة ودقتها صحة النتائج والثقة فيها وإصدار الأحكام أو التعميمات الصادقة .

ذلك أن المراحل السابقة على مرحلة القياس أو جمع البيانات تنحصر في معظمها إلى جوانب التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بتحديد الكهات من بين بدائل المعينات ومناهج البحث وأدواته . بينما تمثل عملية القياس وجمع البيانات المرحلة العملية في تنفيذ خطة الدراسة في إطارها التطبيقي الذي يتمثل في توظيف المناهج والأدوات في التعامل مع مصادر البيانات الأولية . وترجع هذه البيانات لخدمة الأهداف البحثية .

وتؤكد في هذا المجال على مفهوم البيانات الأولية التي يعتبر مجتمع البحث- والعينة المختارة- مصدرها الأساسي وتعتمد بالدرجة الأولى على جهود الباحث في جمعها وتبويبها وتصنيفها وإعدادها للاستخدام التطبيقي والإحصائي . حيث يختلف مفهوم البيانات الأولية عن الثانوية التي سبق جمعها وإعدادها للاستخدام بواسطة مؤسسات أو أجهزة أخرى لتلبي حاجات خاصة بها . قد لا تتفق مع حاجات الباحث وأهداف الدراسة وإن كانت تسهم بشكل أو آخر في وصف المجتمع وقياس خصائص صفاته، ولذلك يظل استخدام البيانات الثانوية محدوداً ومرهوناً بتجنب المحايير الخاصة باختلاف الأهداف، والتقدير، ومسئور الثقة والوضوح في علاقتها بأهداف البحث والدراسة . مثل البيانات التي تمدها المؤسسات الإعلامية حول أرقام التوزيع أو اتجاهات الاهتمام والتفضيل وسلوك المشاهدة وتشهيرات البرامج أو الصحف وغيرها .

بينما يعتبر الفرد أو الرقيقة في عينة البحث هي المصدر الأساسي للرصف والقياس من خلال الأدوات والمقاييس المناسبة التي يقدم بتصميمها وإعدادها الباحث بنفسه بما يتفق مع أهداف البحث وخصائص المجتمع والتصميم المنهجي ومتطلباته وإطار النتائج المستهدفة من البحث والدراسة .

ومن بين العديد من الأساليب والأدوات الخاصة بالقياس وجمع البيانات والتي يتصدرها مقاييس الإجهات أو التقدير أ خصائص الصفات، وأدوات الاستقصاء والمقابلة والملاحظة لجمع المعلومات والقياس . من بين العديد من هذه الأساليب

والأدوات التي يعلدها الباحث أو يستفيد بها أعدده الآخرون فيها، يكون قرار الباحث بالاختيار بناء على عدد من العوامل يتصدرها مايلي :

- وعى الباحث بالفرق بين عملية جمع البيانات وعملية القياس - حيث تهتم الأولى بالبيانات في حد ذاتها (صفات - أنماط سلوكية - اتجاهات - آراء... وغيرها) بينما يهتم القياس بخصائص هذه البيانات مثل وجود الصفات أو غيابها، أوزان أو قيم الاتجاهات أو الأداء أو السلوك .
وبنما تكتفى أداة جمع البيانات بوجود الصفة أو غيابها، فإن القياس يعكس درجة وجود الصفة نفسها .

- نوع الدراسة الذي يؤثر في التفرقة بين أداة جمع البيانات والقياس، فبالبحوث التجريبية تعتمد على القياس الدقيق لغير وجود الخصائص والصفات لأغراض المقارنة أو المعايير بينما يمكن أن تكتفى البحوث الوصفية في بعض تصنيفاتها المنهجية بالكشف عن وجود الخصائص أو الصفات أو غيابها فقط .

- مجتمع البحث وخصائص العينة وصفة خاصة حجم العينة الذي يمكن أن يؤثر في أسلوب القياس أو جمع البيانات، حيث يتفق الاستقصاء مع العينات كبيرة الحجم أو الجمهور المنشور، وتتفق المراقبة والملاحظة للقياس وجمع البيانات مع العينات الصغيرة أو المجموعات على سبيل المثال .

ويعتبر الاختيار في حد ذاته قراراً متجهياً يعتمد على صحته الثقة في لتائج والاحكام التي قامت على نتائج جمع البيانات أو القياس .

ويقدم هذا الباب في تصوله الأربعة تعريفات بالقياس ومستوياته وكذلك بناء المقاييس وإعدادها بالإضافة إلى الأطر النظرية والتطبيقية لأدوات جمع البيانات، ثم اختبارات الثبات والصدق الخاصة بعملية القياس وجمع البيانات . كالآتي :

الفصل الثاني عشر: القياس وبناء المقاييس. ويتناول هذا الفصل التعريف بالقياس وأهميته، ومستويات القياس وأنواع المقاييس شائعة الاستخدام في الدراسات الإعلامية .

الفصل الثالث عشر: الاستقصاء أو الاستبيان. ويتناول التعريف بالاستقصاء وأساليبه واستخدام الشبكات الإلكترونية في الاستقصاء، ثم تصميم استمارة الاستقصاء وأنواع الأسئلة التي تحتويها صحيفة الاستقصاء والاعتبارات أو العوامل المؤثرة في بناء صحيفة الاستقصاء واختيارها .

الفصل الرابع عشر : المقابلة والملاحظة الميدانية. باعتبارهما آداتين لجمع البيانات والقياس فى البحوث والدراسات الكيفية، ويتناول التعريف بالمقابلة وأنواعها وتنظيم المقابلة وإدارتها، ثم تناول المقابلة الجماعية التى تعتبر أداة رئيسية فى الدراسات الكيفية والبحوث المستقلة، ويتناول الفصل أيضاً الملاحظة الميدانية وخطواتها المنهجية بالإضافة إلى الملاحظة عن بعد فى الدراسات الإعلامية .

الفصل الخامس عشر : اختبارات الثبات والصدق . ويتناول هذا الفصل أنواع الأخطاء المنهجية واختبارات الثبات وتقدير قيمة الثبات فى الدراسات الميدانية والتحليل المعشرى ولجوء معامل الثبات وتفسيره بالإضافة إلى تعريف الصدق وأنواعه والعلاقة بين الثبات والصدق .

ونشهر فى نهاية هذا التقديم إلى أنه على الرغم من أهمية الاختيار الدقيق للمقاييس وأدوات جمع البيانات وإعدادها فى بناء الثقة فى البحث ونتائجه إلا أن الكثير من الباحثين يتعاملون مع عملية القياس وجمع البيانات بأساليب زائفة - تشير إلى الاستهانة بالمقاييس والأدوات أكثر من الاهتمام بها - سواء فى تقويم المقاييس والأدوات أو القياس وجمع البيانات . وهذا الشهاون فى بناء الأدوات أو عملية القياس وجمع البيانات أو الاستخفاف بها يعتبر من أخطر الفيروسات التى تصيب البحث العلمى، وتهدد البناء المعرفى الصادق فى المجالات العلمية المختلفة .



القياس وبناء المقاييس

القياس Measurement هو تحديد خصائص الأشياء ، والوقائع والأحداث والأفراد في إطار كمي . ويعنى آخر تحديد القدر من هذه الخصائص الذي يمكن من خلاله التمييز وإصدار الأحكام والمقارنة .

ويكتسب هذا التحديد الكمي لقدر الخصائص والسمات قيمته من خلال القواعد والإجراءات التي تتسم بالدقة والضبط . حتى يمكن الثقة في نتائج القياس والإعتماد عليه في الإجراءات المنهجية الأخرى . وكما يمكن وصف الخصائص من خلال القياس المادي مثل الطول والزمن والوزن ... وغيرها فإنه يمكن وصفها أيضاً من خلال مفاهيم مجردة مثل العنصر في السلوك، والإدراك، واكتساب اللفظ والمعنى والمهارة باعتبارها ناتجاً يمكن قياسه من خلال عمليات أخرى لها خصائص أيضاً تخضع للقياس الكمي .

ويقع القياس على الخصائص أو السمات التي يمكن أن تخضع للعد والتقدير الكمي، أما الخصائص أو السمات التي يمكن وصفها من خلال مفاهيم أخرى مثل النوع والسلالة واللون ... وغيرها . فيتم تحديد هذه الخصائص كميّاً حيث لا تخضع مثل هذه السمات للعد والقياس .

وهذا ما يجعلنا بحاجة تفرق بين خصائص المتغيرات - كما سبق أن أوضحنا في الفصل الأول - من خلال إمكانية قياسها . وتنقسمها إلى متغيرات كمية يمكن عدّها وقياسها، وأخرى كيفية يمكن تحديدها من خلال دلالة الخصائص التي تتميز بها .

وهو ما يشير إلى اتجاه التمييز بين الأشياء أو الوقائع والأفراد، فالقياس لا يكتفى بالترقية أو الكشف عن الفروق من خلال الخاصية الكلية - وجودها أو غيابها - ولكن من خلال قدر أو قيمة هذه الخاصية أو السمة التي يتم قياسها .

ففي بحوث الملاحظة لا يكتفى الباحث بالترقية بين الملاحظة / أو عدم الملاحظة ولكنه يقيس كثافة الملاحظة للترقية من خلال خصائص الملاحظة ذاتها .

وكما يقع القياس على خصائص أو سمات الأشياء والأفراد ، فإنه يقع أيضاً على الوقائع والأحداث . حيث يخضع تكرار الحدث وشدة القياس أيضاً ولذلك يضاف إلى قياس قدر الخاصية والسمات، قياس العمليات أو الأفعال أو الخاطء السلوك . فالتعرض لوسائل الإعلام فعل أو حدث يتم وضعه من خلال تكرار حدوثه (عدد المرات) وشدة حدوثه أو كثافته مثل كثافة الملاحظة أو الاستماع أو القراءة والتي تقاس من خلال الزمن الذي يقضيه الفرد في التعرض أو زمن عملية التعرض أو زمن حدوث التعرض . ولذلك فإنه عادة ما يشمل القياس في البحوث التطبيقية المتغيرات التالية :

- قياس خصائص أو سمات الأفراد أو الأشياء .
- قياس الوقائع والأحداث أو العمليات .
- قياس الناتج من الوقائع والأحداث، أو تفاعل الخاصية والسمات مع بعضها . أو تفاعل الخاصية أو السمات مع الوقائع والأحداث .

ويؤكد ذلك اتجاهنا إلى التفرقة بين عملية القياس التي تعتبر مطلباً منهجياً في البحوث والدراسات الوصفية والتجريبية، يتسم بالدقة والموضوعية يخضع لاختبارات عديدة للحكم بصحته والثقة فيه وبين عملية جمع البيانات التي يمكن توظيفها لأغراض القياس أو غيرها حيث تستهدف عملية جمع البيانات في البحوث العلمية تفسير عملية القياس والحكم على الأشياء والأحداث في إطار كمي .

خصائص القياس وأهميتها

من خلال التقديم السابق لمفهوم القياس يمكن أن نحدد خصائص القياس كمفهوم وعملية في الآتي :

- ١- يقع القياس في الإجراءات المنهجية على درجات وجود الصفة أو الخاصية أو

السمة التي تصف الأشياء والأشخاص والأحداث . ولا يقع على الأشياء أو الأشخاص أو الأحداث ذاتها . كما لا يقع أيضاً على الصفة ذاتها، ذلك أن الفرض يبدأ بوجود الموصوف أولاً، ثم تبدأ بعد ذلك عملية الوصف التي من بينها قياس درجة الصلة . ولذلك فإن الفروق الناتجة عن فروق بين درجات الصفات أو الخصائص وليست بين هذه الخصائص أو الصفات . لأن الفروق بين الصفات أو الخصائص هي فروق كمية لا تخضع للقياس، ولكن يتم تمييزها بأضدادها عادة (الطول: طويل/قصير/الجمود: ممتاز/ضعيف...وهكذا) أما القياس فيتم على المدى الذي يقع بين طرفي الصفة ذاتها ويقاس مداها .

٢- ومادام القياس يقع على درجة وجود الصلة أو الخاصية فإنه يتم التعبير عن هذه الدرجة في شكل كمي يتم تمييزه في إطار الصفة أو الخاصية (مشاهدة التلميذين... «ثيقة، اهتمام المجتمع بالموضوعات: ...قردا...وهكذا) . ولا يغير من شكل التعبير الكمي صياغة الأرقام بعد ذلك في شكل خصائص لفظية لكل رقم قليل / نادر / كثير - مهم جداً / مهم / مهم إلى حد ما .

٣- إن القياس هو عملية إجرائية يجب أن تكتم بالدقة والموضوعية - بما يوفر ثبات وصدق القياس - حتى يمكن الاعتماد عليها والثقة في نتائجها في تحديد الخصائص والصفات وإصدار الأحكام .

وتظهر أهمية القياس بالدرجة الأولى في مساعدة الباحث على إصدار أحكام صادقة وثابتة. حيث أن القياس الكمي يوفر درجة كبيرة من الدقة والموضوعية ، ويتجنب عوامل التحيز . ولا تقف حدود هذه الأحكام على وصف الأشياء . والأفراد والوقائع فقط ولكنها تسهم أيضاً في عقد المقارنات والخروج باستدلالات صادقة حول العلاقات بين المتغيرات وبعضها من خلال الاختبارات المنهجية للفروض الإحصائية التي تعتمد بالدرجة الأولى على نتائج القياس . والذي يعكس وجود قاعدة من البيانات الكمية يتعامل معها الباحث في اختيار الفروض الإحصائية التي تنطق مع أهداف البحث .

وفي الجانب الإحصائي يوفر القياس وصفاً كمياً للخصائص والسمات، ويخلص قدر هذه الخاصية أو السمة في ذاتها أو في علاقتها بشيئها . ولذلك فإن القياس الكمي هو المدخل لتحديد الفروق أو الشبهات بين المتغيرات من خلال التحليل الإحصائي، كما يصف هذه المتغيرات كمياً من خلال الإحصاء الوصفي وطرقه المختلفة .

مصفوفات القياس

يرتبط القياس - كما سبق أن أوضحنا - بالمعد أو لغة الكم، والتعبير عن الوصف من خلال الأرقام التي تعكس تكرار الحدوث أو شدته أو نسبته . وتبدأ هذه العملية بالتعريف الدقيق للخصائص والسمات التي تصف الأشياء والأفراد والوقائع، وتحديد الرمز الدالة عليها بدقة . وعلى سبيل المثال يمكن وصف الرأي العام من خلال التأييد والمعارضة فقط، كما يمكن وصفه من خلال درجة التأييد ودرجة المعارضة، ووصفه أيضاً من خلال عدد من المظاهر السلوكية مثل الإقبال على المشاركة، أو الاستجابة، والعزوف عنها، بالإضافة إلى شدة الإقبال وشدة العزوف . ولكل من هذه الصفات طرق للقياس وأدوات خاصة لها . وكذلك الخصائص التي تتميز السلوك اللفظي هل هو مجرد التقليد والمحاكاة أم أنه الاستخدام المتكرر للألفاظ أو هو الاستخدام الموهين بمواقف معينة؟ وأيضاً : كيف يمكن وصف عملية التعرض إلى وسائل الإعلام ومحتواها؟ من خلال الزمن الذي يقضيه فقط أو يضاف إليه وقت التعرض يومياً؟ وهل يكفي ذلك أم يمتد إلى معرفة طقوس التعرض اليومي وغيرها من خصائص عملية المشاهدة حتى يمكن تحديد الدلائل التي تشير إلى الصفة موضوع القياس . وتسهم في اختيار المقياس الذي يتفق مع كل خاصية أو صفة والتي تختلف عن الأخرى في الوصف النهائي لها .

وتدخل في تحديد الصفات المراد قياسها ومحدداتها الهدف من القياس الذي يتفق بداية مع أهداف البحث . بالإضافة إلى أن قياس صفة واحدة قد تختلف من كونها وصفاً لعملية عنها في وصفها كنتيجة . مثل الطرق في وصف محتوى الإعلام في إطار عملية النشر والإذاعة، عن وصف هذا المحتوى كنتيجة كلية لعملية النشر والإذاعة وهو وصف منشورياً أو مضافاً . فالأول قد يوصف من تكرار الكلمات والعبارات فقط بينما يوصف الأخير من خلال عناصر أخرى مضافة للنشر والإذاعة مثل العناوين والمقدمات ومساحات النشر و زمن الإذاعة وهكذا .

وذلك لأن التحديد الدقيق لخصائص أو سمات ماهر مطلوب وصفه كما يؤثر في اختيار مستوى القياس من جانب واختيار المقياس بناء على ذلك ، والذي يتطلب أفضا معينة من طرق الإحصاء الوصفي والاستدلالي التي تتفق مع الهدف من القياس الكمي ، وتختلف باختلاف مستوى القياس المعمول به .

ويقسم الخبراء المقاييس إلى أربعة أنواع أو أربعة مستويات تندرج فيما بينها من الأدنى إلى الأعلى، بحيث يشمل المقياس الأعلى إضافة إلى ما قبله من المستويات الأخرى، أي أن كل قياس هو تابع للقياس السابق . ومعها تختلف العمليات الإحصائية التي تتفق مع كل مستوى عن الآخر .

ويطلق الخبراء والباحثون على تقسيم المقاييس إلى أربعة مستويات تشمل في الأتي :

القياس الإسمي :

ويغل القياس الإسمي *Nominal Measurement* المستوى الأدنى والأكثر بساطة في القياس . حيث يهتم بالدرجة الأولى بالتصنيف إلى فئات لخصائص الأشياء أو الأفراد أو الوقائع . ولذلك فإنه يطلق عليه القياس النوعي والكثير من الكتاب لا يصفون هذا القياس في الإطار الكمي . لأن التصنيف حتى مع استخدام الأعداد في التمييز لا يعتبر قياسا كميًا .

وفي أبسط صورته عزل خصائص الأشياء عن بعضها ورصد تكرارها . مثل تصنيف الآراء بين موافق / غير موافق ، أو مؤيد / معارض . ورصد الاختيار من بدائل أو بدائل متعددة . فهي كلها لا تزيد عن عملية تصنيف يتم رصد تكرار الوحدات التي تنتمي إلى أحد الفئات أو أحد البدائل .

وقد يتم تسمية الفئة برقم ١ أو ٢ أو ٣ أو غيره ولكنه لا يظهر من كونها فئات للتصنيف وما يتم قياسه هو الانتماء إلى هذه الأرقام وليس الأرقام ذاتها . وهي في هذه الحالة تعامل معاملة العناوين أو الأسماء التي تدل على الفئة . فتقسم الأفراد إلى ذكور وإناث، أو متزوج وغير متزوج، هي نفسها إعطاء رقم ١ للفئة الأولى ورقم ٢ للفئة الثانية .

وهذا التوزيع يختلف عن الأعداد التي تم رصدها تحت هذه الفئات في ضوء الخصائص أو السمات المشتركة التي تنتمي إلى كل فئة . فكل الوحدات التي تم رصدها تحت الفئة (١) أو الفئة الأولى تتفق في أنها من الذكور مثلاً، أو المؤيدين، أو الذين يقرأون الصحف، أو الذين يقرأون جريدة الأهرام من بين الصحف التي تقرأ بدائل الاختيار وهكذا .

والعمليات الرياضية والإحصائية التي يمكن تطبيقها على هذا القياس الإسمي

هي العلاقات المرتبطة بوصف ناتج عدد التكرارات في قيم كمية يتم التعامل معها من خلال طرق الإحصاء الوصفي للبيانات الإسمية مثل تقدير النسب، والمتوسط والمتوال والمتدى والارتباط الثنائي والرابعى ومعامل الارتان . ويعتبر اختبار كا² ومعامل ارتباط ثنائى من أنسب المعاملات الخاصة بالإحصاء الاستدلالي للمقاييس الإسمية وناتج استخدامها .

القياس الترتيبى.

ويصنف القياس الترتيبى *Ordinal* إلى القياس الأسى وضع ناتج القياس في رتب، أو الرصد بداية من خلال الترتيب . ليعكس الترتيب العلاقة بين الفئات وبعضها من خلال مقارنة القيم الخاصة بها على السلم الترتيبى أو القياس الترتيبى *Ordinal Scales* تنازلياً أو تصاعدياً . ولكنها لا تعكس بحال من الأحوال انتظام الفروق بين فئات الترتيب . فالفئات قد تكون الأول والثانى والثالث ... وهكذا ولتحت كل فئة قيم معينة تتفق مع هذا الترتيب . ولكنها لا تقدم تفسيراً لتصنيف الوحدات تحت الأول أو الثانى أو الثالث، وبالتالى فهذا أولها لمستويات الفروق المفروضة بين كل رتبة وأخرى .

للمباحث قد يرتب الوحدات على أساس السن إلى كبير جداً وكبير وصغير ولكنه لا يقدم لنا الفروق ومدى انتظامها بين كل فئة وأخرى . ومن الأمثلة على ذلك تقديرات المستمعين والمشاهدين التى ترتب البرامج أو الفقرات حسب عدد المشاهدين أو المستمعين إلى الأول والثانى والثالث ... وهكذا . لكنه لا يوضح لنا الفرق بين الأول والثانى ولا يوضح أيضاً المسافة الفاصلة بين كل من الأول والثانى .

ومن الأمثلة على ذلك سؤال المبحوثين عن ترتيبهم للصعب أو البرامج أو موضوعات المحتوى حسب درجة تفضيله لها ، فالصعوبة الأولى والثانية والثالثة ... وهكذا ، لا تعكس إلا عدد الذين يفضلونها على علاقتهم بالأقل، ولكن القياس لا يقدم قدر الفرق بين كل من الأولى أو الثانية والثالثة فى شكل منظم بحيث يكون الفرق بين الأول والثانى قدر الفرق بين الثانى والثالث والفرق بين الأول والثالث هو ضعف الفرق بين الأول والثانى على سبيل المثال .

ولذلك فإن هذا القياس يضيف إلى التصنيف الإسمى وضع التصنيف فى رتب بناء على القيم الناتجة عن الرصد أو عدد تكرار الخاصية أو السمة المميزة .

وعلى سبيل المثال سؤال المبحوث عن تفضيله لبرنامج معين من بين البرامج الخمسة المذاعة . هو اختيار من البدائل الإسمية . أو هو تصنيف لهذه البرامج على أساس قدر التفضيل بين مجموع المبحوثين .

أما ترتيب هذه البرامج بناءً على نتائج رصد تكرار التفضيل . فهو قياس ترتيبى يضع البرامج فى رتب بناءً على قدر التفضيل أو الاحتمال .

وهذا يتفق بدايةً مع طلب المبحوث أن يضع البرامج التى يشاهدها فى رتب أو ترتيب - بصورة أو أخرى - طبقاً لدرجة تفضيله لها . فالنتائج فى النهاية سوف يصنف هذه البرامج فى رتب تعكس درجة التفضيل والاحتمال بناءً على رصد تكرار كل رتبة لبرنامج معين . ولكن كل رتبة لا تعكس قدراً متساوياً عن القيمة مع الرتبة التى تليها أو تسبقها .

وبالتالى فإن هذا القياس لا يقدم سوى وصفاً كمياً للخاصية أو السمة أو الفئة على سلم القياس الترتيبى . الذى يعكس وصفاً كميها للعلاقة بين هذه الرتب وبعضها فكل رتبة أكبر أو أصغر من التى تليها ، وكل رتبة تزيد أو تقل عن التى تليها تبعاً لسلم القياس الترتيبى .

ويغل التغزيع التكرارى والتحفيل البينى صوراً للمرض الإحصائى للنتائج ، بالإضافة إلى تقدير قيمة الوسيط ومقاييس النزعة المركزية أو التشتت الخاصة ببيانات الوسيط والوصف الإحصائى للعلاقات الارتباطية من خلال سبهرمان أو كندال ، وكذلك دلالة معامل ارتباط الرتب لكندال ودلالة الفرق بين بيانات الرتبة فى الإحصاء الاستدلالى . للكشف عن العلاقات أو الفرق فى تفسير بيانات الرتب بين الفئات المختلفة .

قياس المسافات المتساوية

ويضيف هذا النوع من القياس ، وهو قياس المسافات المتساوية *Interval Measurement* إلى المستويات السابقة توحيد المسافات بين كل ترتيب وأخر ، بحيث يصبح الفرق بين الترتيب الأول والثانى مساو للفرق بين الترتيب الثانى والثالث ، والفرق بين الترتيب الأول والثالث ضعف الفرق بين أيهما وهكذا وهو ما يشير إلى أن نظام الفروق الكمية بين خصائص السمات نفسها ، ويعبر عنه بتساوى المجالات الفاصلة بين كل سمة وأخرى . ويصلح للمقارنة بين خصائص يعتبر حدها الأدنى هو صفر اعتبارى .

وهذا القياس لا يبدأ من الصفر المطلق ولكنه يحدد فقط مجالات متساوية تعبر عن تقديرات الخصائص بالنسبة لبعضها مهما كانت هذه الخصائص واتجاهاتها . حيث لا يشترط أن تكون الخصائص كلها إيجابية ولكنها يمكن أن يدخل في القياس الخصائص السلبية أيضاً وتعامل بنفس الأسلوب في علاقتها بالخصائص الأخرى . ولذلك يتم تشبيه هذا القياس بقياس درجات الحرارة حيث ترتفع درجات السفينة بمسافات متساوية وكذلك ترتفع درجات البرودة في الانجلاء الآخر أيضاً بدرجات متساوية .

قياس المجالات الفاصلة

القياس درجات الحرارة) —————
 ٤. ٣. ٢. ١. صفر ١. ٢.

ونظراً لغياب الصفر المطلق الذي يمكن من خلاله إصدار الأحكام بقيمة أي رتبة في علاقتها بقيمة الرتب الأخرى، فإنه لا يمكن الحكم بأن درجة ٤٠ مثلاً هي ضعف درجة ٢٠ أو تعادل ثلاث أضعاف الدرجة ١٠ أو أن الطالب الحاصل على تقدير جيد جداً اكتسب معلومات تعادل مرة ونصف الطالب الحاصل على تقدير مقبول، حيث يعتبر الصفر في هذه الحالة درجة اعتباطية . لاتفني غياب صاهتم قياسه تماماً، فالحرارة موجودة ولها درجة على المقياس سواء في درجة البرودة أو درجة السفينة، ولا تعني درجة الصفر عدم وجود حرارة .

رمثل هذا القياس - كما سنوضحه تفصيلاً بعد - نجده في قياس الاتجاهات فالانجلاء المحايد والتي تعني درجة الصفر الاعتباري في الانجلاء المؤيد والمؤيد جداً لا يعني غياب الانجلاء تماماً . وكذلك لا يعني أن شدة انجلاء الفرد المؤيد جداً هي ضعف شدة انجلاء الفرد المحايد .

والاستخدام الأمثل لمقاييس المسافة أو المجالات الفاصلة هو تحديد بعد كل سمة عن نقطة متوسطة (المتوسط) لأن ذلك يمكن معه حساب انحراف كل سمة عن السمات عن هذه النقطة . وأجراء العمليات الإحصائية بعد ذلك حيث تضرب عمليات القسمة في هذه الحالات لأن الفرد المؤيد جداً لا يعني أنه ضعف الفرد المتوسط ولكنه يبعد عن أو ينتشر بعيداً عنه بمقدار مسافتين فإذا كانت قيمة المتوسط ٥٠ والمسافة الفاصلة = ١٠ فالمؤيد تكون قيمة ٦٠ ومؤيد جداً ٧٠ وكذلك

المعارض ٤٠ ومعارض جداً ٣٠... وهكذا. ولا يتطلب تقدير هذه الاتجاهات وجود الصفر المطلق لحساب بعدها عنه .

ولذلك فإن تعريف قياس المجالات الفاصلة هو عبارة عن تحديد رتب أو تقديرات للخصائص أو السمات يشير إلى فروق متساوية (مجالات متساوية) بين كم، هذه الرتب أو التقديرات دون حاجة لوجود الصفر المطلق .

وعلى هذا فإن قياس المسافات المتساوية أو المجالات المتساوية يتم من خلال التصنيف النوعي في القياس الإسمي وكذلك يقوم على الترتيب المنطقي كما في القياس الترتيبي ويضيف إلى ذلك توحيد المجالات الفاصلة التي تشير إلى قدر الإضافة بين كل رتبة والرتب التي تليها من خلال معرفة قدر هذه المجالات أو المسافات . فهذا القياس يجمع بين التصنيف بالأرقام والأعداد وكذلك الكم أيضاً وهي القيم التي تندرج تحت الأرقام والأعداد (بوصفها مؤشرات للخصائص أو الفئات) مما يتيح استخدام كافة طرق الإحصاء الوصفي والاستدلالي للوصف وتحليل العلاقات بين المتغيرات ذات الخصائص المتعددة وبعضها .

القياس النسبي

ويتميز القياس النسبي *Ratio Measurement* عن المستويات السابقة بأنه أقرأها حيث يضيف إلى خصائص المستويات الثلاثة الأخرى وجود الصفر المطلق الذي يتيح إجراء المقارنات بناء على وحدات مقياسية ثابتة توجد في الصلة محل القياس ما دام أكثر من الصفر المطلق ويعد الصفر المطلق عن غياب كامل للصلة أو الصلة التي يتم قياسها . ولذلك فإن نسبة ٨٠٪ تعبر ضعف نسبة ٤٠٪ وأربعة أضعاف نسبة ٢٠٪ وهكذا لأن الكل يتم قياسه في إطار وحدة ثابتة يهتأ مجالات متساوية وتتجاوز كلها حالة العدم أو الغياب الكامل لخصائص أو سمات ما هو مطلوب قياسه . وهذا القياس يعتبر لهما لكل خصائص المستويات السابقة ويضيف عليها أهمية وجود الصفر المطلق ويصلح معها بالتالي استخدام جميع العمليات الحسابية، وبالتالي كافة الطرق الرياضية والإحصائية .



ويعد الرقم الأكبر في هذا القياس عن نسبة ١٠٠٪ التي تنسب إليها القيم

السابقة عليها وتمثل الوجود الكامل للصفة المراد قياسها . بينما يمثل الصفر الغياب الكامل لهذه الصفة . ومن هنا يمكن الحكم على قيمة الرتب في علاقتها ببعضها من خلال النسبة المئوية . فإذا كان الحد الأقصى للدخل ١٠٠٠٠ جنيه في العام فإن ٢٠٠٠ جنيه تمثل ١٠٪ ، ٥٠٠٠ جنيه تمثل ٥٠٪ ... وهكذا وصفر تمثل عدم وجود دخل على الإطلاق .

ويستخدم أيضاً مع هذا القياس جميع الطرق الإحصائية للوصف والاستدلال من العلاقة بين المتغيرات وخصائصها .

ويترتب على تدرج هذه المستويات في القياس - والمقاييس الخاصة بها - أنها تراكمية ، بمعنى أن كل مستوى يستخدم في القياس الأدنى . وأن الطرق الإحصائية التي تستخدم مع المستوى الأدنى يمكن أن تستخدم مع المستوى الأعلى ، وليس العكس . وعلى هذا يعتبر من الضروري أن يعي الباحث طبيعة البيانات المتاحة والطرق الإحصائية التي يمكن استخدامها معها .

أنواع المقاييس شائعة الاستخدام

المقياس *Measure* هو أداة للوصف الكمي لخصائص الأفراد والأشياء والأحداث ، وتصنيف هذه الخصائص والمقارنة بينها .

ويقدم المقياس قيمة عددية ثابتة للصفات الكيفية التي نصف بها ذاتنا والآخرين . وقد يتم الوصف الكيفي أو النوعي بداية ، ولكن قياس انتشار خصائص الوصف وحدودها يتم التعبير عنه في شكل كمي .

فإذا قلنا أن هذا الفرد لا يقرأ الصحف فهي صفة نوعية أو كيفية ، ويتم تصنيف الفرد بناء على ذلك مع "من لا يقرأ الصحف" ووصفهم في عدد يحدد الحجم أو النسبة بين الأفراد الذين يتم تصنيفهم .

وكذلك قد يتم بداية تقدير أوزان الخصائص أو سمات كيفية مثل التأييد والمعارضة والحياد يتم بناء عليها التحديد الكمي لاهتمام الفرد ، ومنها الاتجاه المجموع بناء على ذلك ، كما سيأتي تفصيلاً بعد .

وحيث أن هذا الوصف يتصدر أهداف البحث العلمي وتعتبر البيانات الوصفية هي القاعدة المعرفية لعقد المقارنات وإصدار الأحكام ، فإن المقاييس تعتبر أدوات

جمع بيانات عن هذه السمات والخصائص في إطار كمي أو لفظي يعبر عن الكم . أو تعتبر المقاييس أيضاً هي المحتوى الرئيس لأدوات جمع البيانات شائعة الاستخدام مثل الاستقصاء والمقابلة والملاحظة التي تعتمد في بنائها على هذه المقاييس، ويرتبط بخصائص هذه المقاييس الحكم على صدق وموضوعية هذه الأدوات .

ويعتمد بناء المقاييس بصفة عامة على مجموعة من الأسئلة المتروكة التي تستهدف التصنيف من خلال مجمل الإجابات المتباينة، أو مجموعة من العبارات التقريرية التي يستجيب إليها الفرد بدرجة ما تعبر عن تقديره لخصائصه والآخرين أو الأشياء والوقائع كما يراها . ويضم المقاييس وحدة أو أكثر للمقاييس يستدل الباحث من نتائج قياسها على الخصائص أو السمات أو الأبعاد المختلفة التي يستهدفها في بحثه .

ويجوز الخبراء إلى تصنيف المقاييس في أنواع متعددة ترتبط بالشكل أو البناء الخاص بالمقياس ومحتواه . مثل التصنيف إلى مقاييس لفظية *Verbal* تعتمد على الألفاظ في بناء الوحدات ومقاييس غير لفظية تعتمد على الشكل والرسوم *Graphic* في صياغة الوحدات مثل المصلوقات والأشكال المصورة ... وغيرها . وبالإضافة إلى ذلك هناك المقاييس اللفظية التي تعتمد على الوصل اللفظي لنشآت التصنيف، والمقاييس الرقمية أو العددية التي تعتمد على الأرقام في وصف هذه النشآت . و بجانبهم مقاييس الترتيب التي تعتمد على بناء درجات أو رتب يتم التصنيف في إطارها .

وكذلك المقاييس المباشرة التي توجه الأسئلة أو العبارات التقريرية مباشرة إلى المبحوث، وغير المباشرة التي تصنف الخصائص والسمات والأراء من خلال الأدوات غير المباشرة .

وهناك العديد من الكتابات التي تتوسع في تصنيف هذه المقاييس وتصنيفها بناء على رأي الخبراء في معيار التصنيف . ولكنها بصفة عامة ترتبط بالشكل أكثر من ارتباطها بالهدف وطرق صياغة المقاييس .

وهذه المقاييس مهما تعددت أو تنوعت فإنها تقسم حسب الهدف من بنائها إلى الأنواع التالية:

أولاً: المقاييس تصنيف الذات

وتعنى قيام الفرد بتصنيف ذاته (الخصائص والسمات والأنماط السلوكية) في فئة من فئات التصنيف، التي تستهدفها أسئلة أو عبارات القياس ويقوم الفرد بنفسه بالإجابة أو الاستجابة التي تصف نفسه في إطار فئات التصنيف التي تشملها وحدات المقاييس .

وتعتمد هذه المقاييس على الوضوح في عرض وحدات القياس ومفرداته، حتى يمكن للفرد أن يحدد موقعه من الخصائص أو السمات التي تصف الفرد على المقاييس بنفسه . مثل فئات التوجع التي يصف نفسه في إطارها، وكذلك مستوى التعليم والحالة الزوجية ومؤشرات الحالة الاقتصادية وغيرها من الخصائص التي تصف كل فرد لمستجيب إلى الخاصية التي تتفق بوزنه لذاته .

وكذلك الوحدات التي تستهدف تصنيف الفرد في فئة من فئات الاستعداد والتفضيل والاهتمام بوسائل الإعلام ومحتواها، في شكل من أشكال وحدات القياس التي تهدف إلى التصنيف أو الترتيب . وتستخدم مع هذه المقاييس وحدات القياس الشائعة التي تستخدم الأنواع المختلفة من الأسئلة : مثل :

١- أسئلة التصنيف

ولها يطلب من المبحوثين تحديد استجابته إلى أي من البدائل الموجودة في قائمة البدائل لإجابة السؤال بحيث تعكس استجابته تصنيفه لذاته في إطار هذه البدائل . ويتسع استخدام هذا النوع من الأسئلة التصنيفية في وصف السمات العامة والاجتماعية للأفراد ، وكذلك أسئلة الاهتمام والتفضيل وخصائص سلوك الشخص . مثل :

- النوع ☐ ذكر ☐ أنثى ☐
- هل تقرأ الصحف ☐ نعم ☐ لا ☐
- تشاهد التلفزيون ☐ بصفة منتظمة ☐ بصفة غير منتظمة ☐ نادراً ☐
- ماهي الصحف التي تفضلها من بين الصحف التالية ؟

- ☐ الأهرام ☐ الأخبار ☐ الجمهورية ☐
- ☐ الوفد ☐ الشعب ☐ الأهرام ☐

وفى الحالة الأخيرة يمكن للباحث أن يختار أكثر من دليل واحد من بين قائمة البدائل .

ولأن هذه الأسئلة تهدف أساساً إلى تصنيف المبحوثين وقياس البدائل المختارة لأغراض الوصف أو المقارنة فكثيراً ما يطلق عليها أسئلة التصنيف، أو مقاييس التصنيف، وإن اتخذت شكل الاختيار من بين البدلين أو البدائل المتعددة .

٢- أسئلة الترتيب

ويعم من خلال الأسئلة تقدير قيمة لكل من الخصائص والسمات أو الأنماط السلوك . بحيث تسهم هذه القيمة فى ترتيب هذه الخصائص أو الأنماط ترتيباً تنازلياً أو تصاعدياً .

وقد تكون من خلال صفات يعم ترتيبها مسبقاً مثل ترتيب فئات السن أو المراحل العمرية من الأدنى إلى الأعلى، أو ترتيب كثافة المشاهدة من الأدنى إلى الأعلى أو العكس .

وفى الحالتين يكون الهدف هو وصف الاستجابات فى قياس ترتيبى بحدده ترتيب الخاصية أو السمة، أو الأفراد والأشياء، والموضوعات ذاتها التى تمثل موقفاً من اهتمام المبحوث بعكس ترتيبه لها أو ينعكس اهتمامه على ترتيبها كنتيجة، بحيث يصنف الفرد ذاته من ناحية الخاصية أو السلوك فى موقع من مواقع هذا الترتيب .

- وتبدأ الحالة الأولى بتصنيف استجابات الفرد أولاً من خلال أسئلة التصنيف أو قياس التصنيف. ثم يعم ترتيب النتائج بعد ذلك بما يشير إلى ترتيب وحدات التصنيف أولاً، وموقع ترتيب الفرد على هذا المقياس ثانياً .

والنموذج الصلى أو البدائى على هذه الحالة هى نتائج تقرير حجم المستمعين والمُشاهدين *Rating* المعمول بها فى مؤسسات التسويق للتعرف على حجم التعرض إلى وسائل الإعلام أو مفرداتها .

- أما الحالة الثانية فيطلب من الباحث نفسه ترتيب الموضوعات أو الأشياء أو الأفراد بناء على درجة اهتمامه أو تفضيله مثل :

* رتب هذه الموضوعات بناء على درجة اهتمامك بها .

اجتماعية/ اقتصادية/ بيئية/ دينية/ رياضية/ سياسية/ فنية... إلى آخره
(هذا الترتيب هجائي) .

* اختر رقما من ١-٥ لترتيب هذه الصحف بناء على قراءتك لها .

- الأخبار ()
- الأهالي ()
- الأهرام ()
- الجمهورية ()
- الشعب ()
- الرند ()

وبلاحظ أن استلة الترتيب تصلع في حالتى تصنيف الفرد لذاته، وتلغير
القهاات الفرء نحو الغير أو الموضوعات والأشياء . لأن الترتيب قد يقوم به الفرء
ذاته لخصائصه وألفاظ سلوكه عندما تتعدد هذه الخصائص أو الألفاظ السلوكية . أو
يقوم به لتحديد العلاقات الرتبة بين الخصائص وبعضها أو بين الأشياء وبعضها
بناء على تقديره لهذه العلاقات، بما يعكس تقديره لها أو القهاه نحوها .

وتتعمى نتائج استخدام مقاييس التصنيف إلى البهائات الإسمية *Nominal*
حيث يتم تصنيف البهائات في فئات تصنيفية حسب الهدف من التصنيف مثل
التصنيف على أساس النوع/ أو التعليم/ فئات التعرض/ فئات التفضيل
والاهتمام، وتعتمد بصفة عامة على رصد تكرار ظهور هذه الفئات في نتائج
استخدام هذه المقاييس .

ويمكن عرض هذه التكرارات من خلال المدرج التكرارى والنسب المئوية
والموسطات، وتقدير القيم الأكثر شيوعاً من خلال المنوال، بالإضافة إلى مقاييس
النزعة المركزية وتقدير المدى، ثم معاملات الارتباط (فاى) والارتباط الشائى
ومعامل الارتقان بالإضافة إلى الاستدلال عن العلاقات والمقزى أو الدلالة من خلال
اختبار كاي^٢ بالإضافة إلى دلالة معاملات الارتباط سابقة الذكر .

أما البهائات الرتبية وهى ناتج استخدام مقاييس الرتبة . فيتم عرضها من
خلال التوزيعات التكرارية التراكمية، وحساب الوسيط، ومعامل ارتباط الرتب
لسبيرمان وكندال بالإضافة إلى الاستدلال عن الدلالة والمقزى من خلال دلالة ارتباط
الرتب وتقدير الفروق بين البهائات الرتبية وهى متعددة .

ثانياً : مقاييس الاتجاهات

وهي التي تهدف إلى تقدير رأى الفرد أو اتجاهه نحو الأشياء أو الموضوعات أو الآخرين بما يؤدي إلى تصنيف أو تقدير موضوع الاتجاهات من خلال نتائج استخدام هذه المقاييس . ولذلك يطلق عليها بعض الخبراء مقاييس تصنيف الآخر (محمد الوفائي ٨٩: ٥٥) أو تنتمي إلى مقاييس تقدير الآخرين (على ماهر خطاب ٩٨: ٣٩٣).

ومثل هذه المقاييس تصلح للاستخدام في قياس الرأى العام والاتجاهات الكامنة للأفراد نحو الموضوعات والأفكار والأشخاص في وقت إجراء القياس . وتعتبر البديل الأكثر صدقاً لتصنيف آراء الأفراد واتجاهاتهم نحو هذه الأمور . حيث لا يكتفى في معظم الأحوال بتصنيف الأفراد ، أو تصنيفهم لأنفسهم بناء على درجة الموافقة أو المعارضة فقط ، ولكن يتطلب الأمر قياس درجات الشدة أو الكثافة في درجات التأييد أو المعارضة ، بالإضافة إلى أن درجات الشدة أو الكثافة تتميز برونة تحديد الرأى أو الاتجاه حيث لا يتم التصنيف في إطار بدلين فقط هما الموافقة أو عدم الموافقة والتأييد أو الاعتراض فقط ، ولكن تترك مساحة من تحديد درجات التأييد والمعارضة على هذه المقاييس . ويمكن بالتالي تحديد مستويات التأييد أو الاتفاق بدقة في مستويات متعددة بناء على درجات الشدة أو الكثافة .

وكما تستخدم هذه المقاييس بشكل منفصل وبناء مستقل لقياس الاتجاه نحو موضوع أو فكرة أو شخص من خلال فئات متعددة تصف هذا الموضوع أو الفكرة أو الشخص ، وقياس الاتجاهات نحو هذه الخصائص والصفات . كما تستخدم هذه المقاييس على النحو المشار إليه فإنه يمكن الاستفادة من بناء هذه المقاييس في بناء وحدات فرعية داخل استمارات الاستقصاء أو المقابلة أو أدوات جمع البيانات لوضع تقديرات للخصائص أو السمات باستخدام أساليب بناء هذه المقاييس .

وكما تستخدم هذه المقاييس في تصنيف الضمير ، فإنها يمكن أن تستخدم في تصنيف القات أيضاً مع إعادة تكهيف بناء الأساليب لهذا التصنيف .

ومع انتشار استخدام هذه المقاييس في دراسات الرأى العام ، إلا أن استخدامها يكاد يكون محدوداً في الدراسات الإعلامية ، حيث تكتفى فقط بالاستعانة من طرق بناء هذه المقاييس في إعداد أسئلة الاستقصاء أو المقابلة . على الرغم من الحاجة إلى

استخدامها في مجالات دراسة اتجاهات جمهور المتلقين نحو الموضوعات أو الأفكار أو الغير الذي تتعدد خصائصه ومساته وتباين اتجاهات الجمهور نحو هذه الخصائص أو السمات، مما يؤدي بالتالي إلى التباين في وصف هذه الموضوعات أو الأفكار أو الغير في مجال الدراسات الإعلامية .

ولعل من أبرز الدراسات الإعلامية التي يمكن أن تعتمد على مقاييس الاتجاهات هو وصف خصائص أو سمات القائم بالاتصال بناء على تقديرات جمهور المتلقين لهذه الخصائص أو السمات، وكذلك لتحديد درجات الرضا *Satisfaction* عن الأفكار والموضوعات والأشياء ذات العلاقة بالعملية الإعلامية مثل قياس الرضا الوظيفي ومستوياته بالنسبة للقائم بالاتصال لدى الوسائل الإعلامية المختلفة، أو توظيف هذه المقاييس لوضع تقديرات علمية دقيقة للحاجات الإعلامية أو مستويات الاهتمام والتفضيل بالوسائل والمحتوى الإعلامي . والتي يقوم بتقديرها بناء على حساب درجات الاتفاق حول الخصائص أو السمات أو الحاجات أو صور المحتوى وغيرها، وعلاقة درجات الاتفاق المذكورة بالأوزان التي تعكس مستويات الاتفاق لكل فرد في المجموعة والمجموعة كلها بالتالي . وهناك العديد من المقاييس التي تستخدم في المجالات المختلفة للعلوم الاجتماعية والسلوكية نرى أن أفضلها استخداما في الدراسات الإعلامية . مايلي :

١- مقياس المجالات المتساوية *Equal Appearing Intervals Scale*

ويعرف هذا المقياس باسم مقياس ثرستون (لويس ثرستون) الذي طبعه مع شافى في عام ١٩٢٩ *Thurstone and Chave* حيث يعتمد بداية على التدرج النفسي أو المجالات أو المسافات المتساوية للتمييز بين العبارات الدالة على التأيد أو المعارضة وشدة هذا التأيد أو المعارضة، وتثل مستويات التأيد أو المعارضة بمجالات متساوية بين الأطراف المتضادة، وما يوفر مقومات بناء مقياس المسافات الفاصلة، كما أوضحناه من قبل . ويتم بناء المقياس نفسه كالآتي :

- ١- اختيار عدد كبير من العبارات التي تصف موضوع الاتجاه، يجمع فيها الوصف الإيجابي والسلبي لهذا الموضوع أو مبادئه .
- ٢- كلما زادت عدد العبارات اتسعت فرصة الاختيار للعبارات الدالة على الاتجاه،

وشدته . وبالتالي يحتاج الأمر إلى معرفة كبيرة بموضوع الاتجاه، لتحديد أكبر عدد من العبارات التي قد تصل إلى المئات منها .

٢- توزع هذه العبارات أيضاً على عدد كبير جداً من المحكمين، لتصنيف هذه العبارات في إحدى عشرة فئة تمثل درجات التطرف في التأييد والمعارضة معيد جداً ومعارض جداً، تمثل الفئة السادسة درجة الحياد بين شدة التأييد والمعارضة. ويتم ذلك من خلال إعطاء درجة من ١-١١ تمرر عن هذا التدرج في الفئات .

٤- تعطى أوزان للعبارة التي اتفق المحكمون على درجات لها، أو بحسب قيمة الوسيط Medium لكل عبارة، ويتم تصنيفها في الدرجة المناسبة وتستبعد العبارات التي تتميز بالتشتت عن القيمة الوسيطة .

٥- تعتبر الدرجة التي يتفق عليها المحكمون (١-١١) هي وزن العبارة التي تعرض في المقياس . ويتم تجميع العبارات التي تحصل على درجة واحدة في فئة أو مجموعة واحدة على المقياس .

٦- يتم ترتيب العبارات على المقياس بناءً على هذه الأوزان (١-١١) وقد تصل هذه الفئات إلى عشرين أو ثلاثين عبارة .

٧- يعرض هذا المقياس على المبحوثين لتحديد استجاباتهم نحو هذه العبارات بالمرافقة على عدم الموافقة .

٨- يتم تقدير اتجاه المبحوث الواحد بتقدير متوسط مجموع أوزان العبارات التي اختارها كالاتي :

$$.....A \times 6 + 9 \times 3 + 10 \times 2 + 11 \times 0$$

ن (عدد العبارات في المقياس)

٩- يتم تقدير الاتجاه العام لكل عبارة بترجيح وزن العبارة بعدد المبحوثين الذين يتفقون عليها .

$$\text{العبارة رقم (١)} = 200 \times 11 = 2200$$

$$\text{العبارة رقم (٢)} = 150 \times 11 = 1650$$

$$\text{العبارة رقم (٣)} = 300 \times 10 = 3000$$

$$\text{العبارة رقم ٣} = 6 \times 1 = 6$$

وهكذا بالنسبة لباقي العبارات .

ويتم تقدير الاتجاه العام بتقدير متوسط تقديرات مجموع المبحوثين، ويمكن الاستدلال على نتائج أخرى يوصف الاتجاه نحو كل سمة أو خاصية منفردة، وكذلك وصف مستويات شدة الاتجاه نحو موضوع الاتجاه في إطار تقدير الاتجاه الكلي للمبحوثين وتقديراتهم الفرعية مثل تقديرات الاتفاق حول كل وزن من الأوزان بما يعكس الدرجة أو الشدة في الاتجاه في علاقته بأوزان العبارات الأخرى، وتقديرات الارتباط بين كل عبارة والتقدير العام وكذلك بين كل مبحوث ومجموع المبحوثين وهكذا .

وكما يتم تقدير الاتجاهات بهذا الأسلوب يمكن أيضاً توليفه في تقدير الحاجات، ومستويات الاهتمام والتفضيل على سبيل المثال . وذلك بأن يتم عرض الحاجات الإعلامية المتعددة على عدد من المحكمين - وكذلك موضوعات الاهتمام والتفضل - لاعطائها وزن أو نسبة من ١-١١، ثم يتم ترتيب هذه الحاجات بناء على الاتفاق بين أوزان المحكمين لها، وتعرض بعد ذلك على المبحوثين في إطار القياس المستقل أو في إطار بناء الاستقصاء أو المقابلة ومحدد استجابة المبحوثين نحو هذه الحاجات من خلال تقديرات (مهم / غير مهم) مثلاً .

وعلى الرغم من أن هذا المقياس يتميز بقدر كبير من الثبات الذي تؤكد الإجراءات الخاصة بهئانه، إلا أنه يعد من تطبيقاته الحاجة إلى جهد ووقت كبير في إعداد، واختيار هذه كبير من العبارات وعدد كبير من المحكمين وإجراءات إحصائية لتقدير الاتفاق والتشتت لكل عبارة، وتأثير الأحكام المسبقة بالأوزان التي يضعها المحكمون على تقديرات المبحوثين لموضوعات الاتجاه .

٢- مقياس مجموع التقديرات (المكرت) *Summated Rating Scale*

ويتجنب هذا المقياس الصعوبات التي ارتبطت بمقياس ثريستون، خصوصاً في اختيار العبارات وزايتها وزيادة عدد المحكمين، ويتم بالبساطة والوضوح في إعداده وتطبيقه، كما أن الأساس في تقدير الوزن لكل عبارة هو المبحوث ذاته، ومنها يمكن تقدير الاتجاهات وشدة بناء على أوزان هذه العبارات .

١- يبدأ إعداد المقياس باختيار عدد من العبارات التي تصف الخاصية أو السمة وتعتبر من مختلف الآراء نحو هذه الخاصية في موضوع الإجماع .

٢- توضع العبارات على مقياس يبدأ بأعلى درجات التأييد وينتهي بأعلى درجات

المعارضة، ويحدد لكل منها درجة أو وزن يبدأ من أعلى الدرجات تنازلياً حتى أقلها .

المخصصة ضرورة لصالح المستهلك

| | | | | |
|------------|-------|-------|----------|-----------------|
| أوافق جداً | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق مطلقاً |
| (٥) | (٤) | (٣) | (٢) | (١) |

لم تتجبع الدراما في نشر الوعي البيئي من خلال التلفزيون

| | | | | |
|-----------|------|-------|-------|------------|
| مؤيد بشدة | مؤيد | محايد | معارض | معارض بشدة |
| (١) | (٢) | (٣) | (٤) | (٥) |

تعدد القنوات التلفزيونية إضرار للإمكانيات المالية

| | | | | |
|-----------|------|-------|-------|------------|
| مؤيد بشدة | مؤيد | محايد | معارض | معارض بشدة |
| (١) | (٢) | (٣) | (٤) | (٥) |

تعدد القنوات التلفزيونية يلبى الحاجات الثقافية المحلية

| | | | | |
|-----------|------|-------|-------|------------|
| مؤيد بشدة | مؤيد | محايد | معارض | معارض بشدة |
| (٥) | (٤) | (٣) | (٢) | (١) |

والأمثلة السابقة تشير إلى أن وضع المقارنات على المقاييس لا يعني أن تكون كلها عبارات إيجابية ليكون التأيد هو الدرجة أو الوزن الأعلى، ولكن يفضل أن يكون هناك عدد مساوٍ من المقارنات السلبية التي تعطى للاعتراض عليها الوزن الأكبر ولتحقق ثباتاً عالياً للمقياس من جانب، وتتيح الفرصة الأوسع للمقياس في وصف الخصائص أو السمات أو المحددات من جوانب متعددة .

٣- ويقدم المقياس إلى الباحث ليحدد استجابته نحو أحد التقديرات المذكورة أمام كل عبارة، والتي يحتفظ الباحث بأوزانها ويحدد من خلالها كثافة الانجلاء أو شدته بالنسبة لكل عبارة أو لكل عدد من المقارنات يصف سمة أو خاصية معينة لموضوع الانجلاء .

٤- يتم تقدير كل خاصية من خلال حساب متوسط الأوزان الخاصة بالمقارنات التي تشير إلى هذه الخاصية (عدد المقارنات خمسة)

$$\frac{17}{5} = \frac{2 + 2 + 3 + 5 + 5}{5}$$

$$= 3.4 \text{ مؤيد}$$

ويتم تقدير الاتجاه الفردي وشدة من خلال متوسط أوزان كل خاصية أو سمة أو محدد من محددات موضوع الاتجاه .

فإذا كان عدد الخصائص أو السمات التي يتم بحثها في موضوع الاتجاه ٧
خصائص على سبيل المثال في كل خاصية خمس عبارات تم حساب أوزانها بالطريقة
سابقة الذكر، فإنه يمكن تقدير الاتجاه وشدة بحساب متوسط مجموع الاتجاهات في
كل خاصية .

$$\frac{3 + 3.2 + 0 + 2 + 3.6 + 1.2 + 0}{7} = 1.6 \text{ مؤيد}$$

وإذا كانت العبارات تصف الاتجاه بصفة عامة دون تحديد لمصالح معينة
لموضوع الاتجاه فيتم تقدير الاتجاه من خلال متوسط الأوزان الخاصة بمجموع
العبارات على المقياس .

وهكذا يتم تقدير الاتجاه وكثافته لمجموع المبحوثين بتقدير متوسط مجموع
الأوزان الخاصة بكل فرد من الأفراد في عينة البحث .

ونظراً لسهولة هذا المقياس، فإن الكثير من الباحثين يستخدمون أسلوبه في
التقدير لتحديد أهمية وأوزان الكثير من المفاهيم التي يتم طرحها على عينات
البحث : مثل دراسات الرضا والإشباع وتقدير أوزان حاجات الأفراد من التعرض
إلى وسائل الإعلام. وفي هذه الأحوال يمكن الاكتفاء بثلاثة تقديرات فقط مثل مهم
جداً - مهم - مهم إلى حد ما .

تقدير دوافع استخدام وسائل الإعلام ، أو تقدير الحاجات الإعلامية

| | | | |
|----------------------------|----------|-----|--------------|
| الحاجات أو دوافع الاستخدام | مهم جداً | مهم | قليل الأهمية |
| | (٣) | (٢) | (١) |

- مصدر للمعلومات .

- اكتساب النصع والارشاد .

- التعليم والتعلم الذاتي .

- دعم القيم الشخصية .

- التوحد مع قيم الغير .
- التعرف على ظروف الآخرين
- وغيرها .

وبنفس الطريقة يتم تقدير أوزان كل حاجة أو دافع من دوافع الاستخدام في علاقته بمجموعة المبحوثين، وفي هذه الحالة يمكن إعادة ترتيب الحاجات، أو الدوافع وفقاً لنتائج تقدير الأوزان . ويتم التعامل معها بعد ذلك على أساس أنها بيانات رتبته من حيث استخدام الطرق أو الأساليب الإحصائية، متى أراد الباحث ذلك .

ونظراً لاعتماد هذه المقاييس على صياغة العبارات أو الفقرات التي يتم تقدير أوزانها وتقدير الاتجاهات من خلال هذه الأوزان، نظراً للملك فإن جزءاً كبيراً من نجاح المقاييس في تحقيق أهدافه يظل مرهوناً بصياغة هذه العبارات أو الفقرات التي يجب أن يعرف فيها: البساطة والسهولة في بناء العبارات، وتجنب استخدام الكلمات الغامضة أو المبهجرة أو المصطلحات العلمية لغير المتخصصين، وعدم استخدام المفاهيم الإحصائية أو التعصبات أو الحقائق، بالإضافة إلى تجنب العبارات التي يمكن إدراكها في أكثر من معنى .

ولغير ذلك من أسس بناء العبارات التي تستهدف التعبير عما صيغت من أجله بدقة وموضوعية .

وهذه العبارات تخضع للتحكم والحكم بصديق البناء من خلال تقدير صدق المقاييس، وهو ما سيأتي تفصيله في الفصول التالية .

وتعتمد مقاييس الاتجاهات على بناء المجالات الفاصلة بصفة عامة، وإن كانت نتائجها يمكن عرضها في إطار ترتيبى بما يتفق مع أهداف الدراسة. ولذلك يمكن التعامل إحصائياً مع نتائج استخدام المقاييس من خلال طرق الإحصاء الوصفي والاستدلالي جميعها. أما في حالة تحويل نتائجها إلى قياس ترتيبى فيستخدم معها الطرق الإحصائية السابق الإشارة إليها في التعامل الإحصائي مع البيانات الرتبة .

ثالثاً- مقاييس الصفات أو السمات

مقياس التباين الدلالي *Semantic Differential Scale*

وينسب هذا المقياس إلى تشارلز اسجود Ch.Osgood الذي قدم في إطار قياس المعاني . على أساس أن الاستجابات الفردية إلى المثيرات إما أن تكون إيجابية أو سلبية، نتيجة تأثير المخزون المعرفي للفرد عن هذه المثيرات . فإذا ما كانت هذه المثيرات تصف موضوعاً ذا اتجاه، فإنه يمكن التعرف على هذا الاتجاه من خلال وصف الاستجابات الإيجابية أو السلبية نحو المثيرات التي تصف هذا الموضوع .

ويستخدم المقياس أيضاً المجالات الفاصلة بين طرفي الاستجابات الإيجابية والسلبية نحو المثيرات في حدود سبعة مجالات .

ويستخدم هذا المقياس يتوضع في وصف الأفراد والأفكار والمؤسسات والوسائل والأشياء من خلال الصفات الإيجابية والسلبية والمسافات السبع البينية لها .



ويمكن أن يستخدم في الدراسات الإعلامية في تقدير الأفراد المبحوثين للأفراد والمؤسسات والوسائل الإعلامية، وكذلك الأفكار . وذلك بتحديد المفاهيم التي تصف هذه الأشياء أو الأفراد مثل الكفاءة/ النشاط/ القوة/ السرعة/... وغيرها من الصفات التي تصف المفهوم، ثم اختبار الصلة وعكسها لكل مفهوم يحدد خصائص الأشياء والموضوعات التي لتحديد الاتجاه نحوها، أو لتحديد الصفات والسمات الخاصة بها ودرجة وجود هذه الصفات أو غيابها. وهذا المقياس يصلح بصفة خاصة في البحوث الخاصة بالصورة الذهنية *image* عن الأفراد أو الموضوعات أو الأشياء لدى الغير . مثل تحديد الصورة الذهنية لبرنامج إذاعي معين .

| | | | | | | | | |
|-------|---|---|---|---|---|---|---|-------|
| جاذب | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | هزل |
| جديد | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | قديم |
| مشتوع | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ثابت |
| صديق | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | كاذب |
| خفيف | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ثقليل |

وهكذا في وصف موضوعات الاتجاه من خلال تباين المعنى في وصف

المحددات الخاصة بهذه الموضوعات بحيث يمكن أن يتم رسم صورة لفظية كاملة من خلال هذه الصفات ومستوياتها .

ويستخدم هذا المقياس بصورة التحديد الدقيق للمعاني . حيث قد يختلف المعنى من فرد إلى آخر فالتنوع في البرنامج المذكور قد يكون صفة إيجابية لدى البعض ، لكنها قد تكون سلبية عند البعض الآخر .

وكذلك دلالة الصلة نفسها فبالهزل قد يكون صفة سلبية لدى هذا البرنامج لكنها نفسها قد تكون صفة إيجابية في برنامج آخر من برامج الترفيه مثلا . ولذلك فإنه يجب الحذر في تحديد هذه الصفات وأبعادها الإيجابية والسلبية ما لم يكن هناك اتفاق كامل في المعنى بين أطراف البحث أو الدراسة .

ولذلك يحتاج هذا المقياس إلى المهارة في اختيار الصفات ودلالاتها ، حتى يتم الوصف الدقيق لموضوع القياس .

وكما سبق أن أوضحنا فإن هذا المقياس والمقاييس السابقة يمكن أن تستخدم مستقلة ، ويمكن أن تكون دليلا في بناء أدوات جمع البيانات ، حيث يتم بناء الأسئلة وصياغتها في إطار أسلوب بناء المقياس .

وعلى يتحقق الباحث من صدق المقياس وارتباطه بالهدف الموضوع من أجله ، وثبات بناء عباراته ، فإنه يفضح للاختبارات الخاصة بالثبات والصدق التي تعتبر مطلباً منهجياً ضرورياً للاعتماد على هذه المقياس والثقة في نتائج استنتاجاته .

وبالإضافة إلى المقاييس سابقة الذكر ، فإن هناك مقاييس أخرى كثيرة ومتنوعة مثل الطرق والأساليب الاسقاطية التي تعتمد على الكشف عن العلاقة بين مدركات الأفراد عن موضوع الانجذاب واستجابته بصورة ما إلى هذا الموضوع . وكذلك الطرق غير المباشرة في توجيه السؤال الذي يستهدف القياس . وغيرها من المقاييس التي يمكن أن تجد تطبيقات عديدة لها في العلوم الاجتماعية والسلوكية ويمكن تكييفها بما يتفق مع خصائص وسمات الدراسات الإعلامية وأهدافها .

الاستقصاء أو الاستبيان

الاستقصاء - الاستبيان أو الاستفتاء - Questionnaire هو أسلوب جمع البيانات الذي يستهدف استثارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية، ومقننة، لتقديم حقائق أو آراء أو أفكار معينة، في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها، دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات .

ويعتبر الاستقصاء من أكثر وسائل أو أدوات جمع البيانات شيوعاً واستخداماً في منهج المسح، وذلك لإمكانية استخدامه في جمع المعلومات عن موضوع معين، من عدد كبير من الأفراد مجتمعين أو لا يجتمعون في مكان واحد .

ويعتبر الاستقصاء منهجياً ، لأنه عبارة عن مجموعة من الخطوات المنتظمة التي تبدأ بتحديد البيانات المطلوبة وتنتهي باستقبال استمارات الاستقصاء عن المبحوثين، بعد استيفاء هذه البيانات فيها، ويعتبر مقنناً لأن تنظيم إجراءاته وأدواته يتم بطريقة لحظية، توفر كثيراً من الوقت والجهد والنفقات المبذولة فيه، وتوفر على الباحث التدخل ثانية في مراحل التطبيق .

ويعتمد الاستقصاء على «استمارة الاستقصاء» Questionnaire في جمع المعلومات، وهي عبارة عن شكل مطبوع، يحتوي على مجموعة من الأسئلة، موجهة إلى هيئة من الأفراد، حول موضوع أو موضوعات ترتبط بأهداف الدراسة .

وكما يعتبر الاستقصاء من أكثر أدوات جمع البيانات شيوعاً واستخداماً في منهج المسح فإنه يعتبر أيضاً أكثر ملائمة لدراسة جمهور المتلقين للأسباب التالية :

- إن جمهور المتلقين يتميز بوضوح العدد والتشتت، بالشكل الذي يحد من إمكانيات استخدام أساليب أخرى مثل المقابلة والملاحظة لهذا العدد الضخم، بينما يمكن للاستقصاء أن يغطي عدداً كبيراً من الأفراد - العينة المختارة - في أماكن جغرافية متباعدة .

- إن دراسة جمهور المتلقين تستهدف في حالات كثيرة وصف تركيب وبناء جمهور المتلقين، وأنماط السلوك، سواء لأغراض الوصف، أو تفسير العلاقات السببية، وهذه الدراسات تعتمد في نسبة كبيرة من بياناتها على الحقائق الوصفية التي يمكن الحصول عليها من خلال الاستقصاء بنسبة عالية من الدقة .

- يوفر الاستقصاء درجة أكبر من الصدق الداخلي، نظراً لتجنب التحيز الناتج عن تأثيرات تدخل الباحث أو مساعديه، في استيفاء البيانات المطلوبة .

- يوفر التلقين الذي يتسم به الاستقصاء درجة كبيرة من التجانس في البيانات، تيسر تصنيف وتسويب هذه البيانات، واستخراج النتائج التي تتسم بالدقة والثبات .

- يوفر الاستقصاء الوقت الكافي للبحوثين، للتفكير في التقرير الذاتي للحقائق والأفكار والآراء المطلوبة، مما ينعكس على دقة البيانات التي يقوم بالبحوث بتسجيلها بنفسه .

وإذا ما أضفنا إلى هذه الأسباب، ما يوفره الاستقصاء من وقت وجهد وتقلات، نظراً لاعتساده على الأدوات النمطية - استمارات الاستقصاء - في جمع المعلومات، وعدم الحاجة إلى جهاز كبير من الباحثين المدربين، فإن هذا يفسر شمول استخدامه في البحوث العلمية، وبصفة خاصة في الدراسات الخاصة بالجمهور .

ورغم ما يتوفر للاستقصاء من مزايا إلا أنه يحتاج إلى مهارة كبيرة في تقنين ومتابعة خطواته ، ودقة عالية في إعداد أدواته، حتى يمكن أن يتجنب الباحث التحيزات التي توجه إلى استخدامه كأداة لجمع البيانات، ومن بين هذه التحيزات ما يلي :

- على الرغم من التوسع في استخدامه، إلا أنه لا يصلح في جميع المواقف، وبصفة خاصة في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الأمية، لأنه يعتمد على الاتصال

التحريري، الذي قتلته استمارة الاستقصاء التي يقوم المبحرث باستيفاء بياناتها بنفسه .

- يؤدي عدم تدخل الباحث أو معاونيه في الاستقصاء إلى عدم إمكانية مراجعة المبحرث لتأكيد من فهمه واستيعابه للأسئلة أو المصطلحات أو الألفاظ التي تحتسبها استمارة الاستقصاء .

- يحتاج الاستقصاء إلى مهارة شديدة في صياغة الأسئلة التي تستهدف معرفة الآراء والأفكار، والمعتقدات، والاتجاهات، التي يصعب الوصول إليها دون التواصل المباشر بين الباحث أو المبحرث، أو بالاعتماد على الأساليب المقتنة في الحصول على المعلومات .

- قلة استجابات المبحرثين إلى الاستقصاء، ويظهر ذلك من خلال قلة الرد من استمارات الاستقصاء، إذ تتراوح بين ١٠-٤٠٪ من إاستمارات المرسله، حتى بعد متابعة المبحرثين لثلاث مرات وبطرق مختلفة . بينما تصل في المقابله إلى ٧٠-٨٠٪ وتختلف هذه النسبة باختلاف مستوى التعليم وأرتفاع الوعي بأهمية المبحرث العلمية في المجتمعات المختلفة .

- لايمكن للمبحرث التعرف على، أو ضبط العوامل أو الظروف التي تمت فيها الإجابة على أسئلة الاستقصاء، والتي قد يكون لها تأثير كبير في تحريف أو تعديل الإجابات .

وبالإضافة إلى هذه التحفظات فإن الباحث يجب أن يقوم باختبارات عديدة لصديق محتوى الإجابات، الذي قد يتأثر بالعوامل المتعددة التي تؤدي إلى تحريف الإجابات لأسباب مرتبطة ببناء الاستقصاء، أو لأسباب مرتبطة باتجاهات المبحرث ومستوى تعليمه وإدراكه لأهمية البحث العلمي بصفة عامة .

طرق

الاستقصاء

يمتثل الاستقصاء البريدي *Mailed Questionnaire* أكثر الطرق شيوعاً، حيث يتم إرسال استمارات الاستقصاء إلى المبحرثين عن طريق البريد بدلاً من تسليمها باليد *Handed Questionnaire* وبذلك فإنه يوفر كثيراً من الوقت والجهد والتنفقات، بالإضافة إلى ما يوفره من تأمين وسرية المعلومات التي يحرم من عليها

المبحوث في كثير من الحالات، وتؤثر إلى حد كبير في نسبة الاستثمارات المرتدة .
وترتبط بالاستقصاء البريدي إلى حد بعيد مزايا الاستقصاء وعيوبه بصفة
عامة، ويحتاج في تصميم الاستثمارات إلى الأسئلة البسيطة والواضحة التي يسهل
لهمها بسهولة، حيث لايسمح للباحث بالشرح والتوضيح .

وتعتبر نسبة الاستثمارات المرتدة من أكبر عيوب الاستقصاء البريدي، ويرى
المخبراء أن معدل الاستجابة إلى هذا الاستقصاء يتأثر بعدد من العوامل أهمها :
(D.Nachmais & Ch.Nachmais 81: 183-6)

- الجهة التي تكفل أو تشارك في دعم أو كلفة الاستقصاء : فكلما كانت هذه
الجهة محددة، ومعروفة وموثوق فيها، مثل الجهات الرسمية والأكاديمية والتي
لا تسمى إلى الربح ، ارتفع معدل الاستجابة إلى الاستقصاء .
ولذلك فإنه دائماً ما ينصح بتسجيل الجهة التي تكفل البحث، أو استخدام
مطبوعاتها، في الخطابات التي ترسل إلى المبحوثين مرفقاً بها استمارات
الاستقصاء . (R.K. Tucher 81: 101)

- مدى اقتناع المبحوث بالاستقصاء : واستخدام المثيرات التي تشجعه على
الاستجابة، مثل التعرف بأهداف البحث بصفة عامة، وأسباب اختياره شخصياً
ضمن هيئة الاستقصاء، والمجالات التي ستستخدم فيها نتائج البحث، ومدى
حاجة البحث العلمي إلى مساعدته أو إسهاماته، وغيرها من المثيرات الخاصة
بالإتصال الإقناعي .

وهناك من يستشير الدافع إلى الاستجابة من خلال تقديم المقابل المادي للمشاركة
في الاستقصاء .

- شكل استمارة الاستقصاء : ذلك أن الكثير من الباحثين يرون أن اختيار نوع
الورق وطريقة الطباعة وتصميم الاستمارة تؤثر في مستويات الاستجابة إلى
الاستقصاء . وإن كانت الأثران ليست ذات تأثير كبير في هذه المستويات .
وهناك من يرى أنه كلما أمكن تحديد طول الاستمارة بما لايزيد عن أربع أو خمس
صفحات، مطبوعة على الوجهين، كلما كان أفضل، لأن المبحوث إذا رأى استمارة
الاستقصاء طويلة فإنه سينحبها جانباً إذا كان مشغولاً، أو ببساطة شديدة سيحده
استجابات سطحية أو ربما يرفض نهائياً استيفاء بياناتها (Nan Lin 76:223) .

- فعالية خطاب الاستقصاء في استقارة المبحوث للاستجابة ، وتزداد فعالية هذا الخطاب *Covertletter* كلما احتوى على المعلومات أو البيانات التي تشرح للمبحوث أهداف البحث وأهميته وأهمية المشاركة في الاستقصاء، وغيرها من البيانات التي يراها بعض الخبراء ضرورية في صياغة خطاب الاستقصاء مثل (T.K. Tucker 81:101-2)

* أن يبدأ الباحث الخطاب بالتعريف بنفسه والجهة التي ينتمي إليها ، وبغرض في هذه الحالة استخدام خطابات هذه الجهة لدعم الثقة في البحث .

* توضيح الجهة التي تكفل البحث أو تدعّمه ، أو تشارك فيه خلال الجهة التي ينتمي إليها الباحث .

* تحديد الهدف من الاستقصاء ، وذلك بتقديم أهداف البحث بصفة عامة ، وأسباب القيام به أو تنظيمه وبيان أهميته .

* توضيح المعايير التي تم على أساسها اختيار المبحوثين ، والطريقة التي تم من خلالها التعرف على أسمائهم وعناوينهم .

* اتجاهاً استخدام نتائج البحث ، سواء في الأبحاث العلمية ، أو في التخطيط واتخاذ القرارات على سهل المثال ، وما إذا كان سيتم نشر هذه النتائج ، ذلك أن من حق المبحوث أن يعرف كيفية الاستفادة من إجاباته .

* الإشارة إلى سرية الأسما ، وعدم طلب تسجيلها إذا لم تدع إليها الحاجة ، وكذلك سرية البيانات .

* بحث المبحوث على التعاون مع البحث ، وتحديد الوقت الكافي لاستكمال الاستقصاء وإعادة .

- ويضاف إلى العوامل السابقة التي تؤثر في مستوى الاستجابات ، مراعاة التعطيل من الأهياء البريدية ، التي تتسبب في إهمال الاستقصاء ، مثل إهمال الظروف المناسب ، وشرء طوابع البريد ، وكتابة عنوان الباحث .. إلى آخره . ولذلك فإنه كثيراً ما يقدم الباحث كل هذه الأمور جاهزة إلى المبحوث ، مثل الظروف مسجلاً عليه العنوان ، وملصقاً عليه طابع البريد ، ليضع فيه الاستمارة بعد استيفاء بياناتها ، ويضمه في أقرب صندوق بريد .

- وكذلك أسلوب المتابعة : فالباحث لا يركن إلى مجرد إرسال الاستمارات بالبريد ، وينتظر الردود والإجابات . ولكنه يجب أن يقوم بالمتابعة المستمرة للمبحوثين

لحثهم على الإجابة، من خلال الاتصالات التليفونية [٣] أمكن، واستغلال المناسبات وإرسال الكروت التذكارية، أو من خلال خطابات المتابعة، التي تستهدف تذكير المبحوث وحثه على الاستجابة .

وعلى الجانب الآخر فإن الاستقصاء غير الهيردى *Handed* . يجنب الباحث الكثير من الصعوبات أو الميوب المرتبطة بالاستقصاء الهيردى، ويقع وسطاً بينه وبين المقابلة، حيث لا يتدخل الباحث أيضاً في توجيه الإجابات، ولكنه يلم الاستمارة ويقوم بشرح أو إيضاح ما يحتاجه المبحوث فقط في إطار الأسئلة المحددة بالاستمارة، دون تجاوز الباحث لأكثر من ذلك .

وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب يضمن نسبة أكبر من الاستجابات، ويناسب الأفراد ذوي المستويات التعليمية الأقل، إلا أنه لا يصلح مع العينات الكبيرة لاحتياجها إلى عدد كبير من مساعدي أو معاوني الباحثين، بالإضافة إلى ما يحتاجه من وقت، وجهد، ونفقات كبيرة .

ويقرب أسلوب المكبرات المنظمة *Deltry* الذي يستخدم في بحوث تقدير السمعين والمشاهدين، من الاستقصاء الهيردى، ويختلف عنه في أن المبحوث يكون معروفاً شخصياً لدى الباحث، ويستخدم نظام المفكرة في الاستقصاء، بإيضاها لدى عينة منطرفة، تقوم باستيفاء بياناتها حول التعرض إلى البرامج وتوقيتاتها، ونسبة التعرض، والأفراد الحاضرين وما إلى ذلك من بيانات تستخدم في تقدير حجم وبناء جمهور السمعين أو المشاهدين، وتقدير البرامج *Rating* ، كل فترة زمنية محددة .

وترسل هذه المفكرة بعد استيفاء بياناتها إلى الهيئة أو المؤسسة صاحبة الاختصاص، لتفريغ إجاباتها وتبويبها، وتحليلها .

ويجمع الاستقصاء التليفوني *Telephone Questionnaire* بين مزايا الاستقصاء والمقابلة، حيث يلتقى الأطراف من خلال الحديث التليفوني، لجمع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة من خلال استقصاء معد مقدماً (مقنن) وذلك حتى يتم التركيز في المعاداة على حدود المعلومات المستهدفة، ولا يؤدي إلى ملل المبحوث من الحديث التليفوني المطول .

ونظراً لأن الاستقصاء التليفوني يجمع بين الباحث والمبحوث، ويقوم فيه الباحث بتوجيه الأسئلة، فكثيراً ما يتم تصنيفه على أنه من طرق المقابلة ويسمى المقابلة

بالتلفون *Telephone- Interview*، إلا أننا لا نرى ذلك حيث لا تتوفر له أهم ما يميز المقابلة، وهو صلاحيتها لدراسة الآراء والمعتقدات والأفكار من خلال التعصق في أغوار المبحوث . والذي لا يسمح به الحديث التلفوني القصير المركز .

ويعتبر الاستقصاء التلفوني بأنه يحقق نسبة استجابات أعلى وأسرع من الاستقصاء البريدي، ويوفر كثيراً من التوفيق والجهود والوقت قياساً بأسلوب المقابلة الشخصية .

ولكن يوظف على هذا الأسلوب أن من يملكون آلة التلفون قد لا يمثلون مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى أن كثيراً من المشتركين لا يسجلون أرقامهم في دليل المشتركين، وإن كان يمكن تلافي ذلك بالاختيار العشوائي للأرقام من قرص التلفون مباشرة دون الرجوع إلى الدليل و الأسماء *Digit Dialing* ، وذلك عندما يصبح من الضروري مشاركة غير المسجلين في دلائل المشتركين . وعادة ما ينصح بإعادة عدم التأثير في استجابات المبحوث بأي شكل خلال الحديث التلفوني، وذلك من خلال التدريب، والتعليمات الواضحة للباحثين التي تحد من التحيز الناتج عن تأثير الباحثين في الحديث التلفوني . وللمحد من التحيز قدم الاتحاد القومى للمذيعين بأمريكا: *National Association of Broadcasters* هذه التوصيات لاتباعها في الاستقصاء التلفوني . (R.D. Wimmer & J.R. Daminick 83 : 128)

- اقرأ الأسئلة كما هي بالضبط .
- لا تقترح إجابات .
- سجل الإجابات والتعليقات بالضبط .
- إذا لم يفهم السؤال، اقرأ مرة ثانية .
- إثارة اهتمام المبحوث، دون التعليق على الإجابة .
- قدم الشكر إلى كل مبحوث لتفرك انطباعاً جيداً في الحديث القالى .

استخدام الشبكات الإلكترونية

من الأساليب المستحدثة التى ارتبطت بظهور شبكات الإتصال الرقمية، ترخيص المواقع الخاصة بالسير الذاتية للأفراد *Home Page* أو الموضوعات أو

المشاركة في المؤتمرات *Useinet* أو البريد الإلكتروني، توظيف مثل هذه الأساليب في استقاء البيانات أو المعلومات أو القياس في الدول أو المناطق البعيدة عن حدود أو إمكانيات الباحث في الانتقال وأجراء المقابلة أو الاستقصاء اليدوي .

وهذه الأساليب أصبحت بديلاً علمياً ومنهجياً للأساليب الورقية حيث تسود في الاتصال والمراجعة وأجراء الحوار الأساليب اللاورقية *Paperless* التي تعتمد على الاتصالات الرقمية، بل إن هذا قد يكون سبباً في زيادة الاستعمارات الورقية لغير المرتدة متى كان الاستقصاء يستهدف القياس أو جمع البيانات في الدول المتقدمة التي أصبحت تعتمد على الكمبيوتر والشبكات في معظم أعمالها وتنفيذ مهامها ومنها المهام العلمية على وجه التحديد حيث تتميز بقلّة الجهد والوقت في إجراء القياس وجمع البيانات .

ويقترب البريد الإلكتروني *Electronic Mail* من الاستقصاء البريدي، حيث يكون المبحوث وعنوان البريد الإلكتروني معروفاً للباحث ليراسله على هذا العنوان وينتظر منه الرد على عنوانه الإلكتروني أيضاً ويقوم بجمع هذه الردود ويتعامل معها منهجياً بنفس أسلوب التعامل مع بيانات الاستقصاء .

أما برامج الكمبيوتر الخاصة بالحدث أو الحوار *Talk* السابق الإشارة إليها في الفصل الرابع لشرب كثيراً من الإتصال التليفوني باستثناء الاختلال الناتج عن الإتصال الشفوي والتحريرى الذى تتميز به برامج الحوار الإلكتروني، وما يرتبط به من تأثيرات خاصة بحامل الوقت وخصائص الأجهزة والشبكات وضوابط التعامل معها .

وبهذا لايسمح البريد الإلكتروني وبرامج الحوار إلا تبادل الحديث أو رسائل مع أفراد معروفين للباحث ولايسمح الإتصال الثنائى بزيادة عدد المبحوثين كثيراً بتأثير حامل الوقت في الإتصال الإلكتروني مع كل مبحوث على حدة . إلا أن الباحث في الحالات التي ينتظر فيها تفاعلاً أكثر أو زيادة في الاستجابة إلى طلباته أو أسئلته فإنه يمكن استخدام الموقع الخاص بسميته الذاتية ليضع عليها أسئلته أو يطرح عليها موضوعه مع التأكيد على حاجته للرد والتعليق *Feedback & Comment* على عنوان البريد الإلكتروني الخاص به .

Feedback and Camment : dr-Abdelhamid @ hot mail com.

أر يختار مرقعاً من مراقع الموضوعات المتخصصة ذات العلاقة بالموضوع أو الأسئلة التي يطرحها ، يضع موضوعه أو أسئلته عليها على إحدى الشبكات المتخصصة مثل الشبكات التعليمية أو شبكات المعاهد والكللياتوغورها . وبذلك الموضوع أو الأسئلة بالمعنوان الإلكتروني الذي ينتظر عليه الاستجابة والتعليق كما سبق أن ذكرنا .

وبفضل أن يضاف في هذه الحالة البيانات التفصيلية للباحث مثل الاسم ورقم الهاتف والفاكس والبريد الصوتي والبريد الإلكتروني لتوثيق الروابط مع المستجيبين إلى الموضوع أو الأسئلة المعروضة على الشبكة .

وهذا النظام يعمل به بتوسع في الترويج للأفكار أو الموضوعات أو المؤسسات وما تقدمه من أنشطة متعددة وكذلك الإعلان عن الكتب أو الاصدارات العلمية المختلفة .

وبراهي عند استخدام الشبكات الرقمية في الاستقصاء ما يلي :

- ١- التأكد من تكرار المستخدمين لهذا الموقع وخصائصهم .
- ٢- الدقة في كتابة البيانات الخاصة بالرد والإتصال مثل عناوين البريد الإلكتروني وأرقام التليفونات والمواقع الأخرى التي يمكن الاستزادة من الإطلاع عليها مثل موقع السيرة الذاتية للباحث .
- ٣- التدريب على الإيجاز والاختصار في صياغة الأفكار أو الموضوعات أو الاستقصاءات الإلكترونية .
- ٤- إثارة اهتمام الآخرين للرد على الاستقصاء أو تسجيل تعليقاتهم .
- ٥- تدعيم الروابط مع الآخرين من خلال عبارات الشكر والثناء والإفادة العلمية .
- ٦- مراعاة توقيتات الإتصال وكتابتها في برامج الحوار .
- ٧- المتابعة المستمرة للبريد الإلكتروني وتخزينه أو طباعته أولاً بأول .

ونشير إلى أن التوسع في استخدام الشبكات الرقمية في البحث العلمي والتقصي وجمع البيانات أصبح - تقريباً - بدلاً عن إجراء المقابلات الشخصية والاستقصاء البريدية ، حيث يتزايد الإهتمام بإنتاج النظم والبرامج التي تسهم في تبسيط هذه العمليات من خلال الإتصال الإلكتروني كما سبق أن أشرنا في الفصل الرابع .

تصميم استمارة الاستقصاء

تعرف استمارة الاستقصاء - كما سبق أن أوضحنا - بأنها شكل مطبوع، يحتوي على مجموعة من الأسئلة، موجهة إلى عينة من الأفراد، حول موضوع أو موضوعات الدراسة.

ويمكن استخدامها بعد تصميمها الذي يتفق مع أهداف الدراسة، بالشكل الذي يتفق أيضاً مع أسلوب جمع البيانات، فتعرف في الاستقصاء باستمارة الاستقصاء. *Questionnaire* وتعرف في المقابلة باستمارة المقابلة *Schedule Interview* وفي المجالين قد يحتاج الباحث تصميمًا معينًا للاستمارة وماتصويره من أسئلة لا يختلف فقط باختلاف أسلوب جمع البيانات، ولكن باختلاف طبيعة البيانات المطلوبة وخصائص المبحوثين الذين يمثلون عينة البحث.

وبذلك نعتبر استمارة الاستقصاء أداة لجمع البيانات، وتستخدم مع كل الأساليب الخاصة بجمع البيانات بعد أن يتم تكيف تصميمها لمتلقي وطبيعة البيانات المطلوبة، وخصائص المبحوثين. وتكون دليلاً للباحث في جمع هذه البيانات من مقررات عينة البحث.

خطوات تصميم استمارة الاستقصاء

تمر مراحل أو خطوات تصميم استمارة الاستقصاء بالمراحل التالية :

- تحديد إطار البيانات المطلوبة ونوعها .
- تحديد نوع الاستمارة، ونوع الأسئلة المطلوبة .
- إعداد الاستمارة في صورتها الأولية، ووضع الأسئلة في أشكالها المختارة .
- اختبار الاستمارة .
- إعداد الاستمارة في صورتها النهائية .

أولاً :مراجعة إطار البيانات وتحديد نوعها

تعتبر مشكلة البحث، والملاحظات الفرضية أو التساؤلات المطروحة، هي المرجع الأساسي في تحديد إطار البيانات المطلوب جمعها، ذلك أن تحديد المشكلة يعني بداية تحديد العناصر التي يتم دراستها والمستهدف من الدراسة، والأطر المكانية والزمنية والبشرية التي ترتبط بهذه الدراسة .

كما أن العلاقات الفرضية تحدد بدقة المتغيرات التي يتم دراستها، وتحدد أيضاً التساؤلات المطروحة في حالة استخدامها بدلاً من صياغة الفروض العلمية، وكذلك حدود ومجالات الإجابات المستهدفة من هذه التساؤلات .

وهذه الاجراءات البحثية التي يقوم بها الباحث تحدد العناصر والمتغيرات التي سوف يتم دراستها، والتي تعتبر الإطار العام للبيانات المطلوبة، ويقوم الباحث بمراجعتها، وإعادة ترتيبها وتصنيفها، لتحديد كفايتها، ونوعها .

وطبقاً لأهداف البحث في دراسة الجمهور، فإن البيانات المستهدفة لا تخرج عن حدود السمات العامة، والسمات الاجتماعية والفردية لهذا الجمهور، وكذلك البيانات الخاصة بالسلوك الإيجابي .

وهذه البيانات قد تعبر عن حقائق، أو عن آراء واتجاهات ومعتقدات أو مشاعر، أو عن السلوك في الماضي أو الحاضر .

وطبقاً لنوعية هذه البيانات المستهدفة يتم تقسيم الأسئلة التي نضعها استمارة الاستقصاء إلى الأنواع التالية: (L.M.Kidder 81:135-59 & D.Nachmias 81:204-212)

١- أسئلة تستهدف التعرف على الحقائق :

وهي الأسئلة التي تستهدف التعرف على سمات الفرد وخصائصه، مثل السن، النوع، التعليم، المهنة، والحالة الزوجية، الدخل، الظروف البيئية والاجتماعية... وغيرها من السمات التي تميز الأفراد ويمكن تصنيفها في فئات تصف جمهور المتلقين، أو تفسر التباين بينها في الاتجاهات والآراء والسلوك .

وعادة ما تنقسم الإجابة على هذه الأسئلة بالدقة، خاصة إذا صمم لتحديد هذه الفئات بدقة، وكانت الأسئلة لاقتل حرجاً أو تهديداً للمبحوث من وجهة نظره .

ويمكن من خلال المقارنة، أو استخدام الأسئلة العاكهة، اختبار هذه الحقائق والتأكد من صحة الإجابات المعيرة عنها .

٢- أسئلة تستهدف التعرف على الآراء والاتجاهات والمعتقدات والمشاعر

ويرتبط بهذا النوع العديد من الصعوبات التي يجب أن يراعيها الباحث، بداية من عدم كفاية البيانات الخاصة بهذه الموضوعات، وعدم معرفة الفرد بها أو تحديدها قبل الاستقصاء، أو المقابلة، إلى عدم إمكانية تحديد أوزان أو معايير ثابتة لتحديد

الانجاء أو الرأي، وكثافته، أو عدم فهم المبحوث في حالات الاستقصاء البريدي، للسؤال بالمعنى الذي يستهدفه الباحث بدقة. فقد يوافق المبحوث على برنامج معين لكنه لا يوافق على طريقة تقديمه .

وتظهر الصعوبة أكثر في قياس الانجاءات، التي تحتاج إلى استخدام العديد من المقاييس أو الأوزان، بينما لا تظهر بنفس الدرجة في قياس الرأي الذي يمكن تحييده بنسبة من يوافق أو لا يوافق على موضوع الرأي المراد قياسه .

وعلى الرغم من أن الأسئلة التي تستهدف التعرف على الحقائق، والآراء والانجاءات وغيرها من العناصر الفكرية أو المعنوية، قد تستهدف الوصف، إلا أن الأخيرة تحتاج إلى مهارات كبيرة في صياغة الأسئلة واختيار شكلها وتعدادها، حتى تعكس إلى حد بعيد حقبة الانجاءات أو الآراء أو المظاهر أو المعتقدات .

٣- أسئلة تستهدف التعرف على السلوك في الماضي والحاضر

وهي الأسئلة التي يدور محتواها حول التعرف على الدور الاتصالي للفرد، وسلوكه نحو وسائل الإعلام ومفرداتها، وترتبط بالتساؤلات الخاصة بالتفضيل والاعتماد، وتشمل التعرض لهذه الوسائل وانجاءاته منها، بحيث تعبر عن النشاط الاتصالي للفرد في المحلية الإعلامية، وتجييب على السؤال كيف...؟ و....ماذا...؟ وكذلك مجموعة الأسئلة التكميلية التي ترتبط بالسؤال العام، لماذا...؟ في محاولة للتعرف على تفسير الفرد للسلوك .

ويضيف باكستروم - سيزار نوعاً آخر من البيانات التي تستهدفها الأسئلة وهي الأسئلة المعرفية *Information Questions* التي تهدف الكشف عما يعرفه الناس، ودرجة المعرفة، ومصادرها، وبناءة معرفتهم بالوقائع والأحداث .

فما يقرأ الفرد أو يتعرض إليه يرتبط أيضاً بالانجاءات الأفراد، وهي أساس السلوك الاتقائي، حيث يعرضون أنفسهم انتقائياً للمعرفة، ويدركون، ويتذكرون انتقائياً (Ch.M.Backstrom & G.M.Cesar 81: 126-127) .

وكما يرى باكستروم وسيزار فإن الأنواع السابقة من المعلومات تستهدف استجابات للكشف عن وجود أو غياب هذه الأنواع من المعلومات (خصائص أو سمات) الانجاءات والآراء-أنماط السلوك-المعرفة) ودرجات أو مستويات التعشيل أو الوجود والغياب لهذه الأنواع من المعلومات مثل كثافة الآراء والانجاءات وشدتها .

وبالإضافة إلى ماسبق يضيف تان (A.S. Tan 85:46) نوعاً آخر وهو الأسئلة التي تستهدف الصور الذهنية *Image* . حيث تستهدف الكشف عن الصفات وكمياتها وشدتها من خلال استخدام المقاييس التي تعد لهذا الغرض .

ثانياً : تحديد نوع الاستمارة ونوع الأسئلة المستخدمة

يؤثر نوع البيانات المطلوبة التي يعكسها محتوى الأسئلة، في نوع الاستمارة من جانب، ونوع الأسئلة المختارة من جانب آخر .

وهناك نوعان من استمارات الاستقصاء حسب نوع البيانات ومحتوى الأسئلة :

الاستقصاء الملقن *Structured*

وهو الذي يتضمن الأسئلة التي تستهدف التعرف على الحقائق، أو السلوك المحدد من خلال مجموعة من الأسئلة المعدة مسبقاً . ذات البدائل المحدودة في استجابات المبحوثين، التي يمكن الوصول إليها من خلال البيانات المتوفرة عن موضوع البحث والدراسة .

وهذا النوع هو أنسب الأنواع استخداماً في الاستقصاء اليريدى، نظراً لسهولة إعداده، ولتحديد الاستجابات الخاصة بالأسئلة، دون وجود الباحث أثناء الإجابة .

الاستقصاء غير الملقن *Unstructured*

وهو الذي يعطى حرية أكثر للمبحوثين في الإجابة على الأسئلة التي يضمنها الاستقصاء . بالطريقة والألفاظ والتركيبات اللفظية التي تناسبهم، بدلاً من إجبارهم على اختيار الاستجابات من بين البدائل التي يضمنها الاستقصاء الملقن .

وهذا النوع من الاستقصاء يستهدف التعرف على الآراء، والاتجاهات، والمعتقدات، والمشاعر، التي يصعب الكشف عنها من خلال الاستقصاء الملقن .

يستخدم أيضاً في حالة عدم توفر البيانات الكافية عن موضوع الدراسة، التي تسهم في تحديد بدائل الاستجابات، والخيارات المتاحة في الإجابات، فوتم الاكتفاء بملء فم الموضوعات في الأسئلة العامة التي يضمنها هذا النوع من الاستقصاء .

وكذلك يؤثر نوع البيانات، ونوع الاستقصاء، في نوع الأسئلة المقترحة التي يمكن تمييزها بالأنواع الثلاثة التالية : (P.J.Labaw 80: 132-51)

١- الأسئلة المفتوحة ذات الإجابة الحرة

Open-Ended Questions and Without Precoded Answer Categories

وهي التي يترك للباحث حرية الإجابة عليها بالطريقة والأسلوب الذي يراه، دون إجباره على اختيار إجابة محددة مسبقاً، أو بدليل من بين الإجابات المحددة مسبقاً .

ويستخدم هذا النوع يتوسع في الحالات الآتية :

- الرغبة في معرفة الدوافع والاتجاهات والآراء والأفكار والمشاعر، والتي لا يمكن أن تعكسها إجابات أو مقاييس لفظية، ويمكن أن تختلف من فرد إلى آخر، باختلاف السمات العامة والاجتماعية والبيئية، كما يمكن أن يختلف درجة الإحساس بها، أو الكشف عنها أيضاً، مما يجعل هناك صعوبة في تنميط الإجابات، فيفضل أن يترك للمبحوث الإجابة عنها بالطريقة والأسلوب الذي يراه .

- التعرف على مدى معرفة الفرد للمعاني التي له مكتنفها الغموض، خصوصاً في الدراسات التي تتباين فيها المستويات التعليمية للجمهور المستهدف، مثل السؤال حول تفضيل البرامج الثقافية ... فيكون السؤال ماذا يعنى مفهوم الثقافة من وجهة نظرك...!

- في الحالات التي تنقسم بالنقص في البيانات الخاصة بموضوع الدراسة، أو أحد جوانبه، مما يجعل هناك صعوبة في تحديد استجابات محتملة للأسئلة المطروحة، وتظهر بصفة خاصة في الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الاستقصائية .

ونظراً لاحتمالات التباين في فهم السؤال بنفس المستوى من كل المبحوثين، فإن هذا النوع من الأسئلة غالباً ما يكون نادر الاستخدام في الاستقصاء البريدي، ويستخدم في أسلوب المقابلة، التي تحتاج إلى تدريب عالٍ للارتفاع بمهارة الباحثين على إمكانات تسجيل آراء وأفكار المبحوثين بدقة، وإدارة المقابلة حتى لا يخرج المبحوث عن موضوع السؤال .

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا النوع من الأسئلة غالباً ما يواجه بصعوبات تصنيف وتبريد الإجابات، بشكل إحصائي أو كمي .

٢- الأسئلة المفتوحة ذات الإجابات المحددة

Open-Ended With Precoded Answers

وهذا النوع من الأسئلة يحاول أن يتجاوز الصعوبات الخاصة بإمكانيات

لتصنيف وتدريب الإجابات في الأسئلة المفتوحة ذات الإجابات الحرة، وكذلك صعوبات استخدام بدائل عديدة للإجابات قد تبحث على الملل أو تؤدي إلى تحريف الإجابات في الأسئلة المشقة .

وقد تم استخدام هذا النوع من الأسئلة، على إعطاء الحرية كاملة للمبحوث في الإجابة بالطريقة والأسلوب الذي يراه، مع احتفاظ الباحث برموز أو فئات الإجابات المحتملة للمبحوث دون أن يطلع عليها، ويقوم على أساسها الباحث بتحويل الإجابات الحرة للمبحوث إلى فئات أو رموز يسهل ترميزها وتصنيفها .

فعندما نسال الفرد عن اهتمامه بالبرنامج الإخباري المسائي - على سبيل المثال - من خلال السؤال التالي : هل هناك أسباب خاصة لاهتمامك بهذا البرنامج ... ؟

فمكون إجابته الحرة كالآتي: عادة ما يطلع هذا البرنامج عقب نشرة الأخبار المسائية، التي أحرص على الاستماع إليها يوميًا، ولقد قمت تحليل لبعض الأخبار المذاعة فيها، التي تهملني في غنى تمامًا عن قراءة جرائد الصباح ...

فهنا نجد أن المبحوث قدم إجابات، يقوم الباحث بترميزها - أثناء المقابلة ودون علم المبحوث - حسب الفئات الموضوعة مسبقًا كالآتي :

- ملاحظة وثقت البرنامج ١
- يساعد على اكتساب المعارف العام ٢
- يقدم بديلاً عن الجرائد الصباحية ٣

ومن الطبيعي ألا تستخدم هذه الأسئلة إلا في حالات المقابلة، حيث تتطلب المراجعة والاستماع إلى المبحوث، وتعتمد على المقررات الآتية :

- قدرة الباحث أو القائم بالمقابلة على الاستماع جيداً إلى الإجابات، ويجب ألا يكون ذلك مجرداً لاستخدام أجهزة التسجيل، لأن كثيراً من المبحوثين يمارضون تماماً استخدام أجهزة التسجيل أثناء المقابلة، إلا في حالات نادرة ترتبط بشخصية المبحوث وطبيعة موضوع المقابلة .

- قدرة الباحث على التفسير الصحيح للإجابات والقدرة على اختيار الرموز أو الفئات المناسبة لها بدقة من بين فئات الترميز التي يستخدمها الباحث . وهذه القدرات تحتاج إلى تدريب عالٍ للباحثين على استنتاج كافة الأسئلة المحتملة، ووضع الإجابات الطويلة في أحد الفئات القائمة، خصوصاً إذا تعددت الإجابات مع تعدد مفردات عينة البحث، فتشكل صعوبة في الترميز والتصنيف .

٣- الأسئلة المغلقة *Closed - Ended Questions*

وتعتبر أكثر الأنواع شيوعاً في الاستقصاء نظراً لما توفره من وقت وجهد في الترميز والتبويب، والتصنيف والتحليل الإحصائي للإجابات .

وتعتمد هذه الأسئلة على مجموعة من الإجابات المحددة مسبقاً، التي تعتبر البدائل أو الخيارات التي يختار منها المبحوث ما يتفق مع ما يرمى إليه أو يستهدفه بالإجابة .

وتستخدم هذه الأسئلة بصفة خاصة في حالة الرغبة في الحصول على البيانات المرتبطة بالحقائق أو السلوك الظاهر، أو الأمور التي يمكن تحديد استجاباتها المحتملة بدقة .

وعلى الرغم من مزايا استخدام هذه الأسئلة إلا أنها تحتاج إلى اختيارات عديدة للتأكد من صدق المحتوى *Validity Content* ، لأنه من الضروري أن يكون هناك اتفاق بين ما يعنيه الباحث بالاستجابات البديلة، وما يعنيه المبحوث باختياره منها . ونتيجة لذلك فإنه من النادر استخدامها في الحصول على البيانات الخاصة بالاتجاهات أو الآراء أو المعتقدات، التي يمكن أن تختلف حولها التفسيرات، أو الحدود التي تقفلها أوزان أو مقاييس الاستجابات مثل درجات مهم/ مهم جداً/ كبيرة/ صغيرة/ ضعيفة.... وهكذا .

ولايهدف استخدام هذه الأنواع من الأسئلة على استمارات أو موضوعات، أو بيانات معينة، ولكن استخدامها يرتبط برؤية الباحث لطبيعة موضوع الدراسة، والعينة المختارة، وطبيعة البيانات المطلوبة، والأساليب الإحصائية التي سيستخدمها في تصنيف وتبويب النتائج وتحليلها .

وهناك عدة معايير للاختيار بين أي من أنواع الأسئلة السابقة في

تصميم الاستمارة . (D Nachmais & Ch Nachmais 81:214)

- موضوع الاستقصاء : فإذا كان موضوع الاستقصاء يستهدف التصنيف من خلال تعبيرات ذات أوزان محددة مثل نعم/ لا، أوافق/ لا أوافق، أو التقدير التي يستهدف الكشف عن الترتيب أو الدرجة والكثافة، فإن الأسئلة المغلقة تعتبر أفضل استخداماً . أما إذا كان الموضوع يستهدف التعرف على عملية تكوين هذه التقديرات وأسبابها، فإن الأسئلة المفتوحة تعتبر أكثر مناسبة .

- مستوى المعلومات المتاحة عند المبحر عن موضوع الاستقصاء، ذلك أن النص في هذا المجال يجعل الباحث يلجأ إلى الأسئلة المفتوحة لتكون مرشداً له في توجيه الإجابة، بينما تعتبر الأسئلة المغلقة أكثر مناسبة حينما يكون الموضع حول سمات أو خبرات المبحر التي يدركها جيداً .
- وتعتبر الأسئلة المفتوحة أكثر مناسبة للتعبير عن الآراء أو الاتجاهات، لأن الأسئلة المغلقة في هذه الحالة لن تقدم تعبيراً صادقاً عما يعنيه المبحر .
- مستوى الدافع إلى الإجابة على أسئلة الاستقصاء فالأسئلة المغلقة تحتاج إلى دافع بسيط، لارتفاع مستوى وعي المبحر أو إدراكه وتفاعله مع موضوع الاستقصاء على سهل المثال، بينما تحتاج الأسئلة المفتوحة إلى دافع أقوى، تظهر الاتصال بين الباحث والمبحر التي يحصل عادة في أسلوب المتابعة الشخصية .

ثالثاً : إهداء الاستمارة في صورتها الأولية وضع الأسئلة في أشكالها المختارة

- بعد أن يتخذ الباحث قراره بشأن نوع الأسئلة المختارة، فإنه يبدأ في إهداء الاستمارة في صورتها الأولية، والتي ترتبط بداية باختيار شكل الأسئلة، وصياغتها وترتيبها على صفحة أو صفحات استمارة الاستقصاء .
- ولا توجد بدائل في شكل الأسئلة المفتوحة، فهي أسئلة تبدأ عادة بأدوات الاستفهام المعروفة، ويترك للمبحر مساحة كافية لتسجيل إجابته بالأسلوب والطريقة التي يراها، أو يسجلها الباحث كما يعنيه المبحر، أو يحولها الباحث إلى الفئات السابق ترميزها وإعدادها بما يتفق مع الإجابات في الأسئلة المفتوحة ذات الإجابات السابق ترميزها .
- أما في الأسئلة المغلقة، أو ذات النهايات المغلقة فإن هناك عدداً من الأشكال التي توضع فيها الأسئلة وإجاباتها المحتملة، يختار منها الباحث ما يتفق مع طبيعة موضوع السؤال والبدائل المحتملة للإجابة، وهي كما سبق أن قلنا في الفصل السابق تنتمي إلى مقاييس التصنيف والترتيب وتصلح لتحقيق هذه الأهداف والمخرج بتقديرات الخصائص والسمات وترتيب الاستجابات، ومن الأشكال الشائعة ما يلي :

- الاستجابات الثنائية Dichotomouse Response

وهي عبارة عن بدلين فقط للاستجابات، يختار منها المبحوث واحدة فقط، وأبسطها نعم/ لا، أو أوافق/ لا أوافق . مثل :

- تشاهد البرامج الثقافية في التلفزيون نعم () لا ()
- يجب زيادة الوقت المخصص للبرامج الثقافية أوافق () لا أوافق ()

- المهارات المتعددة Multiple Choise

ولمى هذا النوع تتعدد الاستجابات للسؤال الواحد، ويختار منها المبحوث استجابة واحدة تتفق مع الحقيقة المطلوبة، مثل فئات السن، أو فئات الدخل، أو فئات المستوى التعليمي أو غيرها من الفئات الخاصة بالسمات العامة أو الاجتماعية والفردية، أو فئات السلوك المرتبطة بالاهتمام والتفضيل .

تفضل من الجرائد الصباحية جريدة....

- الأهرام ()
- الأخبار ()
- أخبار اليوم ()
- الجمهورية ()

وقد يسمح للمبحوث باختيار أكثر من استجابة من الاستجابات المتعددة، يرى أنها تتفق مع رأيه أو وجهة نظره، ويظهر استخدام هذا الشكل من الأسئلة في الأسئلة التي تبحث في التفضيل والاهتمام، والاستخدام والإشباع أو لتحقيق الحاجات ومن الأمثلة على هذا الشكل مايلي :

* البرامج التي تفضل مشاهدتها في القناة الأولى بالتلفزيون :

- البرامج الإخبارية ()
- البرامج الثقافية ()
- البرامج الدينية ()
- البرامج الصحية ()
- البرامج الزراعية ()
- البرامج الرياضية ()

وفي هذه الحالة فإن البحوث يمكنه أن يختار أكثر من استجابة تعبر عن تفضيله ويحدد اختياره بعلاقة توضع بين أقواس البدائل المختارة مثل علامة () .

* لحرص على مشاهدة التمثيلات والمسلسلات التلفزيونية.. لأنها :

- تقدم معارف جديدة ()
- تعالج مشكلات المجتمع ()
- تعالج مشكلات الأسرة ()
- تروح عن النفس ()
- تعمل الوقت ()

وبإحدى في تحديد بدائل الاستجابات أن تكون كافية بحيث تشمل البدائل المتوقعة، ويحدد البحوث من بينها ما يناسب رأيه أو وجهة نظره، وذلك حتى لا تتكرر فئة أخرى، أو غير ما ذكر، والتي تشكل صعوبة في التصنيف والتقييم وإجراء اختبارات صدق وثبات النتائج، وفي حالة زيادة عدد المهارات أو البدائل إلى حد يصعب تسجيله في الأسئلة المفلطة، فإنه يفضل في هذه الحالة أن تترك الإجابة حرة أو مفتوحة، حتى تترك الحرية للبحوث في الإجابة دون أن يشعر أن هذه المهارات المحدودة تشكل قيداً على اختياره من خارجها .

وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تتميز المهارات أو البدائل بالاستقلال، بحيث يمثل كل خيار أو بديل وحدة مستقلة متميزة، لا تتداخل مع غيرها من المهارات أو البدائل في التصنيف .

- المهارات المتعددة ذات العلاقة *Related Multiple Choise*

ويصلح استخدام هذا الشكل من الأسئلة في الحالات التي يسعى الباحث فيها إلى التعرف على علاقات التفضيل والاهتمام بين الوسائل والفردات وبعضها، أو العلاقة بين الاستخدام والإشباع وتحقيق الحاجات التي تكشف عن التفضيل ودوافعه أو أسياها .

فيمكن على سبيل المثال دراسة العلاقة بين تفضيل الفرد لصحيفة معينة، ومحطة إذاعية، في وقت واحد من خلال هذا الشكل، كالآتي :

ضع علامة () أمام الجرائد التي تفضل قراءتها، والقنوات التلفزيونية التي تفضل مشاهدتها :

- القناة الأولى .

- القناة الثانية .

- القناة الفضائية المصرية .

- القنوات المحلية .

- قناة النيل .

أو تقدير مستويات القراءة لصحف، التي تعكس التفضيل والاهتمام المقارن
بينها، مثل : من بين الجرائد الصباحية التالية، أذكر درجة انتظامك في قراءتها :

أقرأها بانتظام أحياناً نادراً لا أقرأها

الأهرام

الأخبار

الجمهورية

أخبار اليوم

أو تستخدم في التعرف على العلاقة بين استخدام الوسائل أو المفردات،
والدوافع أو الحاجات التي توفرها مثل :

من بين وسائل الإعلام الآتية، ضع () أمام الأسباب التي تجعلك تهتم
عليها :

الصحف الراديو التلفزيون

- اكتسب معارف جديدة .

- تعالج مشكلات المجتمع .

- ترويح عن النفس .

- تقتل الوقت .

ويراعى عدم استخدام هذا الشكل من الأسئلة، بدلاً عن سؤالين كل منها
يحتاج إلى استجابة واحدة، توفيراً للوقت أو المساحة، لأن استخدامه يرتبط بمستوى
عال من التعليم لدى المتحورين، ومهارة عالية للباحث في صياغة العلاقة بين
العناصر الرأسية والأفقية، وإمكانات تصنيفها وتبويبها بسهولة ويسر .

- الترتيب حسب الأهمية : *Rank - Ordering*

ويستخدم هذا الشكل في الحالات التي يرى فيها الباحث أهمية متفاوتة بين عناصر متعددة، تتفاوت درجة اهتمام وإدراك المبحوث لها .

ويطلب الباحث إما ترتيب العناصر في الاستمارة، أو إعطاء أرقام لهذه العناصر تدل على درجة الأهمية، مهما اختلفت مواقع هذه العناصر في الاستمارة .

مثل : رتب البرامج الآتية حسب درجة اهتمامك بها :

البرامج الإخبارية/ البرامج الثقافية/ البرامج الدينية/ إلى آخره .

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

أو يتم صياغة الترتيب كالآتي :

رتب البرامج الآتية من ١ - ١٠ (مثلاً) حسب درجة اهتمامك بها :

- البرامج الإخبارية (٢)

- البرامج الدينية (١)

- البرامج الثقافية (٣)

- البرامج الرياضية (٧)

- (٥)

وبما هي في الأسئلة الخاصة بالترتيب ألا تكون العناصر المراد ترتيبها، كثيرة ومتعددة تزيد من حيرة المبحوث، وتسبب له ارتباكاً أثناء الترتيب، وكلما كان عدد العناصر صغيراً، كلما كان الترتيب أكثر سهولة للمبحوث والتحليل الإحصائي .

ويتفق الترتيب حسب الأهمية مع مستوى القياس الترتيبي *Ordinal Scale*

الذي يقتضي من الباحث وضع ترتيب لنتائج الرصد، حتى يوضح التباين في الاختيار من خلال هذا الترتيب، أو يعطي درجات تنازلية للمستويات يعبر أعلاها عن المستوى الأعلى في التقدير أو الاختيار مثل :

ضع درجة من ١ - ١٠ تعبر عن درجة تفضلك للموضوعات التالية :

- الموضوعات السياسية . ()
- الموضوعات الاقتصادية . ()
- الموضوعات الدينية . ()
- الموضوعات الرياضية . ()
- الموضوعات الفنية . ()
- ()
- ()
- ()

وبلاحظ أن الدرجة التي أعطها المبحر، قامت بترتيب العناصر ترتيباً يعكس رأيه في الموضوع، الذي يمكن تفسيره بعدم موافقته على موضوع السؤال فأعطاه أعلى درجة في التقدير .

- المجالات الفاصلة *Interval Scales*

ويمثل هذا النوع من الأسئلة في مقاييس الاتجاهات والتقدير التي سبق الإشارة إليها في الفصل السابق، وتستخدم بموضوع في قياسات الرأي والاتجاه والتفضيل، وذلك بأن يطلب من المبحر اختيار الفواصل، أو المسافات الدالة على رأيه أو اتجاهه من موضوع السؤال، الذي يقع بين رأيين متباينين يعبر عنهما للفظ، فيطلق عليه مقياس التباين الدلالي *Semantic Differential Scale* - كما سبق أن أشرنا - أو مقياس المسافات الخمس، أو السبع، *Five or Seven - Step Rating Scale*، حيث تقع هذه المسافات أو الفواصل بين الألفاظ المتعابضة ذات الدلالة، على أطراف الاتجاه، أو الرأي، فتعكس شدة أو كثافة الاتجاه، أو تأييد أو معارضة الرأي، وتستخدم مثل هذه الأسئلة أيضاً في وصف الصورة الذهنية من خلال خصائص الصفات التي ترسم هذه الصورة .

| | | | | | | |
|----------|---|---|---|---|---|---------------------|
| مستأز | - | - | - | - | - | ضعيف |
| مفهد | - | - | - | - | - | غير مفهد |
| مهم جداً | - | - | - | - | - | غير مهم على الإطلاق |

وفي قياس الاتجاهات أو تقدير الأوزان، يتوسط هذه المجالات التقدير العفوي أو المحايد، بحيث يمثل الاتجاه نحو اليمين واليسار الاتجاه الموجب والسالب بنفس الأوزان .

| موافق للغاية | | | محايد | | | معارض للغاية | | |
|--------------|---|---|-------|---|---|--------------|---|---|
| ٣ | ٢ | ١ | صفر | ١ | ٢ | ٣ | ٢ | ٣ |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - |

والمبحوث في هذه الحالة يؤشر على المسافة التي يرى أنها تقرب من الاتجاه الذي يعبئه، فبعبارة أخرى، يعبئها التي يحتفظ بها الباحث عن شدة أو كثافة هذا الاتجاه .

- العبارات الجبرية *Forced Choix*

وهذه تتفق مع الأسئلة السببية، التي تكون قد انضمت أولاً إلى إجابة بالتميل أو عدم التفضل، ولذلك لا يطرح على المبحوث استجابات تعكس نهائياً ما، وليكتفوا كلها بتمكس أسباباً أو دوافع يرى الباحث أنها تمثل كل الاستجابات البديلة ويختار المبحوث منها، ولا يترك له حرية رفضها أو اختيار غيرها من السؤال التابع (... أذكر الأسباب الأخرى)، الذي يأتي بعد هذه الأسباب، ولكن يقتصر على ما يراه الباحث فقط، والذي يعرض من خلال تكرار الإجابة في أشكال مختلفة .

اختر عبارة واحدة من العبارات التالية :

(١) - أشاهد التلفزيون للتسلية .

- أشاهد التلفزيون لقتل الوقت .

(٢) - أقرأ الصحف لزيادة معلوماتي .

- أقرأ الصحف لمعرفة أخبار العالم .

ومن خلال الأسئلة المتكررة يمكن للباحث التعرف على نماذج السلوك والاتجاهات وأسبابها أو دوافعها .

- ملأ الفراغات *Fill-in- The Blank*

وتستهدف مثل هذه الأسئلة استدعاء المعلومات لدى المبحوث، ومساعدته على التذكر من خلال السياق الناقص، الذي يملأ فراغاته بكلمات أو جمل تمكس

معرفة بالموضوع، أو معلوماته عنه .

وتستخدم يتوسع في تحديد مستويات المعرفة واختياراتها مثل :

- القصة الإخبارية الرئيسية في الصفحة الأولى من جرائد السبت كانت حوله....

- برنامج عالم الحيوان يوم..... من كل أسبوع .

وأشكال هذه الأسئلة ليست على سبيل المحصر، ولكنها على سبيل المثال، ذلك أن الباحث يمكنه أن يقدم بتصميم العديد من الأشكال التي تتفق مع طرق القياس الرئيسية التي تستخدم في مجال مقارنة وتقوم الاستجابات، مثل القياس الأسّي أو اللغوي *Nominal* أو الترتيب *Ordering*، أو الفاصل *Interval* ولها تطبيقات متعددة . كما يمكن استخدام الصور والرسومات المرتبطة بموضوع السؤال ، أو المحددة للاستجابات في الاستقصاءات التي تصمم للأطفال على سبيل المثال .

صياغة الأسئلة

يعتبر تحقيق النموذج الاتصالي في بناء استمارة الاستقصاء، الأساس الأول لصديق هذه الاستمارة في تحقيق أهدافها الدراسية، ويرتبط بتحقيق النموذج الاتصالي بداية صياغة الرموز والمعاني في أسئلة الاستقصاء بحيث تكون منهومة تكمل من الباحث والمبحر بنفس المستوى .

ولذلك فإنه يجب أن تكون أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى الباحث إلى تحقيقها في عملية الاستقصاء، تحقيق التواصل بين الباحث والمبحر، وتوفير الكثير من الجهد والوقت في اختيار صديق الاستمارة .

وهناك العديد من المبادئ أو القواعد التي يجب أن يراعيها الباحث في صياغة أسئلة الاستقصاء، التي تساعد على تجاوز القموض في الأسئلة، وتجنب المبحر الحيرة أو الارتباك التي تؤدي إلى التحريف غير المقصود في الإجابات أو إهمال بعض الأسئلة، أو الاستمارة كلها .

ومن هذه المبادئ والقواعد ما يلي :

- تجنب الأسئلة المزدوجة *Double-Barreled Questions* ، وهي الأسئلة التي تستهدف إجابتين من خلال سؤال واحد، قد يختلف الرأي فيهما، وتعتمد في صياغتها على حرف العطف أو البدل مثل :

هل توافق على تكرار إذاعة برنامج حديث المدينة في القناة الثانية أيضاً ، وفي فترة السهرة ؟
أوافق لا أوافق

ففي هذا المثال قد يوافق المبحرث على تكرار إذاعة البرنامج ، لكنه لا يوافق على أن يكون في فترة السهرة ، فلابد مجالاً لتسجيل الرأيين لأن الإجابة لا تحصل إلا استجابة واحدة للسؤال المزوج .

وأيضاً : توافق على تغيير التعليق الأخباري، ببرنامج «دائرة الحوار» أو «وجهها لوجه»
أوافق لا أوافق

لا يثير الأمر مشكلة للمبحرث، إذا ما كانت الموافقة أو عدم الموافقة على برامج واحد، ولكن ذكر برنامج «دائرة الحوار» أو «وجهها لوجه»، يسبب حيرة للمبحرث الذي يوافق على التغيير ولكنه لا يدرى كيف يحدد البرنامج البديل، حيث لا يوجد مجالاً للاستجابة خاصة بهذا الاختيار .

ففي السؤالين السابقين يفضل صياغتهما في سؤالين مستقلين كالآتي :

هل توافق على تكرار إذاعة برنامج حديث المدينة في القناة الثانية أيضاً ؟

أوافق لا أوافق

في حالة الموافقة على الإذاعة، هل توافق على إذاعته في فترة السهرة؟

أوافق لا أوافق

وبالنسبة للسؤال الثاني، يكون الجزء الثاني من السؤال :

في حالة الموافقة على تغيير التعليق الأخباري، تفضل أن يذاع بدلاً من :

- دائرة الحوار .

- وجهها لوجه .

- أن يتجنب الباحث صياغة الأسئلة السالبة Negative ، وهي الأسئلة التي تسأل

بالنفي، أو تسأل عن الجانب السلبي في موضوع السؤال، فتسبب حيرة للمبحرث

في الإجابة، مثل :

من بين الأسباب الآتية لقراءة الصحف، حدد الأسباب التي لا توافق عليها :

- تقدم المعلومات والتفسيرات حول الشؤون العامة .

- أداة ضرورية في نظام الحياة اليومية .

- الهروب من متاعب الحياة اليومية .

- تساعد على اكتساب المظهر الاجتماعي .
- أداة للتواصل الاجتماعي والتعرف على مشكلات واحتمالات الناس .
- وكذلك مثل :

* من بين الصحف الآتية، أذكر الصحف التي لا تقرأها .
* لا توافق على إنشاء قناة تلفزيونية ثالثة نعم () لا ()

- وتسهب الأسئلة الإيحائية *Leading Questions* محيزاً واضحاً في الإجابة، لأن المبحوث قد يستشعر من خلال السؤال أن هناك إجابة مستهدفة يوافق عليها، أو يستجيب لها، ويظهر الإيحاء في تقديم السؤال، أو في بنائه اللفظي الذي يحتوي على بعض الألفاظ أو العبارات العاطفية، التي تستعمل المبحوث إلى إجابة معينة مثل :

* التمثيليات والأفكار المستوردة التي يلعبها التلفزيون تجعل التلفزيون يشارك في المسؤولية حول انحراف الشباب .

أوافق لا أوافق

للمقدمة التي بدأ بها السؤال تؤكد معنى معيناً باستخدام عبارة استعراة الأفكار من الخارج تجعل المبحوث يتحيز بالإجابة نحو الموافقة، دون تفكير كاف في مسؤولية التلفزيون عن انحراف الشباب، ويمكن أن يقتصر السؤال في الجزء الثاني فقط وهو :

يشارك التلفزيون في المسؤولية عن انحراف الشباب

أوافق لا أوافق

وكذلك :

مثل الغالبية العظمى من الشعب المصري، ترى ضرورة التوسع في الصفحات الرياضية

أوافق لا أوافق

هل توافق على رأى المسئول بامتداد الإرسال ٢٤ ساعة .

أوافق لا أوافق

ويمكن صياغة السؤال دون الإشارة إلى كلمات الغالبية العظمى / المسئول / التي قد تسبب حرجاً للمبحوث في الإجابة .

- وبالإضافة إلى ذلك يتجنب الباحث الألفاظ أو المصطلحات المتخصصة التي توحى للمبحوث باستجابة معينة : مثل :

في أوقات فراغك، تفضل قراءة الصحف، أو مجرد مشاهدة التلفزيون .

وهنا نجد أن استخدام كلمة « مجرد مشاهدة » قد تثير لدى المبحوث الإحساس بعدم أهمية المشاهدة في السؤال، فيستجيب إلى تفضيل قراءة الصحف .

وكذلك في استخدام المصطلحات المتخصصة .

من أين سمعت عن هذه الاستخدامات الجديدة في الزراعة ... ؟

فكلمة (سمعت) هنا حددت بداية الرسائل السمعية في الإعلام وتجعل المبحوث يستجيب مشيراً إلى الراديو أو التلفزيون وإمال الصحف، التي قد تكون مصدراً لهذه المعارف .

- ويعتبر غموض السؤال عاملاً من عوامل عدم فهم السؤال، أو ما يعنيه الباحث . ويحتواء . وذلك نتيجة عدم مراجعة الباحث للإطار المرجعي للمبحوث الذي يؤثر في إدراكه للرموز والأشياء المحيطة به، فيجعله يفهم هذه الرموز أو الأشياء في إطار هذه المدركات، وما يكون خارج مدركاته يصعب عليه فهمه، وبالتالي استجابته له .

وما يسبب غموض السؤال، استخدام الكلمات الصعبة، أو المصطلحات، أو الكلمات المبهورة، والكلمات ذات المعاني المزدوجة، أو التركيبات اللفظية المبهمة، التي لا تزدى معنى محدداً، أو استخدام التعميمات اللفظية الكمية مثل : كثير / قليل / مهم / ضئيل دون أن يكون هناك أساس معياري لتقدير أوزان هذه التعميمات .

ولذلك فإنه يجب على الباحث أن يتجنب هذا الغموض، ويلجأ إلى الأساليب والألفاظ والتركيبات والمعاني الواضحة، وأن يتحاشى دائماً المبحوث يستواء التطبيع والثقافي والاجتماعي الذي يؤثر في مدركاته، فلا يستخدم شيئاً يخرج عن هذا الإطار، يؤدي إلى غموض السؤال .

- أن يتأكد الباحث من أن السؤال لا يسبب حرجاً، في الإجابة عليه، مثل الأسئلة المرتبطة بالأعراف والتقاليد الاجتماعية، التي لا تتوقع من المبحوث أن يستجيب إلى ما يخالفها، أو الأسئلة التي تفتل تهديناً للمبحوث تشجعة مخالفة السلوك

فيها لتتزايد المجتمع، مثل السؤال عن مشاهدة التمثيليات أو الأعلام الخارجية على الآداب العامة، أو تأييده لبعض الأفكار أو الآراء الدخيلة على المجتمع وانتي يعتقد أن المجتمع يرفضها، ففي مثل هذه الحالات سيتردد المبحوث كثيراً في الإجابة على هذه الأسئلة، وربما يرفض الإجابة على الاستمارة كلها .

وعندما يكون السؤال ضرورياً في مثل هذه الحالات، وتكون الإجابة مستهدفة فإنه يمكن للباحث أن يلجأ إلى الأسئلة غير المباشرة، التي تجعل المبحوث يتحسس إلى الإجابة عليها اعتقاداً منه أن الإجابة لا تعبر عن رأيه الشخصي، مثل :
- ما هي في رأيك الأسباب التي تجعل الأفراد لا يقرأون الصحف القومية...؟ وهذا السؤال يعتبر بديلاً عن سؤاله، لماذا لا تقرأ الصحف القومية ؟...
وكذلك :

- لماذا يرفض الشباب من ذوي المؤهلات العليا الاستماع إلى نشرات الأخبار الرسمية ؟...

بدلاً من سؤاله، هل تبيع نشرات الأخبار الرسمية كل الحقائق ؟...

وتعتبر الأسئلة الخاصة بالسن، والتعليم، والدخل، من الأسئلة المحرجة بالنسبة للمبحوث، التي يلجأ الكثير من الأفراد إلى تجنب الإجابة عليها بطريقة مباشرة .

ولذلك فإنه عادة ما يتم صياغة هذه السعات في فئات يستجيب إلى إحداها بدلاً من سؤاله مباشرة عن سنه، أو تعليمه أو دخله، ■ يؤكد على ضرورة تحقيق التوازن بين الدقة التي يحققها السؤال المباشر حول هذه الأمور واحتمالات رفض مثل هذا السؤال .

- أن يتجنب الباحث أيضاً الأسئلة التي تستهدف معلومات تفصيلية قد لا يتمكن المبحوث من تذكرها أو استعادتها، فتشكل صعوبة في الإجابة تجعله يهمل السؤال، مثل: كم عدد الساعات التي شاهدت فيها التلفزيون خلال الأسبوع الأخير...؟ وتزداد بالتالي نسبة الإجابات المرفوضة، ويصبح من الأفضل الاكتفاء بسؤاله عن عدد الساعات التي شاهد فيها التلفزيون أمس .

وكذلك السؤال العام عن المعارف التي اكتسبها الفرد من الصحف خلال الشهر الماضي، أو السؤال عن التغير في عادات المشاهدة أو الاستماع في هذا العام عن انعام الماضي... وهكذا .

- ومن الملاحظ أن المبحوث عادة ما يكون مستعصماً في الإجابة على أسئلة الاستقصاء، ولذلك فإن طول السؤال أيضاً قد يؤدي إلى عدم فهمه، ولهذا فإن الباحث يجب أن يحاول قدر الإمكان صياغة السؤال في عبارات قصيرة وجمل مركزة، ويشكل لا يخل بالمعنى أو يؤدي إلى استخدام كلمات أو عبارات غريبة على المبحوث .

وهذه الآراء التي يرى الخبراء ضرورة مراعاتها في صياغة الأسئلة، هي على سبيل المثال لا الحصر - وكلها أو مثيلاتها - تستهدف بصفة عامة تيسير عملية الإجابة على أسئلة الاستقصاء، وتقليل الجهد والثقل المبذول فيها، بحيث لا تشكل عبئاً على المبحوث فيهمل أجزاء من الاستمارة، أو الاستمارة كلها، ذلك أن الهدف النهائي هو الارتفاع بقدر الإمكان بنسبة الاستجابات الدقيقة المرتدة إلى الباحث، خاصة في الاستقصاء البريدى الذى يتولى فيه المبحوث وحده الإجابة على الاستمارة .

ونشير كذلك إلى أنه ليست هناك حدود ملزمة لاختيار الأسئلة الملتوحة أو المغلقة، ولكن الاختيار يرتبط بالدرجة الأولى بنوع البيانات، وخصائص عينة المبحوثين، وأساليب جمع البيانات، مع مراعاة تنوع الأسئلة وأشكالها في حالة الأسئلة المغلقة، حتى يتجنب الباحث الأسئلة والإجابات النمطية التى لا تستثير تعاون المبحوث، وتبعث على الملل الناتج عن التعامل مع نمط واحد من الأسئلة .

ويظل تحديد عدد الأسئلة مرهوناً بموضوعات الاستقصاء، وتعدها من جانب وتأثير هذا العدد على طول الاستمارة من جانب آخر، والتى يتصيح الخبراء بتحديد طولها إلى أقل قدر ممكن لتوفير الوقت والجهد على المبحوث، وتلاشى التأثير الذى يمكن أن يحدث في استجابات المبحوث نتيجة طول الاستمارة وتعهد أسئلتها بشكل كبير .

ففي دراسة لتأثير طول الاستقصاء على نوعية الاستجابات (A.R.Herzog & J.G.Bachman 81: 544-59) وجد الباحث تبايناً كبيراً في استجابات الأفراد لخمس استقصاءات قصيرة، عن الاستقصاء المطول، الذى يضم مفردات الاستقصاءات القصيرة، والتى كانت مدة الإجابة المفترضة لها ٤٥ دقيقة، وكانت مدة الإجابة المفترضة للاستقصاء المطول ساعتين مع وجود دوافع مادية للمبحوثين

تمثلت في المقابل للمادى . وإطلاق وقت الفصل الدراسى لطلبة الدراسات العليا ،
الذين كانوا يمثلون البحوث في هذا الاختبار . وقد انتهى الباحث إلى أنه رغم
الدواعى المستخدمة ، فإنه كان هناك تأثير لطول الاستعارة على نوعية الاستجابات .
فالأفراد في الجزء الأخير من الاستقصاء الطويل يكونون غطيين في الإجابة ،
ولذلك ينصح بأنه إذا كانت هناك ضرورة لاستخدام استقصاء طويل فإنه يفضل
تقسيم الأسئلة إلى جزئين على الأقل ، وصياغة الأجزاء في نظم مختلفة لمختلف
المجموعات الفرعية من العينة ، حتى يمكن الاعتماد على صدق الاستجابات ، ولتجنب
الخطأ العشوائى الذى يفرضه الوقت والمجهود المرتبط بطول الاستعارة .

ترتيب الأسئلة

ويستهدف ترتيب الأسئلة المناسب *Questions Order* ، لتقليل الوقت
والمجهود الذى يبذله الباحث في الإجابة على الأسئلة ، ذلك أن الأسئلة التى تلتقى
إلى الترتيب المناسب ، ترفع البحوث وتؤثر في مستوى تعاونه ، وبالتالي في
مستوى الاستجابة إلى الاستقصاء .

ولا يمكن أن نقرر أن هناك ترتيباً منطقياً يحقق هذه الأهداف ، ولكن رؤية
الباحث ، وطبيعة موضوعات الاستقصاء ، وخصائص عينة البحوث ، تؤثر
تأثيراً كبيراً في الترتيب المناسب للأسئلة ، خاصة في علاقة الموضوعات بعضها
ببعض .

واتباع الترتيب المنطقى للأسئلة يفرض الانتقال من الأسئلة السهلة إلى
الأصعب . حتى لا يصطدم الباحث بداية بصعوبة الأسئلة فيحجم عن استكمالها ،
بينما أن الإجابة على الأسئلة السهلة في البداية تكون دافعة إلى استكمال الإجابة
حتى لو كانت أكثر صعوبة .

وفرض أيضاً ، الانتقال من الأسئلة العامة إلى الأسئلة المحددة ، حتى يتم
تهيئة الباحث من خلال الأسئلة العامة إلى إجابة الأسئلة المحددة . فمن الطبيعى
أن نبدأ بالأسئلة الخاصة بامتلاك أجهزة التلفزيون ، ومشاهدته ، وكثافة المشاهدة
قبل الأسئلة الخاصة بالتفضيل والاهتمام بالبرامج والمفردات ، أو المعرفة المكتسبة من
خلال المشاهدة ... وهكذا .

وفي دراسة لتأثير ترتيب الأسئلة على استجابات المسح (S.G.Mc Farland 208-15: 81) انتهى الباحث إلى أهمية أن تسبق الأسئلة التي توجهها للتقييم العام لموضوعات معينة، الأسئلة الأكثر تحديداً، ذلك أن الأسئلة المحددة تخلق وضعاً محدداً، ربما يؤثر في الإجابة على معظم الأسئلة العامة، بينما الأسئلة العامة أقل تأثيراً على الاستجابات لأكثر الموضوعات الفرعية المحددة .

وانتهى الباحث في هذه الدراسة إلى فرض قابل للاختبار مضمره أنه عندما تكون إجابات المبحوث على سؤال ما، مؤشراً سلوكياً لأسئلة أخرى، فإن السؤال المحدد أولاً سوف يعزز العلاقة الارتباطية الإيجابية بين السؤالين .

وفي المجالات التي ترتبط فيها الأسئلة بإطار زمني، فإن اتباع الترتيب الزمني في ترتيب الأسئلة يكون مفضلاً، خاصة في الأسئلة الخاصة بالأراء أو الاتجاهات المرتبطة بالتطور التاريخي للأحداث أو التطور المعاصر أو التعليم للفرد .

وبذلك يفضل أن تكون الأسئلة المفتوحة متأخرة في ترتيب الأسئلة، لأنها تتطلب جهداً في التفكير واستعادة المعلومات وترتيبها ووضعها في إجابة، وهذه العملية تستغرق وقتاً أكبر من إجابة الأسئلة المفتوحة أو الأسئلة التي تستهدف التصرف على الأراء والاتجاهات .

ونظراً لأن الأسئلة ذات الحساسية بالنسبة للمبحوث قد تمنعه من الاستمرار في الإجابة، فإنه يفضل أن تكون متأخرة أيضاً، حتى تدعم الأسئلة السابقة مواسلة في الإجابة على الأسئلة ذات الحساسية أو المرحجة .

ولذلك يرى الكثير من الخبراء، أن تكون الأسئلة الخاصة بالمسائل الأولية أو العامة للفرد في نهاية الاستقصاء، حتى لا تصيب له حرجاً في البداية فيرفض الاستجابة إلى الاستقصاء .

وبصفة عامة فإن الترتيب يستهدف أساساً تبسيط الإجابة على المبحوث، وتوفير الوقت والجهد في البداية، الذي يجعله يستمر في الإجابة بعد ذلك، وهذا الأسلوب يشبه الخبراء بالقمع ويطلقون عليه أسلوب القمع *Funnel Technique* في ترتيب الإجابة الذي يعنى الانتقال بين الأسئلة في سهولة ويسر، مع تأخير الأسئلة الصعبة والمرحجة والتي تحتاج إلى تفكير أكثر إلى نهاية الاستمارة .

ويرتبط بنظام الترتيب أيضاً، توزيع الأسئلة في وحدات يجتمع لها التشابه سواء في علاقتها بموضوعات الأسئلة، أو بطريقة الإجابة، وبحيث يكون الانتقال بين هذه الوحدات انتقالاً سهلاً لا يشعر به المبحوث، ولا يهبر عن قفزة تتسبب في التباعد بين الموضوعات التي تجتمع حولها الأسئلة، أو بين طرق الإجابات .

ويؤثر أيضاً سياق الأسئلة وتجاورها في الحالات التي يبدو فيها تعارض الآراء بحيث نجد تبايناً في نتائج الاستجابة للسؤالين في ترتيبين مختلفين مثل :

أن نسأل أولاً - هل تسمح باستقبال كل القنوات الفضائية ؟

ثم بعد ذلك - هل تسمح بوصول البرامج التلفزيونية المصنوعة إلى كل دول العالم ؟
أو الترتيب عكس هذا الترتيب السابق .

وقد أجريت دراسة مشابهة، حول تأثير سياق وتجاور الأسئلة على الاستجابات ووجد الباحث تبايناً كبيراً بعد تغيير ترتيب الأسئلة بالنسبة لبعضها . ووضعها في مواقع متباعدة في الاستمارة (M.Schuman 83:112-15) مما يلزم على الباحث ضرورة ملاحظة تجاور الأسئلة وعلاقتها بالسباق، واختيار الأفضل في ضوء ما يراه الباحث من احتمالات التأثير في الاستجابة، وهاداً ما يكون الخيار بين تقديم وتأخير الأسئلة ذات العلاقة أو تفريقها، أو تجاورها، في وحدات الاستمارة .

وتظهر أهمية الترتيب في استخدام ما يسمى بأسئلة التصفية *Filter* أو الأسئلة الكاشفة *Screening* ، التي تستخدم في الحالات التي يحتمل فيها وجود تباين في الاستجابات، مرتبطاً بتباين في السمات أو السلوك، يستمدى من الباحث توجيه أسئلة أخرى لاستكمال البيانات الخاصة بكل مجموعة فرعية من المجموعات المتباينة .

ونظراً لأن الباحث يدرك منذ البداية التباين في المجموعات، وما يتطلبه من استدعاء معلومات أخرى ترتبط بهذا التباين، فإنه يضع في اعتباره صياغة الأسئلة التي تواجه هذه الاحتمالات، من خلال أسئلة التصفية أو الأسئلة الكاشفة .

ولذلك فإن هذا النوع من الأسئلة يستهدف بداية مراجعة احتمالات التباين في الاستجابات، وما يرتبط به من التعرف على اتجاهات الفئات المتباينة، أو آرائها التفصيلية، أو الأسباب والدوافع .

ويعم تنظيم الأسئلة في هذه الحالة على مستويين :

- الأسئلة السابقة أو المتبوعة وهي التي يطلق عليها أسئلة التصفية أو الأسئلة

الكاشفة . مثل : هل تقرأ الصحف بانتظام نعم لا

- الأسئلة التابعة، والتي يطلق عليها الأسئلة الاحتمالية لأنها توجه فقط إلى من
يحتمل أن تكون استجاباتهم في اتجاه معين .

مثل: ماهي أهم القصص الإخبارية التي قرأتها في صحف الأمس ؟

ومن الطبيعي أن يكون السؤال التابع لمن أجاب بـ(نعم) فقط، أما من أجاب
بـ(لا) فلا يطلب منه الإجابة على هذا السؤال ويطلب منه الانتقال إلى الأسئلة
التالية للسؤال التابع .

ويراعى في ترتيب هذه الأسئلة أن تكون الأسئلة الاحتمالية تالية لأسئلة
التصفية أو الأسئلة الكاشفة، وأن تكون تعليمات الإجابة واضحة للمبحوثين،
وهناك طرق عديدة يمكن أن يصممها الباحث، تتفق مع هذا الفرض، ومن الطرق
المتبعة الأمثلة التالية :

١- هل تقرأ الصحف بانتظام

نعم (أجب على السؤال رقم ٢)

لا (أجب على السؤال رقم ٣)

٢- ما هي أهم القصص الإخبارية التي قرأتها في صحف الأمس ؟

.....
.....
.....

٣- هل تشاهد التلفزيون بانتظام ؟

نعم

أحياناً (أجب على السؤال رقم ٥)

لا

٥- ماهي الأوقات المفضلة لمشاهدة التلفزيون ؟

- الفترة الصباحية .

- فترة ما بعد العصر .

- الفترة المسائية .

- لفترة المسهرة .

وقد يتم فصل السؤال أو الأسئلة الاحتمالية في وحدة خاصة، أو في شكل مربع أو مستطيل، يفصل بينه وبين الأسئلة العامة للمبحوثين كلهما .
مثل :

| |
|--|
| <p>هذا السؤال - أو هذه الأسئلة خاصة بالإناث فقط .</p> <p>- ماهي الصحف النسائية التي تفضلونها أكثر ؟</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>- ما الذي يجذب اهتمامه في برامج المرأة في التلفزيون ؟</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p> |
|--|

وعندما تتعدد المجموعات الفرعية في هيئة المبحوثين، والتي تظهر من خلال تعدد الاستجابات في أسئلة التصفية فإنه يجب توضيح تعليمات إجابة الأسئلة الاحتمالية بدقة، أمام الاستجابات الخاصة بها، مثل :

من بين وسائل الإعلام المحلية :

- تقرأ جريدة واحدة بانتظام .

- تقرأ جريدة ومجلة بانتظام .

- تكتفي بالصحف ولا تشاهد التلفزيون (أجب على السؤال رقم ٥)

- تكتفي بالتلفزيون ولا تقرأ الصحف (أجب على السؤال رقم ٨)

- تقرأ الصحف وتشاهد التلفزيون (أجب على السؤال رقم ١٢)

وبالإضافة إلى الاهتمام بالترتيب، ومراعاته بالنسبة لأسئلة التصفية وأسئلتها التابعة أو الإحتمالية، فإن الباحث قد يرى أن يضيف أسئلة تأكيدية أو ضابطة، أو أسئلة صدق يتأكد من خلالها من مدى صدق استجابات المبحوث على الأسئلة .

وهذه الأسئلة عادة ما تكون ذات علاقة بغيرها من الأسئلة، وإن كان الباحث

لا يلتزم بترتيبها معاً في وحدة واحدة، أو في ترتيب منتظم .
مثل: (٧) تفضل أن تقرأ في الجريدة .

- عناوين الأخبار والموضوعات .
- الصفحات الإخبارية .
- القصص الإخبارية .
- المقالات والتحليلات .
- الصفحات المتخصصة .
- أخرى تذكر .

(١٤) تفضل أن تقرأ الجريدة

صباحاً ظهراً مساءً في المنزل

فمن الطبيعي أن من يقرأ المقالات والتحليلات لاحتاج له الفرصة في الصباح أو أثناء العمل . ولذلك فإن الاستجابة بما يفيد ذلك تدل على عدم صدق الاستجابات في هذا السؤال، التي تسمح للباحث باستبعاد الإجابة على السؤال أو استبعاد الاستمارة كلها .

رابعاً: اختبار صدق استمارة الاستقصاء

تستهدف هذه الخطوة التأكد من صلاحية الاستمارة للتطبيق، وتحقيق أهدافها في جمع البيانات المطلوبة، وهو ما يسمى بصدق الاستمارة *Validity*، أي صلاحية الاستمارة في تحقيق الهدف الذي صممت من أجله (قياس ما هو مطلوب قياسه) .

وهناك ثلاث طرق مكتملة لاختبار استمارة الاستقصاء وصدقها ، والتأكد من أنها تقيس ما هو مطلوب قياسه فعلاً، وصلاحيتها لجمع البيانات المطلوبة فعلاً .

(١) مراجعة الأسئلة وصلاحيتها والإجابات الالهذلة.

وفي هذا المجال هناك مجموعة من الأسئلة التي يطرحها الباحث لمراجعة الأسئلة، والتي تشير إجاباتها إلى مدى صلاحية الأسئلة والاستقصاء للتطبيق، وهذه الأسئلة تتعلق بمحتوى السؤال، وصياغته، وأشكال الإجابات، وترتيب الأسئلة في استمارة الاستقصاء، وهذه الأسئلة يضعها الخبراء كمرشد لتصميم استمارة الاستقصاء (L.H.Kidder 83: 163-78) .

- بالنسبة لمحتوى السؤال : يطرح الباحث هذه الأسئلة :
 - * ما هو مدى أهمية السؤال وارتباطه بأهداف الدراسة .
 - حاجة موضوع السؤال إلى سؤال منفصل، أو إمكانية إدماجه في أسئلة أخرى .
 - تكرار موضوع السؤال في أسئلة أخرى .
 - * هل يحتاج موضوع السؤال إلى عدد أكثر من الأسئلة ؟
 - كفاية السؤال للبيانات المطلوبة .
 - تقسيم السؤال إلى عدة أسئلة .
 - الحاجة إلى أسئلة أخرى لتوضيح الإجابة .
 - * هل لدى الأفراد المعلومات الضرورية لإجابة هذا السؤال ؟
 - إمكانية الأفراد في إجابة السؤال .
 - احتمالات تجنب الفرد الإجابة على السؤال .
 - ارتباط السؤال بخبرة لدى الفرد ، أو خبرة قديمة يصعب تذكرها ،
 - * هل يحتاج السؤال إلى زيادة في الإيضاح أو التمهيد ؟
 - مدى عمومية السؤال .
 - مدى ربط السؤال بخبرات الفرد السابقة .
 - مدى تعبير السؤال عن اتجاهات عامة تحتاج إلى تمهيد .
 - مدى تمييز السؤال، واقتضائه إلى أدوات لها من جديدة .
 - * هل سيقدم الأفراد المعلومات المطلوبة فعلاً .
 - التحجّل أو الحرج الذي سببه السؤال المباشر .
 - التهورين أو التهوريل من الحقائق المطلوبة .
 - بالنسبة لصياغة الأسئلة، يوجه الباحث مجموعة من الأسئلة الآتية التي يمكن أن تقيم إجاباتها دقة الصياغة، واتفاقها مع إطار البيانات وأهداف البحث .
 - ²¹ هل يحتمل عدم فهم السؤال .
 - مدى سهولة الألفاظ المستخدمة .
 - استخدام مصطلحات غير واضحة .
 - استخدام جمل قصيرة وبسيطة في السؤال .

- استخدام الأسئلة المزدوجة التي تحمل أكثر من فكرة .
- احتمالات تغيير معنى السؤال بتغير أحد الألفاظ أو العبارات .
- مدى استخدام التقديرات اللفظية للأوزان : قليلاً .. كثيراً، بدلاً من تحديد أوزان كمية معينة عنها .
- بالنسبة لشكل الإجابات .
- * هل من المفضل بالنسبة لنوع البيانات المطلوبة استخدام الأسئلة المفتوحة أو المغلقة .
- * هل تعتبر بدائل الأسئلة المغلقة، كافية، محددة، ونظمية ؟
- بالنسبة لترتيب الأسئلة .
- * هل هناك تأثير على إجابة أسئلة يحتوي الأسئلة السابقة .
- هل الأسبق هي أسئلة عامة .
- هل يساعد ترتيب الأسئلة على استدعاء الأفكار بتسلسل واضح .
- هل أصبح السؤال غير مناسب لوجود إجابات سابقة تفتى عنه .
- * هل يتفق ترتيب الأسئلة مع طبيعة الترتيب النفسى الصحيح، بحيث يشير اهتماماً لدى المبحوث إذا ما تقدم أو تأخر عن مرقمته .
- (٢١) عرض استمارة الاستقصاء على عدد من أصحاب الاختصاص، في موضوع الاستقصاء، وفي مناهج البحث العلمى، وذلك للكشف عما يكون لى تصميم الاستمارة من قصور أو أخطاء علمية، أو منهجية تؤثر فى موضوعية الاستقصاء وصدق محتواه وبنائه .
- (٢٢) توزيع عينة أولية من استمارة الاستقصاء على عينة محدودة مشابهة للعينة الرئيسية للكشف عن مدى فهم العينة للأسئلة وطريقتها وأشكالها، ومجاوبها مع أشكال الإجابات وترتيب الأسئلة، والكشف عن الألفاظ الصعبة، أو غير الشائعة، أو ما يظهر هذا الاختبار من صعوبات يمكن تلافيها، عند إعداد صحيفة الاستقصاء فى صورتها الأولية .

خامساً : الإهداء التهانى لاستمارة الاستقصاء

بعد أن ينتهى الباحث من اختبار وتجهيز الاستمارة فى صورتها الأولية،

ويقوم بما يراه من إجراءات ترتفع بمستوى صدق أو صلاحية الاستمارة لجميع البيانات المستهدفة. يقوم الباحث بعد ذلك بإعداد الاستمارة في شكلها النهائي .

ويرتبط بالإعداد النهائي لاستمارة الاستقصاء، تصميم الغلاف المناسب الذي يحقق الجمالية الشكلية، ويشير انتهاء المبحوث إلى البيانات الأساسية عن عنوان الاستقصاء، والجهة التي تتبناه أو تكفله .

ويبدأ الاستقصاء في صفحته الأولى ، بإيضاح كامل عن عنوان الاستقصاء، والبحث الذي يرتبط به الاستقصاء، وأهميته العلمية والعلمية، وأهمية البيانات التي يستهدفها الاستقصاء، وطرق الاستفادة من النتائج .

وكذلك المعايير التي تم على أساسها اختيار المبحوثين، مع الإشارة إلى سرية البيانات أو الإشارة إلى عدم الحاجة إلى كتابة الاسم .

وتخصص الصفحة التالية للتعليمات الموجهة إلى المبحوثين، وشرح ملصق لطرق الاستجابة إلى هذا الإجابات، وكذلك التعريف بالمفاهيم والمصطلحات التي قد تتضمنها أسئلة الاستقصاء، ثم يلي ذلك الأسئلة مبررة ومرتبعة مراعيًا إلى ذلك المبادئ الأساسية في التبريد والتربية، وتلاقي الأخطاء أو القصور الذي كشف عنه اختبار والتجريب الاستمارة .

ويراعى أن تترك مساحات بيضاء في نهاية الاستقصاء حتى يتحرك للمبحوث الفرصة لأن يسجل ملاحظاته، ولم تتضمنه الأسئلة، من آراء أو ملاحظات إضافية .

وفي النهاية يوجه الشكر للمبحوث على تعاونه بالاستجابة إلى هذا الاستقصاء، وحث على سرعة الاستجابة وإرسال الاستمارة على العنوان الذي يعاد نشره ثانية في نهاية الاستمارة، مع توضيح كافة التسهيلات البريدية التي يقدمها الباحث لاسترداد الاستمارة .

ويراعى في الطابعة اتخاذ كافة الإجراءات الفنية، وتوفير كافة المقومات، التي تساعد على إخراج استمارة الاستقصاء في شكل يشير إعجاب المبحوث، ويجذب اهتمامه إليه .

ثم يرفق خطاب الاستقصاء - السابق الإشارة إليه - ويرسل إلى المبحوث مع مظهر آخر مكتوب عليه العنوان، وملصق عليه طابع البريد كلما تيسر ذلك .



المقابلة والملاحظة الميدانية

على الرغم من التوسع في بحوث المسح التي تعتمد على الاستقصاء في نسبة كبيرة منها، إلا أن هذا الأسلوب في جمع البيانات لا يصلح في جميع الحالات . ووصلة خاصة عندما تكون هناك حاجة ضرورية للتواصل المباشر مع المبحوثين *Face to Face Communication* سواء بسبب الأمية أو انخفاض مستوى التعليم، أو بسبب الحاجة المنهجية إلى ملاحظة السلوك الفعلي كما يحدث في الواقع، أو في الدراسات الخاصة بالطفولة المبكرة .

وفي هذه الحالات تظهر الحاجة إلى استخدام أسلوب المقابلة *Interview* في جمع البيانات من المبحوثين مباشرة . أو استخدام أسلوب الملاحظة *Observation* لرصد أنماط السلوك الخاص بالعلاقة بين الفرد ووسائل الإعلام أو تأثيراتها، وتسجيل هذا الرصد في بطاقات تعد لهذا الغرض، تتضمن وصفا دقيقا لهذه الأنماط السلوكية .

وعلى الرغم من اقتراض تصاعد الاهتمام بهذه الأساليب مع زيادة الاهتمام بالبحوث الخاصة بالطفل وعلاقته بوسائل الإعلام التي ارتفعت بشكل واضح خلال الثمانينات والتسعينات حيث بلغت نسبة البحوث في هذه الفترة وحدها ٨٩٪ من مجمل البحوث الخاصة بالطفل ووسائل الإعلام منذ الستينات وحتى منتصف التسعينات (السيد بهتسي ٩٤، راجية قنديل ٩٧). على الرغم من ذلك نجد أن معظم هذه الدراسات اعتمدت على الطرق والأساليب غير المباشرة في وصف العلاقة بين الطفل ووسائل الإعلام، مثل الاستقصاءات مع القائمين بالإتصال أو الأسر

المصرية، أو تحليل محتوى إعلام الطفل لأغراض وصف المحتوى أو الملاحظة غير المباشرة لسلوكه . ولذلك ترتفع استخدام الأدوات المذكورة إلى أكثر من ٦٠٪ بينما لا تمثل المقابلة بأكثر من ٩٪ وتكاد تختفى تماماً الملاحظة الميدانية لوصف سلوك الطفل مع وسائل الإعلام .

ومجال دراسة الطفل، وتقييم الحملات الإعلامية في الريف وبين الفئات ذات المستويات الاجتماعية المنخفضة، هذه المجالات تكون أكثر حاجة لتوظيف وسائل المقابلة والملاحظة الميدانية وأدواتها في التقييم وجمع البيانات لتحقيق الأهداف المنهجية .

المقابلة وأنواعها

يجتمع في أسلوب المقابلة خصائص نموذج الاتصال المواجهي . فيمكن تعريفه بأنه تفاعل لفظي منظم بين الباحث والمبحوث أو المبحوثين لتحقيق هدف معين .

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نحدد خصائص المقابلة في الدراسات الإعلامية هي الآتي :

- إنها عبارة عن تفاعل لفظي، يسمح للمبحوث بتخطي حدود الإجابة المجردة على أسئلة الباحث، إلى الحرية الكاملة في الإجابة على الأسئلة بالطريقة التي يراها، والتعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته .

- إنها عبارة عن أسلوب منظم، يقوم على مجموعة من الخطوات والإجراءات العلمية والمنهجية، التي تنظم اللقاء وتدير الحوار، في إطار الأهداف البحثية لتنظيم المقابلة .

- إنها ليست مجرد حديث أو حوار عادي بين طرفين، ولكنها تهدف إلى تحقيق هدف معين، يرتبط بطبيعة المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة، أو طبيعة البيانات، أو خصائص الأفراد المبحوثين .

وترتفع أهمية المقابلة في دراسة جمهور المعلقين، في الحالات الآتية، التي توضح إطار الاستخدامات، وكذلك ما تنفرد به المقابلة من مزايا تختلف عن وسائل جمع البيانات الأخرى .

- تسمح المقابلة للباحث بالتعمق في أحوال المبحوث، لمعرفة أفكاره، وآرائه

ومعتقداته، ودوافعه من خلال الحوار المتصل والمنافذ الذي يعكسه نظام المقابلة، وبهذا يمكن أن يتعرف على أبعاد جديدة في الدراسة لا يصل إليها من خلال الأساليب الأخرى، ولذلك يطلق عليها مصطلح «الاستبصار» الذي يعنى سير أغوار المبحوث، أى اختيار وتحرير أعماقه، ولذلك تظهر أهميتها في الحصول على البيانات الخاصة بالانجماهاات والآراء والمعتقدات والمآثر أكثر من البيانات الخاصة بالحقائق، حسب التقسيم النوعى للبيانات المطلوبة التى يتم تقسيم محتوى الأسئلة في إطارها .

- تظهر أهمية المقابلة في المجتمعات أو الحالات التى تكون فيها نسبة الأمية مرتفعة، حيث لا يتطلب أسلوب المقابلة من المبحوث قراءة الأسئلة والاستجابة إلى ما فيها، ولكنه يجيب على ما يوجه إليه من أسئلة يلقيها أو يقرأها الباحث .

- قد لا تتوفر في بعض الدراسات القدر الكافى من البيانات أو المعلومات التى تسمح بتحديد المشكلة أو الظاهرة تحديداً دقيقاً، أو الصياغة الدقيقة لفروض الدراسة، أو تحديد إطار البيانات تحديداً دقيقاً، ولذلك فأن المقابلة تسمح بالاقتراب من الظاهرة أو المشكلة ومفردات البحث والتعرف عن قرب على أبعاد جديدة فيها، لا توفرها الأساليب الأخرى كالأستقصاء في حالة عدم كفاية البيانات أو المعلومات .

- إن المرونة التى يوفرها أسلوب المقابلة تسمح بالتغلب على الصعوبات العديدة التى تزدى إلى التعريف في الإجابات، أو نقص استجابات المبحوثين، التى تظهر في الاستقصاء، حيث تسمح المقابلة للباحث بشرح الأسئلة الفاضلة، وتوضيح معانى الكلمات والألفاظ، والعبارات المستخدمة، واستشارة المبحوث إلى الإجابة على الأسئلة كلها، وعدم إهمال أو إغفال أى أسئلة .

وبذلك ترتفع نسبة الاستجابات إلى الأسئلة، وجمع البيانات المطلوبة .

- ضبط الاستجابات إلى المقابلة، ذلك أن المبحوث سيجيب على الأسئلة بنفسه، خلال وقت المقابلة أثناء الحديث مع الباحث، فيتأكد الباحث أن الإجابات تعبر عن رأى المبحوث الشخصى، حيث لم تتحرك له الفرصة لاستشارة غيره من الأقارب أو الأصدقاء الذين قد يوثرون في رأيه، أو استجابته للأسئلة، كما يحدث في الاستقصاء اليريدى الذى يتم بعيداً عن الباحث .

- يمكن الثقة في النتائج بدرجة كبيرة ، لأن الباحث يختار العينة التي سوف يقابلها اختياراً دقيقاً، يتفق مع أهداف الدراسة، ويضمن الحصول على البيانات المطلوبة دون تحريف فيها، إذا تم تنظيم وإدارة المقابلة بطريقة سليمة .

وعلى الجانب الآخر نجد أن المقابلة وجهها لوجه، تتكلف جهداً ووقتاً ونفقات عالية، لحاجتها إلى أعداد كبيرة من الباحثين المدربين على إدارة المقابلة والحصول على البيانات والمعلومات من خلالها . ولذلك نجد أن هذا يؤثر في حجم العينة المختارة من الباحثين، حيث لا يمكن اختيار عدد كبير منهم كما في أسلوب الاستقصاء، الذي يعتمد على الاستقصاء البريدي ويمكن إرساله إلى عدد كبير من الباحثين وتغطية مساحات جغرافية كبيرة لتصبح بها المقابلة .

ويعتبر العيوب أو التحفظات التي تواجهها المقابلة، التحيز الذي يمكن أن تنجم به البيانات والمعلومات نتيجة تأثير الباحث أو القائم بالمقابلة في توجيهها أو التفسير الشخصي للأحكام والتفديرات التي يدلي بها الباحث، بالإضافة إلى التحيز الناتج عن اعتقاد الباحث في أهمية تقديم ما يرضى الباحث، أو تقديم صورة مختلفة عن الواقع لإحساسه بعدم سرية البيانات أو المعلومات الخاصة به شخصياً، لأنه أصبح معروفًا لدى الباحث - وهو ما يؤثر الاستقصاء البريدي - أو الامتناع نتيجة ذلك أيضاً عن الإجابة على الأسئلة الشخصية أو المعرجة، أو التي يعتقد أنها تشكل تهديداً أدبياً أو معنوياً له .

وهذه العيوب أو التحفظات لا تقلل من أهمية المقابلة، فكل أسلوب له مزاياه وعيوبه، وتظهر أهمية استخدامه بوفرة المزايا التي يحققها الأسلوب متفوقة مع أهداف الدراسة وطبيعة البيانات والسمات الخاصة بالباحثين .

بالإضافة إلى أن كثيراً من هذه التحفظات يمكن التغلب عليها من خلال تخطيط وتنظيم وإدارة المقابلة التي توفر درجة كبيرة من الثقة في أهمية البحث والباحث، وأيضاً في صدق البيانات التي يقدمها الباحث .

وبصفة عامة فإن هناك عدة معايير تؤثر في قرار اختيار أسلوب المقابلة كأسلوب لجمع المعلومات أو البيانات، يمكن تلخيصها في الآتي :

- إذا كانت المقابلة هي الأسلوب الوحيد، أو الأفضل لجمع البيانات، وهذه تتوقف

على رؤية الباحث لأهداف الدراسة، وطبيعة البيانات - كما أسلفنا - التي تؤثر أيضاً في نوع وشكل الأسئلة، وتتوقف أيضاً على طبيعة المبحوثين وخصائصهم .
- إذا كانت ضرورات البحث تفرض الحاجة إلى بيانات تفصيلية، أو إجابات تفصيلية على الأسئلة، ونسبة عالية من الاستجابات .

- إذا ما توقع الباحث صعوبة في قراءة المبحوثين للأسئلة، وفهمها وتفسيرها .
- إذا كانت هناك حاجة إلى تأمين صديق الاستجابات، وضمان عدم تأثر المبحوثين بأراء الغير في الإجابة على الأسئلة .

- إذا كانت هناك حاجة ماسة إلى ملاحظة ردود الأفعال العفوية أو التلقائية، والسلوك غير اللفظي للمبحوثين، الناتج عن الأسئلة وموضوعاتها .

وتعتبر بحوث الصحافة من أنسب المجالات التي يستخدم فيها أسلوب المقابلة، نظراً لحاجة معظم هذه البحوث إلى اللقاء المباشر مع المبحوثين، وارتباط موضوعات المقابلة بالصحة التي يجب أن تكون بين يدي المبحوث وقت المقابلة، وما تحتاجه هذه المجالات من شرح وتفسير لطرق الإجابة على الأسئلة . وتحدد الاستجابات التي كثيراً ما تكون على الصحف نفسها، مثل دراسة مسار القراءة *Readability* التي تستهدف قياس مدى فهم القارئ للمقاطع اللفظية، وتدرته على قراءتها بالسرعة المطلوبة، وكذلك أسلوب التعرف في قراءة الصحف التي ابتكره جورج جالوب *G. Gallop* في الثلاثينات وطوره بعد ذلك . ويعتمد على المقابلة الشخصية مع المبحوثين اللذين يتعرضون لنسخة من الصحيفة وسؤالهم عن المقالات التي قرأوها .

وهناك تصنيفات متعددة للمقابلات يضعها الخبراء، تبعاً لطبيعة البحث وأهداف الدراسة، التي تؤثر في طبيعة البيانات المستهدفة والعينة المختارة .

ونرى أن أقرب التصنيفات التي تتعلق مع طبيعة الدراسات الخاصة بجمهور المتلقين، هو التصنيف على أساس الأسلوب المستخدم في المقابلة، والذي يتم اختياره حسب طبيعة المقابلة، ولا يختلف باختلاف عدد المبحوثين، أو عدد مرات المقابلة أو وقت المقابلة .

١- المقابلة المقتننة *Structured Interview*

وهي المقابلات ذات الإجراءات والمخططات والأسئلة المحددة مسبقاً ، والتي

لا يسمح فيها للقائم بالمقابلة *Interviewer* بالخروج عن الحدود المرسومة، فالأسئلة محددة مقدماً . وتوجه إلى كل مباحث يتنفس الصياغة، والترتيب الموجود في استمارة المقابلة *Schedule Interview* . وعادة ما تستخدم فيها الأسئلة ذات النهايات المغلقة، وإذا ما استخدمت الأسئلة ذات النهايات المفتوحة، فعكون لأغراض الاستيضاح أو معرفة الأسباب والدوافع .

٢- المقابلة غير المقتنة *Unstructured Interview*

وتتميز هذا النوع من المقابلات بالمرونة في إدارة المقابلة وتوجيه الأسئلة والمحدث، في إطار الخطوط والأهداف العامة لتنظيم المقابلة، كما يترك الحرية للمبحوث في التعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته، بحرية كاملة تعكس شخصيته، وتجعلهم لا يحسرون بنائخ أو قهود المقابلة .

وعادة ما تكون الأسئلة في المقابلة غير المقتنة قليلة، وتوضع لتوجيه الحديث، وإدارة الحوار الذي يستهدف التعمق في شخصية المبحوث وأفكاره ومعتقداته .

وهذا النوع من المقابلة يحتاج إلى مهارة عالية من الباحث أو القائم بها، في إدارتها، واستشارة المبحوث إلى الحديث عن الموضوعات المستهدفة، وتكييف الأسئلة والحوار بما يعشق ومناخ المقابلة، ويطلق عليها المقابلة غير الموجهة *Non-Directive* عندما تستهدف معرفة الدوافع والاتجاهات والأفكار والمعتقدات من خلال الحوار والحديث المتصل بين أطراف المقابلة في جو من الألفة، الذي يتيح للمبحوث الحرية الكاملة في عرض الملامح التي تمكس الدوافع والاتجاهات والأفكار، ويصل إليها القائم بالمقابلة من خلال هذا الحوار .

وتتخذ شكل المقابلة البؤرية، أو الموكزة *Focused* ، عندما تركز على خبرة معينة، مر بها الفرد أو الأفراد مثل المقابلات التي تتم بعد عرض فيلم سينمائي أو تليفزيوني، يرتبط بمهارة معينة، أو التعرض لموضوع معين في الصحف، أو الاستماع إلى برنامج معين كالبرامج التعليمية أو الإرشادية بحيث يقتصر الحديث أو الحوار حول هذا الموضوع فقط، ويكون دور القائم بالمقابلة هو استشارة المبحوث للحديث وتوجيهه نحو الموضوع . مع ترك الحرية كاملة للمبحوث في التعبير عن رأيه كاملاً .

وبصفة عامة تستخدم المقابلة غير المقتنة في الدراسات الاستطلاعية،

والدراسات التي تستهدف معرفة الدوافع والاتجاهات والأفكار والمعتقدات حيث تسمح بالتعمق في شخصية المبحوث، ولكنها تواجه بصعوبة الصياغة الكمية للمعلومات والبيانات . لعدم وجود إطار موحد يتم تصنيف وتبويب المبحوث في التعبير عن آرائه وأفكاره بطريقة الخاصة .

تنظيم المقابلة

يقصد بها مجموعة الاجراءات أو الخطوات التي يقوم بها الباحث للإعداد للمقابلة، وتبدأ باختيار المفردات، حتى يتم اللقاء معهم وتسجيل المعلومات المطلوبة، وتشمل :

اختيار عينة المفردات (المبحوثين)

ليس شرطاً أن تكون عينة المفردات هي نفس عينة النسيج المستخدم معه أسلوب المقابلة، كالمسح مثلاً، لأن المقابلة قد تستخدم بجانب وسائل أخرى لجمع البيانات كالاستقصاء البريدي أو التلفيزيوني، أو تستخدم مع نوع معين من عينة المبحوثين، كطلبة أو حصة أو مساحة جغرافية معينة، أو تستخدم لتأكيد صدق بيانات الاستقصاء البريدي، ولذلك فإنه قد يعاد اختيار العينة لهذه الأسباب أو بعضها، بالإضافة إلى أن حجم العينة - كما سبق أن ذكرنا - عادة ما يكون محدوداً مقارنة بالاستقصاء، مما يجعل الباحث يوفق في اختيار المبحوثين بطريقة تضمن تحقيق أهداف الدراسة، وتقبل المجتمع رغم صغر حجم العينة المختارة .

وعادة تختار العينات في أسلوب المقابلة بالطريقة المتعددة المراحل التي تنتهي إلى عدد من المبحوثين تتوافر فيهم الخصائص التي تتطلبها طبيعة الدراسة والبيانات المستهدفة والتي تسمى إلى الحصول على أكبر قدر من الاستجابات إلى المقابلة والتي تتأثر إلى حد بعيد بالتباين في بعض السمات العامة مثل السن ومستوى التعليم . (H.A.Regula, et al 83:405-18)

تصميم استمارة المقابلة :

لا يختلف تصميم استمارة المقابلة عنها في الاستقصاء سوى في اختلاف طريقة الأسئلة أو عددها، وعادة ما تحتاج استمارة المقابلة إلى الأسئلة المفتوحة، أو الأسئلة الإرشادية العامة التي توجد الحديث أو الحوار، وعندها للقائم بالمقابلة تسجيل الإجابات بما يتفق مع نوع أو شكل الأسئلة .

ويمكن للباحث استخدام المساعدات المرئية داخل الاستمارة أو مع الاستمارة، مثل الصور أو الرسوم التي يتفق استخدامها مع أهداف المقابلة .

وتعتمد استمارة المقابلة في بنائها على ما يسمى بالأسئلة الاسقاطية - بجانب الأسئلة المباشرة التي تتضمنها استمارة الاستقصاء - وهي الأسئلة التي تستهدف استشارة المبحوث إلى الإعلان عن مفركاته حول الأشخاص والموضوعات والأشياء بتأثير المعرفة والخبرة السابقة التي تختلف من فرد إلى آخر . ولذلك فإن الفرد يستجيب إلى الرموز والصور والأشكال التي تتضمنها هذه الأسئلة بتأثير تفسيره الذاتي لها . فالفرد في هذه الحالة يسقط رؤيته الذاتية لهذه الرموز أو الصور أو الأشكال أو البنات المختلفة على الآخرين . ولذلك فإن الاستجابة إلى نفس الرموز قد تختلف من فرد إلى آخره بقدر ما توحى به إلى أي من المبحوثين من مشيرات .

ولذلك فإن هذه الأسئلة تحتاج إلى قدرة انطاعية كبيرة في صياغتها وإعدادها وتصبح أقل تقنيا من أنواع الأسئلة الأخرى - المباشرة ولهمر المباشرة - وبالتالي لا يمكن التعامل مع الاستجابات احصائيا حيث أنها ترتبط بالموقف النفسي الذي يكون فيه المبحوث وقت المقابلة . (محمد الوفاي ٨٩: ٧٣-٧٤)

ومن أشكال الأسئلة الاسقاطية : اختبارات يقع الخمر *Inkblots* التي تترك لكل فرد التعبير عن شكلها بما يتفق مع ما توحى به إليه .

وكذلك اختبارات الصور والقصة *Thematic Apperception Test (TAT)* والتي تشير إلى كتابة كل فرد قصة ترتبط بصورة ما بتأثير مدركاته لمكونات هذه الصورة . وتتوقع بالتالي العديد من القصص لصورة واحدة، بتأثير ما يسقطه كل فرد من تفسيرات على الصورة .

بالإضافة إلى أسلوب أو طريقة العبارات الناقصة *Sentence Completion Technique* حيث يقوم الفرد باستكمال العبارات الناقصة بكلمة أو أكثر تعكس اتجاهه نحو الموضوع بما يشير إليه بناء العبارة بعد استكمالها .

فعبارة مثل : زيادة ساعات الإرسال التلفزيوني

تعكس الاتجاه المزيد إذا ما كان الاستكمال هو : مزيد من المعرفة للمشاهد .
بينما يعكس الاتجاه المعارض الاستكمال الذي يرى أنه : هدر للإقتصاد القومي .

ومع الأطفال تعكس طريقة لعب الأطفال أو استخدام الدمى، تعكس هذه الطريقة اتجاهات الطفل نحو الموضوع الذي ترمز إليه اللعبة أو اللعبة .

وهذه الطرق تستخدم مع المقابلة كما يمكن استخدام طريقة لعب الأطفال أو الدمى مع الملاحظة والمشاركة، ويصعب استخدامها في الاستقصاءات لأنها تحتاج بداية إلى استشارة دافعية البحوث إلى الاستجابة إلى هذه الاشكال من الأسئلة الاستقصائية .

اختيار القائم بالمقابلة:

نظراً لصعوبة قيام الباحث وحده بمقابلة عدد كبير من المبحوثين يمثلون العينة المختارة . فإنه عادة ما يختار مساعدين له يطلق عليهم القائم بالمقابلة Interviewers الذين يقومون بمقابلة المبحوثين والحصول منهم على البيانات المطلوبة .

ويجب بداية أن تتوفر في القائم بالمقابلة القدرة على إدارة المقابلة، واستشارة المبحوث للحديث، وتمهيق التواصل مع المبحوث، ومهارات تسجيل الإجابات بالطريقة التي يمكن استغلالها علمياً، وذلك بالإضافة إلى بعض الخصائص الأخرى التي تؤثر في مناخ المقابلة، والمبحوثين، وبالتالي في الحصول على المعلومات واستخراج النتائج .

ولذلك يعتبر اختيار القائم بالمقابلة مرحلة هامة من مراحل تنظيم المقابلة، يبدأ بتحديد المواصفات أو الخصائص المطلوبة منهم، وتوفر الدافع إلى التعاون مع الباحث، والحد الأدنى من المهارات البحثية التي تسهم في نجاح المقابلة .

ويفضل أن يوضع في الاعتبار عند الاختيار العلاقة بين خصائص القائم بالمقابلة والتوقعات الخاصة بالاستجابة، إليها، ونوعية الاستجابات، حيث يرتفع مستوى التعاون مع القائم بالمقابلة بارتفاع السن مثلاً الذي يعكس خبراته وثقته في نفسه ومستوى الإقناع أثناء المقابلة، وبالتالي زيادة الاستجابة إليها، بالإضافة إلى أن الاتجاهات المعقولة أيضاً تساعد في الحصول على نسبة عالية من هذه الاستجابات، التي ترتفع أيضاً بارتفاع مستوى تعليم القائم بالمقابلة .
(E.Siger., et al., 83:68-83)

تدريب القائم بالمقابلة:

لا يمكن توافر مجموعة من الخصائص التي ينشدها الباحث، لاختيار القائم بالمقابلة، مثل الخصائص العامة، أو الدافع إلى التعاون مع الباحث، أو الاهتمام

بالبحث العلمي بصفة عامة، أو المهارات البحثية والاتصالية، ولكن يجب بجانب ذلك الاهتمام بتدريب المختارين منهم للارتفاع بكفاءتهم في فهم ومعرفة البحث، وأهمية وتنمية الدافع لديهم لهذا الجهد والوقت في إجراءات المقابلة .
(K.R.Tuker., et al., 81: 105-106)

وهناك ثلاثة أهداف رئيسية للتدريب

- إعطاء القائمين بالمقابلة فكرة عامة عن موضوع البحث، والوسائل والأدوات المنهجية للاختبار والقياس، وعلاقتهم بتوفير دلة التطبيقات المختلفة للاختبار والقياس .

- استئثار الدافع لديهم للتعاون مع الباحث أو هيئة البحث .

- اكتساب المهارات الاتصالية مع الآخرين (المحورين) .

وبصفة عامة تهدف الدورة التي تعدل القائمين بالمقابلة إلى اكتسابهم للمعارف والمهارات التي توفر لهم الأمانة والدقة والموضوعية، والاهتمام بموضوع البحث، والاتجاهات المختلفة، والمهارات الاتصالية، وبصفة خاصة بالنسبة للمتطوعين أو من الطلاب الذين كثيراً ما يستفاد منهم في المقابلات المختلفة .

وبصفة خاصة، يجب تدريب القائمين بالمقابلة على تطوير المهارات الخاصة بتنمية تعاون المحورين، وتوحيد نظم إدارة المقابلات، حتى تتوفر الموضوعية في إجراءات البحث، وتسجيل الاستجابات، والتمسك بالمبادئ الأخلاقية .

تنظيم التعاون مع الأجهزة المسؤولة :

فنجد في العديد من الدول أجهزة مسؤولة في تنظيمها السياسي أو الإداري تتولى مهام الإشراف على تنظيم وإجراء مثل هذه المقابلات، وذلك مثل أجهزة الحكم المحلي، أو أجهزة التخطيط والاحصاء، أو أقسام البوليس التي يمكن أن تمنح الكثير من التسهيلات لإجراءات البحث ودعمه، وتدور إلى اطمئنان الأفراد إلى سلامة البحث وأمنائه، والكثير من الدول تدعم هذه البحوث من خلال القرارات والتوصيات المنظمة لهذه البحوث، وتوفر لها الدعم لدى الأجهزة المسؤولة، وتقديم التسهيلات للباحثين والقائمين بالمقابلة . في إطار هذه القرارات والتوصيات، وبذلك توفر الجهود التي يبذلها الباحث في تجاوز الصعوبات الناجمة عن امتناع الأفراد من

التعاون مع القائمين بالمقابلة لعدم ثقتهم في البحث وأهميته (*) .

إدارة المقابلة

تعتمد إدارة المقابلة على الإعداد الجيد لها ، الذي يشمل التنظيم السليم لإجراءاتها ، بما في ذلك اختيار القائمين بالمقابلة وتدريبهم ، والتأكد من استوعابهم للهدف منها ، واستعدادهم للإجابة على كل الأسئلة التي يحتمل أن يطرحها المبحوثون مرتبطة بأي موقف من مواقف المقابلة ، أو إطار البيانات ، وأسئلة الاستمارة ، وكذلك مبادئ العمل ، وإجراء عدد من المقابلات الودية أو التعهدية ، للتعرف على مدى ملائمة الأسلوب وأدواته لأهداف البحث .

وتهدف الإدارة الناجحة للمقابلة إلى هدفين رئيسيين :

- بناء المناخ الودي للمقابلة ، الذي يشمل كل ما يحصل بالمكان والأفراد والأدوات المساعدة التي توفر الثقة ، وهم العلاقة بين القائم بالمقابلة والمبحوث .
- استعداء المعلومات والبيانات المطلوبة ، بدقة وموضوعية .

وتظهر أهمية الهدفين السابقين في ارتباط أسلوب المقابلة بالتحصول على البيانات المتعلقة بالانفعالات والآراء ، والأفكار والمشاعر والدوافع ، التي يتوغل الحوار حولها على مناخ المقابلة ومستوى الثقة الذي يوفره هذا المناخ بين أطراف المقابلة .

وهناك مجموعة من المبادئ يطبقها الخبراء لتحقيق مناخ المقابلة ، والحصول على البيانات المستهدفة ، في إطار من التعاون العام خلال فترة المقابلة
(H.Ch.Backstrom & G.Cesar 81:261-65)

- دراسة الأسئلة جيداً حتى يتم إدراك معانيها ، واستيعابها جيداً ، حتى يمكن توجيهها في إطار الحوار ، دون لزامتها من الاستمارة .
- التدريب على المقابلة مع بعض الأفراد خارج إطار هيئة المبحوثين المستهدفة .

(*) يتولى الجهاز المركزي للتحفة العامة والأحصاء في مصر ، إنشاء الدعم الرسمي للمبحوث والدراسات الخاصة بالأفراد كالأستقصاءات والمقابلات وغيرها ، من خلال القرارات الرسمية التي يصدرها بناء على طلب الباحثين والجهات التي تكفل البحث .

- إعادة قراءة تعليقات المقابلة كلما تيسر ذلك بين المقابلات وبعضها ، حتى يتأكد القائم بالمقابلة من عدم إغفال بنودها ، أو الخطأ في تطبيقها .
- مراجعة الباحث أو هيئة البحث كلما صادفت المقابلة أى صعوبات يواجهها القائم بالمقابلة .
- يجب ألا ينسى القائم بالمقابلة أنه في ضيافة المبحوث أثناء المقابلة .
- يجب أن يكون طبعياً حتى لا يشك المبحوث في دوافعه .
- يجب تأكيد سرية المقابلة وسرية البيانات حتى يطمئن المبحوث إلى المقابلة .
- استكمال هدف المقابلة في جلسة واحدة بقدر الإمكان .
- يجب مقابلة الأفراد المستهدفين فقط ، وليس أى فرد في العائلة على سبيل المثال .
- استعمال نفس المقدمة المستخدمة في استمارة المقابلة دون تغييرها من فرد إلى آخر .
- توجيه الأسئلة بنفس التركيب اللفظي ، والترتيب الموجودة به في الاستمارة .
- تسجيل كل الإجابات في نفس المكان الصحيح .
- تكرار السؤال مرة واحدة إذا لم يفهمه ، أو اعترض عليه ، بنفس التركيب اللفظي ، دون محاولة الشرح والتبسيط ، حتى لا تتأثر الإجابة بما يمكن أن يظهر كإيهام ، أو تحيز من القائم بالمقابلة نحو إجابة معينة .
- يجب الحرص على توجيه المبحوث إلى السؤال ، كلما حاول المبحوث الخروج عن موضوعه ، مستخدماً كافة الأساليب الودية التي لا تظهر من خلالها الاستعيا ، أو الرفض لما يقوله ، ولكن الأفضل تشجيع ما يقوله ثم توجيه السؤال مرة أخرى .
- دعم التواصل مع المبحوث ، وخاصة إذا ما أخطأ المبحوث الإجابة أو تردد فيها ، فليجيب توجيهه برفق حتى لا يشعر المبحوث أن السؤال صعب عليه .
- يجب أن يثوق القائم بالمقابلة الرفض والاعتراض ، وبالتالي فإنه لا مانع من تكرار السؤال بطريقة مباشرة وبصفة خاصة في الأسئلة الخاصة بالدوافع .
- يجب أن يكيف القائم بالمقابلة نفسه مع كل الاحتمالات التي يمكن أن يواجهها في مكان العمل ، أو ظروفه حتى لا يسبب حرجاً للمبحوث .

- وفي النهاية يجب التأكد من استحصال الإجابة على كل الأسئلة، واستيفاء البيانات المطلوبة، من خلال المراجعة الفورية للإجابات قبل مغادرة مكان المقابلة .
ويعتبر الاختيار السليم للقائم بالمقابلة، وتدريبه جيداً على المهارات البحثية والاتصالية، هو المبدأ الأساسي في نجاح المقابلة، على البيانات والمعلومات بالقدر والمستوى المستهدف.

المقابلة الجماعية

ويطلق عليها أحياناً المناقشة الجماعية أو المقابلة المركزة للجماعة *Focus Group* . وهي لا تختلف في تعريفها وأهدافها عن المقابلة الفردية - مع أفراد - إلا في زيادة عدد المبحوثين الذين يتم إجراء المقابلة معهم في كل مرة أو في المرة الواحدة المستهدفة . وما يترتب بزيادة عدد المبحوثين إلى عدد الجماعة الواحدة من إجراءات منهجية بمصدرها تهيئز قاعات اللقاء ووسائل عرض الموضوعات وتسجيلها وإعداد الجلسة وإدارة الحوار مع أفراد الجماعة .

وهو أسلوب من أساليب جمع البيانات لا يستخدم منظوراً نظرياً لصفر عدد المبحوثين الذين تتم المقابلة معهم، بما لا يصلح لأن يكون مصدراً وحيداً للتفسير أو التعميم .

وتستخدم المقابلة الجماعية في حالة اتفاق خصائص عينة المبحوثين في هذه الجماعة، وباعتبار هذه المقابلة أسلوباً متكاملًا مع الأساليب الأخرى لتأكيد الصدق المنهجي، أو لاتفاق خصائص البيانات المستهدفة من هذه الجماعة كمصدر أولى لهذه البيانات .

أو تستخدم بوصفها مستوى ثان من مستويات جمع المعلومات في بحوث المسح عندما لا يطمئن الباحث كثيراً إلى نتائج القياس مع الأعداد الكبيرة من المبحوثين في تصميمات المسح المختلفة .

بالإضافة إلى استخدامها أيضاً في تصميمات المسح الاستدلالي المختلفة، والدراسات شبه التجريبية التي تعتمد على درجة كبيرة من درجات الصدق المنهجي باعتبارها على الجماعات المقارنة وتركيز المقابلة وجمع البيانات من هذه الجماعات الذين يمكن إجراء المقابلة مع أفرادها في مجموعات وجلسات متعددة لزيد من

الدراسة المتعمقة لهذه الجماعات المقارنة أو تستخدم في دراسات الجزء ، *Panel* أو العصبه *Cohort* - السابق الإشارة إليها - حيث تفرض هذه الدراسات اختيار جماعات أو عينات صغيرة تجتمع لها خصائص العينة أو المجتمع الأكبر الذي يهدف دراسته .

ويتفق الخبراء على صلاحية هذا الأسلوب لجمع البيانات من مصادرها الأولية، ولقلة الجهد والوقت والتكلفة المطلوبة لأنها ترتبط أساساً بعدد مفردات الجماعة المقابلة، وصلاحيته كأسلوب مرن ومتكامل مع الأساليب الأخرى في جمع البيانات ويمكن الاستفادة من هذا الأسلوب في الدراسات التمهيدية أو الدراسات الاستطلاعية . (R.D.Winner & J.R.Dominick 83:100-103)

ويتفقون أيضاً على هذا الأسلوب لأنه يميل إلى التعقيد الذي يمكن أن يرتفع مع زيادة أعداد الباحثين في المقابلة الواحدة وهذا التعقيد يفرض الميل إلى البيانات الكيفية وليس الكمية . بالإضافة إلى أنه قد يؤدي إلى عدم رضا جماعة المقابلة عن تنظيم المقابلة أو إجرائها أو تعقيد حريتهم في التعبير خصوصاً مع استخدام أجهزة التسجيل .

وصلة عامة يعتمد لمباح هذا الأسلوب على مهارة القائم بالمقابلة في إدارة الجلسات والحوار وتسجيل البيانات المستهدفة .

ومنى استخدم هذا الأسلوب فإن الباحث يجب أن يهتم بالاختيار الدقيق للصيغة وخصائصها وتحديد الأعداد، ثم إعداد الجلسات وتجهيز المعدات وآلات العرض أو التسجيل . ثم تسجيل البيانات وتحليلها .

ويفضل أن يستخدم هذا الأسلوب متكاملًا مع أساليب أخرى ما لم يكن ذلك واضحاً في مشكلة البحث وأهدافها . وبالتالي يتم تفسير البيانات في الإطار العام لأهداف البحث وتوظيف الأساليب الأخرى أيضاً .

الملاحظة الميدانية

من الملاحظ في الدراسات الإعلامية أن هناك غياب كامل لاستخدام الملاحظة الميدانية كأسلوب لجمع البيانات سواء في مصر أو الخارج .

ولعل ذلك يعود إلى عدة أسباب يتصدرها غياب البحوث التي تستهدف اختيار العلاقات السببية في الدراسات الإعلامية والتي تعتمد في كثير من أدائها على الملاحظة بأنواعها، واكتفاء الدراسات الإعلامية في معظمها بهذا وصف خصائص جمهور المتلقين وخصائص عمليات التعرض وتنتاجها . وهو ما يقتضى تزايد استخدام الاستقصاء والمقابلة وغياب الملاحظة الميدانية التي تستهدف وصف السلوك الفعلي لجمهور المتلقين .

وعلى الرغم من تحقيقه أسلوب الملاحظة الميدانية من مزاياها ، إلا أن الصعوبات المرتبطة بالجهود والتفقات والوقت تطف عائقاً في سبيل استخدامه بقوسح بصفة عامة، وفي البحوث الأكاديمية بصفة خاصة .

ويعتبر أسلوب الملاحظة أحد الأساليب الأولية لجمع البيانات عن السلوك الانساني بصفة عامة، والاتصالي بصفة خاصة ويقدم البعد الكيفي في وصف السلوك، ولاهتم الملاحظة بالإجابة على الأسئلة من ... وماذا... وماذا...؟ الذي يمكن أن يجيب عليها أساليب الاستقصاء والمقابلة، وتهتم بالسؤال كيف...؟ فتقدم تفسيراً للظواهرات في بعدها الكيفي .

ولذلك فإنها تعتبر ضرورية لدعم التفسيرات الخاصة بالآراء والاتجاهات، التي لا يمكن في محددها معرفة السلوك اللغوي الذي يستدل عليه من خلال إجابات المحررين أو استجاباتهم إلى الأسئلة المعروضة عليهم في استمارات الاستقصاء أو المقابلة، خاصة وأن هناك اتفاقاً عاماً بين الخبراء على أن السلوك اللغوي لا يعبر في كثير من الحالات عن الاتجاهات أو الآراء الحقيقية، ولكنه يعبر فقط عن الاتجاهات والآراء الظاهرة، التي قد يبدونها أو يعلنها المحررون لأسباب عديدة ترتبط بموضوع الاتجاه أو الرأي، أو أسلوب جمع البيانات، أو طبيعة البيانات المستهدفة .

وتعتمد الملاحظة الميدانية، على مراقبة أو ملاحظة السلوك الفعلي للأفراد، في المواقف الطبيعية التي ترتبط بأهداف الدراسة .

وهي في هذا تختلف عن الملاحظة المعملية Laboratory التي تعتمد على ضبط هذه المواقف والتحكم فيها من قبل الباحث لاختبار العلاقات السببية .

بينما يمكن أن تسهم الملاحظة الميدانية في المجالات المتعددة للدراسات الاستطلاعية، وجمع البيانات الأولية عن الظاهرة لتعديد مشكلة الدراسة وصياغة

الفروض العلمية، أو في الدراسات الوصفية التي تهدف إلى وصف السلوك، أو تفسير العلاقات السببية .

ولا يعنى اختلاف الملاحظة الميدانية عن العملية، أنها بسيطة أو غير منظمة أو غير مقتصة، لأن التنظيم والمنهجية ضرورة يحتملها الاستخدام العلمي لأساليب وأدوات البحث بصفة عامة، ولكن يمكن للفرق في مستوى ضبط المواقف أو المفردات التي تخضع للملاحظة .

ذلك أن الملاحظة الميدانية تقوم على ملاحظة سلوك أفراد الجمهور في حالته الطبيعية، بناء على خطة إجرائية منظمة ترتبط بأهداف الدراسة، وتؤدي إلى مستوى من الضبط يرتبط بهذه الأهداف من حيث اختيار فئات الجمهور، أو فئات الوقائع التي تخضع للملاحظة، أو ترتب الملاحظة .

وتختلف طريقة الملاحظة باختلاف مشاركة الباحث وتفاعله مع الأفراد أو المبحوثين في مواقف الملاحظة، فهناك الملاحظة بدون مشاركة *Non participant Observation* التي لا يكون فيها القائم بالملاحظة *Observer* معروفًا للأفراد المبحوثين *Hidden Observer*، ولكنه يقوم بملاحظة سلوكهم وتسجيل هذا السلوك، دون أن يكون معروفًا لديهم، وذلك إما مباشرة، أو من خلال أدوات الملاحظة المساعدة مثل آلات التصوير الفوتوغرافي، أو التلفزيوني، أو آلات تسجيل الصوت والصورة، أو الملاحظة عن بعد من خلال الوسائل الإلكترونية .

وبالتالي فإن هذا الأسلوب يعتقد إلى معايشة المبحوثين في مواقفهم الطبيعية، والتفاعل معهم، الذي يمكن أن يضيف أبعاداً جديدة في وصف السلوك وتفسيره .

وهناك حالات عديدة تستخدم فيها الملاحظة بدون مشاركة في دراسة جمهور المتلدين مثل :

- وصف الخصائص الأولية الظاهرة لجمهور وسائل الإعلام، عن طريق رصد فئات هذه الفئات في المواقف الاتصالية المختلفة، مثل شراء الصحف من الأكشاك أو مراكز التوزيع، أو خلال متابعة المشاهدة أو الاستماع، في النوادي المخصصة لذلك .

- ملاحظة اهتمام وتفضيل المتلقين للفردات النشر والإذاعة، مثل عناوين الصحف، أو الإعلانات أو المساحات المنشورة الأكثر جذباً أو اهتماماً للجمهور، عن طريق آلات تصوير وتسجيل خاصة أو أكثر هذه الفردات جذباً للمستمعين أو المشاهدين

وهناك أيضاً الملاحظة بالمشاركة أو المعيشة *Participant Observation* التي يشترك فيها القائم بالملاحظة مع الأفراد أو المبحوثين في مواقف الملاحظة ويتفاعل معهم، للوصول إلى تفسيرات صادقة لأسباب السلوك، من خلال معيشة نفس المواقف أو المناقشة وتبادل الآراء .

وقد تكون هذه المشاركة معلنة - ملاحظة بالمشاركة- فيكون القائم بالملاحظة معروفاً *Visible* لدى الأفراد أو المبحوثين الذين يقوم بملاحظة سلوكهم، أو يكون سرياً لديهم *Hidden* ، ولكنه يتعايش معهم ويشاركهم نشاطهم ومواقفهم المختلفة .

ويتيح أسلوب الملاحظة بالمشاركة الفرصة كاملة للقائم بالملاحظة لدراسة كافة أبعاد الظاهرة محل الملاحظة، ولكنه على الجانب الآخر قد يتأثر بمواقف الملاحظة وجدانها وعقلها، وبالتالي ينعجز إلى مواقف وآراء معينة تلقد الملاحظة موضوعيتها، وتؤثر في صدق البيانات والنتائج بالتالي، وخاصة عندما تكون المواقف مما يظهر فيها الخلاف في السلوك أو الخلاف في الآراء .

وبالإضافة إلى ذلك تظهر احتمالات تحيز المبحوثين أحياناً عند إحساسهم بالملاحظة فسيكون السلوك الذي يعتقدون أنه يرضى القائم بالملاحظة .

ويعترف للصلاحية الميدانية لها بالآلية التي تؤكد على أهمية استخدامها في دراسة الجمهور . (R.D.Winner & J.R.Dominick 83:96-97)

- أنها تساعد الباحث في التعرف على المعلومات الضرورية لصياغة الفروض العلمية وعزل المتغيرات المستقلة والتابعة وتحديدتها .
- أنها تصحح في مراقبة السلوك الفعلي الذي لا يمكن إخضاعه للوصف الكمي مثل ردود الأفعال غير اللفظية، التي يظهرها المشعرون للصحف عند قراءتهم لعناوين الصفحات الأولى للجرائد، أو ملاحظة ، أو التعرض للصور أو الرسوم في الصحف .

- تساعد في دعم الثقة عند الأفراد والجماعات، حيث تساعد هذه الثقة بعد ذلك، على الاستجابة إلى أدوات جمع المعلومات الأخرى كالاستقصاء والمقابلة .
- إذا لم تحتاج الدراسة إلى عدد كبير من المبحوثين، فإن الملاحظة لا تعتبر مكلفة، لأنها لا تحتاج سوى أدوات بسيطة لتسجيل المعلومات .
- إنها توفر ملاحظة المواقف في ظروفها الطبيعية أو التلقائية، التي تسمح للباحث التعرف على كل المتغيرات المجهولة .

وعلى الرغم من ذلك، فإن الملاحظة الميدانية لا تتوفر فيها الصدق الخارجي بقدر كبير، نظراً لاحتمالات التحيز الناتج عن اختيار الأفراد، أو فترات الملاحظة، أو مكان الملاحظة، التي قد لا تتماثل في جميع الظروف، بالإضافة إلى ارتباط ثبات الإجراءات، بمدركات الباحث وأحكامه عن الوقائع أو الأفراد التي يقوم بملاحظتها، أو تأثره بمواقف الملاحظة، والتي قد تؤدي بالباحث إلى تجاهل أو تحريف المعلومات التي يقوم بتسجيلها، فتؤثر بالتالي في ثبات وصدق النتائج مما يثير الحاجة إلى جهود كبيرة من الباحث لتوفير الصدق التوافقي أو العكسي الذي يمكن من خلاله التأكد من صدق البيانات وثبات الإجراءات .

الخطرات المنهجية للملاحظة الميدانية

يستغل كل أسلوب من أساليب جمع البيانات بخطرات منهجية تميزه عن غيره من الأساليب، وتعتبر أهم الخطرات الميزة في أسلوب ملاحظة الجمهور هي الاقتراب من هذا الجمهور، وتصميم بطاقات الرصد أو بطاقات الملاحظة، واختيار وتدريب القائمين بالملاحظة، ثم عملية الملاحظة الفعلية وتسجيل البيانات المستهدفة.

الاقتراب من ميدان الملاحظة ومفرداتها

تعتبر هذه الخطرة هي الأساس الذي تقوم عليه الملاحظة واستمرارها، ذلك أن الهدف الأول للباحث يجب أن يكون تأمين استمرار عملية الملاحظة، واكتساب وتأهيل المسؤولين عن ميدان الملاحظة، أو الأفراد الذين يقوم بملاحظة سلوكهم في حالة المشاركة، حتى لا يراجعه بمقاومة من الأفراد لمحول دون استمرارها .

وفي النهاية فإنه يجب على الباحث أن يحصل على التصريح بالملاحظة، خصوصاً عند ملاحظة الجماعات الرسمية مثل الطلبة في المدارس أو العمال في المصنع ... أو غيرها من المؤسسات والتنظيمات الرسمية أو شبه الرسمية، ويبدأ بالتعريف بموضوع الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، وكيفية استخدام النتائج مع الإشارة إلى تأمين وسرية البيانات التي يحصل عليها خلال عملية الملاحظة .

وعادة ما لا يكون الحصول على التصريح بالملاحظة سهلاً، ولكنه يحتاج إلى مثابرة وإصرار، واستخدام مهارات الاتصال والعلاقات العامة، وقد يحتاج في سبيل ذلك إلى شرح مفصل للخطرات المنهجية للبحث، والفروض التي يقوم باختبارها،

خاصة إذا كانت هناك مقاومة أو اعتراض ضد بعض الأمور التي تبدو ذات حساسية معينة عند الأفراد .

وعندما يبدأ في المعاشية والمشاركة، فإن القائم بالملاحظة يجب أن يسعى إلى إقامة الرد والألفة مع الأفراد، من البحث عن الانتماءات المشتركة لهم، ثم البدء في إقامة العلاقات معهم تدريجياً والمشاركة في النشاط العام لهم، مع مراعاة عدم تغيير النظام العادي لهم أو التأثير فيه .

تصميم بطاقة الملاحظة:

يعتمد تصميم بطاقة الملاحظة على طبيعة البيانات السلوكية المستهدفة من الملاحظة، وهي التي تحدد الوقائع المطلوب تسجيلها، مثل الاستماع، والملاحظة، أو القراءة، تفضيل عناصر أو مفردات معينة، من خلال الوقت الذي يقضيه في التعرض، الرغبة والميل والمشاركة في التعرض، أو العزلة، الميل إلى المناقشة وتبادل الآراء، حول موضوع التعرض، ملاحظة التفاعلات أو الإيماءات أو الحركات التي تعكس الرضا أو الاستياء في موضوع التعرض، مناقشة المعارف والأفكار التي تؤثر في تكوين الانتماءات والآراء، ملاحظة مدى التعصب إلى الانتماءات أو الآراء... وغيرها من الوقائع السلوكية التي يمكن أن يقوم بها الفرد، وتتنوع مع طبيعة ونوع البيانات المطلوبة .

ولقد يرتبط بتسجيل الوقائع أيضاً تسجيل وقت الوقائع، ووقت حدوثها ونهايتها، وكذلك المكان إذا كان له علاقة بالوقائع مثل تفضيل التعرض في النوادي، أو المقاهي، أو أماكن التجمعات ... وغيرها .

وفي تصميم بطاقة الملاحظة يفضل أن يتم تصنيف السلوك المستهدف في فئات - مهما كان عددها - مثل الوقائع المحتملة، حتى يسهل على القائم بالملاحظة تسجيلها بدقة، ويسهل على الباحث بعد ذلك تصنيف وتبريد وتحليل البيانات بدقة أيضاً .

مع ملاحظة أن تقتصر الفئات الخاصة بالوقائع السلوكية، بالفئات الخاصة بالتقدير إذا كانت هناك حاجة إلى تسجيله، مثل درجة التعرض، أو درجة الاهتمام بالموضوع، التي يمكن وضعها على مقاييس التقدير *Rating Scales* التي يمكن من خلالها اختيار التقدير اللفظي، أو الكمي المناسب للدرجات أو المستويات التي نحتاج إلى ذلك .

اختصار وتدريب القائمون بالملاحظة :

تعتبر هذه المرحلة على درجة كبيرة من الأهمية نظراً لاعتماد صدق نتائج الملاحظة على مهارة القائمين بها، وعدم تجهيزهم في مرحلة التسجيل، وحاجة الملاحظة - وبصفة خاصة المشاركة - إلى المهارات الاتصالية والعلاقات العامة لكسب ود وتأيد مجتمع الملاحظة لموضوع وعملية الملاحظة، وكذلك حاجتها إلى الألفة مع الأفراد الملاحظين حتى يثقوا في القائم بالملاحظة ويصبح السلوك طبيعياً . ولذلك لمبانه بداية يجب الاهتمام باختيار القائم بالملاحظة من حيث الاستعداد للتكيف مع المراقب أو الجماعات التي سيعايشها، وكذلك التحول الاجتماعي، وتوفر المهارات الاتصالية، والمهارات الخاصة بالعلاقات العامة، حتى يمكن اكتساب الود والألفة مع المجتمع أو الأفراد الذين سيلاحظهم وكذلك توفر الخصائص العامة ذات العلاقة بمستوى الثقة في الفرد مثل السن، والتعليم، والحالة الاجتماعية، والمهنة أو الوظيفة، وكلها اعتبارات تؤثر في مستوى الثقة في القائم بالملاحظة وسرعة بناء العلاقة الودية مع أفراد مجتمع الملاحظة .

ويركز التدريب على التعرف بموضوع الملاحظة، وأهميته، وعلاقته بموضوع الدراسة، والجهة التي تكفل الدراسة أو تدعيمها، حتى تكون الأهداف واضحة لديه، وحتى يتمكن من الإجابة على التساؤلات التي توجه إليه أثناء عملية الملاحظة .

وبلى ذلك تدريب الأفراد على تسمية المهارات الاتصالية، والتكيف مع ما يستجد من وقائع أو أحداث أثناء فترة الملاحظة، ومواجهة المواقف بما يتعلق وأهدافها .

وكذلك تدريب الأفراد على نوعية البيانات المسجلة، والوقائع السلوكية التي تعكسها، والفئات التي يتم تصنيف هذه الوقائع في إطارها، وكذلك طريقة التسجيل، وكيفية توفير سرعة ودقة الملاحظة والتسجيل وتوفير الموضوعية، ولجنب العوامل التي تؤدي إلى تحيز الملاحظة والتسجيل، واستخدام مقاييس التقدير في حالة حاجة الملاحظة إلى ذلك .

ويشوق على اختيار القائمين بالملاحظة وتدريبهم قدر كبير من لمحات عملية الملاحظة، ولجنب التحيز، وتوفير الصدق الداخلي، والخارجي، وثبات الإجراءات، التي تعتبر ضرورة لتأكيد صدق وثبات النتائج .

تسجيل البيانات المستهدفة:

تعددت أدوات تسجيل الملاحظة وتطورت بحيث تصل إلى أكبر قدر من الدقة في تسجيل الوقائع السلوكية، وقد استخدمت أدوات التصوير الفوتوغرافي التي تستهدف تسجيل معالم السلوك وقت حدوث المنبه، وفي غيرها استخدمت الكاميرات التلفزيونية، وغيرها من الأدوات التي تستخدم في الملاحظة المباشرة، بالإضافة إلى الأدوات والوسائل الميكانيكية والإلكترونية التي تستخدم في الملاحظة عن بعد لتسجيل تعرض المستمعين أو المشاهدين للراديو أو التلفزيون وملرداتهم .

وهي الرغم من هذا التعدد والتطور، يظل التسجيل التحريري، الذي يعتمد على قدرات ومهارات القائم بالملاحظة في تسجيل الوقائع السلوكية في ملاحظتها بالمنبهات الإعلامية، يظل هو الأساس والأكثر استخداماً في الملاحظة الميدانية سواء كان من خلال البطاقات المقننة للملاحظة، أو استخدام المذكرات أو المفكرات في التسجيل .

ولذلك كان الاعتماد البالغ في اختبار وتدريب القائمين بالملاحظة باعتبارهم الأساس في تقرير صحت البيانات والإجراءات ونسبتها، ذلك أن فشل القائم بالملاحظة في التسجيل يعني فشل عملية الملاحظة بالكامل .

وكذلك اعتماد الخبراء والباحثين بالاعتبارات التي تولي من مستوى دقة التسجيل وموضوعيته، والتي تتمثل في الآتي :

- عدم تأجيل التسجيل لأي سبب كان، ويجب مراعاة سرعة التسجيل بحيث يكون أولاً بأول حتى لا يؤدي النسيان إلى سقوط كثير من البيانات والمعلومات الضرورية .
- ضرورة الانتباه، والحذر الشديد، وتسجيل الوقائع في حدود الفئات المطلوبة، دون تقويم مسبق لأهميتها، ويفضل أن يكون التقويم لاحقاً لعملية التسجيل .
- الاهتمام بتسجيل جميع التفاصيل، والتكيف معها بسرعة، مهما كانت غير عادية أو غير مألوفة، وذلك قبل أن تفقد دلالتها بمرور الوقت .
- يجب أن يهيء القائم بالملاحظة، أنه لا يسجل ما يحدث فقط، ولكنه يجب أن يهتم بالتفسير، والتنبؤات، والتفسيرات الخاصة بكل ما يقوم به وفي هذه الحالة

يجب فصل الآراء الذاتية عن وصف الوقائع بشكل أو بآخر من أشكال التحديد مثل الألقاب أو العلامات الخاصة .

- عرض البيانات على الباحثين والخبراء أصحاب الاختصاص، للاستفادة بأرائهم في تعديل طريقة الملاحظة والتسجيل، أو ثباتها واستمرارها .

- وبالنسبة لأدوات التسجيل، فإنه يفضل أن يسجل الملاحظات بنفسه بدلاً من إملائها على الغير، ويفضل أيضاً أن يكون تسجيل الملاحظة من نسختين لمواجهة كافة الحاجات إلى نتائج التسجيل، مثل اعتماد الأصل كمرجع، والاعتماد على النسخة الأخرى في إعادة التنظيم، أو إعادة الكتابة أو التصنيف والتعبير .

ويجب أن يتم تحليل بيانات التسجيل أولاً بأول، حتى يتأكد من حصول التسجيل لكافة جوانب أو زوايا الوقائع المطلوبة، من حيث الحدوث، التوقيتات، الأشخاص، الأقوال، التطبيقات والمشاعر، لأنه قد يرى استعداد أو إضافة فئات جديدة، تضيف أبعاداً جديدة إلى طبيعة البيانات المطلوبة، يتمكن من تسجيلها قبل انتهاء عملية الملاحظة أو انتهاء المواقف التي تخضع لها، وذلك لتأكيد أكبر قدر من الصدق الداخلي أو الإجماعي .

الملاحظة

من يلاحظ

هناك العديد من الأسباب التي تحد من الاعتماد على الأساليب السابقة للملاحظة، في الوصول إلى نتائج دقيقة وسريعة فيما يتعلق ببعض فئات السلوك الاتصالي التي يمكن جمع المعلومات عنها بواسطة هذه الأساليب، ومن هذه الأسباب مايلي :

١- حدود عملية الملاحظة المباشرة بالأعضاء القليلة للجساعات أو المجموعات، التي قد لا تتفق مع الأعداد الكبيرة المستهدفة من جمهور المستمعين والمُشاهدين، والتي تنقسم بالتفرع والتشعب .

٢- السرعة في الحصول على النتائج التي تفرضها الظروف الإعلامية في بعض الأحيان، مثل الرغبة في ملاحظة التجاوب مع موضوعات الحملات الإعلامية أو تقييم هذه الحملات، وتخطيط السياسات وكذلك الحاجات الترويجية والإعلانية، التي تستهدف التعرف المسعر على الجهات العرض وكشافه التي تعكس تفضيل واهتمام جمهور المستمعين .

وهذه الحاجات التسويقية والإعلانية فرضت نفسها كهدف، لتتأخر وأسابيل البحث في دراسات جمهور المتلقين منذ أن حاول المعلنون أن يصلوا إلى أكبر عدد ممكن من الناس، وذلك من خلال إيجاد نظام لقياس وتقدير حجم الأفراد الذين يتعرضون للوسائل الإعلامية ومفرداتها ومحتواها .

٣- حدود الأهداف المنهجية للملاحظة غير المباشرة، بتجنب العوامل الخاصة بالتأثير في سلوك المبحوثين، والتي لا تتفق مع المحددات الأساسية لجمهور المتلقين التي تتمثل في التنوع والتشتت .

ولذلك كان البحث في تطويع أسلوب الملاحظة ليسمح بملاحظة أعداد كبيرة من جمهور المتلقين، متباينة، ومتنوعة، تستهدف الحصول على نتائج سريعة، ودورية، تتفق والحاجات التسويقية والإعلانية، وكذلك الظروف الإعلامية .

ولذلك ظهرت الوسائل الإلكترونية التي تسمح بما يمكن أن تسميها «الملاحظة من بعد» وذلك نظراً لتباعد المسافات بين الباحث والمبحوثين، وكذلك خطاسة هذه المبحوثين التسمي الذي لا يسمح بالملاحظة المباشرة بأنواعها، والحاجة إلى التقويم الفوري للبرامج الهامة .

وقد توسعت استخدامات الوسائل الإلكترونية في هذا المجال إلى حد بعيد منذ بداية الثمانينات، ففي عام ١٩٨٧ أورد الكتاب السنوي للإذاعة والاتصالات السلكية في أمريكا *Broadcasting Cable Yearbook* أورد قائمة بما لا يقل عن ٨٠ شركة وفرداً يهتمون بطريقة أو أخرى باستخدام هذه الوسائل، ومئات من أساتذة الكليات والجامعات والمواطنين، يقومون بمختلف أنماط البحوث المرتبطة بالوسائل الالكترونية، بالإضافة إلى ما تقوم به الشبكات والمحطات الإذاعية أيضاً في هذا المجال .

وتقوم فكرة استخدام الوسائل الآلية والالكترونية على توصيل أجهزة الملاحظة، بأجهزة الراديو أو التلفزيون وتوصيل الأولى بمراكز استقبال الإشارات الرمزية الخاصة بتسجيل الفئات النمطية لسلوك المستمعين والمشاهدين، التي يمكن تسجيلها من خلال هذه الأجهزة .

وترتبط فئات السلوك الخاصة بالمستمعين والمشاهدين التي يمكن لهذه الأجهزة ملاحظتها وتسجيلها بحدود الإمكانيات الخاصة بهذه الأجهزة .

ومنذ بداية استخدام هذه الأجهزة في نهاية الثلاثينات وحتى الآن، لم تتمكن من ملاحظة وتسجيل أكثر من اتجاهات التعرض وتوقيتاته وبالتالي تحديد كشافته، والتي يمكن تفسيرها من خلال ملاحظة تشغيل جهاز الراديو والتلفزيون، على البرامج المختارة من جمهور المستمعين والمشاهدين، والفترة الزمنية للاستماع أو المشاهدة .

ولذلك فإن هذه الأجهزة لا يمكن أن تلاحظ سوى التعرض فقط الذي يشمل في فتح وغلق جهاز التلفزيون والراديو، وكشافة هذا التعرض الذي يتمثل في الوقت الذي يستمر فيه الجهاز مفتوحاً على برنامج معين لفترة يتم قياسها .

ومن خلال أجهزة الملاحظة الآلية الالكترونية التي يتم توصيلها بعدد من أجهزة الاستماع أو المشاهدة يمكن الوصول إلى الآتي :

- تقدير حجم جمهور المستمعين أو المشاهدين الذي يفضل محطة معينة، أو برنامجاً معيناً . وهذا التقدير يعتمد عليه المعلنون في تقدير جدوى استخدام الرسائل أو البرامج الإعلامية في الإعلان . ذلك أنه كلما زاد حجم جمهور وسيلة معينة أو برنامج معين، كلما أدى ذلك إلى انخفاض تكلفة الإعلان في هذه الوسيلة، لأن المعلن يتخذ قراراته بناءً على تكلفة الإعلان بالنسبة لألف (١٠٠٠) فرد ويتم حسابها بنسبة التكلفة الكلية إلى العدد الكلي للجمهور الذي يستمع أو يشاهد وسيلة أو برنامجاً معيناً .

- تقدير متوسط فترة التعرض، لأنه لا يمكن فتح الجهاز للدلالة على التعرض، ولكن لابد أن يستمر الاستماع أو المشاهدة لفترة زمنية تشير إلى الاهتمام بالبرنامج أو موضوعه . ويمكن من خلال تقدير حجم الجمهور، ومتوسط فترات التعرض لبرامج معينة، تقدير مستويات التفضيل والاهتمام بهذه البرامج بالنسبة إلى بعضها البعض .

كما يمكن أيضاً من خلال تقدير متوسط فترة التعرض، التعرف على مدى الشجارب مع البرامج أو الموضوعات الإعلامية، كمدخل إلى تكوين هذه البرامج أو الموضوعات، تقوياً لورياً أثناء الإذاعة والعرض أو بعد ذلك بوقت محدد .

- التعرف على الأوقات التي تتميز بكثافة الاستماع أو المشاهدة، خلال الفترات

المختلفة في اليوم الواحد، وكذلك خلال أيام الأسبوع الذي يتم خلاله الملاحظة بواسطة الوسائل الالكترونية .

وعلى الرغم من الفوائد التي يحققها مثل هذا الاستخدام في ملاحظة وتغيير سلوك المستمعين والمشاهدين إلا أن هناك عدداً من العيوب أو نقاط الضعف التي تشوب هذا الاستخدام، وتتمثل في الآتي :

- إن جهاز التسجيل لا يمكن أن يسجل سوى فتح On، أو غلق Off أجهزة الراديو والتليفزيون فقط والذي يتخذ مؤشراً للتعرض، ولكن فتح الجهاز في حد ذاته لا يعني أن عملية التعرض تتم خلال الفترة بين فتح وغلق الجهاز، لأن ذلك يرتبط بالكثير من العوامل التي تشكل ظروف التعرض، والتي لا يمكن أن يسجلها جهاز الملاحظة والتسجيل .

- عدم إمكانية المشاركة في تحديد بعض السمات الخاصة بجمهور المستمعين أو المشاهدين، فلا يمكن أن يلاحظ أو يسجل الجهاز من الذي قام بفتح الجهاز من أفراد الأسرة، والاستماع أو المشاهدة وبالتالي تحديد بعض السمات الخاصة بجمهور البرامج المستهدف .

- إن عدم استخدام أجهزة الاستماع أو المشاهدة، قد لا يعني سلوكاً محدداً من جانب الأفراد في الكثير من الأحيان، ذلك أن عدم الاستخدام قد يكون سببه انقطاع الاستقبال في الراديو والتليفزيون لأسباب لا يعثر الفرد مسؤولاً عنها .

- ارتباط أجهزة الملاحظة والتسجيل عن بعد، بأجهزة الاستماع والمشاهدة الثابتة في المنازل، بينما أن التعرض يمكن أن يتم في نفس الأوقات لنفس البرامج من خلال الأجهزة سهلة الحمل، والأجهزة الترانزستور، والاستخدام خارج المنزل، والتي تتوفر الآن وتتطور بصورة سريعة .

- ويضاف إلى ذلك ارتفاع تكلفة تركيب وتشغيل هذه الأجهزة وصيانتها، التي تكون سبباً في عدم توسع استخدام مثل هذه الأجهزة في الكثير من دول العالم .

ونتيجة لهذه العيوب أو أوجه القصور في هذا النظام للملاحظة والتسجيل، فإن الشركات أو الأجهزة التي تقوم باستخدامه، تستكمل البيانات الخاصة بتقديرات حجم المستمعين والمشاهدين من خلال الوسائل الأخرى المتاحة، مثل المكرة Dairy أو الاتصال التليفوني أثناء البث.

اختبارات الثبتات والصدق

يعتبر من ضرورات تصميم المقاييس والأدوات المنهجية أن يتأكد الباحث من أن هذه المقاييس والأدوات صالحة لتحقيق الأهداف التي أعدت من أجلها، وأنها مستقلة بدقة وموضوعية صورة الواقع البحثي والتجريبي أمام الباحث، بحيث يمكن الاعتماد على هذه الصورة في التفسير والتعميم .

ولذلك يقوم الباحث بإجراء عدد من الاختبارات التي تجعله يتأكد من هذه الأمور حتى يطمئن إلى أن المقياس أو الأداة قد تجاوز إلى حد كبير الأخطاء الخاصة بالتصميم والتطبيق التي تؤثر في صلاحية المقياس أو الأداة ودقتها .

ويكاد يجمع الخبراء والباحثون على صعوبة تجاوز هذه الأخطاء تجاوزاً مطلقاً، ولكن الممكن هو تقليل قدر الخطأ بنسبة كبيرة بحيث يطمئن الباحث إلى دقة النتائج والثقة فيها .

ويرى الخبراء أن الخطأ قد يكون أحد نوعين (محمد الوثائي: ٨٩: ١٠٦-٨) .

النوع الأول: وهو الخطأ العشوائي أو خطأ الصدفة *Random Chance Error* وهو خطأ قد يحدث ويتكرر في مرات عديدة مع تكرار القياس، نتيجة لأسباب متنوعة تحدث بطريق الصدفة أو نتيجة عوامل عارضة غير ثابتة التكرار . ومن مصادر هذا الخطأ ما يلي :

- عدم وضوح التعليمات للمبحوثين، فيحدث اختلاف في استجاباتهم إلى نفس المقياس .

- اختلاف ظروف ومناخ تطبيق المقياس أو الاستجابة إليه أو التقرير الذاتي للمطلوب في الاستقصاء أو المقابلة .

- اختلاف مستويات تدريب الباحثين ومعاونيهم على المقابلة أو الملاحظة ورصد نتائج المقابلة أو الملاحظة .

- اختلاف تفسير الباحثين ومعاونيهم أو المبحوثين لرموز المقياس أو الأدوات أو الأسئلة، نتيجة غموضها أو عدم وضوحها .

وبغیرها من الأمور التي تجعل المقياس غير ثابت، ويمكن أن يختلف من باحث لآخر، أو من وقت لآخر. ولذلك فإن أهم ما يتسم به هذا الخطأ هو اختلاف نتائج المقياس مع تكراره باختلاف الباحثين أو الوقت أو الظروف ... إلى آخره .

النوع الثاني : وهو الخطأ المنظم *Systematic* وهو الخطأ القائم في المقياس أو الأدوات ذاتها والذي يتكرر في كل مرة يتم فيها المقياس أو توظيف الأداة، ويكون نتيجة لبناء المقياس أو وحداته أو صياغته أو علاقات هذه الوحدات ببعضها، أو علاقتها بالهدف الذي أعدت من أجله . وبالتالي فإن الخطأ سيظل منتظم الحدوث والتكرار مادامت أسبابه أو مصادره موجودة في بناء المقياس أو محتواه. مما يجعل صلاحية المقياس أو الأداة للهدف الذي أعدت من أجله مرهونة بأحد من هذا الخطأ .

والأخطاء العشوائية أو أخطاء الصدفة هي التي تؤثر في ثبات المقياس أو الأداة *Reliability* بمعنى عدم اتساق الإجراءات أو النتائج عند تكرار تطبيق المقياس أو استخدام الأداة مرة أخرى . وتؤثر الأخطاء المنتظمة في مستوى الصدق *Validity* وهو ما يشير إلى عدم صلاحية الأداة أو المقياس لتحقيق الهدف الذي أعدت من أجله .

وحسب يمكن للباحث أن يتجاوز هذه المشكلات فإنه يقوم بعدة اختبارات للتأكد من مستوى ثبات وصدق المقاييس والأدوات التي يقوم بتطبيقها أو استخدامها .

اختبارات الثبات

يتم تعريف مفهوم الثبات *Reliability* من خلال مفاهيم أخرى تتفق معه في

المعنى، وهى الإتساق *Consistency* والدقة *Accuracy* والثبات أو الاستقرار *Stability* وهى كلها تشير إلى تعريف إجرائي واحد هو الوصول إلى نفس النتائج بتكرار تطبيق المقياس على نفس الأفراد في نفس المواقف أو الظروف. وبالتالي فإن كافة الإجراءات يجب أن تنص بالدقة والاتساق والثبات للوصول إلى ثبات النتائج.

وهذا يعود إلى اختلاف الدرجات الملاحظة أو المشاهدة في كل مرة يتم فيها تطبيق نفس المقياس في نفس الظروف عن المرة الأخرى أو عن الدرجة الحقيقية، نتيجة حدوث خطأ من الأخطاء العشوائية السابق الإشارة إليها .

ولذلك يشار إلى العلاقة بين الدرجات الحقيقية والدرجات المشاهدة بالمعادلة الآتية :

$$\text{الدرجات المشاهدة} = \text{الدرجات الحقيقية} + \text{الخطأ}$$

وعندما لا يحدث الخطأ - وهو أمر صعب تحقيق عملياً - فإن الدرجات المشاهدة تساوي الدرجات الحقيقية . وهذا يعنى أن معامل الثبات بين كل من الدرجتين هو واحد صحيح . بينما يمكن أن يقل معامل الثبات عن ذلك بتأثير وجود الخطأ الذي يؤدي إلى اختلاف الدرجات المشاهدة عن الدرجات الحقيقية .

وليس المقصود بالدرجات الحقيقية أنها درجات معيارية، ولكنها يمكن أن تشير إلى درجات التطبيق للمرة الأولى، وبالتالي يتأثر معامل الثبات بين التطبيق للمرة الأولى والثانية بحدوث الخطأ في المرة الثانية .

وحيث أن كل المقاييس والأدوات وإجراءات القياس أو جمع البيانات يحدث فيها قدر من الخطأ بشكل أو آخر، فإن جهد الباحث يتجه إلى التقليل بقدر الإمكان من هذا الخطأ حتى يمكن أن تنضم المقياس أو الأداة أو الطرق والأساليب بالثبات الذي يؤدي إلى ثبات النتائج والثقة فيها .

وللتأكد من ثبات المقياس أو الأداة فإن الباحث يطبق أسلوب الاختبار من بين الأساليب أو الاختبارات التالية :

١- طريقة إعادة الاختبار *Test - Retest*

وهي هذا الاختبار يتم إعادة تطبيق المقياس أو الأداة مرة أخرى على نفس العينة من المفردات البشرية بعد مرور فترة زمنية وتقدير قيمة الثبات بين نتائج

الاختبارين . ويعتبر المقياس أو الأداء ثابتة إذا ما كان اختلاف النتائج بسيطاً ، أو ارتفع معامل الارتباط بين نتائج الاختبارين .

وفي تحليل المحتوى يتم إعادة الاختبار على نفس الوثائق بنفس تعليمات الترميز ، ويشير معامل الثبات في هذه الحالة إلى وضوح تعليمات الترميز والتعريفات الإجرائية ، وتقوم مهارات القائمين بالترميز .

وبما في تطبيق هذا الاختبار أن يتم إعادة الاختبار بعد فترة مقبولة لا تقل عن أسبوع حتى يكون المبحرث أو أفراد العينة قد ضلوا تذكروهم للاختبار الأول ، وكذلك لا تطول بحيث يؤثر التراكم المعرفي للمبحرثين في زيادة التباين بين نتائج الاختبارين أيضاً .

٢- طريقة التقسيم أو التجزئ: *Split - Half*

تعتمد الطريقة السابقة على مرور الزمن بين إجراء الاختبار وإعادةه . وتعتمد طريقة التقسيم التام على إجراء الاختبار مرتين في وقت واحد وتقدير الثبات بينهما . وذلك بتقسيم عينة الاختبار إلى مجموعتين متساويتين بطريقة أو أخرى وإجراء الاختبار على المجموعتين وتقدير قيمة الثبات بينهما ، وذلك بإجراء القياس أو توظيف الأداة على المجموعتين وفي وقت واحد ، أو تقسيم المقياس أو الأداة ، وإجراء الاختبار لكل قسم مع كل مجموعة ، ثم تقدير الثبات بين نتائج القياس في المجموعتين .

وفي تحليل محتوى الإعلام يمكن تقسيم عينة الوثائق الخاصة بالاختبار إلى نصفين ، ويتم عملية الترميز على كل جزء منهما بالنتائج نفس أسلوب الترميز والرصد ، ويتم مقارنة نتائج الرصد للمجموعتين وتقدير قيمة الثبات .

وفي رأي أن التباين المحتمل بين الوثائق والأحداث المنشورة أو المسجلة في وثائق التحليل قد تؤثر بداية في تقدير قيمة الثبات ، ولذلك فإنه يشترط بداية عند إجراء هذا النوع من الاختبار في تحليل محتوى الإعلام أن يتم ضبط مادة التحليل بحيث تكون متجانسة في خصائصها بداية قبل بداية الاختبار ، حتى لا يكون التباين في نتائج الرصد ناتجاً عن التباين في مادة التحليل وليس عن إهداء أدوات الترميز وإجراءاته .

كما أن تقسيم الأداة أو المقياس إلى تصنيفين يجب أن يكون مرهونا بالاتساق الداخلي بين وحدات المقياس أو الأداة (فقرات - أسئلة - مشورات إلى آخره) حتى لا يكون التباين ناتجا أيضا عن التباين بين هذه الوحدات .

ولذلك فإنه في حالة استخدام الاختبار النصفى - بتقسيم المقياس أو الأداة - فإنه يجب أن يحدد مدى الاتساق بين وحدات المقياس أو الأداة حتى يطمئن إلى أن كل الوحدات ذات علاقة بما هو مراد قياسه . ويمكن استخدام الارتباط البسيط في تقدير معامل الارتباط بين كل وحدة والوحدات الأخرى، لاستبعاد الوحدات ذات الارتباط الضعيف بداية . وفي جميع الأحوال فإن الباحث يجب أن يتأكد بداية من تحديد هذه العلاقات وتقدير الارتباط بين الوحدات وبعضها ، وبينها وبين المقياس ككل للتأكد من الاتساق الداخلى *Internal Consistency* للمقياس أو الأداة .

٣- طريقة الصور والأشكال المتكافئة *Equivalent Forms*

وتعتمد هذه الطريقة على إعداد صورتين أو شكلين متكافئتين من المقياس أو الأداة، ولتجهيزهما على نفس المجموعة، مع مرور فترة زمنية بسيطة بين تجهيز الشكل الأول والثانى، وحساب قيمة الثبات أو الارتباط بين نتيجة الاختبارين .

وتتعرض هذه الطريقة بداية التجانس التام بين صورتى أو شكلى الأداة أو المقياس، في اختيار المفردات وبناء الوحدات وصياغتها بوطول الصورتين أو الشكلين وارتباط الوحدات ببعضها وبالمقياس كله، وغيرها من مقومات إعداد المقياس أو الأداة وإجراءات تطبيقه وشرط التطبيق . ذلك أن الاختلاف في هذه المقومات بعضها سيؤثر بداية في قيمة الثبات عند الاختبار بعيدا عن الاختبار ذاته .

ولاتبالغ إذا قلنا أن تطبيق هذا الاختبار يحتاج إلى جهد ووقت كبير في إعداد الصور أو الأشكال المتكافئة التى يصعب إعدادها بنفس المستوى في المحتوى والبناء .

وفي تحليل المحتوى يعتمد الاختبار على إعداد صور أو أشكال متكافئة من مادة التحليل وهذا أمر يصعب تحقيقه . ولذلك طور *G.H.Stempel* هذا الأسلوب باقتراح أن يقوم فردان أو أكثر مختلفان بتطبيق أدوات الترميز والتحليل على نفس مادة التحليل وتقدير قيمة الثبات بينهما . وهذا الاقتراح يقترَّب أكثر من طريقة إعادة الاختبار ويعتبر أنسب طرق اختبار الثبات في تحليل المحتوى .

تقدير قيمة الثبات

يعتمد تقدير قيمة الثبات بأنه تقدير كمي، لأنه يقوم على التعامل مع نتائج رصد سواء كانت لاختيارين أو أكثر، أو قام بالاختبار الواحد باحثان أو أكثر . ويتطلب الأمر لتقدير قيمة الثبات حساب معامل الارتباط بين النتائج الذي يعكس مستوى ثبات المقياس أو الأداة أو إجراءات القياس ونسب توظيف الأداة .

وبذلك فإنه مهما تعددت الطرق الإحصائية لتقدير قيمة الثبات، فإنه يمكن تطبيق أي منها مع أي طريقة من طرق الاختبار، لأن طرق تقدير قيمة الثبات في النهاية هي ترجمة إحصائية للارتباط البسيط بين متغيرين، الذي يعتمد على الدرجات الناتجة عن الاختبارين ومنهات هذه الدرجات كالآتي :

$$ن \text{ مبد } س \times ص - \text{ مبد } س \times \text{ مبد } ص$$

$$\sqrt{\frac{(ن \text{ مبد } س - \text{ مبد } س)(ن \text{ مبد } ص - \text{ مبد } ص)}{(ن \text{ مبد } س - \text{ مبد } س)(ن \text{ مبد } ص - \text{ مبد } ص)}}$$

وترمز س إلى درجات الاختبار الأول *Test*

ص إلى درجات إعادة الاختبار *Retest*

وتشير (ر) إلى معامل الارتباط الذي يطلق عليه في هذه الحالة معامل الاستقرار *Coefficient of Stability* الذي يشير إلى الثبات بمرور الزمن، أي بتكرار الاختبار بعد مرور فترة معينة من الزمن .

ويمكن أيضاً حساب معامل الثبات باستخدام معامل الارتباط الترتيبي (سبيرمان) بين الاستجابات إلى الاختبارين ، وترتيبها وحساب درجات ر، ن، ن² وتقدير معامل الارتباط من خلال المعادلة التالية :

$$r = \frac{6 \sum (R_i - \bar{R})^2 - 6 \sum (R_i - \bar{R})(R_i - \bar{R})}{n(n^2 - 1)}$$

واستخدام أي من المعاملين السابقين يمكن توظيفه مع المقاييس الاسمية أو الترتيبي حسب استخدام أنواعها في القياس أو جمع المعلومات .

ومن المعادلات القائمة في تقدير قيمة الثبات في اختبار التقسيم النصفى أو

التجزئة النصفية *Split-Half* هي معادلة جوتمان *Guttman* المعجول بها منذ الأربعينات والتي لا تفرض بداية تساوي الثباين في جزئي أو قسمي الاختبار، حيث يقوم على بناء العلاقة بين تقديرات الثباين في النصفين والثباين في المقياس أو الأداة كلها .

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\left[\frac{\sum A^2 + \sum B^2}{\sum AB} - 1 \right]}{2}$$

حيث $\sum A^2$ هي مربع الإثراقات في النصف أ
 $\sum B^2$ هي مربع الإثراقات في النصف ب
 $\sum AB$ هي مربع الإثراقات في كل الاختبار

أما اختبارات الصور المتكافئة فيمكن استخدام معامل الثبات بين تطبيق المقياسين بنفس معامل الارتباط ليهرسون أو سبيرمان ويطلق عليها في هذه الحالة بمعامل التكافؤ *Equivalence Coefficient* ، وإن كان من صعوبات هذا الاختبار كما سبق أن أوضحنا هو تصميم صور أو أشكال متكافئة للمقاييس أو الأدوات يتم تطبيقها في ظروف وأزمنة متكافئة أيضاً . وهو أمر صعب تحقيقه بنسبة عالية .

وبالإضافة إلى المعادلات السابقة هناك معادلة عامة تصلح للاستخدام مع أية طريقة من طرق تقدير الثبات السابق ذكرها تصلح للاستخدام مع أية طريقة من طرق تقدير الثبات السابق ذكرها ويقترحها على ماهر خطاب في كتابه (على ماهر ٢٠٠٠ : ٢١٦-٢١٧) .

والصيغة الرياضية لهذه المعادلة على النحو التالي :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\left[\frac{1}{\frac{\sum \text{تباين الخطأ}}{\sum \text{التباين المشاهد}}} - 1 \right]}{2}$$

أي أن :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\left[\frac{1}{\frac{\sum \epsilon^2}{\sum X^2}} - 1 \right]}{2}$$

حيث ترمز :

(ع^٢) إلى تباين الخطأ .

(م^٢) إلى التباين المشاهد .

ولتقدير تباين الخطأ تستخدم المعادلة الآتية :

$$ع^2 = \frac{1}{n} [\text{مجم ف}^2 - (\text{مجم ف})^2]$$

حيث ترمز :

(ن) إلى عدد أفراد العينة التي طبق عليها الاختبار

(ف) إلى الفرق بين درجات الأفراد في التطبيق الأول والثاني للاختبار أو الفرق بين درجات الأفراد على الصورتين المتكافئتين للاختبار، أو بين الدرجات الفردية والزوجية للأفراد على الاختبار .

(ف^٢) إلى مربع الفرق بين درجات الأفراد في الحالات السابقة .

ولتقدير التباين المشاهد تستخدم المعادلة الآتية :

$$ع^2 = \frac{1}{n} [\text{مجم م}^2 - (\text{مجم م})^2]$$

حيث ترمز :

(ع^٢) إلى التباين المشاهد لدرجات الأفراد في التطبيقين الأول أو الثاني، أو

التباين المشاهد لدرجات الأفراد على إحدى الصور المتكافئة للاختبار، أو

التباين المشاهد لدرجات الأفراد على المفردات الفردية للاختبار أو الزوجية

(م) إلى الدرجة الخام .

تقدير قيمة الثبات في تحليل المحتوى

يشفق خبراء تحليل محتوى الإعلام على أن أنسب اختبارات ثبات التحليل هي

التي تتم بطريقة إعادة الاختبار، أو تعدد المحكمين أو القائمين بالاختبار . ويفضل

في هذه الحالة تعدد الاختبارات بواسطة محكمين اثنين على الأقل على نفس مادة

التحليل بنفس تعليمات الترميز وقواعده . ويتم تقدير ثبات الترميز في النهاية أو

نتائج التحليل في النهاية بواسطة تقدير حدود الاتفاق بين المحكمين على دقة الترميز وموضوعية (ثبات الترميز) من خلال تطبيق المعادلات التالية التي يراها خبراء تحليل المحتوى .

بينما نجد أن واين دانيلسون W.Danilson ينسب الاتفاق بين المحكمين إلى العدد الأكبر لمادة التحليل (R.O.Nofziger & D.M.White 72:190-91) . نجد أن هولستي (O.R.Holsti 69:136-42) ينسب الاتفاق بين المحكمين إلى مجموع مواد التحليل التي قام المحكمون بتحليلها لأغراض الاختبار .

فيقدر دانيلسون معامل الثبات *Coefficient Reliability* بحساب النسبة المئوية للاتفاق نتيجة نسبة عدد الوحدات التي يتفق المحكمان عليها إلى العدد الكلي لمادة التحليل . فإذا ما قام المحكم أ بتحليل ٤٠٠ موضوعاً والمحكم ٤٢٠ موضوعاً وانطلقا الاثنان على أن نسبة الموضوعات المتفقة ٣٦٠

$$\text{فإن معامل الثبات} = 100 \times \frac{360}{420} = 85.7\%$$

ويقدم هولستي أكثر من معادلة لحساب الثبات تستخدم مع تعدد المحكمين على حالة لتمام محكمين اثنين باختيار الثبات تكون المعادلة كالآتي :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{m}{n_1 + n_2}$$

حيث م عدد الحالات المتفق عليها

n_1 عدد الحالات التي قام بترميزها المحكم رقم (١)

n_2 عدد الحالات التي قام بترميزها المحكم رقم (٢)

أما في حالة تعدد المحكمين تكون المعادلة كالآتي :

n (متوسط الاتفاق بين المحكمين)

$$\text{معامل الثبات} = \frac{1 + (n - 1) \text{ متوسط الاتفاق بين المحكمين}}{n}$$

حيث n = عدد المحكمين

فإذا كانت نسبة الاتفاق بين أربعة محكمين كالآتي :

| أ | ب | ج | د |
|---|-----|-----|-----|
| ١ | ٦٤ر | ٧٠ر | ٧١ر |
| ب | | ٦٩ر | ٦٦ر |
| ج | | | ٦٨ر |
| د | | | |

$$٦٤ر + ٧٠ر + ٦٩ر + ٦٦ر + ٦٨ر$$

$$\text{متوسط الاتفاق بين المحكمين} = \frac{\quad}{٦}$$

$$= ٦٨ر$$

$$٦٨ر \times ٤$$

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\quad}{\quad}$$

$$٦٨ (١-٤) + ١$$

$$\frac{٢,٧٢}{٣,٠٤} = \frac{٢,٧٢}{٢,٠٤ + ١}$$

$$= ٩٠ = \frac{٢,٧٢}{٣,٠٤}$$

ويؤخذ على المعادلات السابقة أن الاتفاق بين المحكمين قد يتم بتأثير الصدفة في حساب النتائج للتكرارات، خصوصاً أن هذه المعادلات تغفل تعدد الفئات في الموضوع الواحد مثل تحديد الاتجاهات .

فقد يتفق المحكمان على أن عدد وحدات التحليل المؤيدة هي ٥٠ وحدة على سبيل المثال في الرئاسات أ، ب . في الوقت الذي يختلفان فيه في عدد هذه الوحدات في كل وثيقة فقد تكون عند المحكم الأول ١٣٠، ٢٠ ب بينما لدى المحكم الثاني هي ٢٠، ٣٠ ب . ولذلك فإن الاتفاق في هذه الحالة يكون زائفاً . فعلى الرغم من الاتفاق بشكل عام إلا أن هناك اختلافاً في التفاصيل، ولذلك تم تطوير المعادلة السابقة بتقدير الاتفاق المتوقع الذي يضع في اعتباره نسبة التكرار في كل فئة من فئات التحليل وليس مجموع التكرارات فقط، وهي الصيغة التي وضعها سكوت في عام ١٩٥٥ W.scott (R.D.Winner & J.R.Domínick 83:154) .

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{نسبة الاتفاق الملاحظ} - \text{نسبة الاتفاق المتوقع}}{1 - \text{نسبة الاتفاق المتوقع}}$$

فإذا كان عدد الوحدات التي تم ترميزها ٢٤ وحدة ، وعدد الوحدات المفقود عليها ١٤ وحدة .

$$\text{فإن الاتفاق الملاحظ} = \frac{14 \times 2}{24 + 24} = 0.8$$

وإذا ما افترضنا أن عدد الوحدات التي تم ترميزها موزعة على موضوعين من موضوعات الانهاء كالآتي ،

| | معارض | مؤيد |
|---------|-----------|-----------|
| موضوع أ | ٣ | ١٠ |
| موضوع ب | ٨ | ٣ |
| | <u>١١</u> | <u>١٣</u> |
| | ٢٤ | |

تكون نسبة تكرار كل فئة ($\frac{\text{تكرار الفئة}}{\text{مجموع تكرار الفئات}}$) كالآتي

| | | |
|---|----|----|
| أ | ٤٢ | ١٣ |
| ب | ١٣ | ٣٣ |

مجموع مربع نسبة التكرارات

وتكون نسبة الاتفاق المتوقع = $\frac{\text{مجموع مربع نسبة التكرارات}}{\text{مجموع نسبة التكرارات}}$

$$= \frac{2(0.42)^2 + 2(0.13)^2 + 2(0.13)^2 + 2(0.33)^2}{0.42 + 0.13 + 0.13 + 0.33}$$

$$= 0.32$$

ونسبة الاتفاق الملاحظ = ٠.٨

نسبة الاتفاق الملاحظ - نسبة الاتفاق المتوقع

معامل الثبات =

١ - نسبة الاتفاق المتوقع

$$= \frac{0.8 - 0.32}{1 - 0.32} = 0.38$$

وبالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الصيغ الرياضية التي قدمها آخرون، ويمكن أن يجتهد الباحث في بناء العلاقة الارتباطية أو الاتفاق بين النتائج الكمية لاختبارات الثبات .

كيفية معامل الثبات وتفسيره

يجب أن يضع الباحث في اعتباره بداية أن تصميم المقاييس والأدوات، وتصميم عملية الترميز وجمع المعلومات عندما تتم لأغراض تحقيق أهداف الدراسة، فإنها يجب أن تتسم بالدقة والموضوعية بما يشير إلى مستوى عال من الثقة فيها لمحققه من أهداف، ولذلك يجب أن يزيد من اهتمامه بكافة العوامل التي تؤثر في ثبات المقاييس والأدوات وعملية القياس وجمع المعلومات والتي يتصدرها وضوح التعليمات وتدريب الباحثين والتأكد من ثبات وحدات المقاييس أو الأداة أو وحدات الترميز وغيرها من العوامل السابق الإشارة إليها في بناء المقاييس وإعداد أدوات جمع المعلومات .

ولذلك فإنه يجب بقدر الإمكان أن تشير نتائج اختبارات الثبات إلى الاتفاق التام بين الدرجات المشاهدة والدرجات الحقيقية بالشكل الذي يقلل بقدر الإمكان من احتمالات الخطأ العشوائي الذي نتج عنه العوامل السابق ذكرها، ويفسر معامل الثبات الفروق الناتجة من هذه الأخطاء، فإذا كان معامل الثبات 0.8 فإن هذا يعني أن 80٪ من الدرجات المشاهدة تعود إلى الدرجات الحقيقية وأن 20٪ تعدد إلى أخطاء بناء المقياس أو الأداة أو عملية القياس أو جمع المعلومات نفسها

وطبيعي أن يتم التعبير عن هذه النسب بالتماين بين درجات الأفراد في الاختبار أو مربع الإنحرافات الخاصة بكل من الدرجات الحقيقية أو المشاهدة . أو لكل من الاختبارين في اختبار الإعادة أو التجزئ النصفى .

وليس هنالك اتفاق حتى الآن لمستوى معاميل الثبات الذي يمكن قبوله وإن كنا نتصح بأن يهذل الباحث جهده في ألا يقل عن ٩٠ ر حتى يطمئن إلى مستوى الثقة في النتائج وقد اعتبر كل من كابلان وجولتسون في تحليل المحتوى أن نسبة الاتفاق التي تصل إلى ٩٠٪ تعتبر مستوى عال من الثبات بينما لا تعتبر ٧٥٪ نسبة مرضية يمكن الإعتماد عليها .

وبالإضافة إلى أن شرط الثبات هو مطلب منهجي للتأكد من مستوى الدقة في تصميم المقاييس والاختبارات والأدوات وإجراءات العمل بها ، فإنه يعتبر في نفس الوقت ضرورة لتحقيق مطلب الصدق . وأن ما يهذل الباحث من جهد ووقت لتحقيق ثبات المقاييس والأدوات والإجراءات سوف يوفّر كثيراً في تحقيق مطلب الصدق .

تعريف الصدق

وأقسامه

كما سبق أن أوضحنا يؤثر الخطأ المنتظم الذي يتكرر في كل مرة يتم فيها القياس أو استخدام الأدوات نتيجة وجود خطأ في بناء المقاييس أو محتواها ، يؤثر في صلاحية قياس ما هو مراد قياسه ، أي يؤثر هذا الخطأ في تحقيق الهدف الذي أهد من أجله المقياس أو أداة جمع البيانات .

ولذلك يتسم المقياس أو الأداة بالصدق *Validity* متى كان صالحاً لتحقيق الهدف الذي أهد من أجله . وهذا هو تعريف الصدق الذي اتفق عليه الخبراء .

وارتباط صدق المقياس أو الأداة بالهدف الذي أهد من أجله ، يجعله نسبياً ، فالمقياس أو الأداة يتسم بالصدق بالنسبة لهدف محدد بذاته وبالتالي فإن صدق المقياس أو الأداة لا يعني صلاحيته للاستخدام في كل الظروف والمستويات المنهجية للتطبيق والتجريب .

ومنى كان المقياس صادقاً - صحيحاً - صالحاً لتحقيق الهدف الذي أهد من أجله فإنه يعنى أيضاً أنه ثابت *Reliable* ويتسم بالدقة أيضاً ، لأنه لن يصلح للمقياس مالم يكن دقيقاً ، ولذلك فإن مفهوم الصدق يعنى الثبات في نفس الوقت . بينما لا يعنى الثبات مفهوم الصدق ، لأن الدقة والموضوعية لا تكفى في ذاتها مالم يرتبط التطبيق بالهدف الذي أهد من أجله وهو مفهوم الصدق .

وتظهر أهمية الصدق في أنه المطلب الأساسي للتعميم على المجتمعات الأصلية، أو الحالات والمجتمعات المشابهة . بينما يقف دور الثبات عند حدود الثقة في النتائج الخاصة بالبحث ذاته . والتعميم من خلال النتائج لا يتم ما لم تكن المقاييس والأدوات صادقة أو صحيحة .

ومن الأمثلة على ذلك أن دراسة أخبار الجريمة قد تشبه إلى ارتفاع تكرار النشر عنها، وهذه النتيجة تعتبر ثابتة ومقبولة بالنسبة لوصف أخبار الجريمة في الصحف ومهنة المصادر منها . ولكن عندما يتم الاستشهاد بهذه النتائج عن ارتفاع معدل الجريمة في المجتمع فإن الأمر يتطلب إجراء اختبارات الصدق من خلال المقارنة مع معايير أخرى خارجية حتى يمكن وصف هذه النتائج بالصدق والتعميم من خلالها على المجتمع الكلي .

ويطلق الخبراء على أنواع الصدق التي يجب أن تتوفر في المقاييس أو الأدوات، من خلال التعريف بالمفهوم وأهميته كالآتي :

أولاً : الصدق الظاهري *Face Validity*

وهو الذي يعبر عن اتفاق المحكمين أو المبحوثين على أن المقياس أو الأداة صالحة فعلاً لتحقيق الهدف الذي أعدت من أجله، يطلق عليه الصدق الظاهري، نظراً لأنه يقوم على رؤية المحكمين أو المبحوثين للصلاحيّة بشكل عام . ويكون السؤال المطروح في هذه الحالة حول مدى صلاحية المقياس ككل أو الأداة لتحقيق الهدف الذي أعدت من أجله وقد يطلق المحكمون أو يختلفون في بعض الجوانب الخاصة بالمحتوى أو البناء في علاقته بالهدف من القياس . ويجب أن يكون المحكمون في هذه الحالة من أصحاب الاختصاص في التخصص العلمي ومناهج البحث وأدواته، حتى لا يصبح الحكم وإجراء التعديلات مرهوناً بالرأي الذاتية لهؤلاء المحكمين .

وفي هذه الحالة فإنه يمكن تقدير صدق المقياس أو الأداة بتقدير حدود الاتفاق بين هؤلاء المحكمين، فإذا ما اتفق المحكمون كان المقياس صادقاً بنسبة هذا الاتفاق . مع مراعاة إعادة النظر في الملاحظات التي يبدونها المحكمون حول بعض التعديلات في بناء المقياس أو الأداة ومحتواها .

أما المبحوثون فقد تختلف استجاباتهم حول بعض الأسئلة أو المشيرات، أو اغفالها، وهو ما ينعكس عدم إدراكهم لها . ولذلك يجب أن تراعى هذه الاختلافات

وتقديرها في إطار الحدود المقبولة للصدق الظاهر للمقياس أو الأداة .

ولذلك فإن الصدق الظاهري يهتم بجانبين فرعيين من جوانب صدق المقياس والأدوات وهما محتوى المقياس والأدوات *Content* وبنائها *Construction* .
ويمثلان نوعان آخران من أنواع الصدق : صدق المحتوى وصدق البناء .

ثانيًا : صدق المحتوى *Content Validity*

ويهتم هذا النوع من أنواع الصدق بمحتوى المقياس أو الأدوات ومدى اتفاق هذا المحتوى مع الهدف الذي أعد من أجله هذا المقياس . فإذا كان المقياس لد تم إعداده لقياس الرضا الوظيفي للقائم بالاتصال بالتمؤسسات الإعلامية على سبيل المثال، فإنه يكون غريباً أن يضم المحتوى عبارات حول النشأة والعلاقات الاجتماعية الخارجية . أو تكون العبارات الخاصة بالرضا عن مجالات عمل القائم بالاتصال غير كافية .

ولذلك فإن ملاحظات المحكمين أو المبحوثين تدور حول غياب عبارات معينة أو عدم كفاية عبارات أخرى وهكذا .

وهذا يتطلب بداية المعرفة العلمية بالمجال العام لموضوع القياس *Universe of Contents* ، والمجالات الفرعية التي يمكن أن يضمها محتوى المقياس أو الأداة . بحيث يراعى عدم إغفال هذه المجالات الفرعية *Items* وتقدير أوزانها حسب موقعها من المجال العام لموضوع القياس . وفي المثال السابق لا تغفل العبارات التي تقيس رضا القائم بالاتصال العائد المادي والذي يمكن أن يكون له مجالات فرعية متعددة مثل الراتب والعلاوات والخوافز والمكافآت والمشاركة في الأرباح إلى آخره وهذه كلها ترتفع بالوزن النسبي للعائد المادي مقارنة بالمجال الخاص بالإجازات على سبيل المثال .

ولمى تحليل المحتوى يهتم الباحث بعملية الترميز واختيار لغات التحليل الخاصة بالموضوع بحيث تعكس الفكرة أو الهدف بالضبط وتتميز بالشمول والاستقلال والكفاية حتى لا تتأثر النتائج بالاختيار غير الصحيح للغات التحليل . فعلى سبيل المثال تعتبر العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الطبية، والتصريحات الإيجابية للقادة مؤشرات دالة على الانجلاء الإيجابي بين دولتين، فإذا أشارت النتائج إلى غير ذلك كان ذلك دليلاً على عدم صدق أداة التحليل أو الإجراءات الخاصة بالتحليل .

وفي هذه الحالة يطرح مارشال (S. Marshall 60:218) سؤالين يجيب عليهما الباحث للتقرير بمدى أداة التحليل :

السؤال الأول : هل أداة القياس تقيس ما هو مراد قياسه فعلاً؟ وهذا السؤال ينقسم إلى قسمين :

- هل تم التحكم على البناء المتجهى بواسطة محكمين خارجين ؟
- مدى اتفاق الفئات كمصطلحات منهجية مع المصطلحات المستخدمة فى وثائق التحليل، وهو ما يعكس صدق المحتوى .

والسؤال الثانى : يدور حول كفاية العينة للوصول إلى نتائج ثابتة، حيث تشمل العينة كل أو معظم المدخلات المرتبطة ببناء الفئات .

بالإضافة إلى التأكد من مدى ثبات عملية الترميز واتفاق نتائج القائمين بالترميز المستقلين مع نتائج الدراسة .

ومن خلال الإجابة على هذه الأسئلة، يتم تحديد الثغرات فى الإجراءات المنهجية التى أدت إلى عدم صحة النتائج .

ويمثل صدق المحتوى وصدق البناء أساساً هاماً للتأكد من صدق الأداة أو المقياس كما طرحه مارشال من خلال الأسئلة السابقة .

ثالثاً : صدق البناء Construct Validity

ويطلق عليه الصدق النظرى أو صدق التكوين الفرضى. ويرتبط هذا النوع بإدراك الباحث للأطر النظرية والفرضية لبناء المقياس أو الأداة والذي ينعكس فى صياغة المشكلة العلمية، وصياغة الأهداف والمتغيرات والعلاقات الفرضية، التى تؤثر بالتالى فى تحديد وحدات أو مبررات المقياس أو الأداة ومدى اتفاقها مع الأطر النظرية والفرضية، واتفاقها مع بعضها وكذلك مع الإطار العام لبناء المقياس أو الأداة .

ويرتبط توافق صدق البناء بمدى إدراك الباحث للإطار النظرى لمشكلة البحث ومهارات بناء الإجراءات بكل تفاصيلها، وصياغة العلاقات بينها وبين النتائج المستهدفة فى نفس الوقت .

ويستخدم فى تقدير صدق البناء تقريباً الاختبارات الخاصة بصدق المحتوى والأنواع الأخرى من الصدق .

وأخيراً : صدق التوافق *Concurrent Validity*

ويختلف تعريف هذا النوع باختلاف المقياس أو الأداة . ففى أدوات جمع البيانات أو مقاييس الاتجاهات يتحدد بهذا النوع هو قدرة المقياس أو الأداة على التمييز بين أنواع المبحوثين الذين يعلم مسبقاً أنهم مختلفون .

وعلى سبيل المثال فإن المقياس الصادق لا يمكن أن تنتهى نتائج اختياره بتأييد المبحوثين ذوى الميول الراديكالية للاتجاه نحو المصلحة بشكل سريع وفورى . فهنا يشير بداية إلى وجود خطأ فى مقياس الاتجاه . أو رضا أصحاب الاتجاه الدنى عن توزيع خريطة البرامج الإذاعية أو التلفزيونية مع وجود محدود للبرامج الدينية على هذه الخريطة . أو زيادة كثافة مشاهدة التلفزيونية للطلاب فى فترات السهرة خلال دورة شهير الامتحانات . فمثل هذه النتائج فى الاختبار تشير إلى عدم صدق المقياس أو الأداة جمع البيانات .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن تقدير صدق التوافق أيضاً من خلال المقارنة مع معايير خارجية *Criterion - Related Method* أى تقدير الصدق المرتبط بمقياس خارجى فإذا كانت كل النتائج على المقاييس أو الأدوات الأخرى تشير إلى التباين بين الإناث والذكور فى سلوك المشاهدة التلفزيونية - واعتبار هذه النتائج معياراً خارجياً - فإن نتائج اختبار صدق التوافق تشير إلى صدق المقياس أو الأداة معى اتلفت نتائج هذا الاختبار مع المعيار الخارجى .

وإذا ما اتفقنا على أن التخطيط السياسى والإقتصادى مبرران من الفكر الإيدلوجى للدولة ، فإن تحليل المحتوى الخاص بالمعيار السياسية لهذه الإيدولوجية . يؤكد الدراسات الخاصة بالمعيار الاقتصادية التى تنتهجها الدولة كمعيار لصدق التحليل ونتائجه .

ولا يعتبر الاتفاق وحده مطلباً فى اختبارات صدق التوافق - أو الصدق العلامى كما يسميه البعض - لأنه يمكن أيضاً استخدام دراسات التباين لتأكيد الصدق من خلال المقارنة بين الاتجاهات المتضادة لتأكيد أبعها للآخر . وعلى سبيل المثال تؤكد صحف اليمين اتجاهات صحف اليسار التى تختلف معها فى اختبار الرموز واستخدامها فى معظم المواقف .

خامساً : صدق التشابه أو التقارب *Convergent Validity*

ويقترَب صدق التوافق مع مفهوم صدق التشابه أو التقارب والذي يشير إلى التشابه أو التقارب بين نتائج القياس عندما يتم تطبيق اختبار القياس أو الأداة على عينات مختلفة، أو تطبيق عملية القياس بأساليب مختلفة .

فقد نستخدم أسلوبين للقياس للكشف عن التماثلات الأفراد نحو استقبال القنوات الفضائية مثل أسلوب ليكرت، وأسلوب القياس الدلالي . فإذا ما جاءت النتائج متشابهة دل ذلك على صدق أي من القياسين في حالة استخدام أي منهما، واختبار الصدق بدلالة الآخر . ويمكن إجراء الاختبار العكسي لما يسمى صدق الاختلاف أو التباين أو التمييز *Discrimination Validity* وهو تميز القياس أو الأداة بحيث يفسر الصدق بعدم صلاحيته لقياس ظاهرة أخرى، أو تميزه واختلافه عن مقياس أو أداة أخرى صالحة لقياس تلك الظاهرة الأخرى .

وكلا المفهومين - التشابه والتباين - يفسران بعضهما البعض في التعريف والتطبيق .

سادساً : صدق التنبؤ *Predictive Validity*

ويعم التأكد من توافر هذا النوع من الصدق في المقاييس أو الأدوات التي تستهدف الكشف عن السلوك أو الأداء أو المعرفة المكتسبة المتوقعة في لغات لاحقة . مثل تقدير التغير المحتمل في سلوك المشاهد ، أو احتمالات زيادة الاعتماد على وسائل الإعلام في تطور الكسب المعرفي أو التغير الوجداني أو الأداء المهاري وغيرها من مصادر التغير . أو التوقع بالتغير في الأداء المرتبط بالتطور التكنولوجي في مجالات الانتاج والتشيع أو الإذاعة بالنسبة للقائم بالاتصال .

وفي هذا المجال يقوم الباحث بالمقارنة مع معيار خارجي تحددت قدرته على قياس موضوع القياس فعلاً، ولذلك يطلق على هذا الاختبار أيضاً الصدق المرتبط بمعيار خارجي، شأنه شأن الصدق التلازمي أو صدق التوافق كما أوضحنا من قبل .

وفي تحليل المحتوى يقصد بصدق التنبؤ قدرة الأداة على التنبؤ بالأحداث في حالة غياب الدليل . واختيار قيمة التنبؤ ضرورية في الدراسات التي تستهدف الاستدلال عن عناصر أو متغيرات ترتبط بخصائص المحتوى في إطار علاقات

لفرضية يتم اختبارها لأغراض البحث والدراسة . فالكشف عن التواهي والدوافع والاتجاهات والسياسات الخاصة بالقائم بالإتصال والمتلقي والتنبؤ بالوقائع والأحداث والتجاراتها ، هي وظائف استدلالية تقوم على بناء توقعات الباحث حول هذه المفاهيم في إطار علاقات فرضية يتم اختبارها من خلال تحليل محتوى الإعلام .

وفي حالة المقارنة مع معيار خارجي يتم اجراء اختيارات صدق التنبؤ من خلال تقدير معامل الارتباط بين درجات القياس باستخدام المقياس أو الأداة ، ودرجات المحك أو المعيار الخارجي الذي يقيس نفس موضوع القياس .

وإذا كان صدق التنبؤ من الأنواع الشائعة في اختيارات التحصيل أو الأداء ، فإنه يقل استخدامه في الدراسات الإعلامية . وإن كانت بحوث التأثير والاعتماد على وسائل الإعلام تشير إلى احتمال التوسع في استخدامه في مثل هذه البحوث .

ونظراً لأن صدق التنبؤ وصدق التوافق أو الصدق التلازمي يقومان في اختباريهما على المقارنة مع معايير أو محكات خارجية فإنه يشار إليهما بالصدق التجريبي *Experimental Validity* . حيث يتضمنه الباحث كمثال أنه يقوم بالتجريب على هيئة أخرى أو نفس الهيئة بعد مرور فترة من الزمن - صدق التنبؤ - أو كما لو كان تطويق اختبار المعيار الخارجي إعادة للتجريب باستخدام مؤشر سبق استخدامه من قبل في بحوث ودراسات أخرى . ولذلك يتم تقدير معامل الارتباط البسيط بين نتائج اختبار صدق القياس والاختيار على المعيار أو المحك الخارجي . مع مراعاة ألا تطول الفترة الزمنية لتقدير نتائج الاختبار على المحك الخارجي بشكل يؤثر في معامل صدق التنبؤ ، فكلما اتسعت الفترة الزمنية بين القياس التجريبي والقياس على معيار خارجي كلما زادت عوامل الصدفة والعشوائية التي تقلل معامل الصدق في هذه الحالة .

العلاقة بين معامل الثبات ومعامل الصدق

يعتبر معامل الصدق للاختبار دالاً لثباته . ذلك أن معامل الصدق يتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً بمعامل الثبات وبالتالي فإن تقدير قيمة الصدق تشير في نفس الوقت إلى قيمة الثبات ارتفاعاً أو انخفاضاً .

وتتوقع بالتالي أن يتأثر معامل الصدق بكافة العوامل التي تؤثر في معامل الثبات ارتفاعاً أو انخفاضاً والتي تؤدي إلى الخطأ العشوائي أو خطأ الصدفة

وتتمثل بالدرجة الأولى في عدم وضوح بناء القياس ومحتواه للمبحوث وإدراكه له
بالتالي والذي قد يختلف مستواه من مبحوث إلى آخر فيؤثر أيضاً في ثبات النتائج
وما دام القياس أو الأداة غير ثابت فإنه لن يكون صادقاً أيضاً في قياس مايراد
قياسه .

بالإضافة إلى أن عدم صدق القياس أو الأداة نتيجة لوجود أخطاء متكررة مع
كل المبحوثين وفي كل الظروف يعنى عدم صلاحية القياس أو الأداة وبالتالي عدم
الحاجة إلى تقدير ثباته لأن نتائجه مشكوك في صحتها بداية .

ويتصدر الأخطاء المتكررة أو المنتظمة التي يمكن تقديرها من خلال تقدير ثباتها
اتفاق البناء الكلي للقياس أو الأداة مع الهدف المراد تحقيقه . فلا يمكن صلاحية
عدد من وحداته (أسئلة أو عبارات أو أوزان) وعدم صلاحية وحدات أخرى . وهو
ما يمكن تقديره من خلال معامل الاتساق أو معامل الارتباط البسيط بين كل وحدة
ومجموع وحدات القياس أو الأداة، وهو ما يقترب من طرق تقدير الثبات .

بجانب أن هناك من أنواع الصدق ما لا يعتمد على تقديرات رياضية أو
إحصائية للخروج بتقدير كمي لقيمة الصدق، مثل صدق المحتوى الذي يقوم على
تقدير الخبراء، والحكمون لمدى اتفاق محتوى الأداة أو القياس للسجال الذي يهدف
إلى قياسه، ويعتمد هنا التقدير على رؤية وتقديرات أساسها المعرفة والخبرة
بالموضوع ومجال هذا الموضوع أو المحتوى .

أما صدق التنبؤ وصدق التوافق الذي يعتمد على معايير أو محكات خارجية أو
يقوم على المقارنة بين نتائج القياس التجريبي للأداة أو القياس والقياس الناتج عن
تطبيق المعيار أو المحك - متى أمكن تطبيقه كميًا - فإنه يمكن استخدام معاملات
الارتباط البسيط أو التوافق لتقدير حدود الاتفاق أو الاختلاف مع نتائج قياس
المحك أو المعيار الخارجي . وهذه الطرق تقترب أيضاً من طرق تقدير الثبات الناتج
من إعادة الاختبار *Test - Retest* أو الصور أو الأشكال المتكافئة *Equivalente*
Form . مع مراعاة الاتفاق بين ظروف تطبيق المحك أو المعيار الخارجي وخصائص
عينات التجريب في الحالتين وقياس الفروق والارتباط بين نتائج تجريب القياس أو
الأداة والمحك أو المعيار الخارجي .

ولا يعنى الارتباط الإيجابي بين قيمة الثبات والصدق وتأثير الصدق بالإرتفاع أو
الانخفاض هو الاتفاق بين قيمة كل من الثبات والصدق . ولكن أقصى قيمة للصدق

ترتبط على نحو مباشر بالثبات ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الرياضية التالية (على ما هو ٩٨: ٢٩٨)

$$\text{أقصى قيمة للصدق} = \sqrt[n]{\text{الجذر التربيعي لقيمة الثبات}}$$

$$\text{معامل الصدق} = \sqrt[n]{\text{معامل الثبات}}$$

وهذا يشير إلى أن قيمة الصدق لا يمكن أن تزيد عن الجذر التربيعي للثبات .
 يشير بالتالي إلى أن معامل الثبات يعادل مربع معامل الصدق .

ومنى تم تقدير صدق القياس أو الأداة كمياً يمكن تقدير معامل الثبات بالتالي مع مراعاة أن قيمة الصدق تتوقف على وجود أو غياب الأخطاء المنهجية وتكرارها ،
 ومادة ما يشير غياب الأخطاء المنهجية إلى إمكانية السيطرة على الأخطاء أو العوامل العشوائية التي تؤثر على قيمة ليات القياس أو الأداة .

الباب الثانى



الخطوات المنهجية

العمامة

التفسير هو جوهر البحث العلمي وغايته، لأن ملاحظة الظاهرة وحدثها لا يمثل إلا بداية الإقتراب منها . ولكن الهدف هو تقديم تفسيرات خاصة بهذه الظاهرة، حلها الأدنى هو الإجابة على الأسئلة التقليدية الخاصة بالاتجاه الخطئى لى الإعلام وهي من.....؟ يقول ماذا.....؟ لمن.....؟ وبأى وسيلة.....؟ وبأى تأثير.....؟ وهي التساؤلات التى طرحها لازويل فى الثلاثينات وقدمت منهجاً لتصنيف البحوث الإعلامية . وعلى أساسها تم البحوث الجزئية التى تهتم كل مجموعة منها بأى من هذه الأسئلة فى مجال معين من المجالات البشرية أو الزمانية أو المكانية. وفى هذه الحالة فإن الأرقام والنتائج الكمية يمكن أن تقدم إجابة على هذه الأسئلة من خلال رصد تكرار الصفات والمصائص فى متغيرات البحوث الإعلامية .

وعند هذا الحد الأدنى توقفت معظم البحوث الجزئية، وأصبحت أداة لخدمة السوق والأهداف التجارية أكثر منها لتطوير المعرفة العلمية . لأن السؤال الغائب دائماً كان لماذا؟...؟ وهو ما يحتاج إلى عمق البحث والتقصي ومزيد من القراءة والإطلاع فى العلوم الأخرى ونظرياتها ذات الصلة بالظاهرة الإعلامية حتى يمكن تقديم تفسيرات علمية تفيد منها علوم الإعلام من جانب والعلوم الاجتماعية والإنسانية من جانب آخر .

وإذا كانت الدراسات الكمية والتفسيرية تقوم أساساً على نظريات وأفكار مسبقة، ■ يعطى لها بعداً نظرياً قوياً يساعد البحث، النقدى والتفسيري وتقديم أفكار ومفولات نظرية جديدة . فإن الدراسات الامبريقية لا تقوم على هذا الأساس لأنها تعتمد الاستقراء متهجاً للبحث تصل من خلاله إلى النظريات والأفكار والتعميمات وليس العكس . وهذا ما يدهم ضرورة الإهتمام بالتفسير والاستدلال فى الدراسات الامبريقية، حتى لا تنحصر بالآلية والتنطية والاكتفاء بالعوامل الاحصائى مع النتائج التى قد تستجيز عن الوصف والتفسير فى إطار عبوب الاستخدام الاحصائى ومشكلاته لدى الكثير من الباحثين لى الدراسات الإجتماعية .

ومع اكتمال حلقات البحث بصياغة التفسير والاستدلال، فإن الباحث يلزم بعد ذلك بكتابة تقرير البحث الذى يقدم إلى القراء والمستفيدين خلاصة الإجراءات

التهيجية ونتائجها للاستفادة منها في بحوث أخرى أو تنظيم المعرفة العلمية من خلال هذه النتائج المتراكمة والتوصيات التي تقدمها .

ولذلك يهتم هذا الباب بالتفسير والاستدلال باعتباره الحلقة الأخيرة من حلقات البحث العلمي، وكتابة تقرير البحث الذي يضم كل هذه الحلقات والعلاقات بينها .
ونقسم هذا الباب بالتالي إلى فصلين :

الفصل السادس عشر : التفسير والاستدلال . ويقدم هذا الفصل أهمية التفسير وبصفة خاصة في الدراسات الجزئية، ثم أمثلة لنماذج التفسير والاستدلال التي يمكن أن يسترشدها الباحث بها . ويهتم بمصعوبات التفسير التي يجب أن يتجنبها الباحثون لصياغة تفسيرات ذات قيمة للمعرفة العلمية .

الفصل السابع عشر : كتابة مشروع البحث وتقريره النهائي : ويبدأ هذا الفصل بالمقارنة بين التقرير النهائي ومشروع البحث، ثم عناصر التقرير النهائي وتنظيمه . وكتابة محتوى المشروعات وتقارير البحوث، بالإضافة إلى عرض أساليب الاقتباس والاستشهاد، والإحالات المرجعية والتوثيق والإسناد المرجعي وبصفة خاصة توثيق النصوص الإلكترونية التي أصبحت أهم معالم البحث المعاصرة، ثم التسجيل في قوائم المراجع .

التفسير

والاستدلال

يمثل مطلب التفسير والاستدلال البعد القائمي في الدراسات الإعلامية . حيث يلاحظ الإغراق في الأسبريقية والعرض الكمي لنتائج دون تفصيل الفكر النظري والبناء التصوري لدى الباحث في الإجابة على الأسئلة العديدة التي يثيرها العرض الإحصائي المجرد للبيانات بعد تحليلها وتصنيفها . بل إن أقوى هذه الأسئلة ما يدور حول مدى العرض الكمي للبيانات ما لم تتبعه شروح وتفسيرات تطرح الإجابات الخاصة بالأسئلة كيف... ولماذا... والخروج باستدلالات من فضاءها ومشكلات أخرى ذات علاقة بنتائج المشكلة المطروحة .

والاكتفاء بالعرض الكمي لنتائج البحث يعني أن تحليل البيانات هي خطوة إجرائية تستهدف ترتيب البيانات وتصنيفها لأغراض سهولة العرض الإحصائي والوصف الكمي . ولكن تحليل البيانات لا يجب أن يتوقف عند حدود التقسيم والتصنيف الآلي للبيانات مع غياب النظرة الناقدة والفاحصة للأرقام والإحصاءات والعلاقات الكمية . وإلا فقد التحليل مفهومه باعتباره عملية عقلية للتعامل مع البيانات التي تم جمعها ووضع نتائج التحليل في إطار هذه العملية التي تستهدف تفعيل المهارات الفعلية في الاستقراء ، والاستنباط والقياس وبناء البرهان والخروج باستدلالات تصلح للتعميم والتنبؤ .

ولذلك فإننا لا نبالغ إذا قلنا أن البحث العلمي يستند إلى التدريب على مهارات التعامل الكيفي والتفسير مع البيانات والنتائج الكمية . مما يضعف من قيمة هذه النتائج الكمية وجنواها .

ونعمل ذلك بمورد بالدرجة الأولى إلى الإغراق- دون وعى-فى البحوث
الامبريقية، التى تتسم بالجزئية أو التجزئى للمشكلات البحثية وغياب المنظر
الكلى فى دراسة هذه المشكلات وتفسير نتائجها .

ويتأثر الكثير من الباحثين بهذا الاتجاه ويقفون عند حدود النتائج الكمية
الوصفية، بل إنهم لا يذلون جهداً يتجاوز حدود التصنيف الاحصائى أو تلخيص
النتائج فى شكل مجسوع التكرارات أو المتوسطات مع غياب البحث فى تقديرات
النشئت التى تعتبر مكمل وضرورة لوصف مميزات النتائج الاحصائية التى
تعكس خصائص المجتمع الأصل .

وكثير من النتائج الاحصائية تحتاج إلى جهد نظرى مكمل للوصف الدقيق لأن
بعض النتائج لا تشير إلا إلى وجود أو غياب مصدر لهما العلاقة الاحصائية .

فتجد معظم الباحثين يكتفى برصد العلاقة الارتباطية بين المتغيرات، دون
تفسير والى لعن الارتباط فى ذاته، وتوضيح مصدر العلاقة لهما إذا كان أحد
المتغيرين وعكس العلاقة السببية المباشرة أو متغير ثالث أو مجموعة من العوامل
الأخرى تعكس العلاقة السببية غير المباشرة، فالارتباط فى حد ذاته لا يشير إلى
طبيعة العلاقة بين المتغيرين، مما يحتاج إلى مزيد من البحث النظرى والتقصى
والحدس الذى يسهم فى تفسير العلاقة الارتباطية والمهادها .

وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من الباحثين لا يدركون-من غير وعى- متطلبات
التعميم من النتائج الاحصائية، لأن الأرقام التى ينتهى إليها البحث لا تصلح
لتعميم مالم يوضع اختياره الخطأ المعيارى بين الوصف الاحصائى للعينه والمجتمع
الأصل . وهذا ما يحتاج أيضاً إلى تفسير يرتبط بمصادر الخطأ وموقعه فى العمليات
الاحصائية .

ونشير أيضاً إلى أن جوهر الفكر الامبريقى هو الاستقراء من خلال النتائج
الجزئية لبناء الأفكار والمقولات النظرية . ولذلك فإن بناء النظرية أو التعميم يتطلب
تفسيراً واضحاً وشاملاً يمكن أن يقوم الباحث من خلاله بعملية التركيب العقلية
التي تقود فى النهاية إلى بناء النظرية أو التعميم .

وبذلك نجد أن النتائج الاحصائية تفرض على الباحث الاستنباط لتفسير
النتائج الجزئية، ثم القيام بالاستقراء لبناء النظريات الكلية من خلال هذا التفسير .

ودون ذلك لا تظهر هناك جدوى أو قيمة للدراسات الجزئية أو الفكر الأميريقي بصفة عامة .

وإذا كانت الدراسات الكيالية تقوم على النقد والتفسير بصفة أولية وتعتمد على الاستنباط ورصد النتائج من خلال الفكر النظري والتأملي، وفي إطار المنهج الكلي للنتائج . فإنها بذلك تحمل في إجراءات العمل والملاحظة ورصد النتائج مفهوم التفسير الذي يعتبر الأساس لصياغة الفروض أو طرح التساؤلات الخاصة بهذه الدراسات .

ببناء التفسيرات في الدراسات الجزئية

تهتم الدراسات الجزئية عادة بالوصف الكمي لعنصر من عناصر الظاهرة الإعلامية، أو خصائص المتغيرات العاملة فيها . وتنتهي إلى النتائج الكمية التي يعبر عنها في إطار الفكر الأميريقي على أنها الحقائق المستخلصة من البحث العلمي، حيث أن البحوث في هذه الحالة تعاملت مع الموجودات والمحسوسات في الظاهرة من خلال الأدوات المنهجية المختلفة .

وتقف هذه الدراسات عند حدود عرض النتائج الكمية أو خلاصة النتائج، ومناقشتها في ضوء ما هو مطروح أمام الباحث من حقائق، دون تجاوز ذلك إلى العلاقات أو السياق الذي يؤثر في وجود هذه الحقائق أو غيابها .

وأدى سيادة المفهوم الجزئي والكمي في هذه الدراسات إلى الإلزام في الاستخدامات الإحصائية وكأنها هي الهدف والغاية من البحث وغياب مانشير إليه نتائج هذه الاستخدامات، حتى أنه يمكن ملاحظة الكثير من الاستخدامات الإحصائية غير المطلوبة في البحوث الإعلامية، أو عدم توفيق الباحث في اختيار الأسلوب الإحصائي أو المعاملات التي تناسب أهداف البحث وغاياته .

وأدى هذا بالتالي إلى تدعيم الاكتفاء بهذه النتائج الإحصائية باعتبارها الحقائق المستهدفة، وإغفال الأسئلة الأخرى المرتبطة بالأسباب والعلاقات والتأثيرات التي تقدم الأبعاد التفسيرية لهذه الأرقام أو النتائج الإحصائية .

وأدى أيضًا إلى حصر الأبحاث البحثية في الدراسات الميدانية لمجهود المتلقيين، وتحليل محتوى الإعلام باعتبارها المجالات التي يمكن التوسع في

الاستخدامات الإحصائية في العمل المنهجي لها وعرض نتائجها، وسادت بالتالي استخدامات التصميمات المنهجية للمسح والتحليل وأدواته، بإعتبارها أيضاً التصميمات والأدوات التي تعكس مهارات الاستخدام الإحصائي . وبذلك أصبحت الغاية هي الطرق الإحصائية وليس ما نصل إليه من خلال توظيف الطرق الإحصائية لتطوير المعارف الفكرية والنظرية في علوم الاتصال والإعلام .

وإذا كانت نتائج هذه البحوث تصلح لخدمة السوق و الأهداف الإدارية في المجتمع من خلال التركيز على الوصف الكمي للمتلوك الاتصالي مع وسائل الإعلام، أو الكشف عن طرق الإقناع وتقديم الحملات الإعلامية فإن نفس النتائج لا تقدم معارف ذات قيمة في المجتمعات النامية التي تسعى لإدراك الحقائق الاجتماعية كما تحدث فعلاً وليس كما ترسمها وسائل الإعلام ونتائج البحوث، لاتخاذها دليلاً في التنمية والتحديث في هذه المجتمعات .

ولذلك فإن الإهتمام بالتفسير والاستدلال في البحوث الجزئية ترتفع ليمتد بارتفاع الحاجة إليه في تطوير المعرفة الإعلامية المتخصصة في إطار السياق الاجتماعي الخاص أيضاً . حتى لا يصبح الأمر هو استيراد مشكلات معلية من مجتمعات أخرى، ومهربات للبحوث يتم التعامل مع المشكلات في إطارها، وبالتالي تصبح المشكلات ونتائجها بعيدة عن متطلبات المجتمع المحلي وحاجاته العلمية والعملية .

ويصبح أيضاً بناء التفسيرات في هذه الدراسات مطلباً منهجياً يراعى الأسس والمبادئ التالية :

١- إذا كانت الدراسات الامبريقية لاتقدم النظرية أولاً، وتبدأ بالبحوث كمدخل إلى الاستقراء وبناء النظريات . فإن ذلك لا يمنع من زيادة الاهتمام بالحاجات والأهداف الاجتماعية التي تصوغها أفكار ومقولات نظرية لتحديد الأهداف البحثية، والحقائق المستهدفة . وهذا لا يعني أيضاً ضرورة البحث عن القوائم النظرية لإجراء البحوث في إطارها . ولكن المقصود هو صياغة الأهداف والحاجات البحثية في إطار أفكار ومقولات تسهم في زيادة الاقتراب من هذه الأهداف والحاجات وتحديدها . دون تفرقة بين المصادر العلمية لهذه الأفكار والمقولات أو النظريات .

٢- ويرتبط بالأسس السابقة أن يجد الباحث إجابة محددة عن السؤال الخاص بما يضيفه البحث من أبعاد جديدة إلى النظرية والتطبيق . وهذا يمثل القيمة العلمية والاجتماعية للبحث العلمي بصفة عامة .

وعلى سبيل المثال لا يمكن رصد سلوك التعرض إلى وسائل الإعلام دون الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين فئات جمهور المتلقين وحاجاتهم من التعرض، والأوقات التي تحقق الاستفادة القصوى من التعرض . فذلك يلقى حاجة اجتماعية وإن كان يرسم لدى نفس الوقت خريطة التعرض لخدمة الأهداف التسويقية والإعلانية .

كما أن الكشف عن حاجات جديدة لفئات جمهور المتلقين يمكن أن تسهم في تطوير المعارف العلمية الخاصة بالعلاقات السببية لعملية التعرض إلى وسائل الإعلام .

٣- وبالإضافة إلى ما سبق فإن التحقق في الأفكار والنظريات السابقة على البحث تساعد الباحث على صياغة أكثر الفروض ثراء في المعرفة وهي الفروض الموجهة والدالة، أحد أنواع الفروض التجريبية أو فروض البحث التي يتم صياغتها في عبارات تقريرية دالة، لا يتمكن الباحث من صياغتها ما لم يمتلك وصفاً معرفياً يمكنه من تحديد العلاقات واتجاهها وقدرها وصياغة ذلك في عبارات تقريرية واضحة .

ونشير هنا أيضاً إلى ما سبق أن ذكرناه بأن الفروض الإحصائية تعبر عن فقر معرفي ومنهجي ما لم تقوم على قاعدة عريضة من المعرفة والعلم بالتغيرات وعلاقتها الفرضية .

٤- وهذا ما يعبر بالتالي عن القيمة الفعلية لإعداد إطار نظري كاف من النظريات والتسميمات ونتائج البحوث السابقة التي تشكل قاعدة عريضة من المعرفة العلمية لدى الباحث وتضع أساساً كافياً للتفسير .

٥- ويعتبر من أسهل طرق التفسير هو رد النتائج إلى القاعدة المعرفية لبناء الفروض أو طرح التساؤلات . وهنا تكمن القيمة العلمية للإطار النظري للبحث الذي يساعد الباحث على إثراء تفسيراته للنتائج، بعد أن قام بدوره في صياغة الفروض العلمية .

٦- رغم أهمية الأدوات التقليدية للقياس وجمع البيانات في توفير قاعدة البيانات

التي يتم التعامل معها احصائياً . فإنها يجب ألا تقف عاجلاً عن قيام الباحث بالملاحظة الإطنابية والرصد الذاتي والتأمل للظاهرة وحركتها وعلاقتها . وبناء التفسيرات في إطار البناء المعرفي النشط لهذا الباحث .

والملاحظ أن نمطية بناء مثل هذه الأدوات كثيراً ما تجعل من عملية الحصول على البيانات وتحليلها وعرض النتائج عملية آلية . تؤثر كثيراً بالسلب على الاسهامات المعرفية للباحث في وصف الظاهرة وعلاقتها .

وإذا ما أضفنا إلى ذلك، اتجاه الباحثين نحو الاستفادة بجهود الغير وخبراتهم- والتمسك بهم- في التعامل الاحصائي مع البيانات واستخراج النتائج، وتأثير قهاب متاعمة هذه العمليات الإحصائية على إسهام الباحث في انقراة العلمية للبيانات والنتائج . إذا ما أضفنا ذلك يمكن أن نستنتج التأثيرات السلبية التي تتركها آليات الأدوات النمطية لمجم البيانات والتحليل الاحصائي على القدرات التفسيرية للباحثين. وتأثير ذلك بالتالي على تطوير المعرفة العلمية .

٧- وإذا ما كانت البحوث الجزئية تهتم بدراسة العناصر والمتغيرات والعلاقات في أطر مستقلة ومنعزلة، فذلك لا يمنع إعادة قراءة نتائجها واستكمال تفسيرها في أطر السياقات المتعددة وليس السياقات الإجتماعي العام .

مثل رسم أشكال العلاقات بين القائم بالإتصال والمصادر في مبدأ المنفعة المتبادلة، أو رسم العلاقة بين تعرض فئات جمهور المثقفين إلى القنوات الفضائية في إطار التطوير والتحديث المستمر في الأطر الفكرية والشكلية لما تقدمه هذه القنوات .

إن هدف التفسير يتجاوز المسح الميداني للعينات الصغيرة التي تفقد الدراسة قيمتها وجدواها، أو تحليل محتوى الإعلام لفترات زمنية محددة للكشف عما تقوله وسائل الإعلام للمثقفين، والذي يعتمد في النهاية على العد الإحصائي لتكرار الخصائص والأنماط السلوكية أو الوشائف، أو تكرار فئات التحليل، دون إجابة واضحة للأسئلة: لماذا تقول وسائل الإعلام ما تقوله ؟ أو لماذا تركز على وظائف معينة وتغفل أخرى ؟ أو لماذا تفعل وسائل الإعلام ما تفعله بالناس ؟ وهذه كلها وأسئلة أخرى تعتبر متطلبات أساسية للتفسير المنهجي .

وإن كانت هذه الأسئلة وغورها محور اهتمام الانجهاات النقدية والدراسات

الكيفية، فإنه لا يمتنع من تطوير الفكر الامبريقى لتقديم إجابات لهذه الأسئلة وفى إطار هذا الفكر رأسه المنهجية .

نماذج التفسير

تظهر دائما فى البحوث الامبريقية غياب الحاجة إلى بناء نظرى أولى يحدد إطار التفسير الذى يضع النتائج فى إطار الإفادة العلمية . لأن هذه البحوث تعتمد بداية على صياغة فروض علمية ينتهى اختبار صحتها إلى بناء تعميمات تعتبر هى الأساس فى البناء النظرى بعد ذلك وليس قبل بداية البحث .

ولذلك فإن التفسير فى هذه الحالة هو تأكيد صحة الفروض، وتأكيد بناء العلاقة بين المتغيرات التى درستها الباحثة، ويبدأ بعد ذلك بناء المفاهيم والعلاقات والتصورات .

أما فى الدراسات الكيفية فهى تبدأ من خلال بناء نظرى أو تصورى يعتبر دليلاً للباحث فى البحث والتقصى والوصول إلى النتائج التى يتم تفسيرها بعد ذلك فى إطار هذا البناء النظرى . وهذا هو اتجاه المدارس النقدية فى البحث والتفسير .

وكما قدمنا فإن التقريب بين الاتجاهين يعتبر ضرورة للبحث العلمى، ولا يعتبر مشكلة للباحث. وفى هذا الإطار يفرق الخبراء بين نوعين من أنواع التفسير العلمى: الأول وهو التفسير الذى يعتمد على ما تصل إليه البحوث الامبريقية من تعميمات احتمالية . والنقد الذى يوجه إلى هذا النوع من التفسير هو نفس النقد الذى يوجه إلى البحوث الامبريقية بصفة عامة، مثل اعتمادها على عينات صغيرة ومحدودة وفى فترة زمنية محددة لها ظروفها الخاصة، مما يحد من قيمة التعميمات، بالإضافة إلى أن النتائج تعكس رأى الباحثين للأساليب الاحصائية المستخدمة وهى متعددة أكثر مما تعكس تفسيرهم للظاهرة ذاتها أو حركتها وعلاقاتها .

أما النوع الثانى من التفسير: فهو الذى يعتمد على بناء نظرى متكامل وقضاياها عامة يمكن أن تفسر الظاهرة وحركتها وعلاقاتها وهذا هو التفسير الذى يعتمد الباحث عليه فى الدراسات الكيفية أو التفسيرية .

وفى رأينا أن مشكلة البحوث الامبريقية فى التطبيقات السائدة، حالياً ما تكمن فى آلية الإجراءات وغطية الأساليب والأدوات التى تجعل العمل البحثى

سهلا في رؤية الباحثين، دون إهتمام بالتعمق في تطوير هذه الآليات والأدوات وبناء تفسيرات علمية قوية، حتى مع غياب الأهمية النظرية الأولية في العمل المنهجي.

ولعل محاولة الاسترشاد بالأسس والمبادئ التي عرضناها من قبل ترفع من قيمة النتائج التفسيرية في تقديم أطر نظرية مضافة إلى المعرفة العلمية، ويرفع بالتالي من قيمة الدراسات الامبيريقية وضعها في الاطار العلمي السليم وتجاوز صور النقد المنهجية التي توجه إليها.

ونعجه التفسير بصفة عامة ونماذجه إلى البحث عن إجابة الأسئلة الأعمق في الظاهرة الإعلامية، ولذلك يركز على مظاهر الفعل *Action* وأسبابه ودوافعه. وفي الدراسات الكيفية تميل إلى التركيز على القوى الفاعلة *Power* التي تؤثر من الخارج في حركة الفعل واتجاهه بطريقة أو أخرى.

وفي الدراسات الامبيريقية عادة ما تكون العلاقة السببية والتأثير المتبادل* هي محور صياغة الأهداف والفروض والنتائج الاحصائية، لكنها تلقى عند حدود التعبير الاحصائي عن العلاقات والتأثيرات دون تجاوز ذلك إلى البحث في أساس قيام العلاقة أو تطورها، أو الأسباب والدوافع الكامنة وراء حدوث التأثيرات.

وعلى الرغم من أن التفسير هو نهاية حلقات البحث العلمي وأساس بناء النظريات والأفكار والمقولات العلمية العامة، فإن قليلاً من مراجع مناهج البحث التي تهتم بهذه الخطوط الإجرائية وتعطيها اهتماماً في المرض، اكتفاء بعرض خلاصة النتائج تبعاً لمسارات البحث الاميريقي.

ولذلك فإن مهمة تحديد نماذج للتفسير تحتاج إلى الرجوع لأدبيات علوم الاجتماع وعلوم النفس وعلوم النفس اللغوي وعلوم الاقتصاد والسياسة.... وغيرها

* مبدأ السببية : كل الظواهر تحدث تبعاً لقانون الارتباط بين الأسباب والنتائج والسببية شرط يتطلبه العقل لكن يتصور تعاقب الحوادث، وفي نفس الاتجاه : لا يستطيع المرء أن يدرك أن الحادثين متعاقبان إلا إذا أدرك أحدهما بوصفه سبباً للآخر.

مبدأ التأثير المتبادل : يوجد تأثير متبادل عام بين الظواهر، بالتصور الذي تكون مقترنة من حيث المكان، وكما أن السببية هي أساس التعاقب، فإن التأثير المتبادل هو أساس الاقتران، فالحدثان الاقتران ليس مجرد حادثين غير متعاقبين بل هما حادثان يؤثر كل منهما في الآخر تأثير متبادلاً ومستقارياً (راجع بالتفصيل بول موى ١٩٦٦: ٢٣٣-٢٤٠).

من العلوم التي يمكن الاسترشاد بمبادئها في تحديد هذه النماذج في الدراسات الإعلامية التي تعتبر من الدراسات البينية لهذه العلوم وغيرها التي تدرس الفرد والجماعة والمجتمعات والنظم والعلاقات بينها .

وعلى هذا يمكن تحديد عدد من النماذج يمكن الاسترشاد بها في التفسير من خلال الأطر المرجعية والنظريات الاجتماعية والنفسية التي تصل في إطار الدراسات الإعلامية .

النموذج الوظيفي في التفسير

ويعتبر هذا النموذج هو أساس التفسير في البحوث الامبريقية التي تستند إطارها المرجعي من البتائية الوظيفية التي تشمل المجتمع كالاتسان يتكون من عدد من الأعضاء التي يقوم كلا منها بعدد الأنشطة والوظائف المتكررة تعمل باتساق، وتساعد الاتسان على البقاء والاستمرار . وهكذا المجتمع فإنه يتكون من عدد من النظم التي تعمل باتساق وتقوم بعدد من الوظائف والأنشطة المتكررة تعمل على ثبات المجتمع واستقراره . وهذه الوظائف والأنشطة المتكررة التي يقوم بها كل نظام تلبي حاجات النظم الأخرى والمجتمع . وبالتالي تعتبر ضرورية للفهر والمجتمع .

وفي هذا الإطار فإن الباحث لا يسأل عن أسباب القيام بهذه الوظائف ، إلا بعد أن يطرح الأسئلة الخاصة بالحاجات المجتمعية والنفسية الأخرى . للتقرير باتفاق الوظائف مع حاجات النظم الأخرى والمجتمع أم لا .

ولذلك فإن البحوث التي تستهدف الكشف عن وظائف الإعلام أو التغير فيها من خلال تحليل المحتوى، تقدم نتائج جزئية ترتبط بالإطار الزماني والمكاني الذي تم فيه البحث . ويسمى التفسير في النموذج الوظيفي إلى استعادة الوظائف الكلية للتقرير بعلاقة هذه الوظائف أو التغير فيها بالوظائف الكلية للمجتمع .

ولمى هذه الحالة يمكن للباحث أن يطرح تساؤلاته حول الأهداف العامة للمجتمع (الكل) مثل تدعيم قيم معينة في مرحلة ما / أو نشر الثقافات المتخصصة / أو تدعيم أدوار معينة / أو الدعوة إلى أفكار أو آراء معينة . والتقرير باتفاق نتائج البحث في وظائف الإعلام (الجزء) مع هذه الأهداف العامة للتقرير بالاتساق بين الكل والجزء في القيام بالوظائف والأنشطة المتكررة .

أما الوقوف عند حدود الرصد الكمي للنتائج وإصدار التعميمات حول

الوظائف والتغير فيها أو تطويرها ، فإن هذا لا ينفيد في رؤية الواقع بقدر ما يتم الاستفادة منه في بناء التراكم العلمي والمعرفي حول وظائف الإعلام بصفة عامة . وتتخذ أساساً لبناء التفسيرات بعد ذلك من خلال المقارنات التاريخية أو التطورية.

ولكن التفسير في هذه الحالة يمكن أن يتم من خلال العديد من المداخل في إطار البنائية الوظيفية، مثل علاقة البناء المؤسسي بحدود هذه الوظائف واتجاهاتها، العلاقة بين هذه الوظائف واتجاهات القوائم بالإتصال في النظم الإعلامية، العلاقة بين هذه الوظائف والقوى المسيطرة في المجتمع.... وغيرها . وذلك على أساس أن الأطراف الأخرى في دراسة العلاقات الوظيفية هي أجزاء أخرى في بناء المجتمع لها أهدافها ووظائفها أيضاً التي تعمل في اتساق من أجل ثبات المجتمع واستقراره في إطار الأهداف الكلية لهذا المجتمع .

ويمكن أن تؤدي هذه التفسيرات إلى صياغة مجتمعية عادلة للفكر البنائية الوظيفية يرد على كافة صرور النقد التي توجه إليها من النظريات الاجتماعية الأخرى مثل نظريات الصراع، التي تظهر في التفسيرات النقدية لعلاقات النظم الإعلامية بالنظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع .

وفي الوقت الذي تشير فيه البنائية الوظيفية إلى ثبات المجتمع واستقراره من خلال توزيع الوظائف والأنشطة المتكررة بين أجزائه، فإن نظريات الصراع ترى في هذه الوظائف خدمة للقوى المسيطرة في المجتمع وتحقيقاً لأهدافها من أجل استمرار هذه السيطرة والهيمنة . وبالتالي تعتبر وسائل الإعلام أو النظم الإعلامية أدوات لهذه القوى المسيطرة وليست عناصر نشطة ومستقلة تقوم بوظائفها في إطار الوظائف والأهداف الكلية للمجتمع .

نموذج الدوافع والحاجات

وتعتبر نظريات علم النفس بمرورهم المختلفة الإطار المرجعي لهذا النموذج، حيث تهتم الكثير من النظريات بتنظيم الدوافع والحاجات وتحديد أسبقياتها بالنسبة للفرد، وعلاقتها بالسلوك بصفة عامة . وتوجه السلوك الفردي إلى ما يلي هذه الدوافع ويشبع الحاجات . حتى يتحقق للفرد الاتزان النفسي الذي يساعد على استمرار التواصل مع الغير والتكيف مع البيئة . ومع تعدد الأنماط من الدوافع والحاجات وتباينها بين الأفراد، فإننا نتوقع أيضاً أن تختلف هذه الدوافع والحاجات

بشخصه الخصائص الديموجرافية والمواقع والأدوار، وكذلك بتأثير المعايير الثقافية والاجتماعية المكتسبة .

وتتعدد حاجات الفرد ودوافعه من التعرض إلى وسائل الإعلام، ومع هذا التعدد واختلافات الحاجات والدوافع أيضاً يمكن أن تختلف مستويات التعرض وكثافته وبالتالي اختيار الفرد للوسائل ومحتواها وتفضيله لها .

وبجانب تفسير تباين التعرض والاستخدام في علاقته بتباين الدوافع والحاجات، فإن نظريات تباين الحوافز *Incentive- Conflict Theories* تفسر السلوك الاتصالي أيضاً في علاقته بالعائد الذي يجنيه الفرد أو يخسره من هذا السلوك . ذلك أن السلوك في هذه النظريات يرتبط بأقصى ما يحققه الفرد من عائد، وأقل ما يخسره مثلاً في الوقت والجهد والمال... إلى آخره .

ويمكن أن يفسر العائد في هذه النظريات بما يحققه الفرد من دوافع أو يشبعه من حاجات لديه في إطار الجهد المبذول الذي يصل إلى أدناه في هذه النظريات .

وفي إطار هذا النموذج يضع الباحث في اعتباره المقارنة بين مستويات التعرض والاستخدام واتجاهات الاهتمام والتفضيل والتباين في دوافع التعرض والاستخدام أو الحاجات المستهدفة منه في وسائل الإعلام .

وهذا النرويج يرتبط إلى حد بعيد بالنموذج الوظيفي، لأنه في الوقت الذي يحدد فيه الفرد دوافعه من التعرض والاستخدام وحاجاته منه، فإن وسائل الإعلام على الجانب الآخر تحدد وظائفها وترتيبها في إطار ترتيب الفرد لدوافعه وحاجاته، مما دامت وسائل الإعلام تسعى إلى تحقيق أكبر مستوى من كثافة التعرض والاستخدام .

وهذا ما تم صياغته في النظريات الخاصة بالاستخدامات والاشبهات *Uses and Gratification* والاستخدامات والتأثيرات *Uses and Effects* التي وجدت صدق في تفسير تعرض الفرد واستخدامه لوسائل الإعلام ومحتواها، متى ارتبطت الوظائف الإعلامية بمتلبية دوافع الفرد وإشباع حاجاته في المجالات المعرفية المختلفة .

وإذا كان النموذج الوظيفي في التفسير يستخدم في حالات تحليل محتوى الإعلام للكشف عن وظائف وسائل الإعلام ومحتواها والقائم بالإنصال فيها . فإن نموذج الدوافع والحاجات يفسر التباين بين الأفراد في مستويات التعرض والاستخدام من خلال المسح الميداني . ويفسر النموذجان معاً العلاقة بين دوافع الفرد وحاجاته من

التعرض والاستخدام وبين ترتيب الوسائل ومحتواها للوظائف التي تأتي مطيبة لدوافع الفرد وتشبع حاجاته .

وهذا النموذج أيضاً يفسر اعتماد الفرد على وسائل الإعلام وتباين مستويات هذا الاعتماد في إطار ما يتفق مع دوافع الفرد وحاجاته . وهو جوهر نظرية اعتماد الفرد على وسائل الإعلام . لأن الدوافع والحاجات في هذه النظرية يتم تفسيرها في إطار مفهوم الأهداف والقياسات التي يسعى الفرد إلى تحقيقها من خلال المعلومات التي توفرها وسائل الإعلام، سواء كانت هذه الأهداف فردية أو إجتماعية . ويعتبر ترتيب هذه الأهداف والقياسات عنصراً مهماً في نظام المعلومات في وسائل الإعلام . ويشمل مفهوم المعلومات في هذا النظام كل ما تنشره وسائل الإعلام أو تذيعه ويكون له تأثير على الطريقة التي يفكر بها الناس ويشعرون وتصرفون بواسطتها . وبالتالي فإن وسائل الإعلام تضع في اعتبارها الأهداف المعرفية والوجدانية والسلوكية للفرد التي يسعى إلى تحقيقها من خلال الاعتماد على هذه الوسائل وتضع نظام المعلومات في إطارها .

السببية والتأثير المتبادل

يسهم هذا النموذج في تفسير حدوث وقائع معينة بإعتبارها نتيجة لوقائع أخرى كانت سبباً في حدوث الأولى، وهو مبدأ الربط بين المقدمات والنتائج أو الاسباب والنتائج، أو ما يسمى بالسببية أو العلئية . ذلك أنه متى توافرت ظروف معينة أو شروط خاصة فإنه يمكن الاستدلال مما يتربط عليها بإعتبارها نتيجة لأسباب تحلت في الظروف أو الشروط التي أدت إليها .

وعلى سبيل المثال فإنه يمكن تفسير زيادة الاهتمام بأخبار العالم الغربي وأمريكا بالذات، بتزايد المباحثات والتحالفات التي تمت معها . أو أن ما نشر عنها في فترة ما كان نتيجة للزيارات المتبادلة بين الزعماء في هذه الفترة . وكذلك يمكن تفسير انكماش الأخبار السياسية الداخلية بسبب صدور الأحكام العرفية وحالة الطوارئ . أو عزوف القراء عن جريدة معينة بعد أن توسعت في نشر أخبار الجنس وموضوعاته..... وهكذا .

ويكون المهم في حالة التفسير السببي هو توافر الشروط والمقومات التي تجعل من تعاقب الأحداث زمناً إطاراً لهذا التفسير، فلا يكفي توافر الشروط والمقدمات

وحدما تشكون سبباً، ولكن التعاقب يفسر أن الواقعة الأولى متى توافرت فيها الشروط والمقررات أصبحت سبباً للواقعة التالية بإعتبارها نتيجة .

ولذلك يضع الباحث في اعتباره التسلسل التاريخي في الحوادث، والاكتزان في المكان، والارتباط العضوي بين السبب والنتيجة .

ويظهر مبدأ الاكتزان في المكان والزمان ضرورياً في حالة التأثير المتبادل . وفي هذه الحالة لا يكفي أن تفسر واقعة باعتبارها سبباً للأخرى، بل يمكن تفسير الواقعتين باعتبارهما سببان ونتيجتان في نفس الوقت . فالإعلانات تشكل مصدراً أساسياً من مصادر التمويل لوسائل إعلام، وهي في نفس الوقت تعتبر هاملاً من عوامل الرواج الاقتصادي وزيادة الاستهلاك فالتأثير في هذه الحالة تأثير متبادل لاكتزانه من حيث الزمان والمكان وكذلك الارتباط العضوي بين زيادة التمويل وزيادة الاستهلاك واهتمامهما بعنصر مشترك هو عنصر الإعلانات .

وفي هذا الإطار يمكن إدراك النظريات الخاصة بالإحصاء المتبادل بين النظم الإعلامية، والنظم الاجتماعية في المجتمع الواحد عند ميلتون ديفلور *M. Deffleur* أو تحليل هيبيرت وزملائه *R.H. Hiebert* للنظم الإعلامية وعلاقتها بالنظم أو الخصائص المميزة للمجتمع التي تقوم في إطار التأثير المتبادل .

ومبدأ التأثير المتبادل يعتبر الأساس في التفسيرات الخاصة بالنظريات النقدية، وبصفة خاصة بناء الرموز والمعنى في محتوى الإعلام بتأثيرات إقهاات أصحاب المصلحة في فرض الهيمنة والسيطرة على المجتمع . وهذه القوى تمثل دعماً مادياً ومعنوياً بالتالي لهذه المؤسسات والوسائل في علاقتها بالمجتمع .

وإذا كانت هناك العديد من الأفكار والمقولات والنظريات التي تفسر مبدأ التأثير المتبادل، فإن منهج تحليل النظم يحتاج بالضرورة إلى التفسيرات التي تعتمد على هذا المبدأ . لأن أهم ما يميز النظم بصفة عامة - والإعلامية بصفة خاصة- وجود المبادئ والسياسات والأهداف التي تتفق مع السياق العام لهذه المبادئ والسياسات والأهداف في المجتمع من جانب، وتتفق مع الأهداف والسياسات الخاصة بالنظم الأخرى التي تتفق معها من جانب آخر . وهذا الانساق في حد ذاته يعتبر مؤشراً للتأثيرات المتبادلة التي تحقق أهداف هذه النظم - كل في مجاله - وأهداف النظام العام . وتعتبر أيضاً دليلاً إلى فهم البناء التنظيمي الذي يتأثر

بهذه الأهداف والسياسات، ويؤثر أيضاً في دعمها وتأكيدا عند تحليل هذه النظم لأغراض الوصف أو الاستدلال عن حركتها في إطار السياق التنظيمي العام .

وفي هذا الإطار يمكن تأكيد الحاجة إلى التفسير القائم على مبدأ السببية لدى البحوث الخاصة بوصف العلاقات السببية واختبارها مثل البحوث الخاصة بتحقيق العلاقة السببية بين خصائص التعرض والاستخدام واهتمام وسائل الإعلام بوظائفها في تلبية الدوافع وإشباع الحاجات الفردية لدى جمهور المتلقين .

وفي كثير من بحوث الإعلام يعتبر مبدأ السببية والتأثير المتبادل في التفسير حاضرا لصياغة إجابات السؤال لماذا...؟ سواء كان في تحليل المحتوى في علاقته بالنظم والمؤسسات أو في علاقته بالقائم بالاتصال أو في علاقته بخصائص جمهور المتلقين . أو في دراسة جمهور المتلقين في علاقته بدوافع التعرض والاستخدام أو العزول، أو خصائص التعرض والاستخدام المقارن، أو اكتساب المعاني الرمزية التي تزكدها وسائل الإعلام، أو تهاين التعلم من خلال وسائل الإعلام، أو الأسئلة الخاصة بالتأثيرات الإعلامية في مظاهرها المختلفة مثل ترتيب الأولويات أو تشكيل الرأي العام أو تشكيل الحقائق الاجتماعية.... وغيرها .

وفي هذه الحالات فإن مبدأ السببية والتأثير المتبادل يقدم عمقا نظريا وفكريا لنتائج البحوث الكمية الخاصة بخصائص التعرض والاستخدام، أو الخاصة بتكرار فئات التحليل، أو خصائص تحليل النظم الإعلامية ومؤسساتها . ويقدم بالتالي إطارا نظريا للتصميمات التي تنتهي إليها البحوث الكمية في هذه الحالات .

ولمست هذه النماذج في التفسير على سبيل الحصر لكنها أمثلة لما يمكن أن يستفاد به الباحث في قراءة النتائج الكمية في البحوث الاعبئية ويقدم تفسيراً لها .

وهناك نماذج أخرى مستقاة من علوم أخرى مثل النماذج الخاصة بتفسير الرموز اللغوية في إطار علم اللغة والدلالة والعلامات وبصفة خاصة في تفسير ظهور أو اختفاء رموز لغوية، ومعاني جديدة ترتبط بالتغيرات التي تحدث في الواقع الاجتماعي، والتي تعتمد في معظمها على الأفكار والمقرلات الخاصة بعلم دراسة الظواهر، والأنثروبولوجي، ودراسة الفئات والمجتمعات ونظريات التفاعل الرمزي، بالإضافة إلى التفسير التاريخي الذي يعتمد عليه كثيراً في المقارنة عبر الزمن للوقائع والأحداث التي يجسدها نتائج تحليل محتوى الإعلام، أو تطور النظم

الإعلامية أو المؤسسات وعلاقتها بالرفائع والأحداث التاريخية .

وكذلك النصوص المعرفية Cognitive في التفسير، التي يرتبط أيضًا بالنماذج النظرية ويمتد نظرياته وأفكاره من علم النفس المعرفي ونظريات الإدراك ومعالجة المعلومات التي تفسر تباين التعرض والاستخدام وكذلك تباين الإدراك والتذكر كنتائج لعمليات التعرض والاستخدام وتباين التأثيرات بالتالي، بالإضافة إلى الكشف عن التأثيرات المعرفية وعلاقتها بالعمليات الإدراكية لمعنى الإعلام . ونجد مدى لهذه النظريات والأفكار في النظريات والتعريفات الخاصة بالاستخدامات والشبكات والاعتماد على وسائل الإعلام .

وكذلك التفسيرات الاقتصادية والسياسية لنتائج البحوث الخاصة بنظم التمثيل والإعلان والتوزيع التي يمكن أن تكشف عن العديد من العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين القوى الاقتصادية وبين وسائل الإعلام، والتأثيرات المتبادلة بينهما في علاقتها بجمهور المعلنين وصناعة أفكاره ومعتقداته، وتشكيل الواقع الاجتماعي . وغيرها من نماذج التفسير التي تقوم على النظريات والأفكار الخاصة بالعلوم الأخرى، خصوصاً أن الدراسات الإعلامية من الدراسات البينية التي تعتمد في الكثير من نظرياتها وتعريفاتها ولغرضها على العلوم الاجتماعية الأخرى وتستفيد من نظريات هذه العلوم وأفكارها .

وكما أن هذه النماذج لا يتم حصرها والاعتماد عليها على سبيل التحديد، فإنه في نفس الوقت لا يمكن التحديد بشكل قاطع لصلاحيه أي منها مع أخطاء معينة من البحوث، لأن الظاهرة الإعلامية- كما سبق أن ذكرنا- هي ظاهرة مركبة ومعقدة وتتسم بالحركة وتعقد العلاقات، مما يشير إلى إمكانية توظيف أي من النماذج المذكورة في دراستها دون تحديد قاطع ويتوقف الأمر في النهاية على رؤية الباحث لانجاء العلاقات بين النتائج وحاجته النظرية والفكرية لتفسير النتائج وعلاقاتها .

ويشير أيضًا إلى أهمية التكامل بين هذه النماذج في تفسير الظاهرة الإعلامية التي تتعدد عناصرها ومتغيراتها بالتالي بجانب تعقد علاقاتها، بحيث يحتاج الباحث إلى أكثر من نموذج لتفسيرها كما احتاج إلى أكثر من مدخل نظري لصياغتها، وأكثر من منهج لدراساتها . لأن التكامل في دراسة الظاهرة الإعلامية وتفسيرها بالتالي مطلب منهجي يتفق وخصائص هذه الظاهرة .

معمولات التفسير

تتميز الدراسات الكيفية أو التفسيرية في أنها تقوم ببناء على أفكار نظرية، يهدف الباحث إلى التحقق منها واختبارها، أو تكون هذه الأفكار النظرية إطاراً يقرده الباحث إلى المسار المنهجي والوصول إلى النتائج . فتبدأ الدراسات الكيفية من النظرية أولاً . يعكس الدراسات الامبريقية التي تقوم على الاستقراء وترفض أن تبدأ بالنظرية ولكنها تسعى إلى اختبار الوقائع والأحداث ووصف الظواهر في إطار جزئي دون الاهتمام بالإطار أو السياق الكلي لحركة الظاهرة وعلاقاتها التي تهتم بها الدراسات الكيفية أو التفسيرية .

ولذلك فإن الحاجة إلى التفسير والاستدلال تزدها في الدراسات الامبريقية التي تهتم بالجزء وتكتفي بعرض النتائج في إطار كمي من خلال العمليات الإحصائية المتعددة . وبالتالي فإن استكمال حلقات البحث والاستفادة منه يحتاج إلى التفسير الكيفي لهذه النتائج الكمية والاحصائية ووضعها في السياق المعرفي للدراسات الإعلامية .

وما نلاحظه في الدراسات الإعلامية التي تتسم بالجزئية والاهتمام بالعرض الإحصائي أنها تقف عند حده هذا العرض الإحصائي من خلال الجداول وحساب التكرارات وبعض المعاملات الإحصائية دون تفسير كمال يوضح مسار العرض الكمي والعلاقات الإحصائية .

وفي معظم الأحيان تكون محاولة الباحث للتفسير ورويته له على أنه إعادة قراءة للجداول والأرقام والاحصائيات في بناء لغوي لفظي مما يعد تكراراً للعرض مرة أخرى، وتكون خلاصة النتائج في العادة هي إبراز هذه الأرقام والاحصائيات دون محاولة تفسير دلالتها أو مغزاها أو علاقاتها في إطار الأفكار والتصميمات النظرية .

وهذا يكون عادة نتيجة للعوامل التالية التي تشكل صعوبة للباحث في التفسير والاستدلال وبناء التعميمات .

أولاً : غياب الفكر المنهجي وفلسفة اتجاهات دراسة الظاهرة العلمية لدى الكثير من الباحثين . حيث لا يدرى الباحث في أي إطار يعمل وإلى أي المدارس الفكرية في البحث العلمي ينتمى . فهو لا يدرى المفهوم الخاص بالأمبيرية وعلاقتها العلمية ومتطلباتها المنهجية، ولا يدرك خصائص وسمات الفكر الرضعي ونقيضه في البحث ومجالات تطبيق كل منهما .

فالفكر الأمبيري في البحث العلمي يعتمد على الاستقرار في البحث، ودراسة الأجزاء وبناء التعميمات التي تقود في النهاية إلى بناء النظرية وليس العكس . ولذلك يصبح بناء التعميمات وتفسيرها أو توظيف طرق الاستدلال والبرهان من خلال النتائج الكمية أمراً صعباً . وبذلك لا تلغ حدود البحث عند صياغة النتائج الكمية والبحث عن دلالة النتائج الإحصائية فقط .

ثانياً : الخلط بين خدمة أهداف السوق، وبين تطوير المعرفة العلمية في الدراسات الإعلامية فالبحوث التي تنسم بالجزئية الشديدة وتعتمد على الكم فقط في عرض نتائجها، إنما تهدف إلى تقديم مؤشرات من خلال المنهج العلمي لاتخاذ القرارات التسويقية والإعلانية بينما يحتاج هدف تطوير المعرفة العلمية إلى تفسير هذه النتائج في إطار السياقات المجتمعية التي تعمل فيها الظاهرة محل الدراسة لاتخاذ القرارات العلمية الخاصة بالوصف أو التفسير أو الضبط أو التنبؤ بهذه الظواهر في إطار أهداف البحث العلمي بصفة عامة .

ولذلك فإن محاكاة البحوث التي تخدم السوق لا تنتهي عادة بقيمة علمية مضافة، ولا تجد من نماذج التفسير النظرية دعماً لهذه القيمة .

ثالثاً : عجز البحث في البداية عن بناء إطار نظري قسري يحدد ملامح البحث ومشكلاته واتجاهات صياغة الفروض العلمية واختيارها بحيث تتحول بعد اختبارها إلى تعميمات تعتمد على هذا البناء . فالدراسات السابقة ليست رصداً أو تصنيفاً لما سبق إعداده من بحوث في مجال المشكلة ولكنها قاعدة معرفية لبناء هذا الإطار النظري الذي يسهم أيضاً في التفسير والاستدلال والقراءة العلمية الصحيحة للنتائج الكمية .

رابعاً : عجز العينات المحدودة والأدوات المنهجية التقليدية - مثل الاستقصاءات - عن تحصيل المعرفة والخبرة الكافية من المبحوثين، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير بحرية عن ذاتيتهم دون قيود تفرضها غطية بناء هذه الأدوات ومحتواها . التي لا تنفذ في أكثر من تصنيف المبحوثين في فئات تبعاً للمتغيرات التي يحددها البحث .

ولذلك فإن هذه الأدوات يجب أن تستكمل بأدوات أخرى تؤكد لهم المبحوثين وأدراكهم للبحث ورموزه وقيمته وتؤكد أيضاً حرمة في التعبير عن ذاته بطرق أخرى غير هذه الأدوات التقليدية . ووضع هذه الضوابط المنهجية في الاعتبار عند التفسير والاستدلال .

خامساً : الإغراق في استخدام الأساليب والطرق الإحصائية واستعارة مصطلحاتها ومناهجها في عرض النتائج دون حاجة فعلية تتعلق ومتطلبات البحوث وأهدافها، حتى تحولت هذه الاستخدامات إلى غاية في حد ذاتها وليست وسيلة للمساعدة على التفسير والاستدلال .

ولذلك يجب الحذر في الاستخدامات الإحصائية واستخدامها في إطار متطلبات البحث وأهدافه، ثم قراءة المصطلحات والمفاهيم الإحصائية الخاصة بعرض النتائج في إطار الأفكار والمقولات التفسيرية التي تدعم هذه النتائج فترفع بقيمتها بالتالي في تطوير المعرفة العلمية المتخصصة .

وبجانب العوامل السابقة هناك عوامل أخرى ترتبط بالفهميات الباحث نفسه وأخلاقيات البحث العلمي، لأن غير الجاد أو الذي يعتمد على المحاكاة والنمطية أو الآلية في إعداد، لن يجد قاعدة من المعرفة تدعم تفسيراته وقيمه العلمية .

فالباحث الجاد هو الذي يتعامل مع البحث العلمي في إطار المعرفة العلمية والمنهجية المتكاملة التي تسهم في الإرتقاء بقيمته ودوره في تحقيق الإضافة العلمية المميزة .

كتابة مشروع البحث وتقريره النهائي

بينما يعتبر مشروع البحث مخططاً علمياً يوضح ما ينوي الباحث أن يقوم به من دراسة وكيفية القيام بهذه الدراسة . فإن التقرير النهائي هو وثيقة علمية توضح ما قام به الباحث فعلاً ، وما توصل إليه من نتائج أو توصيات علمية .

ويقوم مشروع البحث أو خطة البحث *Proposal/Plan/Project* بأدوار هادفة في مسار البحث العلمي . حيث يعتبر إلزاماً من الباحث بالمشكلة التي سوف يدرسها وحدود الدراسة . وإجراءاتها . ومجالات الدراسة . وضال على ذلك بالنسبة للمشروعات البحثية التي تقوم بها الهيئات أو المؤسسات لتحديد الإمكانيات المالية والمادية والبشرية الواجب توفرها لإنهاء البحث والوصول إلى النتائج المستهدفة .

أما التقرير النهائي للبحث فإنه يتحدث عن الماضي فيما يتعلق بالإجراءات والمسارات العلمية ، حيث يقدم المشكلة التي قام الباحث بدراستها وكيفية دراستها والنتائج التي توصل إليها وتفسر هذه النتائج .

وإذا ما اعتبرنا كلا من المشروع أو الخطة والتقرير النهائي صورة واحدة لمرئيتين الأولى تعكس ما سوف يتم في المستقبل ، والثانية تعكس ما تم في الماضي . فإن النتائج وتفسيرها تعتبر العنصر الأساسي الذي يميز التقرير النهائي عن خطة البحث بالإضافة إلى ما يقترحه الباحث من توصيات أو ما يثيره من بحوث أخرى ترتبط بالنتائج التي توصل إليها .

ويتم عرض كل من مشروع البحث والتقارير النهائي في توبيخ منهجي يشمل
العناصر التي يتضمنها كل منهما :

هناك

مشروع البحث

١- صفحة العنوان ، وتشمل

- الجهة أو المؤسسة العلمية التي يقدم إليها مشروع البحث أو تدعّمه .
- عنوان البحث المقترح .
- سبب تقديمه (في حالة الرسائل العلمية) .
- المشرف على البحث أو هيئة الاشراف .
- تاريخ تقديم مشروع البحث .

٢- صلب مشروع البحث ، وتشمل

- التصهيد للمشكلة العلمية . والتركيز على مصادر التعرف على المشكلة
وجردها ودافع دراستها ، وتأكيد هذه الجوانب من خلال الأبعاد النظرية
والفكرية والتراث العلمي في موضوع المشكلة .
- تحديد المشكلة العلمية وطرح التساؤل العام الذي يلخص هذه المشكلة ،
والتساؤلات الفرعية التي يستهدف الإجابة عليها .
- أهمية دراسة المشكلة المقترحة .
- الأهداف العلمية لدراسة هذه المشكلة .
- التعريف بالمفاهيم والمصطلحات . .
- أوجهات البحث والدراسات السابقة .
- الفروض العلمية التي يستهدف الباحث اختبارها .
- الإجراءات المنهجية : وتشمل
 - * المعاينة أو نظام العينات .
 - * وصف التصميم المنهجي .
 - * الأدوات والمقاييس .

* إجراءات جمع البيانات والاختبارات أو القياس والاستخدامات الإحصائية.

٣- قائمة المراجع :

ويكتفى بهذه العناصر بمشروعات أو خطط البحوث التي تقدم لاستكمال

متطلبات التدرجات العليا ، أو التسجيل في درجاتها . بينما يضاف عليها في المشروعات الكهيرة والممولة التي تقوم بها هيئات أو مؤسسات بحثية أو فريق بحث ، يضاف العناصر الخاصة بالدعم المالي وتفصيلاته ، وتشكيل فريق البحث ومهامه ، وابعاض كامل للإجراءات التنفيذية لخطة العمل مقرونة بالحدود الزمنية المقترحة لكل خطوة أو مرحلة من مراحل البحث .

وفي كل الأحوال يتبع في كتابة مشروع البحث أو خطته الأسس العلمية للكتابة والتسجيل ، ووثيق المعلومات كما سيأتي ذكره بعد .

عناصر التقرير النهائي وتنظيمه

يتبع التقرير النهائي لمشمول المزيد من التفصيلات الخاصة بكل خطوة من خطوات البحث ، لأن التقرير النهائي يشمل ما قام به الباحث من إجراءات وخطوات عمل للوصول إلى النتائج التي توصل إليها الباحث .

ولذلك فإن الباحث يتخذ القرار الخاص بتقسيم التقرير النهائي إلى وحدات أو أجزاء . يتوفر فيها صفة الوحدة في عرض التفاصيل الخاصة بها . تأخذ إطار التقسيمات المألوفة أجزاء / أبواب / فصول / مباحث . يتميز كل منه بوحدة الموضوع المطروح في إطاره . ولا يدخل الجزء التصهيدى أو قوائم المراجع والملاحق ضمن هذه التقسيمات حيث تعتبر وحدات مستقلة لكتبتها ذات ارتباط بكل عناصر التقرير ، وبالتالي يتم تقديمها خارج صلب التقرير الذي يطرح الباحث تقسيمه إلى وحدات مستقلة في إطار الترميز الذي يراه . وينقسم التقرير النهائي للبحث إلى الأجزاء التالية :

١- الجزء التمهيدي *Introductory Section* يضم :

- صفحة العنوان .
- صفحة الشكر والتقدير .
- قائمة المحتويات .
- قائمة الجداول .
- قائمة الأشكال .

٢- الجسم الرئيسى للتقرير *Main body* ويمكن تقسيمه إلى أجزاء أو أبواب

- وفصول ، أو فصول فقط ، بما يتفق مع مفهوم تحقيق الوحدة داخل كل جزء أو قسم في هذا التوزيع . ويضم العناصر التالية :
- ١/٢ - مشكلة البحث . وتشمل التقديم للمشكلة ثم التعريف بها وعرضها في نهاية هذا الجزء .
- أهمية البحث أو أهمية دراسة المشكلة .
 - أهداف دراسة المشكلة .
 - العلاقات الفرضية أو التساؤلات المطروحة .
 - التعريف بالمفاهيم والمصطلحات .
- ٢/٢ - أدبيات البحث والدراسات السابقة . ويمكن أن يدخل في إطار هذا الجزء التعريف بالأبعاد الفلسفية والنظرية للمشكلة وجوانبها وأهداف دراستها . وذلك كله فيما يمكن عرضه في وحدة أو أكثر للإطار النظري للدراسة .
- ٣/٢ - الإجراءات المنهجية :
- وصف نظام العينات .
 - وصف التصميم المنهجي .
 - وصف الأدوات والمقاييس المستخدمة .
 - شرح الإجراءات التي اتبعها الباحث .
 - مناقشة اختبارات الثبات والصدق .
 - وصف الطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة وأهميتها .
- ٤/٢ - عرض النتائج التي توصل إليها البحث وتفسيرها .
- ٥/٢ - الخاتمة والتوصيات: وتشمل ملخص للمشكلة المطروحة والإجراءات والنتائج، ثم مناقشة أهم النتائج وتفسيرها . بالإضافة إلى التوصيات التي يوصي بها الباحث ، وكذلك ما يثيره البحث من الحاجة إلى دراسة مشكلات وبحوث أخرى ترتبط بنتائج البحث .
- ٣- قائمة المراجع .
- ٤- الملاحق .

كتابة محتوى المشروعات وتقارير البحوث

تشكل الكتابة المرحلة الأخيرة في إعداد مشروع البحث أو التقرير النهائي ، وفي هذه المرحلة يضع الباحث خلاصة جهده ونتائجه على الورق ، ويأمل في هذه الحالة ألا يقل مستوى العرض عن مستوى الجهد الذي بذله في البحث وإجرائه . وألا يؤثر الأسلوب أو طريقة الكتابة والعرض على القراءات الآخرين نحو البحث ولغائجه .

ويشعر الباحث في هذه المرحلة بزيادة التوتر والقلق بفوق ما كان يستشعره أثناء فترة الإطلاع والبحث والتقصي والتجريب وتقرير النتائج ، لأن هذه الإجراءات في علاقتها ببعضها تسير في تسلسل واضح وتعمل بشكل آلي ويتحكم فيها الباحث حيث لا تخضع لرقابة أو ملاحظة الآخرين . أما الكتابة النهائية وتنظيمها فتخضع للملاحظة الآخرين وتشكل إطار الوثيقة التي يودعها تحت طلب الخبراء والباحثين في المكتبات العلمية .

ولذلك لا نجد غرابة أن تتجمع المادة العلمية بين يدي الباحث ويتأخر في تناولها بالكتابة والعرض . تحت تأثير إحساسه بالقلق والتوتر الناتج من إحساسه أن ما سيكتبه سيكون وثيقة يتناولها الآخرون بشكل أو آخر . ويجب أن تعرض في شكل يحقق أهداف العمل والجهد البحثي الذي قام به .

ولذلك فالنصيحة الأولى في هذا المجال ألا يحاول الباحث الكتابة تحت ضغط الوقت أو حتى الآخرين ، بل يكتب عندما يكون مستعداً لأن يكتب ، ويكون قد سيطر على مفاتيح الكتابة وأدواتها . وبعد أن يكون قد انتهى تماماً من تبويب المادة العلمية في وحدات متجانسة ، تحت عنوان أولى يشير في بنائه إلى الفكرة الجاسمة لكل المعلومات أو الأفكار أو الآراء أو النتائج في كل وحدة يجمع لها التجانس ، والتي يمكن أن تأخذ شكل الباب / أو الفصل / أو المبحث بعد ذلك ، أو القسم أو الجزء من أجزاء المشروع أو التقرير النهائي .

وهذا يسهل الكتابة بعد ذلك ، حيث لا يبقى أمام الباحث سوى استخدام عبارات أو جمل الربط أو الانتقال ، والبنائات اللغوية التي تيسر عملية الانتقال السهل بين عناصر كل وحدة ، وتربط في نفس الوقت بين هذه العناصر والأفكار .

ومن أبرز المخاطر في كتابة تقارير البحوث العلمية ، أن يكتب الباحث كل جزء أو قسم بشكل مستقل وعلى فترات مばعدة ، معتقداً أنه قد حقق المجازاً بالإنتهاء ، أولاً بأول من جزء ، واء الآخر . بينما قد يؤدي ذلك إلى عدم اتساق هذه الأجزاء أو الأقسام - أو ما يعرض فيها من محتوى - مع بعضها في التقرير النهائي الكلي ، ومن صور عدم الاتساق ما يلي :

- عدم مراعاة الأبعاد الزمنية أو التاريخية في عرض الوقائع والأحداث .
- تباين في عرض المفاهيم والمصطلحات من جزء إلى آخر .
- تباين في الآراء أو الأفكار المطروحة بين جزء أو قسم وآخر .
- اختلافات في الإحالات المرجعية والهوامش .
- عدم الاتساق بين عناوين الأجزاء أو القسم الواحد ، أو بينها وبين العناوين الرئيسية .

ولذلك يفضل أن يكتب التقرير كله مرة واحدة بعد الإنتهاء من جمع المادة العلمية ، والوصول إلى النتائج البحثية . وإذا كان قد كتبه مجزئاً وعلى فترات متباعدة يلتزم الباحث بإعادة مراجعة ما كتبه بدقة شديدة في إطار السياق الكلي للتقرير ، لتجنب ما قد يكون ظاهراً من عدم الاتساق بين الأجزاء أو الأقسام .

ويتصدر الترميمات الخاصة بكتابة مشروعات البحوث أو التقارير النهائية ، أن يعنى الباحث الأسلوب العلمى في الكتابة ، الذى يتعامل مع الحقائق ، ولا يبنى الأفكار أو الآراء على ملاحظات عامة ، ويعتمد على الوصف المنطقى لهذه الآراء والأفكار ، مؤكدة بالأدلة والبراهين ، واضحاً في اعتباره قدرة الأسلوب على تحدى النقد العلمى من الآخرين . ولذلك يشجب الباحث الصيغات الإنشائية أو الجمل الخطابية ، أو الشعارات الرنانة ، التى تفقد النتائج العلمية قيمتها وقوتها .

وبجانب ذلك هناك عدة من الترميمات الأخرى في الكتابة .

- ترتيب المحتوى في إطار الباب أو الفصل وفقاً لمبدأ من المبادئ التى تحقق الانتقال السهل والتمدرج بين المعلومات ، مثل الترتيب حسب الأهمية أو الزمن أو العلاقات الفرضية ، أو معالم التشابه أو الاختلاف ، أو الانتقال من العام إلى الخاص أو من السهل إلى الصعب .

- يعكس العنوان الرئيسى والعناوين الفرعية الإطار العام لمحتوى الجزء ، أو القسم ، وفي بناء لغوى محدد يميزه عن غيره من العناوين ، ويربطه بها في نفس الوقت

- بحيث تشير العناوين الفرعية في مجموعها إلى العنوان الرئيسى ، والعكس ، ويظهر الارتباط واضحاً بما قبلها أو بعدها .
- أن يتجنب الباحث وضع ترجمة باللغة الأجنبية لهذه العناوين ، ما لم تكن هي نفسها تعريب لعناوين باللغة الأجنبية في نفس الموضوع ، بحيث يمكن أن تقرر أنها انحلت إلى مصطلحات خاصة بالمجال العلمى ، مثل عناوين الإجراءات المنهجية نظام العينات *Sampling* ، أو عرض النتائج *Finding* وهكذا .
- تحقيق الإتقان بين ماهر متيسر والسهوان الذى يوضع فيه ، بحيث لا تظهر الاقتباسات في صورة معزولة تؤثر على تفاعل القارئ مع النصوى .
- الالتزام بالاقتباسات القصيرة ذات العلاقة بالمعنى فقط ، والبعد عن الاقتباسات المستفيضه مع تحديدها تحديداً قاطعاً من خلال وضعها بين علامات تنصيص أو أقواس ورقم الإحالة المرجعية ، وإذا طالت هذه الاقتباسات بخصها الباحث في فقرات قصيرة تزدى المعنى الذى يقصده مصدر الاقتباس أو مرجعه .
- يتجنب الباحث التكرار في العرض أو الاستطراد فيه ، حتى لا يشوب المعنى من القارئ بتأثير هذا التكرار أو الاستطراد .
- اللغة العربية هي لغة الكتابة - ما لم يتعلق على غير ذلك - ولذلك لا تستخدم الكلمات أو الرموز اللغوية الأجنبية ما لم تكن لها صفة المصطلح أو المهنوم العلمى ، أو تكون أسماء الخبراء ، والباحثين والمؤلفين الأجانب ، على أن يكتب مختصر الاسم واسم العائلة باللغة الأجنبية بجانب المنطوق العربى لها .
- استخدام الفقرات والجمل القصيرة الواضحة ، والتركيز على وضع علامات التوثيق في مكانها الصحيح .
- لا يجوز استخدام الاختصارات للكلمات أو المسيمات في البحث ، ما لم تكن قد تم تقديم الأصل في بداية البحث أو المرة الأولى، حيث يمكن استخدام الاختصارات بعد ذلك، وذلك باستثناء الاختصارات الشائعة على المستوى العالمى أو القومى مثل *Unesco* ، أو الجهات *GATT* أما غير ذلك فيكتب المسمى كاملاً ويجوز الاختصار تمهيداً لاستخدامه بعد ذلك في المرات التالية، وخصوصاً اختصارات أسماء اللجان أو المؤسسات أو البروتوكولات التى لا تكون معروفة بالاختصار إلا في دولتها فقط .

- التركيز على الوضوح بقدر الإمكان ، ولذلك يتجنب الباحث الكلمات غير الواضحة أو غير المألوفة أو المهجورة ، وكذلك التعقيدات اللفظية أو الأسلوبية ، وكذلك يتجنب الباحث الاستخدام المتكرر للمبنى للمجهول وخصوصاً عند عرض الحقائق أو الآراء أو الأفكار المستندة . بالإضافة إلى تجنب استخدام الجمل الضمنية ، أو النهايات المفتوحة للحقائق المعروضة . وعندما يضطر الباحث إلى استخدام ما يؤثر في وضوح العرض والكتابة مثل الكلمات المهجورة أو غير المألوفة فإنها توضع في سياق يساعد على تفسير المعنى أو إدراكه ، أو تفسيرها في الهامش .

- يتجنب الباحث بقدر الإمكان استخدام الضمائر الشخصية مثل كنت بإجراء... أو أرى أو نرى، أو أنا ونحن أو الأدوات البالية على ذلك. فالحديث من الباحث عن البحث، فيقول يرى الباحث...، وانتهى البحث إلى فالعلاقة هي بين البحث والباحث وليس هناك أطراف أخرى للتمييز بينها من خلال الضمائر الشخصية .

- تكتب الأخطاء التي نبدأ بها الجملة ، والأقل من مائة ، وكذلك الكسور ، تكتب بالحروف ولغير ذلك يكتب بالأرقام ، وعدم الفصل بين الألف وما زاد عنها بعلامة فصل مثل ١٠٠٠.٠٠٠ مليون مستمع أو طالب .

وتعتبر الجداول والأشكال عرضاً لأفكار وعلاقات يمكن أن تعرض في صفحات عديدة ، ولذلك تعتبر من الأدوات المساعدة في عرض المحتوى ويجب الاهتمام بعرضها بما يؤدي إلى سهولة التعرف على عناصرها وقراءتها وإدراك العلاقات التي تقدمها .

ولذلك يجب أن ينشر الجدول أو الشكل كاملاً على الصفحة ، إذا لم يكن الجزء الباقي من الصفحة ينقل إلى صفحة تالية ، وإذا كانت مساحته نصف صفحة فإنه يفضل أن يتوسط الصفحة، أما الجداول التفصيلية التي تشمل مساحات كبيرة فإنها ترحل إلى الملاحق ويشار إليها في النص حتى لا تؤثر في سياق المحتوى .

ويشار إلى الجدول بالرقم - جدول رقم من - تكتب على سطر مستقل ثم يليها عنوان الجدول الذي يصف محتواه ، وترضع هذه الإشارات أعلى الجدول ، بينما توجد مشيلاتها في الأشكال أسفل الشكل . ويتوسط العنوان الصفحة والسطر ويكتب في شكل هرم مقلوب إذا ما تعددت الأسطر في العنوان ، ويأخذ الدقة في كتابة عناوين الأعمدة وأقسامها مع بعضها .

ويشار إلى الجدول والشكل برقم الجدول وكذلك الصفحة ، بدلاً من أنظر الجدول التالي أو أنظر الجدول رقم س ، فالإحالة لا تكون إلا في الهوامش فقط ، ولكن النص يجب أن يكون متكاملًا . ولذلك يشار إلى الجدول بالرقم والصفحة وكذلك الشكل بعد انتهاء الجملة أو الفقرة التي تتعرض لهذا الجدول أو الشكل .

الاقتباس والاستشهاد

والإحالات المرجعية

كما تعتمد الاستفادة العلمية من التراث المعرفي حقًا لكل باحث ، فإن حقوق الباحثين والمؤلفين على مصنفاتهم الفكرية تعتبر أساسًا في البحث العلمي . ولذلك فإنه إذا كان من حق الباحث الاقتباس أو الاستشهاد بأعمال ونتائج الآخرين ، فإنه يجب أيضًا أن يوثق هذا الاقتباس أو الاستشهاد في نفس البحث بما يسجل لهؤلاء الآخرين حقوقهم في أعمالهم وإنشاجهم العلمي . ولذلك تظهر ضرورة الفصل بين جهد الباحث وجهد الآخرين وتمييزه ، وضرورة إسناده الجهود إلى أصحابها بشكل منهجي .

وبصفة عامة يجب أن يتجنب الباحث كثرة الاقتباسات دون مبرر كاف ، والتي قد تحول شكل العرض إلى تجميع أقوال الآخرين (قص ولصق) . وتغني بالتالي الجهد المطلوب من الباحث في النقد والتعليق ، واستخلاص ما يفيد منها في بناء الأدلة والبراهين أو تدعيم التفسيرات .

ولذلك يجب أن يكون الاقتباس أو الاستشهاد هادفًا ، وليس مجرد عرض لما يمكن أن يفسر على أنه يكس جهد الباحث في القراءة والإطلاع .

وهناك عدد من التوجيهات في الاقتباس وتسجيله منها .

- يتجنب الباحث الاقتباسات الطويلة . وإذا ما احتاج الباحث إلى هذه الاقتباسات الطويلة فمن الأفضل أن يعيد الباحث صياغتها بذكره في فقرات قصيرة ، مع المحافظة على الفكرة العامة لهذه المواد المختصة .

- ليس كل ما سجله الآخرون في مراجعهم من جمل أو فقرات ، ترتفع قيمته إلى حد ضرورة الإسناد والتوثيق ، فهناك العديد من الأقوال أو العبارات التي أصبحت مرسله لكل من يتناول موضوعات معينها ، بحيث يمكن أن نقول أن الكل متفق عليها . وبالتالي لا نسند مثل هذه الأقوال إلى أحد بعينه . مثل أن يقال "..... أننا نعيش عصر الانفجار المعرفي" أو "..... أننا نعيش عصر

المعارف المفتوحة بفضل انتشار الأفكار الصناعية في سماء العالم.....".
وغيرها من العبارات أو الفقرات التي يصر الباحثون على استنادها دون حاجة لذلك .

- المحقق والأفكار أو الآراء التي ترتبط بؤلفين أو باحثين معينهم ، مثل نتائج
البحرث أو التعميمات أو التفسيرات العلمية أو الآراء الفلسفية ، يجب ألا
يتدخل الباحث فيها بالاختصار أو إعادة الصياغة عند الاقتباس أو الاستشهاد ،
خصوصاً إذا كانت في عبارات أو فقرات قصيرة في المرجع الأصلي .

- تكتب الفقرات القصيرة المقتبسة بين علامات تنصيص "....." ويضع رقم
الهامش أو المرجع أعلى علامة التنصيص الأخيرة . أما الفقرات الطويلة أو
الفقرات المتعددة المقتبسة فيكون تسجيلها داخل النص بمسافات أقل في الكتابة
سواء من الجوانب وبين السطور ، بحيث يمكن تمييزها مباشرة على أنها نصوص
مقتبسة . وفي جميع الأحوال يفضل أن تنتهي الفقرات أو العبارات المقتبسة
بنهايات فقرات النص مع وضع علامة الهامش أو رقم المرجع في نهايتها ، بحيث
يكون معروفاً أن السطر الجديد سيكون لفقرة جديدة وليس امتداد للنصوص
المقتبسة .

- إذا طالت النصوص المقتبسة إلى عدد من الصفحات فيفضل أن توضع في ملحق
التقرير وليست داخل النص .

- لا يجوز أن يستخدم الباحث نصاً مقتبساً بواسطة باحث آخر ، فالأفضل الرجوع
إلى المرجع الأصلي ، أو تسجيله عن الباحث الآخر ، حيث أنه الذي قام
بالاقتباس ويحمل مسئولية الاقتباس وما يمكن أن يكون قد قام به من حذف أو
تغيير أو صياغة جديدة لهذه النصوص المقتبسة . وبالتالي لا يجوز أن يقتبس
الباحث ماسبق اقتباسه حتى لو سبق ذلك بالقول نقلاً عن فلان ...

ويستثنى من ذلك الوثائق أو المخطوطات التي يصعب على الباحث الحالى
الرجوع إليها ، لأنه يجب أن تنشر بنصها دون تدخل من أحد فيها ، وبالتالي
يمكن نقلها عن آخرين قاموا بالجهود الأولى في تسجيلها .

- وفي حالة عدم الرجوع إلى المرجع الأصلي لأي سبب ، وكانت هناك حاجة ملحة
لاقتباس ماسبق اقتباسه أو الاستشهاد به ، فيسجل النص المقتبس باسم صاحبه .

الأصل ويشار في المراجع إلى من قام باقتباسه للمرة الأولى . مثل "ويحدد
دنييس ماكرويل المعالم العامة الرئيسية للمؤسسات الإعلامية" (١) ، "يسجل
رقم المراجع باسم : محمد عبد الحميد..... الذي قام بالاقتباس أو الاستشهاد
للمرة الأولى ، وليس باسم دنييس ماكرويل نقلاً عن محمد عبد الحميد كما يتكرر
استخدامه في بعض البحوث .

- في حالة اقتباس فكرة واحدة عن أكثر من مرجع ، فإنها تسجل برقم موحد في
الهامش ويتم تفصيل المراجع في الهامش . مثل : "ويحقق الخبراء على أن
التليفزيون قد أصبح المصدر الأساسي للمعلومات للطفل في مرحلة الطفولة
المبكرة" (١) ثم تسجل المراجع التي اتفقت في هذه الفكرة في هامش الصفحة .

وفي جميع الأحوال يجب أن يتحرى الباحث الدقة في اقتباس النصوص ،
والأساندة العلمية في توثيقها والاعتراض بحقوق الآخرين على هذه النصوص
المقتبسة . ولذلك يتم تسجيل الأحوال المرجعية باسم أصحابها في هامش الصفحات
أو في داخل النص ، بجانب التسجيل الكامل في قائمة المراجع .

الوثائق

والإنشاء المرجعي

تعتبر الهوامش أو الحواشي أجزاء أساسية ومكملة لنص التقرير ، وإن لم تكن
من عناصر النص النهائية ، إلا أنها تعتبر ضرورة للأسباب التالية :

- تستوعب الهوامش التشرح والتفاسير والإحالات التي تيسر فهم النص وإدراكه
محتواه .

- تعتبر متنفساً للباحث يضع فيها آراءه الذاتية ، فيما يكون خارج موضوع البحث
وإن كانت يرتبط به بصورة أو أخرى .

- يمكن أن تستوعب النصوص المقتبسة الطويلة ، ما لم يتم ضمها إلى ملاحق البحث .
- تحقق الارتباط بين أجزاء الرسالة بما تحمله من إشارات أو إحالات ، أو استعانة
لبعض مما سبق عرضه ، أو ما سيأتي عرضه .

ويصدر هذه الضرورات السابقة ، أهمية الهوامش باعتبارها دليلاً للمصادر
والمراجع التي استند أو رجع إليها الباحث في صياغة النص ونتاجه . ولذلك كان
الاهتمام بوضع الأسلوب المنهجي لتنظيم عرض هذه المصادر أو المراجع في هوامش
البحث .

ونفرق بداية بين الهوامش الخاصة بتسجيل المراجع أو المصادر الخاصة بالبحث، وبين الهوامش الخاصة بالشرح أو التفسير أو الإحالات الداخلية في النص . فالأولى يجب تسجيلها تحت أرقام مستمرة لكل صفحة ، أو لكل الفصل أو الجزء إذا ماتم وضعها في نهاية الفصل أو الجزء وليس أسفل الصفحات . والثانية تسجل بدليل المشيرات مثل النجمة/ أو الشرطة/ أو النقطة وتكرر هدد المشيرات *، **، ***، بتكرار الشروح أو التفسيرات في الصفحة اللاحقة وهكذا . وإن كنا نوصي بعدم التوسع في هذه الشروح أو التفسيرات في الهامش ، مادام النص قد كتب في إطار الفوصيات التي تجعل قراءته سهلة مبصرة .

وهناك أكثر من طريقة لتسجيل المراجع في تقرير البحث .
الأولى : أن يشار إلى المرجع برقم في نص التقرير داخل الصفحة أو الفصل، بعد فقرات الاقتباس والاستشهاد . ثم يتم تسجيل المعلومات البيبلوجرافية للمرجع بنفس الرقم المشار إليه في أسفل الصفحة أو نهاية الفصل .
وهذه هي الطريقة الأساسية والمنهجية التي تربط النص بالإستاد المرجعي في وقت القراءة والمراجعة .

ويمكن نشر هذه المراجع مرتبة في كل صفحة على حدا ، أو جمعها بترتيب مستمر إلى نهاية الفصل .

وفي الحالتين فإن تسجيل المراجع في هوامش الصفحة أو نهاية الفصل يكون بقباس مختلف للحروف عن مقاس حروف النص، لسهولة التمييز بين النصوص والهوامش .

الثانية: وجد بعض الباحثين أن تسجيل المعلومات البيبلوجرافية للمرجع في الصفحة وإعادة تسجيلها مرة أخرى في قائمة المراجع فيه هدر للوقت والجهد الناتج عن تكرار التسجيل في الحالتين .

لذلك يقوم الباحث في هذه الحالة بتسجيل مختصر للمعلومات البيبلوجرافية بين قوسين داخل النص بعد الفقرات المقصصة مباشرة وبصفة خاصة أسم الكاتب ثم السنة فأرقام الصفحات مثل: (محمد عبد الحميد ٩٧ : ٤٢) وفي حالة تكرار المراجع الخاصة بالمؤلف فيتم التمييز بينها بسنة النشر ، وإذا تكررت في ذات سنة النشر يضاف رقم آخر يميز لكل مرجع حسب ترتيب نشرها في قائمة المراجع (محمد عبد الحميد ٩٧/٢: ٦٥-٧٠) .

ويتمجه آخرون إلى اختصار أكثر، فيذكر رقم المرجع في قائمة المراجع وبعد رقم الصفحة أو الصفحات مثل (٢١٤:٦٥) إلا أن استخدام الطريقة الأخيرة تعتبر طريقة مشكوكا فيها خصوصاً في الرسائل والأطروحات الكبيرة . فهي تعنى أن قائمة المراجع قد رتب وتكتب أولاً ثم كتب التقرير بعد ذلك ، حتى يتم تسجيل رقم المرجع بدقة . وهذا يتعارض مع مستوى الدقة في البحث التي ترضى على الباحث الاطمئنان أولاً إلى التسجيل الدقيق للإستاد المرجعي وتوثيقه ، ثم تسجيل قائمة المراجع التي تعكس ما قام الباحث فعلاً بالرجوع إليه وليس العكس .

وفي جميع الأحوال فإننا نفضل الطريقة الأولى في تسجيل الإستاد المرجعي وتوثيقه ، وخصوصاً بالنسبة للرسائل العلمية ، فهي بجانب أنها تحقق الارتباط الحالي والدقيق بين النصوص المتعلقة ومراجعتها ، فإنها تعتبر تدريباً للباحث على استخدام الأسلوب العلمي الدقيق الذي أستقرت عليه أديبات المنهج العلمي في الإستاد والتوثيق . ونجنيه الكثير من الأخطاء المرتبطة باحتمالات تكرار الإستاد وتكرار المؤلفين أو تكرار المراجع للمؤلفين، حيث تختص بكل هذه الإحتمالات أساليب التسجيل في الهامش كما نراها بعد :

التسجيل

في هوامش النصوص

المبدأ العام هو تسجيل اسم المؤلف أو المؤسسة المصدرة في حالة عدم وجود مؤلف ، ثم عنوان الكتاب أو المرجع بخط مائل أو حروف سواء أرتفعها خط ، ثم بيانات النشر وهي (الطبعة ، الناشر : سنة النشر) ثم رقم الصفحة أو أرقام الصفحات .

- محمد شومان : دور الإعلام في تكوين الرأي العام ، القاهرة : المنتدى العربي للدراسات والنشر ١٩٩٨ ، ص ٦٩ .

ولاتختلف كتابة المراجع الأجنبية عن العربية في ترتيب المعلومات البيبلوجرافية في الهامش .

- Klaus Bruhn Jensen : *The Social Semiotics of Mass Communication*., London: SAGE Publications 1995, p.7 .

وحرف (ص) اختصار لكلمة صفحة في العربية ، وفي الإنجليزية P اختصار

Page وعندما تتعدد الصفحات تكتب ص.ص. ٤٣-٤٦ P.P.43-46 اختصارا لكلمة من صفحة ٤٣ إلى صفحة ٤٦ .

٢- وإذا كان هناك أكثر من مؤلف أو كاتب فيكتب المؤلفان ، ومازاد عن ذلك يكتب اسم المؤلف الأول ويشار إلى باقي المؤلفين بـ آخرون . ثم تكتب باقى المعلومات كما سبق ذكره ويشار إلى آخرون بالإنجليزية إلى الحروف *et al* وتعنى *and Others* وتكتب بعد الاسم الأول مباشرة .

- محمد تيسر عبد الحسيب ومحمود علم الدين ، الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصال ، القاهرة : دار الشروق ١٩٩٧ . ص.ص.

- مجرى الفزال وآخرون : البرامج الدينية في التلفزيون المصرى ، القاهرة : المركز القومى للمحورث الإجتماعية والجنتائية - قسم بحورث الاتصال الجماهيرى والثقافة ١٩٩٦ . ص.ص.

- Cheryl Hassan & Alan Bryman (eds) *Social Scientists meet the Media*., New York: Routledge 1995. P.,

ويشار بكلمة (محرر) التى تكتب بالعربية كما هى بالاختصار (ed) بين قوسين، وأكثر من محرر (eds) وتشير إلى أن هناك أكثر من مشارك بالكتابة وأن هذه الاسماء هى التى تولت تنظيم المادة العلمية وعرضها فى كتاب مع الاحتفاظ بحق كل كاتب على موضوعه داخل الكتاب وفى هذه الحالة تكتب الأعمال الداخلية كالآتى :

- Mans J. Eysenck : *Media Vs. Reality*., In : Cheryl Hassan and Alan Bryman (eds) *Social Scientists meet the Media*.....P.,.....P.P.,

- Michael Gurevitch., et. al.,

٣- وفى حالة عدم وجود مؤلف تكتب المؤسسة المصدرة للمجل مكان المؤلف وتسمى باقى المعلومات بنفس الترتيب السابق .

- اتحاد الجامعات العربية ، المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى : دليل دوريات الجامعات العربية ، القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

- Unesco: *Media Education*., France: Unesco 1984 .

٤- وإذا تكررت استخدام المرجع مرة أخرى دون أن يفصل بين المرتين مرجع آخر ، فيشار إلى باقى المعلومات بالمصطلح مرجع سابق ثم أرقام الصفحات .

~ مرجع سابق . ص. والإنجليزية . *Ibid. P.*

٥- وإذا تكرر مرة أخرى فيكتب :

- نفس المرجع السابق ص. ص. وبالإنجليزية *Op.cit. P.P.*

٦- أما إذا فصل بين المرتين مرجع آخر فيكتب اسم المؤلف أولاً ثم يشار إلى باقي المعلومات بالمصطلح مرجع سابق ثم أرقام الصفحات .
- محمد شومان : مرجع سابق ، ص. ص. .

- Klaus Bruhn Jensen: *op.cit P.*

وإذا كان لنفس المؤلف مرجع آخر تم استخدامه قبل ذلك ، فيذكر اسم المؤلف ، متبوعاً باسم الكتاب الذي تكرر استخدامه ، تهبذاً له عن الكتب الأخرى ، ثم باقي المعلومات .

- محمد شومان : ثواب مجلس العشب وقضايا التحولات الديموقراطية ، مرجع سابق ص. ص. .

٨- وإذا كان للكتاب أكثر من جزء ، فيشار الي رقم الجزء ، بعد عنوان الكتاب أو المرجع مباشرة بالاختصارات ج١ بالعربية أو Vol ١ بالإنجليزية .

٩- وإذا كان للكتاب أكثر من طبعة فيشار إلى رقم الطبعة بعد عنوان الكتاب أو المرجع مباشرة بالاختصارات (ط ٢) وبالإنجليزية رقم الطبعة 2 end edition .

١٠- أما إذا كان المرجع مترجماً ، فيكتب اسم المؤلف الأصلي أولاً بالعربية ثم اسم الكتاب فالترجم ، وبعد ذلك بيانات النشر ورقم الصفحة أو الصفحات .

- روبرت شيالدينى ، التأثير : وسائل الاقتناع ، ترجمة: سعد جلال ، القاهرة : دار الفكر العربى ١٩٨٨ ، ص. - .

١١- أما البحوث المنشورة فى الدوريات والمجلات العلمية ، فيكتب بنفس الترتيب السابق ، ويكتفى باسم الدورية أو المجلة العلمية إذا كانت ذات شهرة واسعة لدى الشخص ، أما إذا كانت حديثة أو تستخدم على نطاق محدود فتكتب بيانات الإصدار الخاصة تلك الدورية أو المجلة مثل المدينة والجهة التى تصدرها بالإضافة إلى بيانات البلد أو العدد الذى تم الرجوع إليه .

- سعد لبيب: "تخطيط الحملات الإعلامية المساندة- التعلم للجميع" ، مجلة تنمية المجتمع ، العدد الثالث ، السنة ١٥ ، القاهرة: مؤسسة فريد ريش بيروت، ١٩٩١ ، ص. - .

بينما في الحالة الأولى يمكن الاكتفاء بذكر اسم المجلة ورقم المجلد ورقم العدد وتاريخه .

- حسن حنفى : "تورة المعلومات بين الواقع والاسطورة" ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٢ يناير ١٩٩٦ ص.ص ٧٨-٨٢ .

وفي حالة المجلات والدوريات العلمية فإن ما ينشر بحروف سوداء أو مائلة أو تحتها خط هو اسم المجلة وليس عنوان الكتاب أو المجلد ، كما في الحالات السابقة أما الموضوع نفسه فيوضع بين علامتى تنصيص .

- M.E. Mc Combs, "Explorers and Surveyers : "Expanding Strategies for Agenda-Setting Research" . *Journalism Quarterly* Vol 69 . 1992
P.P.813-42

١٢- وتسجل البحوث المنشورة في وقائع المؤتمرات أو الندوات العلمية بنفس الأساليب السابقة مع بيان تفصيلي لعنوان المؤتمر والجهة المنظمة والدولة أو المدينة وتاريخ تنظيم المؤتمر ثم بيان الصفحات أو الصفحة . بنفس الطريقة السابقة فإن ما يسجل بحروف سوداء أو مائلة أو تحتها خط هو عنوان المؤتمر ، أما عنوان الموضوع فيوضع بين علامتى تنصيص كما في حالات النشر في المجلات والدوريات العلمية .

- محمد عبد الحسيد : "إشكاليات استخدام وسائل الإعلام في تنمية الهوية ورعايتها" وقائع المؤتمر المجلس الثاني لكلية باض الأطفال بالقاهرة ، الطفل العربي الموهوب ، ٢٣-٢٤ إبريل ١٩٩٧ . ص.ص ٦٩٢ - ٦٩٧ .

١٣- أما البحوث غير المنشورة مثل رسائل الماجستير والدكتوراه والمؤتمرات بالكلية أو المؤسسات أو مراكز البحوث العلمية ، فيوضح أمام الموضوع أنها رسالة ماجستير أو دكتوراه أو محاضرات غير منشورة ، ثم تحديد مكان الإبداع والسنة والذي غالباً ما يكون هو مكان القبول ومنح الدرجة .

- أشرف حسن جلال : "دوافع استخدام الجمهور المصرى للإعلان التليفزيونى وأشباعاته" رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة : كلية الإعلام ١٩٩٥ .
ص — .

- R.D. Winner "A Multivariate Analysis of the Uses and Effects of the Mass Media in the 1968 Presidential Campaign" Unpublished doctoral dissertation., Bowling Green State University 1976 .

١٤- أما اقتباس النصوص من الموضوعات المنشورة بالصحف ، أو المجلات والدوريات العلمية ، غير الموقعه أو التي لا تنسب إلى كاتب أو باحث بعينه ، مثل المقالات الرئيسية التي توقع باسم الصحيفة أو الدورية ، أو المختارات ، وعروض الكتب والأفكار المنشورة التي تحتل أبواباً رئيسية في مثل هذه الصحف والدوريات ، اقتباس مثل هذه النصوص ينسب إلى الصحيفة نفسها مع استكمال باقي بيانات النشر بعد ذلك .

- الأهرام : الفراغ التشريعي يشجع الجرائم الإلكترونية ، العدد ٤١٠٧٧ السنة ١٩٩٩ ، ٥/٥/١٩٩٩ ص ٢٨ .

- المجلة المصرية لبحوث الإعلام : قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٥ : السلطة الوطنية الفلسطينية ، العدد الثاني ، إبريل ١٩٩٧ ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ص.ص ٢١٧-٢٢٦ .

ذلك أن المبدأ العام هو نشر الموضوعات مستندة إلى شخص كاتبها أو صاحبها أو الجهة التي تولت مسئولية النشر ، ويعتبر خطأ بالتالي اعتقاد الباحث أن غياب اسم كاتب الموضوع أو الباحث يعني أن يبدأ الهامش بعنوان الموضوع - كما يحدث في بعض البحوث .

واستثناء من هذه الحالة ما ينشر من موضوعات على مواقع الشبكة العالمية "الإنترنت" وهو ما سوف نتناوله فيما بعد .

١٥- في حالة تعدد المراجع للفقرة الواحدة المقتبسة أو الإحالة إلى أصحاب الآراء المتفحمة حول موضوع أو فكرة معينة في النص ، فإنه يسجل رقم الهامش في نهاية الفقرة أو الفقرات ، ويشار إلى الرقم في الهامش ، ويسجل تحت هذا الرقم وبدون أرقام فرعية المراجع التي تناولت النص أو الفقرة المقتبسة ، مرتبة ترتيباً هجائياً مثل:

٣- راجع في ذلك

أو راجع بالتفصيل .

- إبراهيم إمام :

- حامد زهران :

- راسم الجمال وآخرون :

وإذا تعددت المراجع العربية والأجنبية ، تسجل المراجع العربية كما سبق أن ذكرنا وتسجل بعدها المراجع الأجنبية بنفس الطريقة .

١٦- في حالة غياب أي بيانات في النشر يتم الإشارة إلى ذلك في الهامش ، فتستخدم الاختصارات د.ن. N.P. للدلالة على عدم وجود ناشر على البحث أو الوثيقة ، وكذلك د.ت. N.Cl. للدلالة على عدم وجود تاريخ أيضاً .

تسوية النصوص الإلكترونية

لقدنا في الفصل الثالث أهمية النصوص المتقنة من موضوعات منشورة على مواقع الشبكات المحلية والعالمية . ومع هذه الأهمية تظهر أيضاً أهمية توليق هذه النصوص . ومع جدة هذا الاستخدام ظهرت مشكلات عديدة مرتبطة بطبيعة النشر على مواقع هذه الشبكات وتتمثل في الآتي :

١- إن النشر على هذه المواقع Cites ليس مطلقاً من الناحية الزمنية ، بحيث يمكن لأي فرد أن يدخل على الموقع المحدد ويجد نفس المعلومات لأجل طويلة . لأن هذا يرتبط بكثافة استخدام هذه المواقع ، فمثلاً يستخدم منها يتم حلله من جانب الشبكة . هذا من جانب ومن جانب آخر فقد يرى الكاتب أو الباحث لمظهر الموقع لسبب أو آخر وبالتالي فعندما يريد أي مستخدم أن يرجع إلى هذه النصوص قد لا يجدها على نفس الموقع الذي سجله الباحث في دراسته عند الاقتباس منه للمرة الأولى .

٢- حتى مع ثبات الموضوع واستقراره على الموقع لفترة طويلة ، فإن كاتب الموضوع أو ناشره على الشبكة قد يقوم بتحديثه من وقت إلى آخر خصوصاً وأن التحديث على مواقع شبكات الكمبيوتر أسهل كثيراً وأقل تكلفة من تحديث المواد المطبوعة مما يؤدي أيضاً إلى عدم قدرة المستخدم التالي على التعرف على النصوص المتقنة عند مراجعتها بعد ذلك ، فليقد البحث مصداقيته نتيجة ذلك .

٣- العديد من النصوص المنشورة على مواقع هذه الشبكات لا تكون نفس الأعمال

ولكنها تكون مجرد عروض *Demonstration* لهذه الأعمال لإثارة اهتمام الباحثين والمستخدمين للرجوع إلى العمل الأصلي الذي قد يكون مطبوعاً في كتب منشورة أو مسجلاً على أقراص كمبيوترية *CDs* معدة للبيع والتداول مثل الموسوعات على سبيل المثال .

وبالتالي فإن ما ينشر عنها في مواقع الشبكات عادة ما يكون مهتمراً أو منقوصاً ويكون العمل كاملاً في الشكل العروض للبيع . وقد لا يفرق الباحث بين العاملين سواء كان بشكل هادف أو غير هادف .

ولواجهة هذه المشكلات - كما سبق أن أوضحنا من قبل - فإن الباحث يجب أن يكون دقيقاً في توثيق هذه الحالات . بالشكل الذي يحقق الهدف من التوثيق . ودراسي الآتي :

أولاً : عند الالتباس من موضوعات منشورة على مواقع محددة على الشبكة، يتبع من ناحية المبدأ نفس نظام التوثيق في المطبوعات مع مراعاة الآتي :

- أن يبدأ التوثيق بإسناد العمل إلى الشخص أو المؤسسة في البداية .

- تضاف إلى بيانات الشخص أو المؤسسة الخصائص المميزة مثل عنوان البريد الإلكتروني أو البريد الصوتي أو رقم الهاتف أو الفاكس إن وجد، حيث أن الأمر قد يستدعي الاتصال بالشخص أو المؤسسة للمزيد من المعلومات حول الموضوع أو العمل المنشور على الشبكة .

- تعريف العمل أيضاً أو الموضوع المنشور بنوع وسيلة الإثارة *Medium* مباشر / مطبوعات / دوريات / تسجيلات إذاعية / تسجيلات فيديو / أسطوانات مدمجة *CD* إلى آخره) وكذلك تاريخ تحديث العمل في حالة تحديثه *Last Updat* .
- توضع الخصائص المميزة للكاتب أو العمل بين أقواس كبيرة، مالم يسبقها تعريف بالخاصية مثل (*On Line*) أو الإكتفاء بالتعريف بالخاصية مثل *Up Dated* 13/6/99 أو ----- *Last Up date* .

- يعتبر موقع العمل أو الموضوع هو البديل لبيانات الناشر في المطبوعات، ويسبق تحديث الموقع لتحديد المصدر مثل *Gopher/ FTP/W.W.W* إلى آخره ويسبقها *Available at* وتوضع بعد كلمة متاح على أو في العلامات الشارحة (=) تميزاً لها عن باقي العلامات التوثيق التي توجد في عناوين ومواقع الملفات

الموجودة عليها الأعمال أو الموضوعات .

- تحديد تاريخ زيارة الموقع والاقتباس من العمل *Access Date/ Available*
Date/ Date of Search .

- تحديد رقم الصفحة في حالة تعدد الصفحات أو الشائعات المنشورة عليها العمل
أو الموضوع .

*Basil, Michael., (mbasil @ du.edu) Mass Media Effect (On
Line) Available at: <http://WWW.du.edu/~mbasil/mcom3020.html>, 6.12.96 p2 .*

وفي حالة وجود بيانات للنشر الأصلي للعمل قبل عرضه في الملفات على
الشبكة مثل الأعمال المنشورة *Journal of Communication* فإنه يضاف إلى
البيانات الخاصة بالعمل البيانات الخاصة بالندوة وهي التي توضع في الموقع وليس
العمل ذاته . مثل *Journal of Com-*
*munication, Vol 47: 4 autumn 97.. Available at: <http://WWW.Ou>
P.co.UK/jnlcom1 hdb..*

وفي حالة عدم استناد العمل إلى مؤلف أو جهة تعتبر هي المسئولة عن العمل،
فإن التوثيق يبدأ بالعمل نفسه وتاريخه ونوع الوسيلة ثم بيانات الإتاحة، وهي التي
تحدد المصدر في معظم الأحوال (بسرقة زاهد ٩٨، وأخية درويش ٩٩) .

ونلاحظ في هذه الحالة البحث أولاً عن المصدر الذي يمكن أن يحصل في الجهة
التي تنشر مختصرة في بيانات الموقع مثل *Jnlcom* للإشارة *Journal of Com-*
munication . فليبدأ به النشر كما سبق أن أوضحنا: أما إذا كانت هناك
صعوبة في تحديد الجهة أو عدم إمكانية استعادة الاسماء في بنائها الأصلي من
خلال العنوان، فليبدأ التوثيق بعنوان الأعمال ثم خصائصها ويليها بعد ذلك بيانات
الإتاحة كما سبق أن ذكرنا .

ويتبع نظام التوثيق في المظهرات في حالات تعدد المؤلفين أو أصحاب
العمل، أو وجود عمل أساسي وعمل فرعي (مقال في دورية أو فصل في كتاب)
وغيرها من الأمور، يتبع نفس النظام في حالة الإتاحة من خلال الشبكات .

ثانياً ، وفي حالات استقبال أعمال من آخرين استجابة لرسائل سابقة من خلال البريد الإلكتروني E-Mail فإنه يتم التوثيق بذكر اسم المرسل وعنوان بريد الإلكتروني وأي بيانات خاصة تيسر عملية إعادة الاتصال الإلكتروني به ، وتاريخ استقبال الرسالة ثم موضوع العمل إذا كان له عنوان ينتمى إليه في البحث أو الدراسة .

M.Abdel hamed., (dr-abdel hamed @ hot mail com., 00202360005., 25/1/2000 Al ahram Readership .

ثالثاً ، وفي حالة إجراء الحوار أو الحديث مع آخرين من خلال الشبكات باستعمال نظم المحادثات Talk أو المؤتمرات من خلال الشبكات Telnet أو Usenet فإن الباحث يسجل الأفراد الذين قام بإجراء الحوار معهم وبياناتهم الإلكترونية وتاريخ إجراء الحوار أو المحادثة، كما هو معمول به في البريد الإلكتروني . وفي جميع الأحوال فإن الباحث يراعى الاحتفاظ بالأعمال التي قام باستخدامها من خلال الملفات الموجودة على الشبكات، وعرضها أو بعضها في الملاحق متى تطلب الأمر ذلك باعتبارها أدلة بحثية تعامل معاملة التسجيلات الإذاعية أو تسجيلات الفيديو غير المتاحة للجميع . وذلك متى عجز الباحث عن الإتصال بالمصدر الأساسي ومراجعته للحصول على أصل العمل مطبوعاً أو مسجلاً بصفحه الوثيقة الأساسية الكاملة التي يمكن أن يتوسع الباحث في الاستفادة منها ومراجعتها .

التسجيل في قائمة المراجع

هناك عدد من الاختلافات بين تسجيل نفس المرجع في كل من الهامش وقائمة المراجع تتمثل في الآتي :

- ١- يسجل اسم المؤلف أو الباحث في الهامش بنفس التسلسل العائلي ، بينما ، يسجل في قائمة المراجع اسم العائلة Family Name أولاً متبوعاً بنقطة وفصله ثم الاسم الأول والثاني . Wimmer., Roger ■ . وهناك الجاء في بعض الدول العربية لاستخدام نفس الأسلوب في تسجيل المراجع العربية في قائمة المراجع ، ولكن لم يتم الاتفاق على هذا الأسلوب في مصر حتى الآن . سوى في عدد محدود من المؤسسات العلمية .

٢- نظراً لاستخدام النظام الخاص باختصار المعلومات البيولوجرافية وتسجيلها داخل النص بين أقواس (محمد عبد الحميد ٩٧: ١١٥) واستخدام الأسلوب التقليدي في هامش التصوص . فقد أصبح يسجل مبدئياً سنة النشر بعد اسم الكاتب مباشرة في قائمة المراجع بدلاً من وضعها في بيانات النشر .

- محمد عبد الحميد (٩٧) : _____

• Mc Quail., Dennis (94), _____

٣- لا تكتب أرقام الصفحات في قائمة المراجع .

٤- تكتب المراجع في قائمة المراجع مرتبة ترتيباً هجائياً .

٥- يفضل تصنيف قائمة المراجع في وحدات متتابعة كالآتي :

أ- وثائق رسمية ومخطوطات .

ب- كتب عربية وعربية .

ج- بحوث عربية منشورة في دوريات ومؤتمرات علمية .

د- بحوث ودراسات عربية غير منشورة .

هـ- كتب أجنبية .

و- بحوث أجنبية منشورة في دوريات ومؤتمرات علمية .

ز- أعمال منشورة على الشبكة العالمية (الإنترنت) .

وذلك بالنسبة للأعمال مجهزة الكاتب أو المصدر السابق الإشارة إليها .

وترتب المراجع هجائياً كما في حالة ترتيب المؤلفين أو مصادر الأستاذ في

المراجع المختلطة .

٦- وهذا التصنيف ليس ملزماً ، ويمكن للباحث أن يقوم بتصنيف المراجع العلمية

بناءً على أي معيار يختاره - مثل التصنيف بناءً على محاور الدراسة - بشرط

أن يسهم هذا التصنيف في مراجعة القائمة والاستفادة منها بسهولة ويسر .

٧- في حالة تعدد المراجع لمؤلف واحد يتم ترتيب المراجع زمنياً . وصولاً إلى أحدث

ما صدر للمؤلف .

٨- في حالة تعدد المراجع لمؤلف واحد في سنة واحدة (كتب وبحوث مثلاً) يتم

ترتيبها زمنياً متى أتبع ذلك ، أو ترتيبها هجائياً .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية والمصرية :

- إبراهيم أنيس (٨٠) : دلالة الألفاظ، القاهرة : الإتحاد المصرية .
- أحمد بدر (٨٢) ، أصول البحث العلمي ومناهجه، (ط٦)، الكويت : وكالة المطبوعات .
- أحمد عطية أحمد (٩٩) : مناهج البحث في العربية وعلم النفس (رؤية نقدية)، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية .
- أحمد مختار عمر (٨٢) : علم الدلالة، الكويت : مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع .
- برل ميري (٦٦) : المنطق وفلسفة العلوم، ترجمة : فوزد زكريا، القاهرة : دار النهضة المصرية .
- جون مبدلغون (٨٥) : نهج في تخطيط الاتصال، شعبة الترجمة العربية، باليونيسكو، باريس : اليونسكو .
- ديمبولد فان دالين (٨٣) : مناهج البحث في العربية وعلم النفس، ترجمة : محمد نبيل ثورل وآخرين، ط٣، القاهرة : الإتحاد المصرية .
- زيمان هيد البائي (٨٠) : قواعد البحث الإجتماعي، ط٢، القاهرة : مطبعة السعادة .
- سعد مصلوح (٨٠) : الأسلوب : دراسة لغوية إحصائية، الكويت : دار البحوث العلمية .
- صلاح منصور (٨٠) : الموضوعية في العلوم الإنسانية - عرض نقدي لمناهج البحث، القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر .
- هيد الباسط محمد حسن (٨٠) : أصول البحث الإجتماعي، ط٧، القاهرة : مكتبة وهبة .
- هيد الرحمن بنوي (٧٧) : مناهج البحث العلمي، ط٣، الكويت : وكالة المطبوعات .

- عبد العليم محمد (٩٠) : الخطاب الساداني : تحليل الخلل الابدولوجي للخطاب الساداني، القاهرة : كتاب الأمالى، رقم ٢٧، أغسطس - ١٩٩٠ .
- عبد اللطيف محمد الممد (٧٩) : مناهج البحث العلمى : القاهرة : دار المصرية.
- عزيز حنا داود وآخرون (٩١) : مناهج البحث فى العلوم السلوكية، القاهرة : الإنجلو المصرية .
- على عبد المعطى (٨٥) : رؤية معاصرة فى علم المناهج، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية .
- على ماهر خطاب (٩٨) : مناهج البحث فى العربية وعلم النفس، بدون .
- لؤاد أبو حطب، وآمال صادق (٩١) : مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائى فى العلوم النفسية والعربية والإجتماعية، القاهرة : مكتبة الإنجلو المصرية .
- ل. ر. جاي (٩٣) : مهارات البحث القويى ترجمة: جابر عبد الحميد، القاهرة : دار النهضة .
- لؤيس كوهين، لورانس مانتون (٩٠) : مناهج البحث فى العلوم الإجتماعية والعربية، ترجمة : كوثر كرجك، ولیم حميد، القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع .
- مارلين نصر (٨١) : التصور القومى العربى فى فكر جمال عبد الناصر، القاهرة : دار المستقبل العربى .
- محمد الجوهري، عبد الله الخريجي (٧٨) : طرق البحث الإجتماعى، القاهرة : بدون .
- محمد الرفائى (٨٩) : مناهج البحث فى الدراسات الإجتماعية والإعلامية، القاهرة : الإنجلو المصرية .
- محمد تيهان سويلم (٩٥) : التحليل وتصميم نظم المعلومات، القاهرة : المكتبة الأكاديمية .
- محمد عبد الحميد (٨٣) : تحليل المحتوى فى بحوث الإعلام، جدة: دار الشروق.
- _____ (٩٢) : بحوث الصحافة، القاهرة : عالم الكتب .

- _____ (٩٣) : دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، ط٢، القاهرة : عالم الكتب .
- _____ (٢٠٠٠) : نظريات الإعلام والتأثيرات، ط٢، القاهرة : عالم الكتب .
- محمد حماد الدين إسماعيل (٨٩) المنهج العلمي وفلسفة العلوم، ط٤، الكويت : دار القلم للنشر والتوزيع .
- محمد علي محمد (٨٣) : مقدمة في البحث الاجتماعي، بيروت : دار النهضة العربية .
- محمد محمد الهادي (٩٥) : أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، القاهرة : المكتبة الأكاديمية .
- محمود علم الدين (٩٠) : بحوث الاتصال الجماهيري «رؤية نظرية»، القاهرة : بدون .
- رودة بدران (محرر) (٩١) : البحث الإمبريقى فى الدراسات السياسية، جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

ثانياً : أوراق هوبية :

- السيد محمد رشاد (٩٧) : نقاط الدراسات المستقبلية وأساليب منهجها ودورها في توجيه البحث العلمي العربي نحو المستقبل، جامعة حلوان : كلية التربية، المؤتمر العلمي الخامس ٢٩-٣٠ أبريل، ١٩٩٧ .
- حمدي حسن (٩٦) : نظريات الاتصال واستراتيجيات البحث في الدراسات الإعلامية، جامعة القاهرة : كلية الإعلام : أعمال الحلقة الدراسية الثانية لمشكلات المنهج في بحوث الصحافة، أبريل، ١٩٩٦ .
- دانية محمد درويش (٩٩) : فهرسة ملفات الإنترنت وإمكانية الاستشهادات المرجعية بها، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أعمال المؤتمر التاسع للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، دمشق، ٢٦-٢٧ أكتوبر، ١٩٩٨ .

- هراطف عبد الرحمن (٨٨) الدراسات المستقبلية، الاشكاليات والأفاق، الكويت: مجلة علم الفكر، المجلد ١٨، العدد ٤، مارس ١٩٨٨ .
- (٨٦) : الاتجاهات النقدية في بحوث الإعلام، القاهرة : المركز العربي للدراسات الإعلامية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٤٤، يوليو/سبتمبر ١٩٨٦ .
- محمد عبد الحميد (٨٥) : الاتجاه النقدي في دراسة الظواهر الإعلامية المعاصرة، جدة : كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد الخامس، ١٩٨٥ .
- ناهد صالح (٨٤) : المنهج في البحوث المستقبلية، الكويت : مجلة عالم الفكر، المجلد ١٤، العدد ٤، مارس ١٩٨٤ .
- بسمة محمد عبد الخليم (٩٩) : الوثائق الإلكترونية على شبكة الإنترنت، محاولة دولية لعقود الإرجاعات البليوجرافية لها، تونس، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، أعمال المؤتمر العربي التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، دمشق، ٢٦-٢٧ أكتوبر، ١٩٩٨ .

ثالثاً : بحوث عربية تم الاستشهاد بها :

- أشرف صالح : إخراج القطع الممدد لصحيفة الأهرام، بحوث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٧، يوليو ٩٢، ص ١١٧ .
- أشرف صالح : إخراج الصحف بدولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة مقارنة، بحوث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٨، ديسمبر ٩٢، ص ٥٦ .
- أميرة محمد المرسى : الجوانب الإجرائية والمنهجية لبحوث الصحافة في مصر - دراسة تحليلية لخطط رسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة بكلية الإعلام، الحلقة الدراسية الأولى لمشكلات المنهج في الدراسات الصحفية، إبريل ٨٦، القاهرة: كلية الإعلام جامعة القاهرة .
- السيد بهنسي : البحوث الاتصالية الخاصة بالطفل من ٦٦-١٩٩٢ دراسة تحليلية تفريقية، القاهرة، جامعة الأزهر، مجلة جامعة الأزهر، ١٩٩٤ .

- السيد بهنسى : استخدام نموذج الإهتمام ودوافع المشاهدة فى اتخاذ القرارات الخاصة بتقويم موضوعات برامج الأطفال فى التلفزيون - دراسة ميدانية، مجلة البحوث الإعلامية - جامعة الأزهر، العدد ٣، ج ٢، يناير ٩٥ .
- بسيونى حماد : العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجمهور فى وضع أولويات القضايا العامة فى مصر، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٤، يناير ٩١ .
- راجية أحمد قنديل : دراسات الطفل ووسائل الإعلام والثقافة فى التصميمات، تحليل من المستوى الثانى لنتائج الدراسات المصرية، القاهرة، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨ .
- راجية قنديل : علاقة الطفل المصرى بالصحف والمجلات العامة : دراسة للجمهور والمشارك الإتصالي، القاهرة، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨ .
- زامل أبو زائدة، وحسنة بهت المال : الفيديو وآثاره على الأطفال فى المنطقة العربية السعودية، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٦، ديسمبر ١٩٩١ .
- سامى عبد العزيز : تأثير الإعلان التلفزيونى على السلوك الشرائى للطفل، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٦، ديسمبر ١٩٩١ .
- سوزان القلبنى، هبة السمرى : تأثير مشاهدة العنف فى أفلام الكارتون بالتلفزيون المصرى على الأطفال، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ١، يناير ١٩٩٧ .
- سوزان القلبنى : دور التلفزيون فى تنمية المواهب لدى الأطفال الموهوبين، المؤتمر العلمى السنوى لمركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، إبريل ١٩٩٧ .
- شاهيناز بسيونى : العلاقة بين التعرض لوسائل الإتصال وطبيعة الاتجاه نحو مشكلة الإرهاب، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ١٠، ديسمبر ١٩٩٣ .
- عبد اللطيف ذبيان العوفى : التلفزيون السعودى وأدراك الجماهير الاجتماعية وفق نظرية الفرض الشقائى، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٨، ديسمبر ١٩٩٢ .

- هدى رضا : أثر إعلانات التلفزيون على السلوك الشرائى للجمهور المرى،
بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٩، يوليو ١٩٩٣ .
- لىلى عبد المجيد : بحوث الصحافة فى مصر من ٧١-١٩٨٥ دراسة تحليلية
تقريبية، الحلقة الدراسية الأولى لمشكلات المنهج وفى الدراسات
الصحفية، أبريل ١٩٨٦، القاهرة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
- محمد عبد الحميد : قراءة الصحف ودوافعها بين طلاب الجامعة، دراسة تطبيقية
فى الاستخدام والإشباع، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت،
المجلد ١٧، العدد ٢، صيف ١٩٨٩ .
- محمد عبد الحميد : نموذج الإتصاف ودوافع القراءة لتقوم الموضوعات الصحفية،
مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمى بالجامعة، المجلد ٣،
١٩٩٠ (١٩٩٠) .
- محمد عبد الحميد : حدود الاتفاق بين نتائج تحليل محتوى النصوص والصور
الصحفية، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٤،
يناير ١٩٩١ .
- محمد عرفة : التأثير السلوكى لوسائل الإعلام - تحليل من المستوى الثانى،
بحوث الإتصال، القاهرة، كلية الإعلام، العدد السادس ، ديسمبر ٩١ .
- محمد محمود المرسى : تقييم التغطية الإخبارية لأنباء أزمة الخليج فى
التلفزيون المصرى، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة،
العدد ٥، يوليو ١٩٩١ .
- محمد نهيل طلب : اتجاهات المرأة السعودية نحو برامج المرأة بالراديو
والتلفزيون، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ١١،
يوليو ٩٤ .
- محمود علم الدين : قراء جريدة المدينة المنورة، بحوث الإتصال، كلية الإعلام -
جامعة القاهرة، العدد ١١، يوليو ١٩٩٤ .
- منصور كدسة : اتجاهات الأباء المتخصصين نحو أثر التلفزيون على الأبناء:
دراسة تطبيقية على حملة درجة الدكتوراه فى الإعلام والتربية، بحوث
الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٦، ديسمبر ١٩٩١ .

رابعاً : المراجع الأجنبية :

- Anderson, J.A. (87) **Communication Research : Issues and Method.**, New York : Mc Grow - Hill .
- Backstrom, Ch.M & Gerald H. (81) : **Survey Research 2^{ed} edition.**, New York: John Wiley and Sons .
- Bailey, K.D., (78): **Methods of Social Research.**, New York: Free Press .
- Borg W.R. & Gall M.D. (83) : **Educational Research: An Introduction.**, 4th ed, New York, Longman .
- Barran S. J. and Davis D. K.(95): **Mass Communication Theory : Foundation, Fermet and Future.**, California : Wads warth Publisling Company .
- Berger, A. A.(98): **Media Research Techniques 2nd ed.** London : Sage Publication .
- Blalock, H.J., JR.(82) : **Conceptualization and Measurement in the Social Science.**, Benerly Hills, CA: Sage .
- Bernard, H.R.(88): **Research Method in Cultural Anthropology.**, Beverly Will CA: Sage .
- Bowers, J.W & Coutright, J.A. (84) : **Communication Research Metlede**, London: Scott, Foresman and Company .
- Brinberg, S., and Mc Grath, J.E.(85) : **Validity and the Research Process.**, Benerly Hills, CA: Sage .
- Comer J., ■ al., (eds) (97) : **International Media Research., A Critical Survey.**, London : Rout ledge .
- Cozby, P.C(93) : **Methods In Behavioral Research (5th ed)** California:Mountain View May Field Publisling Company.
- Curran J. and M. Gurevitch (eds) (91): **Mass Media and Society.**, London : Edward Arnold.
- Emmert, Ph. & Brooks W.D. (eds) (70) : **Methods of Research in Communication.**, Boston : Houghton Mifflin Company .
- Fawler, F.J., TR (84) : **Survey Research Method.** Beverly Hills, CA: Sage .

- Fink, A., and Rosencoff J.(85) : **How to Conduct Survey: A Step-By-Step Guide.**, Beverly Hills, CA: Sage .
- Fraenkel, J.R. ■ Wallen, N.E.(93): **How ■ Design and Evaluate Research in Education 2nd ed.** New York: Mc Grow-Hill Inc .
- Griffin E . A (94): ■ **A First Look at Communication theory , 2ed ed.**, New York : Mc Graw - Hill , Inc .
- Gudykunst, W.B & Kim., Y.Y.(84) **Methods for Inter Cultural Communication Research.**, Bever Hills : SAGE Publications.
- Hall , S., et al (eds) (82) : **Culture, Media, Language.**, London Hutchison .
- Hammersley, M. (ed) (93): **Social Research, Philosophy, Politics and Practice.**, SAGE Publication, London .
- Heath R.L & Bryant J. (92) : **Human Communication : Theory and Research.**, N.J: Laurence Erlbawn Associates .
- Judith, B. (93) : **Doing Your Research Project 2nd edition** Bucking ham: Open University .
- Kalton, G. (83) : **Introduction to Survey Sampling.**, Beverly Hills, CA: Sage .
- Kerlinger, F. (73): **Foundation of Behavioral Research.**, 2nd ed. New York : Holt, Rinehart and Winston .
- Kidder., L.H.(81): **Research in Social Relation 4th edition.**, New York: Holt Rinehart and Winston .
- Kirk J., and Miller, M.L.(86) : **Reliability and Validity in Qualitative Research.**, Beverly Hills, CA: Sage .
- Klaus B.J. (95) : **The Social Semiotic of Mass Communication** London: Sage Publication .
- Kline, G. & Tichenor, Ph. J. (eds) (72) : **Current Perspective in Mass Communication Research.**, London: Beverly Hills SAGE Publication .
- Knowles, D. (ed) (90) : **Explanation and its Limits.**, Cambridge University Press Cambridg .

- Krippendorff, K. (80) : **Content Analysis An Intrduction to Its Methodology.**, Beverly Hills, Calif: Sage .
- Labaw, P.K. & Roppeport M.A., (80): **Advanced Questionnaire Designe.**, Cambridge: Abt Books .
- Lin. N. (76) : **The Foundation of Social Reseach.**, New York: Mc Grow- Book Company .
- Lowery, Sh. & Defleur, M. L. (83) : **Milestone in Mass Communication Research.**, New York: Longman .
- Marshall, C. & Rossman, G.B.(89) : **Designing Qualitative Research.**, Newbury Park. CA: Sage .
- Mc Quail, D. (94) : **Mass Communication Theory : An Introduction : 2^{ed}** London : Sage Publication .
- Merrill. J.C and R . L. Lowenstein (79):**Media, Message and Men: New Perspective in Communication.**,New York : Longman .
- Nachmais D. & Nachmais Ch. (81): **Research Methods in Social Sciences 2^{ed}** edition., New York: St., Martin's Press .
- Sechlesinger, Ph. & Silverstone R. (97) : **International Media Research.**, New York : Routledge .
- Servin, W. J. & Tankard, In J.W.(88): **Communication: Theories., Origina, Method., Uses.**, New York : Longman .
- Stemple G.H. & Westly B.H.(eds) (81): **Research Methods in Mass Communication U.S.A:** Prinice- Hall. Inc .
- Sundman S. (76) : **Applied Sampling.**, New York: Academic Press Inc .
- Tan, A.S. (85) : **Mass Communication Theory and Research.**, New York: Joun Wiley & Sons .
- Tucker R.K., et ■ (81) : **Research in Speach Commulication.**, New Jersey .
- Turabian, K.L. (82) : **A Manual For Writers of Research Papers.**, London : The Pitman Press .
- Weisber H.F. & Bower B.D. (77) : **An Introduction to Survey Research and Data Analysia.**, San Franciso: W.H. Freeman and Company .
- Wimmer, R.D. & Dominick J.R. (83) : **Mass Media Research: An Introduction.**, California., Words Wor the Publishing Comp .

بحوث ودراسات علمية للمعارف

- كتاب بعنوان : الصحافة العسكرية القاهرة : دار المعارف ، سلسلة كتابك العدد رقم ١١٦

- بحث بعنوان : التحليل الكمي للمحتوى في بحوث الإعلام في ضوء المنظر المنهجي ،
القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وقائع الحلقة الثانية
لبحوث الإعلام في مصر ، ديسمبر ١٩٨٠ .

- كتاب بعنوان : الصحافة العسكرية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٣ ، دراسة تاريخية نقدية
مقارنة ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام -
العدد ٥٢ - ١٩٨٢ .

- كتاب بعنوان : تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، جدة : دار الفروق ١٩٨٣ .
- بحث بعنوان : النور الوطني للعلاقات العامة في المؤسسات الصحفية ، جدة : جامعة
الملك عبد العزيز ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد الرابع ١٤٠٤ /
١٩٨٤ .

- بحث بعنوان : الاتجاه النقدي في دراسة الظواهر الإعلامية المعاصرة ، جدة : جامعة
الملك عبد العزيز ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد الخامس
١٤٠٥ / ١٩٨٥ .

- بحث بعنوان : تحليل محتوى الصورة الصحفية ، القاهرة : كلية الإعلام ، جامعة
القاهرة ، وقائع الحلقة الدراسية الأولى ، مشكلات المنهج في الدراسات
الصحفية ، أبريل ١٩٨٦ .

- كتاب بعنوان : دراسة الجمهور في بحوث الإعلام ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ١٩٨٧
- بحث بعنوان : المنظور الاجتماعي في دراسة جمهور وسائل الإعلام ، جدة : مجلة
جامعة الملك عبد العزيز - الآداب والعلوم الإنسانية ، مجلد ١ / ١٤٠٨ /
١٩٨٨ .

- كتاب بعنوان : وسائل الاتصال الإداري ، مقررات منهج التعليم الثانوي المطور - برنامج
العلوم الإدارية ، المملكة العربية السعودية : وزارة المعارف ، الإدارة العامة
للمناهج ١٤٠٨ / ١٩٨٨ .

- فصل في كتاب : وسائل الاتصال المطبوعة في كتاب : مقدمة إلى وسائل الاتصال ، في :
على عجلة وآخرون : جدة مكتبة مصباح ١٩٨٩ .

- بحث بعنوان : الاتجاهات الأساسية في بحوث قراءة الصحف - القاهرة : المجلة العلمية لكلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، العدد الأول : يوليو ١٩٨٩ .
- بحث بعنوان : قراءة الصحف وبواسطتها بين طلاب الجامعة ، دراسة تطبيقية في الاستخدام والأشياء . الكويت : جامعة الكويت : مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٧ ، العدد ٢ ، صيف ١٩٨٩ .
- بحث بعنوان : نموذج الاعتماد والنوائم لتقويم المؤسسات الصحفية ، جدة : مجلة جامعة الملك عبد العزيز - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مجلد ٢ ، ١٤١١/١٩٩٠ .
- كتاب بعنوان : إنتاج المواد الإعلامية المطبوعة في العلاقات العامة ، في كتاب : إنتاج المواد الإعلامية في العلاقات العامة ، راسم الهمال ، محمد عبد الحميد ، سعيد السيد ، جدة : مكتبة مصباح ١٩٩٠ .
- بحث بعنوان : حدود الاتفاق بين نتائج تحليل النصوص والصور الصحفية ، القاهرة : المجلة العلمية لكلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، بحوث الاتصال ، العدد الرابع يناير ١٩٩١ .
- كتاب بعنوان : بحوث الصحافة ، القاهرة : عالم الكتب ١٩٩٢ .
- بحث بعنوان : البحث العلمي في مجال الإعلام الإسلامي ، إشكالياته وبراهن الوظيفية ، خلية الاعلام الإسلامي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل القاهرة : مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر ، مؤسسة التراخيصية مايو ١٩٩٢ .
- كتاب بعنوان : الاتصال في مجالات الأديان الفكرية المعاصرة ، القاهرة : عالم الكتب ١٩٩٣ .
- ورقة عمل بعنوان : دعم التربية الإعلامية في المؤسسات التعليمية ، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التربية - جامعة حلوان : التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين ، ابريل ١٩٩٥ .
- ورقة عمل بعنوان : الداخل الأساسية للبحث العلمي في تكنولوجيا التعليم ، المؤتمر العلمي السادس للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم ، القاهرة : ديسمبر ١٩٩٨ .
- كتاب بعنوان : نظريات الاعلام واتجاهات التغيير ، القاهرة : عالم الكتب ، ط ١ ١٩٩٧ . ط ٢ ٢٠٠٠ .

